عالم المعرفة

271

التنين الأكبر

الصين في القرن الواحد والعشرين

تأليف: دانييل بورشتاين

أرنيه دي كيزا

ترجمة: شوقي جلال

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

VISIT…

LANZAROTE Caliente.com

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

271

التنين الأكبر

الصين في القرن الواحد والعشرين

تأليف: دانييل بورشتاين
أرنيه دي كيزا
ترجمة: شوقي جلال





سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أميركيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أميركية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د.ك
للمؤسسات	25 د.ك

دول الخليج

للأفراد	17 د.ك
للمؤسسات	30 د.ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أميركيا
للمؤسسات	50 دولارا أميركيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أميركيا
للمؤسسات	100 دولارا أميركيا

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب: *28613* ـ الصفاة ـ الرمز البريدي *13147*
دولة الكويت

الموقع على الإنترنت:
www.kuwait culture.org.kw

ISBN 99906-0-061-9

العنوان الأصلي للكتاب

Big Dragon

The Future of China: What it Means For Business, The Economy, and The Global Order

by

Daniel Burstein

And

Arne de Keijzer

طبع من هذا الكتاب أربعون ألف نسخة

مطابع الوطن ـ الكويت

ربيع الآخر ١٤٢٢ ـ يوليو ٢٠٠١

المحتوى

المحتوى
المحتوى

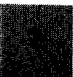
المحتوى

المحتوى
المحتوى

مدخل
الحاضر يتخلّق

يتحدث هذا الكتاب عن أثر الصين - مستقبلا - في الميزان الكوكبي للثروة والقوة خلال القرن الحادي والعشرين. ونحن معنيون هنا، بوجه خاص، بكيفية التفاعل بين الولايات المتحدة والصين، ليس فقط خلال الأعوام القليلة المقبلة، بل وعلى مدى العقود الطويلة التالية، مثلما نحن معنيون أيضا بدلالات هذه التفاعلات بالنسبة للاقتصاد والأعمال والنظام العالمي.

وفي تقديرنا أن الصين مهيأة، إذا ما سارت الأمور رُخاء كما هي الآن، لكي تصبح حوالى العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين أكبر اقتصاد قومي في العالم. والملاحظ أنه على الرغم من النكسات التي اقترنت بالأزمة المالية الآسيوية الراهنة، وحالة الاضطراب السائدة الآن في الأسواق العالمية، وتباطؤ نمو الناتج الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في الصين، إلا أننا نؤمن بأن الصين سوف تعود إلى الظهور ثانية، اقتصادا نابضا بالحياة في مستهل القرن الواحد والعشرين، وسوف تكشف أكثر فأكثر عن



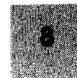
نفسها كقوة عظمى في كل المجالات: الاقتصاد والسياسة والقوة العسكرية، وفي الثقافة والتكنولوجيا.

بيد أن الصين، مع ذلك، ستكون مختلفة عن أي قوة عظمى عرفها العالم؛ ذلك أن النظام الاقتصادي السياسي، الذي تعمل على تطويره ـ وهو هجين فريد يضم آثارا كثيرة تجمع بين عناصر من الاشتراكية والرأسمالية على السواء ـ سوف يكون مختلفا أيضا عن أي نظام يعرفه العالم اليوم.

وتتباين كثيرا المحاذير التي تواجه مشروعات الأعمال الأمريكية؛ ذلك أن السوق الصينية يمكن أن تمثل لعالم الصناعة النهم الذي لا يشبع أبدا، ما كان يعنيه العالم الجديد بالنسبة إلى أوروبا منذ بضعة قرون مضت: أرضا جديدة شاسعة تتميز بقدرات نمو دينامية وفرص واسعة وربح وفير. ويمكن كذلك أن تصبح نقطة ارتكاز المنافسة العالمية، حيث تتنافس الشركات من أجل حصتها في السوق، والسيطرة على القوى الدافعة بمنحنيات التكاليف إلى الهبوط، وبفوائد الاستهلاك إلى الصعود. ولعل المشاركة مع توافر قدر من الريادة في السوق الصينية قد تكون شرطا تفترضه جميع الشركات، لكي تصبح شركة كوكبية حقا، موحدة ومتداخلة في شبكة واحدة.

ولقد بدا واضحا ـ منذ قرابة عقدين ـ أن تدفقات التجارة ورأس المال وما ينجم عنهما من قوة وثروة أخذت في الانتقال من العالم القديم المتمركز حول الأطلسي، إلى عالم آخذ في التزايد باستمرار حول الباسيفيكي. والشيء الذي أصبح أكثر وضوحا، منذ عهد قريب جدا، أن الصين تحتل مكان القلب من هذا التحول الآسيوى. وطبعي أن الولايات المتحدة ومشروعات الأعمال الأمريكية تتمتعان بمركز قوي، وأحيانا تمثلان قوى مهيمنة في النظام الجديد المتأثر بالوضع في الباسيفيك. وتعيش الصين حالة من التغيرات المثيرة، ويتوقع الأمريكيون أن يجنوا فائدة هائلة من هذه التغيرات، إذا فهمناها وعرفنا كيف نتلاءم معها على النحو الصحيح.

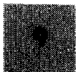
والشيء الحتمي أن الشركات المختلفة ستكون لها تقديرات مختلفة لطبيعة الفرص والمخاطر، خاصة أن بلدان شرق آسيا الآن تحاول التصدي لمعالجة هزات اقتصادية مستمرة ومثيرة للمشكلات، هي إرث أكثر من عشر سنوات من الزيادة الكبيرة في النمو والبناء والاستثمار (وغالبا ما كان هذا



في القطاعات الخاطئة)، وكذلك الزيادة الكبيرة في رفع رؤوس أموال الشركات بالنسبة إلى رؤوس أموالها الكلية.

ولم تكن الصين، كما هو واضح، محصنة ضد العدوى بالمرض الآسيوي، ذلك أن زلزال الديون المعروفة، والعملات المنهارة، والبنوك المفلسة، وانهيار أسعار الأسهم تلاحقت أصداؤه في ماليزيا وتايلاند وهونج كونج وكوريا الجنوبية، وبدأ يمسك بخناق الاقتصاد الياباني، الذي كان الاقتصاد الأقوى على مدى سنوات طويلة. وأحدث هذا كله ضغوطا كبيرة لا تُحتمل على الهيكل الاقتصادي الصيني الناشئ حديثا: وليس بالإمكان الآن حساب الآثار المترتبة على هذا الزلزال بالكامل، سواء بالنسبة للصين التي لم تكن حتى ساعة كتابة هذه السطور قد لفتها عاصفة الأزمة الآسيوية بالكامل، ولا بالنسبة للبلدان الآسيوية الأخرى التي لا تزال تتفجر فيها مشكلات هائلة. ولكن من الجلي أن الكثيرين من رجال إستراتيجيات المال والأعمال الأمريكيين باتوا يقضون وقتا طويلا للتفكير مليا في حماية أنفسهم من أخطاء الكساد الآسيوى، وأزمات المصارف وآثارها في الأرباح وقيمة الأسهم. والملاحظ أن هذه الأخطار تشغل تفكيرهم أكثر من التفكير في استكشاف مجالات استثمار أو فرص جديدة في المنطقة. ولكن، لا تزال ثمة أسباب كثيرة تدعو إلى القلق؛ نذكر من بينها عمليات المنافسة في خفض قيمة العملات الآسيوية، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى حالة انكماش كوكبي ـ على طريقة اختر السم الذي تريده ـ أو فقط عجز قياسي غير مسبوق في التجارة الأمريكية.

ومع امتداد أزمة آسيا إلى أوروبا وبلدان أمريكا اللاتينية، بل وإلى وول ستريت ومين ستريت والولايات المتحدة، فإن الصين بذلت جهدا مضنيا لا يكل في سبيل البقاء على الطريق في اتجاه النمو وتحديث اقتصادها. وتتابعت الأحداث، فظهرت اليابان عاجزة عن تشكيل الحكومة (ناهيك عن إصدار تشريع ذي قيمة يصحح أوضاع المصارف فيها)، وعُزل سوهارتو في إندونيسيا، وقدمت ماليزيا مهاتير محمد للمحاكمة، التي قد تنتهي بإعدامه، وغرق بيل كلينتون في وحل الفضيحة، وظهر بوريس يلتسين عاجزا عن الحكم، واقترع الناخبون في ألمانيا ضد هيلموت كول. ومع هذا كله، وعلى الرغم منه، نجد النقاد في مجلة نيويورك تايمز يَخلصون إلى أن فريق القيادة



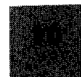
في الصين برئاسة الرئيس جيانج زيمين، ومعه رئيس الوزراء جو رونجي يبدون في صورة نظام الحكم الأكثر استقرارا واتساقا في العالم.

واعتاد رجال الاقتصاد والرسميون في إدارة كلينتون عقد اجتماعات منظمة خلال عام ١٩٩٨، لتدبر الأزمة المثيرة للقلق والآخذة في الامتداد لتشكل أكبر خطر يتهدد الاقتصاد العالمي على مدى نصف القرن الأخير. ولكن الصين، مع هذا كله، بدت أمام العالم في صورة ممثل له دور حاسم، إن لم يكن الممثل صاحب الدور الحاسم. ذلك لأنها، من ناحية، واصلت طريق النمو الاقتصادي، حتى إن بدا أبطأ مما كان عليه في السابق. ورفضت، من ناحية أخرى، بإصرار الانضمام إلى الركب الآسيوي في لعبة خفض قيمة العملة.

وهكذا، قيل إن الصين تعمل من أجل الحفاظ على النادي الآسيوي من الانهيار التام. وساد من ناحية أخرى خوف من أن تفشل الصين وتخفض عملتها وتغرق في الأزمة الآسيوية، وبهذا يكون الوضع مهيأ لأسوأ السيناريوهات عن الأخطار التي ستصيب اقتصاد بقية بلدان العالم بما فيها الولايات المتحدة.

وهكذا، وعلى الرغم من النقد الحاد السابق على مرحلة كلينتون لزيارة الصين، في يوليو ١٩٩٨ (وهو النقد الذي تركز على موضوع حقوق الإنسان وانعدام الديموقراطية في الصين، علاوة على سياستها تجاه التبت وتايوان، وغير ذلك من أمور ومسائل معنوية وأيديولوجية)، فإن غالبية القيادات الأمريكية أيدوا جهود الإدارة من أجل تدفئة وتحسين العلاقات الصينية ـ الأمريكية. والمعروف أن الصين أبدت استعدادا لعمل ما تراه صوابا إزاء الأزمة الآسيوية ؛ ولهذا، بدت الصين في عيون الكثيرين عند مقارنتها بعزوف اليابان و/ أو عجزها عن عمل الشيء ذاته، أنها شريك أمريكا الأكثر منطقية في آسيا، حتى إن كان إجمالي اقتصادها لا يزال أصغر كثيرا من اقتصاد اليابان.

وليست الصين حتى الآن بمنجاة من هذا الخطر؛ إذ ليس واضحا ما إذا كان بإمكان قادة بكين الوفاء بالتزام كثيرا ما أعلنوه، وهو عدم خفض قيمة عملتهم. وليس واضحا أيضا ما إذا كان بإمكان جو رونجي أن ينجز بسرعة كافية وبالكامل، طريقته الصائبة وحسنة النية من أجل الاستثمار المحلي وإصلاح المشروعات المملوكة للدولة، بحيث يواصل عزل الصين عن أخطار الكساد الآسيوي والأزمة الطاحنة للائتمان الدولي، وانكماش أسعار الأصول

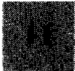


وغير ذلك من اتجاهات خارجية تسبب عدم الاستقرار، ناهيك عن التحديات الاقتصادية الداخلية المتعاظمة.

والملاحظ أن فائض تجارة الصين مع الولايات المتحدة يتزايد ليصل إلى مستويات سياسية خطرة، حتى وإن لم تحدث سوى أضرار اقتصادية حقيقية ضئيلة. وتصدر عن بكين سلسلة جديدة من المراسيم الوقائية، من شأنها أن تثير غضب رجال الأعمال الأمريكيين، حتى وإن جاءت تحديا للمنطق الغربي: لماذا يعمدون إلى وضع العراقيل في طريق الشركات الأجنبية لإدارة أعمالهم هناك في الصين في نفس اللحظة التي هم في مسيس الحاجة إلى استثمار أجنبي جديد؟ بيد أن هذه الإجراءات لها أثرها في دعم السلام السياسي الداخلي في الصين؛ لذلك يحق لنا أن نتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في خلق الصعاب على طريق الاستثمار والتجارة المتبادلة. وقد ينطوي على احتمالات إثارة توترات في العلاقة بين الولايات المتحدة، والصين، والتي لولاها لتحسنت باطراد على جميع المستويات.

لذلك نرى أن ثمة كثيرا مما يدعونا إلى القلق بشأن مستقبل الصين على المديين القصير والمتوسط. ولكننا نعتقد أن هذه الفكرة الاستثنائية للأزمة الكوكبية سوف تمضي على أي نحو من الأنحاء. ذلك أن اقتصاد الصين وآسيا والولايات المتحدة والعالم كله سوف يعيد ملاءمة نفسه خلال السنوات القادمة مع الأسعار الجديدة والقيم الجديدة، والحقائق الواقعة الجديدة، ومع إطار اقتصادي كوكبي جديد، ومن المرجح أن تعود ثانية، من جديد، حركة التجارة ورأس المال إلى آسيا، بل وسوف تتسارع خلال العقد القادم. وما إن يتحقق ذلك حتى يغدو المسرح مهيأ لاندفاعة جديدة للصين.

وترى بعض الشركات الكوكبية المغالية في رؤيتها الحالمة أن البيئة الراهنة فرصة إيجابية على المدى الطويل لشراء أصول وللاستثمار بالأسعار الانكماشية في المنطقة الآن. وتراها شركات أخرى سببا لوأد حماسها وتقليص عملياتها والانتظار لترى ما إذا كانت الاقتصادات الآسيوية سوف تستعيد، ومتى تستعيد مسارها التنموي. وسوف يصل البعض إلى فهم صحيح لهذه القضايا وغيرها من القضايا الأساسية الخاصة بالصين، ولكن سيفشل عدد غير قليل. ونتوقع، على مدى ربع القرن التالى، أن نجاح أو فشل الصين



قد يكون الحد الفارق بالنسبة للبعض في مجال المنافسة الكوكبية، بل ربما يكون مؤشرا رائدا دالا على صواب إستراتيجيات النمو الشامل.

وإن المحاذير كبيرة بالنسبة لصناع السياسة الرسمية الأمريكية، وللجمهور الأمريكي بعامة. إن مجرد حجم الصين كقوة عظمى في المستقبل كفيل بالعمل على إعادة التفكير فيما ستكون عليه الحال في الغد، بالنسبة لكل قضية من القضايا العالمية الكبرى. بيد أن التحدي لفهم الصين والتعامل معها بكفاءة ليس أمرا يتعلق بالحجم والنطاق فحسب. إن المصالح المختلفة التي يكشف عنها تاريخ الصين والافتراضات الاقتصادية السياسية المتباينة، كل هذا من شأنه أن يزيد من التحدي زيادة هائلة؛ إذ سوف تستلزم دراسة تحليلية أشد عمقا مما هو حادث الآن، سواء في المناقشات الإعلامية السطحية بشأن الاستثمار وإقامة المشروعات في الصين، أو بشأن عملية صياغة الإستراتيجية السياسية في واشنطن. ولو أننا تعجلنا وتأملنا الوضع بعد بضعة عقود، فإننا سوف نشهد عالما تمثل فيه الصين والولايات المتحدة القوتين العظميين، وسوف تستمدان قوتيهما من مصادر مختلفة، كما ستلتزم كل منهما منهجا مختلفا لإبراز قوتها والتأثير في الأحداث. وستكون لهما أهدافهما المختلفة وأسباب مختلفة للقوة أو الضعف. وفي رأينا أن الولايات المتحدة ستظل هي القوة الأقدر من حيث الجوهر، والأكثر فعالية بما تملكه من تكنولوجيا أكثر تقدما، وآليات أحدث وأكثر تعقدا؛ لكي تفرض نفوذها على نطاق كوكبي اقتصاديا وعسكريا. ومع هذا، فإن حاصل جمع حجم واقتصاد الصين، مضافا إليه موقعها المركزي في آسيا، علاوة على نفوذها السابق في بلدان العالم النامي، سوف يجعل منها قوة عظمى هائلة وفريدة بحكم واقعها الذاتي. وسوف يتهيأ، كما هو واضح، لكل من الولايات المتحدة والصين إمكان الشراكة البناءة. ولكن الشيء الأهم هو أن الأخطار بالنسبة لكل من الطرفين ـ وبالنسبة للعالم ـ ستكون هائلة جدا، إذا ما سادت سياسة المواجهة على العلاقة بينهما.

ولسوء الحظ، فإن ما بدا في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين وكأنه استهلال لعلاقة سعيدة، أفسدته رياح السموم التي هبت مع نشوب حرب باردة جديدة خلال السنوات الأربع الأولى من إدارة حكومة كلينتون؛ إذ على الرغم من الناتج الإيجابي لإعادة تقييم الإدارة لسياستها تجاه الصين في

عام ١٩٩٧، وعلى الرغم من رحلة كلينتون الناجحة في صيف ١٩٩٨، إلا أن التحسن في العلاقات لا يزال هشا ضعيفا، بحيث لا يطمئن المرء عن يقين إلى أي مدى سوف يطول. إذ إن كلينتون ـ الذي لاحقته فضيحته الخاصة، حتى وهو في رحلته عبر الصين ـ ظل عاجزا عن أن يولي اهتماما كبيرا لموضوع إقامة علاقة بناءة أضحت ضرورة لتجاوز الهوة الفاصلة بين الصين والولايات المتحدة. وبات مألوفا الآن في بعض الأوساط داخل واشنطن، خاصة بعد أن انزلقنا الآن إلى فترة شكوك اقتصادية، أن نطرح مسألة الخطر الصيني، ويقال إنه الخطر الذي يتعين على الأمريكيين أن يهيئوا أنفسهم لمواجهته واحتوائه. بيد أننا نرى رؤية أخرى مغايرة أكثر مدعاة للأمل. إن الصين سوف تتحدى مجتمعنا بوسائل عميقة، وسوف تفرض مشكلات تثيرنا، لكننا نتوقع، في المقابل، أن الولايات المتحدة والصين، وهما كما نتوقع، الدولتان العظميان خلال القرن الواحد والعشرين، سوف تلتمسان سبيلا مشتركا للمناقشة وللتعاون وللتعايش في سلام.

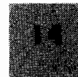
والصين التي نكتب عنها هي البلد الذي تابعناه عن كثب، وعايناه بشكل مباشر منذ أن كنا في العشرينيات من العمر. وعلى الرغم من أن كلا منا لم يكن يعرف الآخر، إلا أن كلا منا بدأ أولى رحلاته إلى الصين منذ مطلع العقد السابع، وقتما كانت الصين لا تزال غارقة في دوامة ثورتها الثقافية. وحددت العقيدة المادية وعواطفها الأيديولوجية كل المظاهر الخارجية لما يشاهده ويعاينه الزائر.

لقد كان كل منا ـ مستقلا عن الآخر وبدرجات متفاوتة ـ أسير رومانسية الخطاب المادي والحلم الذي اقترن بالثورة الثقافية بخلق مجتمع طوباوي جديد في الصين. جاء كل منا لكي يفهم كيف اختلف دافع الصين في أواخر الستينيات وخلال السبعينيات عن الخط الذي رسمه لها الحزب الرسمي في بكين (وكيف ثبت للشعب الصيني خطل الحلم الماوي في التطبيق)، والذي انطوى على دورس في الحياة جد قيمة ومريرة في آن. ولكننا تعلمنا ـ من بين أمور كثيرة مفيدة ـ أن ننظر تحت سطح المجتمع الصيني، إذا شئنا أن نفهم القوى العميقة والمركبة التي صاغته. ويقتضي هذا مهارة كبيرة، كما أنه يمثل نقطة انطلاق حاسمة عند النظر إلى صين اليوم، على الرغم من أن مجتمع الصين أضحى الآن أكثر حداثة وانفتاحا.

وهيأ لنا السفر إلى الصين ـ خلال هذه الفترة ـ فرصة لكي نشاهد على الطبيعة عملية خلق «مشروعات الأعمال» الصينية الحديثة، واقتصاد السوق الصيني الحديث. وعلى الرغم من حالة التشوش والتطرف التي سادت الثورة الثقافية، إلا أن حجج وآراء دنج هسياو بنج، التي ساقها خلال مطلع السبعينيات بشأن بناء الاقتصاد كانت قد بدأت تتسرب إلى الآذان وراء جدران زونجنانهاي Zongnanhai، مركز بكين، حيث يقيم كبار قادة الحزب الشيوعى الصيني. وعقب معارك سياسية هائلة، وبعد وفاة ماو، انعقد لواء السيطرة السياسية للمرتد الصلب دنج، وبدأ يضع نهاية لكابوس الصراع الضروس، الذي كان جاثما على خيال البلاد. وبدأت القيادة السياسية الصينية ـ لأول مرة منذ الخمسينيات ـ تحدد مهامها ومستقبل الأمة، وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة، بدلا من الحملات السياسية والعقائد الأيديولوجية الجامدة.

وهكذا، كنا خلال فترة سفرياتنا في أواخر السبعينيات (من القرن العشرين)، نأكل (النودلز) في بعض أوائل المطاعم الصغيرة التي افتتحت في الصين. وقصدنا المزارع والتقينا العديد من السيدات اللاتى يعكفن على تربية الأرانب والدجاج، واستطعن تحقيق ثروات خاصة مشروعة، بفضل تربية هذه الحيوانات وزراعة بعض المحاصيل وبيعها مباشرة في السوق الصغيرة خارج النظام التابع للدولة. وتحدثنا إلى مديري باكورة المشروعات القليلة، الذين اكتشفوا (على طريقة وجدتها... وجدتها، في حالة العصف الذهني)، قوة وأهمية الإعلان والتسويق، بل وأيضا الممتلكات والاندماجات التجارية.

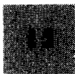
وشهدنا تحول التجارة بين الصين والولايات المتحدة من تجارة «مع العدو»، إلى ميلاد علاقة بلغت اليوم ١٠٠٠ بليون دولار في السنة، وفي سبيلها لأن تصبح من العلاقات الاقتصادية المحورية في العالم. وسألتنا الشركات الصينية النصيحة، بشأن كل شيء، ابتداء من جذب السياح الأجانب، إلى شراء مصانع أجنبية لصناعة الصلب، ونصحنا الشركات الأمريكية وغيرها من شركات أجنبية، عندما حاولت دخول السوق ـ لأول مرة ـ بمنتجاتها وخدماتها ابتداء من سيارات الأجرة ومن أدوات التجميل. وشاركنا في وقت أكثر قرباً في عديد من الاستثمارات المهمة وفي بداية مشروعات تشغيل رأس المال لشركات صينية.



ولا تزال الذكرى حية في أذهاننا عن عبور جسر صغير في مطلع السبعينيات، يبدأ عند لو وو Lo Wu، ويصل بين أراضي هونج كونج الجديدة وقرية تقع على الجانب الصيني، ومعروفة آنذاك باسمها الكانتوني شمشون. كانت المنطقة الحدودية يسودها توتر شديد، شأن أي منطقة حدودية في العالم، وكأنك تعبر من غرب برلين إلى شرقها، عند نقطة التفتيش المعروفة باسم شارلي، وقتما كانت الحرب الباردة في ذروتها. وكنا نجد عند أحد الجانبين رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية يركزون أبصارهم، يتفرسون القادمين والذاهبين. و وجدنا على الطرف الآخر الحرس «الأحمر» الصيني يقظا شاكي السلاح، متأهبا دائما. وكان المعتاد في تلك الأيام أن يحمل كل شخص أمتعته ليعبر الجسر إلى الصين. وسبق أن أشار ماو في كتاباته إلى فضيلة البروليتاريا، التي تتمثل في أن يحمل المرء حقائبه. وهكذا كان العثور على حمالين أمرا شديد الصعوبة. وإذا تصادف أن عثرت على واحد منهم، فليس لك أن تمنحه بقشيشا، ذلك لأن منح البقشيش كان أمرا موضع ازدراء في كل أنحاء الصين، حسبما يقضي روح شعار «اخدم الناس»، الذي كان سائدا ـ آنذاك ـ في كل أنحاء الصين.

وبينما تعبر الجسر سيرا على الأقدام، يكاد يتناهى إلى سمعك صوت الاقتصاد العالمي، وقد أغلقت الأبواب دونه من ورائك، وتلمح أمامك لافتات حمراء كبيرة، مكتوب عليها أقوال الزعيم ماو تسي تونج، وتبصر فلاحي شمشون يحرثون حقول الأرز، مثلما كانوا يفعلون منذ قرون. وأضحت شمشون معروفة اليوم باسمها القديم شنجين. وترى الآن المسافرين ـ من رجال الأعمال ـ قادمين من هونج كونج عبر طريق فائق السرعة، في سيارات المرسيدس أو سيارات ليكزَس، إن لم يستخدموا طائرات الهليكوبتر. وتحولت شنجين إلى مدينة يسكنها أكثر من مليون نسمة، كما أصبحت موطنا للمئات من مشروعات الأعمال الأجنبية، واختفت حقول الأرز لتحل محلها ناطحات السحاب والمتاجر وساحات حضرية، تشمل هذه المنطقة الاقتصادية التجريبية الخاصة.

واختفت أقوال الكتاب الأحمر لماو تسي تونج، وحلت محلها إعلانات تضاهيها من حيث الحجم والوضوح؛ للإعلان عن سجائر مارلبورو وغيرها من السلع الغربية الاستهلاكية. وترى أمام فندق شنجين شانجاري ـ لا الكثير من الحمالين الذين يتسابقون إلى حمل الحقائب، وأكثرهم فتيان لم يقرأوا كتابات ماو عن هذا الموضوع، وجميعهم يتلهفون على «البقشيش». وتقع العين على لوحة إعلانات



سياسية وحيدة تطل من فوق التلال المحيطة بوسط مدينة شنجين. إنها صورة للزعيم دنج هيساو بنج، الذي يعد بأن الصين لن تحيد عن سياستها الأساسية للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على مدى مائة عام.

ربما لن نجد من يتخيل الصورة التي ستكون عليها الصين بعد مائة عام، ويذهب به الظن إلى أنه يقدم صورة دقيقة تماما، لذلك فإن أقصى مدى زمني ذهبنا إليه في كتابنا هذا هو ثلاثة عقود. وتكاد هذه الفترة توازن العقود الثلاثة الماضية التي تابعنا خلالها ـ بهمة ونشاط ـ تطورات الأحداث في الصين خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. وزودتنا خبرتنا هذه بإطار شخصي يهيئ لنا إمكان الحكم على مدى ونطاق التغيير المحتمل خلال الثلاثين عاما القادمة.

لقد حاولنا، ونحن في زهرة العمر، أن نفكر فيما ستؤول إليه الصين، نحن نقترب من المراحل الأخيرة من حياتنا؛ تخيلنا طبيعة التفاعلات المحتملة بين الصين والولايات المتحدة، وكذا مع بقية العالم عندما يبلغ أبناؤنا، الذين لم يشبوا عن الطوق بعد، زهرة عمرهم. حاولنا بإيجاز أن نفعل ما فعله الصينيون على مدى قرون: أن نفكر على مدى بعيد، على مدى عقود بدلا من شهور، على مدى الحقبة التالية بدلا من السنة القادمة.

أحداث مهمة وقعت منذ صدور الطبعة الأولى من كتابنا «التنين الأكبر» في مارس ١٩٩٨. وكان لهذه الأحداث أثرها في الصين وآسيا، وفي العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. بيد أننا لا نجد ـ حتى الآن ـ تحولات أساسية تؤثر في الإطار العام للتحليل، الذي أوضحناه في هذا الكتاب. وكانت غالبية التطورات الجديدة توقعات تنبأنا بها، أو ألمحنا إليها بطريقة أو بأخرى في الطبعة السابقة. ومع هذا فقد يرغب قراؤنا في معرفة أفكارنا، بشكل محدد أكثر، عن بعض هذه التطورات الحاسمة.

* * *

أزمة في إطار النظام المالي العالمي

لمسنا هذه المسألة في عجالة منذ مستهل المدخل، ونظرا لأن هذه ظاهرة متقلبة، دائمة التغير، فسوف يكون من الحمق أن نحاول عرض توقع يتصف بالدقة والتحديد. ولكن من المهم طرح بعض الملاحظات:

● يعاني النظام الصيني أعراضا تشبه أعراض الأزمة الآسيوية؛ من ذلك ـ مثلا ـ نقص الشفافية، وتدخل الحكومة على نحو مبالغ فيه، ونقص آليات السوق. ومع هذا، فإن مشكلات النظام المالي الصيني ليست بالضرورة وليدة المصادر ذاتها التي تولدت عنها مشكلات البلدان الآسيوية الأخرى، وليست لها أيضا بالضرورة الحلول ذاتها، إذ لا تزال الصين تملك قدرا كافيا من السيطرة السياسية إزاء عدد من المسائل التي يمكن حلها سياسيا. إن قيمة العملة خير مثال على هذا؛ إذ نظرا لأن العملة الصينية غير قابلة للتحويل بحرية، وليس باستطاعة الأجانب التلاعب بسوق العملة الصينية، إلا بوسائل شديدة الغموض، فإنه من المستحيل تقريبا خفض قيمة العملة بفعل ضغوط خارجية على نحو ما حدث في إندونيسيا أو ماليزيا. ولكن يمكن أن تقرر بكين خفض عملتها في المستقبل. بيد أنها لن تتخذ مثل هذا القرار للأسباب التي يراها الخبراء الأجانب (مثال ذلك، أن تظل منافسة فيما يتعلق بكلفة التصنيع مع البلدان الآسيوية الأخرى، التي خفضت قيمة عملاتها بدرجة كبيرة جدا). وفي رأينا أن كلفة اليد العاملة في الصين، وهي كلفة منخفضة بصورة لا تصدق (والكفاءة النسبية التي تتميز بها الصناعة الأجنبية في الصين بمقارنتها بالأقطار الآسيوية الأخرى) من شأنها أن تجعل الصادرات الصينية على درجة تنافسية عالية بوجه عام ـ ويشهد على هذا الارتفاع السريع في الفائض التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ لذلك، فإن الصين ليست مضطرة إلى خفض قيمة عملتها على نحو ما ذهب إليه بعض الخبراء. وإذا حدث وخفضت الصين من عملتها، فإننا نتوقع أن ذلك سيحدث أساسا بهدف جعل الاستثمار الأجنبى في الداخل، الذي تنخفض قيمته الآن سريعا، أقل تكلفة، ومن ثم أكثر جاذبية بحيث يمكن لرأس المال الأجنبي أن يقوم من جديد بدور نشط على نحو ما حدث خلال فترة انتعاش مطلع التسعينيات.

● إن انهيار روسيا اقتصاديا في صيف عام ١٩٩٨ وجه ضربة قاصمة لكل من يراوده حلم تشجيع الصين على أن تنهج أسلوب العلاج بالصدمات، والتطرف في التخصيصية (الخصخصة)، أو «المقرطة» السريعة في نظام الانتخابات. وعندما أصبحت روسيا قوة جذب للاستثمارات الأجنبية عام ١٩٩٧، وعرفت سوق الأسهم الروسية فورة نشاط قصيرة الأجل، أثرى من

ورائها بليونيرات، وحققت عوائد مذهلة، ذاعت آنذاك ـ ولفترة وجيزة ـ الحجة التي ترددت على مدى العقد كله والتي تقول إن الصين بدورها ستنهج الطريق ذاتها. ولكن فترة التوهج القصيرة التي عرفتها روسيا أفادت فقط في تأكيد صواب قادة الحزب الشيوعي الصيني الذين أكدوا دائما ضرورة أن تسير عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين بخطوات وئيدة، وعلى نحو تدريجي وفي ضوء إصلاح سياسي ملازم لها.

● المشكلات التي تعاني منها أمريكا أخيرا بشأن الإفراط في المضاربة داخل أسواق المال، أضعفت من مصداقية حجة واشنطن القائلة إن حل أزمة آسيا يكمن في الاندفاع بسرعة أكبر في اتجاه أسواق المال الحرة والطليقة. ولقد شهد الصينيون أخيرا أسواق المال في الولايات المتحدة وهي تواجه مضاربات متهورة في سوق الأسهم ومحاولات لتطويق عمليات الإفلاس المالي، ورأوا في هذا تعزيزا ودعما للحجة القائلة بأن الأجانب لا يملكون معجزة تحقيق الشفاء، ومن ثم تعين على الصين أن تهتدي إلى طريقها الخاصة بها.

● وحتى على افتراض أن الصين بقيت بمنأى عن جميع الآثار المترتبة على الأزمة التي طالت الأقطار الآسيوية الأخرى، إلا أنه لا شك في أن الصين تواجه نكسة كبرى في خططها للتنمية والتحديث. وثمة عوامل عديدة أدت إلى هبوط مسار النمو في الصين بعد صعوده القوي: من هذه العوامل أن المستثمر الأجنبي بات زاهدا في البلدان الآسيوية الأخرى، بعد أن أشبع حاجته مع البلدان الآسيوية الأخرى، وكذلك انهيار الطلب على الصادرات الصينية في البلدان الآسيوية الأخرى، والكساد الشديد في هونج كونج، وانحسار رغبة أسواق المال العالمية في استيعاب العروض العامة للشركات الصينية. وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الصين سوف تستعيد بعد ذلك معدلات النمو المرتفعة، إلا أن المستثمرين ورجال الأعمال هناك سوف يكون لزاما عليهم أن يتحلوا بالصبر أكثر مما كانت حالهم قبل ذلك، إلى حين تمتص المنطقة كل ما حدث وتعيد بناء نفسها من جديد.

الرئيس كلينتون يزور الصين

زار الرئيس كلينتون الصين في يونيو ١٩٩٨، وحقق بذلك التوصية السياسية رقم واحد للتنين الأكبر (الفصل الثامن عشر) وأثبت أن سياسة

الاشتباك الدينامي يمكن أن تنجز الكثير. وأجرى كلينتون حوارا بشأن حقوق الإنسان مع جيانج زيمين على الهواء مباشرة، عبر شاشات التلفزيون، علاوة على خطاب ألقاه كلينتون أمام طلاب جامعة بكين (وأعقبته دورة أسئلة وأجوبة مع الطلاب).

وأوضح هذا كله حقيقة ما يمكن أن تنجزه العلاقة الطبيعية وسياسة التعاون. معنى هذا أن الولايات المتحدة والصين بإمكانهما أن تتعاونا على نحو وثيق، وأن تستهلا معا عددا من المبادرات المشتركة البناءة، مع استمرار اختلاف الرأي بينهما بشأن عدد من المسائل الرئيسية.

ولقد كان كلينتون على حق في الذهاب إلى بكين؛ ذلك أن الأفكار الأمريكية عن الديموقراطية وحقوق الإنسان باتت مسموعة هناك بسبب زيارته تلك، وليس بسبب التطبيل والتزمير لها على لسان دعاة العزلة الجدد الموجودين في واشنطن البعيدة. أثمرت رحلة كلينتون إلى بكين هدنة في الحرب الباردة، التي كانت تختمر في السابق، وهي الحرب الباردة التي نصفها تفصيلا في هذا الكتاب، على الأقل تراجعت المدرسة التي ترى أن النزاع مع الصين أمر وشيك إلى حين. وإذا لم يكن النقاش العام بشأن الصين في وسائل الإعلام قد حجبته تماما الاهتمامات الاقتصادية والخلافات السياسية الأمريكية المحلية، فإنه ـ على الأقل ـ أصبح أقل حدة واشتعالا (وأفاد هذا أيضا بطبيعة الحال في أن خصوم كلينتون السياسيين، الذين رأوا في السابق أن سياسة الصين واحدة من المسائل التي تضعف موقف الرئيس، وجدوا الآن مسائل أخرى أفضل شأنا يمكن الانغماس فيها؛ وفاء لأغراضهم الحزبية).

وإذا كانت الحرب الباردة بين واشنطن وبكين بدأت تخبو، إلا أن الخطر الماثل هو أن سياسة الصين لا تزال واسعة النطاق بغير عمق. وبينما يُجرى الحوار البناء مع شيوع مناخ عام ودي واحترام متبادل، إلا أن ثمة مشكلات تحت السطح من دون حل؛ من ذلك أن العجز التجاري المتوقع مع الصين، وقدره ٦٠ بليون دولار سنويا، سيكون يقينا تحديا سياسيا خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، خاصة إذا ما اقترن هذا بانكماش في اقتصاد الولايات المتحدة. ويشكو المصدرون في الولايات المتحدة من أن بكين شرعت في إغلاق أبوابها عن طريق ما تفرضه من قيود على الاستيراد والتصدير في المجالات

الرئيسية، مثل توليد الطاقة والصناعات الدوائية والآلات والاتصالات عن بعد. وقد يدفع هذا الكثير من الشركات المتضررة ـ وبعضها من أكبر الشركات وأكثرها نفوذا في أمريكا ـ إلى أن تعيد التفكير في حماسها السابق من أجل علاقات أفضل بين الولايات المتحدة والصين. وإذا وقعت في الصين مرة أخرى أحداث كبرى «مناهضة لحقوق الإنسان» أو « مناهضة للديموقراطية»، أو إذا ما نشب نزاع جديد بشأن تايوان، فإن مناخ الحرب الباردة سرعان ما سيعود ثانية، وربما على نحو ينذر بوقوع كوارث.

هونج كونج

مضى قرابة العام ـ حتى الآن ـ منذ أن عادت هونج كونج إلى الحكم الصيني. وزالت بعض المخاوف، التي عبر عنها المتشائمون من حكام هونج كونج السابقين، بشأن تقييد الحقوق والحريات. والملاحظ أن حياة هونج كونج كإقليم إداري خاص تابع للصين منذ الأول من يوليو ١٩٩٧، تميزت بقدر كبير من النجاح بشأن الموضوعات التي شغلت اهتمام الأجانب والنقاد. ومن دواعي السخرية أنه في الوقت الذي حافظت فيه الصين بوجه عام على الوضع السياسي كما هو، فقد واجهت هونج كونج عددا من الأحداث غير المتوقعة، التي أثرت في حياتها الاقتصادية. ولم تأت هذه الأحداث نتيجة مضاربين صينيين بشعين أو طامعين في السلطة، بل نتيجة الأزمة الآسيوية التي وقعت بتأثير النظام الرأسمالي. ولم تشأ الصين التدخل، والتزمت ضبط النفس ـ على الأقل ـ حتى الآن، على الرغم مما واجهته هونج كونج من تحديات اقتصادية غير مسبوقة. وفي رأينا أنه ثبتت صحة النظرية الإيجابية التي عبرنا عنها بشأن هونج كونج، عندما كتبنا الفصل الخامس عشر، على الرغم من أننا بطبيعة الحال معنيون بكل المشكلات السياسية حتى أقلها شأنا، والتي احتلت مكان الصدارة.

ولعل من السذاجة أن نظن أن التحدي إزاء هونج كونج قد انحسر أو حسم؛ إذ بات لزاما على هونج كونج أن تصارع لغزا محيرا: إذ من المسلم به بوجه عام أنها ستكون واحدة من أكثر الأسواق حرية في العالم، وإن كانت قيمة عملتها ـ تأسيسا على نظام تثبيت سعر الدولار الأمريكي ـ تتحدد بناء على أمر سياسي. ونحن نشك في أن دولار هونج كونج بحاجة إلى خفض قيمته كثيرا وفاء

للمصالح الاقتصادية قصيرة الأمد، التي تهدف إلى إعادة انتعاش الاقتصاد المحلي. ولكن كثيرين يخشون من أن أي تغيير في مستوى السعر الثابت للدولار الأمريكي قد يكون علامة على التخلي عن الوضع القائم لهونج كونج. ولكن محاولة تربيع الدائرة ـ أي السماح بخفض قيمة دولار هونج كونج؛ ليصل إلى قيمة سوقية أكثر معقولية مع الحفاظ على الاستقرار والوضع الراهن كما هو دون مساس، سوف تمثل تحديا ضخما خلال الفترة القادمة.

تسريع الإصلاح الاقتصادي الداخلي

كان اختيار جو رونجي رئيسا للوزراء في عام ١٩٩٨ علامة إيجابية للغاية؛ ذلك أن كبار الرسميين الأمريكيين الذين التقوا به، وكذلك أغلب كبار رجال المصارف ورجال الأعمال، خرجوا بانطباع أنهم التقوا قائدا سياسيا صينيا لديه الشجاعة والرؤية والخبرة التقانية والمهارة لمعالجة التحديات الاقتصادية ،التي تواجهها الصين، والتحرك قدما بالبلاد إلى الأمام خلال القرن الواحد والعشرين. ويعني اختياره رئيسا للوزراء ـ بالنسبة لنا ـ أن الزعامة الصينية تعرف أنه يتعين عليها التخلي عن «الطريق السهلة»، التي تقضي بإغفال المشكلات الأساسية والهائلة التي تواجه الاقتصاد. وإذا كان هناك من يمكنه أن يحول دون الصين ومواجهة مشكلات من نوع مشكلات الأزمة الآسيوية، فإنه جو رونجي على الأرجح. بيد أننا، وكما لاحظنا غالبا في حواراتنا مع القادة وصناع السياسة الأمريكيين، فإن من الأهمية بمكان أن نتذكر أنه ليس سوى فرد ـ وهو يقينا شخصية تتمتع بالقدرة و الأهمية إلى أقصى حد ـ ولكنه لابد أن يعمل داخل إطار القيادة الجماعية، وتوافق الآراء الاقتصادي والسياسي القائم، وفي إطار القيود الكثيرة التي تفرضها مرحلة التنمية التي تمر بها الصين. وعلى الرغم من قابليته للأفكار الجديدة وبياناته الجريئة عن النمو السنوي بمعدل ٨ في المائة، والإصلاح الشامل لمنظومة المشروعات المملوكة للدولة، إلا أنه لن يتمكن من إنجاز هذا كله ما لم تتوافر له الظروف المواتية، التي ظهر قصورها بغتة.

وإذا نظرنا على صعيد أكثر عمومية، نلحظ وجود نوع من «ربيع بكين» الجديد آخذا في التنامي أخيرا في الصين؛ إذ ثمة مؤشرات إيجابية موحية بالأمل آخذة في التزايد باطراد: من ذلك اتساع نطاق الأفكار التي تُجرى

مناقشتها علانية، وصدور مجموعات كبيرة متنوعة ومتباينة من الكتب والمجلات، وكذلك رواج التعامل مع الشبكة الفضائية «الإنترنت»، وغيرها من وسائل الإعلام (الميديا). وتشهد الصين جدالا ثقافيا رفيع المستوى، وعلى نطاق آخذ في الاتساع، بشأن قضايا كثيرة تتناول أهم الموضوعات عن المستقبل السياسي والاقتصادي للصين (ويروق لنا أن نرى أن إصدار طبعة صينية من كتابنا «التنين الأكبر»، بعد مناقشة قصيرة بين كبار الناشرين الصينيين، ثم ترجمته ونشره خلال فترة قياسية، بحيث يصدر مع زيارة الرئيس كلينتون عام ١٩٩٨، إنما هو مؤشر بسيط على اتساع نطاق الأفكار التي يمكن نشرها ومناقشتها رسميا). وإذا كانت لا تزال هناك، للأسف، أمور كثيرة لا يمكن الإفصاح عنها داخل الصين، و وجهات نظر لا يمكن التعبير عنها بحرية، إلا أننا نقف مذهولين إزاء كم الانفتاح العظيم الذي شهدته الصين خلال العام الماضي، أو نحو ذلك تقريبا.

المهمة الرئيسية التي يضطلع بها كتاب «التنين الأكبر»، هي تقديم الصين في ضوء أبعادها الكثيرة، وتجنب النقد المتسرع والعمل، بدلا من ذلك، من أجل استكشاف وقائع حياة الصين، وهي دائما وقائع مركبة وغالبا ما تكون غامضة، وتبدو متناقضة. وعمدنا إلى تقسيم الكتاب إلى خمسة أجزاء، ويهيئ لنا كل جزء عدسة خاصة مختلفة عن العدسات الأخرى، وإن كانت جميعها مترابطة، وذلك للنظر من خلالها إلى صين اليوم والغد على السواء.

الجزء الأول (في داخل الحرب الباردة الجديدة)، نحاول فيه النظر إلى الصين عبر نافذة تكشف عن أكثر القضايا الإشكالية المطروحة على بساط البحث، أخطار الانسياق في حرب باردة مدمرة ولا ضرورة لها بين أمريكا والصين. لقد تعرضت العلاقة بين واشنطن وبكين لتحولات عديدة خلال العقد الأخير، وسادت خلال مطلع التسعينيات فترة مضيئة ومتفائلة. ثم اتسمت البيئة خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧ بغلبة عديد من المعارك السياسية الأيديولوجية، والنزاعات الخبيثة التجارية والاقتصادية، علاوة على تصور الصين كشيطان يمثل «إمبراطورية الشر»، وسلوك الصين الاستفزازي على عدد من الجبهات، وبخاصة التهديدات العسكرية ضد تايوان. ويناقش الفصل الأول من هذا الباب كيف ولماذا انحدرت كل من الولايات المتحدة والصين سريعا جدا إلى هذه الحرب الباردة الجديدة، وما

المخاطر بالنسبة للأمريكان، وما الذي يتعين عمله بعد ذلك، وكيف يمكن تجنب أسوأ الاحتمالات.

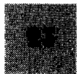
الجزء الثاني تحت عنوان (الصين وعلامات ترسيم مميزة)، ونعرض فيه بعض السبل التي يتضافر خلالها الإرث الثقيل، الذي ورثته الصين عن الماضي، وكذا حجمها السكاني الضخم، والخلفية الإقطاعية، والأرضية الشيوعية لنظامها السياسي، وغير ذلك من عوامل، بحيث تكبح وتشكل مسار تحولها في المستقبل في اتجاهات مغايرة للاتجاهات الكلاسيكية التي عرفها اقتصاد السوق الديموقراطي في الغرب. إن الجميع يعرفون أن الصين «مختلفة» عن الغرب. ويعرض هذا الفصل كيف هى «مختلفة».

الجزء الثالث (القفز في البحر)، نعرض فيه نظرة من الأرض إلى السماء عن هذه الاختلافات مع صورة إجمالية لمنظمي المشروعات الأربعة بحقائبهم، عدد من أغنى وأنجح رجال الأعمال الخاصين في الصين اليوم. ويضفي هذا الفصل وجها إنسانيا على القضايا المعقدة المقترنة بمفهوم «الملكية» وإنشاء قطاع «خاص» حقيقي في الصين.

الجزء الرابع (التكهن بمستقبل التنين)، وهنا نطرح ـ تأسيسا على ماضي وحاضر الصين ـ توقعاتنا بشأن مسار تطورات الصين مستقبلا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٤. ونحن نتأمل مستقبل النظام السياسي وعددا من القضايا الرئيسية، مثل هونج كونج، وتايوان، وظهور قيم اجتماعية وثقافية جديدة. ونبحث في نشر إطار مرجعي جديد للصين، وما الذي يعنيه هذا بالدقة بالنسبة لمشروعات الأعمال والمال وعلم الاقتصاد.

وفي الفصل الختامي من الجزء الخامس (ما بعد الحرب الباردة)، طرحنا عددا من المقترحات المحددة لدفع العلاقة بين الولايات المتحدة والصين نحو مزيد من الشراكة، وبعيدا عن مظاهر سوء التفاهم ذات الخطورة والذم المتبادل، على نحو ما كانت الحال في الماضي القريب. إن الشراكة التي نقترحها من النوع الذي يعترف بالاختلافات، حيث الاشتباك يعني التفاعلية الدينامية، وليس مجرد تعبير مخفف عن التدخل أو النزاع الذي لا يتوقف.

أخيرا، ثمة بضع ملاحظات خاصة بأسلوب الكتابة: حولنا العملة الصينية إلى دولارات أمريكية بسعر ٨,٤ يوان للدولار تقريبا. أما عن



استخدام اللغة الصينية، فقد استخدمنا النظام الحديث في الكتابة بالأحرف اللاتينية عند كتابة أسماء الأشخاص والأماكن، إذا ما كان تاريخهم يرجع إلى الصين بعد عام ١٩٤٩ (ماو تسي تونج وبكين). ولكننا استعرنا النظام القديم المعروف باسم نظام ويد ـ جيلز Wade - Giles system، في الكتابة بالأحرف اللاتينية (لاوتسي، أسرة تشنج) عندما تكون الإحالات أكثر ارتباطا بأسماء وأحداث أو أماكن سابقة على العام ١٩٤٩. وأفضى هذا إلى قدر ضئيل من مظاهر التضارب، التي نأمل أن ينظر إليها القارئ بعين التقدير، باعتبارها نوعا من التعليق الضمني عن مظاهر الغموض في اللغة الصينية.

المؤلفان

ويستون ـ كونيكتيكوت

بولاية ماساشوستس

يناير، ١٩٩٩



الجزء الأول

داخل الحرب الباردة الجديدة

الإستراتيجية والإدارة

كان ذلك في ليلة من ليالي شهر أغسطس الحارة الرطبة في بكين عام ١٩٩٥. العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تعاني مشكلات عميقة، خاصة بعد تصاعد حدة المعارك الكلامية بين الطرفين بشأن قضية تايوان، وكذا على جبهات أخرى مماثلة. دعونا على الغداء محرري مجلة جديدة تحمل اسم «الإستراتيجية والإدارة». واختاروا هم المكان: مطعما في فندق «أمة السلام»، ويبدو أنه المكان المفضل لدى الجماعة المتنامية من المحافظين الجدد، والقوميين الثقافيين وغيرهم، ممن يلتمسون تحديد طريق جديدة غير غربية لمستقبل الصين. بدا الفندق رثا متهدما، فارق السماء والأرض بينه وبين ناطحات السحاب الجديدة، التي تضم أبهاء ذات ردهات فاخرة، والأسواق التجارية الباهرة التي تملأ أنحاء بكين ـ الآن ـ هنا وهناك، وعبارات المجاملة والكياسة عند لقاء المستثمرين الأجانب.

كانت هذه واحدة من ولائم غداء أخرى كثيرة تناولناها خلال ذلك الصيف في فندق

درجنا على أن يكون لنا عدو كل سنة، والصين كبيرة، إنها رقعة شاسعة على الخريطة. وهي صفراء، لذلك فإن ثمة عنصرية تجاه العرق الثاوي تحت السطح. وهذا ما يتلاءم تماما مع حالة ذهنية حصرية. وأتصور أن سيمضي عامان على هذا الوضع، لأن الصين كبيرة جدا، بحيث تدوم معها حالة الحصر النفسي هذه.

زبيجنيو برزينسكي

«أمـة السـلام». وبدا أن المطبخ ذا الطابع المحلى يضـرب على وتر الحنين الوطني العميق لدى العمـلاء الصينيين. بيد أننا لسنا أن لهذا المطعم فضائل يصعب علينا سبر غورها. ولا ريب في أن هذا يمثل بادرة لأشياء سوف تأتي بعد ذلك.

وصفت لنا مجلة «الإستراتيجية والإدارة» بأنها المعادل الصيني لمجلة «هارفارد بيزنس ريفيو»، وأنها تزخر «بأفكار جديدة» واستبصارات رئيسية بشأن الاتجاهات الإستراتيجية على مدى القرن الواحد والعشرين. وذكر أحد الأصدقاء أن هذه المجلة ـ فيما يبدو ـ يدعمها مستوى رفيع في الدولة، وأنه على وجه الخصوص وثيق الصلة بجيش التحرير الشعبي. ولم نجد ضرورة للتغاضي عن هذا. ووضح أن من بين أهم القصص عن الاقتصاد الصيني الجديد، والتي لا تحتل مكانا بارزا، هو دور مؤسسة جيش تحرير الشعب التي يقدر عدد مشروعاتها بحوالى ٢٠ ألف مشروع. وثمة اقتصادي نعرفه، ونعرف أنه كتب ذات يوم سيرة ذاتية عسكرية قد أصدر أخيرا كتيبا عن تنظيم المشروعات لحساب دار نشر مؤسسة جيش تحرير الشعب، ولعل الشيء المستساغ، على أقل تقدير، أن الجيش لديه حاجة ملحة إلى تطوير نظرية جديدة عن الإدارة توازي العقيدة الإستراتيجية الجديدة.

وناولنا المحررون نسخا من مجلتهم، وهذه طبعة بالإنجليزية تصدر كل شهرين مع الطبعة الصينية: الغلاف أسود صقيل، والطباعة أكثر رونقا بكثير من غالبية الوثائق الصينية، ويضم عنوان المجلة عددا من المستشارين الصينيين ممن يتمتعون بسلطات على أعلى مستوى، مع عدد من الأسماء الشرفية التي تصدر المجلة تحت رعايتهم، من بينهم عديد من كبار رجال الجيش.

تصفحنا محتويات المجلة ونحن نتناول مشروباتنا. بدا واضحا أنها مجلة ذات طابع خاص ومميز جدا. ولحظنا أن الصورة الأولى المقترنة بالمقالة الأولى هي صورة فريق حرب فيتنامي: الصورة الشهيرة التي نادرا ما نراها في هذه الأيام، وهي صورة فان تي كيم نوك: فتاة في التاسعة من العمر تعدو عارية هربا من قريتها على إثر هجوم أمريكي بالقنابل الحارقة. وتساوى هذه الصورة أكثر كثيرا من آلاف الكلمات التي تنطق بها

الحكم والأمثال لتحديدموقف هيئة تحرير المجلة. ونرى غرائب أخرى مع هذه الصورة، لعل أكثر ما استعصى منها على الفهم، مقال من ثلاث وعشرين صفحة بقلم ليندون لاروش، المتطرف السياسي الأمريكي (كان يساريا ذات يوم، وأصبح يمينيا الآن). ويؤكد المقال أن مسار الصين الآن من أجل الإصلاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي بخاصة سوف يدمر البلاد. و وجدنا في رأيه هذا ما يثير دهشتنا حقا.

وسألنا ونحن نتناول طعام العشاء: قلتم إنكم من بين الجماعات القليلة التي تعمل جاهدة لحسم عدد من القضايا الحرجة المتعلقة بالصين ومستقبلها خلال القرن الواحد والعشرين، ترى ما نوع المفاهيم الجديدة التي تدرسونها؟ هل من أمثلة لبعض أفكاركم الجديدة؟ آتونا بمثال عن الاتجاهات المتعلقة بالمستقبل الذي حددتم معناه؟

كانت الإجابة مباشرة وفورية، وفي صيغة يقينية: «إن الولايات المتحدة ستكون هي عدو الصين».

هل من استبصارات الآن عن مستقبل الصين؟ النظام السياسي مثلا؟ النظام الاقتصادي؟ المؤسسات الجديدة؟ كيف سيتم حل مشكلة المشروعات المملوكة للدولة؟ كيف سترسي الصين دعامات سيادة القانون؟ كيف ستتمكنون من رفع مستوى معيشة الألف مليون نسمة من الفلاحين؟ وماذا عن مستقبل العلاقات الصينية ـ اليابانية؟ وماذا عن دور الاستثمار الأمريكي والأجنبي في مواصلة دفع وتنشيط التنمية وزيادة الصادرات؟

قوبلت الأسئلة جميعها بالصمت أو بتعليقات ليست في الموضوع تماما. كل شئ يعود إلى نهج «جديد» بارز في الاستدلال: قررت أمريكا أنها لن تسمح بقيام صين قوية مستقلة وناجحة اقتصاديا؛ لذلك فإن الولايات المتحدة ستعمد إلى تقويض الصين وإعاقة نموها وتدمير جهود التطوير، واحتواء الصين عسكريا وإستراتيجيا. لقد اختفى الاتحاد السوفييتي، ولذلك قررت أمريكا أن تتخذ الصين عدوا لها. حسن، إذا ما اتخذت أمريكا الصين عدوا لها، فلابد أن تستجيب الصين على نحو ملائم وبالطريقة نفسها. ومن ثم سيشهد القرن الواحد والعشرون الصدام الناجم عن هذا.

هذا هو الحد البارز أو «الفكرة الجديدة» خلال التسعينيات، كما أوضح لنا هؤلاء المثقفون الصينيون، ولم تصدمنا بقدر ما أحزنتنا. وأخيرا انحلت،

وعلى نحـو واضـح، العـلاقـات الأمـريكيـة ـ الصـينيـة، التـي اتصل نسـجهـا على مـدى ربع قـرن، منذ زيارة هنري كيسنجـر السـرية لبكين عـام ١٩٧١. ولمحـرري مجلة «الإسـتراتيجية والإدارة» داخل الولايات المتحدة من يماثلهم الرأي، فثمة مدرسـة فكرية متنامية ومؤثرة بين رجال الإستراتيجية السياسية في أمريكا. ويؤكـد هؤلاء أن الصين هي التي قـررت ـ عن وعي ـ أن تصبح عـدو الولايات المتحـدة الأمـريكيـة، وأن الصين قـررت تهديد الاسـتقـرار الآسـيوي، والسلطة الأمريكيـة الكوكبيـة، وأن الولايات المتحدة هي التي ليس أمـامها خيـار سوى أن تستجيب بالطريقة ذاتها، وتصبح عدوانيـة مع الصين وتستعد للقرن الواحد والعشرين، قرن النزاع والصدام.



١

حرب باردة جديدة تتشكل دون مبرر

من الخطأ الادعاء بأن الصين لاعب آخر كبير. إنها اللاعب الأكبر في تاريخ البشرية.

لي كوان يو

رئيس وزراء سنغافورة

تمثل الصين الآن ١٪ فقط من مبيعاتنا، ولكنها أسرع الأسواق نموا.

بيل جيتس

رئيس مجلس إدارة مايكروسوفت

نهاية التاريخ ومطاعم الهامبورجر في بكين

لم يكن متوقعا أن تسير الأمور على هذا النحو.

يبدو أن الأمر الآن أشبه بالتاريخ القديم، ولكن على مدى ثمانينيات القرن العشرين، بل وحتى عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، لم يهيمن الحديث عن النزاع والصدام والأخطار والعداوة على الحوار العام بشأن الصين، بل كانت الهيمنة لتنبؤات متفائلة عن فرصة اقتصادية ضخمة متاحة لمشروعات الأعمال الأمريكية. إن حافز الصينيين للتحرك في اتجاه الحداثة والأسواق والديموقراطية بدا حافزا عنيدا في إصرار، والحركة حماسية للغاية. وبدت تجربة الصين كأنها تصحح الرؤية الأمريكية عن عالم ما بعد الحرب الباردة، نظرا لأن الصينيين، شأنهم شأن أي مجتمع آخر، يتطلعون الآن إلى السلع الاستهلاكية الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي، إلا أنهم على استعداد لعمل ما يتعين عليهم ـ من

جانبهم ـ للتلاؤم مع النظام العالمي الخاضع للنفوذ الأمريكي، أو الذي أثمر ثمارا طيبة لأولئك الذين التزموا قواعده.

لم يكن ثمة نقص في أصحاب الخبرة والعلم؛ لكي يذكرونا دائما وأبدا بأن عولمة مشروعات الأعمال والاقتصادات، هو الاتجاه المحدد للمستقبل. وها نحن نرى السرعة التي تتحول بها الصين إلى عامل رئيسي في مشروعات الأعمال الدولية، تمثل أبرز حالة تؤكد صدق هذا الرأي. لقد ساد على نطاق واسع، الرأي القائل بأن السياسة والأيديولوجيا والنزعة القومية والقوة العسكرية، هي قوى ذات سطوة، قد بلغت ذروتها القصوى خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبات لزاما أن تنحسر وتتراجع قليلا إلى ما وراء المسرح؛ لكي نجد في الصدارة منطق القرن الواحد والعشرين عن النزعة الاستهلاكية، والأسواق والتكنولوجيا والاقتصاد الكوكبي القائم على المعرفة.

ورأى هذا الفكر المبني على المعلومات، أن المناقشة الاقتصادية حلت محل النزاع العسكري، وأصبحت هي الصيغة الأساسية للتنافس بين القوى العظمى. بدت الحروب «الساخنة»، وكذا الحروب الباردة، شيئا من تراث الماضي بين الأقطار العظمى؛ ومن ثم، فإن مشكلة الصين، على نحو ما، نسترجعها الآن أقرب إلى أن تكون مشكلة اقتصادية أكثر منها سياسية أو عسكرية. ترى هل ستهاجر الوظائف الصناعية الأمريكية إلى الصين لتفيد من رخص الأيدي العاملة؟ كيف ستتدارك الولايات المتحدة الموقف عندما تتجاوزها الصين، وتصبح أكبر اقتصاد في العالم (ابتداء من العام ٢٠١١).

والملاحظ أن كبار رجال الأعمال والقادة السياسيين في الولايات المتحدة قد استوعبوا وامتصوا الفرضية التي طرحها عالم الاجتماع فرنسيس فوكوياما: «بلغ العالم نهاية التاريخ» إذ مع سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة، انتهى البحث البشري، على الطريقة الداروينية، عن نظام اقتصادي سياسي، هو الأمثل كفاءة وفعالية. إن ما يريده كل إنسان، وما يحتاج إليه كل فرد، وما يجاهد من أجله الجميع على سطح الأرض، هو تحقيق نظام رأسمالي ديموقراطي ليبرالي.

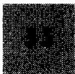
نعم، لا يزال الصينيون يصفون أنفسهم بأنهم شيوعيون، ولا يزال الحزب الشيوعي يحكم الصين بقبضة من حديد، ولكن إلى أي مدى سوف يستمر

هذا في مواجهة معدلات النمو الاقتصادي، التي تزيد عن ثلاثة أو أربعة أمثالها في الولايات المتحدة، وكذا في مواجهة موجة من أقوى موجات طاقة تنظيم الأعمال شهدها العالم؟ وسبق أن أعلن مدير أمريكي لصندوق نقد صيني في عام ١٩٩٤: «ربما لا يرغبون في تسميتها رأسمالية لأسباب سياسية يعرفونها، بيد أنني، ويا للعجب، كلما تأملت ما يجري في الصين اليوم، فإن عينيَّ لا تريان فقط نظاما رأسماليا نشطا، بل أرى نظاما رأسماليا صرفا وشديد الحمية والحماس».

ولم تختف تماما النزاعات السياسية داخل واشنطن بشأن الصين، حتى هذه اللحظة التي يسودها التفاؤل، إذ لا تزال دماء ميدان السلام السماوي «تيان آن مين» لم تجف بعد. ونذكر من عواقب الحملة الانتخابية عام ١٩٩٢، أن بيل كلينتون اعتاد أن ينتقد جورج بوش، لأنه «يدلل الحكام الدكتاتوريين»، مؤكدا أنه إذا ما انتُخب، فسوف يلتزم خطا متشددا مع بكين، وأثبت كلينتون أنه، كرئيس، كان عمليا أكثر مما أوحت به خطبه الانتخابية، وتحولت النزاعات في هذا الشأن إلى أخبار مثيرة عن توسع التجارة والاستثمار الأمريكيين، وعن تبني الصينيين آليات السوق، والقول بأن معدلات النمو الفائقة الارتفاع تحول المجتمع الصيني، الذي ظل مجتمعا مغلقا ومتخلفا زمنا طويلا.

كان مطلع التسعينيات فترة انكماش بالنسبة للغالبية العظمى من الشركات في أمريكا، واقترن هذا باطراد حالة الانتعاش، وإعادة توفيق الأوضاع لدى كثيرين من المنافسين الجدد في العالم. وغرق الاقتصاد الأمريكي المحلي في حالة ركود، أو نمو بطيء على أحسن الفروض، مثلما كانت الحال في أوروبا واليابان. وبدت السوق الصينية كأنها هبة أرسلتها السماء إلى الشركات الكوكبية، التي تتضور جوعا للنمو في الداخل. وقال رئيس بنك استثماري في نيويورك، موضحا أسباب الرغبة الشديدة للاستثمار في الصين، وهي الرغبة التي ظهرت فجأة: «إذا أردت أن تكون شركة نامية فخير لك أن تعمل في أسواق نامية».

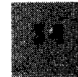
ونذكر هنا جاك ويلش Welsh، رئيس مجلس إدارة شركة جنرال إليكتريك، وهي أكبر شركة من حيث رسملة سوق الأسهم، إذ أشار إلى أن سوق الصين يمكن أن تصبح مركز الجذب لشركته، في ضوء إستراتيجية النمو المرسومة لها خلال القرن الحادي والعشرين، ونذكر أيضا روبرت إلن Allen رئيس



مجلس إدارة شركة آتي آند تي AT&T، وهي من أكبر الشركات الأمريكية، إذ أوضح في حديث معه، أنه وعلى مدى الأربعين عاما القادمة، ستكون الصين السوق التي تشهد نصف النمو العالمي، في مجال مشروعات أو أعمال خطوط وتحويلات الهاتف، وأضاف قائلا: «بعد الصين ستبدو جميع الفرص الأخرى فرصا ضعيفة شاحبة «ورأى ويليام وارويك Warwick، الذي تولى إدارة أعمال شركة آتي آند تي داخل الصين، أنه من المتوقع أن تحقق شركات الهاتف العالمية عوائد من الصين، تفوق كثيرا عوائدها من سوقها المحلية، ولقد استثمرت موتورولا أكثر من بليون دولار في الصين، بينما سرعان ما هيمنت على سوق أجهزة النداء الآلي pagers، والهاتف المحمول، وهي السوق التي تشهد نموا سريعا، وبعد بضع سنوات قال المديرون التنفيذيون لشركة موتورولا، إن عملياتهم في الصين أكثر ربحا من عملياتهم في اليابان، حيث كانت شركتهم تعمل منذ أكثر من ثلاثين عاما.

إن رجل الأعمال الأمريكي الذي يزور بكين، التي تعج بالنشاط الاقتصادي والتجاري الآن، يمكنه أن يجلس في أضخم محلات ماكدونالد في العالم؛ ليتناول وجبة سريعة، ويسرح مع أحلامه القديمة، من أجل أن يبيع واحدة من جميع السلع لكل واحد من الصينيين. وبوسعك وأنت تشاهد فتى وفتاة على موعد وهما ينفقان ما يقرب من أجر أسبوع؛ لتناول وجبة ماكدونالد مع شراب الكوكاكولا والبطاطس، أن تتخيل القيم الأمريكية وكأنها قد أضحت قيما عالمية حتى هنا، حيث كان البلد، ومنذ عهد قريب، أكثر مجتمعات العالم حماسا للشيوعية.

وتتهافت على الصين بجنون الآن، ليس فقط منافذ بيع الوجبات السريعة، بل وأيضا مجمعات التسوق، وناطحات السحاب المتألقة، والطرق السريعة، وأسواق الأسهم، وبنوك الاستثمار. ويصف المراسلون الغربيون هذا الوضع بعبارة مجازية تقول اندفاعة أو حمى الذهب. وظهرت كتب تؤكد أن الصين سوف تصبح سريعا أعظم اقتصاد عالمي، وأن الاقتصاد الأمريكي سوف يحظى بدفعة قوية، تحفزه إلى نمو جديد بفضل استثمارات وتجارة الولايات المتحدة مع الصين. وتضيف: إن التقاء الغرب مع آسيا، التي تشكل الصين قوة الدافع لها، سوف يفضي إلى حالة ربح متبادل لجميع الأطراف. إن ربع سكان العالم يصنعون الآن النظام الاقتصادي الكوكبي الجديد بكل ما يقتضيه من



أفكار عن المشروعات الخاصة، ورأس المال المشترك، والتكنولوجيا العالمية والنمو المرتفع وخدمات العملاء والاستثمار الأجنبي والتجارة الحرة. وصيحة الدعاء المقدسة الآن هي «السوق السوق السوق». ويعتبر بارتون بيجز Biggs، أهم إستراتيجي في شركة مورجان ستانلي، هو الوحيد دون غيره، الذي أدرك حقيقة هذه الحالة المزاجية، حين صرح بنفسه عام ١٩٩٣، بأنه «الفائز الأعظم» في الصين.

وعلى الرغم من هذا المناخ المتفائل، فإن خبرتنا الطويلة مع الصين دلتنا على ضرورة البحث عن نظرة أكثر حذرا. ولقد أثار قلقنا أن عددا كبيرا جدا من الأمريكيين العاملين في قطاع الأعمال وفي السياسة العامة، أخفقوا في إدراك الفارق بين الخبرة الصينية وخبرتنا بنيويا وتاريخيا وثقافيا، وحفزتنا الرغبة في أن نؤكد: أن نعم، سوف تحقق الشركات الأمريكية عوائد وأرباحا، وسوف تحقق مبيعات هائلة من وجبات ماكدونالد وشراب الكوكاكولا للصينيين. ولكن في عالم الاقتصاد السياسي، لست بالضرورة تجسيدا وصدى لما تأكله، إن تناول هذه الثمار المحرمة، منذ زمن طويل، ليس من شأنه بالضرورة أن يحول الصينيين إلى شعب يصر على إقامة أسواق حرة حقيقية، أو مجتمع حر بمعنى الكلمة.

نعم، كانت المحاذير كثيرة وهائلة أمام الشركات الأمريكية، التي قد يزدهر بعضها أو يخفق، في مجال المنافسة الكوكبية المحتملة، خلال القرن الواحد والعشرين، بشأن كفاءة إستراتيجية هذه الشركات إزاء الصين أو عدم كفاءتها. واعتقدنا أن الإستراتيجيات الصحيحة، هي التماس توطين وملاءمة المنتجات والعمليات الأمريكية، وتقنيات الإدارة الأمريكية داخل إطار الخبرة الصينية الفريدة.

واعتقدنا، ولا نزال، أن الصين سوف تخلق لنفسها إطارها الأساسي الاقتصادي السياسي الجديد، الذي يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية، ويتألف من عناصر مشتركة من القيم الآسيوية والغربية؛ ولهذا سيكون الإحباط والإخفاق نصيب أولئك الذين يتوقعون أن تتحول بسرعة وبالضرورة، القوى الأولية للسوق الحرة التي أطلقت لها الصين العنان إلى مجتمع حر، يمارس التجارة الحرة، وإلى مؤسسات ديموقراطية تامة وكاملة.



لقد كان دنج هسياو بنج يعتقد أن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه جورباتشوف في الاتحاد السوفييتي، أنه سمح بالحرية السياسية قبل أن يجدد الاقتصاد، وكان من رأي دنج، أن يبدأ التحديث الاقتصادي أولا، ثم يأتي الإصلاح السياسي بعد ذلك بزمن طويل - إذا كان له أن يأتي. ولعلنا نجد ما يؤكد، على الأقل، الصواب الموضوعي في حكمة الطريق الصيني، إذا عرفنا أن إجمالي الناتج المحلي للصين زاد ثلاثة أمثاله منذ العام ١٩٨٥ (وتسود نظرة جادة الآن تفيد أن الصين تتوافر لديها إمكانات أن تصبح أكبر اقتصاد في العالم). هذا بينما نجد مجموع إجمالي الناتج المحلي لجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، قد انخفض إلى النصف.

وحيث إننا تصورنا أن الصين تستن لنفسها نموذجا اقتصاديا سياسيا مختلفا جد الاختلاف عن الغرب، وحيث إننا كنا متفائلين تماما بالنسبة للصين، واعتقدنا أنها سوف تنجح في مسارها هذا، فقد راودنا إحساس بأنه سوف تثور نزاعات شديدة الأهمية، وتستمر بين الصين والولايات المتحدة. إن النزاعات التي شهدتها التسعينيات التي امتدت عبر سلسلة طويلة، ابتداء من تايوان، وقضية الانتشار النووي، والوصول إلى الأسواق، لن يتسنى حلها وحسمها في وقت قريب، بل سوف تنشأ نزاعات جديدة غير منظورة. والجدير ذكره أننا حين أدركنا النتائج العاصفة لاحتمال ظهور قوى عظمى جديدة على المسرح العالمي، تنبأنا بحدوث نزاع مطرد مع ظهور الصين كقوة عظمى ثانية، في عالم أضحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بعد سقوط حائط برلين.

لقد رسمنا خطة هذا الكتاب، ليكون رؤية نقدية لكثير من أنواع الفكر الأمريكي الخاطئ والمتصلب عن الصين. ورأينا تحديدا أنه سوف يفيد كعامل تحذير ضد التفاؤل المفرط والمدرسة الفكرية، التي تسود أوساط رجال الأعمال الأمريكية. وأردنا أن نقول، إن الصين مختلفة تماما، كما أن الصينيين لن يكونوا أبدا مثلنا. بيد أننا إذا عرفنا ما فيه الكفاية عن الصين، وفهمنا كيف تختلف عنا، واستطعنا أن نستحدث وسائل ابتكارية لإدارة اختلافاتنا، فإن مشروعات الأعمال الأمريكية يمكنها في هذه الحالة، أن تغير من الفرصة الجديدة المتاحة، كما يمكن للولايات المتحدة، أن تفيد هي الأخرى على المدى الإستراتيجي من شراكتها مع الصين.

لقد رأينا الصين أنذاك ـ ولا نزال نراها في ضوء كل ما حدث بينما نحن عاكفون على كتابنا هذا ـ فرصة في غاية الأهمية، أتيحت للولايات المتحدة من خلال سبيلين مختلفتين:

الأولى: حتى لو لم تتطور الصين على نحو ما يأمل المتفائلون المسرفون في تفاؤلهم، فإن اقتصادها سوف يبقى، من حيث إمكاناته، سوقا واسعة جدا للشركات الأمريكية، ومصدرا لأرباح طائلة، وسببا لنشوء وظائف أمريكية رفيعة المستوى والجودة. ويكفي أن نذكر أنه يوجد الآن ما يقرب من ٢٠٠ ألف وظيفة مرتبطة مباشرة بتجارة الصين (وأكثر من هذا العدد مرتبط بطريقة غير مباشرة). وإذا كان رخص الأيدي العاملة والصناعة في الصين، ربما يهدد بعض الوظائف الأمريكية ذات المستوى المنخفض، إلا أنه سيستمر في تحقيق وفرة هائلة الكلفة لمصلحة المستهلك الأمريكي والصناعة الأمريكية، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة الأمريكية، ويضعف من احتمالات الضغوط التضخمية العالمية. جملة القول إن الصين ستصبح ميدانا قويا جديدا للنمو العالمي، حيث يمكن لمنظمي المشروعات الأمريكيين أن يقسموا لأنفسهم إمبراطوريات جديدة، والتي يتعين على كثير من الشركات الأمريكية الكبرى أن تسهم فيها؛ لكي تظل قادرة على المنافسة كوكبيا.

ثانيا: إن دخول الصينيين الناجح إلى الاقتصاد الكوكبي والنظام العالمي، سوف يكون ذا قيمة كبيرة للمصالح الأمريكية، على الرغم من التحديات الخطرة التي يتعين التغلب عليها. وإذا ما عقدنا موازنة سيتبين لنا أن الصين المتنامية والمزدهرة والناجحة سوف تسهم في تضافر العديد من العوامل الحميدة الراهنة، التي جعلت النظام الأمريكي رائدا وزعيما قويا وديناميا للعالم. ونرى من ناحية أخرى أن الصين إذا ما أخفقت، ستجعل العالم مكانا شديد الخطر للغاية. وسوف ينتهي الأمر بأن يتحول اهتمام أمريكا بالضرورة إلى أغراض الدفاع السلبية، وربما شديدة التكلفة، بدلا من الاتجاه إلى المنافع التي تغرسها وتدعمها المنافسة الاقتصادية على الصعيد الكوكبي، والحصول على نصيب من الفطيرة الكوكبية الضخمة.

ونحن في هذا الكتاب، ندعم أولئك الذين يفكرون في موضوع إستراتيجيات الأعمال وقضايا السياسة في الصين، ونقدم لهم ما نعتقد أنه رؤية متوازنة ومتعددة الألوان ومركبة العناصر، عن الأحداث التي يمكن أن

تكتشف فيما بعد. ونحذر القراء مقدما بأن ما سوف نشهده في الصين، قد يصادف اعتراضا بالنظر إلى قيمنا الجمعية كأمريكيين. ولكن حري بنا أن نصون رأسمالنا السياسي الأمريكي، ونحرص على تحديد واختيار معاركنا التي نحاربها ومتى نحاربها. وأن من نحاربهم سوف نحاربهم دون هوادة أو تردد، مع وضوح الهدف. ولكن ثمة آخرين لن نحاربهم أبدا. وقد نكتشف بالنسبة للبعض أننا لسنا فضلاء على نحو ما نظن، ونلح في الدعوة إلى المزيد من التواضع إزاء من يشغلهم الحوار السياسي؛ إذ لا الجزرة ولا العصا سوف تحسم شكل المستقبل بالنسبة للصين، وإنما القوة الحاسمة هي العملية الداخلية، التي لا يمكن لمن هم خارجها أن يؤثروا فيها موضوعيا، ولن يتجاوز تأثيرهم الهامش فقط.

قفزة كبرى إلى الخلف

من الانتعاش الصيني إلى الخطر الصيني

تحرك بندول التفكير الأمريكي بشأن الصين حركة واسعة، خلال السنوات القليلة الماضية ـ من التفاؤل إلى التشاؤم، ومن الأمل إلى الخوف، ومن الفرصة السانحة إلى خطر التهديد، ومن انتعاش الصين قريبا إلى النزاع القريب مع الصين. وعلى الرغم من أن زيارة كلينتون الناجحة إلى الصين عام ١٩٩٨ كانت مؤشرا إلى انتصار «الوسط» الأكثر عقلانية، إلا أن القلق والشك والغضب والانزعاج والاشمئزاز، بل وصورة متجددة عن «الخطر الأصفر» القديم، لا يزال كل هذا موجودا تحت السطح في الحوار العام، ومن ثم، فإن البندول يمكن أن يتحرك ثانية في اتجاه الحديث عن الخطر، والذي يفضله الجدد من دعاة الحرب الباردة.

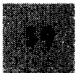
والملاحظ أنه بعد خمس سنوات فقط من البيان الذي أعلنه بارتون بيجس Biggs، نكاد لا نجد من لا يزال يشعر بأقصى قدر من التفاؤل في رواج السوق بشأن الصين، لقد أصبح المزاج السائد الآن أقرب ما يكون إلى المزاج الذي عبرت عنه صحيفة «الإيكونومست» في ردها على بيجس: «أقصى حد من المضاربة بالصعود». أما عن بيجس نفسه، فإنه مع خريف عام ١٩٩٩، تحول إلى شخص فظ للغاية بشأن المنطقة إلى حد أنه كان يلح على العملاء

أن يفرغوا حوافظهم بالكامل من أسهم هونج كونج والصين. وقد كانت نصيحة شديدة الوضوح وسط الأسباب العديدة لانهيار السوق، الذي بدأ في هونج كونج في أواخر أكتوبر عام ١٩٩٧، وانتشر انتشار النار في الهشيم من هناك إلى جميع أسواق العالم.

وعشية الكوابيس الاقتصادية والمالية العديدة، التي جثمت على آسيا مع مطلع عام ١٩٩٨ ـ حيث تزايدت المضاربات على العملة، وانخفضت قيمة العملات بشكل قياسي، وماتت أسواق الأسهم، وترنحت المصارف تحت وطأة جبال من الديون المعدومة، وخيم شبح الانكماش على كل المنطقة ـ هنا أكد خبراء كثيرون أن المسألة مسألة وقت فقط، حتى تغرق الصين، هي الأخرى، في كل هذه الأحداث السلبية التي سيطرت على الإقليم. وعم القلق آسيا خوفا من الكساد ومن الآثار غير المتوقعة، بسبب التقلبات المالية في الأسواق الآسيوية، التي لا تزال أسواقا جديدة لم تستقر بعد.

و وجد كبار رجال الأعمال العالميين في هذا فترة للتأمل والتفكير، بشأن الاستثمارات الجديدة. وفجأة، تلقت الشركات الأمريكية ذات المصالح المهمة من أعمال ومشروعات في آسيا العقاب على يد سوق أسهم الولايات المتحدة، مثلما تلقت الجزاء مقابل استثمار رؤوس أموالهم لمصلحة النمو الآسيوي، خلال السنوات السابقة.

وأدى الاهتمام بحيوية وإمكان استدامة أنماط النمو الآسيوية والصينية إلى الحذر، وهو أمر مشروع، من جانب الكثير من مشروعات الأعمال عام ١٩٩٨. ولكن هذه الواقعية الجديدة في مجال مشروعات الأعمال، كانت حركة واحدة فقط من بين حركتين مهمتين للبندول في اتجاهات أمريكا نحو الصين. وتمثلت البداية في عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، حين أبدت الصين موقفا متشددا باطراد في مسألة تايوان، وبلغ الموقف الذروة عام ١٩٩٧ في صورة تشكل جماعة ضغط (لوبي) جديدة وقوية مناهضة لبكين، ضمت قوى من اليسار ومن اليمن. وظهرت هنا الصين في صورة نوع جديد من أدوات الاختبار المعنوى والسياسي في السياسة العامة الأمريكية. ولعل حركة البندول، في هذه المرة، بلغت أقصى مداها، وربما بدأنا الآن في التحرك، قليلا، في الاتجاه العكسى لحركة البندول. ويبدو هذا واضحا، إذا ما قارنا مزاج وخطاب واشنطن حوالى عام ١٩٩٨ بعام ١٩٩٧. ولكن القوى ذات النفوذ

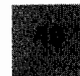


لا تزال مؤثرة في النظام السياسي الأمريكي، في محاولة منها لاستثارة أعماق عصب التكوين النفسي الأمريكي، حيث يمكن تصوير الصين في صورة إمبراطورية الشر الجديدة، والعدو القومي الجديد.

ومثلما نعارض الموقف الفج المفرط في تفاؤله، كذلك نرفض هذه النزعة السوداوية، ذلك أننا لا نعتقد أن الصين تشكل اليوم تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية، كما لا نعتقد أن ثمة ما يبرر رسم السياسة الأمريكية على أساس المواجهة مع الصين، بغية إجهاض الخطر المحتمل ظهوره بعد عقد أو عقدين. طبعا ثمة بوادر تثير القلق، من بينها: احتمال أن تصبح الصين عدوا، على المدى الإستراتيجي، للولايات المتحدة في المستقبل، ولكن سوف تمضي سنوات طويلة من الآن وحتى وقوع هذا الاحتمال، مما يهيئ فرصة لصناع السياسة الأمريكية، للحيلولة دون هذا الخطر المحتمل، ولا يزال هناك وقت كافٍ تماما للاستعداد، إذا لم نجد النهج الوقائي.

إن الإستراتيجية السياسية ومشروعات الأعمال التي تتصرف بذكاء تجاه الصين، لابد أن تضرب بجذورها عميقا، تأسيسا على عمليات تقييم دقيقة واقعية، تحدد من أين تتحرك الصين وإلى أين تتجه. لقد أخطأ المتفائلون المفرطون في تفاؤلهم، إذ افترضوا أن الصين سوف تتطور بشكل طبيعي لتصبح مجتمعا ليبراليا ديموقراطيا رأسماليا. ويبدو واضحا اليوم أن الصقور على صواب إلى الدرجة التي يقرون فيها اختلاف النظام والقيم في البلدين. بيد أنهم مخطئون في اعتقادهم، بأنه نظرا لأن الصينيين لن يصبحوا ديموقراطيين على طريقتهم الخاصة، فإن المصالح الأمريكية يمكن خدمتها، إذا ما حاولنا أن نحتوي ونقيد الصين، ونجبرها على قبول طريقنا، أو حتى الظن بإمكان استخدام هذه الوسائل لجعل الصين تتحول وتصبح أكثر شبها بنا.

لنكن واضحين: لن يكون ثمة حوار مهم عن «الخطر الصيني»، إذا ما كان خطاب الصين وفعلها لا يثيران روع الناس. إن «الخطر الصيني»، وكما يحلو لمحرري «الإستراتيجية والإدارة» أن يصدقوا، ليس ابتكارا أمريكيا خالصا بقضه وقضيضه. وإذا ما تأملنا سلوك الصين، ابتداء من قمع بكين للمنشقين وحتى سياسة التنمر إزاء تايوان، وكذا مزاعمها عن شركات تهريب الأسلحة والمساهمات في دعم حملة كلينتون الانتخابية، سوف يثبت لنا مدى خطر التناقض بين النظام الصيني و قيمنا، وأسلوب عمل المسؤولين في نظامنا.



وتوضح الشواهد، من وجهة نظر أمريكا، وعلى نحو يصل عندها إلى درجة اليقين، أن الصين باعت معدات نووية لباكستان، وصواريخ بعيدة المدى لإيران، وأنها احتلت جزرا متنازعا عليها في جنوب بحر الصين. وترى أيضا أن مصانعها تحوز بصورة غير مشروعة أجهزة فيديو وأقراصا مدمجة أمريكية مهربة، وعمدت شركات الصين إلى الحصول على تكنولوجيا مزدوجة الاستعمال من الولايات المتحدة، تحت غطاء أنها للاستخدام المدني، ثم تسليمها مباشرة إلى المؤسسة العسكرية. و وعدت الصين بالإبقاء على الوضع في هونج كونج كما هو، ثم تتحرك مباشرة لتقليص الحريات المدنية. وها نحن نشهد النزعة القوية داخل الصين في صعود مطرد، مع بروز أصوات متباينة تعلن أن واشنطن «عدو»، وتحث المواطنين على رفض كل ما هو أمريكي.

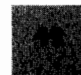
وتأسيسا على هذه الصورة، يبدو ملائما و واقعيا تماما أن يشعر الأمريكيون بالقلق، غير أن عددا من جماعات المصالح الأمريكية وجدوا أن من النافع والمفيد لمشروعاتهم المتباينة أن يحولوا ما نراه - على نحو مشروع - تحديا، ومن ثم كيف نتعامل مع القوة العظمى الصينية البازغة، إلى إحساس بخطر وشيك. كذلك فإن السؤال عن كيف يمكن أن تتطور الصين على المدى الطويل، حولته بعض الأصوات ذات النفوذ إلى إجابة حاسمة، قائلة إن الصين ستكون دولة فاشية توسعية مهيمنة ومعادية بكل جوارحها للولايات المتحدة.

ويبدي ستيفن إيرلانجر Erlanger، المحرر في صحيفة نيويورك تايمز، ملاحظة يؤكد فيها أن ثمة فارقا كبيرا بين الاعتراف بأن الحكومة الصينية تسيء السلوك، والاعتقاد بأنها تمثل خطرا راهنا واضحا. بيد أن الفارق توارى أكثر فأكثر وراء سلسلة متوالية من المقالات والكتب والأنباء والتصريحات، التي تؤكد أن الصين أضحت بالفعل، أو لا محيص لها عن أن تصبح عدوا إستراتيجيا للولايات المتحدة. ويقال إن حضارتينا ذاتهما تحفزهما مثل هذه الدوافع المتعارضة، والتي مآلها إلى أن تتصادم.

ولقد بدا من المثير في أواخر الثمانينيات، أن نجد من يتنبأ بالصراع بين الولايات المتحدة والصين. ومع التسعينيات تعادل هذا مع التنبؤ بما يجري الآن، وسرعان ما تحولت العلاقة بين واشنطن وبكين من الصداقة إلى العداوة.

● إذ نادرا ما نجح زعماء البلدين وعلى مدى التسعينيات، في عقد لقاء رسمي ناجح، مثال ذلك أن لقاء قصيرا بين بيل كلينتون والرئيس الصيني جيانج زيمين، تم خلال اجتماع قمة لزعماء آسيا في سياتل، تحول إلى لحظة ذائعة الصيت للغضب المشترك، والاتهامات المتبادلة. وتحول المناخ السياسي خلال عام ١٩٩٠- في واشنطن - إلى ما يشبه جحيم المناهضة للصين، حتى أن بيل كلينتون آثر ألا يلتقي جيانج زيمين في البيت الأبيض، على الرغم من أن كلينتون التقى، خلال الشهور التالية، اثنين من أشهر منتقدي جيانج وهما مارتن لي، زعيم حركة الديموقراطية في هونج كونج، والدلاي لاما، الزعيم الروحي في التبت. وأخيرا استؤنف في أكتوبر من عام ١٩٩٧ لقاء قمة رفيع المستوى، عندما وافق كلينتون في النهاية على الترحيب بجيانج زيمين في البيت الأبيض. وبذل الجانبان جهودا لاستغلال هذه الزيارة لإشاعة الدفء في العلاقة بينهما، وتحقق قدر من التقدم الموضوعي بالفعل. ولكن، على الرغم من هذا، كان جدول الأعمال محدودا جدا، ولوحظ أن بعض القوى ذات النفوذ في الكونجرس، ومن مراكز التأثير ذات المصالح الخاصة، سعت إلى تحويل الزيارة إلى منبر لانتقاد السياسات الصينية بشأن التبت وحقوق الإنسان، ومعارضة تحسين العلاقات بين البلدين بوجه عام. وأثارت الاحتجاجات خارج البيت الأبيض وفي الطرقات والأماكن التي ظهر فيها جيانج انتباه وسائل الإعلام، أكثر مما أثار اهتمامها الخطوات الإيجابية التي اتفق عليها الزعيمان.

● ولا تفتأ الأصوات تتعالى داخل الكونجرس، داعية من أجل وقف التعامل التجاري مع الصين، عقابا لها على خطاياها السياسية. وكاد الأمر يصل إلى حد الخطر من حيث إمكان موافقة الأغلبية في مجلس الشيوخ العام ١٩٩٧ على رفض معاملة الصين معاملة الدولة الأولى بالرعاية، حيث تتمتع بالمزايا التجارية العادية، التي تمنحها الولايات المتحدة لجميع البلدان تقريبا. وذاعت داخل الكونجرس مذكرات متطرفة، تطالب باعتبار الصين العدو القومي لأمريكا، والتحايل ضد سلطات الرئيس الدستورية في تحديد السياسة الخارجية بشأن المسائل المتعلقة بالصين، وتطالب إحدى هذه المذكرات، كمثال، بأن يلتزم الرئيس بأن تكون للكونجرس حصانة خاصة عند السماح لزعيم صيني بزيارة الولايات المتحدة.



● الشركات الأمريكية التي استثمرت أموالا طائلة في الصين ينظرون إليها هناك نظرة تقدير وإكبار، وتوشك على أن تجني الثمار المتوقعة في السوق الضخمة، تشهد الآن ضياع الفرص الأولى للمشروعات، حيث إن بكين تتخذها هدفا للتنفيس عن مشاعر الإحباط مع واشنطن.

● اعتادت وزارة الخارجية الأمريكية، وبشكل رتيب، أن تدرج الصين ضمن قائمة أسوأ بلدان العالم انتهاكا لحقوق الإنسان.

● أرسلت الولايات المتحدة سفنها الحربية، للإبحار على بعد ٢٠٠ ميل من الساحل الصيني عام ١٩٩٦، لتذكير بكين أن الولايات المتحدة يمكن أن تتدخل عسكريا، إذا ما حاولت الصين أن تستولي على تايوان بالقوة.

ولم يخفت صوت دعاة المواجهة الساخنة مع الصين، على الرغم من تحرك إدارة الرئيس كلينتون في اتجاه تحسن حقيقي في العلاقات مع بكين، بل وعلى الرغم من أن التحسن المطرد لا يزال هدف كثير من رجال الأعمال الأمريكيين، دون اعتبار لمظاهر القلق الاقتصادية التي تبدت أخيرا. ولا يفتأون يسوقون الحجج بغية تحديد شروط الحوار. ونشهد الآن تصدعا جديدا داخل الدوائر القيادية الأمريكية، حيث تتردد أصداء التقسيم المألوف بين «الصقور» و«الحمائم»، والجدل بشأن مختلف أشكال «الاحتواء» مقابل التعاون. وبعد انتهاء الصراع الذي امتد زمنا طويلا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، انتقلت الحرب الباردة شرقا لتنذر وتهدد بين الحين والآخر بتقويض أي إمكان لعلاقات طيبة مع الصين.

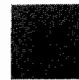
وكان عام ١٩٩٨ عاما ممتازا، إذ بدا أن بيل كلينتون يؤمن بالعمل على تضييق شقة الخلافات بين الولايات المتحدة والصين، وتوسيع نطاق العلاقة بينهما على عكس موقف بيل كلينتون ذاته فيما بين عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦، وقتما سعت إدارته لمواجهة بكين بشأن كل مسألة يمكن تصورها. وتحدث أخيرا كلينتون، وأفاض في بلاغة الحديث بشأن أهمية العلاقة الإيجابية مع الصين، وشرع في استخدام بلاغته ليروج لكلامه عن منافع تعزيز العلاقات الاقتصادية والتفاعل الثقافي بين البلدين. وأفادت زيارة كلينتون للصين في العام ١٩٩٨ في تحسين الديناميات اليومية. ولكن اضطر كلينتون، نظرا لضعف موقفه السياسي، إلى أن يتجنب أي مبادرة من شأنها أن تعزز موقف الصقور المناهضين للصين.

وثمة من لا يزالون، في هذه الأوقات العصيبة، يدركون قيمة اتخاذ خطوات إيجابية وبناء جسور وارتباطات مع الصين، ويلتزم هؤلاء بالمفهوم الأساسي الذي تقوم عليه سياسة «التعاون البناء»، والتي عبرت عنها يوما ما إدارة الرئيس كلينتون. ولكن هناك من يعتبر أصحاب هذا الرأي بلهاء وسذجا، على أحسن الفروض، ويضعونهم، على أسوأ الفروض، موضع سخرية، إذ يرونهم دعاة تهدئة أو مدافعين عن الصين، و«مدللين للدكتاتوريين» الذين يخونون الشعب الصيني، مثلما يخونون المصلحة القومية لأمريكا.

وتركز الصقور اليوم على تقديم اقتراحات بفرض عقوبات على بكين المارقة، التي ترفض أن تسلك وفقا لما يريده منها الأمريكيون، يضاف إلى هؤلاء من يفرضون نظريات تلو أخرى عن أفضل الوسائل لعزل الصين واحتوائها والإطاحة بحكومتها. ويضع هؤلاء، وقد أصبحوا الشخصيات المعبودة لجماهير واشنطن، الخطط لاستثارة وتغذية السُعار السياسي اليوم.

وها هو جورج ويل Will، كاتب العمود الصحافي ذائع الصيت، يكتب، على سبيل المثال، تشخيصا سيئا يقول فيه: «الهدف الإستراتيجي لسياسة الولايات المتحدة هو، ويتعين أن يكون، تخريب النظام الحاكم في الصين». ويضيف آرثر والدرون Waldron من كلية الحرب البحرية قائلا: «إن السياسة الأمريكية الراهنة تجاه الصين ليست أكثر من تهدئة العدوان، وإن ما ينبغي على الولايات المتحدة أن تفعله هو محاصرة الصين بحلفاء عسكريين، وسحب الأرض من تحت زعمائها المتشردين. «ويقول أيضا والدرون إن الحل بعيد المدى إزاء الخطر الصيني هو «تغيير النظام الحاكم في اتجاه الديموقراطية».

معنى هذا، بعبارة أخرى، أن فكرة بناء شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، وهي الفكرة التي ظلت تمثل القلب من حوارات السياسة العامة مع الصين على مدى العقدين الأخيرين، أضحت أمرا باليا، لقد عمل الزعماء الأمريكيون على مدى خمس وعشرين سنة منذ أيام نيكسون وكيسنجر من أجل التوافق مع حقيقة الصين، والاعتراف بمشروعية حكومتها، وتعلم كيف يفهمونها وفقا لوضعها الخاص والتماس أرض مشتركة معها، وتقدير تقدمها الاقتصادي ونجاحها في توفير السلع لشعبها، ولكن باتت «الموضة» الجديدة الآن هي، الإعلان عن أن ما يتعين أن تفعله أمريكا مع الصين هو الإطاحة بحكومتها.



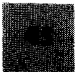
مفارقات التاريخ

تحذر حكمة صينية قديمة قائلة: «حذار مما تراودك الرغبة فيه؛ إذ ربما يصبح حقيقة». وها هو الغرب الآن يجد في الصين الحلم الذي راوده على مدى مائتي عام: سوقا ضخمة نشطة مزدهرة، واقتصادا بازغا واسع الأرجاء، زاخرا بالفرص، ومجالا جديدا في عالم يلتمس في نهم نموا ديناميا، ولكن في واحدة من مفارقات التاريخ الكبرى، يبدو أن واشنطن كانت أكثر ارتياحا لوضع الصين خلال السبعينيات، وقتما كانت لا تزال دولة عقائدية متطرفة، وتنهج سياسة شيوعية على عكس واقع الولايات المتحدة الآن، بعد أن أصبحت الصين بلدا حديثا أكثر انفتاحا، وتتجه لسياسة السوق.

وعلى الرغم من أن الصين ليست، يقينا، مجتمعا ديموقراطيا تماما، بالمعنى الأمريكي للكلمة، إلا أنها ـ بحق ـ أكثر ديموقراطية من أي وقت في تاريخها على مدى خمسة آلاف عام، كذلك فإن سوقها أكثر انفتاحا للتجارة والاستثمار من بعض البلدان الأخرى في الإقليم. والملاحظ أن الصين، وعلى مدى عشرين عاما هي فترة استثنائية في تاريخها السابق، سجلت نجاحات مهمة في التنمية وفي التغيير والتحديث، بل إنها تجاهد، في حذر وعلى مهل، لتدخل تحت هالة الضوء الغربي للديموقراطية والأسواق. ولكن بعد هذا كله تعامل واشنطن الصين اليوم معاملة تنطوي على قدر من الامتهان أكثر من السابق، وقتما كانت بكين دكتاتورية ماوية خلال السبعينيات. وتدرج واشنطن بكين ضمن حوارات المستوى الأدنى للزعامات.

ونذكر، بهذه المناسبة، أن التردي إلى المواجهة والحرب الباردة، لن يكون بأي حال من الأحوال عملا بلا ثمن بالنسبة لمجتمع أمريكي، يواجه بالفعل عصر الحدود والقيود، إزاء ما يمكن لحكومة ما أن تعمله، بل إننا نجد من بدأ بالفعل في تقدير التكلفة الاقتصادية والعسكرية، كما سنرى في هذا التحليل:

> **إن نشوب حرب باردة حقيقية مع الصين إنما يعني، على الأقل، مزيدا من النفقات الدفاعية للإنفاق على قوات أمريكية مرابطة في الخارج. ويعني تعطل جانب ضخم من الاقتصاد والتجارة، وأزمة مع حلفاء أمريكا في آسيا، وقدرا أكبر بكثير من النزاعات داخل مجلس الأمن، وربما يعني**



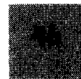
مزيدا من الانتشار النووي، أو أنه يعني بإيجاز عالما أكثر خطرا، وأقل قدرة على التنبؤ بمستقبله».

من أجل حسم الحرب الباردة

لا يوجد بلد آخر مثل الصين يفرض على جدول الأعمال الأمريكي ـ طوال القرن الواحد والعشرين ـ مثل هذه المسائل المهمة في مجالات الأعمال والاقتصاد والسياسة والإستراتيجية. ويصل الإغواء ـ واسع النطاق ـ إلى حد الخطر في بعض الدوائر عند الحكم على طبيعة الخطر الصيني، خاصة في ضوء تلك المحاذير الشديدة: ذلك أن الشركات، التي مقرها الولايات المتحدة، يمكنها أن تكون شريكا للصين في تطوير وتحديث اقتصادها؛ إذ إن الصينيين معجبون بالبراعة الفائقة للأمريكان في مجال الاقتصاد، ويجدون الأمريكيين أكثر مودة وأيسر عند التعامل معهم، عما هي الحال مع اليابانيين، فضلا عن أنهم أكثر حسما و وضوحا من الأوروبيين. وتقف مشروعات الأعمال الأمريكية بالفعل على بعد خطوات داخل بوابة السوق الصينية، التي حاول الأجانب جهدهم النفاذ إليها على مدى مائتي عام. ولكن أي محاولة لإعادة شبح الحرب الباردة، ستؤدي إلى تقييد قدرة الشركات الأمريكية على استثمار رؤوس أموالها بفضل الفرص التي يسيل لها اللعاب، وقد حان الوقت لقطف ثمارها.

وكلما زاد الاعتقاد السياسي بأن الصين هي خصمنا، قلت احتمالات إطلاق المبادرات الجديدة للقطاعين العام والخاص، اللازمة لإعادة العلاقات إلى مسارها الإيجابي. زد على هذا، أنه كلما بدا السلوك والسياسة الأمريكيان كأنهما تصميم إستراتيجي سافر لاحتواء الصين والسيطرة عليها، أضحت الصين أكثر تشددا وأقل تعاونا. وهكذا، فإن التفكير في الصين باعتبارها عدو أمريكا مستقبلا، إنما هو تفكير ينطوي على مخاطرة، إذ قد يصبح أشبه بالنبوءة التي تهيئ المناخ لكي تحقق ذاتها.

ويدفع بعض الباحثين والخبراء الأمريكيين بأن الحرب الباردة ليست هي أسوأ الاحتمالات؛ إذ صدرت أربعة كتب على الأقل خلال العامين الماضيين لكُتاب موضع ثقة كبيرة، يعرضون فيها تفاصيل سيناريوهات محتملة لحرب شاملة بكل أنواع الأسلحة، بين الولايات المتحدة والصين، خلال القرن الواحد والعشرين. بيد أننا نرى أن هذه السيناريوهات تمثل مجموعة أفكار متشائمة،

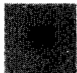


لا مبرر لها، عن النزاعات الحربية لدى الصين. ونرى أنها تمثل أيضا تحذيرا مفيدا لكلا الطرفين، ليكون أكثر حرصا وحذرا عند التفاعل فيما بينهما. وملاحظة أن هناك عقيدة تؤمن بأن أفضل وسيلة لترويج الكتب عن هذه العلاقة المركبة، هي التنبؤ بنشوب حرب بين الولايات المتحدة والصين. وحري ألا نغفل أي سيناريو في كتاب عن العلاقات بين قوى عظمى، ونحن لن نغفل احتمال حسم عسكري لقضايا متنازع عليها بين الولايات المتحدة والصين في المستقبل. بيد أننا لم نشأ الحديث عن مثل هذا الاحتمال في كتابنا هذا، وإن كنا قد عرضنا فيه الكثير من السيناريوهات المحتملة في المستقبل، والسبب بسيط للغاية: إننا لا نؤمن بأن هذا سوف يحدث.

وإنها لمأساة حقا أن يفضي النزاع والمواجهة الباردة إلى ضياع فرص هائلة. ونذكر أن احتمال التساوق والتعاون بين الأمريكيين والصينيين يمكن استثماره في مناخ مغاير، لإنجاز أهداف كثيرة جديدة، خاصة أن الشعبين يشعران - بوجه عام - بإعجاب ومودة متبادلين، على الرغم مما بينهما من فروق ثقافية.

وقد نجد، على امتداد الطريق الإيجابي البناء لحركة تقدم الصين، إجابة عن السؤال الخاص: أين ستحصل البلدان النامية في العالم على قوى الدفع لطاقاتها ونموها خلال النصف الأول من القرن الواحد والعشرين؟ خاصة أنها جميعا تقريبا تملك اقتصادات بطيئة النمو وزيادة سكانية سريعة. ونلاحظ اليوم أن أقل من واحد من بين كل أربعة من السكان يعيشون حياة اقتصادية موسرة؛ مما يجعل أغنياء العالم أقلية شديدة، يحاصرها محيط من المعدمين الأشقياء في حياتهم. وإغناء الصين ودمجها في النظام العالمي، سيؤدي إلى زيادة تلقائية في عدد الموسرين، ليصل إلى نصف سكان العالم، وسوف تكون مثالا يحتذى للبلدان والشعوب الأخرى.

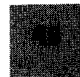
ولكن الحوار العام بشأن الصين تحول خلال بضع سنوات قليلة من النظر إليها باعتبارها شريكا محتملا، وقوة داعمة للتحول الإيجابي في العالم، إلى التركيز على كيفية عزلها واحتواء أخطارها. ونذكر هنا ملاحظة ساقها أخيرا دبليو فريمان W.Freeman'Jr. مساعد وزير الدفاع السابق، والمختص بشؤون الصين:



يتركز الحوار بشأن العلاقات الصينية ـ الأمريكية في كل من بكين و واشنطن على النتائج المعاكسة لحالة التباعد والعداء الإستراتيجي، أكثر مما يتركز على مزايا الصداقة وسياسة التهدئة. ويبدو أن لا أحد تقريبا يتصور إمكان تحقيق تعاون أوسع خلال العقود القريبة القادمة. ويتجلى التباين واضحا بين الفترة منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٩، عندما عملت الإدارات الأمريكية الخمس المتعاقبة والإدارات الصينية، من أجل إنجاز رؤية إيجابية عن العلاقات الصينية ـ الأمريكية.

إن السؤال الملح الآن، ليس هل سيحدث نزاع صيني أمريكي في المستقبل، بل كيف نطرح النزاع وراء ظهرنا دائما وأبدا، مهما كانت الشواهد؛ لنرى غالبية الأحداث التي وقعت أخيرا، وكأنها تتحرك في اتجاه إيجابي. وكيف لنا أن نحد ونقيد عوامل هذا النزاع، بدلا من أن نتركه يتوسع ويتعمق ويتصاعد مستقبلا؟ كيف نحسم ونبدد احتمال الحرب الباردة مع الصين، ونهيئ مسارا إيجابيا يحقق منفعة متبادلة خلال القرن الواحد والعشرين؟ هذا هو السؤال الحاسم الآن.





2 النسر والتنين (١)

من السفن الشراعية إلى ميدان «تيان آن مين»

الغرب يلتقي الشرق

لكي يكون تفكيرنا عقلانيا واضحا عن الصين، ولكي نضع إستراتيجية عمل ذكية مع الصين، أو لكي نضع سياسة للولايات المتحدة تجاه الصين، لابد لنا أن نعرف وأن نفهم أولا شيئا عن تجربة الصين التاريخية، وكذلك عن تاريخ تفاعلات الغرب معها. ويكفي أن نعرض، ولو عرضا، موجزا سريعا عن التاريخ البطولي الملحمي للتفاعل بين الشرق والغرب، وبخاصة عن علاقات الولايات المتحدة بالصين، إذ إن هذا العرض الموجز له قيمة كبيرة؛ لفهم السياق الراهن، واستبصار المسار المحتمل مستقبلا لتطور الأحداث.

نجد أن من بين القضايا المهمة والعديدة في هذا التاريخ حقيقة مؤداها أن الصين اتجهت، في الغالب الأعم؛ لتكون على نحو آخر مغاير، سواء لما كان الأمريكيون يريدونه أو لما يخشونه منها. المسألة الثانية هي المدى الذي تحرك فيه البندول، ليحدد طبيعة هذه العلاقة، أو ليكشف عن

شبه المتشائمون ظهور الصين كقوة عظمى بتصاعد قوة ألمانيا منذ عشرة عقود. وأمكن «حل» تلك المشكلة بخوض حربين بشعتين. وسوف يكون من الحكمة التماس وسائل أفضل لإلزام الصين بقواعد وقيود التعاملات الدولية. أما كيف يتحقق هذا، فذلك هو السؤال الأكبر الذي يواجه الحياة الأمريكية على مدى جيل كامل.

جورج إف. ويل

التحولات المزاجية ودورات التوقعات المسرفة، التي تعقبها خيبة أمل مرة، وردّة فعل عنيفة، ولكن مع هذا، ظلت العلاقة هي هي ذاتها. والمسألة الثالثة هي مدى عمق الاختلاف بين الخبرة التاريخية والثقافية الصينية وخبرتنا نحن، ومدى حاجاتنا إلى أن نفكر بحذر فيما يمكن أن يتغير واقعيا في الصين، وما الذي يمكن أن نعيش معه، وما الذي يمكننا، نحن أنفسنا، أن نتلاءم معه عندما ننشئ اقتصادا كوكبيا، وعلاقة سلمية مع القوة العظمى الأخرى للقرن القادم.

إن الصينيين يحملون ذكريات تاريخية بعيدة، وغالبا ما يرون الأمريكيين على عكسهم، نسائين للتاريخ. ونحن كذلك فعلا بدرجة كبيرة جدا؛ إذ من أهم الخصائص الثقافية الأمريكية، القدرة على أن نطرح الماضي وراء ظهورنا، وأن نتحرك قُدُما إلى الأمام، بيد أن هذه الخصيصة من شأنها أيضا أن تجعلنا سُذجا، إلى حد ما، إزاء الثقافات والمجتمعات الأخرى وكيف تعمل.

ويجد الأمريكيون، أحيانا، أن من العسير عليهم، وبسبب حالة فقدان الذاكرة الجمعي، تذكر أنه كان هناك وقت بدا خلاله الحديث عن الميزان التجاري مع الصين، ناهيك عن الاستثمارات هناك، حديثا باطلا عبثيا وغير مشروع عمليا، وننسى أن العديد من القضايا التي تشغلنا اليوم سبق طرحها، ومراجعتها مرات كثيرة على مدى القرنين الماضيين. وواضح تماما أن الواجب يقتضي منا أن نتعلم بعض الدروس ذات الفائدة العميقة من هذا التاريخ الممتد والمتعدد المراحل، والسؤال: هل سنفعل هذا؟

الملاحظ أنه على الرغم من الفكرة الشائعة عن أن الصين «لغز» وكيان «غريب»، فإن الأمريكيين حاولوا جاهدين، وهذا هو الشيء المثير، لكي تكون لهم بها علاقة وثيقة، بل حميمة على مدى الأعوام. وتسبق عمليا علاقاتنا مع الصين تاريخَ ميلاد الولايات المتحدة. ونذكر أنه عند إعداد وثيقة إعلان الاستقلال، كانت هناك حقبة التجارة مع الصين، عبر السفن الشراعية التي تزخر بها البحار: فالشاي الصيني هو الذي أفرغه الثوريون الأمريكيون، وأغرقوه في مياه خليج بوسطن عام ١٧٧٣. ولقد كان الحرير والخزف والأثاث المستورد من الصين، هي الفاكهة التي يسيل لها لعاب الأمريكيين من أبناء جيل جورج واشنطن.

إننا لو تخيلنا واحدا لفّه سبات عميق منذ تسعينيات القرن الثامن عشر، وأفاق من سباته اليوم، فلن يدهش أبدا حين يكتشف أن السلع الصينية تملأ

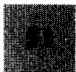
جميع الأرفف الأمريكية، ولن يدهش كذلك إذا عرف أن تجارة الصين اليوم، إنما تسير أساسا في اتجاه واحد. إن معركة الغرب لفتح أبواب الصين ـ في اتساق مع الجدل داخل الصين حول كيف يمكن أن أكون «صينيا» وحداثيا في وقت واحد ـ إنما هي واحدة من القضايا المستمرة في التاريخ العالمي على مدى النصف الثاني من الألفية الثانية. وحري أن ندرك جيدا كيف أن هذه المسائل دار حولها جدل ممتد. كل رجل أعمال يحاول بيع سلع أجنبية إلى الصين، وكل رجل سياسة يحاول التفكير، من خلال سياسة التجارة الخارجية، للتعامل مع الفائض الصيني المحلق عاليا إلى عنان السماء.

وأكثر من هذا، أنه منذ ستينيات القرن الثامن عشر، بدأ القلق يساور رجال الأعمال وواضعي الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية، في شأن تزايد العجز التجاري مع الصين. لقد كانت شهية العالم إلى السلع الصينية هائلة، ولكن الإمبراطور الصيني قيانلونج رفض السماح بدخول كميات كبيرة من واردات السلع الأجنبية إلى الصين. واستشاط التجار الأجانب غضبا، بسبب القيود التي تحد من نشاطهم، بحيث يقتصر على ميناء واحد فقط، هو ميناء كانتون، حيث يتعين عليهم الالتزام بإجراءات صارمة فرضها الإمبراطور؛ لتيسير تجارتهم مع الوسطاء الصينيين.

وكان لزاما على التجار الأجانب أن يدفعوا مقابل مشترياتهم فضة، وحيث إنهم لم يبيعوا شيئا بصعوبة للصينيين، فقد ظهرت مشكلة ميزان المدفوعات الذي ارتفع سريعا، وأصبح مصدر إزعاج للحكومة البريطانية. وكان أحد الحلول المقدمة هو محاولة إقناع الإمبراطور، بأن يفتح أبواب الصين للتجارة الحرة. واختير لورد جورج ماكارتني للسفر إلى الصين، والتحدث باسم الملك جورج الثالث؛ لأداء هذه المهمة عام ١٧٩٣.

كان ماكارتني ديبلوماسيا قديرا، سبق له النجاح في تحقيق أهداف لندن، في مواجهة تحديات الثقافات الأجنبية، مثال ذلك، أنه التقى إمبراطورة روسيا العظمى كاترين في بلاطها، وعمل حاكما لجرينادا في البحر الكاريبي، وأيضا مسؤولا في مدراس بالهند. وكان من أوائل ـ وإن لم يكن يقينا آخر ـ من آمنوا بتطبيق نظرة «كلية عالمية» عن المصالح البشرية والمادية تجاه الصين.

وحاول ماكارتني أن يجعل المطالب البريطانية أكثر استساغة وقبولا، لذلك أحضر معه تشكيلة كبيرة من السلع الفنية المتميزة، بريطانية الصنع؛ لتقديمها



هدايا، وأحضر معه كذلك عددا من العلماء والفنانين واللغويين، وأراد بهذا كله أن يعرض على الإمبراطور قيانلونج عجائب العالم الحديث، والتي يمكن أن تكون من إنتاج الصين، إذا هو قبل فقط عددا محدودا جدا من المقترحات الجوهرية. (وتضمنت هذه المقترحات الحقوق البريطانية للإقامة الدبلوماسية في بكين، وفتح عدد من الموانئ الجديدة للتجارة الدولية).

وكان الإمبراطور قيانلونج في الثمانين من العمر، وربما كان يعاني قليلا من الشيخوخة، ولكنه عرف أنه في صفقة مع الشيطان، حين رأى واحدا من الشياطين. إن فتح أبواب الصين، كما اقترح عليه ماكارتني، ربما يؤدي إلى تدمير النظام الإمبراطوري الصيني. وبدلا من أن يوافق قيانلونج على الاقتراح، رد ماكارتني إلى الملك جورج، حاملا مذكرة شهيرة، أعلن فيها أن الصين تملك كل ما هي بحاجة إليه، «وليس لها أدنى حاجة إلى مصنوعات بلدكم». وقال قيانلونج: «وحتى لو كانت سلعكم إبداعا عبقريا، فإنها غير ذات قيمة في نظره. إنها على أحسن الفروض أشياء لتسلية الأطفال»، وليس هناك، على وجه القطع واليقين، سبب يدعو الصين إلى أن تغير نظامها، وتتجه للتلاؤم مع المصالح البريطانية.

وغادر ماكارتني الصين خائبا، ولكنه ـ وكما ترسل إدارة كلينتون بعوثها اليوم ـ كان على يقين من أن الأمر مسألة وقت، حتى تدرك الصين أهمية ومغزى الأفكار والقيم البريطانية. وكتب في مذكراته أن «لا جدوى» من مقاومة الصينيين للأهداف البريطانية، فإن هذا مثل من يحاول «أن يوقف تقدم المعارف البشرية»، وهذا هو المستحيل. وكان مقتنعا بأن الصين سوف ترى النور، إن آجلا أو عاجلا.

ولعل بعثة ماكارتني كانت وليدة أفكار مدرسة تشبه مدرسة اليوم الداعية إلى التعاون. ولكن أسلوب العمل البريطاني ـ التالي لهذا ـ جاء إلى حد كبير قريبا من الفكر الذي تحبذه مدرسة الاحتواء: الأفيون؛ ذلك أن التجار البريطانيين استطاعوا حل مشكلة ما يعانونه من عجز تجاري، عن طريق إدخال الأفيون إلى الصين من أراضي الهند الخاضعة للاستعمار البريطاني. وزادت تجارة الأفيون زيادة رهيبة من أقل من ٤ آلاف صندوق في سنة ١٧٩٠، إلى أكثر من عشرة أمثال هذه الكمية خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وتدفقت أنهار الفضة إلى البريطانيين، مما أشعل جحيم أزمة اقتصادية في الصين، وخلال

هذه العملية،وجهت تجارة الأفيون ضربة قاصمة إلى النظام الإمبراطوري الصيني القديم، وكشفت كيف أنه غير مؤثر وفاسد، مما عجل بانهياره.

و واجهت الولايات المتحدة، خلال هذا الموقف الذي زادت حدة الاستقطاب فيه، أول أزمة كبرى لها مع الصين، ذلك أن بحارا يدعى تيرانوفا يعمل على متن باخرة أمريكية هي الباخرة إميلي، قتل ـ عن طريق الخطأ ـ بائعة صينية داخل قارب صغير محاذ للسفينة، وذلك عندما ألقى بإبريق من الخزف داخل القارب، وأدى هذا إلى انقلاب القارب وغرق المرأة. وطالبت السلطات الصينية بمحاكمة تيرانوفا أمام القضاء الصيني، ورفض الأمريكيون الطلب، وتمسكوا بموقفهم. وسرعان ما رد الصينيون على هذا بإيقاف كل الأعمال التجارية مع الأمريكيين. وهنا وافق قبطان الباخرة إميلي (الذي كان على الأرجح يحمل شحنة من الأفيون) على تسليم تيرانوفا، وحوكم البحار أمام محكمة عاجلة، وأعدم في اليوم التالي.

وزادت الواردات البريطانية من الأفيون زيادة كبيرة، وهنا قرر الإمبراطور داوجوانج أن يفرض حظرا على المخدر، وساد مناخ من التوتر ينذر بصدام حتمي، ودار جدل في بريطانيا عما إذا كانت تمضي في طريقها إلى الحرب لحماية تجارة الأفيون. ونذكر من بين الأصداء الكثيرة، التي ترددت آنذاك، خلال هذا الجدل: أن التجار المحليين بعثوا بواحد من كبار تجار الأفيون يدعى وليام جاردن، حاملا معه حوالى ٢٠ ألف دولار؛ ليعود إلى لندن ويقيم مركز ضغط هناك لحسابهم، وكانت مهمته هي إقناع البرلمان والرأي العام بضرورة شن حرب من أجل هذه القضية، وإفساد كل نفوذ للبعثات التبشيرية، التي شككت في أخلاقية تجارة الأفيون.

وانتهى الأمر بأن أرسل البريطانيون الأسطول الحربي، وحشدوا قوات من الهند، واشتعلت الحرب المعروفة باسم حرب الأفيون ١٨٣٩ ـ ١٨٤٢، وهلك الجزء الأكبر من المحاربين الصينيين، وحاصر البريطانيون الموانئ، واحتلوا شنغهاي، وتوقفت تماما التجارة الداخلية الصينية، ولم يكن أمام الإمبراطور من خيار سوى الإذعان لسلام ذليل.

وُقعت معاهدة نانكنج (١٨٤٢)، التي انتهت بموجبها الأعمال الحربية، وألزمت المعاهدة الصين بتقديم تعويضات هائلة إلى بريطانيا، وفتحت خمس مدن للتجار البريطانيين، علاوة على التخلي عن جزيرة هونج كونج.

وتضمنت المعاهدة نصوصا عقابية كثيرة، علاوة على أنها استهلت قرنا كاملا من المعاهدات غير المتكافئة التي وقعتها الصين، ومنحت الأجانب (بمن فيهم الأمريكيون) مزايا تجارية وامتيازات خاصة، وحقوقا متميزة تتجاوز السيادة القومية، مما سمح لهم بإقامة إقطاعات خاصة بهم داخل المدن الصينية، ولا تخضع للقانون الصيني. والحقيقة أن المواطنين الصينيين هم الذين استعبدتهم هذه الامتيازات في الداخل، على نحو ما تشهد بذلك الحديقة العامة للأوروبيين في شنغهاي، والتي تصدرتها لافتة ظلت موجودة حتى الأربعينيات من القرن العشرين، مكتوب عليها: «غير مسموح بدخول الكلاب والصينيين».

هذا التاريخ يتعلمه كل أطفال الصين. وليس الأمر بطبيعة الحال مقصورا على حرب الأفيون، بل وكل ما تبع هذه الحرب من أحداث على مدى القرن التالي، أكدت إذلال الصينيين على يد الغرب. وشن الأمريكيون حملات منذ أواخر القرن التاسع عشر، من أجل إرغام الصين على «فتح الباب» للتجارة الخارجية، و وقعت بعدها أحداث تمرد البوكسر Boxer المناهض للغرب، ثم الغزو المتوحش للصين على أيدي القوات اليابانية، واحتلال الصين خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين. وهكذا بات الصينيون يرون مائة العام التالية لحرب الأفيون هي قرن القهر الأجنبي والضعف والإذلال. وأصبحنا نرى شبابا من أبناء الجيل الجديد، ممن لم يذوقوا مرارة حياة الصين القديمة، يتلقون تعليما وثقافة في كيفية علاج هذه الجراح؛ لذلك نجد «حرب الأفيون» اسم لعبة مسجلة على قرص مدمج للكمبيوتر، ويحكي القرص التاريخ من وجهة نظر صينية، مقترنا برسوم واضحة ومؤثرة. ونجد أيضا عبارة «حرب الأفيون» عنوانا لفيلم صيني طموح، أطلق لتوثيق عودة هونج كونج، بعد أن فقدتها الصين على مدى قرن ونصف، بسبب حرب الأفيون.

والجدير ذكره أن المسؤولين عن صياغة السياسة والفلسفة السياسية للصين اليوم، لا يزالون يرون الصين ضحية للأجانب الشرسين. والحقيقة أن قرنين من الاستغلال الأجنبي للصين، أقدر على تحديد معنى الغربي في الذهن الصيني، قياسا إلى العقدين الأخيرين من التجارة والاستثمار النافع للطرفين.

المبشرون وجنود الشيطان

أحد الامتيازات التي حصلت عليها الولايات المتحدة، بناء على معاهدة وانجهيا Wanghia عام ١٨٤٤ مع الصين، هو حق الولايات المتحدة في أن تقيم كنائس، وترسل مبشرين، سبق أن حضر كثيرون منهم بالفعل منذ الثلاثينيات. وبعد توقيع المعاهدة، تدفق فيضان حقيقي من المبشرين الأمريكيين داخل الصين، واستمر تدفقهم بعد بداية القرن العشرين بعقود، وانتشروا في كل ربوع الصين، وهم مقتنعون تماما بأنهم قادرون على تحويل «الوثنيين» الصينيين إلى أمة من المسيحيين. وكان للمبشرين أيضا أثرهم: من حيث إدخال الطب والعلوم الغربية، والإسهام بوسائل مختلفة في تنشئة ما كان يمثل بالفعل تيارا من الفكر التقدمي الديموقراطي من أبناء الصين. وظنوا أنهم نجحوا، إلى أن طُردوا من الصين كلها بالكفاح المسلح والثورة. وإذا كان المبشرون أخفقوا في «خلاص» الصين روحيا أو سياسيا، فإنهم نجحوا حقا في ترك انطباع دائم على المدركات الأمريكية. إن الغالبية العظمى من الأمريكيين سمعوا، لأول مرة، عن الصين عندما كانت تسألهم إحدى مدارس الأحد التبرع ببضعة بنسات لدعم النشاط التبشيري، وبهذا شعروا كأن لهم حصة في تلك الأراضي القاصية.

والجدير ذكره، أن أكثر من تولوا شرح الصين للأمريكيين، خلال العقدين الحرجين الثالث والرابع من القرن العشرين، إنما كانوا من أبناء وبنات هؤلاء المبشرين. ولعل هنري لوس Luce، المؤسس والناشر لمجلتي «تايم» و«لايف»، كان الأقوى نفوذا بين جميع من طبعوا في الخيال الأمريكي تصوره عن الحرب العالمية الثانية. لقد أكد للنخبة الأمريكية ولرجل الشارع الأمريكي، أن الصين سوف تصبح يوما ما متعاطفة مع أمريكا والديموقراطية والمسيحية، وسوف يحكمها شيانج كاي شيك، الذي يجسد جميع هذه القيم. علاوة على هذا، فإن الصين مهيأة لأن تكون منجم ذهب رأسماليا للتجارة والاستثمار، على مدى ما سماه لوس القرن الأمريكي.

وهناك نوع آخر من المبشرين الأمريكيين من مفكري وكتاب اليسار، وقد أخذوا طريقهم إلى الصين خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، وشق بعضهم طريقه إلى القيادة العامة في أعماق البلاد في ينان Yanan

حيث كان ماو تسي تونج وجيشه الأحمر، وأجرى إدجار سنو وأجنيس سميدلي أحاديث وحوارات مع ماو وأقرانه من رجال الثورة. وعرف الأمريكيون، من خلال هذه الأحاديث، صورة رومانسية وجذابة عن الثورة الصينية، وبدت كأنها قصة أمريكية عن الخير مقابل الشر، والفقر مقابل الثراء، والعدل مقابل الظلم.

وتعلم الأمريكيون من المبشرين، على اختلاف شاكلتهم، أن يعنوا بمسألة «تخلف» الصين وفقرها الشديد ومعاناتها القاسية، ولكنهم إذ فعلوا هذا، مزجوا بين الحوار بشأن سياسة الصين وحماسة التبشير. واعتقدوا أن واجبهم المطلق يقضي بذلك. إن الموقف الإنجيلي قائم وممتد، وإن كثيرين من رجال الأعمال، ومن بين مهندسي سياسة التعاون، يحدوهم يقين بقدرتنا على تحويل الصينيين إلى رأسماليين وديموقراطيين من نوع جيد (إذ نستخدم التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية بدلا من الكتب المقدسة التي يحملها المبشرون)، ونجد الصقور ـ في الوقت ذاته ـ على يقين من أن مسؤولية الغرب، هي أن يتصدى لاستبداد بكين، ويحرر الشعب الصيني.

وسار التاريخ في طريق أخرى غير الطريق التي تصورها هنري لوس، إذ انتصرت الرؤية الشيوعية، وتهاوت الرؤية الرأسمالية المسيحية، وأصبح الحوار ـ بعد ذلك ـ بشأن الصين، خلال الخمسينيات، ممزوجا بالحزن والغضب والخوف، وبدا كأن الجهود الأمريكية ضاعت هباء، وأن المثل العليا الأمريكية مآلها الرفض، ثم بدأت حقبة ماكارثي التي تعقبت السحرة، الذين «خسروا الصين»، وسادها خوف من «الخطر الأصفر».

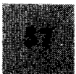
وعلى مدى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، عمدت السياسة الرسمية لواشنطن إلى عزل الصين، وقلب نظامها الحاكم الشيوعي. ودعمت الولايات المتحدة، بفعالية ونشاط، شيانج كاي شيك، بعد أن منيت قواته الوطنية بهزيمة نكراء، على أيدي الشيوعيين بقيادة ماو عام ١٩٤٩. خرج شيانج كاي شيك وقواته مطرودين من أرض الصين الأم، وانسحبوا ليقيموا نظاما تابعا فوق جزيرة ريفية، كانت تعرف باسم مقاطعة تايوان. وأقسم كاي شيك هناك على أن يستعيد الأرض الأم «الصين الحمراء»، وذلك في خطاب له خلال العقد الخامس. وتلقى شيك، لبلوغ طموحه. هذا الدعم السياسي والمالي والعسكري من الحكومات

الأمريكية ـ على التعاقب ـ ابتداء من ترومان، وحتى جونسون. وعمدت السياسة الأمريكية، على مدى هذه الحقبة، إلى تقديم دعم بلا حدود لمنطق معوج ومعقد، بزعم أن هذه الجزيرة الصغيرة ـ تايوان ـ هي الصين «الحقيقية»، بينما الأرض الأم الشاسعة، التي يبلغ مقدار سكانها قدر تعداد تايوان أكثر من سبعين مرة، فهي بلاد لا وجود لها.

إن الولايات المتحدة لم ترفض فقط الاعتراف بحكومة بكين، بل حاربت للإبقاء على الصين خارج الأمم المتحدة، واستخدمت واشنطن كل وسائلها المتاحة، آنذاك، لمنع حلفاء أمريكا حتى من إقامة علاقات ديبلوماسية مع صين ماو.

وإذا كانت الصين غير موجودة في نظر وزارة الخارجية الأمريكية خلال خمسينيات القرن العشرين، فإنها، يقينا، كانت موجودة في نظر البنتاجون، أي وزارة الدفاع الأمريكية. ولقد كانت الصين بطبيعة الحال مسرحا مهما ورئيسيا للحرب العالمية الثانية، ومن حقنا أن ننظر إلى كل من الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات، وكذلك، وإن كان بدرجة أقل، حرب فيتنام في الستينيات، باعتبارهما حربين أمريكيتين مع الصين. ولقد كانت هذه الحرب أيضا جزءا من الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، على مدى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، ورأت واشنطن في الصين الشريك الأصفر لموسكو في شن العدوان، من أجل الانتصار العالمي للشيوعية.

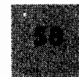
وتحرك البندول حركة كاملة من الاهتمام الحميم بالصين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن إلى الخوف والكراهية، بل ومشاعر «البارانويا» (هوس الارتياب)، خلال الخمسينيات. وبدأت الستينيات مع جون كنيدي وريتشارد نيكسون والحوار بشأن بيان، من الذي سيظل ثابتا بقامة طويلة وقبضة قوية مع الصينيين عشية حادث كيموي وماتسو Quemoy & Matsu في مضيق تايوان. وانعكس مزاج مطلع الستينيات في رواج كتاب «مرشح منشوريا»، والذي أصبح فيلما فيما بعد. ويعرض الكتاب والفيلم، فيما بعد، صورة مرشح طموح للرئاسة الأمريكية وسليل أسرة عريقة، خضع واستسلم لعملية غسيل مخ صينية، في مكيدة شيطانية، تهدف إلى الاستيلاء على أمريكا.



الثورة الثقافية في الصين... وأمريكا

ومع نهاية فوضى الستينيات بدأ بندول التفكير الأمريكي بشأن الصين يتحرك ثانية، ولكن هذه المرة في اتجاه تكوين علاقات أفضل، دفعه إلى هذه الحركة تحالف لم يكن متوقعا له النجاح بين معسكرين فكريين أمريكيين؛ يضم أحد المعسكرين الليبراليين والراديكاليين: ورثة النزعة المثالية اليسارية في ثلاثينيات القرن، نزع هؤلاء إلى التماس شيء فضيل وباهر في أهداف ثورة الصين وتجاربها الدرامية، أو أنهم، على أقل تقدير، اعتقدوا أنه لم يعد مستساغا أكثر من ذلك: أن تغفل أمريكا وجود الصين، خاصة أن حرب فيتنام الكريهة أثارت الشكوك في صواب السياسة الأمريكية تجاه آسيا بعامة. وتألف المعسكر الثاني من رجال إستراتيجية الحرب الباردة، بعد أن أدركوا أن فكرة وجود كتلة شيوعية واحدة ومترابطة، إنما هي أسطورة، وأن الانقسام بين الصين والسوفييت حقيقة مؤكدة؛ ومن ثم بات ممكنا اللعب «بورقة الصين»، في المعركة العالمية، التي تخوضها أمريكا ضد الاتحاد السوفييتي.

تأثر المعسكران كثيرا بالاضطرابات والتحولات التي أحدثتها الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى، التي بدأت عام ١٩٦٦، بقيادة ماو ورفاقه الأشد تطرفا. أوقعت الثورة الثقافية الصين في حالة من الفوضى والاضطراب الشديدين، وامتدت فيما يشبه حربا أهلية على مدى الجزء الأكبر من العقد التالي، إلى أن مات ماو عام ١٩٧٦. لقد كانت حقبة تعصب ماوي ناصب العداء بجنون لكل شيء ينتمي إلى التراث الصيني القديم، أو إلى التأثيرات الأجنبية أو الاقتصاد العالمي، وعمد الثائرون إلى تدمير كل هذا. واتخذت حملات الثورة الثقافية هدفا لها من كل رموز الثقافة الصينية والغربية، ابتداء من كونفوشيوس وحتى بيتهوفن، وحاولت استئصال جذور الماضي تماما، تمهيدا لبناء الإنسان المادي الجديد. وأصبح هدفا مباشرا لهذه الثورة أي إنسان ربطته أي علاقة بالطبقات الإقطاعية أو الرأسمالية الغربية أو بالأجانب، بل وحتى بالزعماء الشيوعيين المخلصين، الذين اختصهم ماو بالهجوم. وانتهى الأمر بإرسال الكثيرين إلى السجون، وتعرض الكثيرون للتعذيب أو القتل، أو أرسلوا للعمل سنوات في وظائف صغيرة، أو جرى نفيهم إلى أقاصي البلاد في الريف، للعيش في ظروف بدائية تتهددها المجاعات.



إن من يقارن ما يحدث اليوم من انتهاكات لحقوق الإنسان على يد النظام الصيني الحاكم، بأعمال طغاة فاشيين آخرين من أمثال هتلر وصدام حسين، وهي مقارنة تتردد كثيرا على ألسنة المتحذلقين في وسائل الإعلام الأمريكية، إنما ينسى تماما سياق الأحداث، إنه ينسى المدى الذي قطعته الصين، لكي تجتاز الأيام السوداء للثورة الثقافية، وإلى أي مدى أضحت الحياة اليوم للإنسان الصيني المتوسط أكثر استرخاء وحرية في الشارع العام.

كذلك الحال بالنسبة لمن يزعمون أن سلوك بكين غير المسؤول الآن، يشكل خطرا يتهدد استقرار العالم، إنما يغفلون ـ هم أيضا ـ السياق؛ إذ كم كان خطر الصين سافرا وملموسا أيام كانت ملايين البشر تزحف موجات حاملة كتاب ماو الأحمر، وتغني شعارات مؤيدة لنضال الجيش والحرب الشعبية والثورة العالمية. وكان هذا أيضا هو الوقت الذي صعَّدت فيه بكين دعمها السري لأنصار ماو في أنحاء العالم، وزودتهم بالسلاح لشن حرب عصابات ضد العديد من حكومات جنوب شرق آسيا. وأكثر من هذا، أن بكين لوَّحت بسلاحها النووي في تصعيد لبرنامج التجارب النووية، ورفضت الاشتراك في محادثات الحد من الأسلحة النووية، باعتبارها مؤامرة إمبريالية.

وامتدت آثار الثورة الثقافية إلى كثير من بلدان آسيا، مثال ذلك أن عمت الاضطرابات هونج كونج، واضطرت اليابان إلى إغلاق جامعاتها عاما كاملا، نظرا لأن فرقا من الطلاب اليابانيين تأثروا بأحداث الصين، واشتبكوا في معارك ضارية مع الشرطة، وبين بعضهم البعض، في ساحات الجامعات وفي شوارع طوكيو.

وعلى الرغم من أن الثورة الثقافية كانت من أحلك الساعات في تاريخ الصين، فإن كثيرين من الشباب الأمريكي فتنتهم رومانسيتها، ونادرا ما أدركوا الحقيقة الخافية وراء مشاهد قرية بوتمكين في الصين، التي كانت مقصد الزوار الأجانب. قدمت الصين للعالم رؤية طوباوية وروحا عن المساواة الراديكالية، وتضمن الكتاب الأحمر، الذي يحمل غلافه صورة ماو، ويلوح به الثائرون، جميع أنواع الأفكار التي تأسر الطلاب المتشددين ، وهي أفكار عن الكوميونات أو القرى الجماعية والحياة الجماعية وعن النساء، وقد شاركن في رفع نصف أعمدة السماء. وتضمن الكتاب أيضا الحديث عن أصالة «حق التمرد». وإذا كانت الفكرة السائدة في واشنطن



هي عدم الاعتراف بوجود «الصين الحمراء»، حيث يسكن ربع سكان العالم، فقد بدت فكرة عقيمة وعبثية لجيل تالٍ، رأى أن غالبية أفكار وسياسات الجيل السابق، هي آثار عقيمة وعبثية.

وحيث إننا من أبناء هذا الجيل، ومن المشاركين في الحماس الأمريكي الشديد، الذي أحاط باكتشافنا للصين في الستينيات، فقد عرفنا وجربنا بداية الإفاقة من الوهم والإحباط، عندما تأكد لنا أن رؤيتنا عن الصين لا تعكس الحقيقة، التي لمسناها وشاهدناها في أثناء زيارتنا للصين، ومن خلال ما كشفت عنه الأعوام التالية من عمليات فهم واستبصار ومفاجآت كاشفة. لقد كنا مثلما كان المبشرون خلال القرن التاسع عشر أو الإنجيليون الأمريكيون المحدثون: تمنينا، بصدق وإصرار، أن تكون الصين شيئا آخر غير الصورة التي ظهرت بها.

لقد كانت الثورة الثقافية بطبيعتها مدمرة لذاتها، ولهذا دفعت الصين إلى حافة المجاعة والانهيار الاقتصادي. وحري أن نفهم جيدا هذه الخلفية أيضا، عندما يواجه الأجانب ما قد يبدو لهم هواجس متسلطة لا مبرر لها، فيما يتعلق بدور القيادة الراهنة من أجل الحفاظ على النظام والاستقرار، إن ما حدث ليس من أحداث الماضي البعيد في الصين القديمة، بل منذ جيل واحد فقط، وقد ترك أثره عميقا في ذاكرة كل صيني تجاوز الأربعين من العمر.

اللعب بورقة الصين

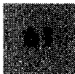
ظل ماو طوال فترة حكمه معنيا، ليس فقط بأعدائه المحليين، بل وكذلك بأعدائه في الخارج، بدرجة قد تصل في الغالب إلى حد كراهية الأجانب. وظلت بكين طوال الخمسينيات والستينيات - وبخاصة خلال المراحل الأولى من الثورة الثقافية - توجه خطابات شديدة اللهجة ضد الولايات المتحدة الإمبريالية (هذا على الرغم من أن ماو وصف أمريكا بأنها ليست سوى «نمر من ورق»، ولكن غضبه الأعظم والأشد تحول تجاه عدو تصوره أكثر خطرا، ألا وهو «الإمبرياليون السوفييت».

لم يكن ماو يشعر بالحماس تجاه موسكو، التي ساندت فريقا معارضا خلال الأيام الأولى من الحركة الثورية الصينية، والتي كشفت عن ضيقها

بأيديولوجيا ماو ذات القاعدة الزراعية، وقنعت بالدعم الظاهري الفاتر للصين خلال الحرب الأهلية. ولكن ساند السوفييت بقوة إعادة بناء الصين في مطلع الخمسينيات، بيد أن الفترة منذ أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات، شهدت تبادلا متزايدا للخطابات اللاذعة بين موسكو وبكين، التي دارت حول النظرية الشيوعية. وحاول ماو جاهدا استئصال النفوذ السوفييتي، وأن يؤكد استقلال الصين الكامل، وعمد - في سبيل ذلك - إلى طرد آلاف من المستشارين والمهندسين السوفييت، الذين كانوا يعملون داخل الصين في مشروعات بناء السدود ومحطات القوى والجسور والطرق والمستشفيات والمباني العامة. وتصاعدت في الستينيات حرب الكلمات، وتحولت إلى فعل: إذ وجه السوفييت صواريخهم صوب الصين، و وزعت الدولتان قوات ضخمة على طول الحدود المشتركة بينهما. وفي عام ١٩٦٩ وقعت بالفعل صدامات بين الجنود السوفييت والصينيين، في صورة مناوشات حدودية في شمال الصين.

وأصبح ماو على يقين من أن الاتحاد السوفييتي يحاصر الصين عسكريا، ويهدف إلى تحطيم ثورتها. وربما انطوت نظرته على مس من جنون العظمة والاضطهاد، ولكنها كانت ترتكز على أساس واضح مكين. ونورد هنا ما قاله كيسنجر في مذكراته: «إن عدد الفرق السوفييتية المرابطة على الحدود الصينية زاد من ٢١ فرقة عام ١٩٦٩، إلى ٣٣ فرقة عام ١٩٧١، ثم إلى ٤٥ عام ١٩٧٣». وإن هذه خلفية حاسمة لكي نفهم ما حدث من إعادة توزيع غير محتمل للقوات الإستراتيجية، مما جعل الولايات المتحدة والصين تتقاربان ثانية في مطلع السبعينيات. وأبدى ماو أول إشارة لهذا حين اقترح في إلماحة واضحة لصديقه القديم إدجار سنو بأنه على استعداد لأن يرحب بزيارة يقوم بها ريتشارد نيكسون إلى الصين، سواء أكان زائرا أم رئيسا.

واستطاع وزير الخارجية هنري كيسنجر أن يلتقط الخيط فورا بخبطة جريئة تكشف عن عبقريته في الجغرافيا السياسية، واستطاع أن يهرب من مرافقيه والعيون المحيطة به، في أثناء رحلة له في باكستان عام ١٩٧١، إذ اختفى عن الأنظار ليقوم برحلة سرية إلى بكين. فهم كيسنجر عمق التطاحن الصيني - السوفييتي، وأدرك كذلك إلى أي مدى يرى ماو الموقف



عاجلا وملحا، ورأى في هذه الأزمة فرصة سانحة للولايات المتحدة كي تلعب «بورقة الصين»، وتوقف المد السوفييتي الصاعد في العدوان والتوسع على الصعيد الدولي.

لقد كان القانون الأمريكي يحظر بوضوح زيارة الأمريكيين للصين خلال تلك الأيام، وإن حدث أن سافر إلى هناك أفراد معدودون على مراحل متباعدة، ثم رحلوا وقد تحملوا عبء المخاطرة بما قد يواجهونه من اضطهاد. وكان أكثرهم من المتعاطفين، سياسيا، مع نظرة بكين إلى العالم (بل نذكر أن وزارة الخارجية ظلت حتى السبعينيات، تطبع عبارات تحذر من السفر إلى الصين على الصفحات الداخلية لجوازات السفر الأمريكية)، ولكن فجأة تغير كل شيء؛ دارت عجلة الأحداث سريعا دورات مثيرة جدا في ديبلوماسية كرة الطاولة «البنج بونج»: إذ سافر فريق من لاعبي كرة الطاولة في جولة إلى اليابان عام ١٩٧١، وتلقى، وهو هناك، دعوة شفاهية لزيارة بكين. وسافر في العام التالي فريق صيني إلى الولايات المتحدة، في رحلة بلغت ذروتها في صورة زيارة عامة وحارة إلى البيت الأبيض. وحدثت أشياء أخرى كثيرة، احتلت لأول مرة العناوين الرئيسية للأحداث؛ لأنها حطمت جدار العزلة المصطنع، الفاصل بين الأمريكيين والصينيين منذ العام ١٩٤٩.

وفي العام ١٩٧٢، قام الرئيس ريتشارد نيكسون بزيارة رسمية غير متوقعة لبكين. وتمثل زيارتا نيكسون وكيسنجر بداية اتصالات مباشرة بين زعيمين أمريكيين ونظيريهما الصينيين، ماو تسي تونج، زعيم الحزب الشيوعي ،وشو آين لاي رئيس الوزراء آنذاك. وبلغت هذه البداية الأولى للنشاط الديبلوماسي ذروتها في صورة معاهدة سلام غير معلنة تقضي بإنهاء الحرب الطويلة غير المعلنة بين الولايات المتحدة والصين. وصدر بيان شنغهاي الرسمي، ولعله صيغ بكلمات هي الأكثر رشاقة في لغة الاتفاقات بين قوتين عظميين في التاريخ الديبلوماسي الحديث. وأكد البيان، بقوة، أن الولايات المتحدة تؤيد فكرة صين واحدة. وكان واضحا أن الصين الواحدة التي ستكون محور الاهتمام الديبلوماسي للولايات المتحدة، هي جمهورية الصين الشعبية، وليست تايوان. وهكذا بدأت عملية الاعتراف الأمريكي بالصين، وتطبيع العلاقات بين البلدين.

الاتجار مع العدو

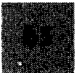
واحتلت الصدارة والقلب في هذه اللعبة شديدة العمق قضايا الخطر السوفييتي وجميع المسائلة المعلقة، مثل الصواريخ النووية، وتوزيع القوات العسكرية والحروب بالوكالة ابتداءً من فيتنام وحتى أفغانستان. وتناول الحديث دائما مسائل الاقتصاد واحتمالات علاقات العمل بين الولايات المتحدة والصين، بيد أنها كانت موضوعات ثانوية خلال المراحل الأولى من التقارب بين البلدين. ويسترجع الكاتب توماس فريدمان صاحب العامود الصحافي ذكرى هذه الأيام فيكتب قائلا:

> **عندما التقى كيسنجر وشو آين لاي رئيس وزراء الصين، لأول مرة، في السبعينيات، لترتيب العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، اعتاد كيسنجر أن يقول على سبيل الفكاهة، أن رجال الأعمال الأمريكيين لم يفتأوا يضايقونه بأحلامهم في أن يبيعوا «بليون زوج من الملابس الداخلية» للصينيين... ها ها ها، ويعلو ضحك رجلي الإستراتيجية الكبيرين وهما جالسان فوق مقعديهما الوثيرين. يا لها من دعابة: أمريكا تبيع سلعا للصين الشيوعية، ولكن الفكاهة الكبرى هي أن تبيع الصين الشيوعية سلعا لأمريكا، يا لها من صورة هزلية «مثيرة».**

وكشفت لنا خبراتنا، في مطلع سنوات التجارة بين الولايات المتحدة والصين، عن بعض أسباب ضحكهما، ولكنها كشفت كذلك عن الرغبة الحبيسة لدى الأمريكيين لإقامة مشروعات مع الصين.

وتلقى عدد كبير من مسؤولي ثلاث شركات أمريكية دعوة لزيارة سوق كانتون التجاري في خريف ١٩٧١. ولكن عقب زيارة نيكسون، وبعد أن شاعت فكرة أن الولايات المتحدة ربما تقيم علاقات تجارية مع الصين، بدأت الدعوات تترى وتصادف ترحيبا شديدا. وبحلول عام ١٩٧٣، كانت هناك ١٠٦ شركات أمريكية مشاركة في معرض كانتون، من بينها شركات وستنجهاوس ومونسانتو وكوكاكولا آسيا والبنك الوطني الأول في شيكاغو.

ولكن لم تكن الصين ـ أول الأمر ـ مستعدة لمشروعات الأعمال الكبرى؛ إذ ركز معرض كانتون أساسا على المشروعات الصغيرة، أكثر مما ركز على



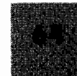
المشروعات العصرية الكبرى. وسرت شائعة تقول إن بعض ممثلي بارنوم وبيلي جاءوا لرغبتهم الملحة في شراء حيوان الباندا، ولكن الصينيين لم يعرضوا سوى السمكة الذهبية. وكانت أهم الصفقات وأكبرها هي صفقات السجاجيد والسلال والمنسوجات، وعقد هذه الصفقات مستوردون ووسطاء صغار، وليست الشركات المتعددة الجنسية؛ إذ واجه الجميع قيودا تشبه تلك القيود التي واجهها لورد ماكارتني منذ قرنين مضيا: الصفقات التجارية ومشروعات الأعمال تجري فقط في مدينة كانتون، ومن خلال واحد فقط من احتكارات التجارة الحكومية الاثنتي عشرة.

ولم تختف مظنة السخرية التي تزعم أن رجال الأعمال أدوات في دراما سياسية أكبر؛ إذ كانت الشعارات القارصة للثورة الثقافية لا تزال موجودة وراء مظاهر زخرفية، زينت بها أبواب غرف فندق تونج مانج في كانتون. ولقد كان توماس فريدمان على صواب في استنتاجه، بشأن لقاءات كيسنجر وشواين لاي: العلاقة محورها شيء واحد: الاتحاد السوفييتي. لقد كانت الولايات المتحدة والصين تصوغان شراكة إستراتيجية لعمل موازنة مقابل الدب الروسي، إنها لم تكن شراكة من أجل بليون زوج من الملابس الداخلية.

واليوم، لا تجد بنوك الاستثمار الأمريكية، ورجال الأعمال وقتا كافيا لتأمل حقيقة أن كل شيء يفعلونه اليوم، إنما كان محظورا ومحرما داخل الصين منذ جيل واحد مضى: إذ ربما كان الصينيون يرونه نوعا من التخريب الاقتصادي والسياسي الأجنبي، وربما صنفته الولايات المتحدة أيضا من بين ما يخضع للمتابعة، طبقا للنصوص الراهنة للقانون التجاري، الذي يحظر على الأمريكيين عقد صفقات تجارية مع الصين.

دنج هسياو بنج يرتدي قبعة رعاة البقر

بعد سبعة عشر عاما من البيان المشترك لشنغهاي في عام ١٩٧٢، وحتى أحداث ١٩٨٩ غير المسبوقة، كان المنطق الإستراتيجي الملزم، وليد المعارضة المشتركة للاتحاد السوفييتي، هو العنصر الأساسي في أي مشكلة طارئة في العلاقات الصينية ـ الأمريكية. قبلت الولايات المتحدة بترحيب عضوية الصين؛ ومن ثم استأنفت كل بلدان العالم، أو أقامت علاقات جديدة مع بكين. وتدنت العلاقات الأمريكية مع تايوان تدريجيا، بينما تصاعدت العلاقات مع



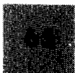
الصين، حتى أضحت تطبيعا كاملا عام ١٩٧٩. وثارت خلافات عديدة بشأن استمرار مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان، وضلوعها معها في أعمال أخرى، ولكن كانت تُحسم هذه الخلافات باتفاقات وتفاهمات جديدة، يحفز إليها إيمان مشترك بأهمية قيام علاقة قوية صينية- أمريكية؛ لتكون أداة كبح التوسع السوفييتي.

وتُوفي شو آين لاي في يناير/ ١٩٧٦، وتوفي من بعده ماو تسي تونج في سبتمبر/ من العام نفسه. وأثار موت الاثنين شكوكا ومؤثرات سياسية داخلية غير مسبوقة. وألقي القبض على جيانج قنج زوجة ماو وعلى ثلاثة من رفاقها المتطرفين، ويعرفون معا باسم عصابة الأربعة، وعزلوا من جميع مناصبهم، كما عُزل كثيرون آخرون من كبار الشخصيات اليسارية في الثورة الثقافية. وعاد دنج هيساو بنج، الضحية الأولى لحملة التطهير، التي قادتها الثورة الثقافية، إلى السلطة عام ١٩٧٨، وبدأ قيادته للصين في مسارها الجديد؛ ليعكس اتجاه سياسات الماضي اللاعقلانية، ويعمل على تطبيق نظام اقتصادي رشيد من أجل تحديث الصين.

أدى هذا إلى دعم العلاقات الصينية ـ الأمريكية آنذاك، ولم تعد الصين الآن مجرد شريك في الحلف الجيوستراتيجي ضد الاتحاد السوفييتي ـ إذ تقف الصين مع الولايات المتحدة في انتقادها غزو موسكو لأفغانستان وغزو السوفييت وفيتنام لكمبوديا ـ بل تقف شريكا أيضا في الانقلاب على نهج ماو، وعلى أسلوب الكوميونات، ثم تهيئة فرص مغرية لمشروعات الأعمال والتجارة، من أجل مشاركة أجنبية تدعم حافز التحديث الضخم.

و وجد مجتمع الأعمال الأمريكي سبيله إلى ذلك، عبر الفرجة التي فتحها نيكسون في بوابة الصين. ومع ازدهار إصلاحات دنج، أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه، وأصبح بإمكان الأمريكيين أن يقيموا مشروعات كبيرة ومهمة.

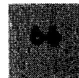
وبرز دنج هسياو بنج زعيما لا يبارى للصين، ورأى فيه الأمريكيون شخصية جذابة وأسطورية؛ إذ استطاع أن يواجه نظام التطهير السياسي الصارم الشرس ثلاث مرات، وتصدى لغضب رجال الثورة الثقافية، وظل باقيا على قيد الحياة، ولكن أن يعود إلى القمة في نهاية الأمر، ويستهل قيادته للصين على طريق اقتصاد السوق الحديث، فهذه قصة بطولة حقيقية على غرار الأسلوب الأمريكي.



لم يكن دنج مثل ماو المنعزل مرهوب الجانب، بل كان له جانبه الإنساني الذي يمكن أن يجد صدى مقبولا في نفوس الأمريكيين، كان يحب ويجيد لعبة الورق المعروفة باسم البريدج، وبينما كان طالبا يدرس في فرنسا، أحب الكعك المعروف باسم «الكرواسان»، ولازمه هذا الحب مدى الحياة. واشتهر عنه حب الدعابة الفكهة.

وقام دنج في عام ١٩٧٩ بجولة في أمريكا، اقترنت بالتطبيع الرسمي الكامل للعلاقات الأمريكية ـ الصينية. وكانت جولته هذه بمنزلة ملتقى جامع بين البلدين. وكان من دواعي سرور وسائل الإعلام الصينية والأمريكية على السواء، أن عاش دنج، بحماس تجربته الأمريكية، ارتدى قبعة رعاة البقر في تكساس، وشارك في مباراة الروديو لرعاة البقر هناك، وتناول طعامهم على طريق الباربكيو، واعتاد، أينما ذهب، أن يشجع ويحث وسائل الإعلام الصينية المرافقة له، أن ترسل إلى الوطن صورا، توضح مدى التقدم التكنولوجي الأمريكي، وضخامة المباني، وارتفاع مستوى معيشة العمال الأمريكيين.

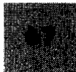
وأرضى هذا غرور الأمريكيين. ها هو شيوعي صيني، بدا أنه يفهم إنجازات النظام الرأسمالي الأمريكي، وراغب في محاكاته. ولكن ما لم يدركه الأمريكيون على الأرجح، أن حماس دنج، إزاء ما رآه في أمريكا، كان مشروطا بالصراع الذي كان يقوده في بكين. إنه لم يكن بالضرورة مفتونا تماما بالأسلوب الأمريكي، على الرغم من أنه فهم فضائله، ولعل الأرجح أنه رأى فرصة لكي يستخدم الإنجازات الأمريكية لمصلحته. ربما رأى أن يحفز حركة الإصلاح الاقتصادي الصيني، بأن يجعل الولايات المتحدة تعرض على شعبه صورة للبلد الحديث وكيف يكون. إنه إذ يبين لهم مدى تخلفهم؛ فقد يجعلهم هذا يفيقون من سباتهم، ليدركوا حقيقة الكارثة التي عانوا منها بسبب الثورة الثقافية، ومدى الوقت الذي أضاعوه. لعله أراد أن يوحي إلى شعبه أن يعملوا بجد من أجل التحديث؛ وبذا يمكن له أن يحقق المنافع الإضافية للاستثمار، ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من أنواع المساعدة من الأمريكيين المعنيين باستثمار السوق الصينية. وإنه في جميع الأحوال، يمكنه أن يحمي الصين من الخط السوفييتي، الذي لا يزال يتهدده بفضل مظلة أمريكية، ربما تشتمل على تعاون عسكري وإستراتيجي رفيع المستوى.



تميز دنج بنزعته العملية «البراجماتية» الصريحة، وحماسه لإجراء إصلاح اقتصادي، وجعله هذا شخصية يمكن للأمريكيين أن يقيموا معه علاقات أعمال وتجارة. والملاحظ أنه حين وصلت بكين طليعة المراسلين الدائمين من مؤسسات الأخبار الأمريكية، وجدوا أن دنج، دائما وأبدا، شخصية جديرة بأن يقتبس عنها وتتصف بالصراحة. ونال حظوة شخصية الغلاف لمجلة تايم مرتين في عام ١٩٧٨، ثم في عام ١٩٨٥. ولكن دنج لم يكن مبرأ من الأخطاء في عيون الأمريكيين؛ ذلك أن كل مراقب للصين عرف أنه كان يتملص بسهولة من دعمه للديموقراطية، لقد استخدم الديموقراطية لفضح خصومه السياسيين، وتعزيز موقعه هو، ثم يعود ليغلق تلك الفرجة المحدودة، حين تزايله الحاجة إليها.

و واجه المسؤولون عن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة ظرفا عصيبا، من أجل التوفيق بين دنج الإصلاحي وغزوه لأراضي فيتنام عام ١٩٧٩، فور انتهاء زيارته للولايات المتحدة. لقد كان هجوم الصين على مناطق الحدود الشمالية لفيتنام يعني الثأر من توسع هانوي العدواني داخل كمبوديا، وتزايد عمليات التمييز ضد العرق الصيني في فيتنام. بيد أن الأمريكيين المهيئين بوجه عام، لتقديم دعم صامت لدور الصين من أجل فتح جبهة ثانية ضد القوات السوفييتية الفيتنامية، أخفقوا في إدراك منطق دنج، وهو أن الصين تغزو فيتنام «دفاعا عن النفس (ظهر آنذاك فيلم كارتون يشبه دنج بليندون جونسون. والرسالة هي: أول الأمر ارتديت قبعة رعاة البقر وأكلت طعامه: شواء الباربكيو، ثم حدث ما جعلك تشعر بأنك مضطر لغزو فيتنام). ولكن توافق الآراء الإستراتيجي، الذي يقضي بضمان علاقة قوية بين الولايات المتحدة والصين جب كل هذه الاتهامات. وهكذا نجد أن جميع الرؤساء، ابتداء من نيكسون وحتى بوش، يؤمنون بفكرة تعزيز العلاقة الدافئة مع بكين؛ ضمانا للصين كورقة لعب ضد الروس، واعتبار هذه العلاقة عنصرا رئيسيا لسياسة إستراتيجية.

وإذا كان جيمي كارتر اشتهر بتوجيه القوى من أجل «حقوق الإنسان»، فإنه ومجلس وزرائه ومستشاريه، كانوا ملتزمين بدعم التطبيع والارتقاء بالعلاقات. وهكذا نجد، كمثال ميشيل أوكسنبرج أخصائي شؤون الصين، وكان يعمل آنذاك ضمن هيئة مجلس الأمن القومي، يذكر أن «كل واحد كان يدعم هذا



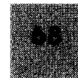
الموقف». وبالمثل، فإن رونالد ريجان، المعروف بنزوعه القوي من أجل السوق الحرة، «وشكوكه الفطرية» في شعب كان ولا يزال يصف نفسه بأنه شيوعي، فإنه باشر عملية توسع هائلة في العلاقة على جميع الصعد، ابتداء من التعاون العسكري، وحتى مشروعات الأعمال والعلوم. ودعم الرأي العام الأمريكي أيضا، وبقوة، إقامة علاقات أفضل مع الصين. وأصبحنا نجد على لسان جميع المشاهير الأمريكيين، وعلى اختلاف أنماطهم، من شيرلي ماكلين إلى إسحق شترت وبيج بيرد، قصصا عن خبراتهم في الصين، وهو ما فعلته الغالبية العظمى من الأعداد المتزايدة من السائحين الأمريكيين العاديين.

وبحلول عام ١٩٨١، بلغت التجارة الأمريكية ـ الصينية حجما مهما : ٥,٦ بليون دولار في السنة. ويشخص لنا السيناتور هنري جاكسون، عن ولاية واشنطن (والمعروف أحيانا باسم سيناتور بوينج) توافق المصالح الإستراتيجية والاقتصادية في العلاقة مع الصين. وهكذا لم يعد الأمر مقصورا على أن الأمريكيين بإمكانهم أن يلعبوا بورقة الصين ضد موسكو، بل وأيضا شركات مثل شركة بوينج، يمكنها أن تبيع أعدادا كبيرة من الطائرات. وكان أعضاء مجلس الشيوخ من الولايات الزراعية أكثر حماسا من أجل زيادة مبيعات القمح الأمريكي وغيره من السلع الزراعية، وكما لحظ كل زعيم من الزعماء السياسيين والاقتصاديين رفيعي المستوى، ممن زاروا الصين خلال تلك الحقبة: «أنهم يحتاجون إلى كل شيء»، ليحققوا أهدافهم في التحديث، وأراد الأمريكيون كذلك أن يبيعوا لهم، والنتيجة أن انتعشت تجارة الصين على مدى العقد التاسع.

١٩٨٩: قصة ميدانين

ثم حل عام ١٩٨٩ المشؤوم، الذي شهد حادثين مثيرين، كان يمكن لهما أن يغيرا طبيعة انطلاقة الأعوام السبعة عشر من العلاقات الصينية ـ الأمريكية، أولهما مذبحة ميدان تيان آن مين (السلام السماوي) في بكين، وثانيهما سقوط حائط برلين.

ففي ٤ يونيو ١٩٨٩، حُشد الجيش الصيني لطرد الطلاب المتظاهرين ومؤيديهم من ميدان تيان آن مين. وجاء القرار باستخدام العنف ضد الطلاب بعد عدة أسابيع، احتل خلالها الطلاب الميدان الشهير، وقد تزايدت أعدادهم



باطراد، حتى بلغوا مليون نسمة، وهذا هو الميدان الذي شهد العديد من أكثر معارك الصين حسما، في الصراع على السلطة السياسية.

والحادث في سياق تاريخ الصين، ما كان له أن يصدم الأمريكيين، بيد أنه صدمهم، وعلى مستويات عديدة. حشد هائل وعنيف من المحتجين على نقيض صورة تحديث وإصلاح ومقرطة الصين، وهي الصورة التي اعتادها الأمريكيون تدريجيا. وكان الحادث صدمة لهم على وجه الدقة والتحديد؛ لأنه كشف على أي نحو تحولت الصين إلى النقيض. وأفادت المعلومات المتوافرة عن أن الطلاب الصينيين في الميدان، كانوا يصدرون، بشكل منتظم، بيانات تعبر عن آرائهم ورؤيتهم إلى العالم، واستطاعت وكالة. سي إن. إن وغيرها من وسائل الإعلام الأمريكية، أن تغطي الأحداث في واقعها الحي، وتكشف أعماقها على مدى الأسابيع، إلى أن قُطِع التيار الكهربائي، وعزلت سي. إن. إن قبيل ساعات من تحرك القوات المسلحة.

لم يكن الأمريكيون مغتبطين فقط، بل ومتحمسين لما يجري داخل الصين قبل أحداث تيان آن مين، وظهر أن جاو جيانج، الذي يحظى برعاية دنج هسياو بنج، هو الذي يشرف على القطاع الأكبر من عملية الإصلاح، وبدا في عيون الأجانب الإنسان الأقدر تكنوقراطيا، الذي يسعى لتحقيق صورة الصين الحديثة والليبرالية والمتقدمة تكنولوجيا؛ لتغدو بحق مجتمعا ينتمي إلى القرن الواحد والعشرين، وبدا أن العملية بوضعها هذا، ترضي توقعات الأمريكيين بشأن الدائرة الفعالة لاقتصادات السوق والسياسات الديموقراطية، ذلك أن التقدم في الإصلاح الاقتصادي يخلق طبقة وسطى ومجتمعا كبيرا من الاستهلاكيين وأصحاب المصلحة في انتعاش الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يفضي إلى إصلاح سياسي ومقرطة المجتمع، والذي يؤدي بالتالي إلى مزيد من النمو الاقتصادي.

وبدا القمع العنيف في ميدان تيان آن مين صدمة إزاء النظام في نظر المؤمنين بهذا المنطق، إذ تتابعت الأحداث على النحو التالي: استدعاء الجيش للهجوم على من يطالبون بالديموقراطية وسيادة القانون. و وضح أن دنج هسياو بنج هو مهندس عملية القمع، كذلك فإن جاو جيانج انتهى به الأمر بتجريده من سلطاته و وضعه رهن الإقامة الجبرية في منزله ؛لأنه كان متعاطفا مع المتظاهرين. وتوقفت إصلاحات كثيرة عقب أحداث تيان آن مين؛

لهذا كله شعر الأمريكيون بالصدمة والمرارة وخيبة الأمل، وعدم الثقة في القيادة الصينية. وردت واشنطن على هذا بالشجب والاستنكار ، وحددت عقوبات ضد التجارة والاستثمار، وجاء الآن دور بكين، لكي تشعر بالخيبة والمرارة وتزايد عدم الثقة.

كان قرار استدعاء الجيش إلى ميدان تيان آن مين بالنسبة لكل من دنج وكبار القادة الصينيين، مجرد دعوة لحفظ النظام والسيطرة على الموقف. وطبيعي أنهم كانوا يدركون أنهم الأقوى سلطة وإمكانا، بيد أنهم أيضا كانت تشغلهم الحاجة إلى الحفاظ على سلطتهم، للعمل من أجل خير الأمة، ولهذا اعتقدوا أنهم في حاجة إلى الاستقرار لمواصلة عمليات الإصلاح الاقتصادي، وكانوا مقتنعين بأنهم إذا ما ساوموا أو أبدوا ضعفا، فقد تعم الفوضى وتضطرب الأوضاع بغير حدود.

والمعروف أن أنصار النظم الشمولية يرغبون، دائما، في اعتبار أقل مظهر من مظاهر المعارضة، خطوة أولى نحو الفوضى، ولكن في حالة ميدان تيان آن مين، ربما كانت السلطات الصينية أكثر صوابا مما يريد الديموقراطيون في الغرب أن يعترفوا. وفي الذكرى السابعة لحادث ٤ يونيو، اعترفت تشاي لنج، وهي واحدة من أبرز الشباب الثائر وقت الحادث، خلال حديث صحافي معها، أنها هي وفريقا تابعا لها حاولوا، عن عمد، الاستفزاز لكي يتدخل الجيش، ويحدث سفك دماء، بهدف إثارة الشعب لإسقاط النظام.

والجدير ذكره، أن جميع قادة الحزب الشيوعي الصيني كانوا مؤمنين تماما في العام ١٩٨٩، ولا يزالون مؤمنين بذلك حتى اليوم، أنه لو لم يتحركوا ويسحقوا التمرد بحسم، لواجهت الصين حالة من عدم الاستقرار، ولانتهى بها الأمر إلى الطريق ذاته، الذي سار إليه الاتحاد السوفييتي. ترى، هل يريد الأمريكيون هذه النتيجة فقط باسم حرية التعبير لطلاب غير ناضجين وديماغوجيين؟ ويرى الصينيون أن فشل الرسميين الأمريكيين في الاعتراف بهذا. وبموضوعات تاريخية أخرى، أكبر شأنا، علاوة على عمليات السحب المنظمة للاستثمارات الأمريكية بعد تيان آن مين، كل هذا يعيد إلى ذاكرة الصينيين ما كانوا يؤمنون به دائما: الغرب، والأمريكيون بخاصة، لا يمكن الثقة فيهم.

لقد كان يوم الرابع من يونيو/ نقطة تحول في علاقة الصين والولايات المتحدة، ولكن الأحداث التي وقعت بعد خمسة شهور في ميدان آخر - يبعد

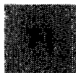
عشرة آلاف ميل ـ ربما كانت أعمق وأكثر تأثيرا؛ إذ مع سقوط جدار برلين في ميدان بوتسدام، في نوفمبر ١٩٨٩، بات واضحا للجميع، أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد انتهت إلى غير رجعة. وهكذا بدا كأن ورقة الصين لم يعد لها قيمة في نظر واشنطن للتعامل مع روسيا، التي عمها الفوضى وعدم الاستقرار، لقد كانت الورقة، يقينا، ذات قيمة كبرى، وقت التعامل مع الاتحاد السوفييتي المستقر والعدواني والمسلح نوويا.

وبدت النتيجة الطبيعية لهذا صادقة في الصين، إذ أصبح بإمكان بكين وموسكو الآن أن يعملا على تدفئة علاقاتهما، وقد تحررت من العقبات العسكرية والأيديولوجية التي نغصت عليهما، منذ أن تصدعت العلاقات الصينية ـ السوفييتية في أواخر الخمسينيات. ومثلما أن واشنطن لم تعد في حاجة إلى ورقة الصين، كذلك بكين لم تعد في حاجة إلى ورقة أمريكية ضد الروس، وهكذا بدأت التسعينيات وقد استشعرت كل من واشنطن وبكين قدرا عميقا من عدم الثقة المتبادلة، عشية ميدان تيان آن مين. وتساقط الغراء الذي كان عامل تثبيت إستراتيجي، للقلق المشترك إزاء الخطر السوفييتي، والذي جعل العلاقة بينهما تستمر قوية على مدى عقدين.

المجد لمن يفتني

أدرك دنج هسياو بنج بعد أحداث تيان آن مين، أن الغرب لن يوفر للصين كل ما تحتاج إليه من استثمارات وتكنولوجيا. وإذ برهن الأمريكيون على أنهم متقلبون أو أنهم (كأمة من البراجماتيين) مشدودون ـ على نحو يثير الدهشة ـ بأحاديث عن مبادئ حقوق الإنسان، بدلا من الاهتمام بمصالحهم الإستراتيجية والاقتصادية، فإن تحديث الصين لن يتوقف لهذا السبب.

هناك من ناحية قضايا القومية والكبرياء والكرامة. وتحدث دنج هسياو بنج إلى ريتشارد نيكسون عقب فرض العقوبات، إثر أحداث تيان آن مين وأبلغه بالآتي: «لا تتوقع أبدا أن الصين سوف تتوسل إلى الولايات المتحدة؛ لكي ترفع عنها العقوبات، إن الصينيين لن يفعلوا ذلك أبدا، حتى لو استمرت العقوبات مائة عام». ولكن من ناحية أخرى، كانت هناك بدائل؛ إذ أدرك دنج ورفاقه أن بإمكانهم أن يفتحوا الباب على مصراعيه للمستثمرين الذين يفهمون واقع البلاد

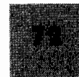


على نحو أفضل: «الصينيون فيما وراء البحار» من هونج كونج وماكاو وتايوان، وحتى من جنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من أن هؤلاء، أبناء العرق الصيني، من أصحاب البلايين والملايين كانوا من اللاجئين بوجه عام (أو أبناء لاجئين)، منذ ثورة ماو، فإنهم كذلك يؤمنون بأهمية الاستقرار، وكانوا في الأساس غير متعاطفين مع الطلاب، الذين تظاهروا في ميدان تيان آن مين. إن أكثرهم عصاميون، ليس لهم حظ من التعليم، وقد نشأوا فقراء، وقضوا سنوات شبابهم يعملون ثماني عشرة ساعة في اليوم، واستطاعوا إقامة إمبراطوريات أعمال أوتوقراطية، وحققوا هذا في بلدان أو في نظم سياسية ثقافاتها المحلية تنطوي على قدر ضئيل من الديموقراطية، ويرى هؤلاء الرجال أن مصالحهم الذاتية مع الصين وحكومتها في بكين، حيث سياسة التحديث وضعت بالفعل شركاتهم الناجحة في مركز عملية النمو، داخل الاقتصاد الكوكبي.

ولأسباب عديدة وجيهة جدا، ضاعف الصينيون المقيمون فيما وراء البحار من استثماراتهم في الصين بعد العام ١٩٨٩، وكانت شركاتهم تملك فائضا هائلا من السيولة، بفضل حالة الانتعاش الضخمة في اقتصادات هونج كونج وتايوان وجنوب شرق آسيا. من الطبيعي أن هذه التدفقات النقدية الهائلة لا يمكن استثمارها بالكامل في اقتصاداتهم المحلية، بل كان لابد من تصديرها. لقد ظل الصينيون - فيما وراء البحار - يستثمرون لسنوات طويلة أموالهم في أمريكا وفي الغرب بعامة، خوفا من مخاطر الاستثمار في الصين، ولكنهم الآن شاهدوا أن أفضل فرص للاستثمار سانحة في الصين.

و واجه مستثمرو هونج كونج صعوبة من نوع خاص، ذلك أن شركاتهم كانت في حاجة ملحة للغاية إلى العمالة الصينية الرخيصة، بعد أن أصبح هيكل الكلفة في هونج كونج شديد الارتفاع. وأدركوا أنهم إذا نقلوا عملياتهم الإنتاجية القائمة على عمالة كثيفة عبر الحدود إلى داخل الصين، فإنهم سوف يحققون الوفورات اللازمة في كلفة الإنتاج، مما يساعدهم على الاستمرار في المنافسة. و وضح كذلك أن هذه النقلة سوف تقدمهم في صورة المشاركين، الذين يقدمون يد العون في بناء الاقتصاد الصيني، مع ضمان حماية سياسية جيدة ضد أي مخاطر محتملة بعد عام ١٩٩٧. وربما يسهم هذا في إفادة مشروعات أعمالهم، في التحول إلى الاندماج داخل الاقتصاد البازغ «للصين العظمى».



وهكذا اتجهت غالبية الصناعات ذات الإنتاج الكبير في هونج كونج إلى فتح منافذ لها في الصين، خلال أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وانتقلت عمليات التصنيع إلى الصين، بينما بقيت في هونج كونج أعمال التصميم والتسويق والوظائف التجارية.

وهكذا، فإن التدفق الهائل من هونج كونج ومن رأس المال الصيني المقيم فيما وراء البحار إلى داخل الصين، تحول إلى منجم غني، وتحقق هذا في أسطع صورة، في مقاطعة جواندونج، وفي المناطق الاقتصادية الخاصة مثل شين جين، وتقع هذه على الحدود مع هونج كونج، وأقيمت كشكل تجريبي لتكون نظاما تجاريا منفتحا، ويسكنها شباب صيني شغوف لكي يتعلم ويبحث عن الفرصة. وتحقق للصين انتعاش مذهل، بفضل الجمع بين الحرية الاقتصادية في الجنوب، واستثارة غرائز تنظيم المشروعات لدى أبناء كانتون، وتدفق أموال الصينيين فيما وراء البحار.

وخلال الشطر الأول من عام ١٩٩٢، اتجه دنج هسياو بنج للعمل على تكثيف حالة الانتعاش، وقام بجولة بين المقاطعات مقتفيا في هذا أثر ماو من قبله، والأباطرة الصينيين منذ مطلع التاريخ المكتوب. كان دنج قد ناهز التاسعة والثمانين من العمر. ولعل هذه الرحلة إلى الجنوب، كانت نقطة البداية للحملة الكبرى والأخيرة في حياته. ولا شك في أن مثل هذه الحملة تعتبر أمرا لافتا للنظر، بالنسبة لرجل مثله، اعترف صراحة بأنه يعرف النزر اليسير عن الاقتصاد الحديث. وأفضت هذه الحملة إلى تعاظم مفاجئ في النمو الاقتصادي، وفي خلق الثروة ـ على نحو غير مسبوق -في تاريخ الصين.

كان الجنوب هو المكان الذي شهد أعظم نمو، وكذلك الذي تجلت منه أقوى صدمة منظومية للاشتراكية الصينية. وحظيت مقاطعة جواندونج بثروة وانتعاش فريدين نتيجة لذلك. بيد أن العملية كانت مثار جدل شديد، ذلك أن الشماليين في بكين أبدوا قلقا وانتقادا متزايدين إزاء ما يجري في الجنوب. غير أن دنج هسياو بنج لم يكن كذلك، ذلك أنه التزم خطا متشددا إزاء المسائل السياسية، أما الاقتصاد فهو شيء آخر؛ إذ كان متقبلا للسياسات المنفتحة وللتجديد، واعتاد النظر نظرة تقدير إلى فائدة بعض قوى السوق. وكان من رأي دنج أن السيطرة السياسية من جانب السلطة ضرورة، وأن أفضل شيء أن يدعمها نمو اقتصادي متزايد.

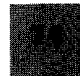
اعتاد دنج الظهور في المحافل العامة، وأن يؤكد، بوضوح وبشكل عملي، دعمه ومساندته للمناهج الجديدة، واستطاع بذلك أن يجعل من جولته التفتيشية في الجنوب قوة دفع مطلقة، تدعمها السلطة لحركة الإصلاح الاقتصادي. وأخذ يردد حكمة صينية قديمة مع تغيير في كلماتها: «المجد لمن يغتني»، إذ لو استطاع أكبر عدد من الصينيين أن يصبحوا أغنياء، فإن هذا سوف يزيد ثراء الأمة، وهو على طريق التحديث والرخاء. ودعا في كل محطة وقف عندها، كأنه كان يعرف أنه يحارب آخر معاركه، إلى مزيد من الانفتاح للتجارة وللاستثمار الأجنبيين، بهدف التحول بسرعة أكبر في اتجاه السوق، ولكي تتعلم كل الصين من الجنوب.

وفتحت رحلة دنج أبواب الصين على مصاريعها، على نحو غير مسبوق في تاريخها. وبينما كان دنج يزداد ضعفا وعجزا منذ العام ١٩٩٢ وحتى العام ١٩٩٤، كانت الصين تزداد نموا وانتعاشا اقتصاديا، فاق كل ما كان في السابق.

غواية سوق الصين

ومع اطراد حالة الانتعاش في الصين، بدأت تتوارى أحداث تيان آن مين، لتحتل موقعا ثانويا في عقول رجال الأعمال، وصناع السياسة الأمريكيين. وعلى الرغم من أن بكين لم تتراجع عن موقفها، فإن عوامل الزمن والفرص أوهنت الاعتراضات الأمريكية، التي تتخوف من الاستثمار في الصين. وفجأة، أضحت الصين اللعبة الكوكبية العظمى، والمكان الأكثر استثارة للأسواق البازغة، والمركز المختار للنمو الكوكبي، وبات مستحيلا على الأمريكيين أن يقفوا بمنأى عنها، وهكذا فعلوا ما توقعه منهم دنج، إذ انكبوا متدافعين.

وشهدت السنوات الأولى من التسعينيات كيف أن كل شركة أمريكية أو غربية مهمة، تسابق لتقتنص حصة من السوق. وكانت الشركات الصينية قادرة على إقامة أكثر من ١٠٠ ألف مشروع مشترك مع شركاء أجانب، خلال العامين التاليين لرحلة دنج إلى الجنوب. وانتشرت صناديق الصين للاستثمار في وول ستريت، وفي كل آسيا، واشتعلت حرب المزايدة لمصلحة الموهبة الصينية، وبدأت بنوك الاستثمار الأجنبية ومكاتب السمسرة تؤجر شبابا صينيين يجيدون اللغة الإنجليزية، مقابل ٥٠٠ ألف إلى مليون دولار في السنة.

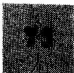


والجدير ملاحظته، أن خلال عام ١٩٩٣ فقط، أفرغ المستثمرون الأجانب أكثر من ٢٠ بليون دولار داخل الصين، مما يزيد كثيرا جدا عما كان في السنوات السابقة، وتضاعف هذا الرقم تقريبا خلال عام ١٩٩٤. وبحلول العام ١٩٩٦ أكدت اثنتا عشرة شركة أمريكية ثقتها، واهتمامها المثير بالصين، وهو ما تجلى في استثمار كل منها أكثر من ١٠٠ مليون دولار. وتتضمن القائمة التي تحتل صدارتها شركة موتورولا وشركات آركو وكوكاكولا وأمكو وفورد والتكنولوجيات المتحدة، وبيبسي كولا، وآتي أند تي، ولوسنت، وجي إي، وجنرال موتورز وهيولت ـ باكارد، وآي بي إم.

وشاع في سوق أسهم نيويورك أن أسهم الشركات الصينية، هي الأسهم الأكثر ضمانا للربح. وكانت الشركات أيضا مصدر ربح كبير للعاملين كمستشارين أو مكتتبين لحسابها في نيويورك. ونذكر أن شركة من بين الشركات الصينية الثماني، وهي شركة Brilliance Automotive أصبحت يوما ما الشركة الأكثر نشاطا تجاريا في سوق أسهم نيويورك في العام ١٩٩٤.

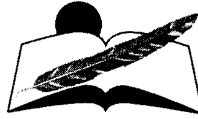
وطبيعي أن حالة الانتعاش التي عاشتها الصين خلال الأعوام من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ لم تكن مستدامة، وأنتجت حصتها من العقارات الوهمية والمضاربات غير المشروعة على الأسهم، علاوة على سنوات عديدة من التضخم. وهنا عمدت السلطات الصينية إلى إحكام قبضتها على النمر الذي أطلقته، ومن ثم خففت من حركته، وذلك بفرض سياسات نقدية حازمة، وإجراءات تقشفية. ومع الوقت أثرت أحداث الأزمة المالية الآسيوية، إذ بدأ معدل النمو في الصين ينكمش، وشرعت بكين في اتخاذ إجراءات لحماية السوق المحلية، وتوقف هنا الاندفاع المسعور للذهب الغربي، وأصبح الأجانب والصينيون ـ على السواء ـ أكثر واقعية بشأن كم النقد الذي يمكن تحريكه بسرعة معينة.

ولكن تجارة الصين أضحت قوة كبرى ومتنامية في الاقتصادات الأمريكية والعالمية. ويقول دون ويلي مدير التجارة والخدمات البحرية في ميناء لونج بيتش في كاليفورنيا: «إن حجم حاوياتنا تصاعد وزاد حوالى خمسين في المائة عن السنتين الماضيتين، وإن نصف هذه الزيادة جاء من الصين». والجدير ذكره أن هذا الميناء ليس سوى مركز واحد من بين مراكز كبرى كثيرة، حققت ما يزيد على ٤٠٠ ألف وظيفة ذات علاقة بالصين داخل الولايات المتحدة. ويضيف إلى هذا



ريك يونتس Younts أحد المديرين التنفيذيين في شركة موتورولا: «إن الشركة الأمريكية قد استثمرت في الصين أكثر من أي مؤسسة أخرى. إن وظائف الشركة في إلينويز Illinoi's تعتمد على التجارة، والتجارة مع الصين لها الصدارة في قائمة فرص النمو في المستقبل، بالنسبة لعدد كبير من الصناعات».

والجدير ذكره أن مجموعات من الشركات مثل تشاينا بيزنس فوروم China Business Forum وتشاينا نورماليزيشن إنيشياتف China Normalization Initiative، ومعها شركات جنرال موتورز وبوينج وموتورولا وغيرها من شركات التصدير الأمريكية الكبرى، ساعدت على خلق فهم أفضل عن الصين في واشنطن، وعلى خلق مركز قوي مؤثر، من إجل إقامة علاقات سياسية أوثق بين أمريكا وبكين؛ بغية تحقيق مزيد من التقدم التجاري والاستثماري. وهكذا تولدت معضلة أساسية في السياسة الأمريكية نحو الصين، والتي سوف تلازمنا على مدى سنوات قادمة، وإن كلمة الانفصام «الشيزوفرينيا» لا تنطوي على مبالغة للتعبير عن هذه الظاهرة، فمثلما أن واشنطن بدأت فترة اعترفت فيها بأنها بصدد إقامة علاقات وثيقة مع الصين، كذلك فإن مجتمع الأعمال كان يؤكد على واشنطن للعمل على تشجيع حدوث تغير في الصين، بحيث تتوافر للشركات الأمريكية فرص أكبر؛ لأداء دور يدر ربحا أوفر.



3

النسر والتنين (٢)
إلى الحافة

هل هو اقتصاد، يا غبي؟

أم أنه اقتصاد غبي؟

إن جورج بوش الذي كان عونا قديما للعلاقة مع الصين، ومحاربا قديما في الحرب الباردة، حاول أن يتمسك بمواصلة علاقة إستراتيجية بين واشنطن وبكين، على غرار طراز العلاقة التي آثرها كل من نيكسون وريجان. ولكن النتائج المترتبة على أحداث تيان آن مين فرضت قيودا قاسية على دفء تلك العلاقة، غير أن بوش واصل التأكيد على أهمية الحوار الإيجابي مع الصين، ويبدو أن ما ساعد على تدعيم موقفه سرعة معدل عودة مشروعات الأعمال إلى الصين، والارتفاع السريع لإحصاءات التجارة والاستثمار. ولكن خلال الحملة الانتخابية في عام ١٩٩٢ أثار منافسه بيل كلينتون من جديد القضية الأخلاقية، ودفع بأن إدارة بوش تخلت عن التزامها بحقوق الإنسان لمصلحة الصين، حين استمرت في تأكيد قيام علاقة إيجابية في

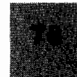
مجال العمال والديبلوماسية، حتى بعد أحداث تيان آن مين، وأضاف أن بوش أذنب إذ دلل طغاة بكين.

وما إن وصل إلى المنصب في عام ١٩٩٣ المرشح الذي خاض معركة ملتزما فيها بالقاعدة التي تقول «إنه الاقتصاد يا غبي»، حتى اختار أن يخاطر بتقويض العلاقة الاقتصادية، التي تجددت بعد تيان آن مين، و وضع بكين في قفص الاتهام، ليس فقط بشأن حقوق الإنسان، بل وكال لها كل الاتهامات التي تخطر على البال. والملاحظ أن أول الضغوط على كلينتون، لكي يسير في مسار المواجهة، جاء أولا وأساسا من الجناح اليساري في الحزب الديموقراطي: كان الحزب معنيا بمسألة حقوق الإنسان، واحتمالات أن قوة العمل الصينية الرخيصة قد تسرق الوظائف الأمريكية، مما يفرض ضغوطا على أجور عمال الولايات المتحدة.

ولكن الجمهوريين المحافظين لم يكونوا بعيدين عن هذا؛ إذ بينما كانوا لا يدعون فرصة تمر دون حث واشنطن على عدم التدخل في حياة الشعب الأمريكي، ظلوا يحثون واشنطن على التدخل في حياة الشعب الصيني. وأرادت حركة حق الحياة أن تستخدم المساعدة والبرامج التجارية الأمريكية كعوامل مساعدة لقلب سياسة الصين كمثال في مجال تنظيم الأسرة. كذلك، فإن الساسة اليمينيين الذين راقتهم فكرة وضع السجناء الأمريكيين «المدللين» للعمل وهم مقيدون في طابور بالسلاسل، هم أنفسهم الذين رفضوا فتح الأسواق الأمريكية لسلع صنعها العمال الصينيون السجناء.

والمعروف أن إدارة كلينتون عمدت في سنواتها الأولى إلى التركيز ـ ربما فقط ـ على السياسة الداخلية، ولم يشأ البيت الأبيض التورط في الشؤون الخارجية، لأنها لا تزال حية في الذاكرة. واتجهت الحركة السياسية بدهاء ومكر إلى الميل مع رياح هذه الضغوط، ومن ثم تبنت قضاياها وتركت مسألة العلاقة مع الصين تسقط حيثما تكون. وعبر عن هذا بإيجاز أحد المراقبين حين قال: «في الدورة الرئاسية الأولى لم يكن البيت الأبيض معنيا باستنفاد رأسماله السياسي، بالاهتمام بالموقف السياسي مع الصين، وفي الدورة الرئاسية الثانية رغب في ذلك، ولكن المخاطر تستنفد رأسماله».

السنوات الأولى من إدارة كلينتون (١٩٩٣ ـ ١٩٩٦) اتسمت بتدهور وسوء العلاقة بين بكين و واشنطن، حيث سادت المناوشات العسكرية، واتباع سياسة



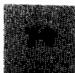
حافة الحرب بشأن التجارة أولا، ثم أخيرا بشأن تايوان، والإسراف في التهديد بفرض عقوبات اقتصادية على عمليات انتهاك الملكية الفكرية وعلى مبيعات الأسلحة النووية. وشهدت هذه الدورة أيضا تصاعدا مطردا في الرهانات السياسية، بل والعسكرية. وهكذا، فإن أول رئيس أمريكي بعد الحرب الباردة دفع بإهمال العلاقات الأمريكية ـ الصينية إلى الوراء، وكرر التأكيدات ذاتها على مسائل الأخلاق والأيديولوجيات والسياسة التي اتسمت بها الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة.

وفوجئ الصينيون بذلك، وقال جان شيليانج المسؤول عن المركز الصيني للدراسات الدولية: «نحن لم نفعل شيئا يضر العلاقات الأمريكية ـ الصينية. ولكن الولايات المتحدة الآن تمارس ضغطا شديدا مبالغا فيه على الصين: أول الأمر حقوق الإنسان، ثم بعد ذلك الاقتصاد. لأي شيء كل هذا؟!».

مشكلة غوريلا تزن ٨٠٠ رطل

حتى نكون منصفين في حديثنا عن إدارة كلينتون، نقول إن من الأمور الجدير ملاحظتها ـ دون ريب ـ أن الاقتصاديين الجغرافيين geoeconomists، والإستراتيجيين الجغرافيين geostrategists، بدأوا ـ أحيانا في مطلع التسعينيات ـ النظر إلى ما يجري داخل الصين من منظور مغاير تماما؛ إذ تحولت في نظرهم قصة النمو المذهل في الصين إلى شيء جديد ومغاير، بل ونذير شؤم: ميلاد قوة عظمى جديدة.

إذ ما إن بدأ أفضل مفكري كلينتون وأكثرهم خطرا يستقرون في مناصبهم عام ١٩٩٣، حتى كانت الصين تحقق أقصى درجة في الانتعاش الاقتصادي، والذي تحقق عقب جولة دنج الجنوبية في العام السابق. وأصبح النمو السريع هو معيار الاقتصاد الصيني، ولكنه الآن يرتفع سريعا متجاوزا الخط البياني، إذ تجاوز معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ١٢ في المائة. وعندما يفكر المرء في القاعدة الكثيفة للصين، ثم يجدها تتضاعف بمعدل نمو سنوي ١٠ في المائة أو أكثر، فإنه يستنتج بسهولة أن الصين سوف تصبح سريعا جدا أقوى اقتصاد في العالم، بحيث يتضاءل بجوارها الناتج الأمريكي. وهذه هي النتيجة ذاتها التي توصل إليها البنك الدولي في تقرير مذهل؛ إذ أكد أن الصين أضحت بالفعل ثالث أضخم اقتصاد



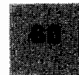
في العالم، بعد الولايات المتحدة واليابان، وأنها في طريقها لكي تكون البلد الأول بحلول عام ٢٠٠٣.

ولكن أرقام النمو التي استخدمها البنك الدولي معيبة، كذلك بالنسبة لجوانب مناهج تطابق أسعار الشراء المستخدمة لحساب التعادل بين اقتصاد الصين واقتصادات الغرب. غير أن دراسة البنك الدولي أكدت بوضوح نقطة مهمة جدا: هي أن الصين لن تكون فقط سوقا أخرى بازغة كبيرة، إنها لن تكون مجرد قصة نجاح أخرى لنمو ضخم، مثلما كانت من قبل النمور الآسيوية الصغرى، مكانا جيدا للاستثمار والصناعة وإقامة مشروعات أعمال وتجارة. لا، فالصين هي التنين الأكبر دونهم جميعا، والصين في طريقها لتصبح، ليس فقط أضخم اقتصاد في العالم، بل وأيضا قوة عظمى عالمية.

وتغيرت علاقة الولايات المتحدة والصين دائما بسبب هذا التصور. والملاحظ، آخر الأمر، أن صعود غالبية القوى العظمى على المسرح العالمي على مدى القرون الخمسة الأخيرة أثار حروبا وثورات، وأدى إلى إعادة تنظيم شامل للثروة والقوى على النطاق الكوكبي. ولكن صعود الصين بوجه خاص كقوة عظمى جديدة يمثل ظاهرة غير مسبوقة بالكامل، ويثير صعودها تساؤلات عن التفاعلات الاقتصادية وعلاقات القوى على الصعيد الكوكبي، وهي تفاعلات لم يواجهها العالم أبدا من قبل. ومن ثم، فإن وضع سياسة ناجحة للصين ليس بالمهمة السهلة. وعلى الرغم من أنه ليس واضحا ـ حتى الآن ـ أن الفريق العامل مع كلينتون قد فهم إلى أي حد يمكن أن تصبح الصين يوما ما قوة عظمى، إلا أنه أدرك أخيرا شيئا عن هذا المصير، وبدت سياساته محاولة مشوشة للإبقاء على الغوريلا الطفل داخل النظام العالمي القائم؛ إذ من دون ذلك يسود خوف من أن ينمو الطفل سريعا؛ ليبلغ أشده، ويتجاوز وزنه ٨٠٠ رطل، ويفسد استقرار العالم، حين يحدد قواعده وشروطه، ويجلس حيثما يريد.

العلاقات الصينية ـ الأمريكية في حالة سقوط حر

مع تزايد الحملات العدوانية بدأ كل جانب يرى أنه لا يفعل إلا ما يقتضيه الواجب: رد فعل إزاء استفزازات الآخر وسلوكه السيئ، وينظم الاستعراض الملائم للقوة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية؛ ليرسم خطا في الرمل،



ونورد فيما يلي أمثلة، على سبيل العرض لا الحصر ، لنقدم صورة للتدهور المطرد للعلاقة خلال النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين:

● التزاما بوعود كلينتون الانتخابية، سعت إدارته إلى «ربط» التقدم في مسألة حقوق الإنسان بتجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية في مجال التجارة. وعلى الرغم من أن كلينتون كان يفضل ـ فعليا ـ وضع الدولة الأولى بالرعاية، إلا أنه كان في حاجة إلى أن يؤمن جانبه بالتظاهر بأنه معني كثيرا بمسألة حقوق الإنسان. وخلق هذا مشهدا يتكرر سنويا داخل الكونجرس وفي وسائل الإعلام لعملية توجيه ضربات عنيفة للصين.

ولكن استخدام وضع الدولة الأولى بالرعاية ناديا لتوجيه الضربات إلى الصين لم يبد فعالا؛ إذ بعد جولة أو جولتين من هذه الحوارات تشبث الصينيون بموقفهم ولم يتزحزحوا عنه، وامتنعوا عن تقديم ولو تنازلات مظهرية لواشنطن بشأن مسألة إطلاق سراح المنشقين وتحسين معاملة المسجونين السياسيين، وغير ذلك من قضايا حقوق الإنسان.

و وجد كلينتون نفسه في مأزق حرج؛ فالاقتصاد الصيني في انتعاش مستمر، وطالبت مشروعات الأعمال الكبرى ضمانات رئاسية بشأن استمرار وضع الدولة الأولى بالرعاية كوسيلة للحفاظ على استمرار النمو التجاري، ولكن كلينتون اكتشف أن ليس بالإمكان خداع الصين إو إرهابها بالكلام، بحيث تقدم له ولو قصاصات من البراهين التي يحتاج إليها، لكي يثبت صدق ما زعمه، من أن ربط وضع الدولة الأولى بالرعاية بتقدم حقوق الإنسان يخلق النتيجة المرجوة بالفعل، واضطر ـ نتيجة لهذا ـ إلى أن يفك الارتباط بين وضع الدولة الأولى بالرعاية ومسألة حقوق الإنسان. و وصولا إلى هذا، تحرك في الاتجاه الصحيح من أجل الحفاظ على العلاقة الاقتصادية. وهكذا عرّض نفسه لانتقادات قاسية من قبل القوى السياسية المحلية، التي تتزايد قوتها وحاول استرضاءها في البداية.

● تخلى كلينتون عن التقليد الرئاسي، بأن يضع طابعه الرسمي، الذي يؤكد موافقته على العلاقة: إذ رفض القيام شخصيا بزيارة الصين خلال فترة رئاسته الأولى، بل ورفض إرسال نائبه آل جور حتى بداية تاريخ الفترة الرئاسية الثانية. ولكن توجه إلى الصين عدد قليل من كبار ممثلي الإدارة، ولم يقصد أي منهم عملا إيجابيا سوى رون براون السكرتير التجاري، الذي قام

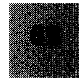
بجولات في الصين عكست حماسه، لكي يفيد من إدارته لتعزيز فرص مشروعات الأعمال الأمريكية في الخارج.

والجدير ملاحظته أن وارين كريستوفر وزير الخارجية، زار دمشق تسعا وعشرين مرة خلال فترة رئاسة كلينتون الأولى. ويزيد هذا بسبع وعشرين عن عدد زياراته إلى بكين. وذهب إلى دمشق ليقنع رئيس سوريا بالانضمام إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، وليس للحديث عن حقوق الإنسان.

● جون شاتوك، وهو من كبار موظفي الخارجية الأمريكية، غير مسار رحلته لزيارة الصين من زيارة رسمية إلى مقابلة المنشق وي جنشنج عام ١٩٩٤. بعد هذا ألمحت الإدارة الأمريكية بتأييدها للدلاي لاما ـ الزعيم الديني المقيم في المنفى، ويمثل تجسيدا لقضية استقلال التبت ـ إذ رحبت واشنطن بلقائه، والتقاط صور له مع الرئيس كلينتون. وبينما كان الأمريكيون مقتنعين بأن هذه اللقاءات الرمزية تنطوي على دلالة أخلاقية سامية، رأى فيها الصينيون استفزازا متعمدا، وهو ما يعادل رغبة الصينيين في عقد لقاءات مع زعماء الميليشيا الأمريكيين الذين يرفضون الاعتراف بسيادة الحكومة الفيدرالية.

● أصبحت قضية المنشق الصيني هاري وو Wu قضية كبرى في عام ١٩٩٥، تعبر عن الفارق بين عقيدتي البلدين إزاء مسألة حقوق الإنسان، والمعروف أن وو وثق إساءة معاملة المسجونين السياسيين، الذين تتكتم عليهم السلطات الصينية. وعمد وو إلى مغادرة الصين وأصبح مواطنا أمريكيا، وحاول في عام ١٩٩٥ العودة إلى الصين، عازما على إعداد المزيد من الوثائق عن إساءة استخدام المسجونين في مجالات العمل، وأن ينشر موضوعات مثل الصين تستخدم أجساد المسجونين مصادر للأعضاء المزمع زراعتها، ولكن قُبض على وو بعد عبوره أبعد منطقة عبور صينية، وتبين أنه سافر باسم مزيف، واتهمته السلطات بالتجسس والتخريب وارتكاب أعمال خيانة.

ورأت إدارة كلينتون أن قضية وو هي قضية مواطن أمريكي متهم زورا بجرائم غير صحيحة، وأنه سيمثل أمام محكمة «كنغرية»، أي لا تراعي مبادئ القانون. ورأى الصينيون في قضية وو أنها تتعلق بشخص مثير للمشكلات، ولابد من إيقافه. واحتلت حرب الأعصاب بشأن مسألة وو عناوين الصحف لعدة أسابيع، وأخيرا، وبعد أن وافق على اعتراف مختلق وضعته السلطات على متن طائرة وأعادته إلى الولايات المتحدة. وتنكر وو بعد ذلك لاعترافه،

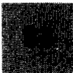


وادعى الجانب الأمريكي أنه حقق انتصارا. ولكن الصينيين، إذ اعتقلوا هاري وو وأودعوه السجن، وانتزعوا منه الاعتراف، واعتقدوا أنهم حققوا غرضهم، وأوصلوا رسالتهم للجمهور الذي استهدفوه، وهو جمهور المنشقين الصينيين في الداخل وفي الخارج.

● هددت واشنطن في مناسبات عديدة بفرض عقوبة اقتصادية ضد الصين، وكادت تطبقها بالفعل مرتين خلال عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، ضد ما أسمته سرقات الصين للبرمجيات. ودارت مفاوضات لمدة إحدى عشرة ساعة، و وافقت الصين على إسدال ستار على الانتهاكات الفاضحة (مصانع مملوكة للدولة قلدت آلاف الأقراص المدمجة الموسيقية وأقراص مدمجة للكمبيوتر)، وحالت دون اشتعال حروب تجارية واسعة النطاق بشأن الملكية الفكرية. ونشبت نزاعات تجارية أخرى مرات و مرات بشأن المنسوجات الصينية، التي تتدفق على الأسواق الأمريكية، وسجلت الولايات المتحدة ستين حالة إغراق ضد الصين خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦.

● هددت واشنطن أيضا بفرض عقوبات على مبيعات الأسلحة الصينية، خاصة مبيعات المعدات ذات العلاقة بالتجهيزات النووية لباكستان. وأكدت سلطات الاستخبارات الأمريكية أن الصين وراء عديد من المبيعات لإيران ولبلدان أخرى تعتبرها الولايات المتحدة بلدانا معادية. ولكن الملاحظ بالنسبة لهذه المسائل التي هي على أعلى قدر من الأهمية للأمن الأمريكي والعالمي، أن إدارة كلينتون آثرت أن تتجنب الضغط على الصينيين، مما قضى على أي خيط باقٍ يفيد وجود اتساق منطقي في السياسة الأمريكية تجاه الصين.

● تعلمَ الصينيون مبكرا من التهديدات الأمريكية بفرض العقوبات أو غيرها من المناورات، وأعلن الصينيون ـ على الملأ ـ أنهم سوف يثأرون من الولايات المتحدة بأن يغلقوا سوقهم أمام سلع أمريكية معينة، إذا ما فرضت واشنطن عقوبات على الصين. وكان لدى بكين أسلوبها الخاص «للربط» بين الأمرين: مثال ذلك أنه في حالتين بارزتين حدثتا خلال هذه الفترة بشأن العلاقة السياسية (إحداهما خاصة بشركتي كريزلر ومرسيدس بنز، والثانية خاصة بشركتي بوينج وإير باص)؛ إذ فكرت الصين في عقد صفقات مع الشركات الأوروبية المنافسة بدلا من الشركة الأمريكية. وأشار الصينيون في العلن إلى أنه مُنحت العقود لأسباب تتعلق بالتجارة ومشروعات الأعمال دون



غيرها. وقدمت الصين تفسيرات مقبولة إلى السائلين. ولكن توقيت صدور الإعلان عن هذه العقود ترك رسالة صامتة واضحة: طرفان يمكنهما اللعب في لعبة دجاجة التجارة العالمية، وكما أسر إلينا ديبلوماسي صيني رفيع المستوى:

«نستطيع جميعا أن ندفع بأن الاقتصاد والسياسة منفصلان. هما كذلك بدرجة ما، وهما الآن أكثر استقلالا أحدهما عن الآخر ـ في الصين ـ عما كان مألوفا في السابق. ولكن الاقتصاد والسياسة مرتبطان كلا منهما بالآخر، خاصة في بلد مثل الصين. وإنه لمن المستحيل على الشركات الأمريكية أن تنجح إذا لم تلتزم الولايات المتحدة سياسة ملائمة مع الصين.

● عندما تحدث النقاد عن مظاهر سلبية تتعلق بالبيئة وبحقوق الإنسان، أذعنت الولايات المتحدة لهذا النقد، ورفضت تزويد بكين بالمساعدات التكنولوجية، وأوقفت ضمانات قروض وتأمينات خاصة بشركات أمريكية قدمت عطاءات لإنجاز مشروع للصين، خاص بإقامة سد الجنادل على نهر يانجتسي، الذي يعتبر أهم مشروع لتوليد الطاقة لتغذية اقتصاد تصنيعي يعاني جوعا شديدا للطاقة.

● استخدمت الولايات المتحدة سلطاتها لتحول دون بكين وتحقيق رغبتها القدسية في العبور إلى العالم الحديث: ونعني بذلك فرصة استضافة الأولمبياد العالمية في صيف عام ٢٠٠٠، ومرة أخرى لجأت الولايات المتحدة إلى سجلاتها عن حقوق الإنسان، واعتبرت ذلك هو القضية المحورية.

● نظرا لأن بكين تواقة إلى استضافة أحداث أخرى عالمية الطابع، بعد حرمانها من الأولمبياد، فقد قبلت استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في عام ١٩٩٥. ولكن معالجتها الفجة والعقيمة للحدث أثارت انتقادات واسعة في العالم. لقد بذلت السلطات الصينية كل ما في وسعها للحيلولة دون أن يغدو المؤتمر ساحة لقاء للمتظاهرين وللمشاركين غير الرسميين، و رفضت التعاون مع آلاف النساء والمنظمات من مختلف أنحاء العالم، ممن لديهن تقليد معروف على مدى السنوات الماضية، وهو عقد لقاءات موازية للاجتماع الرسمي. وشرعت السلطات في البحث عن المحرضين ومثيري الشغب، وتتبعتهم. وكان مفهوما لدى الأمريكيين أن السيدة الأولى هيلاري

كلينتون حين فكرت وقررت التوجه إلى بكين وإلقاء خطاب أمام المؤتمر، فإنها سوف تتخذ المنبر وسيلة لانتقاد انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، وكذا عدم احترام السلطات لحقوق المرأة في بلدان أخرى، وهو ما تعبر عنه نساء وفدن من هذه البلدان، وتجمعن في بكين، ولكن الصين ـ التي لم يزرها كلينتون زيارة رسمية ـ رأت في هذا الحديث إهانة متعمدة.

● كانت الصين، في الأصل ، حريصة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن الولايات المتحدة تحركت ـ بدعم أوروبي ـ للحيلولة دون انضمام بكين إلا بعد أن تعترف بكين، وفاء لأغراض منظمة التجارة العالمية، أن الصين بلد «متقدم»، والمعروف في دهاليز البيروقراطية لمنظمة التجارة العالمية، أن البلد المتقدم يفقد أفضليات اقتصادية معينة، ويتعين عليه أن يفتح المزيد من أسواقه سريعا للمنافسة الأجنبية. ولكن الصين، التي لا ترغب في التخلي عن المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد النامي، شجبت منطق واشنطن الفاسد، لأنه يساوي بين واقع الصين الاقتصادي، حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي أقل من ١٠٠٠ دولار في السنة، وبين المعدلات الأمريكية والأوروبية التي تزيد عنها بأكثر من عشرين مثلا. وتقول الولايات المتحدة ـ رسميا الآن ـ إنها تعمل من أجل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ونسأل ما نوع منظمة التجارة العالمية في القرن الواحد والعشرين ، التي لا تضم الصين بين أعضائها؟ النتائج بينة، وسوف تكون أكثر وضوحا.

● المنظمات الأمريكية الكبرى للقطاع الخاص شددت حملتها ضد السياسات الصينية، ودعت إلى مقاطعة السلع التي ينتجها العمال السجناء الصينيون، وشرعت في إجراء تحقيقات عن الفظائع التي تقع داخل دور الأيتام، وضغطت في اتجاه استقلال التبت، هذا غير قضايا أخرى كثيرة. وحيث إن الصينيين ليس لديهم فهم واضح لطبيعة تنوع الآراء داخل أمريكا، وكيف يعمل فعلا قطاع خاص في مجتمع ديموقراطي، فإنهم اعتادوا تجميع كل هذه المبادرات والمواقف والنظر إليها جملة دون تمييز باعتبارها جهدا من قبل واشنطن لتقويض العلاقة ومهاجمة الصين. وأكثر من هذا، فإن الغالبية العظمى من هذه الجهود تجد دعما ومساندة من عديدين من أعضاء الكونجرس، مما يضفي ثقة ومصداقية على نظرة الصين، وأنها جهود تعكس سياسات رسمية أمريكية.

● بعد أن استعرضت الصين عضلاتها العسكرية في منتصف التسعينيات، وقامت بعدد من المغامرات المتوسطة قرب سواحل الجزر المتنازع عليها وغيرها، بدأ المثقفون الأمريكيون وخبراء السياسة الخارجية ينظرون ثانية إلى الصين باعتبارها تتحول إلى قوة عظمى، تمثل خطرا اقتصاديا وعسكريا معا. وأصبح الموضوع المفضل لدى وسائل الإعلام في مطلع عام ١٩٩٥، هو الدعوة إلى احتواء الصين التي تتزايد قوتها باطراد. مثال ذلك أن مجلة تايم أعلنت أن الصين بلد لا يعرف حدودا لأطماعه التوسعية، وأن قادة الصين قساة القلوب، قادرون على فعل أي شيء، وأن احتواء هذا البلد المستأسد لابد أن يبدأ مبكرا قبل فوات الأوان.

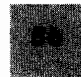
● إن مجرد ذكر الاحتواء ـ وهي كلمة من تاريخ الحرب الباردة التي شنتها السياسة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي ـ كان يثير ثائرة بكين، ورد محررو وسائل الإعلام في الصين الصاع صاعين على مجلتي تايم والإيكونومست وغيرهما من المجلات و وسائل الإعلان، التي تروج لفكرة الاحتواء. ولم تكن استجابات الصين أكثر اتساقا من السياسة الأمريكية. ودفع البعض بأن لا أحد في حاجة إلى احتواء الصين، لأن الصين لا تهدد أحدا. ودفع آخرون بأن لا أحد يمكنه أن يحتوي الصين، أو يحول دونها وصنع مصيرها.

والملاحظ في بكين أن كل ما هو أمريكي يفوح برائحة المؤامرة، لإلحاق الضرر بمصالح الصين، ويعتقد كبار العسكريين الصينيين والمؤسسات السياسية الصينية أن الولايات المتحدة تتآمر بجد ونشاط لتقويض الصين سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وكما عبر عن هذا بإيجاز هنري كيسنجر في شهادته أمام الكونجرس في يوليو ١٩٩٥: «إن العلاقات الصينية ـ الأمريكية في حالة سقوط حر».

إن جميع الأحداث والمسائل المذكورة آنفا جرحت العلاقة وضاعفت من الإحساس بالخطر في كلتا العاصمتين، ولكن ما دفع الموقف إلى الأزمة وألقى كميات كبيرة من الملح فوق الجروح ، هو مسألة تايوان.

سياسة حافة الحرب في مضايق تايوان

مثلما كانت تايوان نقطة تحول في مراحل عديدة في الماضي، كذلك كانت السياسة الخاصة بتايوان هي لب التطاحنات بين الولايات المتحدة والصين في

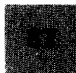


عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. لقد وجهت واشنطن ضربة في الصميم إلى بكين؛ إذ سمحت لرئيس تايوان لي تنج ـ هوي بالقيام بزيارة خاصة للولايات المتحدة، وكان الهدف من الزيارة، في الظاهر، هو أن يلقي لي خطابا أمام جامعة كورنيل، التي التحق بها ذات يوم. ولكن وراء هذا الهدف «الخاص» الحميد من زيارة لي للكلية الأم، التي تخرج منها وعمل فيها لفترة محدودة، تكمن مكائد جيوبوليتيكية كبرى وقضايا سياسية عميقة، وصراعات سياسية بالغة السخونة، شملت واشنطن وبكين وتايبيه وهونج كونج وطوكيو.

وكما يعرف كل مراقب خبير بالصين، كانت تايوان دائما قضية بالغة الحساسية في بكين؛ إنها المحك للتعبير عن قوة النزعة القومية والوطنية والقوة العسكرية. واحتلت خلال فترة الانتقال من دنج هسياو بنج مكانا خاصا في جدول الأعمال الصيني، وحرص الجيش على البقاء بعيدا ـ إلى حد ما ـ عن الجدل الدائر في الداخل بشأن الإصلاح الاقتصادي والسياسة. ولكن تايوان قصة أخرى؛ إذ بالنسبة لهذه القضية يصر جيل العسكريين المخضرمين أن تكون لهم كلمة مسموعة، وموقفهم هنا واضح؛ إن تايوان هي المعادلة لقضية «الأمومة» الأمريكية، ولن يسمح كبار القادة العسكريين بأن تفرط الصين أو تقلل من التزامها بإعادة ضم تايوان إلى الوطن الأم يوما ما.

والمعروف أنه منذ قطعت واشنطن علاقاتها مع تايوان، وأقامت علاقات مع الصين في أواخر السبعينيات، بدا أن رفض واشنطن منح زعماء تايوان تأشيرة دخول، إنما هو أسلوب سياسي غير مكلف لبيان الولاء لمبدأ «صين واحدة». وكانت واشنطن تسمح لرجال الأعمال الأمريكيين بأن يقيموا علاقات استثمار وتجارة مكثفة داخل تايوان، كما كانت الصين تتسامح إزاء مبيعات السلاح الأمريكي إلى تايوان، طبعا في إطار حدود صارمة. ولكن المقابل لتساهل الصين إزاء هذه التورطات الأمريكية الموضوعية مع حكومة تايبيه هو إصرار على أن تلتزم واشنطن بالمسائل البروتوكولية (مثل إصدار تأشيرات الدخول) لضمان عدم الاعتراف بتايوان.

ويعرف المطلعون على بواطن الأمور أن رفض واشنطن السماح لزعماء تايوان بزيارة الولايات المتحدة يمكن فهمه على أنه دعم أمريكي ضمني لوجهة نظر الصين بالنسبة للموضوع: تايوان ليست سوى مقاطعة صينية، وليس للشخصيات الرسمية بها أي مشروعية سياسية، وليس لتايوان ـ يقينا ـ الحق



في التماس قبولها ككيان أو بلد مستقل، كذلك فإن جميع المسائل المتعلقة بوضع تايوان السياسي، ومستقبلها وعودتها في النهاية إلى البلد الأم، إنما هي مسائل يقررها الصينيون دون تدخل خارجي.

واستطاعت الحكومات الأمريكية على مدى ستة عشر عاما أن تحافظ على استمرار هذه الرقصة، حتى بعد ظهور اقتصاد تايوان كواحد من أهم اقتصادات العالم، وبعد أن أصبح هيكلها السياسي ليبراليا، وطورت جماهير موالية للاستقلال. والجدير ذكره أن الرأي السائد في واشنطن قبل عصر كلينتون ونيوت جنجريتش أن العلاقات الطيبة مع بكين أهم من استثارة حنق الرأي العام الصيني بسبب رمزية السماح لزعيم تايواني بزيارة الولايات المتحدة.

وحاول، على مدى سنوات، سياسيون من تايوان، وبالتنسيق مع مجتمع لهم من المساندين الأمريكيين (يتركز أكثرهم بين أعضاء الجناح اليميني للجمهوريين) التحايل من أجل تقديم دعوة رسمية لزعيم رفيع المستوى، أو حتى القيام بزيارة خاصة، أو أي شيء يمكن استخدامه كذريعة بشأن مشروعية وضع تايوان، أو استخدامه كسابقة لإرغام الولايات المتحدة على إعادة التفكير في مواقفها من بكين واتخاذ موقف جديد من تايبيه.

وكان لي تنج وي، داخل عالم تايوان السياسي المركب، يحاول تعزيز قبضته على السلطة، في الوقت الذي يستعد فيه للمنافسة في أول انتخابات رئاسية ديموقراطية تشهدها الجزيرة، ولكي ينجح كان في حاجة إلى أن يمايز نفسه عن اتجاهين آخرين: أحدهما هو الكومنتانج القديم (تلامذة شيانج كاي شيك، وسلالة من هربوا من الوطن الأم إلى تايوان) ، والاتجاه الثاني حركة صغيرة ولكنها متنامية بين المثقفين والطبقة الوسطى البازغة التي تؤيد الاستقلال التام لتايوان. ورأى لي في الفكرة الجريئة الداعية إلى إرغام أمريكا على السماح له بالزيارة فرصة للالتفاف حول المؤيدين صراحة للاستقلال، وإثبات كفاءته كزعيم لتايوان والمعبر عن مستقبلها.

ولكن الانتصار المذهل للجمهوريين في الكونجرس في نوفمبر ١٩٩٦، قيد فرص بيل كلينتون وأدى إلى ارتفاع نجم نيوت جنجريتش، المؤيد لتايوان، عاليا كسلطة في الكونجرس ومتحدث باسمه، فقد انضم ـ نتيجة للانتخابات ـ أكثر من ٧٠ جمهوريا جديدا إلى الكونجرس، معروف عن بعضهم انحيازهم إلى تايوان، وإن كانت الأكثرية ليست على دراية بالقضية. غير أنهم كانوا ـ بوجه

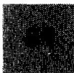
عام ـ على يقين من أنهم معارضون لسياسة بيل كلينتون، بما في ذلك وضع الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للصين.

والملاحظ أن هؤلاء الجمهوريين الشعبيين لم يعبأوا كثيرا بواقع أن إدارة كلينتون كانت خلال السنتين الأوليين لها أكثر تشددا مع بكين من الإدارة الأمريكية الجمهورية في عهدي جورج بوش، ورونالد ريجان. ولقد خرج الجمهوريون ـ شركاء جنجريتش ـ عن كثير من التقاليد الجمهورية: إذ تراجعوا عن دورهم التاريخي كرسل مشروعات الأعمال الكبرى، وأصبحوا مدافعين عن أبناء الطبقة الوسطى وعن التحالف المسيحي، ورأوا أن توجيه لكلمة مؤذية إلى الصين في العينين ليس أمرا سهلا فقط، بل هو السياسة الجيدة.

وشرع مجتمع رجال الأعمال يلح على الجمهوريين أن يخففوا الوطء ، فيما يتعلق بقضية تايوان ، وفاء للمصالح الأمريكية في مجال التجارة والاستثمار في الصين. ولكن نيوت وشركاه لهم آراء أخرى؛ لقد كان جنجريتش فارسا يقود حملة تحدٍ استفزازي ضد بكين حول مسألة تايوان. وعلى الرغم من ادعائه بأنه دارسٌ متميز للتاريخ، إلا أنه على ما يبدو يعرف القليل عن تاريخ الصين. وأعلن في حديث صحافي شهير أن على الصين أن تفيق وتقبل استقلال تايوان كحقيقة واقعة. ولم يكن هذا الرأي من السياسة في شيء، حتى أن هنري كيسنجر، الذي طلب منه جنجريتش أن يعمل معلما له في شؤون السياسة الخارجية، اضطر إلى أن يؤدب تلميذه.

وبينما بدأت عملية الترحيب بزيارة لي تنج ـ هوي تأخذ زخما جديدا داخل الكونجرس عام ١٩٩٥، أكد وارين كريستوفر وزير الخارجية للرسميين الصينيين أن البيت الأبيض سوف يوقف جهود جماعة الضغط (اللوبي) الموالية لتايوان، والذي يبذل جهودا لمنح لي تأشيرة دخول. ولكن كريستوفر أخطأ في فهم حماس أعضاء الكونجرس الـ ١٠٤ المنتخبين حديثا؛ إذ بعد بضعة أسابيع وافق الكونجرس على قرار يؤيد حق لي في القيام بزيارة خاصة. وهكذا وجدت الإدارة نفسها معزولة غير قادرة على المخاطرة بمنع الزيارة؛ فقد كانت تنتظرها معارك أخرى كثيرة بينها وبين الكونجرس بشأن الصين، والتي ستكون قضية كبرى.

أخيرا أبلغت إدارة كلينتون الصينيين أن زيارة لي عمل لابد منه للتلاؤم مع الضغط الجمهوري، وأسر مسؤول كبير في الخارجية بقوله «حاولنا أن نوضح



لهم أنه في ظل نظام ديموقراطي ليس للرئيس سلطة التحكم في كل مسألة عارضة، نحن لم نقل لهم إننا سوف نمنع لي من الزيارة، وإنما قلنا فقط سوف «نقاوم» أي زيارة. ولكنهم أخذوا الكلام على محمل أننا سوف نمنعها، ولم يكن هذا هو المعنى المراد مما قلناه لهم، ولا ريب في أنهم سوف يتعلمون أن الديموقراطية الأمريكية عملية غير محكومة الحركات».

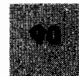
ولم تقتنع بكين بهذا التفسير، وارتابت القيادة هناك من أن كل ما يجري في واشنطن إنما هو جزء من مؤامرة معادية للصين. وكما أفادت صحيفة «وول ستريت» في هذا الصدد «لا يستطيع كثير من الزعماء الصينيين أن يتصوروا أن بلدا قويا ومتقدما مثل الولايات المتحدة ليست له إستراتيجية تجاه الصين»، أو أنها سوف تسمح للمعارضة بأن تفسد هذه الإستراتيجية.

وكان أول رد فعل من جانب بكين محدودا. ولكن العسكريين المتشددين أوضحوا لجيانج زيمين أن هذه المسألة من النوع الذى لابد له أن يظهر فيها حماسا، إذا أراد أن يستأثر بحبهم كخليفة مبرز للزعيم دنج هسياو بنج. ورُسم خط على الرمل في بكين يحدد ما بين بكين و واشنطن، وأصبح على جيانج أن يبرهن لشعبه أنه قادر على التصدي للولايات المتحدة.

وسرعان ما صورت بكين تأشيرة دخول لي بأنها جريمة أمريكية شائنة، وصدر سيل جارف من الشجب والتنديد، واستدعت الصين سفيرها وألغت المفاوضات الثنائية، كما أوقفت التعاون على جبهات عديدة، وبدأت تستعد للرد على ما تصورته غدرا أمريكيا بأسلوب رأت واشنطن أنه يستحق الشجب: إذ قامت الصين بإجراء تجارب عسكرية قرب شاطئ تايوان تضمنت إطلاق قذائف حية من المدافع حول الموانئ والمدن التايوانية القريبة.

كنا في بكين آنذاك، ولهذا لم يكن بوسعنا أن نسمع محاضرات في كل مكان عن قضية تايوان، وذهبنا للقاء شخصية رسمية رفيعة المستوى في وزارة الخارجية، وكان من المفترض أن يتركز الحديث على التفاعلات طويلة المدى بين الصين من جانب، واليابان و روسيا وبلدان أخرى من جانب آخر، ولكن اللقاء تحول إلى خطاب بلاغي رنان على مدى تسعين دقيقة، يدور حول الغدر الأمريكي بالنسبة لقضية تايوان.

أوضحنا أن الصين ليست وحدها المتفردة بهذا الموقف، وأن إدارة كلينتون منحت تأشيرة لزعيم الشين مين، جيري آدامز (المشتبه في تورطه في أعمال



إرهابية للجيش الأحمر الأيرلندي)، هذا على الرغم من معارضة بريطانيا. ولكن كل جهد نبذله لتوضيح منطق الموقف الأمريكي يقابل بالرفض الصريح. وقيل لنا مثلما أن الرئيس الأمريكي حاول استرضاء الكونجرس، كذلك فإن الزعماء الصينيين لهم أن يستجيبوا بالمثل إزاء رجالهم، الذين أرادوا أن تكون استجابتنا إزاء موقف الولايات المتحدة قوية عنيفة.

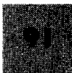
وحضرنا غداء في أحد مراكز الفكر المرتبط بجيش التحرير الشعبي، وقال قائد متقاعد أثناء تناول الغداء، كلمات ذكرتنا بشعارات الثورة الثقافية:

«حاولت أمريكا دائما تقويض وتخريب الصين، ولكنها فشلت في كل مرة؛ أولا أنتم ساندتم شيانج كاي شيك، ولكنه هرب من الصين، ثم دعمتم نظام الحكم في تايوان لمدة سنوات، بعد ذلك هاجمتم الصين في كوريا، وها أنتم الآن تعودون إلى الفعلة ذاتها. ولكنكم ستفشلون ثانية».

والملاحظ أن المثقفين الصينيين والمنشورات الصينية التي كانت حتى عهد قريب جدا راغبة في مناقشة جدارة سياسية تايوان الاقتصادية وكيف يمكن تطبيق منهجها في الصين، أصبحوا هم أنفسهم يتحدثون بصوت عالٍ، قائلين إذا كانت تايوان حققت أي نجاح، فإنما ذلك لأن الولايات المتحدة استخدمتها «قاعدة للهجوم على الصين»، ولأن «المخابرات المركزية الأمريكية تآمرت مع شيانج كاي شيك ليسرق ذهب الصين». ويسود زعم الآن بأن «الإمبرياليين الأجانب» لا يزالون على النهج الاستعماري نفسه ويحاولون، من بين خطايا كثيرة، منع الصين من أن تعمل ما لن تتراجع عنه، ألا وهو تحرير تايوان.

والحقيقة أن العلاقات بين الصين وتايوان كانت بالفعل جيدة تماما في تلك اللحظة عام ١٩٩٥، أو كانت في غالبية المجالات، ولا تزال جيدة حتى يومنا هذا: كان يُجرى آنذاك حوار رفيع المستوى غير مسبوق بين زعماء من الصين وتايوان، وبدأت تنتعش علاقات اقتصادية عبر المضيق. ويمكن القول حسب النهج المادي الجدلي -الذي تعلموه من فلسفة ماو- إن زعماء الصين اليوم آثروا توجيه الضربة الرئيسية بشأن مسألة تايوان إلى واشنطن بدلا من تايبيه، وذلك حتى لا يحرموا أنفسهم من المنافع الناجمة عن العلاقة الاقتصادية المتنامية عبر مضيق تايوان.

واستمرت حرب الكلمات مع الولايات المتحدة بشأن تايوان في صورة أزمة لمدة تزيد على عام. ومع انقضاء حملتين انتخابيتين مختلفتين بشأن تايوان،



فقد صعدت الصين من رهانها، وأجرت المزيد من المناورات العسكرية، والتي حملت رسائل ضمنية إلى قوى استقلال تايوان: من هو السيد صاحب القرار بالنسبة لمصير تايوان.

الصين التي تقول لا

بحلول عام ١٩٩٦، كان مناخ الحرب الباردة يدفع المثقفين في كلا المجتمعين إلى استخدام عبارات متطرفة؛ ففي كتاب يحمل عنوان : «الصين التي تقول لا»، دق ثلاثة صحافيين وأستاذ جامعي ماكينة حساب النقد عن طريق عرض نظرة مثيرة للذعر، ولكنها تحظى بقدر كبير من الرواج عن العلاقات الأمريكية ـ الصينية. قال أحد المؤلفين ويدعى سونج كيانج، البالغ من العمر واحدا وثلاثين عاما، ويعمل صحافيا: «من الحقائق المعروفة جيدا أن الولايات المتحدة تريد تدمير حلم الصين بأن تصبح قوة كبرى اقتصادية». وتراوحت النقاط التي عرضها سونج ورفاقه من المؤلفين ما بين الاستفزاز الفكري إلى إثارة السخرية: لقد بدأت المخابرات المركزية الأمريكية تشن حملة لتقويض الاستقرار الاجتماعي في الصين، وتشتمل هذه الجهود على توزيع كراسات تشجع شباب الصين على ممارسة الجنس. وأكثر من هذا أن برامج التلفزيون تعدها الصينية الأمريكية كوني شونج جزءا من هذه المؤامرة... وأن السياسة الخارجية الصينية شديدة الضعف، ويتعين على الصين أن تلتزم نهجا أكثر تشددا مع الغرب. وحري بشباب الصين أن يكونوا قوميين أكثر من زعمائهم الذين تحكمهم قيود: إذ يتعين عليهم الاستعداد لانتزاع تايوان بالقوة... وشكلت الولايات المتحدة «النادي المناهض للصين»، وتحشد آخرين بمن فيهم يابانيون وفيتناميون لمعارضة مزاعم الصين إزاء تايوان والجزر الصغيرة... وإن شركة موتورولا وغيرها من الشركات الأمريكية أرسلت إلى الصين تكنولوجيا من الدرجة الثالثة، بينما شرعت هوليوود في عملية غزو ثقافي ـ عن طريق السينما ـ تحبذ العنف والفردية. إن الولايات المتحدة ليس لها الحق في أن تعظ الصين بشأن حقوق الإنسان؛ ذلك أن الأمريكيين ينتهكون حقوق الإنسان على نحو أسوأ... ابتداء من ضرب رودني كنج، وحتى استخدام العنف ضد المهاجرين الإسبان غير الشرعيين المقيمين في كاليفورنيا.

واستشعر الرسميون الصينيون حرجا إزاء الحجج الفجة التي تضمنها هذا الكتاب، الذي أفرخ كتبا أخرى مثل «الصين لا تزال تقول لا»، الصين سوف تقول لا دائما، وعشرات من الكتب التي تحمل عناوين مماثلة. وأصروا جميعا على عدم قبول الحجج الواردة فيها ولكن المراقبين المحنكين، الذين يفهمون الصين جيدا، يعرفون أن عبارة «الصين يمكن أن تقول لا» هي صورة متطرفة وشديدة الحساسية لتيار واحد من الفكر يعبر عنه أساسا الشباب والأكاديميون والصحافيون قليلو الخبرة. ولكن صدرت أيضا كتب أخرى تعبر عن وجهات نظر أكثر إيجابية عن الولايات المتحدة، من ذلك كتاب مشهور «الدراسة في أمريكا» تأليف قيان ننج، ابن وزير خارجية الصين.

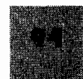
ولكن غالبية الكتب الصادرة اليوم في الصين ـ في هذه الأيام ـ تحمل مشاعر ألم وطني ذات وزن كبير بشأن موضوع الولايات المتحدة، وكيف تتعامل مع الصين؛ مثل ذلك كتاب «الصين الكبرى»، وهو كتاب مرجعي مؤلف من مقالات بقلم عدد من كبار العلماء الصينيين السياسيين وباحثين عسكريين. يصور الكتاب العسكرية الأمريكية كأنها تعمل بجد ونشاط من أجل شن حرب ضد الصين، بهدف شق صفوفها وتدميرها. وأجرى مركز بحوث شباب الصين، وهو مركز شبه رسمي، استفتاء أفاد بأن مؤلفي كتاب «الصين يمكن أن تقول لا» ليسوا بعيدين عن التعبير عن آراء جيلهم وأن حوالى ٩٠ في المائة من الشباب يؤمنون بأن الولايات المتحدة تسعى من أجل الهيمنة على الصين، ويعتقد ٨٦ في المائة أن حجة أمريكا بشأن حقوق الإنسان إنما تنطوي على نوايا «ماكرة خبيثة» إزاء الصين، ويمكن أن تكون هذه الأرقام مبالغا فيها، ولكنها ليست بعيدة عن الخط السائد في ضوء الآراء المنحرفة التي سمعناها في لقاءاتنا.

وإذا كشفت بعض الآراء في بكين عن تزايد مشاعر البغض والانزعاج، فإننا نجد آراء مماثلة لها في أمريكا. والملاحظ أن إيه إم روزنتال A.M. Rosenthal، المحرر السابق في جريدة نيويورك تايمز، وكاتب عامود فيها اليوم، قارن بين الصين وألمانيا النازية واليابان الإمبريالية وصدام حسين في العراق، ويقول إن حكومة بكين «من أخطر نوع ؛ إنها دكتاتورية سياسية مريضة بعقدة العظمة، وتحاول أن توازن نفسها من على قمة ماكينة عسكرية ضخمة و وطنية، ومن ثم مستقلة».

والغريب أن مناهج الأجانب والوطنيين المتطرفين على الجانبين تجمعهما رابطة واحدة، ليس فقط من حيث النزعة النقدية بعضهم تجاه بعض، بل وأيضا من حيث آرائهم بشأن سياسة التجارة. مثال ذلك أن أحد مؤلفي كتاب «الصين يمكن أن تقول لا» اتخذ عنوانا لأحد الفصول «لن أركب طائرة بوينج». ويدعو المؤلفون إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية التي انتشرت في الصين، ابتداء من طائرات البوينج وحتى شراب الكوكاكولا. ويسعون من أجل تخليص بلدهم من الآثار الثقافية والروابط السياسية التي تتطور حين تقيم الصين مشروعات أعمال وتجارة مع الأمريكيين. ويعترف اثنان من المؤلفين بأنه ذات يوم «استهوتهما أساليب وحياة الغرب، ولكنهما يعتقدان الآن أن على الصينيين ـ بل وجميع الآسيويين ـ أن «يقولوا لا» للأشياء الأمريكية؛ تعبيرا عن «إحساسهم بالخسارة والاشمئزاز إزاء هذا النفوذ الغربي الطاغي».

ونجد روزنتال في مجلة «تايمز» يلتزم النهج ذاته، إلى حد كبير، ولكن من الجانب الآخر المقابل. إنه هو الآخر يؤمن بأن نقول لا لمنتجات التصدير، لمنتجات الصين التي تدخل الأسواق الأمريكية. وحري بمن يقومون بأعمال التسويق في أوقات العطلات أن ينبذوا الرفوف المليئة بلعب أطفال مصنوعة في الصين داخل محلات التجارة الأمريكية، ويقولوها صريحة للتجار لن نشتري. ويشير روزنتال إلى حجة هاري وو، ويرى أن من العار أن تفيد الشركات الصينية من تصدير بضائع عيد الميلاد إلى السوق الأمريكية، بينما تتخذ الحكومة الصينية إجراءات صارمة في حق المسيحيين وغيرهم ممن يلتمسون الحرية في بلدهم.

وحاول زعماء كل من البلدين أن يمارسوا ضغطا شديدا على شروط التجارة ، وأخذ كل طرف يلوح بفرض عقوبات وغير ذلك من أدوات الحرب التجارية في محاولة للاستفادة، وأن يجني ربحا أكثر من الآخر، وسعى بعض المتطرفين في كل من البلدين إلى اتباع سياسة مواجهة تجارية أكثر شمولا: سياسة تفضي إلى توقف التجارة تماما. وعندما حشدت الصين مدفعيتها في اتجاه تايوان، وأرسل الرئيس الأمريكي حاملات الطائرات إلى المنطقة، في تلازم مع حوار مرسل عن كيف تستطيع صواريخ الصين أن تضرب لوس أنجلوس، وكيف يتعين على واشنطن أن تحتوي الصين، بدا واضحا أن العلاقات تدهورت إلى الحضيض، وبدأت الحرب الباردة الجديدة.



بل إن احتمال حرب ساخنة لا يمكن إلغاؤه تماما «الصين صديق أم عدو؟» هكذا أعلن غلاف مجلة نيوزويك في ذلك الأسبوع، وأضافت إلى العنوان صورة تنذر بالشؤم لجندي صيني بملابس الحرب كاملة، يحدق بناظريه إلى الأمريكيين عبر منظاره المكبر.

اليمين واليسار

كانت «موضة» مناهضة الصين في منتصف التسعينيات مشتركة بين الحزبين، ذلك أن القوى على الجانبين، اليمين واليسار، وجدت من الملائم أن تكون سياسة الصين مادة للحماس والإثارة السياسية. ويبدو من هذا كأن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تعمل من دون المبدأ المنظم لها، وهو وجود عدو مشترك، ومن ثم الحاجة إلى شن حرب صليبية ضده.

لنتأمل العددين الخاصين عن الصين من مجلة «نيو ريببليك» من اليسار الفكري، والصحيفة الأسبوعية «ذي ويكلي ستاندارد» المعبرة عن اليمين، وقد صدر العددان في وقت واحد تقريبا، وهو وقت وفاة دنج هسياو بنج في فبراير ١٩٩٧. والملاحظ أن غالبية وسائل الإعلام الأمريكية رأت في رحيل دنج عن المسرح فرصة لإعادة النظر في الإنجازات الكبري للإصلاح الاقتصادي الصيني، الذي قاده ابتداء من عام ١٩٧١. هذا على الرغم من أن جميع المعلقين وازنوا بين قصة النمو الإعجازي هذا بمقابلها؛ إذ أعادوا إلى الذاكرة تراث دنج الملطخ بالدماء في ميدان تيان آن مين تكريسا لرئاسته. ولكن الصحيفتين «ذي نيو ريببليك» و«ويكلي ستاندارد» ظنتا أن قد حان الوقت المناسب لإطلاق صيحة عالية تدعو إلى السلاح ضد الصين، وضد الأمريكيين من دعاة التوفيق والتهدئة.

مثال ذلك ما قالته «ذي ويكلي ستاندارد» في افتتاحيتها: «إن سياسات النظام الصيني هي الخطر الداهم... للنظام السلمي»، وصدرت عشرات المقالات المتشددة ضد الصين كمقالات رئيسية، وساهم فيها كتاب عديدون ابتداء من جيس هلمز رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وحتى ريتشارد برنشتين وروس إتش مونرو مؤلفا كتاب « الصراع القادم مع الصين»، والذي أصبح إنجيل مدرسة الخطر الصيني. ونقرأ إحدى هذه المقالات التي كتبها ميشيل ليدين من معهد المشروع الأمريكي، ونجده يؤكد فيها بحماس شديد أن

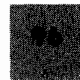
الحرب الصليبية ضد الاستبداد الصيني هي «أداة الاختبار للسياسة الخارجية الأمريكية». ويستعيد ليدين لغة الحربين العالميتين في القرن العشرين، ويعلن أن التصدي بصلابة ضد الصين هو المحك الأخلاقي الأخير «لإرادة وحكمة الغرب». وقال «إن الصين هي آخر النظم الدكتاتورية في القرن العشرين الذي اشتهر بحكام دكتاتوريين شريرين، وإذا أخفقنا في هذا التحدي الأخير، فسوف يحيط الشك بكل انتصاراتنا السابقة».

وأصدرت «ذي نيو ريببليك» عددا خاصا عن الصين، تضمن افتتاحية بعنوان «الاشتباك المدمر»، وفيها لعب على كلمات انتقدت «الاشتباك البناء»، وعبر عن رفض حقبة دنج هسياو بنج باعتبارها «تحديث الاستبداد»، واستمرارا للسياسات الشيوعية ممتزجة بالفاشية الاقتصادية، وقال الكاتب وكأنه يردد كلمة صدق لا خلاف حولها: «الحقيقة الأهم عن الصين هي أنها تنفذ برنامجا للعسكرة الشاملة... والمسألة فقط بضعة عقود، حتى تصبح الصين القوة العظمى العسكرية الثانية على سطح الأرض»... وما النتيجة؟ إذا كان لابد من الاشتباك مع الصين أصلا، «فإن الولايات المتحدة باسم قيمها ومصالحها يتعين عليها أن تشتبك مع الصين عدوانيا».

أو لنتأمل حديث نيوت جنجريتش المتحدث باسم الجمهوريين، وكذا حديث ريتشارد جيفارت زعيم الأقلية الديموقراطية: كلاهما ينتقد سياسة عصر كلينتون. وأبديا اهتماما باستخدام الليونة المزعومة في سياسة كلينتون في مواجهة الخطر الصيني، لتكون موضوع حملة أثناء انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٨، وحملة انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠.

ويتطلع الصقور الجمهوريون بحنان إلى الماضي في الثمانينيات والنجاح العظيم الذي حققه رونالد ريجان في التزامه ـ دون انحراف ـ بالدفاع عن الحرية، وكذا شعبية حربه الصليبية ضد «إمبراطورية الشر» للاتحاد السوفييتي. ويتساءلون أين يمكن أن نجد في التسعينيات قضية عن الحرية على نفس المستوى؟ أين يمكن للمرء أن يجد إمبراطورية شر جديدة يملؤها الخوف؟ إن الصين هي الإجابة الواضحة.

ويتطلع اليسار أيضا إلى الماضي بحنان وأفكاره في الثمانينيات. وذلك عندما ألقى ديك جيفارت خطابا في عام ١٩٩٧ عن سياسة الصين أمام النادي الاقتصادي في ديترويت، وطرح أكثر المزاعم تطرفا وبطلانا؛ إذ قال



إن «استرقاق العمال» الصيني هو الذي تسبب في القدر الأكبر من عجز ميزاننا التجاري. وصرح بأن صندوق النقد الدولي غير أخلاقي في موقفه من أسس حقوق الإنسان، وهو أيضا خطر على العمال الأمريكيين. والملاحظ أنه في تفكيره هذا يكرر قضايا الحمائية التي استخدمها ضد اليابانيين، عندما خاض حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨.

ولنتأمل بعد ذلك مقولة السياسة تجمع الرفاق الغرباء، التي نادى بها المحافظون ذوو النفوذ الثقافي من أمثال جاري باوير من العاملين السابقين في إدارة ريجان .إنه يأمل في «تشكيل رابطة مشتركة مع أنصار حقوق الإنسان، ودعاة الحمائية التجارية من أهل اليسار». ويلحظ ألبرت هونت من وول ستريت جورنال، أن هؤلاء، ممن لا يحظون بتأييد المفكرين اليمينيين. ويتولى باوير إدارة مجلس بحوث الأسرة، وهو أحد مراكز الفكر اليمينية المسيحية، والذي أسرته قضايا مثل قضية الإجهاض. وتراه شديد الحماس في هجومه على سياسة الصين المتشددة في تنظيم الأسرة، بما في ذلك من حوافز وعقوبات، هدفها أن تقتصر الأسرة على طفل واحد، وأن ملايين حالات الإجهاض تُجرى سنويا في الصين.

والجدير ذكره أن الأمريكيين كأفراد، لهم آراء كثيرة متباينة بشأن الدلالات الدينية والأخلاقية لسياسة تنظيم الأسرة في الصين، ولكن تقييد نمو أكثر أمم العالم كثافة سكانية هو، دون شك، عمل فاضل، إذا ما أردنا تعزيز النمو الاقتصادي في الصين، وتحسين فرصها لتطبيق الديموقراطية في المجتمع، وجعلها أقدر على أداء دور مستقر ومعتدل في العالم (ناهيك عن دعم الاستخدام الأكثر رشادا للموارد الطبيعية). إن سياسات الصين، في هذا الصدد، تخدم مصالح الصينيين، ومصالح أمريكا كذلك، والعالم أجمع. ولكن الملاحظ في المناخ الراهن، أن نزعة التطرف الأخلاقية والأيديولوجية عند جاري باوير إنما تعيد إلى الحياة القول المأثور القديم، عن أن السياسة تجمع بين رفاق غرباء. إن حركته، التي تتبنى على عقيدة بروتستانتية، ترتبط الآن بموقف الكنيسة الكاثوليكية المناهض للصين، وموقف اتحاد العمل الأمريكي وأعضاء الكونجرس، ابتداء من بيل باكسون من نيويورك ، وحتى ديك أرمي من تكساس، وهؤلاء جميعا يعارضون منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية، ويعارضون التوسع في التجارة مع الصين.

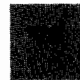


وفي مواجهة تصاعد النقد من جانب اليمين واليسار على السواء، اضطر كلينتون إلى التخلي عن خطته، لالتماس منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية بشكل دائم عام ١٩٩٧ ، وهو حل كان بإمكانه أن يخلص هذه القضية من الكثير من مشاهدها المسرحية السياسية السنوية. وقال أحد الرسميين في البيت الأبيض «إننا لم نر شيئا كهذا أبدا»، في إشارة منه إلى تحالف الجناح اليمني من الجمهوريين والجناح اليساري من الديموقراطيين لضرب أي توافق بين كلينتون والصين. وأضاف المتحدث قائلا: «هذا إسفين حقيقي يتركنا فقط مع الديموقراطيين المعتدلين والجمهوريين المعتدلين».

وهكذا أصبح الخوف من الصين وانتقاد الموقف «اللين» من جانب إدارة كلينتون موضوعين لحملة انتخابات الرئاسة المقبلة، وهي أيضا موضوع لأولئك الباحثين دوما عن عدو خارجي. ونجد أن فكرة توجيه ضربات عنيفة للصين الآن، تجمع بين كل من جيس هيلمز وتيد كنيدي، وتجمع بين بعض كبار المنتجين والنجوم في هوليوود والتحالف المسيحي، وتجمع أيضا بين المحررين من أقصى اليمين لموضوعات «الأحداث الإنسانية» وكُتاب الأعمدة الليبراليين المشهورين من أمثال أنتوني لويس وماري ماك جروي.

وشرعت منشورات الجناح اليميني، في أكثر من محاولة للتلميح بالخوف من «الخطر الأصفر»، تشير إلى زعماء بكين وتصفهم ثانية بعبارة الشيوعيين الصينيين. هذا، بينما نجد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ يقول، إنه سيعود إلى تسمية الأمة الصينية باسم الصين الحمراء. وتفضل وسائل إعلام الجناح اليميني مناقشة معالجة الصين لقضية التبت والمنشقين باستثارة صور الزعماء الصينيين وتقديمهم، باعتبارهم فاشيين جددا من طراز النازي.

وإن مثل هذه الأصوات تستثير الانتباه على نطاق واسع، لأنه لا توجد قيادة قوية تذكر الأمريكيين بالمنافع والفرص التي توفرها العلاقات مع الصين، أو التقدم الذي أحرزته الصين في عديد من القضايا الكبرى المهمة. إن إدارة كلينتون التي قضت سنوات دورتها الأولى القليلة في ترديد الحجج ذاتها، التي تجري على لسان الناقدين، لم تغير قدرا قليلا من توجهها إلا حديثا جدا، عندما بدأ الرئيس في الحديث مؤيدا المزيد من العلاقات الإيجابية مع الصين. وتحدث كلينتون بشأن زيارته للصين عام ١٩٩٨ حديثا



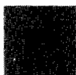
بليغا عن الصين، عرض فيه تعريفا إيجابيا وبناء للمصالح الأمريكية، حين تكون العلاقات في وضع أفضل. ولكنه كان لايزال موصوما بفضيحته الشخصية، علاوة على الظلال المستمرة لارتباط الصين بفضائح الحملة الانتخابية عام ١٩٩٦، وجعل هذا كله مصداقيته بشأن هذه المسألة موضع شك دائم.

شاي أم قهوة؟

التفاعل بين مجتمعينا المركبين والمتشابكين ليس أبيض دائما ولا أسود دائما. ونحن نعرف الآن، على سبيل المثال، أنه على الرغم من أن علاقتنا مع الصين كانت تتدهور هاوية إلى القاع، فإن آلة انتخاب كلينتون ـ جور اتجهت إلى رفع رصيدها لحملتها الانتخابية عام ١٩٩٦ عن طريق الصينيين والتايوانيين ، وغيرهم من الآسيويين والأمريكيين الآسيويين المعنيين بتحسين العلاقات الأمريكية ـ الصينية. وحتى على الرغم من أن الإعلام الرسمي في بكين كان يندد بقوة مستخدما أقسى الكلمات ضد كلينتون، إلا أن المسؤولين عن مصنع صيني للبيرة، وجدوا من المفيد أن يدفعوا ثمن فرصة لعقد لقاء بين المديرين التنفيذيين للشركة، و أنصار كلينتون، واستخدام الصور التي تضم المجموعة المشتركة في الإعلان والدعاية.

وأنكرت حكومة الصين تورطها رسميا في حملة التبرعات من أجل كلينتون، وأنكرت إدارة كلينتون أن سياستها إزاء الصين تأثرت بالتبرعات الكثيرة التي تلقتها. ونحن نعرف الآن أن اللجنة الوطنية الديموقراطية ألحت عليها وتلقت مساهمات من أفراد ومن شركات لهم مصالح مهمة مع الصين في مشروعات أعمالهم، ولعل الطرفين لهما وسائلهما المحدودة والتقنية لإصدار إنكارات مستساغة فعلا لكل ما يراه المرء حقيقة واضحة. ومع هذا، فإن فناجين شراب القهوة سيئة السمعة للبيت الأبيض، وغيرها من تقانيات زيادة الرصيد تؤلف فصلا جديدا وآسرا في تاريخ العلاقات الأمريكية ـ الصينية.

ولنتفق معا بداية، على أننا لا نقر خرق قوانين تمويل الحملات الانتخابية. وعلى الرغم من أننا نجد كل النظام الأمريكي لتمويل الحملات الانتخابية نظاماً فاسدا وخطرا، قياسا إلى المصلحة القومية، إلا أننا نعتقد بأنه إذا نص

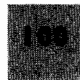


القانون على عدم قبول تبرعات أجنبية للمساهمة في الحملات الانتخابية، إذن يكون من الخطأ أن ينتهك القانون كبار الرسميين في الحكومة. ولكن بعد أن قلنا هذا، نجد لزاما علينا أن نقدم عديدا من الوسائل وثيقة الصلةلتأمل فضيحة «دونور جيت»، ونتجاوز النظرة الثقافية الزائفة لهذا الموضوع.

أولا، يعترف الأمريكيون بأنهم صدموا... نعم صدموا! لاحتمال أن يكون الصينيون حاولوا التأثير في عمليتنا السياسية، ولكنهم سوف يستيقظون على حقيقة أن سياستنا مع الصين زاخرة بعمليات تدخل أيضا. إن الأمريكيين يشجعون المنشقين الصينيين، ويوفرون الملاذ الآمن للناقدين السياسيين، الذين ينتقدون نظام الحكم في بكين، ويمولون قوى المعارضة لأسباب عديدة للغاية. ويقدم الأمريكيون منحا مالية أو يمنعونها من أجل التأثير في السياسات الصينية، في مجال تنظيم النسل والبيئة وغير ذلك من قضايا. ولا ريب في أن الجدل الدائر سنويا بشأن حق الدولة الأولى بالرعاية، وكل أسلوب التفكير السائد برمته، والذي يعني في التطبيق العملي «إذ قبلتم خططنا من أجل تغيير نظامكم السياسي، سوف نيسر لكم الدخول إلى سوقنا للتجارة». وهذا، دون شك، تدخل واضح في السياسة الداخلية للصين.

ويمكن أن تسمى جميع هذه الجهود تشابكا بناء، إذا كان هذا التعبير المخفف مقبولا، بيد أنها هي، في أساسها، تدخلات في العمليات السياسية الصينية، هدفها مكافأة الموالين للأفكار الأمريكية، ومعاقبة من هم دونهم. وحيث إن الصين لا تقوم على أساس نظام تعدد الأحزاب، ودورات لحملات انتخابية للوظائف القومية، فإن الأمريكيين لا يستطيعون التدخل في هذا الشكل المحدد من السياسة. بيد أن الحكومة الأمريكية استخدمت أسلحة متباينة لهذا الغرض تحديدا، على مدى سنوات، مثال ذلك في الحملات الانتخابية، ابتداء من أمريكا اللاتينية وحتى أوروبا واليابان.

وحيث إنه لا يوجد في الصين نظام انتخابي لكي تحاول واشنطن التلاعب به، فإنها تلجأ إلى الوسيلة الأخرى الفضلى: ذلك أن أمريكا تحاول، بالنقود وحرية دخول السوق وغير ذلك من وسائل، أن تصوغ سياسة الصين في اتجاه موات لما يراه القائمون على هذا الجهد في واشنطن، أنه يلبي مصالحنا القومية. وتفيد التقارير أن المنح القومية من أجل الديموقراطية، والتي تُموَّل فيدراليا، أنفقت في عام ١٩٩٦ ما قدره مليونا دولار على الجهود من أجل



مقرطة الصين. ودرس الصحافي دافيد ماستيو هذه المسألة، واستنتج أن الأمريكيين يفعلون باستمرار الأشياء نفسها التي يتهمون الصينيين بفعلها، ولكن مع فارق واحد أساسي: «واقع الأمر أن الصينيين مقامرون رخاص الثمن حين يزجون بأنوفهم في مشروعات أعمال غيرهم ويذهب ماستيو في تقريره أن أربعة برامج فقط ممولة فيدراليا، من بينها صوت أمريكا أنفقت ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٦، في محاولة للتأثير في السياسة في واشنطن، بينما يقف الصينيون متهمين بأنهم حاولوا تقديم هبة تافهة تصل إلى ما بين ٣ أو ٤ ملايين إلى الديموقراطيين.

والشيء الجديد في فضيحة دونورجيت أن اثنين يلعبان الآن هذه اللعبة ـ على الرغم من أن الصينيين لا يزالون قليلي الخبرة في هذا الشأن. ولكن إزاء زهوة الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة، وما اتسمت به بدرجة عالية من الحنق الأخلاقي، افترض الناقدون أن بإمكان الأمريكيين، وعن حق، التدخل في الشؤون الصينية: نحن في نهاية الأمر نعمل من أجل الديموقراطية، ومن أجل خير الشعب الصيني، وإذا ما تدخلنا في شؤونهم فهذا لأسباب فاضلة وأخلاقية. ولكنهم حين يتدخلون في شؤوننا، فذلك لأسباب غير أخلاقية وشريرة؛ إذ هدفهم إفساد نظامنا وتضليل قادتنا من أجل الرضا بعدوانهم.

ومهما كان رأينا في فضيحة دونورجيت، فإن الحقيقة تفيد بأننا اعتدنا عليها، ونقول هنا ما لحظه الكاتبان المستقبليان ألفن توفلر وهيدي توفلر:

> **المفهوم القائل بأن التمويل الأجنبي غير ملائم بالضرورة، مفهوم قائم على تصورات بالية عن كل من السيادة والوطنية؛ إنه قائم على فكرة أن الدول تحظى بسيادة مطلقة، وأن الأمم منظومات مغلقة، ولكن هذا كله يتهاوى ونحن ندخل في الاقتصاد الكوكبي... لقد حان الوقت لكي نعترف بأن السياسة، شأنها شأن الاقتصاد والمعلومات، في سبيلها لأن تكون متعدية القوميات».**

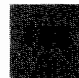
وظل الإنجيليون، أنصار الديموقراطية، يحثون الصينيين على الاندماج أكثر في أسلوب واشنطن للسياسة، وكذلك الحال بالنسبة لمحامي الشؤون التجارية وأعضاء جماعات الضغط وأخصائيي العلاقات العامة؛ إذ تحدثوا إلى الرسميين الصينيين وقالوا لهم في مناسبات لا حصر لها: إن فن السياسة الديموقراطية يشتمل على، بل يستلزم في الحقيقة، تبرعات لعمل جماعات الضغط، وللإعداد

للحملات الانتخابية. وبعد زيارة لي تنج هوي سأل الصينيون هؤلاء الخبراء والمستشارين الأمريكيين، لماذا سمحت الولايات المتحدة بحدوث هذا الوضع. ولعلهم لم يكونوا راغبين في سماع التفسير الكامل (بما في ذلك واقع أن كثيرين في أمريكا وجدوا أن تايوان أكثر ديموقراطية من الصين)، ولكن جزءا من الإجابة سمعه الصينيون مرات ومرات (وجدوا له مصداقية)، وهو سياسة المال. وقيل للصينيين: إن عقدا واحدا من العقود الموقعة مع أصحاب جماعات الضغط الأمريكية تكلف ٤,٥ مليون دولار، وأن القوات الموالية لتايوان أنفقت ما لا يقل عن مليوني دولار، وربما مبلغا يصل إلى ٢٠ مليون دولار، من أجل زيارة لي، وهي من منحة تم التبرع بها إلى جامعة كورنيل ولأخصائيي العلاقات العامة، ولإقامة جماعات ضغط في كابيتل هيل Capitol Hill، وتبرعات لحملة انتخابات الكونجرس. وقيل لهم إن تايوان أجادت هذا الفن منذ زمن طويل، وإن عليهم إجادته والتميز فيه إذا شاءوا المنافسة.

وعقد مجلس الشيوخ جلسات استماع، بشأن تمويل الحملة لبحث هذه القضية، وأعلن السيناتور فريد تومبسون Thompson عن ولاية تنيسي مع بداية المناقشة أنه سيقدم دليلا على محاولات الحكومة الصينية للتأثير في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦. ولكن بعد أسابيع من جلسات الاستماع اعترف الأعضاء، بمن فيهم الجمهوريون، بأنه لا يوجد دليل قوي، وأفادت إحدى الصحف أن الشخصيتين البارزتين في فضيحة جمع المال - وهما جون هوانج وشارلي تراي - معنيتان فقط، على ما يبدو، بتوجيه ضربة إلى حلفاء تايوان، العدو الرئيسي للصين، مثلما هما معنيتان بجمع المال من المصادر الموالية للصين.

وربما يظهر، مع الوقت، دليل على أن لبكين علاقة، ولكن الشيء الأكثر استساغة هو أن رجال الأعمال الآسيويين، من أمثال مختار وجيمس رياض في جماعة ليبو Lippo ، ومركزها إندونيسيا (ويرجع تاريخ علاقتها الوثيقة مع بيل كلينتون إلى أيام أن كان حاكما لولاية أركنساس)، رغبوا في شراء مقعد لهم حول المائدة الرئيسية للحوار السياسي الأمريكي، لتحقيق مصالحهم التجارية، وأنهم فعلوا هذا بعيدا عن أي وحي أو ضغط من بكين.

والجدير ذكره، أن القائمة الطويلة من أسماء العائلات وأباطرة مشروعات الأعمال من تايلاند، وحتى تايوان هم مجموعة توصف باسم الرياضيين، وتحدد أنهم هم المانحون لحملة كلينتون. ويجسد هؤلاء قصص نجاح



الرأسمالية في آسيا، ويمثلون ـ على الأقل ـ عددا مهما من بين القوى التي تريد الولايات المتحدة أن ترعاها، وتكفل لها الأمان. لذلك، فإن من المهم أن نتبين حقيقة تفكيرهم بشأن الصين، ولماذا أولا وقبل كل شيء، كانوا معنيين بمحاولة التأثير في سياسة البيت الأبيض.

وفي عام ١٩٩٥، وقبل عام من تفجر فضيحة دونورجيت، وكذلك قبل أن يسمع كثيرون في الولايات المتحدة عن جماعة ليبو، جلسنا مع رئيسها نائب هونج كونج المدعو جي. بي. لي لمناقشة الحالة في الصين. كانت جماعة ليبو تعمل آنذاك في الصين في مجال عدد متنوع من المشروعات العقارية ومشروعات محطات قوى: من بينها بناء مدينة صغيرة من العدم، لتصبح مدينة كاملة بكل مرافقها الصناعية والسكنية، وموقع العمل هذا في فوجيان، وهو على بعد رحلة قصيرة بالقارب من تايوان.

وعلى الرغم من أن التوترات بين واشنطن وبكين بلغت حد الأزمة بشأن تايوان، إلا أن لي بدا هادئا مسترخيا إزاء المسألة، وقال: «في النهاية، سيتم عقد المزيد والمزيد من العقود بين تايوان والصين. ويمكن القول من الناحية الاقتصادية، أنه لا رجعة للصين». ثم قدم لي التقييم الشامل التالي:

> **«الصين مخاطرة كبيرة بالنسبة لنا، ولكنها مخاطرة مقبولة؛ إنها مخاطرة متوسطة المدى من أجل مكسب طويل المدى. ونحن نتوقع مقدما معدلات عائد ما بين ٢٥ و٣٥ في المائة في السنة على استثماراتنا في الصين. ونحن لسنا سذجا، إذ أننا نعرف أن الصينيين يمكنهم أن يوصدوا الأبواب دوننا، ويوقفوا هذه المشروعات، بيد أننا لا نظن أنهم سيفعلون ذلك.**
>
> **إنهم راغبون فعلا في تطبيق سيادة القانون، ولكن هذا يحتاج إلى وقت. وإذا قدمت مشروعات الأعمال والحكومات الأجنبية إسهامات إيجابية، فإنهم سوف يساعدون الصين على التحول في اتجاه إيجابي، ولكن إذا عادوا وعاندوا الصين وعملوا على تأكيد مخاوف بكين من أن جميع الأجانب هدفهم الهيمنة على الصين، فإن هذا سيؤدي إلى رد فعل سلبي».**

وكانت الرسالة من لي وكذلك من كثيرين من كبار الرأسماليين الناجحين في هونج كونج وفي جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، هي أنهم



قلقون أشد القلق بشأن مستقبل آسيا، إذا ما ناصبت الولايات المتحدة الصين العداء، وبالغوا في عدائهم أكثر مما هم يشعرون إزاء «خطر صيني» يتهدد بلادهم ومصالحهم.

وتلقى نيوت جنجريتش، الذي كان قد نصب نفسه مدافعا عن حريات هونج كونج في عام ١٩٩٧، رسالة مماثلة من حلفائه، بأن يحث الكونجرس على ألا يمد وضع الدولة الأولى بالرعاية مع الصين لأكثر من ستة أشهر بدلا من عام كامل. وحجته في هذا أن الصين إذا حصرناها في فترة أقصر لوضع الدولة الأولى بالرعاية، سيكون لزاما عليها أن تكون أكثر حذرا فيما يتعلق بأسلوبها في معالجة عملية انتقال هونج كونج إليها. وجاءته الإجابة أن شكرا، على لسان زعيم هونج كونج الديموقراطي مارتن لي، وكذلك من كريس باتن آخر حاكم بريطاني للجزيرة، والناقد المشهور لبكين. والملاحظ أنه على الرغم من أسباب القلق لدى كل من لي وباتن إزاء سلوك الصين، فإنهما أوضحا لجنجريتش أن حياة هونج كونج رهن وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأن الناس من جميع الفرق السياسية تقريبا، في هونج كونج، وفي كل أنحاء المنطقة يفضلون أن يمتد وضع الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للصين. وأضاف أن أفضل التوقعات المنتظرة للتعامل الحميد مع هونج كونج، وهي تحت ظل الحكم الصيني، إنما سوف تتأتى حين تكون بكين ناجحة اقتصاديا، كذلك فإن أفضل التوقعات المحتملة للديموقراطية في الصين، تتمثل في نطاق تحقق سياسات ليبرالية الطابع، تتهيأ بفضل الازدهار وليس بسبب عقلية خلق المتاعب الناجمة عن الكساد بتأثيرات خارجية. وسبق أن صرح جنجريتش في لحظة صدق وإخلاص: «قد يكون ثمة تجاوز للحقيقة بالنسبة لنا، إذا قيل إن هونج كونج تفيدنا أكثر مما يعنينا شعب هونج كونج نفسه».

ولحظ ناقد حماسة جنجريتش وغيره من أعضاء الكونجرس في عام ١٩٩٧، ورغبتهم في استخدام وضع الدولة الأولى بالرعاية، كمنتدى لمعاقبة الصين على سياستها بشأن هونج كونج. وشبه هذا الناقد مثل هذا السلوك بالأسلوب الذي كان متبعا قديما مع فيتنام، وهو إحراق القرية بغية إنقاذها.

وطبعا من الممكن أن يكون السياسيون الأمريكيون، الذين ينظرون إلى الصين وإلى المنطقة عن بعد ، ومن منظور مستقبلي، أكثر صوابا في

رؤيتهم ممن يعيشون هناك. وأخيرا، فإن كثيرين من كبار الرأسماليين الذين ساندوا ـ عن خطأ ـ جبهة ماو المتحدة زمن الحرب الصينية ضد اليابان، ظنوا أن مساندتهم هذه سوف تحميهم، وتوفر لهم وضعا متميزا في ظل النظام الثوري بعد عام ١٩٤٩، وحذرهم عدد غير قليل من الأمريكيين من الوقوع في هذا الشرك.

ولكن، إذا كان من يعيشون على مسرح الأحداث، ومن هم أكثر دراية بالتحديات والفرص، يعتقدون أن على الولايات المتحدة أن تؤدي دورا أكثر تعاونا، فحري بواشنطن أن تنصت، على أقل تقدير، لأصواتهم، وطبعي أن تنصت بعقل ناقد دون شك. ولكن ينبغي أن يكون البيت الأبيض على يقين من أنه يستمع إلى هذا الجمهور العالمي؛ إذ إن هؤلاء، شئنا أم أبينا، هم على أقل تقدير بعض «حلفائنا» في آسيا.

إعادة التفكير ثم التفكير ثانية من جديد

في وقت ما، في أواخر عام ١٩٩٥ أو في مطلع عام ١٩٩٦، وفي توافق زمني مع محاولات استهدفت القيام بحملة خاصة لجمع التبرعات من الآسيويين والأمريكيين الآسيويين، بدأت إدارة كلينتون تقلق بوضوح من أنها تسبح بعيدا وسط دوامة علاقة مثبطة ومدمرة مع الصين. وحاولت صحيفة نيويورك تايمز خلال عطلة نهاية الأسبوع السابق على انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦، أن تلخص سجل كلينتون مع الصين، وأشارت إلى إنه قبل ذلك بأربع سنوات، تعهد بأن يوقف «حكام الصين الدكتاتوريين» ويحول دونهم والاشتراك في مبيعات الصواريخ والانتشار النووي وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعهد في الوقت ذاته بأن يفتح أسواق الصين للسلع الأمريكية، وأوضح المقال أن كلينتون وجد نفسه لا يزال يتعامل مع هذه القضايا ذاتها: «الحكام الدكتاتوريون هم أنفسهم يحكمون، والشيء الوحيد الذي تغير، أنهم يبدون أقوى من ذي قبل، لأنهم أمضوا السنوات الأربع يتصدون لما يسمونه سياسة القوة الأمريكية وأساليب الضغط والتدخل. إن القادة الصينيين تخلوا، منذ زمن طويل، عن نهج السبعينيات حين كانوا تواقين لقبول أمريكا إقامة علاقة قوية، وأن ذلك لمصلحتهم معا. ولكن ما الدرس الذي تعلمه الصينيون؟ التصلب عند التعامل مع واشنطن.

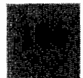
وثمة تعليق لاذع آخر نشرته صحيفة «ذي نيو ريببليك»، ويلخص الموقف بأنه فشل بكل المقاييس: «تخلت إدارة كلينتون عن حقوق الإنسان دون أن تفتح السوق الصيني. ربما يكون بالإمكان التخلي عن حقوق الإنسان لمصلحة الأمن القومي، أو من أجل مغنم اقتصادي، ولكن إدارة كلينتون أنهت دورتها والأوضاع في أسوأ حالاتها. لقد باعتها مقابل لاشيء».

إن مستشاري كلينتون حين يقرؤون هذه التعليقات وأمثالها، ربما يدركون أنهم لن يخسروا كثيرا، إذا حاولوا اتباع منهج جديد. والشيء اليقيني أن الرئيس، وقد ظاهره انتصار حملة عام ١٩٩٦، بدأ يتأمل ويعيد التفكير في تراثه التاريخي. ولعله لم يشأ أن تدمر العلاقات الأمريكية ـ الصينية في عهده وعلى يديه، أو لعل كبار رجال الأعمال الأمريكيين أقنعوه بأن مصالحهم، ومصالح أمريكا كلها، أضر بها المناخ السلبي السائد بين واشنطن وبكين.

وربما بدأ مستشارو كلينتون في الشؤون الصينية يفهمون أن الصين شهدت تحولا حقيقيا في مزاجها: لقد تصدى جيانج زيمين للولايات المتحدة وتصلب إزاء مواقفها بالنسبة لتايوان، والتزم، حتى النهاية، مسارا ينطوي على التحدي والروح الحربية. وأثبت، بسلوكه هذا، لجميع قادته العسكريين وجمهوره داخل البلاد أنه متشدد صلب إلى أقصى الحدود. وبعد أن فعل هذا مرة واحدة، لم تكن ثمة ضرورة للاستمرار فيه. وحيث إن وفاة دنج هسياو بنج قريبة الحدوث، لذلك كان جيانج في حاجة إلى أكبر قدر من المساندة والتأييد، وإلى أقل قدر ممكن من الأزمات.

تكلم كثيرا ثم حارب دون هوادة

وأيا كان التفسير، فقد بدا كلينتون مع مطلع عام ١٩٩٧ أكثر إيجابية وتفاؤلا بشأن الصين، عما كان في أي وقت، خلال دورة رئاسته السابقة. وعكست رسالته عن حالة الاتحاد هذه النظرة الجديدة كذلك. وتحدث الرئيس، لأول مرة، بشكل جاد عن الذهاب بنفسه إلى الصين، وفي ربيع عام ١٩٩٧، قام آل جور نائب الرئيس بزيارة إلى بكين (وإن بدت زيارة متكلفة وفاترة). وزار جيانج زيمين رئيس الصين الولايات المتحدة في الخريف.



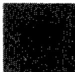
وفجأة، دخلت القمقم «الوحوش والأشباح» الانفعالية (إذا ما استخدمنا عبارة ماوتسي تونج)، التي اعتادت أن تظهر فجأة بشأن قضية تايوان في عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، و وجد الرسميون الصينيون أنه لم يعد ضروريا التهليل لأي أمريكي يلتقونه، ويحدثونه عن الخط الرسمي للحزب بشأن تايوان.

وربما كانت بكين تعيد ما ورد في صحيفة من كتاب قديم لماوتسي تونج؛ إذ قال: «تراجع أولا، ثم استجمع قواك لتعود بقوة وتقفز قفزة أطول إلى الأمام»، ولكن المسألة خبت كثيرا حتى أنه أصبح بإمكان الزعماء الصينيين أن يبتسموا، أثناء زيارة قام بها نيوت جنجريتش في عام ١٩٩٧. وكان جنجريتش حذرا، خلال زيارته هذه، من أن الولايات المتحدة سوف ترد عسكريا، إذا ما استخدمت الصين القوة لضم تايوان.

ولعل الصينيين كانوا يبتسمون لأنهم لا يصدقونه (إذ إن غالبية الخبراء الأمريكيين لا يصدقون أن الولايات المتحدة سوف تتدخل عسكريا في مثل هذه الأزمة). ولكن ملاحظات جنجريتش قبل عام واحد، كانت أشبه بوابل من التنديدات، ولكنها هذه المرة لم تؤخذ على محمل الجد.

وفي حديث صحافي عام ١٩٩٧، أوضح جيانج زيمين أن تايوان تظل «القضية الأهم والأكثر حساسية في العلاقات الصينية ـ الأمريكية. وحث زيمين الولايات المتحدة أن «تتعامل» بحذر مع مسألة تايوان، وكم بدت هذه الكلمات هادئة للغاية عند مقارنتها بعبارات الذم السابقة. غير أنها أكدت مع هذا أن المشكلة المستمرة، وكما اعتاد جيانج أن يردد الحديث ليذكر بها قائلا: «إنني على ثقة كاملة من أن تايوان، في نهاية الأمر، ستعود وتتحد مع الوطن الوطن الأم».

وأصبح واضحا للرئيس الأمريكي، أثناء زيارته لبكين في مارس من عام ١٩٩٨، أن تايوان ستظل موضوع الشد والإرخاء، وأيضا المحك، وعلى مدى سنوات للعلاقات الأمريكية ـ الصينية. وجدد كلينتون في الولايات المتحدة العناوين الرئيسية لحواره «المرتجل» بشأن حقوق الإنسان في مؤتمر صحافي مذاع على الهواء عبر التلفزيون، عقب لقاء القمة بينه وبين الرئيس جيانج زيمين. ولكن كلينتون أثار أنباء أهم بكثير في الصين عندما أعلن بعد عدة أيام، وبناء على إلحاح مضيفيه، أنه هو شخصيا يدعم سياسة اللاءات الثلاثة في سياسة بكين إزاء تايوان: لا استقلال لتايوان، لا صين واحدة وتايوان واحدة، ولا مساندة لدخول تايوان في هيئات عالمية.



وإن قبول أمريكا لسماع مطالب الصين، بشأن تايوان، لا يعني أنها طرحت القضية وراء ظهرها، وأن الذكريات لا تزال عالقة بالأذهان، وغير بعيد أن تشتعل الأزمة كلها من جديد مع تأشيرة دخول ثانية يحصل عليا لي تنج هوي، أو مع مبيعات الأسلحة مرة ثانية لتايوان، أو جولة ثانية يشتعل فيها حماس كابيتل هيل من أجل منح تايوان مقعدا في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الصين تبدو الآن مستعدة للعمل بحذر أكبر مع مسألة تايوان، إلا أن الشائعات لا تزال تدور وتروج أن بكين ربما تتصرف من طرف واحد وتحدد تاريخا لضم تايوان، وربما يكون التاريخ بعيدا إلى حد ما، ولنفترض عام ٢٠١٠، تماما مثلما كان عام ١٩٩٧ ذاته بعيدا بالنسبة لجزيرة هونج كونج. غير أن أي تحرك كهذا ـ من جانب بكين ـ سوف يثير عاصفة هوجاء من ردود الأفعال الأمريكية السلبية، ويثير أزمة داخل وحول تايوان.

احتمال آخر وهو نشوب «أزمة عارضة»، حيث يفقد لي تنج هوي سلطاته بعد أن ظل رئيسا لحزب الكومنتانج لفترة طويلة، وذلك بسبب فضائح الفساد والجريمة. وهنا سوف يتقدم على الساحة الحزب التقدمي الديموقراطي «الأنظف»، والمعروف أن زعماءه لديهم ميل أقوى وأكثر صراحة لاستقلال تايوان، وإذا حدث وجاء الحزب التقدمي الديموقراطي للسلطة، فإن بكين سوف تشعر بأنها مضطرة إلى العمل للحيلولة دون تحول الزخم السياسي إلى اتجاه إعلان الاستقلال.

زد على هذا، أن تايوان ليست القضية الوحيدة، التي يمكن أن تثير الأزمة التالية بين واشنطن وبكين. ذلك أنه، وإلى حين وضع وتنفيذ سياسات جديدة، وإلى حين بذل جهد جديد لصياغة مشاركة إستراتيجية طويلة المدى، فإن العلاقة المشتركة يمكن أن يصيبها سعار من الغضب والاتهامات المتبادلة عند أي لحظة ولأي موضوع ؛ بسبب حدث يقع في هونج كونج أو في التبت، أو بسبب حالة انشقاق في الصين، أو إفشاء أسرار عن مبيعات أسلحة صينية، أو تبرعات لحملة انتخابية. والملاحظ أن التحسينات التي طرأت خلال العام الماضي، هي عمليات تجميل وتمثيليات مسرحية في إطار العلاقة المتبادلة، وهذا قد يساعد على تصعيد النزاع والمواجهة. لكن حري ألا نخلط بينه وبين التقدم الموضوعي في اتجاه التقليل إلى أدنى حد من الأخطار طويلة المدى، التي تكتنف هذه العلاقة.

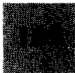


يتبع كلا الجانبين المثال القديم المأثور عن ماو حول كيفية تناول المفاوضات: «تكلم كثيرا ثم هجوم وحرب دون هوادة». ويبدو أن واشنطن وبكين عادتا الآن إلى مرحلة الكلام، ولكن مرحلة الحرب يمكن أن تعود بعد أن يستنفد الطرفان مزايا الكلام، بشأن جدول أعمال محدود جدا، لا يتضمن حلولا طويلة الأمد للمشكلات الأساسية. وسوف تعود مرحلة الحرب سريعا جدا، إذا واصلت حجة الصقور صعودها في واشنطن. ونذكر هنا التحذير الذي يطلقه بعض القوميين الصينيين الجدد، ويقولونه بصوت عالي النغم: «يجب أن نتخلى عن أي وهم بأن العلاقات سوف تتحسن نوعيا، بفضل زيارات رسميين أمريكيين رفيعي المستوى... إنه لم يحدث تحول ثوري في السياسة الأمريكية الخارجية، ستظل المواجهة بين الصين وأمريكا أمرا مرجأ».

يجب علينا أيضا أن نحذر الأوهام بشأن كلمات جيانغ زيمين الرقيقة، حينما يقول إنه يؤثر علاقة حسنة ومتقدمة مع الولايات المتحدة، وإن ما يذهلنا ونراه قصة مشكوكا في صحتها، وإن كانت تنطوي على نواة من الصدق، ما روته مجلة ألمانية من أن جيانغ زيمين بعد عودته من جولة في أوروبا، قال لكبار القادة العسكريين في بكين: «إن من ينتقدني لأنني قرعت الكؤوس مع قادة الغرب، عليه أن يعرف أن هذا لأسباب تكتيكية فحسب... إنني واعٍ بالحقيقة، وهي أن الغرب عدونا الرئيسي».

ويؤكد واحد من أكثر خبراء الصين الأكاديميين ثقافة وعلما بشؤون الولايات المتحدة، أنه حتى إذا تحسنت العلاقة، فإن العداوة المتأصلة تجاه الصين، قد أحدثت دمارا بعيد المدى للمصداقية الأمريكية، وكذلك بالنسبة للمثقفين الصينيين الشباب، الذين استهوتهم المثل العليا الأمريكية. وكثيرا ما تستدعيه القيادة لتستوضحه بعض تصرفات واشنطن، ويعتقد أن عليه أن يضيف شيئا ما إلى رأيه الخبير، حتى يظل مسموعا:

> **إنك لا تستطيع أن تقول لقادتنا أن بلدا مثل الولايات المتحدة لا تسعى لكي تكون هي القوة العظمى. إنك تضيع وقتك حين تحاول تفسير أن سياساتهم، لا تهدف إلى الهيمنة على الصين، وإنما تنبع من تناقضاتهم السياسية المحلية. ويمكنك أن تدفع بأن الولايات المتحدة**



أصبحت أضعف كثيرا من أن تهيمن بنجاح على الصين، مثل هذا الرأي يسمعونه منك، ولكنك لا تستطيع أن تقول إن الأمريكيين ليست لديهم النية للهيمنة على الصين.

لقد خدع كلينتون الشعب الصيني حين سمح بدعوة لي تنج هوي لزيارة الولايات المتحدة، وحينما ظهرت مشكلة من هذا الطراز تصبح وجهات النظر اليسارية مسموعة أكثر من سواها، وتعلو نغماتها، أما النظرة الواقعية البراجماتية فإنها تتوارى.

وثمة رواية على لسان شاب محنك من أعضاء الحركة الديموقراطية المسؤولة عن أحداث ميدان تيان آن مين، والذي تحول إلى الخدمات المالية بعد عام ١٩٨٩، إذ يصف هذا الشاب الموقف بعبارة أشد قسوة وصراحة حين يقول: «منذ سنوات عديدة كنا نظن ـ عن سذاجة منا ـ أن الولايات المتحدة كانت تريد مساعدة الصين بدلا من تخريبها، ولكننا اليوم مقتنعون جميعا بأن حكومة الولايات المتحدة تريد تدمير الصين».

والحقيقة أنه مع شيوع الدفء في العلاقات بين بكين و واشنطن عام ١٩٩٨، لم تعد تسمع كثيرا مثل هذا النوع من الغلو في الحديث. ولكن في حالات التوتر سوف يعود من جديد... ولن يكون مقصورا على القادة وحدهم، بل وسوف يشيع بين كثيرين من الشباب المتعلم والمثقفين والتكنوقراطيين ومنظمي المشروعات ممن يعتمد عليهم كثيرا مستقبل الصين. ونجد الصورة المناظرة لهذه الظاهرة شائعة بين الأمريكيين خاصة الشباب الذين اعتادوا المشاركة في الحملات التي تطالب بحرية التبت، ويملأون صالات العرض بالموجة الجديدة من أفلام هوليوود، التي تنتقد الصين.

السياق حاسم... والسياق هو التقدم

غابت عن الأنظار في التحول الأمريكي الراهن من الحديث عن انتعاش الصين إلى خطر الصين، الإنجازات الحقيقية والمذهلة والمستدامة التي حققتها الصين خلال العقدين الأخيرين. لم يعد أحد يكرر على مسامعنا ـ دون توقف ـ كيف نجحت الصين (وسوف نقنع بذكر بعض الإنجازات فقط):

- أخرجت قرابة ربع سكان العالم من الفقر والتخلف، وضاعفت إجمالي المنتج الاقتصادي بأسرع مما حدث في أي اقتصاد كبير في التاريخ.

● خلقت سريعا طبقة وسطى يعتد بها يبلغ إجمالي عددها عدد سكان أمريكا، وارتفعت دخولها الحقيقية بسرعة تعادل عشرة أمثال سرعة ارتفاع الدخول الأمريكية الحقيقية في التسعينيات.

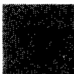
● ألغت الملكية الجماعية (الكوميونات)، والتي تمثل واحدة من أكثر النظم الاقتصادية المعتمدة على التخطيط المركزي في التاريخ، وحولت جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي نحو آليات السوق، بينما رحبت بالمشروعات الأجنبية لتحتل مركز القلب من الاقتصاد الصيني.

● الحفاظ على المشروعات المملوكة للدولة التي تتسم بالعجز وربما تصل إلى حد الإفلاس، وأبقت عليها للحيولة دون أي اضطراب اجتماعي ناجم عن أسلوب «العلاج بالصدمات». وبدأت في تحويل مركز النشاط الاقتصادي تدريجيا إلى اتجاه القطاعين الخاص وشبه الخاص، والذي يشغل الآن نصف المنتج الاقتصادي الصيني.

● ابتدعت أدوات تآزر كافية لسياسات اقتصادية كلية (ماكرو) حتى تتمكن من ترويض التضخم المنفلت (الذي ظن أكثر خبراء الاقتصاد الأجانب أن لا سبيل إلى ترويضه)، وأسست نظاما فعالا للصيرفة المر كزية، وأسواقا سلعية وتمويلية حديثة النشأة، وسوقا عقارية حقيقية، و وصلت بالعملة إلى حد قابلية التحويل الدولية الكاملة.

● طورت نظاما شاملا للانتخابات الحرة التنافسية؛ لشغل آلاف المناصب المحلية، ويتحول هذا تدريجيا الآن من مستوى القرية إلى المدينة. وتعمل على توسيع السلطة التشريعية ونوعية الحوار داخل مؤتمر الشعب الوطني، وتستصدر القوانين للحكم في عشرات القضايا التجارية والمدنية الرئيسية، التي كانت تشملها في السابق قوانين غير مكتوبة.

● تسمح بالتوسع الكبير في وسائل الإعلام، وتوفر قدرا أكبر من حرية التعبير والحصول على المعلومات (فيما يخص آلاف الموضوعات، إذا لم تكن أيضا موضوعات لا تزال ذات حساسية سياسية)، وهو ما لم يحدث في تاريخ الصين. وتعمل على زيادة الخيار الاستهلاكي والحراك لقوة العمل، كما تسمح بقدر كبير من الحريات الدينية والشخصية، وحريات في اختيار أسلوب الحياة.

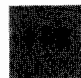


● تم الانتقال إلى مرحلة ما بعد دنج هيساو بنج دون عمليات تطهير أو أعمال عنف، مما جعل هذا الانتقال هو أول تغيير يتم بسلاسة في تاريخ الصين على مدى القرن العشرين.

ويبدو أن أصحاب أعلى الأصوات صراخا عن الخطر الصيني ليسوا على وعي حقيقي بهذه التحولات الإيجابية الهائلة، وربما غير معنيين بمعرفتها، على الرغم من أنها أحداث هزت المجتمع الصيني خلال العقدين الأخيرين. بيد أنه ليس بالإمكان فهم المؤشرات السالبة والخطرة، ولأي شيء هى كذلك ، إلا في السياق الذي يكشف لنا حجم الإنجازات. إن هذه المؤشرات إن كانت مثيرة للقلق، إلا أنها جزء صغير من مجموع البنية الفسيفسائية للواقع الصيني خلال التسعينيات ، وهى ليست ـ بأي حال من الأحوال ـ الجزء المهم الذي يحدد طبيعة المسار.

إنه على الرغم من النزعة المناهضة لأمريكا وكراهية الأجانب والنزعة القومية الشعبية والغطرسة تجاه تايوان، نلحظ أيضا تقدما مطردا على طريق القيود والموازنات، وسيادة القانون والحوار الحقيقي داخل أوساط القيادة، وتنامي جماعات المصالح المتنافسة. وفي رأينا أن هذه العوامل الأصيلة سوف يكون لها دورها المؤثر والمهم في المدى البعيد، من أجل كبح جماح استخدام الصين للقوة دون اعتبار لمدى المسؤولية. وسوف يكون هذا التطور أهم من أي شبكات مصالح ماكيافيللية يمكن أن ينسجها معسكر التعاون أو تصنعها أي ضغوط من جانب الصقور التي تدفع إلى المواجهة.

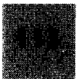




4 التنافس والتعاون مع القوة العظمى الاقتصادية العالمية الجديدة

يبدو كأن المعضلات السياسية لم تكن ذات شأن وخطر بما يكفي، فإذا التحدي الاقتصادي الناجم عن ظهور الصين يفضي، إلى تداعيات أكبر تأثيرا في مستقبل أمريكا. وإذا تغلبت واشنطن وبكين على المرحلة السالبة الراهنة لعلاقتهما السياسية، فسوف يتحقق هذا في عالم يدرك أثر الصين الاقتصادي، الذي بات قويا؛ لأنه ينمو ويتزايد كل أسبوع وكل شهر.

إن ظهور الصين، كقوة عظمى في القرن الواحد والعشرين، ستكون له ملابسات فائقة و واسعة النطاق على مشروعات الأعمال والمال والتكنولوجيا، وكذلك على البيئة الثقافية والاجتماعية، التي هي مجال النشاط والتأثير. إن «اختلاف الصين» سوف نشعر به واضحا في حياتنا اليومية، ابتداء من أداء أسواق الأوراق المالية، إلى نوعية الهواء الذي نتنسمه، حتى نمو الوظائف وزيادة الأجور في الصناعات الأمريكية. ولقد بات هذا واضحا بالفعل الآن،



مثال ذلك، أنه إذا ما قدر للصينيين أن يثروا بما فيه الكفاية، لكي يمتلكوا السيارات الخاصة بهم على نحو ما هو حادث في أمريكا، فإن استهلاكهم لوقود السيارات، سوف يستنزف، سريعا، القدر الأكبر من احتياجيات النفط المعروفة، بينما سوف يختنق العالم بالتلوث. وإذا ما تهيأت الفرصة للصينيين، للحصول على الطعام الكافي: من حيث نصيب الفرد من اللحوم، مثلهم مثل الأمريكيين، فربما يحدث عجز في المراعي اللازمة على كوكب الأرض؛ لتلبية حاجات البشر. وإذا أكل كل صيني من السمك قدر ما يأكله الياباني، فإن الصين سوف تستهلك ما يعادل، من حيث الحجم، إجمالي الصيد من الأسماك على نطاق الكوكب. ويستطيع المرء أن يمضي أكثر وأكثر، في عرض أمثلة للطرق غير المسبوقة، التي ستؤثر بها الصين في بقية البشر في العالم.

بيد أننا لسنا مع أولئك الذين يرون الصين ضخمة اليوم أكثر من اللازم، وأن مستقبلها سوف يهز العالم، وأن النجاح الكامل أو الفشل الكامل للعولمة الاقتصادية معلقان بطبيعة تطورها. إن هناك من يدفعون بأن الصين هي قضية عصرنا، وأن كل شيء رهن الموقف الأمريكي من حيث الصواب أو الخطأ: هذه ليست نظرتنا. وثمة قضايا أخرى، سوف تكون لها أهمية حاسمة، ابتداء من ثورة الإلكترونيات الرقمية، وحتى بلوغ المجتمع كامل النضج. ولكن إذا تأملنا نظرة مستقبلية واقعية غير رومانسية عن حجم ونطاق فرص تطور الصين، سوف يتبين لنا أنها ستكون واحدة من أهم الأسواق، وقوة رئيسية في مجال المنافسة العالمية مع الشركات الأمريكية، علاوة على هذا، فإن نمو الصين مع الوقت لتصبح الاقتصاد الأكبر في العالم لدولة ـ أمة واحدة، سوف يؤثر يقينا تأثيرا عميقا في بقية العالم، ويحدد بعض المعالم الرئيسية للاقتصاد الكوكبي في القرن الواحد والعشرين.

ولنطرح جانبا الحجج الأيديولوجية، التي تصنع ثورات عاصفة، تتحدث عن حقوق الإنسان والميزانيات العسكرية والصواريخ، ولنوجه أنظارنا، بدلا من ذلك، إلى ما نظن أنه سوف يمثل أعظم تأثير للصين في الولايات المتحدة: التحديات الاقتصادية والفرص المتاحة، أو لنقل بعبارة أخرى، الفرص والتحديات الاقتصادية السياسية، ذلك لأننا حين نتعامل مع الصين، لا يمكننا

أن نفصل الاقتصاد عن القضايا السياسية. ونعرض فيما يلي تسعة تعليقات على موضوعات متباينة من اللغز الاقتصادي السياسي الصيني: التحديات والفرص على السواء:

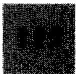
١ ـ صعود الصين من الشارع العام إلى حي المال «وول ستريت»

على الرغم من أن إجمالي الناتج الاقتصادي للصين اليوم، لا يزال متواضعا جدا ـ يناهز بريطانيا وحوالى ضعف حجم كوريا في العام ١٩٩٦ ـ إلا أنها بدأت تكشف عن تأثير يقارب تأثير القوة العظمى، وتجاوزت اليابان في عام (١٩٩٦)؛ لتصبح هي أكبر منتج للصلب الخام في العالم. ومن المحتمل أن يتكرر هذا النمط مع المنتجات الصناعية، الواحد بعد الآخر، خلال الأعوام القادمة.

ويتحدث عن هذا بول إتش أونيل رئيس شركة Alcoa فيقول: «لم يشهد التاريخ أبدا مثل هذا التحول العاصف، حيث أمكن لقوة اقتصادية لطرف أساسي في العالم أن تغرق فجأة الاقتصاد العالمي. إن أثر صعود الصين في الاقتصاد الأمريكي، وفي الحياة الأمريكية بعامة، أثر فوري ومباشر ومذهل، ويكفي أن نتأمل المؤشرات القليلة التالية:

● أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين، مسألة اقتصادية وسياسية بالغة الضخامة. وتنبأ المحللون بأن العجز التجاري الشهري للولايات المتحدة مع الصين، ربما يتجاوز العجز التجاري للولايات المتحدة مع اليابان قرب نهاية العقد، ولكن هذا الحدث الفاصل وقع لأول مرة في يوليو ١٩٩٦، ومنذ ذلك التاريخ، أضحت الصين، أكثر فأكثر، هي المشكلة التجارية الأولى التي تواجه أمريكا. ولحظت صحيفة واشنطن بوست، في دراسة تحليلية لها عن المهام الملقاة على عاتق إدارة كلينتون حتى عام ٢٠٠٠، أن «القضية الآن هي اقتصاد الصين، يا غبي». و ربما لا تكون المحاذير في التعامل مع الصين درامية، مثلما هي مع اليابان بشأن السيارات، ولكن الصحيفة تقول: إنها مهمة «يخشى الخبراء التجاريون من أن يصبح نظام التجارة الحرة العالمي خاضعا، أكثر فأكثر، لضغط شديد، إذا ما استمر أحد كبار الأطراف المشاركين في اللعب بهذه القواعد المختلفة تمام الاختلاف».

● إن كميات كبيرة جدا من الصناعة كثيفة العمالة انتقلت كاملة بالفعل إلى الصين: لعب الأطفال والمنسوجات واللدائن والإلكترونيات الاستهلاكية



والعدد اليدوية، وغير ذلك من أدوات مصنعة رخيصة الثمن. ويعرف كل تاجر مختص بسلع الأعياد، أن لعب الأطفال المصنوعة في الصين أكثر من أي كميات مصنوعة في أي بلد آخر، حتى بات اسم الصين شائعا على لسان كل من يستخدم هذه اللعب.

● قوة الصين الصناعية المتنامية، ليست مقصورة على السلع رخيصة الثمن، والصناعات منخفضة التقنية؛ إذ أصبحت الصين، الآن، بفضل مجموعة من الخصائص الثقافية والنظام التعليمي، قادرة على تخريج علماء ومهندسين على مستوى عالمي، في مجالات الفيزياء والإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر والبيوتكنولوجي «التكنولوجيا الحيوية»، وغير ذلك كثير من المجالات الرائدة للعلوم الأخرى. وتفيد جماعة البيانات الدولية، وهي مؤسسة أبحاث، أن أكثر من نصف المبيعات في الصين، هي الآن سلع محلية الصنع.

وفي عام ١٩٩٥ لحظ أندي جروف، عضو مجلس إدارة شركة إنتل Intel، أكثر الشركات نجاحا في مجال المشغلات أو المعالجات الدقيقة microprocessors أنه أعتقد أن المنافسة العظمى على مدى عشر سنوات، لن يكون مصدرها شركات أمريكية أخرى، ولا اليابان ولا كوريا أو الهند، بل الصين. وسئل بعد عام واحد، هل لا يزال ثابتا على نبوءته، أجاب «نعم ... ولكن ربما تبدأ المنافسة بعد ثماني سنوات».

إن لدى الصين الآن ما لا يقل عن ٣٥٠ ألف مهندس في تكنولوجيا المعلومات، يحصل كل منهم على ١٠٥ دولارات شهريا في المتوسط، هذا بينما يكسب المهندس الأمريكي أكثر من ذلك بحوالى واحد وعشرين مثلا، مما يضطر الشركات الأجنبية إلى إنجاز حتى أكثر الأعمال تعقيدا ومهارة في الصين.

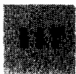
● ديناميات النمو قوية جدا في الصين، بحيث إن عددا قليلا من الشركات الأمريكية تدرك بالفعل الأثر الإيجابي المباشر لعملياتها في الصين في الطاقم التنفيذي القاعدي لها. إن شركة جنرال إليكتريك تكاد تحقق هدفها، بالوصول إلى بليون دولار في السنة، من مشروعاتها في الصين، بحلول العام ٢٠٠٠. كذلك شركة تأمين إيه. آي. جي AIG لديها أكثر من ٥ آلاف بائع في شنغهاي لبيع شهادات تأمين على الحياة بنظام من الباب إلى الباب، وهذه نسبة لم تشهدها الصين أبدا بعد عام ١٩٤٩.

وتبلغ الآن مبيعات شركة موتورولا في الصين حوالى ١٢ في المائة من إجمالي دخل الشركة، على نطاق العالم. لقد أصبحت الصين أكبر سوق عالمية للمرقمات الهاتفية، وتجاوزت القاعدة المقامة في الولايات المتحدة، على مدى العامين الأخيرين. وتعتبر شركة موتورولا أفضل بائع لهذه الأجهزة في الصين.

واستهلت شركة أفون مشروعاتها في الصين في عام ١٩٩٠، وبدأت بسلع تكفي ستة أشهر لم تستمر أكثر من ثلاثة أسابيع. وبحلول العام ١٩٩٦، كان عدد السيدات اللاتي يعملن لحساب شركة أفون، في الصين، أكثر من أي عدد في أي بلد في العالم. وعندما تلقت شركة أفون في عام ١٩٩٨ هي وشركة أماي Amay وغيرها من الشركات المنافسة، ضربة قوية نتيجة فرض حظر مدمر على البيع المباشر، بزعم الحيلولة دون غش واستغلال المستهلكين، وجدت الشركة وسيلة للالتفاف حول قرار الحظر؛ إذ بدأت بإقامة منافذ للبيع بالتجزئة، وحولت «السيدات» ـ العاملات كلا على حدة ـ إلى نظام عمل الفريق الممثل للشركة، وواصلت الشركة عملها بكامل قوتها.

والملاحظ أن الضغوط الانكماشية الأخيرة على آسيا، وتباطؤ منحنيات النمو في الصين، ربما يؤثر سلبا في بعض هذه الأرقام الوهاجة. ولكن الشركات الأجنبية التي كانت لها الريادة في الدخول إلى الصين، ترى بوجه عام النمو البطيء ليس سوى مظهر جديد من مظاهر التعقد في مشروعات الأعمال، وليست سببا للخروج من السوق.

● جمعت الصين ما يزيد على ١٠٠ بليون دولار من العملات الأجنبية؛ ليكون احتياطيا لها، مما جعلها إحدى دولتين أو ثلاث دول تملك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية. وأكثر من هذا، أن أسواق ديون الخزانة الأمريكية، التي تمول منها واشنطن عجزها المالي، بدأت تكتسب نكهة صينية. والجدير ذكره أن الصينيين، وحتى مطلع التسعينيات، لم يكونوا طرفا في هذا المضمار، ولكن بعد عام ١٩٩٥ تزايد اهتمامهم سريعا. ولاتزال اليابان أهم مشترٍ لدين الحكومة الأمريكية، ولكن الصين تصعد سريعا جدا: ففي النصف الأول من عام ١٩٩٦ كمثال، اشترى الصينيون بما قيمته ١١,٨ بليون دولار من دين الخزانة الأمريكية، وأصبحت الصين بذلك ثالث أهم عميل للعم سام. وفي هذا قال أحد تجار سندات الخزانة في نيويورك «إن لديهم، يقينا، القدرة على تحريك السوق».

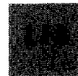


ووضع دوايت بيكنز، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، مسألة شراء الصين لدين واشنطن في سياق الاقتصاد الكلي (الماكرو)، ولحظ «أن الولايات المتحدة لا تدخر ما يكفي، وأن الصين هي التي تتولى عملية الادخار نيابة عنها»، وتساعد أمريكا من أجل الحفاظ على مستويات الاستثمار فيها تماما، مثلما فعلت اليابان وأمم أخرى، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (ومن الطبيعي أن تأثير اليابان في سوق الخزانة أثار قضايا سياسية رئيسية، وهذه مسألة يمكن أن تتكرر مع الصين في المستقبل).

● الأحداث في الصين تؤثر، في الغالب، في أسواق السلع الأمريكية صعودا وهبوطا. مثال ذلك، أن الصادرات الزراعية الأمريكية أفادت من هذا التغيير المفاجئ في أنماط التجارة في الصين عام ١٩٩٥، وذلك عندما زاد، لأول مرة، حجم الذرة التي تستوردها الصين، خلال خمس سنوات عن وارداتها من القمح بنسبة ٢٥٠ في المائة، كما تضاعف حجم الواردات من القطن إلى أربعة أمثال، وتأتي الغالبية العظمى من هذه الواردات من الولايات المتحدة، وليس الأمر مقصورا على هذه السلع فقط، بل شمل أيضا الذهب والنفط والسكر؛ إذ تأثرت بشدة بالإنتاج في الصين وبأنماط التجارة فيها.

كذلك، فإن التطورات في الصين، يمكن أن يكون لها أثر كبير في أسعار الأسهم الأمريكية، فقد انخفض سعر السهم في سوق أسهم وول ستريت بما يساوي ١,٧٥ دولار في سوق صاعدة، وذلك عندما ربط تقرير إخباري زعم أن شركة صينية وضعت علامة تجارية مغايرة للتحايل على نظام الحصص المستوردة للولايات المتحدة. وفي يوم آخر للصعود التاريخي في عام ١٩٩٧، انخفض سعر سهم موتورولا ١١ بالمائة، عندما أعلنت الشركة أن مبيعاتها من المرقمات الهاتفية، تواجه انكماشا تجاريا موسميا يزيد على المألوف».

والحلقة التي تربط بين أسهم هونج كونج وثروات المستثمرين الأمريكيين هي قصة متشعبة؛ ذلك أن حفز الجهود لتسجيل أعلى الأسعار وقت تسلم الصين سلطة هونج كونج، في صيف عام ١٩٩٧، أدى إلى امتلاء محافظ الأوراق المالية لكثير من المستثمرين الأمريكيين في اتحاد شركات استثمار الوحدات، ثم حدث انهيار اقتصادي في سوق هونج كونج، اكتسح قدرا وافرا

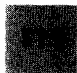


من تلك الأرباح ، خلال بضعة شهور بعد ذلك. وجمد المستثمرون الأمريكيون أمام شركة الإنترنت لعدة أيام في خريف عام ١٩٩٧؛ لمتابعة حركتي الصعود والهبوط في مواقع الاستثمار في هونج كونج. وتلقى الناس درسا من واقع الحياة يؤكد التداخل المشترك والمعقد بين الاقتصادات الآسيوية والأمريكية.

● أخذت سوق الصين المزدهرة تعج بشركات الكمبيوتر الأمريكية لتسويق أجهزة الكمبيوتر الشخصية: نذكر من بينها شركات آي بي إم، وكومباك، وآبل وغيرها من كبار المتعاملين في الأسواق. و على الرغم من أن شركة مايكروسوفت لم تكف عن الاهتمام بتقليد برمجياتها بطريقة غير مشروعة، استطاعت شركة بيل جيتس أن تصل إلى اتفاقات على أعلى مستوى مع الرسميين الصينيين (ومن بينهم الرئيس جيانج زيمين) بشأن هذا الموضوع، وأعلنت الصين منذ ذلك الحين أنها ستنتج وفقا للمعايير التي حددتها شركة مايكروسوفت في إنتاجها ويندوز ٩٥. وقال بريان نيلسون رئيس شعبة مايكروسوفت في الصين: «نحن نتطلع إلى نسبة نمو تصل إلى مائة في المائة مستقبلا».

● الصين لها تأثير عميق في الاقتصاد المحلي في أنحاء كثيرة داخل الولايات المتحدة. ففي كانساس، عقدت ١٢٠ شركة حلفا مشتركا بهدف تذكير واشنطن بالمصالح الحيوية للدولة في التصدير إلى الصين، وفي كاليفورنيا انعقد حلف مماثل ضم ٣٥٠ عضوا، ونجد ـ على المستوى القومي ـ أكثر من ألف مشروع من مشروعات الأعمال، يساند تحالف رجال الأعمال من أجل التجارة الأمريكية ـ الصينية. وهناك شركة «يونايتد تكنولوجي» وهى من أهم أصحاب الأعمال في كونكتيكت، وتحظى بعوائد تصل إلى ٧٥٠ مليون دولار من مشروعاتها مع الصين. وتنشئ هذه الشركة مراكز للتأثير في أعضاء الكونجرس عن كونكتيكت؛ لدعم صندوق النقد الدولى، وهناك شركة جنرال موتورز التي تملك خمسة عشر مشروعا في الصين، وأكثر من ذلك في خط الأنابيب، واضطلعت بمسؤولية إقناع ممثلي متشيجان بأهمية الحفاظ على الروابط التجارية مع الصين.

● وأكثر من هذا، أن بعض الشرائح التقليدية للغاية، من أمريكا، تأثرت بالتجارة مع الصين، مثال ذلك أن مشروعات مطاعم نيو أورليانز أصبحت مسرحا لمعركة ضارية بين سمك الأربيان المحلي، والواردات الصينية منه: ذلك



أن سمك الأربيان الصيني يباع بسعر ٣,٥ دولار للرطل، بينما سعر المحلي ٨ دولارات. وطالب الصيادون في لويزيانا من وزارة التجارة الأمريكية فرض تعريفة جمركية حمائية لضمان مشروعاتهم وأسلوبهم في الحياة. ولكن شركات الاستيراد الأمريكية، التي تدفع لعمالها الصينيين ما يعادل ١٥ سنتا عن الساعة، تؤكد أن المستهلكين الأمريكيين هم الأكثر استفادة من هذه الصفقات، وهو صحيح لا ريب، وزادت مبيعات سمك الأربيان الصيني ثلاثة أضعاف حجم الصيد المحلي منه. وهنا قررت لجنة التجارة الدولية في الولايات المتحدة، أن تتدخل في عام ١٩٩٧ بفرض تدابير للحد من استيراد المنتج الصيني.

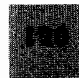
وهكذا يبدو واضحا، أن رجال الأعمال الأمريكيين، وصناع القرار والمواطنين العاديين، يدركون جميعا أن ثمة شيئا تاريخيا ومهما يجري على الجانب الآخر من العالم، وأن هذا الشيء يؤثر، بطريقة متزايدة، في حياتنا كلها صغيرها وكبيرها.

٢ ـ هل يسرق الصينيون الوظائف الأمريكية؟

في مطلع التسعينيات تنبأ ليستر ثورو حكيم الرأسمالية الحديثة، أن الصين سيكون لها أثر مهم للغاية في الأجور ومستويات المعيشة وأساليب الحياة في نسبة مئوية كبيرة من العمال الأمريكيين، خاصة أولئك الذين لم يحصلوا على نصيب من التعليم في المعاهد أو مهارات فنية متخصصة:

لنتأمل معا ما يلي : عدة مئات من الملايين من العمال الصينيين انضموا إلى القوى العاملة العالمية. إنهم راغبون في العمل بأقل من ١٠٠ دولار في الشهر، وحصلوا على تعليم يعادل، ربما، أفضل من العامل المتوسط في الصناعة التحويلية الأمريكية، وهم أكثر انضباطا وأكثر حماسة، لديهم رغبة في العمل ساعات أطول في ظروف أكثر صعوبة.

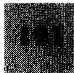
إذا وضعنا هذا الاعتبار عند النظر إلى المنافسة، كيف يمكن لأي امرئ في الولايات المتحدة أن يصنِّع أي شيء؛ ليكون ذا فعالية من حيث التكلفة والربح؟ الإجابة أنه لن يفعل؛ ومن ثم يكون لزاما عليه أن يخسر عديدا من الوظائف لحساب الصين، وللأسواق الأخرى البازغة، أو أن تنخفض الأجور الأمريكية رغما عنها.



والملاحظ أن بعض مظاهر نبوءة ثورو المتشائمة قد تحققت فعلا، فإن الأمل في أن تصبح الصين سوقا رائجة كبيرة للصادرات الأمريكية آخذ في التصاعد بفضل الحقيقة التجارية. ويرغب الصينيون في استيراد ما يحتاجون إليه، على عكس الحال بالنسبة لليابانيين والكوريين وقتما كانوا عند مستوى مماثل من التطور. ولكن سياسة بكين الاقتصادية لا تزال ترتكز على انحياز قوي ضد الاستيراد؛ إذ الملاحظ أن الصينيين، مثلهم مثل اليابانيين في الستينيات والسبعينيات، يفضلون بقوة الإنتاج المحلي الذي تقوم به شركات أجنبية: فالإنتاج المحلي يحقق وظائف وينقل تكنولوجيا ويعلم مهارات. وحيث إن الحكومة لا تزال تسيطر على السوق والوصول إليها، فإن بإمكانها أن توجه الشركات الأجنبية لنقل بعض تكنولوجياتها الأكثر تقدما. ويعتقد أغلب المديرين العاملين في الشركات الأجنبية في الصين اليوم أن لابد أن يصنعوا منتجاتهم محليا لتحقيق أقصى قدر من الربح.

مثال ذلك، شركة بوينج شغوفة بأن تستثمر أموالها في الصين، باعتبارها أسرع أسواق صناعة الطائرات نموا وتعاظما في العالم؛ لذلك وافقت الشركة على بناء نصف بنية هيكل الطائرة من الجيل الجديد، الطائرات النفاثة ٧٣٧، في مصنع حربي مقام في شيان، ويشعر قادة الرأسمال الأمريكيون بالقلق؛ إذ إن بوينج سوف تتيح فرصة للصينيين للحصول على تصميم الطائرات الخاص بالشركة، ثم بعد ذلك تنقل الوظائف الماهرة للإنتاج إلى العمال الصينيين، وبهذا لا تقتصر الخسارة على فقد وظائف أمريكية، بل وربما حد المنافسة الأمريكية أيضا. ويعلق على هذا ريتشارد ترومكا أمين صندوق AFL-CIO قائلا «هكذا توجد بوينج في الصين، وبوينج هنا... إحدى يدي بوينج تنافس الأخرى».

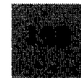
وتستشعر بعض الشركات الأمريكية قلقا، لاحتمال أن يرتفع كثيرا حافز نقل التكنولوجيا. مثال ذلك، أن روبرت إيتون، رئيس مجلس إدارة شركة كريزلر للسيارات يستعيد خسارة «فرصة» لإقامة مشروع مشترك برأسمال بليون دولار، لإقامة مصنع لإنتاج شاحنة صغيرة، صارعت من أجله كريزلر لعدة سنوات، وتحدث عما كان يمكن أن يحدث لو أن كريزلر «كسبت»: «طلبوا منا أن نقيم المصنع ليكون منافسا على مستوى عالمي بشركة كريزلر، وأن ندفع الثمن أيضا».



وعلى الرغم من خطر المنافسة، الذي تشكله الصين كمركز تصنيعي منخفض الأجور، يعترف جميع الاقتصاديين بالمنافع المهمة الناجمة عن العلاقة التجارية الأمريكية ـ الصينية. إن عمليات التصنيع لن تنتقل جميعها إلى الصين، على الرغم من جاذبية الأجور المنخفضة. ولقد حظيت الصناعة الأمريكية ببعث جديد خلال السنوات الأخيرة، بعد أن اتجهت الشركات وجهة صحيحة، وعنيت بالجودة واستحدثت كل الوسائل الممكنة، لاستخدام منظومات المعلومات، لكي تكتسب عملية التصنيع كفاءة وقيمة. إن انخفاض أجور العمالة في الصين لا يهدد القطاع الأكبر من الصناعة الأمريكية، مادام الجانب الأمريكي يواظب على الترقي صاعدا سلم المهارة والإنتاجية والمعرفة، على نحو ما حدث في السنوات الأخيرة.

على أي حال، فإن بعض القلق على الأقل بشأن تزايد العجز التجاري الأمريكي مع الصين، جاء في غير موضعه. ويمكن القول، بدرجة كبيرة من الصواب، إن زيادة العجز تعكس حالة سلعة ربما اشتراها أمريكيون من هونج كونج أو تايوان أو كوريا، وهي السلع ذاتها التي يشترونها الآن من الصين. وإن الجانب الخاص من العجز التجاري، الناجم عن استيراد أحذية ومنسوجات ولعب أطفال ولدائن وعدد يدوية وتحف فنية وإلكترونيات استهلاكية، إنما يتضمن عددا قليلا جدا من الوظائف التي تخسرها أمريكا. والمعروف أن هذه الصناعات انتقلت، منذ زمن طويل، إلى مراكز العمالة منخفضة التكاليف في آسيا وأمريكا اللاتينية. إن الصين سوف تلتهم الوظائف، ولكنها في الأساس وظائف في بلدان آسيوية، حيث الأيدي العاملة فيها أكثر كلفة، ولن تلتهمها من الولايات المتحدة. ويقول نيقولا لاردي خبير الشؤون الصينية في مؤسسة بروكنجنز: «إن عدد الوظائف التي خسرتها الولايات المتحدة مقابل الصادرات الصينية يقارب الصفر» (أحد أسباب ذلك نزوع تجارة الصين إلى خلق المزيد من الوظائف الجديدة الكثيرة، حتى وإن كانت تهدد أو تلغي وظائف قديمة).

ولعل الأهم، أن فائدة تجارة الصين هي أثر السلع الرخيصة المستوردة من الصين في مستويات المعيشة الأمريكية، إذ على الرغم من قوة اقتصاد الولايات المتحدة خلال التسعينيات، فإن الدخل الحقيقي للعائلة الأمريكية المتوسطة يكاد لم يتحسن؛ ومن ثم، فإن توافر واردات صينية رخيصة، بداية من الأحذية وحتى الأقراص المدمجة، من شأنه أن يحقق فارقا مهما في حجم



مشتريات الأسرة. ويمكن القول إن إجمالي الزيادة في متوسط الاستهلاك الأمريكي خلال هذا العقد، إنما يرجع إلى الفارق بين أسعار المنتجات المصنعة في الصين وأسعار هذه المنتجات ذاتها، لو أنها مستوردة من أسواق أخرى. وكما أشار عدد كبير من الاقتصاديين وخبراء السياسة، فإن أول أثر سلبي للعقوبات التي تفرضها واشنطن على الصين سيكون ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين.

٢ ـ الصفقة العالمية الكبرى الرابحة

تمثل السوق الصينية بالنسبة لعديد من الصناعات المهمة حجما هائلا من إجمالي النمو مستقبلا، بحيث إن الشركات الراغبة في الحفاظ على طاقتها التنافسية العالمية مضطرة، بالضرورة، إلى التنافس من أجل دخول هذه السوق. إن الصين سوق غاية في الأهمية والحساسية بالنسبة لشركة وستنجهاوس، حتى أن مجلة «بزينس ويك» أعلنت بأنها ستكون «مفتاح البقاء» للمنافع الجانبية المتوقعة للمجموعة الصناعية للشركة، والتي تقدر قيمتها ٣,٢ بليون دولار.

إن وستنجهاوس يمكنها أن تجتهد، لتكسب موئلا للقرن الواحد والعشرين. و من دون ذلك ستلتهم الشركات العملاقة المنافسة لها ما تبقى من إمبراطورية جورج وستنجهاوس القديمة.

وتعرف جيدا الشركات التي تنشئ محطات قوى وسدودا ومطارات، أن الصين يمكنها أن تنجز مشروعات بنية أساسية على المستوى الدولي بقيمة تريليون دولار، خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. وتريد الصين طاقة توليد كهربائية جديدة لقوة ١٦ ألف ميجاوات كل عام من نهاية عام ٢٠٠٠، وسوف يستلزم هذا المشروع رأسمالا أجنبيا لا يقل عن ٢٠ مليون دولار، ووقع أكثر من ستة اتفاقات لمشروعات قوى خاصة مع مستثمرون أجانب خلال عام ١٩٩٦، حتى بعد أن خضع المستثمرون السابقون لقيود صارمة، فرضتها الصين على عوائدهم.

ويبدو أنك لا تستطيع أن تكون صاحب مشروع، دون أن تخاطر بأن يكون لك نصيب في الصين. ويتنبأ المحللون بأن سوق الصيدلة سيكون أكثر من ثلاثة أمثال حجمه الآن، بالنسبة للشركات الأجنبية، بحيث يستوعب حوالى



٢٠ بليون دولار على مدى السنوات السبع التالية. وأفادت مجموعة شركات إنتل Intel أن مبيعات الكمبيوتر الشخصي داخل الصين عام ١٩٩٨ ساعدت على تعويض الآثار المترتبة على انخفاض المبيعات في بقية بلدان آسيا. وأكثر من هذا، أن مجموعة ليفي شتراوس وشركاه استأنفت الإنتاج في الصين بعد غياب خمس سنوات، وأبلغ بيتر جاكوب عضو مجلس الإدارة بهذه المجموعة الصحافية، أنه شعر بأن انتهاكات حقوق الإنسان، وهي القضية التي بسببها خرجت الشركة من الصين، قد خفت حدتها كثيرا، وقال «نظن أن من الجنون أن تعمل في هذه المنطقة، ولا ترتبط بالصين».

وضمت مدينة شنغهاي في عام ١٩٩٦ حوالى ألفي موقع إنشاءات ضخم، تزيد عدد الروافع فيه عن عدد الروافع العاملة في كل شمال أمريكا. وهذا من شأنه أن يجعل الصين مركز العالم في مجال أعمال الروافع، كما يجعلها سوقا ضخمة لزجاج النوافذ وأجهزة التكييف، وكل ما يلزم هذه البنايات.

ويقول كينيث كورتيس، الاقتصادي في البنك الألماني والمقيم في طوكيو: «الصين مركز لصفقة عالمية كبرى رابحة، في مجال صناعة السيارات».

> **«إنتاج المركبات في شمال أمريكا وأوروبا واليابان راكد؛ لأن هذه الأسواق نضجت وتشبعت. وإن كل النمو المتوقع تقريبا في السوق العالمية للسيارات، سوف توفره الأسواق الجديدة البازغة، حيث سوق الصين هي الأولى. إن الصين يمكنها أن تضيف ما يعادل الإجمالي السنوي للسوق الأوروبية كل عشر سنوات على مدى عقود عديدة قادمة. ولو أنني المسؤول التنفيذي عن شركة سيارات، فسوف أجدني مضطرا إلى أن أكون في الصين لكي يتسنى لي المشاركة في هذا النمو؛ حيث تنخفض تكاليفي العالمية، وحتى أستهلك القدر الأعظم من كلفة البحوث والتطوير، وأمتلك سوقا نامية مقطوعة الصلة بالصعود والهبوط الدوريين لمبيعات السيارات، اللذين يحدثان في البلدان المتقدمة».**

إن أكبر ثلاث شركات أمريكية لصناعة السيارات لها مشروعاتها في الصين، وتمتلك كل شركة سيارات أمريكية مشروعا كبيرا لها في الصين، وهو ما فعلته الشركات الأوروبية الكبرى. ونلحظ، من ناحية أخرى، أن الشركات اليابانية العملاقة مشاركة في صناعة قطع غيار السيارات والموتوسيكلات وغيرها. ويعكس هذا تفضيل الصين عقد مشروعات العمل مع الشركات

الأمريكية؛ نظرا لأن هذه الشركات راغبة، أكثر من الشركات اليابانية، في نقل التكنولوجيا وعمل مشروعات مشتركة. وتعكس كذلك خوف الشركات الأجنبية، إذ تفضل التصدير، وهذه هي مشروعات العمل المريحة لهم، على توطين الإنتاج في الصين.

وعلى الرغم من أن شركات السيارات الأمريكية لم تحظ بوقت سهل في الصين، إلا أنها في الحقيقة انتصرت في المنافسة على الشركات اليابانية، مما كان له دلالات مهمة جدا على المدى البعيد، لاستدامة تفوق القدرة التنافسية الأمريكية على أساس كوكبي في المستقبل. وقال لنا ردولف سكالس ، المدير العام لشركة هـ. م في الصين: «إذا لم تكن في هذه الأسواق، فإن هذا يعني في الأساس، أنك لن تكون واحدا من الثلاثة الذين يحتلون القمة في العالم». وتسعى المؤسسة الأوروبية بدورها لكي تجد لنفسها موضعا للعمل والحياة بفضل ما تستمتع به من قوة في السوق الصينية، ويعتبر المشروع المشترك مع شركة فولكس فاجن، المنتج الرائد للسيارات في الصين، إذ يصنع نماذج لأساطيل من سيارات الأجرة (التاكسي، وسيارات عامة وسيارات شعبية) ماركة أودي للأثرياء الصينيين الجدد، الذين لا يريدون دفع (أو يرون من غير اللائق سياسيا أن يظهروا بها) ثمن غالٍ لسيارات مستوردة فائقة الترف، ومع هذا، فإن الصين ـ وليست الولايات المتحدة ـ هي ثاني أكبر سوق عالمية لسيارات مرسيدس بنز إس للطبقة المترفة، بعد ألمانيا. وأكثر من هذا أن الشركات الأوروبية، مثل شركة بيجو التي تواجه منافسه قاسية، تتطلع بتفاؤل إلى الصين، وتمتلك شركة بيجو الآن ٨٪ فقط من السوق الأوروبية الراكدة. ومن الطبيعي أن الفوز بأسواق جديدة يعني مسألة حياة أو موت. ويقول في هذا جاك كالفت رئيس مجلس إدارة شركة بيجو «الصين بلا منازع هي سوق المستقبل».

ستكون الصين على الأرجح ساحة التنافس في القرن الواحد والعشرين، إذ سوف تتنافس الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية والآسيوية بعضها مع البعض (ومع الشركات الصينية العملاقة المحلية)، من أجل الحصول والسيطرة على الصناعات والأسواق الرئيسية. وعلى الرغم مما ثبت من أن الأرباح مراوغة بالنسبة للكثيرين، والمشهد تكتنفه أخطار المنافسة التي تزداد باطراد، فإن عددا محدودا من الشركات الكبرى، هو الذي يمكنه أن يولي

ظهره لمستقبل الصين الواعد: فالشركات جميعها في حاجة إلى النمو، وأكثر من هذا أنها لا تستطيع أن تتخلى عن السوق وتسلمه طواعية لمنافسيها.

وبغض النظر عن السياسات التجارية في واشنطن، وبغض النظر عن التحذيرات المتوالية التي تطلقها مدرسة الخطر الصيني، داعية إلى تجنب إقامة مشروعات أعمال مع الصين، فإن الشركات الأمريكية لا يسعها مقاومة الإغراء، أو الحاجة الملحة إلى أن تشق لنفسها مكانا عميقا في السوق الصينية.

٤ ـ قرصنة البتات الرقمية Digital Bits

اشتعلت وخبت مناوشات خطرة بين واشنطن وبكين، بشأن حقوق الملكية الفكرية، ونزوع الصين إلى انتحال أو سرقة البرمجيات الأمريكية للكمبيوتر ولألعاب التسلية. وتكررت هذه المناوشات في أوقات التوتر، وحدث أن وصل الأمر بإدارة كلينتون إلى فرض عقوبات تجارية، و وافقت بكين مرتين في اللحظة الأخيرة على اتخاذ إجراء ما. وأمكن تعويض بعض الانتهاكات التي كانت هي الأسوأ، وتوقفت الشركات المملوكة للدولة أو الجيش عن التزوير العلني للأقراص المدمجة التي حصلت عليها عن طريق القرصنة، ولكن المشكلة لم تحل بعد بالكامل. والملاحظ بوجه خاص أنه مع تصاعد قاعدة الكمبيوتر المقامة في الصين، تتزايد بدرجة كبيرة الحاجة إلى قرصنة البرمجيات. وليس غريبا أن يقترب منك شخص ما في الشوارع الجانبية في المدن الصينية، ويعرض عليك بيع أقراص مدمجة أكثر مما يصادفك من بيع محرمات غير مشروعة، مثل العقاقير المخدرة أو الجنس.

ومنذ أن تم الاتفاق على طلبات الولايات المتحدة بأن تنظف الصين تجارتها من البرمجيات، بذلت السلطات في بكين جهودا كبيرة وعديدة لإغلاق مصانع القرصنة، وصورت الكاميرات الجرارات تسحق الأقراص المدمجة المستنسخة. ولكن ما إن يتم غلق مصنع حتى يظهر آخر. ويمكن القول إن الصين لا تزال مسؤولة عن حوالى٦٠ في المائة من بين ٢٠٠ مليون من الأقراص المدمجة، التي تستنسخ تزويرا كل عام في مختلف أنحاء العالم.

وبينما كانت واشنطن تحاول إسدال الستار على قرصنة البرمجيات، كانت الشركات الأوروبية، على مدى عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، مشغولة ببيع معدات الدمغة اللازمة لصناعة الأقراص المدمجة المستنسخة بكميات كبيرة لوسطاء

من هونج كونج، والتي يبيعونها يقينا ثانية في الصين. ويشكو كارلين بارشينسكي الممثل التجاري للولايات المتحدة، متهما الأوروبيين باتخاذ موقف «من لا يرى منكرا»، إذ إنهم يفيدون من المبيعات الرائجة والسريعة لمعدات الدمغة التي يصنعونها، ولا يعبأون بالآثار بعيدة المدى للقرصنة المتفشية.

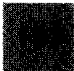
ولا ريب في أن الملكية الفكرية المسروقة تمثل قضية مركبة، خاصة أنها تنطوي على صدام بين ثقافات، وسبق أن توقع الخبراء الأمريكيون في شؤون الاقتصاد الجديد، ومنذ زمن طويل، أن صادرات الخدمات من الولايات المتحدة، ومن بينها مصاريف حقوق الملكية والتراخيص، سوف تبدأ في النهاية في تعويض العجز الضخم من السلع المصنعة مع شركاء تجاريين عالميين.

وثمة تبريرات أخلاقية تبرر القرصنة في البرمجيات بوسائل تخلق شعورا سائدا وضاغطا على السوق المحلية في الصين: السلع المقرصنة «لازمة» لكي نبدأ مشروعاتنا، ولكي نكسب مالا، ولكي نلحق بالغرب. إن الغرب لم يدفع شيئا للصينيين مقابل حقوق الملكية للاختراعات التي اخترعتها الصين قديما، ابتداء من البارود وحتى ورق الكتابة. ومن ثم، فإن استنساخ البرمجيات جريمة مزعومة من دون ضحية. إن القرصنة غير السرقة، لأن كل «العمل» الحقيقي (أي الاستنساخ والتوزيع) يتم محليا في الصين، وهكذا.

ولنستمع إلى الحديث الغاضب الذي أدلى به سانج يي، وهو شاب صيني يعمل في مجال الكمبيوتر:

> **ظل الشياطين الأجانب ينهبون الصين قرونا طويلة. ما العنصر الأساسي في شغل الكمبيوتر؟ التركيز الثنائي؟ هذه هي نظرية الين واليانج. كل شيء في الكون مؤلف من الين واليانج، والصين هي التي اكتشفت ذلك. ما الكهرباء والمجالات المغناطيسية؟ من الذي اكتشف المغناطيسية؟ عفوا، إذ أقول الصينيون! لولا كاي لون (مخترع الورق الأسطوري في الصين) لظل هؤلاء الأجانب يكتبون على الرق. إن الأجانب لا يستطيعون مواجهة الحقيقة، وهي أنهم مدينون لنا بانتهاك حقوق الملكية.**

ولكن ثمة جانب آخر مهم من القصة: أولا، إن بعض الشركات، بما في ذلك شركتا مايكروسوفت وديزني، تحقق نجاحا في جعل عملائها الصينيين يفهمون الضرورة القانونية والأخلاقية لدفع مصاريف مقابل الترخيص وحق



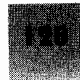
الملكية، حتى إن كانت مبالغ ضئيلة. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تظل ضحية للقراصنة من مصانع الصين، إلا أنهم يوسعون من حصتهم المدفوعة والمربحة في السوق في مجال آخر . ويمكن القول إن القرصنة تعزز الوعي بالأسماء المميزة للأصناف، وتجعل الناس يبحثون عن السلعة الأصلية. والملاحظ أن شركتي ديزني ومايكروسوفت وغيرهما نجحت في ترويج سياسات موحدة «للتعاون» وخفض حقوق الملكية، لكي تجعل من اليسير على الصينيين دفع مقابلها، وتعمل كذلك على إنشاء «مواقع للتراخيص»، لعمل تغطية واسعة بثمن منخفض وثابت. وتوفر تعاونا تقانيا، كما تهيئ للدعم الصيني فرصا مهمة جدا لخلق وظائف ولتعزيز اقتصادهم. وثبت أن هذا النهج أفضل كثيرا جدا من إطلاق مطالب غاضبة من الخارج، تطالب المصانع الصينية بالتوقف عن استنساخ البرمجيات.

ثانيا، هذا أحد المجالات الذي يعترف الصينيون ذوو النفوذ أن بإمكانهم عمليا أن يفيدوا فيه من الضغط الأمريكي. إن القرصنة مشكلة للشركات الأجنبية، ولكنها مشكلة بين المؤسسات الصينية التي تسرق بعضها من بعض الأسماء التجارية المميزة، وحقوق الإنتاج والرموز والأسرار التجارية والتصميمات. ويعترف مسؤول صيني في مجال التجارة الخارجية: «نحن نستطيع أن نستخدم المعايير الرفيعة التي تريد الولايات المتحدة أن تفرضها علينا حتى نتخلص من مشكلاتنا نحن في هذا المجال وندعم سيادة القانون».

ويكمن في قلب هذا الصراع سؤال رئيسي للقرن الواحد والعشرين: «إذا كان بالإمكان الآن تخزين كميات استثنائية من القيم والمعلومات والابتكارية في برمجيات الوسائط (الميديا) المختلفة في صورة بتات رقمية digital bits يسهل استنساخها، فما الذي سوف يوقف المعدمين المحرومين من التكنولوجيا الرقمية، ويمنعهم من السرقة والقرصنة داخل نطاق من يملكون؟ ونذكر بهذه المناسبة أن قرصنة البرمجيات ليست مقصورة على الصين، إن القسط الأكبر منها يحدث دون حق المقاضاة داخل الحدود الأمريكية.

٥ - ليست الصين فقط: هنا مجموعة الدول السبع الجديدة (G-7)

إذا كانت الصين ناجحة فإنها ستفعل ما هو أكثر من مجرد تغيير التجارة الكوكبية، إنها ستفرض تحديات جديدة على الطريقة الغربية في النظر إلى



العالم، وإن التحدي الصيني سوف يذكر جميع من يهمهم الأمر أن التاريخ «لم ينته»، وأن الصراع الداروني بين النظم الاجتماعية والاقتصادية مستمر.

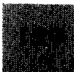
إن الصين بموقفها الصلب في عدم احترام حرية تدفق المعلومات داخل مجتمعها، تشكل تحديا حقيقيا للعقيدة السائدة، التي تؤكد فضائل وحتمية «اقتصاد المعلومات». والصين بنظرتها المختلفة إلى حقوق الملكية الفكرية، وبنزوعها إلى قرصنة البرمجيات سوف تتحدى فكرة اقتصاد مستقبلي، تصبح فيه الملكية الفكرية أعلى قيمة من الملكية الحقيقية.

سوف تتحدى الصين الإدراك المتزايد بأن المرونة والحركية في الاقتصاد أهم من الحجم والنطاق، إنها بطبيعة الحال سوف تتحدى الأهمية النسبية التي يضفيها الغرب على الحقوق والحريات الشخصية، وسوف تشكل تحديا لمادة تمثل جوهر العقيدة على مدى ٢٠٠ سنة للقيادة الاقتصادية الأنجلو ـ أمريكية في العالم: وهي أن هناك ترابطا قويا بين الديموقراطية والنجاح الاقتصادي.

وعلى نقيض آراء كثيرين من حكماء «الاقتصاد الجديد»، فإن صعود الصين سوف يشكل كذلك تحديا للمسلمة القائلة إن الدول ـ الأمم سوف تختفي إن عاجلا أم آجلا. والحقيقة أن عودة الصين إلى الظهور، وهي من أقدم أمم العالم (ومن أكثرها وعيا بالذات وأكثرها حماسا للحفاظ على حسها الوطني)، مؤشر على أننا ربما نكون على عتبة حقبة جديدة للسياسة الواقعية في القرن العشرين، حيث الأمم والاقتصادات القومية ستكون موضع اهتمام بالغ في الحقيقة.

وإن مثل هذه الفوارق المنظومية سوف تلازمنا لوقت طويل جدا، وسوف تظل تلازمنا هذه الفوارق الأساسية حتى لو تحسنت العلاقات الأمريكية ـ الصينية، إنها علاقات سريعة الالتهاب في عالم تسوده منافسة نارية اقتصادية وسياسية وعسكرية، وما لم يجرِ معالجتها بدقة وحرص شديدين، سوف تمسك فيها النيران في أي لحظة.

في عالم ينتقل بسرعة مطردة إلى الأسواق المعولمة، وإلى إلغاء الحدود القومية، وإلى خفض سلطة الدولة ـ الأمة إلى أدنى حد، لنا أن نتوقع أن تقاوم الصين جميع هذه الاتجاهات وتشجع أمما أخرى ذات أسواق بازغة، لتسير في الاتجاه نفسه.



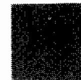
إن الصين، بالطبع، ليست أي بلد يعيش تجربة السير في طريق التنمية الجديدة؛ إنها أكثر بلدان العالم سكانا، ومرشحة لتكون أكبر اقتصاد عالمي، وتحتل مركز أسرع منطقة للنمو في العالم. وتمثل الصين (مجازيا إن لم يكن سياسيا) نتاج عملية انتقال القوة الآن في العالم من الغرب إلى الشرق، ومن البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. إنها، كما قال رئيس وزراء سنغافورة لي كوان يو في عبارة ملائمة تماما، ليست مجرد ممثل آخر، بل هي «الممثل الأكبر في تاريخ الإنسانية».

إن صعود الصين من أهم وأقوى المؤشرات الرئيسية، التي تقول لنا إننا بصدد الخروج من مرحلة انعقد في مطلعها لواء الزعامة لبريطانيا ثم لأمريكا، كبلدين يتمتعان بالثراء والتقدم والديموقراطية، وترجع جذورهما الثقافية إلى أوروبا، وكان لهما التفوق والهيمنة السياسية والاقتصادية. إن الحقبة المقبلة سيكون فيها الثراء والقوة موضع تحكم وسيطرة على نطاق واسع، ولم يحدث من قبل في التاريخ، أن كان الاقتصاد القائد في العالم اقتصادا لم تكن الريادة فيه لنصيب الفرد من الداخل القومي، ولمستويات المعيشة.

والملاحظ، أن الولايات المتحدة وبريطانيا، زعيمتي العالم اقتصاديا، قد روجتا ،على مدى القرنين الأخيرين، لمفاهيم حرية التجارة وحرية الاستثمار والعولمة وحقوق الإنسان، ولقيام نظام عالمي ديموقراطي مفتوح، وهذه ليست المثل العليا التي تؤمن بها الصين، ولاهي ضمن المصالح الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية، لبلد لا يزال فقيرا متخلفا.

ولنا أن نتوقع أن نرى الصين تستخدم قوة تأثيرها الاقتصادية المطردة النمو أبدا (علاوة على قدر من قوتها العسكرية)، لتكون أداة مساومة؛ بغية الحصول على ما تريده من بقية العالم. وحري أن ندرك أن قوة تأثير الأجانب في الصين أقل مما نتصور، وأن قوة تأثير الصينيين أكبر مما ندرك أو نفهم: لقد أقنع الصينيون أنفسهم أنهم إذا لم يتسنَّ لهم الحصول من أمريكا على ما يريدونه منها، فإن بالإمكان أن يحصلوا على ما يريدون من أوروبا واليابان. وإذا لم يحصلوا على ما يريدون، فإنهم قادرون على العمل والمضي قدما من دونه.

وإذا كان لايزال هناك تجمع مجموعة الـ «G-7»، الذي يضم الاقتصادات الرائدة في العالم، على مدى ثلاثة عقود الآن، فإن الأعضاء الحاليين، مثل كندا



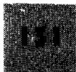
وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا، لن تكون لهم حينئذ الأهلية اللازمة لعضوية نادي الصفوة؛ إذ ستكون الصين العضو رقم واحد في تراتبية مجموعة الـ G-7 مستقبلا، تليها الولايات المتحدة واليابان. وستظل ألمانيا ضمن القائمة، أما بقية الأعضاء فسوف يشملون مجموعة من بين الهند وإندونيسيا والبرازيل والمكسيك وكوريا الموحدة وروسيا. وإذا كانت البلدان الصناعية الغنية تنتج اليوم أكثر من نصف إجمالي المنتج الاقتصادي، إلا أن البنك الدولي يذهب في تقديراته إلى أنه مع العام ٢٠٢٠ سيكون حوالى ثلثي إجمالى المنتج من نصيب بلدان لا نعتبرها اليوم بلدانا غنية أو متقدمة، وسوف تكون الصين في المقدمة.

زد على هذا، أن الصين ترمز إلى إمكانات الإمبراطوريات القديمة، والتي كانت حضارات عظيمة يوما ما، أن تدمج نفسها من جديد في العالم الحديث. ويقول جوستن بيفولين، مؤسس مركز الصين للبحوث الاقتصادية في بكين : «إن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الصين، وسوف تصبح الصين أول ثقافة قديمة تنهض وتسقط، ثم تنهض ثانية». ونتيجة لذلك يمكن أن تؤدي الصين يوما دورا مهماً أعظم مما يوحي به حجمها الهائل في تحديد شكل الاتجاهات والسياسات والمؤسسات الكوكبية الجديدة.

إن يقظة التنين الصيني الأكبر، علاوة على اقتصادات النمور الآسيوية، بما يتوافر لها من دينامية وحركية، أصبحت أشبه بالأساطير الاقتصادية على كل لسان في أواخر القرن العشرين. وتمثل هذه الاقتصادات نقطة تحول في التاريخ الحديث، لقد استطاعت آسيا مع الصين أن تستعيد مكانتها التاريخية في قلب القارة، وبذا أصبح بإمكانها أن تصوغ القرن الواحد والعشرين على نحو ما فعلت الولايات المتحدة، حين صاغت القرن العشرين. بيد أن هذه العملية لا تلائم تماما النظام العالمي في تطوره، إذ تبدو - من نواحٍ كثيرة - غريبة عنه في ضوء التطورات الأخيرة؛ لهذا بات لزاما على القادة ورجال الإستراتيجية وصناع القرار الأمريكيين - بل والشعب الأمريكي - أن يكونوا مهيئين لحركة دورانية تتغير فيها مواقع الأطراف.

٦ - شطائر الماكدونالد لن تجعل من الصين ماك - صين

انفجار طاقة تنظيم المشروعات في جميع أنحاء الصين، والوعد بسوق مزدهرة في مطلع التسعينيات، اقترنا بنتيجة لازمة عن ذلك، تبدت في رؤية



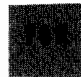
الغالبية العظمى من الأمريكيين. الصين شغوفة لأن تصبح سوقا موجهة بالكامل، شأنها شأن أي بلد آخر بازغ حديثا، وأججت وسائل الإعلام الغربية هذه الفكرة: بأن أطلقت قصصا متتابعة لا تهدأ عن أصحاب الملايين الجدد، الذين يسرفون في شراب الكونياك فيشربون منه بالجالونات ويرقصون الليل في أطراف المدن على نغمات الديسكو؛ ولذلك لن تدهش إذا قيل إن أحد العوامل التي أضرت تماما بالعلاقة في الوقت الراهن، هو خيبة الأمل الشديدة لدى الجانب الأمريكي من أن الصينيين لن يكونوا، كما تخيلنا لهم أن يكونوا: غطاء كاملا، وأنصار نزعة تخصصية مفرطة، ومناصرين للرأسمالية.

وفي عام ١٩٩٤، وضعت مجلة «بيزنس ويك» قصة الغلاف التي تحدد معالم المسألة على النحو التالي: « الصين : هل الاقتصاد الحر يفضي إلى إصلاح اجتماعي وسياسي؟ ثمة علامات تشير إلى أن هذا بصدد أن يحدث». ولكن بعد عامين، اعترفت المجلة ذاتها في قصة غلاف أخرى، أن التحليل السابق بدا معيبا تماما:

> **«بعد عقود من العداء والصراع (راود الأمريكيين الأمل) في أن تنفتح الصين على العالم الخارجي، وأن تتبنى، على الأقل، بعض القيم الغربية. وكان من المتوقع أن تستثمر مشروعات الأعمال السوق الشاسعة للمملكة الوسطى، مما يمكنها من أن تخلق ثروة للوطن، وفي الصين معا. وكان من المتوقع أن الصينيين، تدريجيا مع تذوقهم لثمار التقدم الاقتصادي، سوف يحظون بقدر أكبر من الحرية السياسية، مما يخفف من القبضة الحديدية للحزب الشيوعي، ويخفف كذلك، في الوقت نفسه، من أي أخطار محتملة على أيدي جيش التحرير الشعبي».**

ولكن لم تكن هذه العملية التي شاهدها المراقبون في الميدان العملي حتى عام ١٩٩٦. ونددت المجلة بعنف بافتراضات الماضي، وقارنتها بوقائع الوقت الراهن. ويكفي أن نورد عينة محدودة لتوضح لنا مدى التنافر الذي رآه الأمريكيون، بين الطريق التي توقعت النظرية الاقتصادية والسياسية الغربية أن تمضي فيها الصين، وبين الطريق المغايرة تماما، التي تسير فيها الصين فعليا:

افتراض: حين تتحرر قوى السوق من قيودها، سوف ينهار الاقتصاد الاشتراكي الصيني؛ إذ سوف تحل الشركات المخصخصة محل القطاع المملوك



للدولة، وستكون الشركات الأجنبية قادرة على دخول السوق عنوة واقتدارا، تبيع منتجاتها المخصصة للتصدير بأسعار مربحة، وتخلق وظائف جديدة داخل أمريكا.

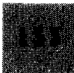
الواقع: تخصخص الصين قدرا قليلا محدودا، وتحتفظ بمشروعاتها العملاقة المملوكة للدولة طافية على السطح. ولم تستخدم بكين الاستثمار الأجنبي لتعزيز المنافسة والكفاءة، بل إنها، بدلا من ذلك، تدفع بقوة السياسات التصنيعية، التي تضغط على الشركات الأجنبية لنقل التكنولوجيا والتصنيع محليا، وهكذا تشجع على تصدير الوظائف الصناعية من الولايات المتحدة إلى الصين.

افتراض: الإصلاح الاقتصادي في الصين، سيفضي مباشرة إلى ليبرالية سياسية.

الواقع: يستخدم الصينيون فرصا جديدة، يتيحها لهم الإصلاح الاقتصادي، من أجل التركيز على « تحقيق مزيد من الثراء بدلا من السياسة». وظل الحزب الشيوعي في موقع السيطرة، بينما يتخذ إجراءا ت صارمة إزاء الانشقاق والإعلام.

وتخلص مجلة «بيزنس» إلى النتيجة التالية: «نعم إنها سوق ضخمة هائلة، ولكنها تظهر كمنافس رئيسي تطالب بالتكنولوجيا الغربية، وتبني صناعاتها المتقدمة، ويقعقع الجيش بسلاحه في الوقت نفسه، وظلت قبضة بكين في جميع الأحوال قوية. صفوة القول: «حان الوقت لكي نعيد التفكير من جديد بشأن الصين».

والملاحظ، على مدى الشطر الأكبر من العقدين الأخيرين، ومنذ أن بدأ دنج هسياو بنج إصلاحاته بعد عهد ماو، أن المثقفين الغربيين اعتادوا التطلع بأمل إزاء ما يفعله الصينيون، باعتباره يمثل نوعا من رأسمالية جديدة رائدة، ومصدر ثراء طائل. والحقيقة أنه بعد وفاة دنج هسياو بنج نقرأ عنوانا فرعيا مع العناوين الرئيسية، التي نعت إلى العالم نبأ وفاته يقول «اختار الرأسمالية». ولكن، لم تكن هي الرأسمالية التي اختارها دنج: لقد كان دنج واضحا تماما في هذا الصدد، ذلك أنه ، خلال جولته في الجنوب عام ١٩٩٢ قال: «اقتصاد السوق ليس رأسمالية، لأن هناك أسواقا في ظل الاشتراكية أيضا».



ولم تكن المسألة مجرد تلاعب بالألفاظ، حين رفض الصينيون أنفسهم تسمية النظام الاقتصادي الجديد، الذي يقيمونه، نظاما رأسماليا، إنهم يعرفون جيدا ما الرأسمالية. وظلوا يعارضونها بحماس وحمية خمسين عاما، ودرسوها جيدا خلال العقدين الأخيرين، واستكشفوا كل ضروبها، ليستبينوا ما الذي يمكن أن يلائموه أو يتعلموه؛ من أجل مسألة تطوير وتحديث الصين.

والملاحظ على المستوى الرفيع لكبار رجال الدولة، بل وفي مراكز الفكر ودوائر التفكير الحر الليبرالي، أن الصينيين لم يهتز إيمانهم بأن أسلوب آدم سميث للرأسمالية الجامحة، ليس هو ما يحتاج إليه بلدهم الآن، لقد كانوا صرحاء تماما مع العالم الخارجي، إذ أعلنوا مرات ومرات، لكي يسمع كل من له أذنان ويريد أن يسمع أن الصين تحاول بناء «اشتراكية صينية الخصائص» ـ نظام جديد يحاول الجمع بين مؤسسات الاشتراكية، ممتزجة بعناصر السوق.

وسوف تواصل الصين، وعلى مدى سنوات طويلة، التحرك قدما في اتجاه السوق في نظامها الاقتصادي، وفي اتجاه توفير قدر أكبر من عناصر النزعة الاستهلاكية والديموقراطية في ثقافتها وسياستها، وسوف تأكل أعداد متزايدة من أبناء الطبقة الوسطى، قدرا متزايدا من دجاج كنتاكي وشرائح ماكدونالد. وسوف تشاهد أعداد متزايدة من شباب الصين برامج التلفزيون تصلهم عبر أطباق غير مشروعة، تلتقط البث من الأقمار الاصطناعية. وسوف يشاهد الملايين مراكز الشبكة العالمية الفضائية، التي لم تحاول السلطات في بكين إعاقتها، وسوف يحمل الكثيرون ممن أصبحوا مليونيرات بين عشية وضحاها صفة رجال الأعمال الخاصة، ويتزايدون ويزدهرون في أسواق المال. ولكن ليس مهما كم عدد شرائح الماكدونالد التي يأكلها الصينيون، ولا عدد الساعات التي يقضونها في مشاهدة برامج البث التلفزيوني الأجنبي، وليس مهما كم الحجج الديموقراطية، التي تتسرب على ألسنة المنشقين الصينيين في الخارج، ذلك لأن الاقتصاد السياسي الصيني لم يتوقف وينتهي، حيث يريد أو يتوقع له الكثيرون من المراقبين الأمريكيين (وحفنة من الصينيين الليبراليين).

٧ ـ نحو «سوق اجتماعية كونفوشية»

إذا لم تكن رأسمالية حرية العمل، فأي رأسمالية إذن؟ في الأساس تعمل الصين على خلق إطار مرجعي اقتصادي سياسي جديد، لا هو النموذج

التقليدي الماركسي المادي المملوك للدولة، ولا هو نموذج السوق الرأسمالية الديموقراطية الليبرالية: سمها إذا شئت طريقا ثالثة أو اشتراكية السوق أو النزعة الاندماجية بإشراف الدولة state corporatism، أو سمها الاسم الذي آثرناه لها: «السوق الاجتماعية الكونفوشية».

ونعني بكلمة «كونفوشية» أن الصين سوف تأخذ كثيرا من الحكومات الآسيوية الأخرى، التي تعتبر شديدة التسلطية إزاء قضايا سياسية معينة، وتجسد بنشاط أخلاقيات ومؤسسات جموع المواطنين. إن لي كوان يو في سنغافورة هو أبرز نموذج لهذا، وكثيرا ما امتدحه دنج هسياو بنج، ورآه النموذج الأفضل بدلا من فوضى حرية العمل في هونج كونج . والجدير ذكره أن لي وأقرانه، عملوا بجد ونشاط، لبعث كونفوشيوس وتعاليمه بشأن الاستقرار، والنظام كمبادئ هادية توجه آسيا على مدى ٢٥ قرنا. وثمة قيم كونفوشية أخرى تمثل بيروقراطية من نوع جيد وكفء للغاية، كما تمثل نظاما تعليميا قويا، علاوة على غرس حس تاريخي بالكبرياء القومي والحضاري. ومن السمات الأخرى العامة المميزة للمنهج الكونفوشي، الاعتماد على سخاء الأسرة وسماحتها دون الحكومة. وربما تستعيد كونفوشية القرن الواحد والعشرين جوانب من الفلسفة، أسقطها و وأدها أولئك الذين يستخدمونها باسم الطاعة الكاملة والتراتبية الصارمة والنظام الاجتماعي الجامد. ويتضمن التراث أيضا، الحكم تأسيسا على القدوة الأخلاقية، وعلى تعاليم مثل قول كونفوشيوس: « من دون ثقة الشعب، لا تقوم للحكومة قائمة».

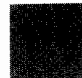
وتشير عبارة «السوق الاجتماعية» إلى وصف ألمانيا لنظامها الاقتصادي السياسي، باعتباره نظاما تقود فيه الدولة مناطق رئيسية معينة في المجتمع، وتدع السوق يقود المناطق الأخرى. وإذا كانت هذه العبارة صيغت في ألمانيا، فإن بالإمكان تطبيقها على الفلسفة الاقتصادية السياسية، في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وإسكانديناوة، كما يمكن تطبيقها على بعض الاقتصادات البازغة في شرق أوروبا، وتمتلك الدولة في جميع هذه البلدان حصصا مهمة في الصناعة ملكية مباشرة، وتستخدم فيها أعدادا غفيرة من الناس، وتضطلع بمسؤولية نظم الرفاه الاجتماعية الواسعة، وتعين المحددات لمشروعات الأعمال الخاصة، كما تفرض القواعد الاقتصادية الأساسية على نحو تبدو معه مشكلة أمريكا بشأن «التنظيم المفرط» الحكومي مشكلة تافهة.

وبينما تفتقر الاقتصادات الأوروبية إلى دينامية وحيوية النموذج الأنجلو أمريكي، الذي يتميز بقدر أكبر من حرية العمل، إلا أنها أقدر على متابعة المشكلات الاجتماعية، والتدخل تأسيسا على خططها الاجتماعية، أكثر من الالتزام باقتصادات قائمة على السوق فقط دون اعتبار آخر، وترى الصين في هذا إحدى الفضائل. ويقول هو ديبنج «إذا ما درست صعود ألمانيا وفرنسا وهولندا منذ سنوات طويلة مضت، تجد أنه كانت هناك فترات طويلة، يتعذر عليك فيها تحديد ما هو خاص وما هو عام. والجدير ذكره أن هو رئيس هيئة مختصة بتنظيم المشروعات، وابن رئيس سابق للحزب الشيوعي، ومن زعماء الإصلاح، واسمه هو ياو بانج، ويشير هو ديبنج إلى أننا نجد، حتى في أوروبا الحديثة، أوقاتا كانت فيها الصناعة المملوكة للدولة، تمثل نسبة مئوية عالية من إجمالي الناتج الاقتصادي، تزيد عما هو حادث في الصين الآن. وإذا بحثنا عن أمثلة في جميع أنحاء العالم، سيتضح أنه لا توجد طريقة واحدة لإدارة وتنظيم اقتصاد السوق، لذلك، فإن من المنطقي جدا أن تدمج الصين السوق بطريقتها الخاصة المميزة».

هذه هي النظرة دائما التي نجدها حتى عند الإصلاحيين والمفكرين ذوي النزوع الليبرالي، من أمثال هو: «ادمج السوق، استخدم السوق، اسمح للسوق بأن تعمل في بعض المجالات، ولكن لا تتخلَّ أبدا عن الوظائف الرئيسية للدولة، وتتركها للسوق وحدها». إن الصين لا تقبل العلاج بالصدمات، ولا مجال للخصخصة المتطرفة، ولا مجال لإبداء مشاعر حب مفاجئ لآدم سميث.

إن الدولة الصينية سوف تحتفظ، بوسيلة أو بأخرى، بسلطانها وطاقاتها لزمن طويل جدا. وتجري عملية نقل للسلطة على نحو تدريجي جدا إلى الأقاليم والمحليات، ثم في النهاية إلى السوق والقطاع الخاص. ولكن العملية بطيئة ومتدرجة، وسوف يظل الشكل المهيمن للاقتصاد، وعلى مدى طويل إلى حد ما، متجسدا في الكيانات والمؤسسات الحكومية ـ خاصة الحكومات المحلية ـ لتحول ذاتها ببطء إلى الشكل التجاري، وليس انتعاشا واسع النطاق للمشروع الخاص يتفجر من أسفل إلى أعلى.

وما إن يكتمل نقل الزعامة الراهنة، حتى تكون الصين، في النهاية، قد استقرت على نظام أكثر ديموقراطية من أي نظام عرفته في الماضي، وإن ظل



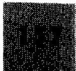
أكثر تسلطيا وإبهاما من أي نظام آخر، يعترف الغربيون به كنظام ديموقراطي حقيقي. ويمكن القول، بمصطلحات الاقتصاد، إن نظام المستقبل سيكون أكثر ابتعادا عن المركزية، واقترابا من الخصوصية وتنظيم الأعمال والمشروعات، قياسا إلى أي دولة اشتراكية في القرن العشرين، ولكن مؤسسات سلطة الدولة ـ على الصعد القومية والإقليمية والمحلية ـ سيظل لها دورها القوى للغاية في تحديد الخطط؛ إذ سوف تتوافر لها شبكة واسعة من آليات التحكم والسيطرة، بما في ذلك الأدوات الخاصة بالصناعة والسياسة التي تدعم حكومة ضخمة لم يرَ مثلها العالم، منذ ميلاد الديموقراطية الاجتماعية الأوروبية، وعلى مدى ذروة فكر جون ماينار كينيز، واقتصادات الدولة في اليابان وفي أوروبا، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويميل الاقتصاديون الغربيون هذه الأيام إلى استهجان مثل هذه التدخلات في السياسة، ويرونها تشويشا للتجارة الحرة التي ثبت أيضا عدم مغالبتها، ومناهضتها للمنافسة على الصعيد المحلي، ولكن التخطيط الحكومي ونزعة التدخل سوف يظلان عمادين رئيسيين للاقتصاد الصيني، حتى على الرغم من أنهما بدأا في الاختفاء في أمريكا الشمالية وأوروبا، بل ومع مشروع اليابان في تخفيف قيود المركزية.

٨ ـ الصين يمكنها أن تكون مثل اليابان متضخمة

وكما أكدنا من قبل، فإن أي حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، ستكون أقل شمولا وأقل قسوة، مما كانت عليه المنافسة بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وربما يكون الصراع بين الولايات المتحدة والصين، أشبه بالصراع التجاري الراهن مع اليابان.

والملاحظ أن الصين، شأنها شأن اليابان في الماضي، حققت معدلات نمو تعتبر نموذجا عالميا، كما أنها أطلقت فوائض قيمة عالية جدا. وتشجع بكين، مثلها مثل اليابان أيضا، أو قل إنها على أقل تقدير تتغاضى عن ممارسات تجارية حمائية قوية، تناقض جوهر رؤية واشنطن عن الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة والاستثمار الحر. ولكن الصين لن تبدد طاقاتها، عسكريا وسياسيا، وهي في هذا أقرب إلى الاتحاد السوفييتي، وأبعد يقينا عن اليابان في الثمانينيات.



لهذا نرى أن معالجة موضوع الصين، خلال الأعوام الثلاثين القادمة، يمكن أن يشبه، إلى حد ما، معالجتنا لموضوع مؤلف من الاتحاد السوفييتي واليابان، على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. ولكن اليابان هي المقارنة الأقرب للموضوع، إنها القوة الكبرى الوحيدة في العصر الحديث، التي أصبحت منافسا خطيرا من جميع النواحي الاقتصادية للولايات المتحدة، وحققت هذا اعتمادا على قوة نظام اقتصادي مغاير للممارسة الأمريكية للرأسمالية. وتنطلق الصين في اتجاه مماثل.

وأدى الصدام بين النموذجين: الأمريكي والياباني، إلى حروب ثنائية على مدى ربع القرن الماضي، في مجالات التجارة والعملات والسيارات وأشباه الموصلات، وغير ذلك كثير من حروب مشروعات الأعمال. حقا لم تقع حرب ساخنة، وهي ما لم تكن لتقع، نظرا لأن اليابان تفتقر إلى القوة المسلحة، ولكن العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان كانت أقرب إلى حرب اقتصادية باردة، ولم تظهر بوادر لتخفيف حدتها إلا أخيرا فقط. وإن من بين أسباب خمود الحرب الاقتصادية الباردة بين الولايات المتحدة واليابان، هو صعود الصين وتزايد إحساس واشنطن بأن الولايات المتحدة أولى بها أن تخشى الصين أكثر من خشيتها اليابان.

ولنتدبر معا للحظة، كيف كان التحدي الياباني لمشروعات الأعمال الأمريكية قويا، خلال السنوات القليلة الماضية، ومدى اتساع نطاق الخلل الاقتصادي والسياسي المترتب على ذلك، بما في ذلك الضربات العنيفة لليابان، وحالة الانزعاج والتشريعات الحمائية، وحوار واشنطن رفيع المستوى خلال الثمانينيات. ولنحاول أن نتدبر ما يلي:

● الصين مهيأة لتكون اقتصادا أكبر حجما من اليابان، مع اختلال أكبر وطويل المدى في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة وبلدان أخرى.

● الصين لديها بالفعل القوة العسكرية والسياسية، وهو ما افتقدته اليابان دائما. إن شبكة الأمان الممتدة تحت سطح مظاهر الحدة في الصراع التجاري الياباني - الأمريكي - اتفاق الأمن العسكري، وغيره من مصالح متبادلة ومحددة صراحة - غير موجودة في العلاقة الصينية - الأمريكية.

● لا أحد في طبقة الزعامة السياسية في الصين يدافع عن تكافل وثيق مع الولايات المتحدة، على نحو ما نجد لدى الحزب الديموقراطي الليبرالي



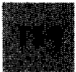
في اليابان، والذي يشكل تيارا رئيسيا، ويدافع عن مثل هذه السياسة دائما، ولو في قضايا محددة. ليس في الصين أحد يؤدي الدور الذي يقوم به زعماء الحزب الديموقراطي الليبرالي في اليابان، ووزارة الخارجية الأمريكية على استعداد للتخفيف من نفوذ صقور التجارة الأمريكية في إطار حجج رئيسية بشأن إستراتيجية سياسية كوكبية.

● المواقف الأمريكية السياسية وفي مجال مشروعات الأعمال، ليست مفتوحة وواسعة النطاق، مثلما كانت وقت صعود نجم اليابان كقوة اقتصادية عظمى. ويعرف السياسيون جيدا قسوة العجز التجاري. لقد أفادت اليابان من فتات الاقتصاد الأمريكي، في وقت كانت مشروعات الأعمال الأمريكية متخمة وسعيدة بما تراه، ولكن الصين ليست لديها مثل هذه الفرصة، ولا يكف الأمريكيون عن قرع أجراس الإنذار.

● اندماج الصين في الأسواق العالمية والاقتصاد الكوكبي، شبهه البعض بغوريلا التقطت آلة كمان، والأرجح أنها ستحطمها، ولو حتى مصادفة، قبل أن تحاول اللعب عليها. وكان هذا، ولا يزال، يمثل خطرا ناجما عن الافتقار إلى الشفافية، وهو حال اليابان أيضا. وتستشعر أسواق المال العالمية توترا بشأن النظام المصرفي الياباني، الذي يعيش في أزمة امتدت سبع سنوات، ولكن اليابان، على الأقل، أصبحت نصف شفافة بالنسبة إلى الغرباء. ولا تزال الصين مبهمة تماما بالنسبة لموضوعات رئيسية، يريد الأجانب أن يعرفوها لتقدير المخاطرة وحصص الاستثمار. والأمر بالنسبة للصين، أهم كثيرا جدا في مجال السلع العالمية وأسواق المال، ولكنها لم تندمج بعد بالكامل، من حيث القواعد المنظمة وإفشاء البيانات والتحكم في المخاطرة، إذ ثمة مبالغة في احتمالات حدوث شيء عرضي.

● تبنت اليابان ـ على أقل تقدير ـ الكثير من الأهداف ذاتها التي تبنتها الولايات المتحدة، وجاهدت لكي يقبلها الغرب عضوا «عاديا» في نادي الديموقراطيات المتقدمة. ولكن الصين لم تتبنَّ ـ تلك الأهداف، ولا تلتمس مثل هذا الرضا والقبول. ولهذا، فإن الغرب لا يجد لديه دوافع قوية في تعامله مع الصين، مثلما هي الحال مع اليابان.

● جملة القول، إن القيم ومنظومات العقائد وأشكال الاقتصاد في الصين، متباينة عن مثيلاتها في الولايات المتحدة، وأن التباين بينها وبين الولايات المتحدة أكبر كثيرا مما هو مع اليابان.



ومن ثم، لا غرابة إذ نجد محللا للاقتصاد السياسي مثل جيرالد سيجال، بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن يقول: «الصين أكثر إثارة للفزع من اليابان». ويضيف إلى هذا مسؤول تجاري أمريكي سابق قوله: «إن الصين عام ٢٠١٠ ربما تشبه اليابان في عام ١٩٨٨». قد تكون ثمة مبالغة في تقدير الخوف، ولكن الخوف من المجهول هو الأكثر احتمالا.

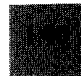
٩ـ نوع مختلف من «الاقتصاد العالمي الأكبر»

صعود اليابان منذ عقد مضى، بدا سريعا جدا ومثيرا للغاية، حتى أن الأمريكيين استشعروا خوفا من أن يصبحوا مستعمرة اقتصادية لليابان؛ فقد استولى اليابانيون على حصة كبيرة وغير متناسبة، بل ومزعجة أحيانا، من الأسواق الأمريكية، ابتداء من الملكيات العقارية وحتى سندات الخزانة للحكومة الأمريكية. ووصل الأمر إلى حد أن بعض رجال الأعمال اليابانيين بدأوا يتصرفون كأنهم مستعمرون جدد، ويتحدثون عن شراء كاليفورنيا، بغية خفض الديون الأمريكية، وإقامة مصانع للاستفادة بالقوى العاملة الأمريكية الرخيصة.

ومثلما تزايدت حساسية واشنطن إزاء الأسواق اليابانية المغلقة، كذلك انتهى الأمر أن بدأ المفاوضون عن طوكيو يردون بالمثل، وحدث أثناء مبادرة الموانع الهيكلية، أن أبدى الطرف الأمريكي ضيقه بالممارسات التجارية اليابانية، واعترض عليها، بينما عاقب الطرف الياباني الأمريكيين، بسبب العجز الضخم في الميزانية، وانخفاض درجات تقييم اختبارات التعليم العالي.

ترى هل هناك احتمال بحدوث شيء مع الصين؟ هذا ما يراه جون ناصيبيت Naisbitt، المراقب للمواقف والاتجاهات. يقول ربما يأتي يوم تهدد فيه الصين «التي أضحت مكينة اقتصاديا، بأن تحرم الولايات المتحدة من وضع البلد الأولى بالرعاية، ما لم تفعل شيئا تطلبه منها، بالنسبة لأكواخ الفقراء في أحياء مدننا الكبرى (أو ما لم نحسن اختبار القدرات المدرسية)».

وها نحن بدأنا بالفعل نرى بكين تستخدم بعض هذه الأساليب ـ على الأقل ـ في خطابها: لقد حذت الصين حذو وزارة الخارجية الأمريكية في استعراضها السنوي للممارسات التي تعترض عليها بالنسبة لحقوق الإنسان، وبدأت تصدر بيانات استعراضية مماثلة عن حقوق الإنسان في أمريكا،

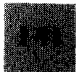


وتنتقد فيها حالات التمييز العنصري، والفقر والفساد السياسي في أمريكا، وثمة علامات أخرى قليلة العدد، قد تبدو مألوفة لدى من يستعيدون ذكرى انزعاج أمريكا من اليابان في الثمانينيات: إذ بدأ المستثمرون الصينيون يبرزون داخل سوق السندات الأمريكية (دون أن يقاربوا اليابانيين بعد)، ونراهم يشترون كميات محدودة من العقارات (ولكن ليست من المستوى ذاته الذي اشتراه اليابانيون)، بل إنهم يحاولون شراء منشأة بحرية خالية من التجهيزات في كاليفورنيا لاستخدامها ميناء وطنيا للتجارة عبر المحيط الهادي. وأثار هذا الحدث الأخير قلق كثير من المواطنين دون أن يبلغ قلقهم حد الثورة الغاضبة، التي حدثت عندما اشترت اليابان ساحل بيبل بيتش ودار سينما كولومبيا.

وليس مرجحا أن تستثير الصين نوع المخاوف والارتعادات التي أثارتها اليابان في الثمانينيات، أو لن يحدث هذا إلا بعد مضي وقت طويل على الأقل. وإذا عدنا بذاكرتنا إلى الوراء نجد أن اليابان اشتدت قوة، حتى بات مرجحا أن تلحق، أو تكون قريبة جدا من الولايات المتحدة، من حيث إجمالي المخرج الاقتصادي بحلول العام ٢٠٠٠، بينما يبلغ عدد سكانها نصف سكان أمريكا. بل إننا اليوم، وبعد النكسات العديدة التي منيت بها اليابان والمغانم الكثيرة التي حققتها أمريكا في التسعينيات، ولايزال نصيب الفرد من المخرج الاقتصادي الياباني أكبر من نظيره في أمريكا، علاوة على أن متوسط الأجور أعلى إلى حد ما.

وبالمقارنة، فإن الصين عندما تتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة من حيث إجمالي المخرجات (ونظن أن هذا لن يحدث قبل ثلاثة عقود على الأقل، وليس خلال العقد التالي كما يتكهن بعض الاقتصاديين)، فإن هذه المخرجات سوف ينتجها سكان عددهم خمسة أمثال سكان أمريكا، وسوف يصعد يقينا العمال الصينيون إلى درجات أعلى في سلم مستوى المعيشة: من ٤ سنتات يتقاضونها اليوم مقابل كل دولار يتكسبه العامل الأمريكي إلى حوالى ٢٠ سنتا مقابل كل دولار.

وهذه فوارق مهمة جدا؛ ذلك أن الصين حين تصبح الاقتصاد الأقوى في العالم، سيكون لها يقينا ثقل سياسي وتجاري هائل. وسوف يوفر هذا للصين أيضا الموارد اللازمة لإنجاز الاستثمارات الضخمة التي تحتاج إليها في مجال



المرافق والاتصالات، وكذلك متابعة وإنجاز بعض الأنشطة الاقتصادية بعيدة المدى في التكنولوجيا والصناعة المتقدمة. ولكن الصين ستظل، في المتوسط، اقتصادا متخلفا وغير كفء خلال القرن الواحد والعشرين، سوف توسع الصين من مجالات تميزها (وهو ما بدأ يحدث بالفعل). ولكن الصين دون قاعدة من التكنولوجيا العالية والجودة العالية، والمخرجات العالية والإنتاجية العالية، وهو ما تميزت به اليابان خلال الثمانينيات، لن تستطيع بسهولة أن تكون قوة فائقة القدرة على المنافسة في مشروعات الأعمال ذات القيمة المضافة العالية، وكذا خطوط الإنتاج، وهي المجالات التي تهيمن عليها كوكبيا الآن الشركات الأمريكية واليابانية والأوروبية.

وأكثر من هذا، أن الصين إذا لم تقترب بعد من احتواء اقتصاد المعرفة، فإن الهوة الناجمة عن الفارق بين مستويات المعيشة الأمريكية ونظيرتها في الصين يمكن أن تتسع عمليا، وإذا افترضنا أن الصين حققت معدلات نمو عالية، وهو أمر لا مناص منه، فإنها باقتصادها القائم على قاعدة مكينة ربما يكون أمامها طريق طويلة حتى تتسنى لها القدرة على منافسة الغرب منافسة شاملة في مجال الاقتصاد العقلي المكثف. ولكن إذا ما استمرت معدلات النمو في الصين عند مستوى معتدل، فإن الهوة سوف تتسع أكثر.

ليس هدفنا استبعاد الصين كمنافس اقتصادي؛ إذ يعتقد خبراء كثيرون، على سبيل المثال، أن الهيمنة على مشروعات أعمال شرائح الذاكرة شبه الموصلة Semicondvctor memory chip بدأت الهجرة عمليا إلى الصين. وثمة احتمال بأن يحتل الصينيون خلال العقد التالي محل الكوريين كرواد عالميين في هذا المجال (والمعروف أن الكوريين أقالوا اليابانيين عن عرشهم في هذا المجال، وأن اليابانيين برعوا في هذه الصناعة بعد أن أخذوها عن الأمريكيين). ونجد بالمثل أن الصينيين، وهم بصدد إقامة صناعة محلية كبرى للسيارات، يمكن أن ينتجوا نماذج للتصدير ناجحة وقليلة الكلفة، مما يجعلها قوة كوكبية في هذه الصناعة. والجدير ذكره أن حجم ونطاق السوق الصينية المحلية في مجالات متباينة ابتداء من صناعة الصلب وحتى الهاتف الخلوي سوف يهيئ للشركات الصينية (أو شركات المشروعات المشتركة مع أجانب) إمكان أن تصبح شركات منافسة على مستوى عالمي. بيد أن هذا سوف يكون مقصورا على صناعات منتقاة، وفي إطار أنواع معينة من المنتجات التي يُتاجَر فيها كوكبيا.

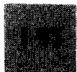
وإذا افترضنا أن الصين أضحت «الاقتصاد الأضخم عالميا» بعد ثلاثين عاما من الآن، فإن القدر الأكبر من نشاطها الاقتصادي سيكون مرصودا لإطعام نفسها، وإنشاء مرافقها، وتوليد الطاقة اللازمة لها؛ للحفاظ على دوران هذه الآلة الضخمة ، وتزويد قرابة بليون ونصف من البشر بالإسكان، الذي سوف يتحسن قليلا، وباليسير من السلع الاستهلاكية.

إن الغالبية العظمى من القوى الصاعدة في التاريخ الحديث (إسبانيا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة) اهتمت اهتماما كبيرا بتوسيع نطاق المدى الذي يصل إليه اقتصادها في جميع أنحاء المعمورة، ولكن الصين غير معنية بالقضايا الكوكبية التي ليس لها علاقة من بعيد أو قريب بالمصالح الصينية. لذلك، فإن الصين ترصد كل جهودها لكي تلقي بثقلها كاملا عندما ترى أن المصالح الصينية الحيوية موضع الخطر على أبواب الوطن، مثل قضيتي تايوان والتبت.

ويقول فيكتور فونج الذي يدير محفل Prudential Asia، ويرأس مجلس تنمية تجارة هونج كونج: «الصين شديدة التنوع وشديدة التركيز بالنسبة لقضية تنميتها الداخلية؛ رغبة منها في تحقيق أهداف تصدير عالية على نحو ما فعلت اليابان في السنوات الأخيرة. لقد قرر المخططون الاقتصاديون في اليابان تطوير صناعة متميزة للسيارات، وأن تكون السيارات سلعة تصديرية رئيسية. وسوف تتطور صناعة السيارات في الصين لخدمة احتياجات النقل المحلي، وربما لكي تكون، كهدف ثانوي، مشروعا للتصدير.

ويقول جانج هاورو، الذي أصبح رئيسا للجنة الدولة المعنية بإعادة هيكلة الاقتصاد، بعد أن كان يعمل محافظا لمقاطعة سيكوان، و وزيرا للتجارة الداخلية: «نحن مشغولون جدا بتحدياتنا الداخلية، وليس بتهديد بلدان أخرى اقتصاديا أو عسكريا». ولكن ماذا بعد أن تسيطر الصين على هذه التحديات؟ «أود أن أقول إن خططنا الراهنة سوف تحتاج منا بضع سنوات لحلها لا أكثر، ولكن الصين ـ من الناحية الواقعية ـ ستظل مشغولة بإصلاحاتها الداخلية على مدى نصف قرن من الآن».

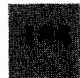
ولكن ماذا لو أخفقت الصين أو واجهت مشكلات خطرة في الداخل؟ ألم يحك لنا التاريخ كيف أن القادة يحاولون دائما وأبدا تحويل انتباه الرأي العام بعيدا عن المشكلات المحلية بالحديث عن النزعة القومية والعدوان خارج



الحدود؟ ويقول جانج: «هذه عادة ليست من ثقافتنا». وهو على صواب إلى حد كبير. ولكن أسلوب العمل في الماضي ليس ضمانا لاتجاهات العمل في المستقبل، وهذا سبب من بين أسباب كثيرة تجعل الغرب، رغما عنه، يرى أن من مصلحته مساعدة الصين على النجاح اقتصاديا.

ستظل الصين عقودا مقيدة بالتركيز على المشكلات الضخمة والمعقدة التي تواجهها في الداخل، إنها تعطي الأولوية القصوى لأهداف محددة وهي تودع القرن العشرين: الخروج بجماهير الفلاحين وبأعدادهم الهائلة من وهدة الفقر، وتحديث مرافقها القومية، والتقدم برخاء المناطق الساحلية؛ ليغطي مختلف أنحاء البلاد في الداخل، والتصدي للنتائج الجانبية المترتبة على العولمة. وهذه جميعها تكشف عن اتجاه نظر الصين إلى الداخل، وليس منها ما يمثل تهديدا للآخرين. ولكن مع جهود الصين للتراكم الاقتصادي ومضاعفة الأسباب الأخرى للقوة سيسود القلق حتما داخل أوساط كثيرة.





5 تهديد أم تحدٍّ؟

هل يمكن مقارنة صعود الصين مع صعود ألمانيا في القرن الماضي؟ هناك فروق كبيرة، لكن الصين تشترك مع ألمانيا ذلك الحين في الشعور بالكبرياء المجروح، ويفيق المارد الذي مزق وخدع من قبل بقية العالم... والآن يعيش ثورة صناعية ويبني ترسانة أسلحة ستسمح له، خلال عقد أو عقدين، بالثأر للأخطاء التي ارتكبت في حقه.

نيكولاس كريستوف
مراسل الصين السابق
لصحيفة النيويورك تايمز

لقد آن الأوان لكي نكف عن رؤية الصين من خلال عدسات التهديد، وأن نبدأ برؤيتها على أنها الفرصة العظيمة التي تمثلها بالفعل.

مهاتير محمد
رئيس الوزراء الماليزي

عن المغنية الأولى وأصوات التينور وأوبرا بكين

يقول فريد زكريا المدير الإداري لمجلة «فورين أفيرز»:

«تميل القوى العظمى إلى اعتلاء مسرح التاريخ مثل المغنيات الأوليات في الأوبرات الكبرى، تستولي على اهتمام كل من في المسرح وأسرهم»، قال زكريا كلامه هذا من موقعه في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وهي مؤسسة تطورت عن عقلية عصر الصناعة في الحرب الباردة، وهذه العقلية، ولسبب وجيه، لن تنسى فهمها للقوة وللسياسة الواقعية، وهو الفهم الذي توافر لها من خلال الصراعات والمآسي التي حددت طبيعة العصر في القرن العشرين، ويرى زكريا «أن الحدث السياسي الدولي الذي حدد طبيعة هذه الحقبة هو صعود الصين كقوة عظمى عالمية».

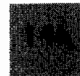
ومن سوء الحظ أن العالم يحمل تاريخا بائسا يخلو من «مغنيات أوليات» جديدات ذوات فعالية

وتأثير، ولا توجد تدابير متفق عليها للتلاؤم مع العمليات الضرورية لإعادة تنظيم الثروة والقوة، والملاحظ - على مدى خمسمائة العام الأخيرة - أن غالبية القوى العظمى الجديدة زعمت أنها احتلت مكانها في التراتبية العالمية بفضل ثورة أو صراع مسلح، أو حتى حرب عالمية شاملة.

وراقب الاقتصاديون والمؤرخون والمتخصصون في السياسة الخارجية والصحافيون صعود الصين في التسعينيات، وأجمعوا على عقد موازاة تشاؤمية بين هذا الحدث وألمانيا في عصر بسمارك، وأوروبا فيما بين الحربين، بل تمادوا في تشاؤمهم وتحدثوا عن تماثل الصين وألمانيا الهتلرية واليابان الإمبريالية، وتقضي نظرة الصقور بأن الصين قوة عدوانية تحركها دوافع الهيمنة في آسيا، وهو ما من شأنه أن يشعل نار الحرب العالمية القادمة، ويردد الصقور دون شعور رؤية لينين، وهي أن الصين وافد جاء متأخرا إلى وليمة القوى الكبرى، مضطرة رغما عنها إلى أن تكون عدوانية وتدفع بمنكبيها أولئك الذين سبقوها على الطريق إلى المائدة، ويأخذ دعاة التعاون نهجا آخر؛ إذ يذكرون من يوليهم أذنا صاغية أن أوروبا وأمريكا عالجتا صعود ألمانيا واليابان بطريقة خاطئة، وأن على العالم أن لا يكرر الخطأ ثانية مع الصين.

ترى هل أصبحنا في أواخر القرن العشرين أكثر «معقولية» بشأن مشاركة البلدان الصاعدة في القوة العالمية؟ إن عودة ألمانيا واليابان إلى الصعود ثانية كقوتين كبيرتين بعد الحرب العالمية الثانية، إنما تم كعملية سلمية، ويحكي عنه البعض أنه أسلوب يدعو إلى التفاؤل من هذه الناحية، ولسوء الحظ، أن التجربة لا يمكن تعميمها، بحيث يكون المعنى أن العالم الحديث اهتدى إلى وسيلة للترحيب بالقوى الجديدة، بحيث يحتضنها دون صراع عسكري، والحقيقة أن الملابسات واحدة من جميع النواحي.

وثمة أسباب خاصة بإستراتيجية الحرب الباردة جعلت الولايات المتحدة تتجه عمليا إلى احتضان اليابان وألمانيا اقتصاديا، حتى حينما أصبحتا تشكلان خطرا تنافسيا على المصالح الاقتصادية الأمريكية؛ إذ كان الهدف خلق قلاع إقليمية ضد خطر الشيوعية، ناهيك عن الأسواق للسلع والخدمات الأمريكية طوال مرحلة التوسع الطويلة بعد الحرب، وعمدت كذلك الولايات المتحدة باعتبارها دولة منتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى تحييد اليابان



وألمانيا عسكريا، فقط لكي تطمئن إلى أن هاتين القوتين الصاعدتين من جديد لن تشكلا تهديدا عسكريا في المستقبل.

والحقيقة أنه في النصف الثاني من القرن العشرين اضطر صناع السياسة الأمريكيون إلى التعامل مع المنافسين والمزاحمين ممن يتصفون، إما بالقوة الاقتصادية (اليابان وألمانيا وغيرهما)، وإما بالقوة عسكريا وسياسيا (الاتحاد السوفييتي السابق)، ولكن الصين هي أول قوة عظمى في القرن الواحد والعشرين سوف تحمل الصفتين، من حيث عناصر القوة بدرجة عالية إلى حد ما.

وإذا قارنا بين الصين واليابان وألمانيا على مدى سنوات نموهم الإعجازي، نجد أن اقتصاد الصين يماثلهما دينامية، ولكنه سيكون أكبر حجما وربما، لهذا السبب، سيكون له أثره الأكبر في إجمالي الاقتصاد الكوكبي. وبينما كانت اليابان وألمانيا دولتين تابعتين ـ افتراضيا ـ للولايات المتحدة، من حيث المسائل الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية خلال الخمسين عاما المنصرمة، فإن الصين مستقلة تماما، ولديها القدرة على أن تصبح مزاحما قويا جدا في مجال التحدي الإستراتيجي ـ العسكري ـ السياسي.

وتتكشف لنا طبيعة التباين في ضوء صورة الاتحاد السوفييتي الذي انحط من الضعف الاقتصادي إلى ضعف شامل خلال الحرب الباردة، ولكن التنين الصيني يطلق من منخاريه ألسنة لهب أقوى تنافسيا مما كانت عليه حال الدب الروسي. وبينما تفتقر الصين إلى دول تابعة ـ وهو ما لا ترغب فيه أو لا تخطط له الآن ـ مثلما تفتقر إلى ترسانة أسلحة لاستعراض القوة على نحو ما فعل السوفييت في السابق، فإنها تمتلك قوة عسكرية كافية يتعين النظر إليها بعين الاعتبار داخل اللعبة الكوكبية الكبرى، وفي آسيا على وجه اليقين.

وهكذا، فإننا إذ نتحدث عن الصين، إنما نتحدث عن صعود قوة جديدة عظمى من جميع النواحي؛ قوة شاملة تملك القدرة الاقتصادية وتحظى بثقل سياسي (خاصة في آسيا، وإن اتسع ليشمل الإطار الكوكبي بفضل ما تملكه من وسائل دولية عديدة، من بينها حق النقض داخل منظمة الأمم المتحدة)، وتملك قوة عسكرية (إذ إن الصين عضو في النادي النووي، وتمتلك أكبر جيش عامل في العالم).



وإذا ما شاء المرء أن يتكهن بالمستقبل، واقتصر في ذلك على الممارسات السابقة للمغنيات الأوليات للأمم العظمى الأخرى، فسوف يضيق مجال الاختيار ولا يجد سوى احتمالات الصدام العسكرية في المستقبل إزاء صعود قوة جديدة لها أهمية الصين، وهذا هو تحديدا ما يتكهن به البعض، ولكن من ناحية أخرى، إذا ما آمن المرء بأن القرن الواحد والعشرين سوف تحكمه وتنظمه الكفاءة الاقتصادية والتجارة الحرة والنزعة الاستهلاكية النشطة وسوق كوكبية بغير حدود، هنا يصبح من المحتمل أن تتطور الصين وتمثل الصوت الرابع المتناغم، وينضم إلى فريق التينور المتناغم (نسبيا)، الذي يضم ثلاثة عناصر (أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان) والذي يحتل المسرح الآن. ولا تزال هذه النظرة التي تمثل الحكمة التقليدية حتى بضع سنين خلت، هي النظرة الرائجة في بعض الأوساط، خاصة بين دعاة «الاقتصاد الكوكبي الجديد، الذين يعتقدون أن الحديث عن الحرب بين الدول ـ الأمم العظمى، هو ضرب من المفارقة التاريخية لا يتناسب مع حقبة أصبحت فيها القوة الاقتصادية هي كل ما تنطوي عليه المنافسة، ونحن نعتقد أن هذه النظرة التفاؤلية غير واقعية، ولكن باعتبارها السيناريو الأقل احتمالا، فإنها تستحق بأن يكون لها الثقل نفسه، الذي تحظى به جميع النظريات التي تحدثنا عن الصين، وكيف يمكن أن تشعل حربا عالمية ثالثة.

ولكن التصورات المجازية، شأن جميع محاولات التعميم عند الحديث عن الصين، تنطلق بعيدا ثم تقيدها أخيرا الاعتبارات الثقافية. إن الصين والغرب يقتسمان تراثا ثقافيا عن «الأوبرا»، ولكن أوبرا بكين تختلف، وعلى نحو استثنائي، عن أوبرا بوتشيني، وكذلك يكون الاختلاف أيضا بين مظاهر السلوك والأدوار وأساليب المغنيات الأوليات في الأوبرا هنا وهناك.

إن الصين الجديدة تختلف اختلافا أساسيا عن القوى الكوكبية القائدة على مدى خمسمائة العام الأخيرة، فالصين متجهة بأنظارها إلى داخلها، وليست بها حاجة إلى استعمار بلدان أخرى؛ لكي تضاعف من نموها خلال الحقبة الراهنة، حتى لو افترضنا أن بعض الدوافع الصينية التقليدية تحث بكين واقعيا على التماس سبيل للسيطرة السياسية والعسكرية على مناطق حدودها.

إن الصين مكتظة بسكانها، كما يعرف الجميع، ومثل هذا الوضع يمكن أن يجعل منها أمة قوية اقتصاديا من حيث الكم، ولكنها فقيرة ومتخلفة من حيث

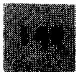
دخل الفرد، وكما أوضحنا في الفصل الرابع أنه لم يكن هناك أبدا «اقتصاد هو الأضخم على الصعيد العالمي»، وليس أيضا الرائد عالميا من حيث نصيب الفرد من الثروة ومستوى المعيشة، وإذا استطاعت الصين، ومتى استطاعت أن تصبح ثانية الاقتصاد الأكبر في العالم، فإن تخلفها الداخلي المستمر سوف يجعلها، كقوة فاعلة على المسرح العالمي، مختلفة تماما عما كانت عليه بريطانيا والولايات المتحدة، عندما انعقد لكل منهما الدور القيادي عالميا.

وتمثل الولايات المتحدة أيضا نوعا من القوى العظمى، مختلفا تماما عما سبقها؛ إذ بينما تلتزم الولايات المتحدة سياسية محورها المصلحة الذاتية (وهي ما ينبغي أن تكون عليه)، فإن أهدافها تتحدد على نحو أكثر انفتاحا، واتبعت (على الأقل خلال الربع الأخير من القرن العشرين) في سبيل تحقيق أهدافها نهجا حميدا أكثر من أي قوة عظمى أخرى، فالولايات المتحدة لا تحاول عمدا إقامة إمبراطورية مملوكة ملكية خاصة لها وحدها، ومن ثم الحفاظ على إمبراطوريتها.

وتتفرد الولايات المتحدة ومن ناحية أخرى؛ إذ قد تكون هي أول قوة عظمى حديثة تدخل طريقا هابطة، وتنتصر على خطر السقوط. وحيث إن الولايات المتحدة لم تعد قوة على طريق السقوط (على نحو ما كان عليه ظاهر الأمر في السبعينيات والثمانينيات). وحيث إن الصين تركز اهتماما على قضاياها الداخلية لتنمية ذاتها، فإن لنا أن نعتقد بإمكان أن تصطنع أمريكا والصين طريقة للتعايش على أساس من رؤية لمستقبل مشترك، وسوف يكون هذا على نقيض نظرة المحصلة صفر السلبية، التي تقفز من حالة السقوط، والتي أغوت الأمم تاريخيا بالاندفاع إلى أتون الحرب دفاعا عن الوضع القائم.

نعم، يجب أن نتعلم دروس التاريخ، ولكن يجب أيضا أن نحذر الطريق السهلة في تصور تطابق الأحداث، ومن ثم نخطئ في الاستفادة من دروس التاريخ، وإلا، وهو الأسوأ، لن نصل إلى استنتاجات خاطئة تماما.

لقد كان للحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي مبرر لوجودها ولا خيار فيه، ويمكن لنا أن ندافع عن الأسلوب الذي انتهجته الولايات المتحدة من جانبها في هذا الصراع، ولكن الشواهد التي لا جدال فيها هي مواقف الاتحاد السوفييتي، التي انطوت على نزاعات التوسع والعدوان والتخريب في



كل ركن من أركان المعمورة، ولقد كانت الحرب الاقتصادية مع اليابان لها ما يبررها، وإن بدت أقل إثارة للإزعاج، أو كان بالإمكان ترشيدها على أقل تقدير؛ إذ بلغ الاقتصاد الياباني قوة كاسحة، حتى أصبح - في وقت ما - يهدد الصناعات الأمريكية الأساسية، وينذر بخطر إشاعة عدم الاستقرار في التجارة العالمية.

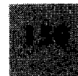
ولكن الصين مختلفة، إنها قد تشكل في نهاية المطاف خطرا جيوبوليتيكيا محتملا، مثل الطراز السوفييتي. بيد أننا، وكما أشرنا في السابق، نشك في هذا الاحتمال، ولكن يتعين على الأمريكيين في جميع الأحوال الانتظار سنوات طويلة ليروا إن كان مثل هذا السيناريو حقيقيا أم لا، ويمكن أن تصبح الصين خطرا اقتصاديا مثلما هي حال اليابان. ولكن، وكما سبق أن أشرنا أيضا، فإنه ليس خطرا بعيدا فقط، بل تقابله وتعوضه فرص إيجابية تحقق مصالح اقتصادية أمريكية.

وإنها لمأساة حقا أن تفلت منا فرصة تاريخية للتعاون مع الصين، ونفيد من علاقة قوية معها، بل وربما يتسنى لنا أن نؤثر فيها في اتجاه إيجابي، والمأساة أن تفلت الفرصة لا لشيء سوى لانشغالنا بإعداد وإحكام وسائلنا لخوض حرب باردة، ونقول هنا ما سبق أن لاحظه الاقتصادي روبرت جي صمويلسون: «تظل أخلاقيات الحرب الباردة مرجعا زائفا، ويقول إن الحط من قدر الصين وضرب صدورنا ربما يشعرنا بالرضا، بيد أن هذه سياسة خاطئة، بل وخطرة. إن معاملة الصين كخصم عنيد، ربما تصبح أسلوبا يشبع حاجة في نفوسنا».

إعادة النظر في الخطر الصيني

نحن نؤمن بأن الولايات المتحدة والصين يمكن أن تتراجعا عن إشعال حرب باردة جديدة، ومن ثم تطوير شراكة إيجابية من أجل المستقبل، بيد أن هذا الإيمان مشروط - إلى حد كبير جدا - بتقديرنا لنوع القوة التي تمثلها الصين اليوم، ونوع القوة العظمى التي ستكون عليها الصين، خلال القرن الواحد والعشرين.

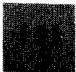
و نحن نرى أن ثمة شكا محدودا في أن الصين ستكون قوة عظمى قومية النزعة، لا تعنيها سوى مصالحها القومية قبل أي شيء آخر، وأن التزامها



المشروع بهذه المصالح سوف يفرض تحديات مركبة عديدة على الولايات المتحدة وغيرها، وليس من المتوقع ـ في المستقبل القريب ـ أن تصبح الصين ديموقراطية بالكامل ولا رأسمالية بالكامل، ونعتقد أن علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع البلدان الأخرى سوف يحكمها ويدفعها اقتصاد سياسي وتاريخي ثقافي ونسق عقائدي يختلف في بعض النواحي عما نحن عليه، وهذا من شأنه أن يفضي حتما إلى اختلافات وصدامات، ولكن دون حاجة إلى أن يتحول إلى تطاحن شامل أو احتكاك مستمر، نعم ستمثل الصين تحديا، وستكون بهذه الصورة أمامنا، بيد أن هذا لا يعني أنها ستصبح وجوبا خطرا يتهددنا.

نحن نعتقد أن الصين معنية أساسا بقضية تنميتها الاقتصادية الداخلية وبنظامها السياسي، وليست معنية بتوسيع إمبراطوريتها في الخارج أو استعرض قوتها العسكرية على نطاق كوكبي، وإن تركيز الصين على واقعها الداخلي هو وليد قوى عميقة الجذور في ميراثها الكونفوشي، وتاريخها العريق. إن جنج هي، القائد العسكري البحري الأسطوري منذ ستة قرون مضت، توافرت لديه المهارات اللازمة والتكنولوجيا البحرية ليجعل الصين قوة عسكرية بحرية رائدة على الصعيد العالمي، قبل صعود إسبانيا والبرتغال بقرن من الزمان، وقبل ثلاثة قرون من تاريخ ظهور هولندا وبريطانيا ليقوما بهذا الدور، ولكن الصين نأت بنفسها عن استعراض قوتها عالميا، وظلت تركز على إمبراطوريتها الآسيوية.

ونعتقد أن هذه الحقبة تزيد عن مجرد كونها مادة تاريخية مهمة، إنها تعكس نمطا سوف نشهده ثانية خلال القرن الواحد والعشرين، إذ سيكون الصينيون ـ بوجه عام ـ عازفين عن استعراض القوة كوكبيا، بيد أن الصين داخل آسيا سوف تستعرض قوتها وتؤكد ثقلها ـ وبطريقة هادئة أغلب الأحيان، وسافرة أحيانا ـ إذا ما اقتضت ذلك الضرورة. ولكن الصين أساسا ستصبح، على الأرجح، قوة حديثة مسؤولة وليست دولة شريرة، وثمة أساس قوي جدا يدعونا إلى الاعتقاد بأنه إذا ما احتضنت الولايات المتحدة الصين بدلا من أن تعزلها، سوف تتدفق منافع كبيرة إلى مشروعات الأعمال الأمريكية، وإلى الشعب الأمريكي، بما في ذلك فائدة خفض النزاع المحتمل مع الصين إلى أدنى حدٍّ ممكن.



ونحن في هذه التقييمات، وعلى نحو ما أسلفنا، نختلف وبأقصى قوة عن تقييمات الصقور أصحاب مدرسة الخطر الصيني، ولكن حيث إن نظرة الصقور بلغت هذا القدر من البروز والغلبة ـ بل وهددت أحيانا بأن تكون هي النظرة العامة السائدة ـ نجد لزاما أن نحلل ـ على الأقل ـ بعض حججها الرئيسية، لهذا انتقينا بضع قضايا رئيسية لكي نوضح، من خلالها، كيف أن حكمنا على المسائل الواقعية القاسية، في شأن الصين، يختلف اختلافا بينا عما ذهب إليه الصقور:

إن القضايا التي تثير قلق الصقور ليست أبدا شيئا مقصورا عليهم، وخاصا بهم وحدهم، فإن الكثير من الاتجاهات والأحداث التي يروونها، تثير فينا نحن أيضا قلقا عميقا، ونحن لا نتشكك، إلا نادرا، في الوقائع التي يحكيها الصقور، وإنما نتشكك في تأويل هذه قائع وسياقها وميزاتها، ثم الاستنتاجات التي يصلون إليها آخر الأمر، وليسمح لنا القارئ بعد هذا التنويه التحذيري أن نفكر معا في بضع حجج مميزة صاغتها مدرسة الخطر الصيني.

الصين كتهديد عسكري للولايات المتحدة

الصين، كما يزعم الصقور، مشغولة بتعاظم أسلحة الدمار الشامل، ويقال إن العسكرة تمثل الواقع المحوري للصين اليوم، وتتكرر المرة تلو الأخرى في أدبيات الصقور عبارة أن الصين «ملتزمة» بأن تكون خصم أمريكا على المدى البعيد، ويتصور العديد من كبار الصقور وقوع حرب ساخنة بين الولايات المتحدة والصين، وأنها ستندلع أولا بشأن قضية تايوان.

ولا خلاف على أن النفقات العسكرية السنوية للصين تزايدت أخيرا، وأن موازنة عام ١٩٩٦، كما تفيد التقارير، زادت بنسبة ١١ في المائة عن العام السابق لها، وأن موازنة عام ١٩٩٧ زادت بنسبة ١٣ في المائة عن موزانة عام ١٩٩٦، واطردت الزيادة الرقمية، كما هو مبين في تقارير الصين الرسمية عن إنفاقها العسكري، ومن ثم فإن الصقور يقينا على صواب حين يقررون أن الموازنة العسكرية أعلى كثيرا من القيمة التي حددتها بكين عام ١٩٩٦، وقالت إنها ٩ بلايين دولار، ولكنها يقينا ليست ٨٧ بلايين دولار، كما زعم كل من ريتشار برنشتاين وروس مونرو في كتابهما «الصراع القادم مع الصين».

وثمة مشكلات كثيرة تواجهنا عند وضع تقدير حقيقي لموازنة الأسلحة في الصين، مثال ذلك أن الصينيين لا يدرجون بند البحوث والتطوير العسكري في ميزانياتهم، على نحو ما يفعل الغرب، ونلاحظ أن بعض المعدات الصينية ـ الأكثر تقدما ـ تأتي في صورة صفقات مقايضة مع روسيا، ولهذا فإنها لا تكلف شيئا وتعامل كمقاصة. وأين وكيف تجري عملية إعادة تدوير أرباح عشرين ألف مشروع مدني مملوكة لجيش التحرير الشعبي، أو كيف يجري تعويضها؟ هذه متاهة يعجز عن فهمها حتى أعضاء المكتب السياسي الصيني، وتكاد تكاليف الأيدي العاملة لا تساوي شيئا تقريبا، لذلك، فإن الصين يمكنها أن تبقي على جيش عامل يماثل ثلاثة أمثال حجم القوات المسلحة الأمريكية، بكلفة أقل من عُشر كلفة الرواتب.

ويرى خبراء البنتاجون ـ بعد تسوية جميع هذه العوامل المتداخلة ثقافيا، وتعديل سعر المشتريات على أساس التكافؤ ـ أن الصين تنفق الآن على الأرجح ما بين ٢٤ بليون و٣٦ بليون دولار في السنة، وإذا أخذنا بالتقدير الأكبر وهو ٣٦ بليون دولار ـ وهو رقم يثير ثائرة الصينيين إذ يرونه ضخما بصورة تدعو الى السخرية ـ فإن موازنة الصين ستبدو مع هذا مجرد شظية من الميزانية العسكرية للولايات المتحدة: إذ تبلغ حوالى السُبع.

وإذا وضعنا هذا في السياق الآسيوي، نجد أن الصين تنفق على موازنتها العسكرية أقل مما تنفقه اليابان، مع ملاحظة أن اليابان من المفترض أنها دستوريا دولة سلمية ومحظور عليها بناء قوة مسلحة هجومية.

وتمثل نفقات الصين العسكرية أخيرا مفاجأة بعد سنوات من خفض الموازنة بناء على رغبة دنج هسياو بنج عندما حاول أن يوجه كل الموارد الممكنة للاستثمار في الاقتصاد المدني، ولهذا انخفضت موازنة الصين العسكرية طوال الثمانينيات من حيث الشروط المطلقة، وانخفضت كثيرا جدا كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي.

وتشير بعض المصادر إلى أن النفقات العسكرية للصين انخفضت من ١٦ في المائة من إجمالي الدخل القومي إلى ما بين ٣ و٥ في المائة أخيرا، وإذا نظرنا إلى النفقات في ارتفاعها من حيث الشروط المطلقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، نجد أن الصين كسرة بالقياس إلى الولايات

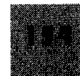


المتحدة التي بدأت، وهي الأقوى، تزيد موازنتها العسكرية ثانية بعد سنوات من الاستقطاعات الضخمة عقب الحرب الباردة.

وقد يجد الرئيس جيانج زيمين، الذي يفتقد مصداقية دنج هسياو بنج لدى الجيش، أن من الضروري أن يكافئ القادة بهذه الاعتمادات المالية وبرامج الإنفاق التي وعدهم دنج بأنها ستكون ذات يوم العائد الذي يحصلون عليه مقابل سنوات تضحياتهم من أجل الاقتصاد المدني، ولكن القوات المسلحة التي يضيفها جيانغ هي قوات سبق خفضها بأعداد كبيرة. والمعروف أن عدد القوات النظامية العاملة في جيش التحرير الشعبي انخفض على مدى الخمسة عشر عاما الأخيرة من أكثر من ٤ ملايين إلى ٢,٩ مليون، وتعهد جيانج في المؤتمر الخامس عشر للحزب في سبتمبر ١٩٩٧، بخفض إجمالي عدد القوات المسلحة نصف مليون آخر وقد تكون زيادة القدرة العسكرية الصينية استجابة دفاعية إزاء تغير ميزان القوى الأمريكي، ذلك أن مستويات الإنفاق أخذت في الازدياد في كل أنحاء آسيا مع تسارع سباق التسلح في الإقليم، وعلى الرغم من أن الصقور يرون الصين تنمو اقتصاديا، وتقرن ثروتها الجديدة بزيادة الانفاق العسكري، فإن حقيقة الأمر أن نفقات الصين انخفضت سريعا، إذا نظرنا إليها كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق العسكري في آسيا؛ إذ انخفضت من ٥٤ في المائة في عام ١٩٨٠، إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٤.

ويعتقد كل خبير عسكري تقريبا أن جيش التحرير الشعبي متخلف للغاية من حيث العتاد، ويلحظ الباحث روبرت إس. روس الخبير في قضايا الأمن ذات العلاقة بالصين ما يلي: «إن أشد الأخطار التي تمثلها اختبارات صواريخ الصين عام ١٩٩٦ هو أنها آيلة إلى زوال: فالصواريخ بدائية بحيث كان بالإمكان أن تضل طريقها وتصيب تايوان»، ويؤكد روس بعد ذلك أن استعراض الصين لقوتها في البحر يعتمد على جيل من طائرات الخمسينيات والستينيات، «وبينما تعمل الصين جاهدة من أجل تطوير طائرات حديثة، فإن أحدث طائراتها المقاتلة المنتجة محليا، وهي الطائرة إف ٨ ـ ١١، تعادل الطائرة الحربية في الستينيات، وأكثر من هذا أن هذه الطائرة البدائية لم تدخل بالكامل بعد في مجال الإنتاج».

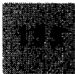
نعم حصلت الصين على طائرات أحدث وأكثر تقدما من روسيا، وهي الطائرة سو-٢٧، وذلك في صفقات على سبيل المقايضة، وكان لهذه الصفقة



آثارها التي أفزعت الأمريكيين، الذين أقلقهم احتمال عودة التحالف الصيني ـ السوفييتي القديم، ولكن أفضل ما لدى الروس من معدات حتى الآن هو طراز السبعينيات، الأقل تقدما مما تبيعه الولايات المتحدة لتايوان وأقل تقدما بكثير مما تنتجه اليابان للدفاع عن نفسها بالاشتراك مع الولايات المتحدة، كذلك فإن الغواصتين من صنف كيلو ـ كلاس Kilo-Klass، اللتين اشترتهما الصين من روسيا عام ١٩٩٥، ظلتا راسيتين لمدة عامين في المرفأ تعانيان مشكلات خطيرة بسبب سوء الصيانة، ويقول روبرت كارنبول، المحرر المختص بشؤون آسيا والباسيفيك في مجلة جينز دفنس ويكلي «إن مجرد شراء غواصة أو مدمرة أو طائرة مقاتلة لا يعني أن لديك القدرة على استخدامها بكفاءة»، ويضيف إلى هذا تقرير إخباري يقول: «إننا لا نستطيع أن ننفي احتمال أن الروس باعوا للصين غواصات معيبة».

ويتصور الصقور أن لدى الصين خطة للهيمنة على الممرات البحرية في آسيا، وأن بكين، بدافع من نزوة، قد تسد الطريق على تدفق النفط إلى اليابان وغيرها، وهذا سيناريو مهم يرى أن الصين لم تكن يوما قوة بحرية، وأن قوتها البحرية الآن ضئيلة بالقياس إلى قوة اليابان، حقا إن بكين أشارت منذ عهد قريب إلى أنها تخطط لتطوير قوة بحرية أكثر خطرا، وقد يرى البعض في هذا مدعاة للقلق، وسوف يؤكد آخرون أن أي قوة عظمى في وضع الصين تواجه توترات ونزاعات كثيرة في شمال وشرق آسيا ـ وحوالى ٤٠ في المائة من إجمالي دخلها القومي منصرف إلى التجارة العالمية ـ لابد لها حتما أن تسعى إلى تطوير أسطول حديث لها.

ويعتقد المراقبون للصين ـ من ذوي العقلية العسكرية ـ أن الصين تتجه إلى تطوير حاملة طائرات، أن توافر مجموعة مهمة من الحاملات يمثل بالتأكيد ضرورة مطلقة للسيطرة على الممرات البحرية في آسيا، ولكن تطوير وتجهيز ولو حاملة طائرات واحدة يستلزم ما بين عشر إلى خمس عشرة سنة، وأن تطوير مجموعة من حاملات الطائرات هو مشروع يستغرق ما بين عشرين إلى خمس وعشرين سنة، و واضح أن مثل هذه الآفاق تجعل الخبراء من أصحاب الفكر الهادئ يعتقدون ـ دون استبعاد احتمال أن تثير الصين قلاقل عسكرية في آسيا على المدى القريب ـ أن الولايات المتحدة لديها ترف الانتظار عشرة أو عشرين عاما تراقب الصين كيف تتقدم وكيف تجري

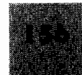


تحديث مجتمعها، وذلك قبل أن نحدد ما إذا كنا في حاجة إلى أن نتعامل معها كخصم على المدى الطويل.

إن استخدام الصين لقوتها من حين إلى آخر ـ على نحو ما فعلت حين أجرت اختبارات استفزازية بالذخيرة الحية لمدفعيتها قرب تايوان واستيلاءها على بعض الجزر المتنازع عليها (وهو ما سوف نناقشه فيما يلي) من شأنه أن يريك جيرانها وهم يعيشون على مقربة من بلد تتزايد قوته على نحو لا يستطيعون التنبؤ به، ولكن بالنسبة لنا نحن البعيدين جدا عنها ونحاول أن نفهم الآثار بعيدة المدى للاحتمالات المرتقبة للقوة، فإن من المهم أن نتذكر أن كل حالة للتخطيط الصيني للقوة العسكرية حتى الآن، ومهما كانت مثيرة للقلق، إنما انصبت على أقاليم وحدود هي موضع تنازع، وتتعلق بما تتصوره الصين مصالحها الإستراتيجية الخاصة بأمنها وسلامة أراضيها على طول حدودها. ونحن لنا أن نختلف مع تصورات بكين بشأن مستوى الخطر الذي يتهدد أمنها القومي، وربما لا نحب أن نرى القوة هي الوسيلة في كل حالة من الحالات، ولكن من المهم أن نعترف بأن أي نشاط من هذا النوع جرى توجيهه على نحو محدود للغاية، ولم يتحول في أي مرة إلى نزاع أوسع نطاقا.

يحب الصقور أن يلعبوا لعبة الاستقراءات المباشرة، ويفيد هذا أنه إذا ما واصلت الصين نموها الاقتصادي الراهن وأنماط إنفاقها العسكري العام الواحد تلو الآخر، حتى المستقبل البعيد، فإن اقتصادها سيصبح أكبر من اقتصاد الولايات المتحدة، ومن ثم ستصبح قادرة على دعم جيش أكبر حجما، ولكن هذه الاستقراءات المباشرة ليست دائما قابلة للصواب.

ربما يكون الصقور على صواب من حيث إن بعض المفكرين الإستراتيجيين في الصين يتصورون، على الأقل، أن بالإمكان، على المدى البعيد. إبعاد الولايات المتحدة عن المنطقة الآسيوية المطلة على المحيط الهادي، كذلك، فإن الصقور على صواب أيضا، إذ يؤكدون أن على الأسطول الأمريكي وغيره من القوات المسلحة التخطيط للبقاء في آسيا، حيث إنهم يمثلون جانبا حاسما وحرجا في توازن القوى، والذي يفرض بعض القيود على أشد ميول الصين عدوانية، ولكن الملاحظ حتى الآن أن بكين لا تبذل أي جهد نشط لإخراج الولايات المتحدة من آسيا، حقا إن خبراء كثيرين يعتقدون أنه على الرغم من بعض الضربات المقنعة التي توجهها الصين بين الحين والآخر ضد القوات



الخارجية التي يتعين عليه أن تترك آسيا، فإن العقيدة الإستراتيجية الرئيسية للصين تفضل وجود الولايات المتحدة على الأقل للعقد القادم أو نحو ذلك، إذ ترى الصين في هذا عاملا يكبح إعادة بناء اليابان عسكريا، علاوة على بعض الاتجاهات الأخرى التي تراها بكين خطرة. ومن ثم، فإن دور القوات العسكرية الأمريكية سيمثل قضية كبرى في المستقبل البعيد، ولكنه الآن لا يمثل مشكلة ذات أهمية في العلاقات الأمريكية ـ الصينية.

والمعروف أن الولايات المتحدة سوف تواصل تطوير قوتها العسكرية المروعة، وتستمر في الإنفاق لإنتاج كل ما يمكن تصوره من أحدث منظومات الأسلحة، لذلك فإننا لسنا في حاجة إلى الزعم بأن حافزنا إلى هذا الإنفاق هو بعبع الخطر الصيني، إن الكثير من الأخطار المحتملة في عالم اليوم، بما في ذلك خطر الصين، على ضآلته، الذي يدور حول الزعم بأن الصين ستتحول إلى أمة شريرة، وتهدد جيرانها الآسيويين أو الغرب بقدراتها النووية كافية جميعها لجعل واشنطن تركز على المسار الذي اتخذته لنفسها.

وإذا ما سلمنا بالقدرات الأمريكية الاستثنائية في مجال التقانة العليا الحربية والآليات ذات الصلة باحتمالات القوة في المستقبل، فإن الحقيقة الواقعة توضح أن العالم ربما لم يخضع أبدا لهيمنة عسكرية من قبل أمة واحدة، نعم حري بأن نراقب الزيادات التي تفرضها الصين في مجال الإنفاق العسكري، غير أنها، على وجه اليقين، تمثل جهودا تبذلها قوة عسكرية في الخمسينيات لكي تصل إلى السبعينيات، ولكن الجهود الأمريكية في مجال البحوث والتطوير العسكريين تمثل من ناحية أخرى تطوير القدرة العسكرية الحاسمة لمطلع القرن الواحد والعشرين، ونحن نشعر بالثقة حين نتنبأ بأنه، حتى خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠٢٥، لن يكون هناك أبدا أي مجال للمقارنة بين ما سوف تبلغه القوة الصينية من حيث المدى والقدرة على الصعيد الكوكبي، وبين ما ستكون عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

حقا الصين قوة نووية كما يحلو للصقور أن يؤكدوا، ورؤوسها النووية هي الرؤوس الوحيدة الآن الموجهة إلى الولايات المتحدة، ولكن إذا كانت هناك صواريخ نووية تعد على أصابع اليد يمكنها أن تصل إلى سواحلنا الغربية، فإن برنامج الصواريخ النووية الصيني ليس هو المجال الأكبر في ترسانة أسلحة بكين، إن عددا قليلا جدا من الخبراء هم الذين يعتقدون أن الصين الآن، أو

حتى بعد سنوات عديدة، يمكن أن تمثل خطرا عدوانيا لا يمكن للتكنولوجيا الدفاعية الأمريكية أن تكبح جماحه تماما.

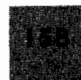
ونذكر هنا إحدى حجج الصقور، والتي تقول: لا تزال هناك عقود عدة قبل أن تصبح الصين القوة العظمى العسكرية الثانية على وجه البسيطة، ولذلك فمن الأفضل أن نستعد لها من الآن، ويرد على هذه الحجة أوين هاربر رئيس تحرير «ناشونال إنترست» في مقال محكم الحجة والصياغة ويفند رؤية الصقور إذ يقول: «عبارة عقود عدة تمثل في السياسة فترة زمنية طويلة، ومع مرور هذه العقود ستكون الولايات المتحدة ذاتها قد حققت تقدما تكنولوجيا كبيرا جدا، إذ سيكون العالم مختلفا تماما، وسوف تتوافر لنا جميعا حينئذ فكرة أوضح عن نوايا الصين، وإذا حدث وظهر أن الصين هي الخطر الذي يحذرنا منه الصقور، سنجد أمامنا وقتا كافيا للاستعداد لها.

أعلنت الصين أن الولايات المتحدة عدوها

يحكي برنشتين ومونرو تعليقات مشؤومة على لسان عدد من كبار العسكريين الصينيين الذين يؤمنون بأن الولايات المتحدة هي عدو الصين، ويستهلان كتابهما بتعليق مثير للانزعاج قاله الفريق مي جنيو: «سيكون من الضروري ضرورة مطلقة أن ننمي شعورنا للانتقام... يتعين علينا أن نخفي قدراتنا، وأن نتحين الفرصة الملائمة لكي نصفي حساباتنا مع أمريكا في المستقبل».

ولكن الواقع أن بعض الناس يرون أن هذا الرأي ليس سياسة رسمية، ذلك أن الصين تعيش حقبة تتزايد فيها الأصوات المتباينة بحيث نجد مفكرين صينيين آخرين ممن لهم نفوذ كبير، وكذا جماعات مصالح يعبرون عن وجهات نظر مغايرة، ونحن حقا لا نسمعهم دائما في هذا البلد، بل كما قال ألاستير جون الأستاذ بجامعة هارفاد «نغرق أصواتهم بحديثنا عن إستراتيجية الاحتواء الجديدة، والتي نبسط فيها الأمور تبسيطا مخلا، ونحن نعرف أن صينيين كثيرين عملوا بجد ونشاط من وراء الكواليس، وأفاد هذا بدرجة ما في تقييد، وربما تخفيف حدة دافع الصين نحو السلوك العدواني.

علاوة على هذا، فإن غالبية الصينيين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة هي عدوهم لا يبدأون بوضع خطة إستراتيجية للقوة الصينية،



ويخلصون إلى القول بأن تحدي أمريكا فكرة جيدة، وإنما نجد العكس، إذ يخلصون إلى نتيجة مؤداها أن أمريكا معادية بدليل ما يرونه من أن أمريكا تبذل الجهود للإضرار بالصين خلال السنوات القليلة القادمة، معنى هذا أن تفكيرهم هو رد فعل وليس فعلا منطلقا تأسيسا من رغبة داخلية لديهم. وعلى الرغم من اتساع نطاق هذا الرأي ـ مع العلم بأن الصقور يتزايدون في البلدين ـ فإنه رأي قابل للتغيير، إذا ما أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الصين أكثر بنائية.

الصين قوة توسعية في آسيا

موضوع آخر يمثل عقيدة سائدة بين الصقور تفيد بأن الصين، حتى وإن لم تهدد مباشرة القوة العسكرية الأمريكية الآن، فإن بكين تتصف بعدم المسؤولية، وتمثل قوة عسكرية مغمورة متعطشة للهيمنة على آسيا، وسبق أن قيل إنها تثير أكثر فأكثر خوف جيرانها الآسيويين، ويرى الصقور أن الصين تسعى إلى «الهيمنة» وهنا لعب يثير السخرية بمصطلح الهيمنة الماركسي، والذي كان كلمة السر عند بكين للتعبير عن نوايا السوفييت في السبعينيات، ومن الطبيعي أن عملية السعي من أجل الهيمنة في آسيا من شأنها ـ في ذاتها ـ أن تضع الصين في صراع المصالح الأمريكية هناك، والنتيجة أنه إذا لم تحتوِ الولايات المتحدة الصين، فسوف تهيمن الصين آخر الأمر على آسيا، ومن ثم تهدد مصالح أمريكا الكوكبية على المدى البعيد.

وإذا كان الصقور يعنون بكلمة «هيمنة» أن الصين في طريقها لتصبح قلب وروح الاقتصاد الآسيوي، وأن بلدانا كثيرة من جيرانها الآسيويين سوف ينحنون لرغباتها بسبب قوتها الاقتصادية (على نحو ما تنحني بلدان كثيرة في كل أنحاء المعمورة للمصالح الأمريكية)، فإنهم يكونون قد أصابوا الرأي، إذ من المرجح أن تكون هذه هي الحال خلال ما بين خمس وعشرين إلى خمسين سنة. وإذا كان الصقور يرون أن الصين حين تكشف عن عضلاتها العسكرية في مضيق تايوان وفي جنوب بحر الصين إنما تسعى إلى ردع الآخرين، فإنهم يكونون على صواب، ولكن إذا كان الصقور يتصورون أن الصين لها نوايا عسكرية توسعية لغزو بلدان آسيوية، فإن دليلهم على مثل هذا واهٍ وضعيف للغاية.

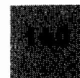


وكثيرا ما يستشهد البعض بتهديدات الصين واستفزازاتها ضد تايوان أخيرا، وكذلك ما يقال عن تدخلها العسكري واحتلالها للتبت. أن سياسة الصين في هاتين الحالتين ليست جديدة، فإن تصميم الصين على استعادة تايوان قديم منذ خمسين عاما، و«تحرير» التبت حديث بدأ منذ أربعين عاما، وإن زعم الصين بأن لها السيادة على هاتين المنطقتين، وتأكيدها بأن المسألتين تدخلان ضمن المسائل الداخلية وليست دولية، من الأمور التي يقتنع بها كثيرون من الغربيين من أصحاب الفكر المستقل.

والدليل الثاني الذي يتردد كثيرا لتأكيد النزعة الاستفزازية العسكرية لدى الصين، هو مطالبتها بالجزر المتنازع عليها، وهي مجموعة جزر باراسايل (شيشا)، وسبراتلي (نانشا)، واستخدام الصين بين الحين والآخر للقوة العسكرية لتأكيد سيادتها على هاتين الجزيرتين ضد ادعاءات الأطراف المقابلة، مثل فيتنام والفليبين وماليزيا وغيرها. وحدث في عام ١٩٧٤، وبينما كانت الصين لا تزال اسميا حليفة لفيتنام الشمالية، أن استولت على جزيرة من جزر باراسيل، وطردت القوات الفيتنامية الشمالية بعد مناوشات عسكرية بسيطة، وفي عام ١٩٨٨، تطاير بعض الشرر بين القوات الصينية والقوات الفيتنامية في شأن جزر باراسيل.

وبعد ذلك، وفي عام ١٩٩٥، أقام الصينيون محطة تجسس على واحدة من مجموعة جزر سبراتلي التي تطالب بها الفليبين، وعلمت مانيلا بذلك بناء على معلومات سرية بلغتها على لسان صياد (وليس، وهذا هو المهم، بناء على تقارير من المخابرات الأمريكية)، وكان رد فعل مانيلا شعورا بالصدمة والاحتقار، وقال خوزيه ألمونت كبير المستشارين في الفليبين: «نحن لسنا سوى كائن صغير أمام جبل شاهق، ولا نملك حتى مقلاعا لقذفه بالحصى».

وعندما احتجت مانيلا رسميا، أرسلت الصين فريقا بحريا لتأكيد وحماية دعواها، وفاجأت الصين كذلك أعضاء رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (الآسيان)، حين أكدت من طرف واحد سيادتها على جزر سبراتلي، وأثار هذا حالة من الهلع الشديد في عواصم جنوب شرق آسيا، ورد فعل جماعي نادر الحدوث يؤكد رفضهم لنهج الصين، وطالبوا بالتفاوض. وترى العواصم الآسيوية في تصرفات الصين في جنوب بحر الصين دليلا



واضحا على نوايا بكين على المدى البعيد، وقال مارك فالنسيا من مركز الشرق والغرب في هونولولو: «يمكن النظر إلى مسار النزاع باعتباره مؤشرا إلى اتجاهات في العلاقات الإقليمية في فترة ما بعد الحرب الباردة، هل ستكون الصين جارا متعاونا حميدا، كما تفيد مزاعمها، أم سوف تسعى من أجل الهيمنة؟».

والجدير ملاحظته أن المطالبات القانونية الفعلية بالجزر تشتمل على مجموعة مختلطة من الوقائع والوثائق والاتفاقات والرسوم والخرائط المسحية التاريخية المبهمة والمشوشة، وتطالب الصين أساسا بكل مجموعتي جزر سبراتلي وباراسيل، على الرغم من استعدادها للمشاركة في حوارات ومفاوضات مع جيرانها في جنوب شرق آسيا، والشيء الذي لا يذكره الصقور هو أن تايوان تتفق في الرأي بوجه عام مع مطالبات الصين، التي تقرر أن هذه الجزر، هي في واقعها، ضمن الأراضي الصينية (والحقيقة أن تايبيه تتفق من حيث المبدأ مع بكين فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الصينية).

وثمة قضايا مهمة بعيدة المدى في شأن البترول المحتمل في المياه القريبة من الشاطئ، وكذلك مسألة السيطرة على الطرق البحرية، بيد أن القسط الأكبر من الحجج الخاصة بهذه الجزر، إنما تعتبر مسألة رمزية أكثر منها مسألة ذات أهمية إستراتيجية، وتمثل موضوعا للأخذ والعطاء في التفاوض بشأن النظام الجديد في جنوب شرق آسيا، وهذا هو ما يفهمه جميع المدعين، ويود الصقور أن يرى الأمريكيون في سقوط إحدى الجزر المرجانية المغمورة من بين مجموعة جزر سبراتلي، كأنه المكافئ المعنوي لعملية هتلر حين ضم إلى ألمانيا منطقة سوديتلاند، بيد أن جزر سبراتلي لن تكون من هذا النوع، إن بعضها مغمور تحت سطح الماء أغلب أوقات السنة، وليس فيها جزيرة واحدة كبيرة بحيث تفيد لدعم عمليات بحرية أو تتسع لانتشار جنود على سطحها للدفاع عن الجزر، ويشير إلى هذا أحد المعلقين بقوله: «الحقيقة العسكرية لجزر سبراتلي أن احتلالها سهل، والدفاع عنها والاحتفاظ بها صعب، وإن الدفاع عنها من شأنه أن يستنزف، لا أن يدعم، قدرات الصين العسكرية الضاربة».

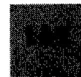
وأبدت الصين في مناسبات قليلة رغبتها في أن تكون القوة صانعة للحق، وأن تتشبث بالاقتراح القائل بأن الحيازة تسعة أعشار القانون، ولكن الاستيلاء



على هذه الجزر أبعد ما يكون عن أن يكون تعبيرا عن نزعة توسع نشطة وعدوانية، على نحو ما يريد أن يصورها الصقور، ولم تبدِ الصين حراكا طوال العام ـ وقتما كانت فيتنام تحتل العديد من جزر سبراتلي ـ وأكثر من هذا أنه ـ على مدى فترات الصراع بشأن تايوان ـ لم تحاول الصين أن تتحدى احتلال تايوان للجزيرة الأضخم حجما من بين جزر سبراتلي، ولم يضايقها أن ماليزيا أقامت منشآت سياحية فوق جزيرة أخرى.

ويبدي زعماء جنوب شرق آسيا السياسيون، عن حق، ضيقهم إزاء ما يمكن أن تفعله الصين بعد ذلك، ويقول ضابط بحري فليبيني: «الصين تشبه حالة عدوى في جزر سبراتلي، وعلينا أن نستحدث كما كافيا من المضادات الحيوية لوقف سريان العدوى»، والملاحظ أن الدبلوماسية الهادئة داخل إطار دول جنوب شرق آسيا تحقق على الأقل بعض التأثير من أجل الحيلولة دون استيلاء الصين على جزيرة أخرى، مثال ذلك أنه في مارس ١٩٩٧، عندما احتجت فيتنام ضد الصين بسبب إقامة منشآت بترولية في المياه المتنازع عليها، دارت بين البلدين مفاوضات مثمرة دون أن يحدث أي عمل عسكري، وفي مايو من العام نفسه احتجت حكومة الفليبين ضد أنشطة الصين فوق جزيرة أخرى صغيرة متنازع عليها، واستجابت الصين وهدمت الكوخ موضوع الخلاف، لكن أن مثل هذه المفاوضات ومظاهر التعاون لن تدوم أبدا، ولكنها مؤشرات من بين علامات أخرى صغيرة تحدث يوميا وتكشف عن سلوك الصين، هذا الكيان الضخم، إزاء جيرانها مما يوضح على الأقل ميلها إلى أن تصبح قوة عظمى، مسؤولة وذات طبيعة سوية معقولة.

والقول بأن الصينيين ضعاف شديدو الحساسية بحيث، يضطرون إلى الاستجابة بأسلوب عسكري إزاء أي استفزاز ضد الأقاليم التي يطالبون بها، قول أكدته للمرة الثانية قضية جزر دياويو (سنكاكو)، إذ تطالب الصين واليابان بهذه البقع المكونة من رمال الباسيفيك (وتؤيد تايبيه الصين في هذه القضية أيضا، بل لعلها أكثر حماسا بشأنها)، وحدث في عام ١٩٩٦ أن أقام فريق صغير من اليمينيين اليابانيين كوخا ورفعوا العلم الياباني على واحدة من الجزر، وكان الهدف محاولة ادعاء سيادة اليابان؛ لمناهضة اتفاق مشترك لإبقاء الوضع على ما هو عليه، بينما تدور المفاوضات بين طوكيو وبكين في اتجاه تسوية دائمة.



ويمكن للمرء أن يتصور استجابة صينية غاضبة وحماسية ضد ما يمكن اعتباره عملا استفزازيا من جانب عسكريين ويمينيين يابانيين، لقد تفجرت في الماضي براكين الغضب الصيني ضد أساليب اليابانيين الوحشية داخل الصين في أثناء الحرب العالمية الثانية، وهو ما صورته الكتب المدرسية اليابانية، ومن ثم، فإن القول بأن الصين شديدة الحساسية (وشديدة الانتقاد) إزاء تصرفات اليابان نحوها يعتبر إغفالا شديدا في تقريرنا لأحداث النصف الثاني من القرن العشرين.

وسرعان ما استنكر الصينيون الحادث الذي وقع في دياويو، الذي مس عصبا قوميا عميقا لدى عامة الجماهير (على عكس الحملات التي كانت تصطنعها الحكومة ضد الأجانب في الماضي)، وهنا كان الطلاب الصينيون وغيرهم على أهبة الاستعداد للمسيرة في تظاهرة ضد المنشآت الدبلوماسية اليابانية والمخازن التجارية والمشروعات المملوكة لليابانيين، وانتشرت النار سريعا إلى هونج كونج (حيث لقي رجل مصرعه عرضا في تظاهرة انفعالية) وذلك إلى تايوان (حيث طالب أعضاء البرلمان حكومة تايوان أن تكون على أهبة الاستعداد للحرب ضد اليابان).

وكان بإمكان الصين أن ترسل كتيبة رمزية من قواتها المسلحة لتنزل إلى البر هناك وتؤكد دعواها بالنسبة للجزيرة، وإزاء الحرج الذي وقعت فيه طوكيو بسبب تبجح أعضاء الجناح اليميني، الذين بنوا الكوخ هناك، وجدت الحكومة اليابانية أن من العار عليها قبول هذه النتيجة، ولكن لم يحدث هذا ولا ذاك، إذ فجأة تحرك مسؤولون صينيون للجم جماح الجماهير المعارضة، وأعلنت أن المشكلة سيتم حلها عن طريق مفاوضات ثنائية مع اليابان، وسرعان ما هدأت النفوس في الصين، وإن ظلت آثار الحدث مشتعلة في أنحاء أخرى من آسيا.

وثمة تفسير لسلوك الصين وهو أن السلطات خشيت أن يلجأ الطلاب، إذا ما سمحت لهم الدولة بالتحرك، إلى حشد صفوفهم والتظاهر، الأمر الذي قد يتحول سريعا من موضوع الاهتمام الأصلي، وهو مشكلة دياويو، ويأخذ شكل احتجاجات عامة على طريقة أحداث ميدان تيان آن مين، وربما كان هذا صحيحا من ناحية، ولكن ثمة تفسير آخر أبعد مدى من الناحية الإستراتيجية. المعروف أن الصين كانت تحقق تقدما مطردا في علاقتها مع



اليابان، ولا تريد أن تنتهي المسألة بحرب كلامية على جبهتين: ضد اليابان بشأن دياويو، وضد الولايات المتحدة بشأن تايوان، وأيا كان السبب، فإن اختفاء مسألة دياويو من الحوار العام في الصين كشف أولويات القيادة الصينية في اختيار المعارك المهمة، وتوجه ثقلها ضد النتائج المحتملة بالنسبة للمصالح الإستراتيجية والقومية، معنى هذا أن بكين، وعلى عكس نظرة الصقور، ليست نظاما خطرا مسعورا ومتعطشا لتوجيه الضربات في كل اتجاه، إنها قوة رشيدة تتصرف بناء على روية وحذر للمحافظة على نفسها في غالب الأحيان على أقل تقدير.

الصين عدوانية واستفزازية تجاه تايوان

نعم هي كذلك، ولكن حتى هذا العنصر القوي الصلب، في دعوى الصقور، حري بأن نتأمله بحذر شديد. إن تهديدات الصين الأخيرة لتايوان تشتمل على مناورات عسكرية استفزازية وبيانات تنذر بالحرب خلال عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، ولقد كانت أحداثا مذهلة ومثيرة للقلق، ولكنها تفسر جانبا صغيرا من العلاقة الجديدة عبر المضيق التي أقيمت من قبل، خلال، ومنذ، تلك الأزمة.

أولا وقبل كل شيء، من المهم أن نفهم دور مشكلة تايوان في تصور بكين لأمنها القومي، ونذكر هنا ما قاله خبير في شؤون الصين، من أن الحوار الأمريكي العام بشأن حافز الصين إلى موقفها الشرس تجاه تايوان، إنما يشتمل على كل الفروض التي يمكن تصورها: استياء تاريخي، نفور من ديموقراطية تايوان، وحمية قومية، وصراع السلطة الداخلي، جميع الفروض الممكنة فيما عدا ذلك الذي يتعلق بمحاولة السيطرة على جزيرة تبعد عن شواطئها بمائة ميل... «أن تسعى الصين التزاما بمصلحتها القومية».

وليس ضروريا أن يتفق المرء مع الصين في تصورها لمصلحتها القومية لكي يعترف بعمق إيمان بكين بحقها في استعادة تايوان، وبأن هذا واجبها ومصيرها، ومسألة حيوية لأمنها القومي ولمصالحها الوطنية، ومع هذا، وعلى الرغم من كل تهديدات بكين ضد تايوان، وعلى الرغم من كل بياناتها التي تؤكد احتفاظها بحقها في «تحرير» تايوان بالقوة، فإن خبراء البنتاجون

يقررون أن الصين تفتقر إلى العدة الحديثة اللازمة للقيام بعملية تقليدية سريعة، وعلى مستوى كفء لغزو واحتلال تايوان، اللهم إلا إذا كانت الصين على استعداد لتحمل خسائر هائلة في الأرواح، مستفيدة من قوتها البشرية الضخمة؛ للقيام بعملية تحتاج، في حالة عدم استخدام هذا الأسلوب، إلى معدات متقدمة للغاية من بينها سفن إنزال برمائية وقوة جوية وصواريخ دقيقة في إصابتها لأهدافها. ولكن دراسات أجهزة الاستخبارات البحرية الأمريكية عن أحدث التدريبات والمناورات العسكرية الأكثر تقدما للصين حتى الآن بشأن الاستعدادات لغزو تايوان أفادت بأن قدرات الإمدادات والتموين «اللوجستية» وقدرات الرفع البرمائي في حاجة إلى تحسين حتى يتسنى لها أن تنجز «عملية ناجحة وسريعة وفقا لخطة محتملة لغزو تايوان».

وسبق للكولونيل كارل دبليو أيكنبري، وهو خبير أمريكي متميز في شؤون آسيا العسكرية، أن راقب عن كثب كبار قادة أفرع الخدمات المختلفة في جيش التحرير الشعبي الصيني، وشاركهم في جولاتهم لزيارة قواعد أمريكية، كما زارهم في الصين، ويعتقد أن قدرتهم على التآزر الإستراتيجي والتكتيكي لا تزال متخلفة كثيرا، مما يجعلها عاجزة عن دعم حملة عسكرية حديثة الأسلوب للهجوم على تايوان واحتلالها، ناهيك عن شن حملات مماثلة ضد أقطار آسيوية أخرى.

وبينما يصرخ الصقور بأعلى أصواتهم مطالبين بحماية تايوان من الصين العدوانية، فإننا لا نسمع مثل هذا الصراخ وبهذه الحدة في تايوان ذاتها، ذلك أنهم هناك ينظرون إلى الصين في الغالب باعتبارها فرصة لمشروعات أعمال إستراتيجية، أكثر من كونها خطرا إستراتيجيا. والجدير ذكره أن أكثر من ٢٠ بليون دولار استثمار مباشر لعدد من الشركات والأفراد المستثمرين تدفقت من تايوان إلى الصين فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦، وأن أكثر من ٢٠ في المائة من صادرات تايوان تتجه الآن إلى الصين عبر وسيلة أو أخرى، وأن حوالى ٤٠ في المائة من جميع الشركات المسجلة في سوق الأسهم في تايوان لها عملياتها الاقتصادية داخل الصين.

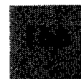
وثمة شركة تايوانية لصناعة النودلز سريعة التحضير Instant - noodle تمثل نموذجا لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، وتعتبر الصين وتايوان شريكتين تجاريتين أساسيتين، وتحظى الصين بتدفق مهم من الخبرات

التكنولوجية والإدارية من تايوان. حقا إن تايوان تمثل مكونا حاسما في التشكيلة الاقتصادية التي اعتمد عليها الخبراء الغربيون للإعلان عن إنشاء الصين العظمى (وتضم أيضا جنوب وسواحل الصين وهونج كونج وماكاو واقتصادات جنوب شرق آسيا، التي يهيمن عليها أساسا رجال أعمال من عرق صيني).

ولقد انتقلت صناعة الجزء الأكثر من الأحذية في تايوان إلى الصين؛ التماسا للأجور المنخفضة (تماما مثلما سبق لهذه الصناعة أن أغلقت أبوابها في أمريكا، وانتقلت إلى تايوان وإلى غيرها من الأسواق الآسيوية منخفضة التكلفة)، وتضم مدينة دونج جوان في مقاطعة جواندونج التي ازدهرت بالاستثمار الأجنبي حوالى ١٣٥٠ شركة تابعة لرابطة تايوان المحلية، وأعرب المديرون التايوانيون في مدينة دونج جوان عن إذعانهم الكامل للسلطات الصينية المحلية التي تفرض نظاما صارما وشروطا شبه عسكرية على آلاف العمال، وأكثرهم من صغار الفلاحات من ريف الصين، الذين يعملون في صناعة أحذية رياضية، من ماركتي ريبوك ونايك وغيرهما التي ستجد سبيلها إلى صالات العرض الأمريكية.

وليس لنا أن ندهش إزاء هذا التعاون في مجال العمل على الطبيعة، وأن الصين لم تتخذ أي إجراء عقابي اقتصادي ضد مشروعات الأعمال التايوانية في الصين حتى في وقت اشتداد الأزمة خلال عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، ويقول مدير لمشروع ضخم مملوك لتايوان، ومقام في الصين: «ذهب بنا الظن إلى أننا سنكون أهدافا لهم، ولكن لم يحدث لنا شيء حتى ونحن نطالع مقالات الصحف كل يوم وهي تشجب حكومتنا.

وحض لي تنج - هوي مشروعات الأعمال التايوانية على أن تحد من استثماراتهما في الصين، وأصيبت سوق الأسهم في تايبيه بانهيار مفاجئ في أكثر من مناسبة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بسبب مخاوف من خطر صيني عدواني، ولكن الحساب الختامي لأضخم مشروعات أعمال تايوان يكشف عن أن الصين مجال أعمال شديد الجاذبية، بحيث لا يمكن التخلي عنه، وبحلول نهاية عام ١٩٩٦ كانت الشركات التايوانية تواصل المزيد من الاستثمارات المهمة، على نحو يساعد الصين على ارتقاء سلم التقانة العليا في كل المجالات، ابتداء من برامج الهاتف الخليوي، وحتى التكنولوجيا الحيوية، واستهلت شركة فورموزا للبلاستيك نشاطها، وهي أضخم شركات



تايوان، باستثمار ضخم يبلغ ٣,٢ بليون دولار لإنشاء محطة قوى في مقاطعة فوجيان الصينية، وبدأت تنفيذ مشروعها هذا حتى بعد أن حثتها حكومة تايبيه على التوقف، والجديرملاحظته أن سوق الصين تقدم للشركات الكبرى ـ بوجه خاص ـ جدولا لا مثيل له في تايوان، ويقول جيفي والج، أحد المديرين التنفيذيين لدى شركة الصين للكيماويات والصيدلة ومركزها في تايوان: «نحن في تايوان لم ندخل مجال التكنولوجيا الحيوية على الإطلاق، إن سوق تايوان صغيرة جدا، ومن ثم فإنها لا تستحقها»، ولكن هذه الشركة تنشئ في الصين منشأة للتكنولوجيا الحيوية قيمتها ٥٠ مليون دولار.

وثمة بادرة أخرى تشير إلى تنامي التجارة عبر المضيق تتمثل في اتفاق الشحن الذي أصبح ساريا في عام ١٩٩٧، ويسمح لسفن الصين وتايوان: بأن ترسو في موانئ البلدين، ويحدث هذا لأول مرة منذ ٤٨ عاما، على الرغم من أنه مقصور على تبادل نقل البضائع بين سفن البلدين.

ولنحاول أن نقرأ كيف تغطي وسائل إعلامنا الموقف بين الصين وتايوان. إن وليام أوثر هولت من اتحاد البنوك، ينحى باللائمة على الأمريكيين لأنهم «يعرفون كل صغيرة وكبيرة عن قواعد إطلاق الصواريخ المقامة حول تايوان، ولكنهم لا يعرفون شيئا عن المبادرات الصينية السلمية الناجحة إلى حد كبير، وعلى مدى جيل كامل تجاه تايوان، وكيف أن هذه المبادرات حولت العلاقة بينهما من علاقة عزلة وقصف مدفعي متبادل إلى علاقة جوار وتجارة واستثمار وتبادل سياحي»، ولو كان هناك مجرد اشتباه في تطور العلاقة الاقتصادية عبر المضيق حدث بين الأعداء السابقين في الشرق الأوسط أو بلدان يوغسلافيا السابقة، لرأينا الأمريكيين يهللون فرحا لما يعتبرونه انتصارا فائقا لعملية السلام. ولكن الصقور يريدون بدلا من ذلك تركيز الحوار على عدوان الصين واحتمالات الحرب ضد تايوان.

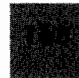
ونحن لا نريد أن ننفي احتمال اشتعال أزمة أخرى بشأن تايوان ، مثال ذلك إذا ما أعلنت تايوان الاستقلال، واضطرت الصين إلى الرد على هذا عسكريا . ولكن النظرة المتوازنة إلى جميع الوقائع تشير إلى أن القصة الكبرى التي جرت أحداثها خلال التسعينيات تمثلت في غلبة التطبيع والسلم على العلاقات بين الصين وتايوان، على الرغم من لحظات التوتر الشديد خلال السنوات القليلة الماضية.

الصين بلد شرير يرفض الالتزام بالقواعد الدولية

ثمة نمط سلوكي صيني آثار في السنوات الأخيرة فزع المفكرين في مختلف أنحاء العالم، وهو بيع الصين لباكستان معدات ومواد ذات علاقة بالأسلحة النووية، وساعدت إيران على تطوير مفاعل نووي، وباعت لإيران مكونات للحرب الكيماوية، وهرّبت إلى داخل الولايات المتحدة مادة AK-47s لبيعها لعصابات الطرق في كاليفورنيا، وارتكبت مجموعة من الأخطاء الاقتصادية القاتلة ابتداء من تنامي فائض تجاري ضخم مع الولايات المتحدة، إلى تشغيل مصانع مملوكة للدولة عملها الرئيسي هو القرصنة المتمثلة في سرقة الملكية الفكرية الأمريكية.

لا شك في أن سلوك الصين غير الملتزم بالقواعد المتفق عليها دوليا سلوك ينبغي انتقاده وإدانته ومعاقبته (مثال ذلك، أنه كان من الصحيح تماما فرض عقوبات تجارية ضد القيادات الصينية، التي تبيع مواد حربية كيميائية لإيران)، ولكن المنظور المستقبلي ضاع وسط غابة الانتقاد بشأن هذه القضايا، فالصين بلد خرج للنور من موقع العزلة الديبلوماسية الكاملة منذ خمس وعشرين سنة، إلى موقع العضو النشط المحترم والمسؤول في الأمم المتحدة. والملاحظ أن الصين عند التصويت داخل مجلس الأمن نادرا ما استخدمت حقها في الاعتراض، ويشهد الواقع بأنها وقفت إلى جانب الولايات المتحدة أكثر مما عارضتها، وامتنعت سياسيا عن التصويت أكثر مما استخدمت حق الاعتراض (الفيتو)، عندما كانت لا ترغب في مساندة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ورأت في هذه تدخلا سافرا.

والصين عضو في ٤٩ منظمة حكومية دولية أخرى، وكذا في أكثر من ألف منظمة أخرى غير حكومية، تبدأ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية (وقبلت الصلين اتفاقات بازل، وتلتزم بقواعدها في شأن معدلات الكفاية الرأسمالية لبنوكها)، وحتى منظمة أبيك (منتدى التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي) وغيرها من منظمات إقليمية، وطبعي أن هذه العضوية المتشعبة والمتعددة تجعلها تدخل في نسيج شبكة واسعة من العلاقات الدولية والتي تلتزم بها، ووقعت بكين



أيضا على عديد من الاتفاقات العالمية بشأن البيئة، بل وعلى ما يصل إلى تسعة اتفاقات بشأن حقوق الإنسان، هذا على الرغم من أن امتثالها يقبل تأويلات متباينة.

نعم، ولكن الصين، لسوء الحظ، تاجر سلاح كبير، وإن بعض أسلحتها منافسة لدرجة كبيرة في الأسواق العالمية، علاوة على أن بعض أهدافها السياسية الخارجية يمكن تعزيزها عن طريق مبيعات السلاح، ولكن الصين إجمالا تعتبر تاجر سلاح صغير جدا بالقياس إلى الولايات المتحدة. ويبلغ إجمالي مبيعاتها حوالى ١٠ في المائة من صادرات السلاح الأمريكية، وتعتبر مبيعات الصين من الأسلحة أقل كثيرا من مبيعات تجار السلاح التقليديين مثل فرنسا وإسرائيل. حقا باعت الصين أسلحة لبلدان كانت واشنطن تفضل ألا يكون بين الصين وبينها عمل تجاري، ولكن جميع البلدان المتورطة في تجارة السلاح، وأولها الولايات المتحدة، ينتهي بها الأمر إلى بيع السلاح لأنظمة شريرة، وإن قصة الولايات المتحدة وكيف عززت ترسانة صدام حسين قصة مشهورة جدا، والملاحظ أن الصين خلال الثمانينيات والتسعينيات لم تحاول أبدا أن تورد سلاحا لنظام تراه الولايات المتحدة نظاما خطرا.

ونذكر هنا ما قاله كل من أندروجي، ناثان، و روبرت إس. روس في دراستهما عن السياسات الأمنية الصينية:

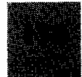
> **«منذ نهاية الحرب الباردة وسجل الصين عن عمليات نقل السلاح وصادراتها من المفاعلات النووية سجل نظيف نسبيا. تفاوضت الصين في مطلع التسعينيات من أجل بيع صواريخ إم-٩ لسوريا، ولكنها ألغت الاتفاق في عام ١٩٩٢ بعد مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة.... وعقب قرار الولايات المتحدة بيع طائرات أف -٦ إلى تايوان، أخذت بكين على عاتقها مساعدة إيران على استحداث مفاعل نووي، وردا على شكاوى الولايات المتحدة... أعلنت الصين عام ١٩٩٥ أنها ستعلق الاتفاق».**

وبينما نجد العنوان الذي يتصدر الحديث يصور الصين تاجر سلاح للدول الإرهابية، يؤكد ناثان وروس على حقيقة أساسية أقل ذيوعا: اعتادت الصين أن تتلاءم مع المصالح الأمريكية، وأن تستجيب في بعض الحالات لضغوط واشنطن، وعاد التوافق إلى الظهور بدلا من المواجهة، وأصبحت له الفعالية

عندما حصل الرسميون الممثلون للولايات المتحدة على اتفاق محدد المضمون يقضي بأن تمسك بكين عن بيع صواريخ كروز إلى إيران، وأن تحد من مساعداتها النووية إلى النظام الإيراني أيضا، وكان هذا جزءا من خدمة متبادلة الثمن هدفها إنجاح قمة جيانج زيمين وكلينتون عام ١٩٩٧. ويمكن للمرء أن يعترض على البدائل التجارية التي قدمها الجانب الأمريكي (رفع الحظر الذي ظل زمنا طويلا يمنع الشركات الأمريكية من بيع معدات توليد الطاقة النووية للصين)، ويمكن للمرء أن يسأل عن الحجية القانونية لنفاذ الاتفاق بشأن إيران، ولكن إذا كان إنهاء مبيعات الصواريخ الصينية والمساعدات النووية لإيران يمثل هدفا مهما ـ وهو ما يقره غالبية خبراء السياسة الخارجية ـ إذن فقد كان هذا خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا ريب في أن هذا التقدم الكبير ما كان له أن يتحقق عن طريق المواجهة، حقا لو أن الصقور استطاعوا أن يحولوا دون زيارة جيانج للولايات المتحدة، أو جعلوا من الزيارة سببا للحرج، فإن بكين كان لها أن ترد على ذلك بأساليب متعددة، ربما يكون من بينها زيادة مساعداتها لطهران.

ويذهب ناثان وروس إلى أن باكستان هي الاستثناء المهم بالنسبة لموقف الصين، من حيث رغبتها في أن تلعب مباراة كرة مع الولايات المتحدة حول مبيعات الأسلحة والمسائل النووية، ذلك أن الصين عززت لدى إسلام أباد حافزها لاستحداث التكنولوجيا النووية. إن باكستان، بالتأكيد، من أهم البلدان في العالم بالنسبة إلى بكين، إذ تراها الثقل الإستراتيجي المقابل للهند، وتراها حلقة وصل بينها وبين منطقة الهلال الخصيب الإسلامي في الشرق الأوسط، وأيضا قلعة ضد النفوذ الروسي في أقصى الغرب الآسيوي، هذا علاوة على أن بكين تربطها علاقات ودية مع باكستان أقدم كثيرا من الولايات المتحدة (وقد اختارها كيسنجر لتكون مكان الوساطة للتقارب التاريخي في عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٢)، وأيا كانت المساعدات التي تقدمها الصين إلى باكستان، فإنها ولا ريب جزء من سياسة خارجية مرتكزة على رؤية وتدبر عميقين، وليست نزعة مغامرة انتهازية لدولة شريرة.

وإذا انتقلنا إلى القضية الشهيرة بشأن محاولات الشركات الصينية بيع أسلحة «إيه كي ـ ٤٧» AK - 47s لعصابات قطاع الطرق في الولايات المتحدة، فإن القضية تبدو بوضوح أنها ليست من الأهداف الواعية للسياسة الصينية،



وإنما هي نتاج جيش التحرير الشعبي حين تحرك في اتجاه اقتصاد السوق، وأنشأ إقطاعات شخصية وغير مركزية، وتوجد الآن على الأقل ثمانية اتحادات شركات صينية هدفها الربح، ومرخص لها بالعمل في مجالات متباينة من مجالات تجارة السلاح على الصعيد العالمي، وتحتل المناصب التنفيذية القيادية في هذه الشركات شخصيات هم من أقارب كبار قادة الحزب، والمعروف أن هذا عمل مربح، والقائمين عليه شبه أحرار في تحقيق كل ما يستطيعونه من ربح.

ولا يزال مكتب التحقيقات الفيدرالي يبحث هذه القضية، ولكن حدث في هذه الأثناء أن وجدت محكمة في بكين أن أربعة من القياديين التنفيذيين مذنبون في تهمة تصدير غير مشروع لأسلحة إلى الولايات المتحدة، وربما يستخدم الصينيون هؤلاء الأربعة كبش فداء لخطة يعرفها جيدا ويقرها من هم في مستويات أعلى، بيد أننا مع هذا نشك كثيرا في أن بكين لديها أي خطة رسمية للتربح من حروب العصابات الأمريكية، أو لزعزعة الاستقرار السياسي للولايات المتحدة عن طريق بيع الأسلحة للعصابات، وإنما الشيء اللافت للنظر، حتى درجة الذهول، هو التشابه مع مواقف أخرى حيث تحطمت سيطرة الصين المركزية؛ إذ إن وحدات كانت في السابق جزءا من اقتصادات وفورات الحجم الكبير المعتمدة على مستوى عالٍ من التخطيط بات مطلوبا منها الآن أن تعول نفسها وأن تربح.

والقول بأن مراكز القوى المتنافسة لها أن تعمل كما تشاء، وأن بعضها سيخرب حدود الالتزام أو يسيء استعمال الحرية الجديدة الممنوحة لها، إنما هو من الآثار الجانبية الطبيعية لعملية تحويل الاقتصاد الصيني إلى اقتصاد سوق، وحري بالأمريكان أن يسعوا إلى معاقبة الأفراد الصينيين أو الشركات الصينية ممن ينتهكون قانون الولايات المتحدة. ولكن هذا نهج مختلف تماما عن فرض عقوبات اقتصادية ضد كل الصين، نظرا لأن الأمريكيين غير راضين عن السياسات المحلية الصينية، وإن اتحاد شركات راند RAND، وهو من مراكز الفكر المعنية بالصناعات الخاصة بشؤون الدفاع، أكد في دراسة له عام ١٩٧٧ أن على الولايات المتحدة أن تسمح للشركات المرتبطة بجيش التحرير الشعبي الصيني بالعمل على الأرض الأمريكية (مع مراقبتها عن كثب). وأضافت الدراسة أن أرباح أنشطتها التجارية ليست مستخدمة من أجل مشتريات الأسلحة.



والمسألة النووية قضية أخرى أثارت قلق صناع السياسة، اعتادت الصين أن تعارض دائما احتكار الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق للسلاح النووي، وأحجمت عن الاشتراك في عملية الحد من الأسلحة النووية التي بدأت عقب انتهاء الحرب الباردة، وتعتقد بكين أن أسلحتها النووية مصدر للقوة في العالم، وأنها لا تعتزم التخلي عنها وفاء لعملية صاغتها أمريكا لنزع السلاح النووي، وأن حل هذه المشكلة يتمثل في أن يشارك الصينيون في صياغة إطار نزع السلاح، ولكن الملاحظ في هذه الآونة أن الصقور يصورون قادة الصين كأنهم يختالون في تبجح بقنابلهم الذرية مهددين العالم، بيد أن هذه صورة مبالغ فيها تماما. والمعروف أن الصين خفضت كثيرا جدا من برنامج تجاربها النووية، وتعمل على توجيه القسط الأكبر من ميزانيتها العسكرية لإنتاج أسلحة تقليدية لا أسلحة نووية.

ويوجد على الجبهة التجارية عديد من الشكاوى الأجنبية من ممارسات الصين، ولكنها أقل كثيرا من الشكاوى التي كانت ضد اليابان منذ عقد مضى، والمعروف أن سوق الصين مفتوحة للتجارة وخاصة للاستثمار، وأن أبوابها مفتوحة أكثر مما كانت عليه حال سوق اليابان آنذاك. وعلى عكس اليابان في الماضي، التي حرصت على أن يكون ميزانها التجاري إيجابيا لمصلحتها مع جميع شركائها، تواجه الصين عجزا تجاريا مع بعض شركائها التجاريين الكبار (مثل اليابان)، وفائضا محدودا مع أوروبا.

وانتقلت الصين من عدم المشاركة تقريبا في نظام التجارة العالمي، إلى ما قدره ٣٠٠ بليون دولار في السنة، قيمة الواردات والصادرات، ويمثل إجمالي التجارة الآن رقما مذهلا يتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلد في السنة؛ مما يجعل الاقتصاد الصيني نسبيا أكثر اندماجا في العالم عن الاقتصاد الأمريكي أو الياباني، وحدث كل هذا خلال عشرين سنة فقط، واستطاع المستثمرون الأجانب أن يستثمروا في تأسيس الشركات وشراء الأصول، بل وأن تهيئ إمكانات العمل لمنظمات المال الغربية تأسيس يستحيل عليها ـ من حيث الشكل حتى الآن ـ العمل في اليابان بسبب نظام الحماية المفروض بشأن سوق الاستثمار بها.

ويدور الجدل بشأن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهذه مسألة غاية في الأهمية، تريد الصين أن تحتفظ بالأوضاع الخاصة بها

وبإعفاءات البلد النامي، وتريد الولايات المتحدة معاملتها مثل معاملة البلد المتقدم، والشيء المهم هنا أن الصين تدافع عن حقها في هذه القضية دون أن تحاول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ متسترة وراء ادعاءات زائفة أو محاولة تأكيد حقها في إعفاءات خاصة تتجاوز الواقع. صفوة القول: إن الصين تلتزم موقفا مبدئيا بشأن عضويتها في ضوء مصالحها.

إن المصالح الأمريكية والصينية تتباين وتتباعد بالنسبة لموضوعات رئيسية عديدة، ومن الطبيعي عند إثارة مثل هذه الموضوعات، أن لابد وأن تؤكد الصين مصالحها، وهذا لا يجعل منها دولة شريرة، وإنما هذا هو ما يجعل منها قوة كبيرة مستقلة على الطريق؛ لتصبح قوة عظمى. وإنها لسذاجة أن نتوقع من دولة عظمى مثل الصين أن تقنع باتباع جميع القواعد التي سبق أن سطرتها القوى العظمى السابقة. إن الصين سوف تطالب بأن تكون داخل عملية صياغة القواعد العالمية. ولا ريب في أن المصالح الأمريكية سوف تجد فرصة لخدمتها والوفاء بها على أفضل وجه، حين يصبح بالإمكان أن تكون الصين قوة داخل الإطار، وليس بمطالبتها بأن تتبع بعض القواعد الأشد تطرفا والتي ذكرناها آنفا.

الصين دكتاتورية فاشية وأكبر منتهك لحقوق الإنسان في العالم

من دواعي السخرية أن الصورة الحقيقية لحقوق الإنسان، حسب المعنى الواسع لها، أضحت أكثر إشراقا في الصين، حتى بعد أن أصبحت البلاد هدفا للنقد المتزايد من الأمريكيين وغيرهم من الأجانب، ولاحظ وليام أوفر هولت ذلك وقال:

> «يسمع الأمريكيون التفاصيل الدقيقة عن انتهاك الصينيين لحقوق الإنسان على النحو الذي يريدونه هم في الحقيقة، ولكنهم يجهلون تماما مظاهر التحسن الاستثنائية في حرية الكلام وحرية الحركة وحرية العمل... وهي مظاهر تستثير اهتمام كل من يراقب الصين عن كثب، إن الساسة الأمريكيين والصحافة الأمريكية يكادون يقصرون تعريفهم لحقوق الإنسان في حدود مصير حوالى ٢٠٠٠ من المنشقين، ويغفلون مظاهر التحسين في حرية... خمس الجنس البشري».

وربما ثمة مبالغة في طرفي المعادلة التي أوردها أوفر هولت ولكن الحقيقة السياسية الأساسية تؤكد عبارته الشاملة، إن العدد الفعلي للمنشقين المودعين في السجون عدد صغير يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠، وطبعا هناك آلاف غيرهم رهن الإقامة الجبرية في بيوتهم، أو رهن المراقبة الدقيقة، ونعرف أن كثيرين آخرين هجروا موقفهم الانشقاقي بسبب مناخ القهر، وتم نفي الآلاف، ولكننا حتى إذا ما أخذنا جميع من يتعرضون بشكل أو بآخر من أشكال القهر، فإن عدد المضطهدين لآرائهم أو معتقداتهم السياسية هو الأقل في الصين منذ الخمسينيات.

ونذكر فيلما من إنتاج هوليوود عُرض في خريف ١٩٩٧ بعنوان الركن الأحمر Red Corner، ونجم الفيلم ريتشارد جير أشهر من عرفته أمريكا ممثلا لدور الدلاي لاما واستقلال التبت، والفيلم لا علاقة له بالتبت (على الرغم من أن جير وصفه بأنه بيان سياسي بشأن التبت على أي حال!) ولكن الفيلم حكى بدلا من ذلك قصة القبض خطأ على أمريكي للاشتباه في أنه قتل امرأة صينية في أثناء زيارته الصين، ثم يتابع رواية عملية المحاكمة، وعلى الرغم من أن الفيلم استهدف فضح أراجيف النظام القانوني في الصين، ووحشية السجون الصينية، فإنه ثبت في النهاية أن جير غير مذنب، وتحقق هذا أساسا بفضل جهود مضنية لمحامية صينية شابة، وهو دور قامت به ممثلة صينية، ونجحت المحامية بفضل دفاعها أن ترغم المحكمة على سماع الحقيقة، ومن دواعي السخرية، أن بعض النقاد الأمريكيين الذين عرضوا الفيلم انتقدوه زاعمين بأنه «ضرب من الفانتازيا» التي تصور الواقع الحقيقي للبراعم الأولى للديموقراطية وسيادة القانون، والتي تنفذ إلى صميم البيروقراطية السلطوية، هذا بينما نراهم يستسيغون الطابع الوحشي للدور الذي لعبه جير، وهو شيء ليس له سابقة في تاريخ الصين المعاصر.

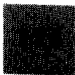
إن الشعب الصيني يحظى بقدر من الراحة النفسية إزاء التعبير عن النفس يتجاوز كثيرا كل ما كان يعرفه في تاريخه الثقافي، وذاعت وسائل الإعلام الصحافي التي تجاوز عدد منشوراتها المتداولة ١٠ آلاف بالمقارنة بما كان في السابق منذ عشرين عاما، إذ لم تكن تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة وجميعها مجلات وصحف معتمدة رسميا، وإن حوالى ٩٠ في المائة من النشرات الجديدة ليست صادرة عن الحزب الشيوعي ولا خاضعة لرقابة.



واتسع نطاق الحرية الأكاديمية اتساعا كبيرا جدا، وإن مراكز الفكر في الصين ـ التي يتعاظم استقلالها عن الحكومة بقدر تزايد اعتمادها على نفسها من خلال دورها الاستشاري وغير ذلك لحساب القطاع الخاص ـ تصدر دراسات وأبحاثا مستقلة ومتميزة، والملاحظ أن الكتب التي لا تحظى برضا الحكومة يتم إصدارها وتكون من أكثر الكتب مبيعا واوسعها انتشارا (مثال ذلك كتاب «الصين تستطيع أن تقول لا»). ونسمع في الصين أغاني الاحتجاج ضد أغاني الروك الصينية، والملاحظ أيضا أن بعض زعماء القرى من أعضاء الحزب يمنون بالهزيمة في الانتخابات المحلية الحرة، ويدرك كل إنسان الآن أن الناس في الصين يمكنهم ممارسة حياة أكثر حرية قياسا إلى الماضي، ماداموا لا يشكلون تحديا سافرا للمنطلقات الفكرية وللشخصيات المركزية في النظام. معنى هذا أن ثمة نقلة مهمة وجبارة في مسيرة التقدم، وهكذا أضحت الصين بينها وبين الديموقراطية الأصيلة والحرية الحقة مسافة قصيرة... جد قصيرة.

ومع هذا، فإن أي إنسان زار الصين في أواخر الستينيات أو في مطلع السبعينيات لابد له، إذا عاد ثانية، أن يلحظ التباين الهائل بين الشخصيات وأساليب الحياة، وهو تباين لم يكن ملحوظا في المرحلة المبكرة، والجدير ملاحظته أن الحزب الشيوعي من سنوات قريبة كانت له السيطرة على البلاد من القمة حتى مستوى الشارع، وأنشأ «لجان الحزب على مستوى الأحياء السكنية»؛ لمراقبة ومتابعة كل ما يجري ابتداء من ولاء الأفراد وحتى الحزب، وتعاونهم مع سياسات تنظيم الأسرة، وكانت لجنة الحزب بالمصنع تراقب العمال أو وحدة العمل التي لها حق الإشراف على عملهم وإقامتهم، ولا ريب في أن تخفيف القبضة الحديدية على هذه المؤسسات أفضى إلى حالة من الراحة التي لا حدود لها بالنسبة لمئات الملايين، ولكن هذه قصة لا نسمع عنها إلا القليل جدا.

نعم هناك اضطهاد لبعض المتدينين، ونعم أيضا أن الحرية الحقيقية للعقيدة الدينية أبعد ما تكون عن الحقيقة في الصين، ولكن هناك كثيرين يمارسون شعائر المسيحية والبوذية والديانات الشعبية، وقد زاد عددهم هذه الأيام عن أي فترة سابقة منذ الخمسينيات، ويبلغ عدد المؤمنين بالمسيحية رسميا عشرة ملايين نسمة، ويزعم الباحثون في هونج كونج والولايات المتحدة



أن عددهم يتراوح ما بين ١٢ و٦٥ مليونا، بل هناك من يرتفع بالعدد ويقدره بحوالى مائة المليون، والمعروف أن حركة بيلي جراهام وغيرها من المنظمات الإنجيلية الأمريكية، هي حركات نشطة في الصين، ويعتقدون أن معارضة وضع الدولة الأولى بالرعاية لن تؤدي إلا إلى دعم التصور الرسمي الصيني بأن المسيحيين يشكلون خطرا مما يترتب عليه مزيد من الاضطهاد.

نعم ثمة قضايا لمنشقين لم تطبق فيها الحقوق التي شُرِعت أخيرا، وهي قضايا تثير الشك في طبيعة القانون في الصين، ولكن المحكمة الصينية تعمل اليوم، على نحو يمكن وصفه بأنه ـ على أقل تقدير ـ أقرب إلى الممارسة الغربية منه إلى ممارسات المحاكم في الحقبة السابقة، حيث كانت تعمل بغير تشريعات معترف بها، والملاحظ الآن أن رجل الشارع يستخدم القانون كل يوم لإنصافه من الحكومة المحلية وأصحاب الأعمال، بل والشركات الأجنبية.

ويشير الباحث ميرل جولدمان الذي كان نشطا في الدفاع عن حقوق الإنسان في الصين إلى أنه على الرغم من كل الانتهاكات الراهنة المستمرة:

> **«يجب أن نتذكر أن ثمة فارقا كبيرا بين انتهاكات حقوق الإنسان في عهدي دنج و ماو تسي تونج... إذ بينما هاجم ماو جميع طبقات الناس ـ من أمثال المثقفين المتغربين فيما بين عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩، وشن حملة ضد اليمينيين وملايين البيروقراطيين، وضد المثقفين في أثناء الثورة الثقافية ناهيك عن موت أكثر من ثلاثين مليونا من الفلاحين وقت العمل على إنجاز خطته الوهمية التي حملت اسم «قفزة كبرى إلى الأمام» (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠)، ويمثل نظام الحكم في عهد دنج فترة قهر للمنشقين، وكان القهر موجها ضد أفراد بذاتهم وليس ضد أسرهم ولا ضد الطبقة التي ينتمون إليها».**

ويستطرد جولدمان ليشير إلى أن المسجونين في عهد ماو عانوا في أغلب الأحيان من التعذيب، ومات منهم من مات في الأسر، بينما ترى المنشقين اليوم يعودون عادة إلى الظهور علنا بعد فترة اعتقال، وأشهر هؤلاء المنشقين يدعى وي جنج شنج، وهو الذي صاغ فكرة الديموقراطية، وأن الصين في حاجة ماسة إلى «التحديث الخامس»، وأطلقت السلطات سراحه عام ١٩٩٧، بعد أن أمضى قرابة ستة عشر عاما في السجن، والملاحظ أن

إطلاق سراحه وعودته للاستيطان ثانية في الولايات المتحدة «للعلاج الطبي» إنما جاء نتيجة مباشرة لضغوط إدارة كلينتون، وكان هذا ثمنا آخر لسياسة الارتباط حول زيارة جيانج زيمين، و واضح أن إطلاق سراح سجين سياسي لم يكن ليستلزم تدخلا رئاسيا، ومع هذا، فإن حرية وي ما كانت لتتحقق إلا في مناخ عملية تجديد الارتباط مع الصين، وهي العملية التي بدأها كلينتون عام ١٩٩٧. ومعنى هذا أنها ما كانت لتحدث أبدا استجابة لسياسة المواجهة التي يدعو إليها الصقور، ولا ريب في أن حالة حقوق الإنسان في الصين حققت تقدما بأي مقياس موضوعي، وهذه حجة صادقة تماما إذا ما قبلنا أي جانب من تعريف الصين لحقوق الإنسان، إذ يرى الصينيون أن حقوق الإنسان يمثلها الطعام والملبس والمأوى والتنمية الثقافية والأمن، وكذلك حق الأفراد في الحياة داخل مجتمع مستقر، وتذهب الصين إلى أن هذه الحقوق هي الأهم ولها الأولوية على الأسلوب الغربي التقليدي بشأن الحرية السياسية الفردية، وبناء على هذا المعيار نجد أن الصين خلال العشرين عاما الأخيرة من القرن العشرين هي رائدة، وليست متقاعسة، على طريق تعزيز حقوق الإنسان لشعبها.

مرة أخرى يقول أوين هاريس رئيس تحرير مجلة «ناشيونال إنترست»:

> **حقا ستكون هناك بعض المناسبات المروعة التي تكون فيها انتهاكات حقوق الإنسان رهيبة بحيث يصبح - أو ينبغي أن يصبح - النهج الأخلاقي أمرا ملزما. هكذا كانت الحال في النظامين الهتلري والستاليني القاتلين... والصين اليوم ليست حالة من هاتين الحالتين... إن أكبر تقدير لعدد المسجونين السياسيين في الصين هو ثلاثة آلاف، وإن هذا العدد في بلد تعداد سكانه ١,٣ بليون نسمة يماثل ٠,٠٠٠٢٣ في المائة، وهذا يكاد لا يعادل عدد الكولاك أو نزلاء معتقلات النازي، ومن دواعي السخرية أنه في أوائل السبعينيات، وبينما كان غالبية الأمريكيين - الليبراليين والواقعيين على السواء - يهللون حماسا لانفتاح الولايات المتحدة على الصين، كان نظام ماو يماثل كلا من النظامين الهتلري والستاليني».**

ويستطرد هاريس ليوضح أنه في الوقت الذي تبدو فيه حالة حقوق الإنسان في الصين غير جيدة، وفق المعايير الأمريكية، فإنها غير ذلك في ضوء بلدان أخرى في الشرق الأقصى أو الأوسط، ومع هذا فإن الولايات

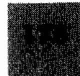
المتحدة في غالبية هذه الأحوال يمكنها أن تنشئ علاقات طبيعية، بل و وثيقة لا تجبها بنود خطة حقوق الإنسان.

إن الصقور يخطئون إذ يصدرون حكما بأن انتهاكات حقوق الإنسان شديدة القسوة، وأن نظام الحكم في الصين غير ديموقراطي بالمرة، بحيث يتعين مقاطعة الصين وليس الارتباط بها، ولكن يبرز هناك سؤال مهم وأكثر عمقا، هل تحقق الديموقراطية بالأسلوب الغربي واحترام حقوق الإنسان بالأسلوب الأمريكي يمثلان بعض الأهداف أو التوقعات الملائمة للصين.

نحن نعتقد أن مثل هذه التوقعات سوف تمني السياسة الأمريكية بحالة من الإحباط التي لا لزوم لها على مدى سنوات كثيرة قادمة، إن زعماء الصين وكذا الغالبية العظمى من أبناء الشعب الصيني لم يضعوا الديموقراطية السياسية هدفا أو مطلبا لهم، إنهم بوضوح يركزون على تحقيق حياة اقتصادية أفضل ومستوى معيشي أرقى، وهو ما تحقق بالفعل للغالبية العظمى وليس للجميع بعد. وأكثر من هذا أن المثقفين في الصين ليس بين صفوفهم ديموقراطيون واعون بهذه المسألة، ليس لأنهم ألفوا حياة القطيع، بل لأنهم مستهلكون من أجل مشروع قومي، هدفه التحديث والتنمية الاقتصادية، ويرون أن المعركة من أجل الحقوق السياسية الديموقراطية هي انحراف عن الهدف.

وعبر عن هذا المعنى المفكر توماس متزجر، إذ قال إنه على الرغم من أن المنشقين والديموقراطيين الصينيين اعتلوا وبشكل درامي منصة المسرح العالمي في أثناء أحداث ميدان تيان آن مين، فإن غالبية الصينيين، وربما الغالبية الساحقة منهم: «إما كانوا غير مدركين لهذه المطالب الصينية من أجل الديموقراطية وإما غير معنيين بها؛ إذ يحملون مشاعر متناقضة إزاءها أو ينتقدونها ويرونها غير عملية ولا تكشف عن وعي بالمسؤولية».

ويروق للأمريكيين الاعتقاد بأن الرغبة في الحرية السياسية وحقوق الإنسان كما يعرفونها هي أمر مطلق وعالمي شامل، ولكن ماذا لو أن الشعب الصيني غير راغب في الأسلوب الغربي لحقوق الإنسان بالحماس نفسه الذي يريده لهم الأمريكيون؟ الحقيقة أن ثمة هوة هائلة بين توقعات الأمريكيين بشأن ما ينبغي أن يريده الشعب الصيني، وما يريده هذا الشعب بالفعل، وخير مثال يوضح لنا ذلك تلك المعلومات التي أكدها استفتاء للرأي العام



عشية استعادة الصين لجزيرة هونج كونج، إذ ردا على سؤال ما إذا كانت عودة الجزيرة عملا مستصوبا، أجاب بنعم ٤ في المائة فقط من الأمريكيين، هذا بينما المذهل أن ٦٢ في المائة من سكان هونج كونج الصينيين قالوا إنه عمل مستصوب أن نتحد ثانية مع الصين.

وفي مقال كتبه في عام ١٩٩٦ بروفيسور هاري إس. روين، أستاذ الإدارة، نقرأ السؤال التالي: «متى ستصبح الصين ديموقراطية؟» ويجيب قائلا: «عام ٢٠١٥»، ويفسر ذلك تأسيسا على بحث قدمه روين أوضح فيه أن ثمة معامل ارتباط بين الديموقراطية المستقرة و متوسط الدخل الذي يتراوح بين خمسة الآف وستة الآف دولار، ويذهب روين في افتراضاته عن أنماط النمو إلى أن الصين لابد أن يتوافر لها شرط أولي بالنسبة لدخل الفرد حتى تكفل استدامة النظام الديموقراطي بحلول عام ٢٠١٥، ويوضح روين، أسوة بعدد آخر من الباحثين، أن بلدانا آسيوية أخرى عديدة، التي بدأت نظما ديكتاتورية جامحة - خاصة جنوب كوريا وتايوان وكذلك إسبانيا والبرتغال وشيلي والأرجنتين - حققت جميعها الانتقال من الدكتاتورية إلى الديموقراطية حالما بلغ الدخل السنوي للفرد ما بين خمسة الآف و ثمانية الآف دولار.

ونظرا لأن النكسات الاقتصادية التي قد تعترض الطريق يمكن أن ترجئ هذا الجدول الأمني، نجد أن روين يؤكد قائلا: إن هؤلاء الذين يؤمنون حقا بضرورة انتقال الصين إلى الديموقراطية عليهم أن يدفعوا بعجلة التحول، وذلك بأن تطبق الولايات المتحدة سياسات اقتصادية وتجارية مواتية «لذلك حري بواشنطن أن تنأى عن جعل العلاقات التجارية رهينة لمجموعة مختلطة من الخلافات السياسية الراهنة، وحري بالولايات المتحدة بدلا من ذلك أن تمنح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية(*) على الدوام، ولا تفرض عقبات جديدة تحول دون انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية».

ونحن نرى أن روين ربما كان شديد التفاؤل، إذ نعتقد أن الديموقراطية ربما يستغرق تحققها في الصين زمنا أطول، وأن تطورها هناك ربما يكون أقل ازدهارا مما يعتقد روين، بيد أنه أصاب في حديثه عن جوهر القضية،

(*) وافق الكونجرس الأمريكي في سبتمبر على منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية بشكل دائم (المترجم).

إن طراز الديموقراطية الذي يريد الغرب أن يراه في الصين يستلزم قاعدة مادية غير متوافرة حتى الآن، كما يستلزم أساسا فلسفيا ومجموعة من المؤسسات التي لا تزال دون المستوى، ومن ثم فإن استخدام النفوذ التجاري والاقتصادي لمعاقبة الصين لأنها ليست ديموقراطية إنما هو عمل ضد الهدف الذي يرمي إلى جعل الصين بلدا مزدهرا بالقدر الكافي لخلق مناخ خصب للديموقراطية.

ويمضي توماس متزجر إلى أبعد من ذلك، ويحث الأمريكيين على التخلي عن النظرة الثنائية التبسيطية المخلة، التي ترى الشيء «إما... وإما...»، وأن جميع الحركات الداعية إلى الديموقراطية هي حركات أخلاقية، وأن جميع النظم الحاكمة التي تقاوم الديموقراطية بالصورة الغربية هي نظم لا أخلاقية، ويقول متزجر تأسيسا على دراسة لعالم الاجتماع سيمور مارتن ليبسيت: «في بعض الحالات قد يكون الحكم غير الديموقراطي التسلطي مستصوبا خلال فترات الانتقال... ولكن المفارقة والحقيقة غير المرضية أن بعض حركات الديموقراطية «الفورية» يمكن أن تزعزع استقرار المجتمع إلى الدرجة التي تصيب اتجاهه إلى الديموقراطية ـ على المدى الطويل ـ بنكسة تعيق حركته، ويسأل متزجر عما إذا كان الواجب يقتضي أن ندعم مثل هذه الحركات، وثمة مفارقة أخرى غير مرضية، وهي أن نظم حكم يعمل على إنجاز الشروط الاجتماعية اللازمة للديموقراطية قد تضطر إلى صون الاستقرار السياسي عن طريق كبح جماح دعاة الانشقاق بالقوة، الذين يهددون استقرار المجتمع بجهودهم الرامية إلى الإسراع بتطبيق الديموقراطية.

وعلى الرغم من أن الصقور يبدوون في صورة المدافعين عن الديموقراطية وحقوق الإنسان في الصين، فإنه وللأسباب التي أوضحها كل من روبن ومتزجر ربما يسهمون في إرجاء، بل والحيلولة دون حدوث تطورات ديموقراطية، وذلك لإصرارهم على توافر درجات غير واقعية وتعسفية من التقدم كشرط مسبق لقيام علاقات تجارية وسياسية جيدة بين أمريكا والصين.

هل هناك بدائل؟

الشيء الغريب والمثير بالنسبة لمدرسة الخطر الصيني أن الغالبية من كبار أنصارها يصرخون ويولولون غاضبين بسبب الأخطار التي تمثلها

الصين، ولكنهم في الوقت ذاته ليس لديهم سوى بدائل سياسية قليلة جدا يمكن اقتراحها باعتبارها ذات قيمة، ولعل الاقتراح الأكثر تطرفا وتحديدا هو رفض منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية، إلا بعد أن تمتثل للمعايير التي يقترحها الصقور بشأن التغيير السياسي. وهذا هو الاقتراح الذي له جمهور داخل الكونجرس، ولكنه غير كاف لإلغاء دور الرئيس، ما دام هو يحبذ قرار منحها الدولة الأولى بالرعاية، وأكثر من هذا، وكما يبين من التحول الكامل والمفاجئ لموقف نيوت جنجريتش بشأن هذه المسألة عام ١٩٩٧، فإن أكثر الصقور أدركوا أن رفض منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية سوف يضر باقتصاد هونج كونج، مثلما سيعوق نمو منظمي الأعمال الصينيين الجدد الذين يعتمدون على التصدير إلى الولايات المتحدة لضمان نجاح شركاتهم.

وإذا استمرت الغلبة لمنطق الصقور، فإن من المحتمل جدا أن يتجاهل الكونجرس الأمريكي مستقبلا الرئيس بيل كلينتون ويرفض منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية، أو أن رئيس ما بعد عام ٢٠٠٠ يوجه ضربة لمسألة حق الدولة الأولى بالرعاية، وفاء بوعد قطعه في أثناء الحملة الانتخابية، ولكن لنحاول أن نتأمل للحظة ما قد يحدث لو انتهت سياسة منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية. أولا لنتذكر أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تستوعب حصة غير متكافئة - ٤٠ في المائة - من صادرات الصين، فإن لدى الصين أسواقا أخرى لتصريف سلعها، وفي حالة رفض منحها حق الدولة الأولى بالرعاية، فإن اليابان وأوروبا سوف تعملان يقينا من أجل التودد إلى بكين واستيعاب المزيد من الواردات الصينية، وهنا سنجد أن مصالح الأعمال الأمريكية القائمة على استيراد سلع صينية إلى داخل الولايات المتحدة سوف تتجمع لتشكل قوة مؤثرة تطالب بإعفاءات تسمح بدخول سلع معينة على أساس تفضيلي. والمعروف أن بعض السلع الصينية رخيصة جدا، بحيث لن يؤثر فيها هيكل التعرفة الجمركية المرتفع، والذي يصل إلى ٤٤ في، المائة، من دون منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية، معنى هذا أنها ستظل تباع بأسعار منافسة داخل السوق الأمريكية، نعم سوف تعاني الصين يقينا من خسارة في إجمالي الصادرات، ولكن لن تكون الخسارة بنسبة مائة في المائة.

وسوف يتمثل نصيب الصين في السوق مما سوف تستعيده بنشاطها في أوروبا وآسيا، وما سوف يتبقى لها داخل الولايات المتحدة بعد عمليات الضغط وإعادة التسعير، وهنا سيكون صافي خسارتها بسبب رفض منحها حق الدولة الأولى بالرعاية ما بين ١٠ و٢٠ في المائة من إجمالي صادرات الصين، وهل يكفي هذا لإحداث «ألم موجع» يرغم الصين على أن تتعلم الدرس وتسلك على نحو ما يريد لها الصقور الأمريكيون؟ لا طبعا، ذلك لأن هذه ليست هي الطريقة التي تفكر بها الصين، ونذكر هنا ما قاله وزير الخارجية تيان فيشن في هذا الصدد: «لنتذكر أنه لم تكن هناك علاقات تجارية بين الصين والولايات المتحدة على مدى ٢٣ عاما، قبل أن يفتح الرئيس نيكسون باب العلاقات بيننا، أحسب أنكم عشتم وكانت حياتكم جيدة، وكذلك نحن».

زد على هذا أن الصين سوف تثأر، وتكاد أن تكون على يقين من أنها سوف تسد الطريق أمام الواردات الأمريكية وتلغي عقودها مع الشركات الأمريكية، وهنا سوف تنشط المصانع التي تزور الأقراص المدمجة وأفلام الفيديو الأمريكية، وتضاعف من إنتاجها بكامل طاقتها، وتعود إلى تزويد بقية دول آسيا بمنتجاتها، وليس هذا فحسب، سوف تكون هناك مظاهر للانتقام السياسي، إذ ربما تبيع الصين مزيدا محدودا من الصواريخ لإيران، وتطلق مزيدا من القذائف ضد تايوان، أو تستثير غضب واشنطن، وربما تعتقل عددا محدودا من قادة المنشقين لتبين أنها لن تذعن للكونجرس الأمريكي.

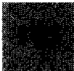
ويروق لبعض الصقور الأمركيين الاعتقاد بأن رفض منح الصين حق الدولة الأولى بالرعاية يمكن أن يستقطع ١٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وأن هذه الخسارة كفيلة بأن ينهار الاقتصاد الصيني داخليا، ويرون، حسب توقعاتهم، أنه إذا ما ترنحت آلة النمو الصيني، فإن الخطوة التالية هي اندلاع ثورة سياسية ضد جيانج زيمين، وفي رأينا أن العكس تماما هو الأكثر احتمالا، ذلك أن جيانج زيمين سوف يعمد إلى المزيد من حشد وتضامن شعبه لدعم الحكومة، داعيا إياهم إلى ربط الأحزمة ومضاعفة الجهود، وسوف تلقي الصين باللوم على أمريكا، لأنها هي سبب جميع المشكلات الاقتصادية. ومع هذه الخيانة الأمريكية الجديدة سوف يصبح المزاج العام في الصين أكثر

وطنية وأكثر عداء للأمريكان، وأن غالبية الصقور واعون تماما بهذه النتيجة المحتملة، وهي السبب في ترددهم إزاء حق الدولة الأولى بالرعاية، ولكنهم عندما يواجهون ضغطا يدعمون مطلبهم بكل السبل.

فكرة أخرى كثيرا ما يدعو إليها الصقور، وهي الإبقاء على الصين خارج منظمة التجارة العالمية، وهذه هي الفكرة التي يفضلها ويدعو إليها ديك جيفارت وكثيرون من أهل اليمين في الكونجرس. ولكن هنا أيضا بعض المشكلات: أولا، أن الصين ليست متلهفة للغاية على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لمجرد الانضمام، إنها تريد المكانة والقبول الناجمين عن العضوية في النادي التجاري الأول في العالم، ولكن سبق لها أن كشفت عن إحجامها عن إدخال التغييرات المطلوبة في سوقها الداخلية لكي تنال العضوية، وإن مقاطعة الصين بقيادة الصقور ستعطي لبكين المبرر الذي تحتاج إليه لتبقى سعيدة خارج منظمة التجارة العالمية، وتتجنب قواعدها ومسؤولياتها، ومن دون الصين ستصبح المنظمة هيئة أقل فعالية بكثير على المدى الطويل.

وتمثل دعوة الصقور إلى رفع مستوى العلاقات مع تايوان فكرة أخرى يلحون عليها. إنهم يرددون عبارات مثل: لندعُ لي تنج ـ هوي مرات كثيرة، ولنبع لتايوان المزيد من الأسلحة المتقدمة، ولنعترف باستقلال تايوان حتى قبل أن تعلن هي استقلالها. ولكن الملاحظ أن المسؤولين في تايوان أنفسهم لا يريدون من واشنطن أن تمضي في مثل هذه الطريق الاستفزازية غير المسؤولة، لأنهم يعرفون أن الصين سترد على هذا بإجراء عسكري ضدهم.

ويمثل الضغط بشدة على الصين بشأن حقوق الإنسان معلما رئيسيا قديما لنهج الصقور، ولكن شجب انتهاكات الصين لحقوق الإنسان لن يحقق أي نتيجة على الإطلاق، وكثيرا ما يؤكد الصقور أن الترابط مع الصين لا يحقق أي تأثير، ولكن الواضح في كل مرة وعلى مدى هذا العقد أن الصينيين حين يطلقون سراح واحد أو اثنين من المنشقين (أو يوقفون برنامج لمبيعات الأسلحة بسبب اعتراض الولايات المتحدة)، إنما يتم هذا في سياق سياسات الترابط المشترك. والملاحظ أنه منذ أزمة تايوان ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، عندما بدأ النهج الأمريكي يتحول من الترابط إلى المواجهة، بدا الصينيون عازفين تماما عن أسلوب التوافق.



والنتيجة النهائية دائما أن الصقور على استعداد لقرع أجراس الإنذار بشأن الصين، ولكن سرعان ما يتراجع أهل الفكر والمسؤولية منهم عن اقتراحاتهم المتشددة، لأنهم يعرفون جيدا أنها لن تفيد، وأن حوار الصقور بشأن الصين هو نوع من «التنفيس» أكثر منه سياسة، كما يقول روبرتماننج في معهد السياسة التقدمية، ويلحظ بول بلوشتاين كاتب العامود في واشنطن بوست أن الوصفات التي تتضمنها سياسة الصقور تبدو أحيانا «فاترة» و«معتدلة» على نحو مذهل في تصورها للخط الذي تمثله الصين في رأي الصقور، ويعرض برنشتاين ومونرو صورة مروعة عن الصين، ولكننا نجد أن برنشتاين نفسه يعرب عن قلقه لأن الصقور الأمريكيين ربما أخطأوا فهم رسالته، وهي أن الصين لا يمكن «إجبارها قسرا على الخضوع» عن طريق سياسة العقاب والإدانة فقط، ويذكر برنشتاين أن بعض الأدبيات المعاصرة الداعية إلى التشدد وتوجيه الضربات تطالب بإسقاط سياسة الترابط لحساب سياسة الاحتواء الموجه، وإحجام أدعياء التشدد عن الوقوع في مأزق محاولة التضييق على الصين؛ بغية وضعها في موقف حرج.

لقد حددنا في الفصل الثامن عشر معالم وصفاتنا السياسية عند معالجة العلاقة بين الصين و الولايات المتحدة، ونحن تحديدا لا نضمن أنها سوف تغير الصين وتحولها من غوريلا وزنها ٨٠٠ رطل إلى قط وديع، وإنما يتعين على صناع السياسة الأمريكية أن يفهموا أن مجرد حقيقة أن الصين في سبيلها لكي تكون قوة عظمى، إنما تعني تحديدا أن من رابع المستحيلات أن رؤية أمريكية يمكنها أن تصوغ للصين مصيرها... إلا، ربما عند الأطراف فقط. إن صعود الصين ليس خطرا من النوع الذي يحدثنا عنه الصقور، أو هكذا هي حتى الآن على أقل تقدير، ولكنها يقينا سوف تثبت أنها تحدٍّ هائل للولايات المتحدة، ونحن نرى أن مقترحاتنا، إذا ما نظرنا إليها باعتبارها تركز على مصالح مشتركة وهموم مشتركة مع محاولة التكيف مع التحديات وليس العمل على استئصالها، إنما تمثل فرصة للعمل المجدي أفضل كثيرا من المقترحات التي يقدمها الصقور.

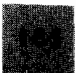
أسطورة الحلفاء

الصقور ودعاة التعاون مغرمون بوصفة سياسية واحدة ومحددة: دع «الحلفاء» يعملون أكثر. حقا إذا كانت هناك نتيجة واحدة لازمة من حجج واشنطن التي تتكرر مرارا بشأن الاحتواء والكبح والترويض ومقرطة الصين، فهي أن حلفاء أمريكا عليهم أن يشاركوا بقوة في هذا الجهد.

وتمضي الحجة على هذا النحو: اليابان والبلدان الأخرى في آسيا هي دول الحدود المعرضة أكثر للخسارة إذا ما تنامت الصين وأصبحت قوة حربية باحثة عن الهيمنة الاقتصادية والسياسية. والأوروبيون أيضا لهم مصالح كبرى في الصين، بل لهم مصالح أهم في سبيل صون الاستقرار والنظام في النظام التجاري العالمي، ويبدو علاوة على هذا أنه لا توجد مجموعة واحدة من العلاقات الثنائية قادرة على إحداث تحول موضوعي في نظرة الصين السياسية، ولكن العمل على إشراك أطراف متعددة في قضايا مثل حقوق الإنسان والأمن والانتشار النووي هو السبيل لكي يجد العالم فرصة أفضل لكبح جماح التنين المثير للرعب.

والملاحظ أن الجماعات السياسية من المثقفين وكذا ندوات البحث تحاول مرارا تربيع الدائرة عند مناقشة السياسة الأمريكية بشأن الصين، وذلك بإدخال فكرة الحلفاء. النقطة الأولى: إذا اشتركت أوروبا واليابان في قضية مشتركة مع الولايات المتحدة فسوف يضطر الصينيون إلى الإنصات إليهم أو المخاطرة بالعزلة الكاملة، وهنا تأتي حتما النقطة الثانية: ربما تستطيع اليابان وبعض البلدان الآسيوية الأخرى ترجمة رسالة أمريكا ضمن السياق الثقافي الآسيوي بحيث يمكنهم بذلك جعل رفاقهم الآسيويين في بكين يفهمون الرسالة على نحو أوضح.

ولسوء الحظ، يبدي حلفاء أمريكا اهتماما قليلا بشأن قبول هذه الرسالة المستحيلة، وسبب ذلك من ناحيةٍ تباين المصالح، وسبق أن اشتكى وينستون لورد وقتما كان على رأس قسم الشؤون الآسيوية في وزارة الخارجية وقال إن جهود الإدارة لإجبار الصين على احترام اتفاقات التجارة ووقف انتشار الأسلحة استثمرتها أوروبا واليابان لمصالحهما، إذ بينما أبدوا سعادة لارتدائهم عباءتنا، استفادوا بجهودنا و«اختطفوا عقودنا».



وهناك يقينا الكثير من مظاهر الخنوع والنفاق بين أوساط حلفاء أمريكا، وإذا كان هذا هو جوهر المشكلة، فسوف يكون طبيعيا بذل مزيد من الجهد لإعلاء شأن احترام الحلفاء لأنفسهم والعمل على تمكينهم وتشجيعهم، ولكن القضايا الرئيسية ليست جبنا أو شجاعة، بل الاختلافات في السياسة والفلسفة والمصالح. إن غالبية الأوروبيين والآسيويين لا يؤمنون بأن السياسة الأمريكية ـ على الأقل في الحدود التي رسمتها إدارة كلينتون حتى الآن ـ تعقد آمالا كبارا على الصين التي تتصورها ليبرالية وديموقراطية.

ويواجه الأوروبيون مشكلاتهم التجارية الخاصة مع الصين على الرغم من أنها مشكلات أخف كثيرا من المشكلات الأمريكية، ويعاني الاتحاد الأوروبي في مجموعه عجزا تجاريا قدره نصف بليون دولار مع الصين (بالمقارنة مع حوالى ٤٠ بليون دولار مع أمريكا). ولكن حتى هذا العجز المتواضع كاف لحفز الرسميين الأوروبيين لوضع برامج للحصص وغير ذلك من ضوابط على الواردات. وتخطط أوروبا للحد من فيضان السلع الصينية مثل المنسوجات ولعب الأطفال والمصنوعات الزجاجية والإلكترونيات الاستهلاكية والخزف والأحذية، والتي أغرقت مثيلاتها الولايات المتحدة. والمعروف أن البلدان الأوروبية إجمالا أكثر حمائية من أمريكا عندما يتعلق الأمر بالمسائل المتعلقة بالمستوى الاقتصادي الجزئي الخاص بإبقاء السلع خارج أسواقها، إذ تعتقد أن هذا يفيد مصالحها أكثر من اتباع خطة واشنطن على المستوى الكلي في تعاملها مع الاتجاه العام لخطة الصين في الاقتصاد السياسي.

والأوروبيون دئما على استعداد للاستفادة من سوء العلاقات الأمريكية الصينية، وهكذا كانوا ابتداء من هلموت كول في ألمانيا وجاك شيراك في فرنسا، وقد عمدوا إلى إثارة ضيق واشنطن بما اعتادوا عليه من الاتصال ببكين فور شروع الولايات المتحدة اتباع سياسة عزل الصين ومعاقبتها. ولقد أفاد هذا النهج كثيرا جدا الشركات الأوروبية، وكانت محصلته حصد صفقات متميزة ساومت عليها مؤسسات أمريكية.

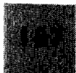
وهكذا تستطيع الصين أن ترى أوروبا الطرف التجاري البديل عن الولايات المتحدة، وأن الأوروبيين أكثر من حريصين على أداء هذا الدور. وتعمد صحيفة الإيكونوميست، رائدة صحافة حرية التجارة إلى كشف الخطأ

الفلسفي في النهج الأمريكي، وتقول في هذا: «إن أمريكا إذ تصر دائما وأبدا على التهديد بفرض العقوبات... شجعت فكرةً تقرر أن التجارة لعبة الساسة». والحقيقة أن أمريكا وأوروبا حري بهما أن تبقيا التجارة والسياسة منفصلتين إلا في وقت الأزمات.

وتمثل اليابان وليست أوروبا محور مشكلة أمريكا في محاولتها دفع الحلفاء إلى السير مع واشنطن في حربها الصليبية الأخلاقية السياسية. ذلك أن اليابان، شأن بقية آسيا، محصورة وسط هذا الصراع الطارئ، فهناك من ناحيةٍ منافع كبرى لليابان حين تسمح لنفسها بأن تبدو في صورة الحليف الذي تعتمد عليه أمريكا. والملاحظ أن الصراع الأمريكي - الياباني الذي لم يتوقف بشأن التجارة، وهيمن تماما على العلاقات الثنائية طوال الشطر الأكبر من العقدين الأخيرين صراعٌ آخذ في الاتساع على الرغم من أن حالة اختلال الميزان التجاري لا تزال شديدة الوطأة؛ سبب ذلك أن صناع السياسة الأمريكية ورجال الإستراتيجية يخشون اليوم الصين أكثر من خشيتهم اليابان.

ولكن، بينما تفيد اليابان من ظهورها في صورة حليف أمريكا في آسيا، فإن الحقيقة الواقعة أكثر تعقيدا. إن رجال الإستراتيجية الجغرافية في أمريكا إذ يتوقعون من اليابان أن تساعدهم على تنفيذ السياسة الأمريكية إنما يحلمون بأن تسير الأحداث في مسار لن يتحقق أبدا، ذلك أن غالبية الزعماء اليابانيين قليلو الاهتمام بمعركة واشنطن لفرض رؤيتها بشأن حقوق الإنسان على الصينيين، والحقيقة أنه حينما رحلت الشركات الأمريكية عن الصين عقب أحداث تيان آن مين بقيت الشركات اليابانية في الخلف لتعزز مواقعها وتكبر.

وعندما حثت واشنطن طوكيو على أداء دور مهم للحد من تصعيد الموقف الأمريكي من مسألة تايوان، اعتذرت طوكيو بأدب، لعدم رغبتها في السير في طريق تعرف أنه لن تكون له من نتيجة سوى إثارة مزيد من ضيق بكين، وهي أصلا ساخطة مستثارة. وأبدى في هذا الصدد أحد كبار العاملين في البيت الأبيض ملاحظة تكشف عن قدر عميق من الإحباط إذ قال: «تلك هي طرقهم اللعينة لسفن النفط والتجارة - لماذا لا ينهضون ويطالبون الصينيين بتهدئة الموقف بالنسبة لتايوان؟».



وأجابت صحيفة يابانية بقولها: «نحن لا نظن أن معاداة الصين هي السبيل الصواب لحماية مصالح اليابان».

والجدير ذكره أن اليابان طوال فترة نموها عقب الحرب العالمية الثانية قاومت أي محاولة لكي تتصور نفسها اقتصادا آسيويا خالصا، وحاولت أن تدمج نفسها مع شمال أمريكا وأوروبا والاقتصاد العالمي، ولكن الآن، وقد تحول النشاط على نحو درامي إلى آسيا، فإن الشركات اليابانية، والمخططين الاقتصاديين اليابانيين عادوا ليركزوا اهتماماهم على آسيا بعامة وعلى الصين بخاصة. وظلت اليابان سنوات حذرة ومترددة بشأن الاستثمار على أرض الصين، ولكنها الآن فاقت وتجاوزت الأمريكيين في استثماراتها.

واستشعرت دائما بعض الأوساط من آسيا إمكان أن تتغلب الصين واليابان على تناقضاتهما العميقة وتاريخهماالمملوء بالمشكلات، وذلك لتعملا معا على بناء شبكة اقتصادية آسيوية. ونذكر هنا أنه عقب معركة بيرل هاربور مباشرة، والحرب الشرسة بين اليابان والصين، كتبت الروائية الأمريكية بيرل باك رسالة إلى فرانكلين روزفلت تضمنت نبوءة فريدة: الصين واليابان كذلك البلدان الآسيوية الأخرى سوف تتكاتف بعد الحرب لتشكل معا حلفا كبيرا مناهضا للغرب.

وتوقع خبراء آسيا في السبعينيات حدوث احتمالات مماثلة، ولكن كان الافتراض السائد دائما هو أن اليابان سوف تقود، وأن الصين سوف تتبع؛ اليابان ستلعب دور المركز المتروبوليتاني، بينما ستقوم الصين بتوريد الأرض والأيدي العاملة والموارد الرخيصة؛ ستقوم اليابان بإخراج الصين من العصر الاقتصادي المظلم، عصر الشيوعية، لتنقلها إلى العصر الحديث. وساد الظن بأن اليابان سوف تجني جزاء ذلك، إذ تقوم بعملية مماثلة لتلك العمليات التي نهضت بها الولايات المتحدة وجنت مكاسب مقابل دفاعها عن غرب أوروبا وتطوير بلدانه بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن في أواخر التسعينيات، بدا واضحا فشل هذه الظنون، فها هي الصين تخرج إلى الوجود قوة عظمى. إنها لن تصبح مستعمرة تابعة للإمبراطورية اليابانية، ولكن بات لزاما على اليابان، بدلا من ذلك، أن تتكيف مع قوة التنين الصيني على نحو ما فعلت منذ قرون مضت.

لقد زحفت النزعة القدرية على التفكير الياباني إزاء الصين، إذ بعد ستة أعوام من الاقتصاد الذي يعاني القيود بعد حقبة فوران، علاوة على المشهد المثير لحالة النمو الاقتصادي الصيني الذي تجاوز العشرة في المائة، أحست اليابان بالهزيمة، ودب الوهن في أحلامها. وبينما تصور واحد من أصدقائنا اليابانيين المعنيين بالدراسات المستقبلية قيام إطار اقتصادي قائد وخيِّر مؤلف من الرخاء المشترك في آسيا تمثل اليابان محوره، نجد اليوم البعض يعرب عن قلقه، ويتساءل إلى متى يمكن أن تبقى اليابان مستقلة عن القوة الجبارة للصين الصاعدة.

ويقول كينيشي إيتو من منتدى اليابان للعلاقات الدولية: «يظن الغربيون أن الديموقراطية سوف تشفي الصين من مشكلاتها، ولكن حتى لو افترضنا أن الصين أصبحت ديموقراطية في الداخل ـ وهو أمر مشكوك فيه ـ فسوف تظل لها نظرة القوة العظمى غير الديموقراطية المتمحورة حول مصالحها الذاتية إزاء اليابان والبلدان المجاورة الأخرى. إن مصيرنا نحن اليابانيين أن نعيش في ظل الصين، ويتعين علينا أن نتعامل ونتكيف مع هذا بأفضل ما نستطيع».

ويقول يوكيو أوكاموتو، أحد كبار مستشاري مؤسسة اليابان للسياسة الخارجية، إن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تواصل أداء الدور العسكري القوي في آسيا، ويتنبأ قائلا: إن لم تفعل ذلك فإن اليابان ستتحول لا محالة إلى تابعة للصين بكل خططها السياسية التي تمليها عليها بكين. ولكن حتى اليابان، وقد كانت السند الأقوى للحضور العسكري الأمريكي في المحيط الهادي، ربما لن تقف دائما إلى جانب الولايات المتحدة. ويتزايد الضغط السياسي المحلي داخل اليابان ليحول الرأي العام ضد الوجود العسكري الأميركي، وتجلى هذا واضحا في قضية التلميذة اليابانية التي اغتصبها في عام ١٩٩٦ جندي أمريكي. ولقد كان القطاع الأكبر من الجمهور الياباني قلقا أشد القلق يطالب بقطع دابر هذه الانتهاكات،، وذلك بإنهاء الدور الأمريكي في اليابان، وشغلته هذه القضية أكثر مما شغلته آثار هذا الانسحاب في الأمن الياباني.

والجدير ملاحظته موقف البلدان الآسيوية الأخرى عندما أرسلت الولايات المتحدة سفنها الحربية إلى تايوان في أثناء أزمة عام ١٩٩٦، إذ لم تدعم أي

حكومة آسيوية صراحة هذه الحركة، بل ولا حتى البلدان التي يعرف الجميع أنها شديدة الخوف من النزعة التوسعية الصينية، لم تحاول أي حكومة آسيوية أن تنتقد صراحة التدريبات العسكرية الصينية الاستفزازية. وتضامنت، على خجل مع بكين غالبية البلدان، بما فيها تلك التي تسبح في الاستثمارات التايوانية. ورأت أن معالجة الصين لمسألة تايوان شأن صيني داخلي تماما. وأكبر من هذا، أن الفليبين، وهي من أكثر البلدان قلقا إزاء الأراضي التي اغتصبتها الصين من الجزء المتنازع عليه، طردت الأسطول الأمريكي من قاعدة خليج سوبيك، ولم تدعها إليه ثانية.

وتتهيأ البلدان الآسيوية للعيش مع الصين التي يرونها التنين المتعاظم باطراد وسطهم. ويواجه البعض هذا الاحتمال بالتركيز على فرصة الاقتصاد الإقليمي التي تخلقها الصين، ويستبد الخوف بالبعض الآخر. ولكننا لا نجد حكومة آسيوية تدعو أو تشجع واشنطن لشن حرب باردة جديدة مع بكين، وتريد غالبية الدول الآسيوية من الولايات المتحدة أن تواصل حضورها العسكري في الإقليم كقوة موازنة تقابل القوة الصينية. ولكن بلدانا قليلة لديها الشجاعة لتقول هذا علانية، ولهذا حري بالأمريكيين حين يختارون المواجهة مع الصين مباشرة أن يدركوا أنهم يفعلون ذلك على مسؤوليتهم وحدهم. وأن إدراك هذه الحقيقة وحدها كفيل بأن يجعل الأمريكيين يتريثون.





الجزء الثاني

معايير الحكم على الصين

الماحة شنغهاي

بكين، يوم قارس البرودة من أيام نوفمبر ١٩٩٥، دعينا لمقابلة قياو شي، وهو واحد من أقوى الرجال في الصين آنذاك، يشغل منصب رئيس اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب القومي ذات النشاط المتزايد، وجعل منه منصبه هذا المعادل الصيني لنيوت جنجريتش، بيد أنه كان أقوى كثيرا من جنجريتش، وأكثر دهاء في استخدامه السلطة، وعلى الرغم من أن قياو في مطلع السبعينيات من عمره، إلا أن البعض يشبهه بالحصان الأسود المرشح لقيادة الصين، إذا ما تعثر وكبا جيانج زيمين. وقليلون من الخبراء الأجانب هم الذين التقوا قياو، لقد كان شخصية مكبوتة موضوعة في الظل. ولكن بعض المراقبين للصين يرحبون به؛ إذ يرونه شخصية عملية براجماتية، يعمل على بناء مؤتمر للشعب أكثر استقلالا، ويدافع عن فكرة «سيادة القانون» في الصين. ورآه البعض أسلوبا قديما، وشخصية فعالة صعدت من وراء كواليس الحزب إلى السلطة، ليكون رئيسا لجهاز الأمن الداخلي في

وسط ضجيج وصخب المعركة تخال الفوضى سائدة، بينما لا فوضى على الإطلاق.

صن تسو

لاشيء أكثر زيفا من الحكم على الصين بمعايير أوروبية.

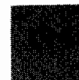
لورد ماكارتني (١٧٩٤)

الصين، ولكنه من الدهاء بحيث تجنب التصويت في المكتب السياسي على القرار، الذي سمح بفرض الحكم العسكري، أثناء تظاهرات ميدان تيان آن مين في العام ١٩٨٩.

صغنا مسودة أسئلتنا، وأعدنا صياغتها ثانية بما يسمح لنا بأن نستنبط استبصارات خافية، دون أن نسبب إزعاجا، وسلمناها للمسؤولين قبل اللقاء. لم نكن نلتمس إجابات عن ماضي الصين القريب المملوء بالأحداث المتداخلة المتضاربة (وقياو واحد من قلة من المحاربين القدماء في الحزب، الذين لا يزالون على قيد الحياة، ويعرفون ما الذي جرى بالفعل في اللحظات الحاسمة من التاريخ الشيوعي الصيني). بل كنا نلتمس إجابات عن المستقبل: دور مؤتمر الشعب القومي، التوازن بين المصالح القومية والإقليمية، وما التغيرات الاقتصادية والتشريعية، التي يتنبأ بها خلال ربع القرن القادم.

وصلنا مبكرا عن الموعد المحدد، رأينا جنود جيش التحرير الشعبي بكامل أسلحتهم، يحرسون المدخل المؤدي إلى قاعة الشعب الكبرى، وقال الحرس لمرافقنا الشاب (الذي كان يحمل هاتفا خليويا لا يكف عن الرنين)، إن علينا الانتظار في السيارة. كنا تركنا السيارة في ساحة إسمنتية ملاصقة لمنطقة التقاء شارع شانجان بميدان تيان آن مين، على بعد بضع مئات من الأمتار من المكان الذي أعلن فيه ماوتسي تونج جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، ويقع المكان أيضا قريبا من الموقع الذي سحقت فيه دبابات جيش التحرير الشعبي، بعنف وقسوة، حشود المتظاهرين عام ١٩٨٩.

قضينا فترة طويلة، ونحن نروح ونجيء فوق ساحة موقف السيارات، في انتظار موعد دخولنا قاعة الشعب الكبرى، قطعنا المسافة بطولها فوق المدارج الإسمنتية الباردة للسلم الخارجي، ثم دلفنا عبر مدخل مهيب إلى بهو كبير، وجدنا أنفسنا أمام مشهد منسق بعناية فائقة، يذكر المرء بتقاليد عريقة عن فن إدارة الحكم ونظام البروتوكول في الصين. وأضيفت إلى هذه العراقة مستلزمات العصر الحديث من مصوري وكتبة البلاط، الذين يتابعون كل كلمة وحركة. ووجدنا أنفسنا مدفوعين إلى مدخل قاعة اجتماعات مزدانة بالزخارف، وقادنا المسؤولون عن التشريفات عبر صف من المستقبلين، ونظموا أماكن جلوسنا وفق نظام طقسي، وجلسنا فوق كراسي ذات حشيات شديدة الثراء. وبعد بعض من كلمات المجاملة، سألَنا



الرئيس قياو عما نريد أن نسأله فيه، ثم قال: ولكن قبل أن تبدأوا، دعوني أحدثكم عن تاريخ البناء الاشتراكي.

بدأ بعد ذلك، حديث ممتد من جانب واحد، استهله بالحديث عن اجتماع تسوني الشهير في الثلاثينيات، عندما أحكم ماو زعامته للحزب الشيوعي، واستطرد في الحديث عن نجاح الثورة والنموذج الاقتصادي الاشتراكي القديم، الذي تبناه الحزب أول الأمر، ثم لاءم بينه وبين نموذج الاتحاد السوفييتي. وتتبع قياو تاريخ الحزب الشيوعي من الخمسينيات، واستعاد أحداث الصراع الصيني ـ السوفييتي، والصدامات المسلحة على الحدود بين الهند والصين. ومضى في حديثه ليحكي لنا عن حركة إنشاء المزارع الجماعية في الريف، وعندما وصل إلى الحديث عن الثورة الثقافية، وجدناه يركز اهتمامه بشدة على أنشطة «عصابة شنغهاي». وهي عصابة الأربعة ذات التوجه اليساري المتطرف، والتي رأى أنها المسؤولة عن أسوأ مظاهر التطرف للثورة الثقافية، وكيف حاولت بعد ذلك اغتصاب السلطة عقب وفاة ماو. واستعرض قياو بتفصيل شديد التاريخ الشخصي لكل عضو من أعضاء العصابة ـ ونادرا ما يذكر أحدٌ أسماءهم اليوم في الصين ـ وأكد قياو على علاقة كل واحد منهم بمدينة شنغهاي.

لم يحاول قياو، مرة واحدة، أن يتناول بشكل جدي الأسئلة التي سلمناها، وحاولنا مرتين، بحذر، أن نقاطع ونقل موضوع الحديث، بيد أن جهودنا أزيحت كأنما التنين يزيح بضع حشرات من فوق جلده. وكانت المدة المحددة للقاء قد أوشكت أن تنتهي عندما أنهى هو حديثه، ودعانا إلى أن نسأل «في حدود ما يسمح به الوقت». مرة أخرى، حاولنا أن نحثه على الحديث عن المستقبل، ولكن الرئيس قياو مقل في كلماته، علاوة على أنها ملتبسة غير واضحة، وقال: «يمكن تحقيق حياة مريحة للغالبية العظمى من الشعب، خلال عشر سنوات، وسوف يكون لدى الصين، على مدى خمسين عاما، اقتصاد متوسط المستوى ، ولكن ليس يسيرا بلوغ مستوى معيشي مريح نسبيا»؛ وهنا بدأت أجهزة التصوير والمتابعة تتحرك من مكانها، وأغلق الكتبة كراساتهم.

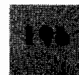
وخرجنا حيث الابتسامات والمصافحات، وأضحت المملكة الوسطى، مرة أخرى، سالمة من تنبؤات الغربيين الفضوليين، وعدنا إلى مطعم قريب



لتقييم كل ماحدث. لقد بدا واضحا أن قياو شي لديه الكثير المهم الذي يمكن أن يقوله، ولا ريب في أن انفراده بالحديث أول اللقاء، لم يكن أمرا لا يحكمه منطق خفي، ولكن ما هو؟ طرق عدة للتأويل يمكن أن تقودنا إلى اتجاهات عديدة مختلفة أو إلى لا شيء، حيث جميع الاختيارات متعادلة الصواب، هذه الورطة التي نحن فيها هي ذاتها استعارة مكنية تعبر عن الصين تماما.

أدلى إلينا قياو بحديث، هو جزء من تاريخ الحزب (ترى هل كان يشغل ذهنه به لمجرد أن لديه موعدا في الصباح ذاته مع رئيس الحزب الشيوعي الفيتنامي؟)، وجزء من رواية تحذيرية (إذ أكد إمكانات الخطأ عند ماو في آخر حياته والمشكلات المقترنة «بسيادة رجل» بدلا من سيادة القانون)، وجزء ثالث هو أنشودة تقدير لدنج هسياو بنج (هل انطوى حديث قياو على معنى شديد العمق في إشارته إلى رغبة دنج في التعلم من الأخطاء، ومساندته للتطور السريع للقانون؟)

ولكن الشيء الأهم، في رأينا، هو تعليقات قياو بشأن «عصبة شنغهاي»، ومحاولاتهم لاغتصاب السلطة، وما ألحقوه بالصين من دمار، خلال الستينيات والسبعينيات، ونعرف اليوم أن الزعيم جيانج زيمين مولود في شنغهاي، وشغل منصب عمدة شنغهاي في الثمانينيات، قبل أن يستدعيه دنج هسياو بنج للعمل معه في بكين. وحدث في السنوات الأخيرة أن اتهم النقاد جيانج، بأنه حشد الوزارات والإدارات المركزية بالموالين والمؤيدين له من شنغهاي. وسرت شائعات تقول إن قياو وجيانج مختلفان بشأن عديد من القضايا السياسية الرئيسية، ولكن ما مدى جدية هذه الاختلافات الآن؟ أو ما القضايا موضوع الاختلاف بينهما؟ فهذا مالا تسمع عنه إجابة محددة واضحة. وبدا واضحا أكثر فأكثر، خلال الشهور السابقة على الإعداد لمؤتمر الحزب في سبتمبر عام ١٩٩٧، أن جيانج وقياو خصمان سياسيان وأيضا غريمان، وتكشف خلال المؤتمر ذاته، أن جيانج نجح في إزاحة قياو من اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي، وبذلك أصبح خارج القيادة، ولكن في نوفمبر العام ١٩٩٥، لم تكن هناك شواهد عامة تكشف عن هذه المنافسة، ولا خلافات سياسية صريحة، ولم تكن هناك ملاحظات نقدية عامة ومباشرة من جانب هذا ضد ذاك، ترى هل كان قياو في حديثه إلينا، يتبع سنة التقليد الصيني العريق في انتقاد الخصوم



دون ذكر أسمائهم؟ ترى هل انتزع القناع عن الحوار الراهن، ولكن على نحو غير مباشر، حين استعاد الخبرة التاريخية؟

حدث بعد ذلك أن استمعت إلى تقريرنا، بشأن هذه الاجتماع، صديقةٌ صينية تربطها علاقة وثيقة بكبار القادة، وقالت بعد سماعها التقرير: «سرت رجفة في ظهري»، بدا واضحا لها أن قياو ما كان له أن يبدي ملاحظاته هذه، لو لم تكن هناك خلافات حادة تهدد وضع جيانج وقياو، وكان هذا الاحتمال ذاته مثيرا لقلق بعض الصينيين.

ولا ريب في أن الاعتراضات التي سمعناها بشأن تفسيرنا لتصدع العلاقة بين جيانج وقياو، يمكن أن نسمعها بشأن روايات أخرى عديدة، ترويها مصادر ذات أهمية ومكانة، كان أصحابها يأملون في أن يروا قياو باقيا في السلطة لإيمانه الواضح بسيادة القانون، أو يريدون تصديق أسطورة القيادة الموحدة بعد دنج. أولا نزح قياو شي بداية من شنغهاي حين كان طالبا ومنظما ثوريا خلال الأربعينيات، وعلى الرغم من أنه لم يكن جزءا من مجموعة شنغهاي التي أتى بها جيانج من شنغهاي لتحتل المناصب الكبرى في بكين، فإن علاقته بشنغهاي، جعلت انتقاده لشعب شنغهاي أمرا غامضا. ربما يقول البعض إن تعليقات قياو بشأن شنغهاي ينبغي النظر إليها، باعتبارها ليست أكثر من نوع من الملاحظات، التي تتسق مع حالة المنافسة طويلة المدى بين بكين وشنغهاي، وولع شعب كل مدينة في استكشاف وتصيد أخطاء الشعب الآخر.

ثانيا، إن محاولة ربط شخص ما بعصابة الأربعة، حتى ولو بطريقة غير صريحة ومباشرة، إنما تتجاوز الحدود المتوقعة للتعبير عن بعض الخلافات السياسية، خاصة إذا جاء هذا الحديث مع أجانب. لقد ارتبطت عصابة الأربعة بقضايا توصف بخيانة الثورة الصينية، واغتصاب السلطة على نحو غير مشروع، والفساد على نطاق واسع، والتطرف السياسي والتعذيب والقتل والانتهاك الاستبدادي للسلطة؛ ولهذا فإن من المؤكد أن قائدا صينيا لن يقارن بسهولة بين قائد وآخر، وبين عصابة الأربعة.

ولكن بدا أن هذا هو القصد من الإشارة إلى شنغهاي. حاول قياو شي أن يبلغنا تحذيرا بشأن جيانج زيمين، وبعض كبار قادة الحزب والدولة من المحيطين به، ولقد جاءت الإشارة إلى عصابة الأربعة بناء على اختيار حذر للغاية.



لقد خرجنا من الاجتماع الطويل مع واحد من كبار القادة الصينيين، دون أن نحظى إلا ببعض أوراق الشاي لنقرأها، ولم نصل إلى أي حقائق واضحة عما يعنيه، ويمكن القول إن هذا هو أقوى تعبير عن الصين اليوم وفي المستقبل، وأكثر من هذا، أنه بعد ثلاثين عاما من ثورة شيوعية جذرية سعت لتحطيم جميع الروابط التي تربط الصين بماضيها الإقطاعي، ثم عشرين سنة بعد ذلك الإصلاح والانفتاح على العالم، لا تزال الصين، إلى حد كبير، مجتمعا منطويا على نفسه؛ لذلك فإن المطلعين على بواطن الأمور من أصحاب السلطة، هم وحدهم من يفهمون، على نحو صحيح، الديناميات السياسية.

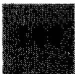
وفي ضوء ما سلف نرى أن «صين» التسعينيات لا تزال هي المجتمع الصيني التقليدي تماما، مثلما كان قياو شي زعيما صينيا تقليديا يعبر عن نفسه بوسائل تقليدية غامضة. وسوف تظل الصين، على مدى سنوات قادمة، محكومة بخبرات وتقاليد الماضي، التي يستقر أغلبها في اللاوعي الجمعي للناس، والتي لا يمكن أن تغيرها لا الحروب والثورات ولا صخب وفوضى الأسواق الحديثة، وبالتأكيد لن تتغير بسرعة كبيرة.

والنتيجة أن الصين لديها أفكار كثيرة متناقضة عن نفسها، إنها تريد أن تعامل كقوة عظمى، ولكنها لا تزال تنتظر الاعتبارات الخاصة، التي تحظى بها البلدان الفقيرة والنامية. وتحتفظ الصين بقبضة حديدية إزاء المنشقين، ولكنها تسمح بدرجة مذهلة من الحرية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وبدأت تمارس انتخابات حرة مفتوحة على المستوى المحلي، واتخذت خطوات فعالة لتعزيز سيادة القانون، ولكنها لا تزال تعقد محاكمات عامة لإدانة معارضي السلطة. ونجد أن بعض أهم وأقوى أفلام وروايات أواخر القرن العشرين، أبدعها مثقفون صينيون، ولكن ما يمكن مشاهدته أو قراءته، يختلف باختلاف المزاج السياسي مع الزمن. وحدث في فترة من الفترات أن روج الزعماء لشعار «دع مائة زهرة تتفتح»، ولكن في فترة أخرى نجد من أكدوا ضرورة أن يتبع الفن أوامر الدولة ونظرة الزعماء الراهنة بشأن «الحضارة الروحية». وتبدو الصين عند نقطة ما مندفعة بقوة في اتجاه أساليب الحياة الأمريكية، والرخاء والنزعة الاستهلاكية، وفي فترة أخرى تعلن الصين أن أمريكا هي العدو، وتعلو نغمة القومية الصينية، وأن كل ما هو أمريكي، تقريبا، غريب.

ويبدو واضحا أن الغرباء الراغبين في فهم حاضر الصين ومستقبلها، من الأفضل لهم أن يطرحوا جانبا، عند الباب، جميع افتراضاتهم الثقافية الخاصة بهم، وأكثر من هذا أن من الخير لهم أن يلتزموا، وهم لا يزالون عند المدخل، بقدر كبير من التسامح إزاء ما يرونه مبهما غامضا، مع تقدير كبير لحقيقة واقع الصين المتعدد الشرائح، إن التطور الشامل للصين، لا يمكن تصنيفه على أساس قاعدة «إما... وإما...». وحري أن نتصور، بدلا من ذلك، نموذجا متحركا من نماذج نحت الفنان كالدير المؤلف من أجزاء قابلة للتحرك، والذي يضم مستويات من التاريخ والجغرافيا والأيديولوجيا والثقافة، وتدور جميعها بحرية بعضها حول بعض. ومع الزمن سينتقل أحد هذه العناصر إلى المقدمة، وسوف تؤثر ألوانها وأحجامها المختلفة في الشكل العام وفي توازنها، مثلما تؤثر في إدراك المشاهد لها. والحقيقة أن الرئيس قياو ذكرنا، على نحو رمزي، أن انشغالنا بجانب أو بآخر من المستقبل معناه أننا نلتزم نظرة ثباتية أو سكونية (إستاتيكية) في النظر إلى الأمور. إن الصين لم تظهر ببساطة كلوحة بيضاء فارغة من أي علامات، خلال الربع الأخير من القرن، ومستعدة للتحديث الاجتماعي ؛ إذ ليست هناك لوحة بيضاء فارغة تنتظر تعليماتنا الجيدة.

وإن قيام علاقات أمريكية ناجحة مع الصين يعتمد على فهم مظاهر الصعود والهبوط على المدى القصير، في سياق عملية المدى البعيد الجارية. ولدى الصين الآن سجل لفترة زمنية طولها عقدان، هي فترة المجاهدة على طريق التحديث. وإنها لعملية مشوشة لا تنطوي على رؤية واضحة، فضلا عن أن زعماءها ليسوا من النوع الذي ترتاح إليه أمريكا. وهي مرحلة زاخرة بالتناقضات والنكسات. ولعل السبيل التي استنتها الصين للتحديث ليست هي السبيل التي يراها فريق من السياسيين ورجال الأعمال ورجال الاقتصاد الأمريكيين، كفيلة بمهمة تحديث الصين، ومع هذا ففي رأينا أن عملية تحديث الصين جارية ومثمرة على الرغم من التحديات التي فرضها التاريخ والجغرافيا والثقافة، وأنها تجري في ظروف لم تقدم بشأنها النظرية الغربية أي إجابة.

ونحن إذا ما عرفنا كيف نقيّم ونحدد موقع الصين على طريق عملية التحديث، نستطيع الوصول إلى فهم أفضل، وإلى الوجهة التي من المرجح أن تصل إليها. ونعرض على مدى الجزء الثاني من الكتاب، استبصارات وسبلا للنظر إلى ضروب متباينة من المؤثرات التاريخية، والوقائع الراهنة والقضايا



والمشكلات. وتوضح لنا هذه جميعها قضيتين أساسيتين: الأولى مدى اختلاف التجربة الصينية عما يتوقعه بالضرورة الأمريكيون، تأسيسا على تاريخنا الخاص، وقيمنا وتجاربنا في نظام رأسمالي ديموقراطي ليبرالي ناجح ومطبق. ثانيا، وهو شيء غاية في الأهمية، في ضوء الحوار السياسي الراهن بشأن العلاقات الأمريكية ـ الصينية: كيف أن النظام الذي تعمل الصين على تطويره، وعلى الرغم من اختلافه عن نظامنا، لن يكون بالضرورة متناقضا مع المصالح الأمريكية، والمصالح العامة للاقتصاد الكوكبي، في القرن الواحد والعشرين.

إننا لكي نضع سياسة ذكية في تعاملنا مع الصين، علينا أولا أن نفهمها؛ إن جميع الاتجاهات السياسية ابتداء من معسكر الصقور، وكذا افتراضات دعاة التشابك ورؤيتهم المتفائلة الصريحة، إنما تعكس فقط فهما سطحيا للتجربة الصينية، ونحن لن نستطيع تقديم تقييم شامل لكل قضية من القضايا المهمة، ولكن نستطيع أن ننظر من خلال عدسات كثيرة من الماضي والحاضر، والتي وجدنا أنها جديرة بأن تكون في حوزتنا، ونستعين بها في دراسة العملية الجارية في الصين.





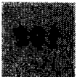
6

عن المضاربين بالصعود والمضاربين بالهبوط والتفاؤل المعتدل

تأمل مستقبل الصين على المدى البعيد، يشبه إلى حد ما النظر إلى اختبار رورشاخ(*) لاختبار تفكير المرء بشأن قضايا العصر الكبرى، ومن ثم فإنه حين يحدق خبراء مختلفون في بقعة الحبر الغامضة، التي هي الصين، ويحاولون أن يستنبطوا رؤية للظروف والأوضاع على مدى عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة من الآن، فإن التعليق الذي يقوله كل منهم سوف يكشف عن معتقداته الذاتية ـ الأعمال والاقتصاد والسياسة والتاريخ والمجتمع والثقافة ـ وكذلك عن ثقته النسبية في مستقبل الغرب، أكثر مما يشير إلى مستقبل الصين.

والملاحظ في ضوء الجدل السياسي الراهن، أن الصقور ودعاة الارتباط أمسكوا باختبار رورشاخ، وأعطى كل فريق تأويله الذي كشف عن حالة استقطاب متباعدة: فالصقور يستبد بهم

(*) اختبار رورشاخ: اختبار إسقاطي يستخدم عشر بطاقات مطبوع عليها بقع حبر وفق نظام خاص، حيث ينظر إليها المرء ويقول ماذا يرى في كل بطاقة، أو ما الذي تمثله بقعة الحبر في نظره. والاختبار لتشخيص أو استكشاف حالة الشخصية موضوع الفحص في نظرة عامة إجمالية، وتتباين الاجابات بتباين المفحوصين وسماتهم (المترجم).



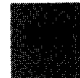
القلق إزاء الآثار المترتبة مستقبلا على نجاح الصين، ما لم يتم الحد من غلوائها مبكرا بفضل النفوذ الأمريكي. ويؤمن دعاة التعاون أنه بالمساهمة في إنجاح الصين، يستطيع الأمريكيون التأثير، ومن ثم تحديد نوع القوة العظمى، التي ستكون عليها الصين مستقبلا. ولكن يعتقد كلا الفريقين، وعلى نحو شبه يقيني، أن الصين على طريق النجاح.

ولكن ثمة شق مهم يشتمل عليه بعد آخر في الجدل الدائر بشأن الصين، ونعني به الحجة التي تحاول أن تستوضح ما إذا كانت الصين ستصبح يقينا القوة العظمى الجديدة، التي يتوقعها الصقور ودعاة التعاون، أم أن أثقالها وأعباءها وتناقضاتها ومشكلاتها غير المحددة، حتى الآن، سوف تجهض في النهاية فرصتها للنجاح، وتحرف وجهتها عن درب التحديث والرخاء لتمضي على طريق التفكك والفوضى؛ لتندلع بعدها ثورة جديدة.

المضاربون بالصعود لهم طريقتهم

الجدل الدائر بين الصقور ودعاة الارتباط معني، إلى حد كبير، بالممارسات السياسية والخطة السياسية، ويديره في الأساس أطراف ليست لديهم خبرة عن الصين. ولكن الجدل الدائر بشأن ما إذا كانت الصين سوف تنجح في تحديثها بعيد المدى، يدور في الأساس بين خبراء وله مدلولاته العملية المهمة بالنسبة لرجال الأعمال والشركات الكوكبية، نظرا لأنهم معنيون بما إذا كانوا يستثمرون في الصين، وكيف وأين يكون ذلك.

ويوجد عند أحد طرفي هذا الإطار المتعدد الألوان «المضاربون بصعود الصين». والملاحظ أن فريق المضاربين بالصعود ظل على تفاؤله، حتى بعد أن تفجرت في مطلع التسعينيات فقاعة الاستثمار، بل وبعد التوتر الحاد مع الولايات المتحدة بشأن تايوان، وحالة اللايقين إزاء انتقال هونج كونج وموت دنج هسياو بنج، وتباطؤ نمو الاقتصادات الآسيوية. ويشير فريق المضاربين بالصعود إلى أن الصين تواصل ازدهارها وتحتفظ بمكانتها، باعتبارها أسرع اقتصادات العالم نموا: حوالى ٣٠٠ مليون نسمة يقتربون من وضع الطبقة الوسطى. وثروة جديدة أدت إلى زيادة المبيعات الاستهلاكية بنسبة مذهلة بلغت ٢٠ في المائة في السنة، خلال النصف الأول من التسعينيات، في المدن الساحلية الكبرى. وتمضي الصين على طريقها لتكون إحدى الأسواق الرائدة



للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يبلغ متوسط حجم التدفقات السنوية إليها في التسعينيات ما يناهز ٢٥ بليون دولار. كذلك فإن قطاعات كاملة في مجال الصناعة (صناعة لعب الأطفال والساعات والملابس وأجهزة تشغيل الأقراص المدمجة، والهواتف الخليوية، بل وأجهزة الكمبيوتر الشخصي) تتحول إلى الصين. وبات إجمالي إنتاج قطاع الاقتصاد غير المملوك للدولة أكبر من إنتاج قطاع الدولة المثقل بمشكلاته، علاوة على أنه ينمو بسرعة كبيرة.

ويجد المرء بين السماسرة والصيارفة، على طول شاطئ المحيط الهادي، مكونا قويا من الخبراء المضاربين بالصعود. ونذكر هنا وليم أوفر هولت أحد مديري مؤسسة اتحاد الصيارفة في هونج كونج، الذي استحدث سيناريو متفائلا، سجل فيه جميع الأساسيات الإيجابية في الاقتصاد الصيني. وضمن هذا السيناريو كله في كتابه الصادر عام ١٩٩٣، تحت عنوان «صعود الصين»، وأكد منذ وقت قريب جدا أن الصين بعد دنج «ستبقى أكثر توحدا واستقرارا وأمنا عن أي وقت مضى خلال القرنين الأخيرين». وهناك أيضا جيم رووير، الذي كان يعمل في السابق في مجلة «الإيكونومست»، وهو الآن الاقتصادي الأول المسؤول عن آسيا. ويعتقد رووير أن المركز العصبي لآسيا ينتقل الآن من هونج كونج إلى شنغهاي، وأنه، وعلى الرغم من المشكلات، لن يمكن إيقاف الصين صاحبة التجربة في الإصلاح الاقتصادي، «وهي تجربة مذهلة تجاوزت حدود أحلام أي إنسان».

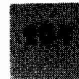
ويؤمن بهذه التوقعات نفسها، عدد لا بأس به من الصحافيين والأكاديميين والمستقبليين وغيرهم من المثقفين، الذين يرون أن الصين تحظى بمستقبل على المدى البعيد أسطع من الصورة التي يتصورها الرسميون المتفائلون في بكين ذاتها. ويعلق جون ناصبيت Naisbitt قائلا: «إن ما يجري في آسيا، يمثل الآن أهم تطور في عالم اليوم»، ويضيف إن آسيا بعد تحديثها، ولكون الصين مركزها: «سوف تصبح الإقليم المهيمن على العالم: اقتصاديا وسياسيا وثقافيا». إن الصين وشبكات الأعمال الصينية عبر البحار، سوف تطغى وتحجب اليابان، وتظهر باعتبارها القوة الاقتصادية الأكثر دينامية في العالم حسبما يرى ناصبيت.

ويمكن أن نجد بعض الملتزمين بشدة من المضاربين بالصعود داخل المجتمع الدولي لمشروعات الأعمال، إذ على الرغم من الخبرات السلبية لبعضهم، فقد



أفرزت السوق الصينية عددا من كبار الفائزين، ونذكر هنا بروكتر وجامبل Procter & Gamble، وقد استوليا على حوالى ٦٠ في المائة من سوق الشامبو الصيني، على الرغم من أن تكاليف إنتاجها ثلاثة أمثال النوع المحلي. وبلغت مبيعات بي وجي في الصين أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وهما على الطريق ليصلا إلى بليون دولار بحلول العام ٢٠٠٠. ويشير رئيس سلسلة من محال الأزياء الأوروبية إلى أنه «يوجد ٣٠٠ مليون نسمة يعيشون في المناطق الساحلية المحيطة بشنغهاي، وهذا العدد يتجاوز كثيرا السوق الأوروبية المشتركة، وإذا افترضنا أن واحدا في المائة يمكنه أن يشتري أزياء أوروبية، فإن هذا سيكون من أسباب سعادتنا. ويعتقد كريس نيلسون رئيس مجلس إدارة ديدي فارم، وهي سلسلة من الأسواق الكبرى «سوبر ماركت» مركزها في هونج كونج «إننا بصدد النظر إلى ما كان في الماضي منذ عشرين عاما، ونقول إن المستقبل يعدنا بسوق الصين الكبرى، التي كان يدور الحديث بشأنها كثيرا، منذ أيام لورد ماكارتني والبعثات التجارية في العام ١٧٩٣، والذي تحقق فعليا في التسعينيات».

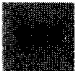
والملاحظ أن من يقدمون السيناريوهات المشرقة يبنون مستقبلا من خلال عدد محدود من التحولات السياسية الكبرى، دون حدوث انحرافات حادة عن الطريق الراهن للإصلاحات الاقتصادية. وبالطبع دون أزمات عنيفة. وحسب هذه الرؤية، يستمر الاقتصاد على طريق السياق المطرد، الذي يتجاوز متوسط النمو فيه سنويا الرقم عشرة، على مدى الجيل. وتصور البعض تأسيسا على قوة هذه الأرقام ودلالتها أن الصين نوع جديد من القوى الكوكبية الجبارة، التي يخضع لها الجميع. وحدث أن الاقتصادي لاري سمارز Larry Summers، الذي كان يعمل في البنك الدولي (وبعد ذلك نائب الأمين العام لوزارة الخزانة)، أذهل العالم في مطلع التسعينيات، عندما تنبأ بأن إجمالي ناتج الصين الاقتصادي سوف يتجاوز ناتج الولايات المتحدة ابتداء من العام ٢٠١١. وهذا موقف تراجع عنه بعد ذلك هو وخبراء آخرون. ويذهب اليوم المضاربون بالصعود إلى أن الصين أمامها حتى عشرينيات القرن الواحد والعشرين، لكي تكون ندا للولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي. وحتى مع هذا، فإنه سيكون حدثا من أكثر الأحداث إثارة وتعبيرا عن قفزات سريعة في النمو الاقتصادي، وهو ما لم



يشهده العالم من قبل. وكثيرا ما يقال، على سبيل المثال، إن بريطانيا ضاعفت، لأول مرة، إجمالي الناتج المحلي لها بعد الثورة الصناعية بمائة عام، واستغرقت الولايات المتحدة لتحقيق هذا خمسين عاما تقريبا، ولكن الصين أنجزت هذه الظاهرة المذهلة خلال عقد واحد فقط.

وكثيرا ما يستبق المضاربون بالصعود الظن، بأن الصين ستواصل تطوير قوانين مدنية وتجارية، وأن الحقوق المدنية وسيادة القانون سوف يجري وضعها في صيغة مؤسسية اجتماعية. ويعتقد البعض أن جماهير المجتمع الصيني لن يقر لهم قرار حتى تحقق «التحديث الخامس» ـ الديموقراطية السياسية ـ وأن النظام الديموقراطي سيكون الأداة لكل من حسم التحديات الكبرى للصين، وتحويل كل البلاد إلى منطقة مشروعات حرة شاسعة النطاق. وتجري الآن تجارب على الانتخابات المباشرة في الريف، وسوف تنتشر وتمتد هذه التجارب تدريجيا، على نحو ما يأمل كثيرون، لتشمل الأجهزة المركزية لسلطة الدولة. وأحسب أن اقتراحا ثار خلال حوار طويل على الشبكة الفضائية (الإنترنت) خلال عام ١٩٩٥، سوف يتم الأخذ به: إذ يمكن أن تنشئ بكين مناطق سياسية خاصة لتجربة إصلاحات سياسية، تماما مثلما أنشأت المناطق الاقتصادية الخاصة، لتكون بمنزلة معامل لإصلاحات السوق الحرة في الثمانينيات. ويكفي أن نظم الحكم في تايبيه وسول، وقد كانت في السابق نظما تسلطية قمعية، قامت على سياسة التحكم السياسي المطلق لزمن طويل ـ أضحت الآن نظما ليبرالية. ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الصين ليست بمنأى عن هذا الاحتمال.

والملاحظ أن الصينيين أنفسهم أكثر حذرا من كثيرين من الأجانب المضاربين بالصعود، وتشير مدام وو بي، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، إلى أن «الصين بلد نامٍ بكل معنى الكلمة، وليس ثمة إمكان، على المدى القصير، لكي تلحق بالبلدان المتقدمة». ولكن عددا آخر من كبار المسؤولين قالوا خلال لقاءاتنا بهم، في عبارات متباينة ولكنها تدور جميعها حول فكرة سبق أن عبر عنها، لأول مرة، دنج هسياو بنج: «مع منتصف القرن الواحد والعشرين ستكون الصين قد بلغت المستوى الاقتصادي لبلد نامٍ متوسط». والملاحظ أن أيا ممن قالوا مثل هذه العبارة، لم يحدد بدقة

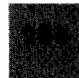


ما الذي يعنيه. ولكن بالإمكان أن نخمن أن القادة يرون أن الصين ستصبح شيئا قريبا من إسبانيا، وقد أضحت عملاقا بحلول العام ٢٠٥٠.

ويتصور أحيانا المضاربون بصعود الصين، أن بكين تقلل، عمدا، من تقديرها لمستقبلها، حتى تعزز رغبتها في استمرار المعاملة المفضلة لديها، باعتبارها «بلدا ناميا» من جانب منظمة التجارة العالمية، علاوة على تحقيق رغبات أخرى. وربما أنها لا تريد أن تجرح أو تصدم بقية العالم. ولهذا يريد زعماء الصين تجنب النظر إليهم، باعتبارهم مقتنعين بأن اقتصاد الصين سوف يكون الاقتصاد الأقوى خلال القرن الواحد والعشرين. وأصبح مألوفا أن نجد كبار الرسميين يدلون بحجج متباينة في التصريحات العلنية، رافضين أي تأكيدات بأنهم يضاربون بصعود الصين. وحدث أن انتقد شن جيان مساعد وزير الخارجية مجلة الإيكونومست، لأنها «تبالغ في تقديرها للتنمية الاقتصادية في الصين، وتقول إن الصين خلال، فترة قصيرة جدا ستكون ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، ثم الأكبر». واستطرد شن ليقول ما يشف عن تواضع الصين إزاء هذه الإحصاءات، وقال: «هذه التنبؤات جعلت الناس يستنتجون أن صعود الصين سوف يخل حتما بالتوازن في الإقليم، وهذه حجج لا تفيد شيئا، إن الصين ليست قوة عظمى، إنها ليست كذلك الآن، ولن تكون كذلك في المستقبل».

ويقارن غالبا المضاربون بالصعود بين الصين واليابان لبيان ما يحدث عندما تتجاوز معدلات النمو الرقم عشرة، لفترة زمنية طويلة. كان العامل الياباني المتوسط - منذ ٤٥ عاما فقط - يحصل على أقل من واحد على عشرين مما يحصل عليه نظيره الأمريكي، وأصبح العامل الياباني اليوم يكسب أكثر من نظيره الأمريكي بحوالى ٢٠ في المائة، وتم هذا الإنجاز المذهل تأسيسا على قوة متوسط معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في اليابان، الذي هو أقل قليلا من الأداء القوي أخيرا في الصين،

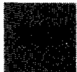
ويعرف المضاربون بالصعود أيضا، أن النمو المفعم حيوية وقوة - وهو من النوع الذي ينقل أمة من وضع متخلف إلى أمة حديثة على مدى جيل واحد - ليس مجرد استثناء ياباني. والملاحظ أن بلدان شرق آسيا، ابتداء من سنغافورة إلى سول، برزت في صورة من ينفث نارا في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي والإنتاجية والمدخرات ومعدلات الاستثمار، وتكشف هذه



الإحصاءات جميعها عن تباين حاد بينها وبين واقع الغرب المتقدم، حيث التقديرات المناظرة منخفضة، إن لم نقل متدنية وضعيفة. وإذا ما كان «التنين الأصغر» قادرا على هذا الإنجاز، فماذا عن التنين الأكبر وقدراته على الإنجاز، وهو تنين أكبر وأفضل كثيرا؟

إن إجمالي الأصول في الصين مسألة مثيرة للانتباه: إذ بها أضخم قوة عمل في العالم، قادرة على العمل بأجور شديدة التدني، وتألف العمل الشاق، وتحترم السلطة، وقليلة الشكوى. ويتخرج في الجامعات سنويا عشرات الآلاف من المهندسين ذوي مهارات عالية بالمقاييس العالمية. ومتخصصين في مجالات حاسمة لتطوير صناعات التقانة العالمية. وتملك الصين موارد طبيعية غنية وشديدة الوفرة من النوع الذي تحسدها عليه اقتصادات التنانين الأخرى، التي تضطر إلى استيرادها من أماكن مختلفة. وسكان الصين اعتادوا تحمل صعابا ومشاق ومظاهر حرمان لا قبل لأحد بها، ولكنهم الآن مندفعون بحماس يندر أن تجد له مثيلا في الغرب من أجل تحسين أوضاعهم، والارتفاع بمستوى الأسرة والمصنع والمجتمع إلى المعايير الحديثة. وتوجد في الصين سلطة سياسية مركزية، يمكنها ـ إذا شاءت ـ أن تجعل الأمة ترصد كل جهدها للبناء الاقتصادي، ومتحررة من التشريعات البيئية المفروضة قسرا، ومن الأعباء الضريبية وغير ذلك من قيود بيروقراطية، التي كثيرا ما ينصب اللوم عليها في الولايات المتحدة، باعتبارها تشكل قيدا على النمو. وها نحن نرى الشركات الكبرى الأجنبية والحكومات الأجنبية من جميع أنحاء العالم مستعدة للاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتدريب نظرائهم في الصين، وتقديم أهم المكونات اللازمة لتحديث البلاد. وتملك الصين ثقافة ينظر إليها عادة الغرباء، باعتبارها من أجدر الثقافات اللازمة للتعلم والتقدم، ومن أقدر الثقافات على ظهر الكوكب التي تتوافر لها خاصية الدوام، والتي تتصف بالروح العملية والمادية والتنظيم الذاتي، وإمكانات كبيرة على التكيف.

ويقول أحد المضاربين بالصعود: «أنظر إلى الصين هكذا، إنها ببساطة تستعيد مكانها الطبيعي في النظام العالمي، ظلت الصين على مدى ألفي عام وهي أضخم اقتصاد في العالم، وحادت عن مكانتها خلال مائتي العام الأخيرة فقط».



وينزع بعض المضاربين بالصعود إلى نظرة الصقور، ويتصورون أن الصين سوف تسيء استخدام وضعها المستقبلي كأضخم اقتصاد عالمي، علاوة على إساءة استخدام قوتها العسكرية؛ رغبة منها في تحقيق هيمنة على آسيا والعالم. ويقدم الغالبية نبوءة أكثر اعتدالا: ربما يكون القرن الواحد والعشرون قرنا آسيويا، ولكنه القرن الذي ستملك فيه الطبقة الوسطى البازغة في آسيا ـ والصين طبعا ـ قوة إنفاق، تمكنها من أن تقدم للغرب، وأمريكا بشكل خاص، بعضا من أهم الفرص لمشروعات الأعمال والمال التي لم يسبق لها مثيل».

إن الشركات في حاجة إلى نمو، لكي تظل قادرة على المنافسة. وإن نصيب الأسد من نمو الطلب العالمي ستوفره آسيا والجزء الأكبر منه من الصين. ونظرا لأن أسواق آسيا جديدة تماما، فإن القسط الأكبر من فائض الطلب سيكون متاحا لمن شاء، وهذا هو السبب في أن «أسواق آسيا ستكون، بالتأكيد، حيوية للغاية لأي شركة غربية تريد أن تنمو سريعا».

المضاربون بالهبوط يتذمرون

نجد على الطرف الآخر من مجموعة ألوان الطيف المضاربين بالهبوط، وهؤلاء لا يرون سوى المشكلات تنتظر في المستقبل أمة هي أكثر مناطق العالم ازدحاما بالسكان. وفي رأيهم أن الصين كان مصيرها أن تتفكك من قبل لولا دنج هسياو بنج وما تحلى به من مهارة، مكنته من أن يبقي عليها متماسكة، وإن استخدم القوة الشديدة. ولكن دنج هو آخر زعماء المسيرة الكبرى، ولا يوجد في الأفق من بعده زعماء صينيون عظام. ويتساءل في دهشة المضاربون بالهبوط، عما إذا كان جيانج أو التابعون يمكنهم الحفاظ على وحدة البلاد، أم أن الصين ستدخل حقبة جديدة من الدويلات المتحاربة على نحو ما حدث في الماضي مع انهيار الأسرات الحاكمة. ويجمل هذه النظرة جاك جولد ستون، الباحث بجامعة كاليفورنيا، وذلك حين يحذر من اشتعال: «أزمة هي فصل الختام خلال العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة، ذلك لأن الصين تكشف عن كل البوادر المصاحبة لبلد على الطريق إلى أزمة: زيادة سكانية كبيرة، وهجرات واسعة وسط إنتاج زراعي ثابت عند مستوى واحد، وسخط بين العمال والفلاحين، وتقترن هذه البوادر جميعها بواقع أن الدولة تفقد سريعا زمام السيطرة الفعالة». وثمة دراسة سيئة السمعة اضطلعت بها لجنة من

وزارة الدفاع في الولايات المتحدة خلال العام ١٩٩٤، وكانت غالبية أعضاء اللجنة خبراء من الجيش والجامعات ومراكز الفكر. وانعقدت كلمتهم حول سيناريو، يقضي باحتمال أن تواجه الصين، عشية وفاة دنج، انهيارا شبيها بانهيار الاتحاد السوفييتي.

إن الصين، في رأيهم، مصابة بجميع الأمراض التي تخطر على البال: مشروعات مفلسة مملوكة للدولة، وفساد مستشرٍ في كل مكان، وهوة اقتصادية تزداد اتساعا بين الفقراء والأغنياء، وبين الريف والحضر، وبين مناطق الساحل ومناطق الداخل، وحزب شيوعي حاكم يعاني أزمة ثقة ومشروعية، بينما لا توجد خارجه مؤسسات قادرة على البقاء والاستمرار تكون بديلا عنه. وحققت الصين إصلاحا اقتصاديا تولدت عنه توقعات كبيرة وآمال فائقة، ولكنه عاجز عن الاستمرار في توفير السلع، ما لم يقترن بإصلاح سياسي، وهو ما ترفضه بكين. ويعاني المثقفون والموظفون المدنيون المزيد من الفقر أو التشرد، أو يضطرون إلى مغادرة البلاد ضمن نزيف العقول المستمر، هذا بينما يتسلق الجهال والحمقى والفاسدون قمة السلم في حكم زمرة الأغنياء الجدد الذين خلقتهم السوق الحرة، ونجد المقاطعات الجنوبية الفقيرة، والأقليات العرقية في المقاطعات الغربية، كل يسعى إلى تحقيق مصالحه بطريقته الخاصة. هذا بينما تنشأ الإقطاعات وتتزايد أعداد أغنياء الحرب المحدثين. وهناك ما يقرب من مائة مليون عاطل يذرعون البلاد طولا وعرضا بحثا عن عمل، ويسهمون في خلق المزيد من الفوضى الاجتماعية، بل ويبذرون بذور الثورة. وتتزايد النزعة القومية التي يمكن أن تدفع الصين إلى غزو تايوان، وإلى فرض هيمنتها على آسيا (الأمر رهن الشخص الذي تتحدث إليه من فئة المضاربين بالهبوط)، سواء لأن النجاح الاقتصادي بالصين دفع بالأمة إلى الغطرسة، أو لأن الخوف من الفشل استبد بها، وتحاول إخفاء مظاهر قصورها بتوجيه الانتباه العام إلى حملات عسكرية.

كل مفاسد الصين القديمة من الدعارة إلى المقامرة، ومن جرائم العنف إلى التسول في الطرقات، والتي كانت تجمدت في ثلاجة ثورة عام ١٩٤٩، عادت ثانية إلى الحياة مع حرارة السوق التي أذابت قيود الماوية. وإذا لم يكن هذا كله كافيا للشعور بالإحباط، فإن المضاربين بالهبوط سوف يذكروننا بأن

التربة الزراعية المحدودة في الصين بدأت تتآكل وتتقلص، واستشرت عمليات إزالة الأحراج، حتى أن بعض التكهنات تشير إلى أن الصين ستعجز عن إطعام أهلها بعد عشرين عاما من الآن. ولا تكف المداخن عن نفث دخانها، لتلوث البيئة على نحو لم يعد مسموحا به في الغرب، هذا بينما تغفل الدولة الأثر البيئي الحقيقي للصناعة الجديدة ولمشروعات الطاقة، وهي في حمى الاندفاع المجنون للتنمية. ويكفي أن نقرأ افتتاحيات الموضوعات المكتوبة تحت عنوان الصين في التقرير السنوي، الذي أصدره معهد وورلد ووتش Worldwatch Institute عن عام ١٩٩٧ تحت عنوان حالة العالم؛ إذ نجد تقريرا مروعا، «سوء استخدام الكحوليات، نفاد المياه الجوفية، استنزاف التنوع الحيوي، انبعاثات كربونية، مرض مزمن، تصحر،... إلخ».

ويبني عادة المضاربون بالهبوط حججهم على فرض محدد، وهو ما لم ترفع الحكومة يدها عن الاقتصاد وحياة المواطنين، فإن البلد سوف يتدهور حتما، بل وينهار، وثمة مقال بعنوان «بعد دنج الطوفان»، كتبه الباحث آرثر والدرون من كلية الحرب البحرية وجامعة براون. يقول والدرون على سبيل المثال: «المشكلة الجذرية في كل هذه السيناريوهات الكارثية تكمن في الطابع غير الديموقراطي للحكومة الصينية، ومن ثم عجزها عن التعامل الكفء مع التغير السريع واسع النطاق».

واحتلت مكان الصدارة حجة مفرطة للمضاربين بالهبوط: إذ يعتقد بعض الخبراء أن اقتصادات آسيا سوف تتبخر، وأن لا مهرب للصين دون الركود الاقتصادي. ويكفي أنه قبل أن تجرى عمليات سحب العملة في تايلاند وفي ماليزيا من المصارف، والتي كانت الشرارة الأولى لأزمات آسيا المالية عام ١٩٩٧، كان هناك عدد من الخبراء يؤكدون أن غالبية اقتصادات آسيا التي حققت نموا مرتفعا في سبيلها إلى الركود. وها هم الآن يشيرون إلى الوحل الذي انغرست فيه أقدام اليابان، واستمرت فيه ولم تخرج. واليابان عمدة قصة النجاح في آسيا. ويشيرون كذلك إلى معجزة كوريا الجنوبية التي يوشك اقتصادها أن يتوقف، والتنين الصغير في جنوب شرق آسيا، الذي تراكمت عليه المشكلات عاما بعد عام ، وانتقلت من نجاح سياسي إلى ديون باهظة. ويقول المتطرفون من المضاربين بالهبوط إن الصين الآسيوية ستلحق بهم؛ فالصين منطقة اقتصادية أثقلتها مشكلاتها وبشدة، وإن من يشاهدون



تصدعات تصيب واجهة اقتصادات آسيا الإعجازية، يشاهدون الآن في الصين أوجه تشابه تثير القلق. وتشير إحصاءات جديدة متباينة وأساليب جديدة للتقدير الكمي لما يجري في اقتصاد الصين إلى أن الفقر انتشر على نطاق واسع، يتجاوز حدود ما تصوره الغرباء، حتى ليمكن القول إن قرابة ربع سكان الصين يعيشون الآن تحت خط الفقر. ويقال إن نمو إجمالي الناتج المحلي أبطأ كثيرا مما كان مفترضا، ولم يتجاوز الرقم عشرة. وتباطأ الاستثمار الأجنبي حتى أن السذج من رجال الأعمال الأجانب أدركوا أن بكين لن تدعهم يصلون إلى سوق المستهلكين، الذين يتجاوز عددهم ١,٢ بليون نسمة.

وتفيد حجة يطرحها الاقتصاديون المضاربون بالهبوط أن الصين أنجزت بالفعل الشطر اليسير أو السهل من عملية «البناء الاقتصادي»، وذلك بأن أخرجت الزراعة من نظام «الكوميونات» أو القرى الجماعية، وأقامت القطاعات الأخرى على قاعدة السوق؛ لذلك، فإن المزيد من النمو سيكون صعبا، وسوف يتطلب نوعا من المبادرات الإبداعية في السياسة العامة، وهو ما تحجم الصين عن الشروع فيه. نعم، إن إزاحة العقيدة الشيوعية أمر يسير، ولكن الشيء غير اليسير هو استدامة نمو اقتصادي، يتجاوز الرقم عشرة على مدى فترة زمنية طويلة.

ويعتقد عالم الاقتصاد بول كروجان الخبير الأول العالمي في مجال الإنتاجية، أن الصين لا تحقق نموا كبيرا فيما يسميه «إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج»، التي هي المحرك الرئيسي لمظاهر التحسن الاقتصادي على المدى الطويل، وتتجلى في الارتفاع بمستوى المعيشة والتنافسية المطردة على الصعيد الدولي. ويرى كروجان أن هذه ليست مشكلة الصين وحدها، بل مشكلة اقتصادات النمو الآسيوية، التي حققت نموا عاليا في السابق. وليس المطلوب هو، فقط، إضافة كميات كبيرة من رأس المال والتوسع في قوى العمل، بل مطلوب أيضا تخصيص فعال لحصص الاستثمار في كل من رأس المال البشري والمادي؛ إذ إن هذا من شأنه أن يمكن الاقتصادات من توسيع نطاق إجمالي المخرجات؛ وكذا الحصول على مزيد من المخرجات الكفؤة بالنسبة لكل عامل.

والملاحظ أن معدل النمو السنوي من الاستثمار الأجنبي الجديد في الصين، والذي كان يوما ما يرتفع سريعا جدا، أخذ في التباطؤ خلال



عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ مما يشير إلى أن كبرى الشركات العالمية أصبحت أكثر حذرا حتى قبل الانهيار، الذي شهدته بعد ذلك سوق الأسهم. وأصبحت الشركات الأجنبية كثيرة الشكوى بصوت مرتفع، بسبب ما تواجهه من مشكلات تتعلق بدخولها سوق الصين، حتى بعد أن أنشأت مرافقها، ودخلت في مشروعات مشتركة مع شركات صينية ذات مكانة كبيرة،

بيد أننا إذا وضعنا في الاعتبار الانخفاض من حوالى ٤٢ بليون دولار، هي قيمة التزامات الاستثمار الأجنبي الجديد المباشر العام ١٩٩٦، إلى ما يقل عن ٣٠ بليون دولار في العام ١٩٩٧، فإن الفائدة الكلية للمشروعات في الصين تظل كبيرة جدا. وتخفي الأرقام كل مظاهر الخروج عن القياس التي تنفرد بها الصين. مثال ذلك، أن كميات مهمة من الأرصدة المحلية تم تصديرها إلى خارج الحدود، لتعود ثانية باسم استثمار «أجنبي»، ومن ثم تتحرر من بعض الضرائب والقوانين المحلية. علاوة على هذا فإن هونج كونج كانت دائما هي الرائدة للاستثمار الأجنبي، والذي لم تكن الصين تعتبره «أجنبيا» لأغراض سياسية، ولم يعد الآن أيضا أجنبيا بالمعنى الفني للمصطلح. ولكن على الرغم من جميع هذه الملاحظات بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي في الصين، فإن الشيء المؤكد أن الصين هي الثانية بعد الولايات المتحدة لاختيارها سوقا للاستثمار الأجنبي، وهذا ما يؤكده أحد المؤشرات التي يطرحها المضاربون بالهبوط.

وقرب نهاية عام ١٩٩٦، ظهر تلاقٍ في التفكير بين المضاربين بالهبوط المتشبثين بوجهة نظرهم إزاء الصين، و فريق جديد من المضاربين بالهبوط بالنسبة لآسيا، وفي هذا تقول كلمة المحرر في مجلة «بيزنس»:

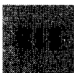
> **يكفي أن نتجاوز غلالة التفاؤل بشأن آسيا حتى يواجه الواقعيون كما من المشكلات القاسية: فبينما تولدت أرباح هائلة عن النجاح، فإن الشطر الأكبر منها جرى استثماره في تشييد مبانٍ رسمية شاغرة، أو في الإفراط في تكديس مبانٍ لمؤسسات إنتاج سيارات أو رقائق الكمبيوتر أو بتروكيماويات. وقضى الفساد على الكفاءة التي هي وليدة قوى السوق. وتعمد المصارف الخاضعة لإدارة الدولة وأسواق رأس المال الضعيفة، إلى توجيه رأس المال إلى الشركات المملوكة للدولة. وإذا أرادت آسيا الانتقال**

إلى المستوى التالي للنمو، يتعين عليها التخلي عن اقتصاد الأوامر القيادية، والتحول إلى اقتصاد قائم على الأسواق والجدارة والإبداع.

يمكن أن نقرأ كل التعليقات السابقة باعتبارها انتقادات ليست موجهة فقط في اتجاه آسيا، بل موجهة بشكل خاص إلى الصين. ولكن بعد أن صادفت هذه الأفكار رواجا، بدأ المضاربون بالصعود يتساءلون عما إذا كانوا مجرد مجموعة ممن خدعتهم أفكار الرؤى والأماني. ربما واجهت معدلات النمو في آسيا حالة دورية من التباطؤ، ولكن الصين التي تنمو «فقط» بمعدل ٧ في المائة، لا تزال تنمو بأسرع من ضعف معدلات نمو اقتصادات الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية.

وبعد أسابيع من مقال مجلة «بيزنس ويك»، الذي تبنى وجهة نظر كروجمان، أطلقت مجلة فوربس Forbes طلقة مضادة، تعبر عن وجهة نظر أكثر تماديا مع المضاربين بالصعود. فقد وصفت كروجمان بأنه مذنب، لالتزامه وجهة نظر مالتوسية لا مبرر لها، في حديثه عن اتجاهات النمو في آسيا، والقول بأنه نمو محدود، وأعلنت فوربس أن النمو الآسيوي الكاسح سوف يستمر على الرغم من كل الآلام. إن الصين تلقى ترحيبا مميزا، وتحولت سوق أسهمها الوليدة إلى سوق ذات أداء من الطراز الأول خلال عام ١٩٩٦، وتجاوزت سوق إس و بي الأمريكية بهامش كبير، وازدهرت الإصلاحات الاقتصادية في الصين مع نمو تجاوز حدود عشرة في المائة، مقترنا بانخفاض معدل التضخم. ويمثل التضخم، في الحقيقة، موضوعا مهما جديرا بأن نتأمله للحظة، إذ يؤلف جزءا رئيسيا في حجج المضاربين بالهبوط، خلال مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، ولقد كان ذلك واضحا لريتشارد هورنيك، الرئيس السابق لمكتب مجلة تايم في بكين حين قال: «إن النظام الحالي، يشبه نظام الأرجنتين، الذي واجه ارتفاعا زائدا في معدلات التضخم، وسوف يواصل حكام الصين طبع المزيد من أوراق النقد، التي لا رصيد لها؛ لبث الحياة في فقاعة الاقتصاد، الذي بلغ التضخم فيه حد الخطر».

ولكن الصين خذلت في هذه المسألة المضاربين بالهبوط. وفي أواخر التسعينيات، توافقت آراء خبراء الاقتصاد الأجنبي، وأكدت أن الصين أنجزت بحق مهمة إعجازية، إذ تدنى معدل التضخم إلى مستويات يسهل التحكم



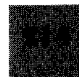
فيها. ولا يزال ثمة احتمال بأن يخرج التضخم مستقبلا عن حدود السيطرة، ولكن واقع الحال الآن يشهد بأن هذه الأزمة، تحديدا، أمكن تجنبها.

وجهة نظرنا

نحن نتخذ موقفا مغايرا لموقف المضاربين بالصعود والمضاربين بالهبوط، ولكنه ليس موقفا وسطا. نحن نأخذ حجج المضاربين بالهبوط مأخذا جادا، ولكننا، في النهاية، نرفض الكثير من سيناريوهاتهم السيئة، باعتبار أنها مستبعدة الحدوث. أما عن المضاربين بالصعود، فإنهم دون شك مفرطون في تفاؤلهم، غافلون تماما عن الأخطار التي أبرزها المضاربون بالهبوط، ونسوا تماما العوائق التي تفرضها الثقافة، ويبدو أيضا، أنهم عمدوا إلى الوقوع في أكبر خطأ يتعلق بعلم المستقبليات: وهو إسقاط الاتجاهات الراهنة على المستقبل البعيد. ولكننا، مع هذا كله، نميل مع رياح المضاربين بالصعود، عندما يتعلق الأمر بتقييم الكيفية التي ستتطور بها الصين، خلال القرن الواحد والعشرين.

ويمكن للقارئ أن يقول: إننا مضاربون بالصعود، ولكن مع قدر من الحذر، ونحن نرفض فكرة أن الصين ستسعى إلى الهيمنة على العالم، باعتبارها القوة العظمى في القرن الواحد والعشرين، بيد أننا نرفض كذلك فكرة أنها ستنهار تحت ثقل أعبائها، وسوف تفشل في ملاءمة نفسها مع النهج الغربي في بناء الرأسمالية والديموقراطية. إن اعتلاء الصين مسرح الاقتصاد العالمي، لن يكون قصة نجاح سهل يسير، على نحو ما يأمل بعض رجال الأعمال. ولن تكون الصين كذلك القوة السلبية الخالصة، التي شغلها الشاغل هو تقويض دعائم السلم والأمن العالميين، وتدمير البيئة على نحو ما يخشى البعض.

من المشروع تماما أن نفكر في إمكان حدوث فوضى واضطراب شديدين: لقد شهد تاريخ الصين الحديث صدمات جذرية منتظمة، كما شهد ميلا لكي يجنح البندول الاقتصادي السياسي بشدة وبسرعة كبيرتين، تتجاوزان ما يحدث في أي موقع آخر. ولنتذكر، على سبيل المثال، أن جون كي. ثيربانك، عميد الدراسات الصينية في أمريكا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تنبأ، وبثقة كاملة، بأنه لن تحدث انتفاضات ثورية عقب وفاة ماو عام ١٩٧٦،

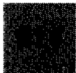


حتى على الرغم مما سبق من أحداث، تصاعدت في صورة محاولة انقلاب وانقسام بين صفوف القيادة.

وإن المثال الذي سقناه عن ثيريانك، يجعلنا نحذر التكهن، بأن الصين سوف تواصل السير على الدرب الذي حددته مسبقا. ونحن نعتقد، في الحقيقة، أن الصين في حاجة إلى نوع من التطهير أو التفريغ للتخلص من أخطاء الماضي، وتؤسس نظما للمستقبل. ولكن مثل هذا التطهير لا يقتضي ردة الصين بلا رجعة. والحقيقة أنها ستهيئ إمكان اطراد دفعة المسيرة إلى الأمام. ولقد شاهدنا بأعينا، ومن خلال خبراتنا، كيف استقرت ورسخت المعجزة الاقتصادية الصينية الجديدة؛ إذ لاحظنا، مع رحلاتنا الأولى، كيف أن الصين عمدت، دون تردد و بلا كلل، إلى السير قدما على طريق الإصلاح الاقتصادي، واستحداث، على الأقل، بعض آليات السوق، والانفتاح على العالم الخارجي والاندماج فيه. ويمكن التأكيد على أن السياسة الاقتصادية الصينية، تحركت، في ثبات واطراد، نحو مجموعة من الأهداف المتمايزة على مدى العشرين عاما الأخيرة، أكثر من الأهداف التي سعت إليها السياسة الاقتصادية الأمريكية.

وإذا تأملنا أساسيات الجدل الدائر في الصين اليوم، بين ما يمكن أن نسميه «المعسكر التقليدي المحافظ» وفريق الإصلاح الأكثر ليبرالية، نجد أن هذا الجدل يعكس فوارق خاصة بالسياسة العامة، ليست أوسع من الخلافات القائمة في الغرب. ويعبر الجدل الموضوعي الدائر في الصين، بدرجة ما، عن الحجج التي سادت خلال العقدين الأخيرين، بين أنصار سياسة كلينتون وسياسة ريجان، وبين الديموقراطية الاشتراكية الأوروبية والتاتشرية. ونحن في الغرب لدينا، بطبيعة الحال، وسائلنا السلمية المتمركزة على مؤسسات لحل أسباب الخلاف. والحقيقة أن الصين بدأت، الآن فقط، العمل من أجل سيادة القانون، والمشاركة العامة في صياغة السياسة، والعمل، بشكل منظم، لنقل السلطة، وإن هذه الحقيقة من شأنها أن تجعل هذه الاختلافات السياسية المعتدلة نسبيا، قابلة للاشتعال في أي لحظة.

ولم تكن عملية الإصلاح الصيني لتجري سهلة سلسة، لم تتناوبها بدائل ما بين السرعة المفرطة ومحاولة التوقف خشية وهلعا. ولكننا ونحن نشهد انحرافا عن المسار، لم نشهد تحولا كاملا يصل إلى ٩٠ درجة، ناهيك عن



التحول ١٨٠ درجة، ولكن عمدت الصين، بدلا من ذلك، إلى السير عبر مساحة، تمثل منتصف الطريق المنطلق قدما إلى الأمام.

وفي رأينا، في نظرة شمولية إلى المناخ الاقتصادي السياسي، أن الوضع في الصين، بالنسبة لمشروعات الأعمال الأمريكية والمستثمرين الأجانب، وضع متفائل حذر. ونحن ننصح المستثمرين، بالعدول عن البحث عن طريدة سهلة سريعة في الصين، أو انتظار عائد استثماري مبالغ فيه. أما عن الشركات القائمة في الصين للعمل، على مدى طويل، وتملك خططها الإستراتيجية وشركاءها المحليين الجيدين، علاوة على المعارف اللازمة، فإننا نرى أن البيئة التي تعمل فيها هذه الشركات، سوف تكون أكثر استقرارا نسبيا خلال العشرين عاما القادمة. وعلى الرغم من أن بعض الشركات الأمريكية ستواجه، بشكل مستمر، بعض المشكلات السياسية وتعاني النزعة القومية الصينية، فإن هذه العوامل ستعوضها وتوازنها عملية نمو قوي مطرد، وزيادة في نضج السوق الصينية.

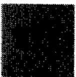
ومع منتصف العقد الثاني، ستبدأ أرقام النمو في الصين تتضاعف، بفضل البيئة الأساسية المحسنة واللائقة لمشروعات الأعمال، وتدعمها حرية الوصول إلى السوق، فضلا عن مزيد من قبول قواعد منظمة التجارة العالمية وغيرها من المعايير الدولية. وسوف يقترن هذا بتنامٍ مطرد لطبقة وسطى أفضل تعليما وأكثر قوة. ولهذا، نرى أيضا أن الشركات الأجنبية التي ستبقى وتستمر، خلال سنوات الانتقال القليلة القادمة، ستكون هي الرابح الأعظم.



7 أعباء الصين

التصنيف إلى فئتين: فئة «المضاربين بالصعود»، وفئة «المضاربين بالهبوط» تصنيف ملائم، ولكنه، بطبيعة الحال، لا يفسر عمق التفكير أو البدائل المختلفة، التي يستبقها كل فريق من المعسكرين. إذ تحتاج الصين إلى نقلة إدراكية بعيدة عن التصنيف البسيط، والافتراضات السهلة، والاتجاه للنظر إلى البلد، من حيث هو في ذاته قلعة إقطاعية ضخمة ومركبة، لها وضعها وحجمها وتاريخها وعاداتها الراسخة على مدى القرون، التي صاغت عقلها وقلبها حتما، على نحو مغاير يقينا عن البنية التي تصورتها عنها مسبقا غالبية بلدان الغرب.

وإذا ما أردنا أن نحدد مواضع المعالم المميزة التي سوف تشكل الركائز، التي ستبني عليها الصين مستقبلها ـ خاصة إقامة دعامات سوف يكون لها أثرها محليا، بل ودوليا ـ يجب علينا، أولا، أن نضع في الاعتبار سلسلة من الأعباء، التي لا مثيل لها في تاريخ التنمية، والتي سوف تشكل قيدا على ما تحقق من تقدم حتى الآن بشق الأنفس.

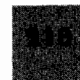


عبء الحجم

أهم خصائص الصين الواعدة هي، أيضا، أكبر خطر يتهدد بقاءها، ألا وهي الحجم. يعرف الجميع، أن الصين أكبر أمم العالم ازدحاما بالسكان، ويبلغ تعدادها الآن حوالى ١,٢١ بليون نسمة. وإذا كانت الشركات الأجنبية تعمل جاهدة، لتخطي جميع العقبات الأخرى، التي تمثلها الصين، فإنما ذلك طمعا في تحقيق حلمها، بالحصول على نصيب من تلك السوق الاستهلاكية الشاسعة. ولا يزال كثيرون، حتى الآن، عاجزين عن إدراك أبعاد الصين أو فهم الحدود والتحديات التي يفرضها ذلك الحجم على أولئك الذين أضحت مهمتهم هي محاولة توجيه وإدارة أوسع المجتمعات، التي عرفها التاريخ عبر بحار الإصلاح والتحديث، وسط مياه غير صالحة للملاحة. لذلك حري بنا أن نركز تفكيرنا، للحظة، على الصين، وكم هي بلد شاسع جدا حقا.

إن التزايد المطرد في عدد سكان الصين، يرغمها على إطعام ما يزيد على ربع سكان العالم، علاوة على ما بين ١٣ و ١٥ مليون فم إضافي كل عام. ويكفي أن نعرف أن الصين، خلال عقد واحد، تضيف عددا من السكان يقارب عدد سكان اليابان اليوم، ومن المرجح أن تضيف خلال جيل واحد عددا يماثل عدد سكان الولايات المتحدة. وإليك بعض الأمثلة فقط لما تعنيه هذه الأرقام، بالنسبة للحياة اليومية للناس:

- توجد بين المشروعات المملوكة للدولة في الصين ٥٠٠ مشروع، توظف أكثر من١٠٠ ألف نسمة - أربعون مثلا لعدد الشركات التي تماثلها في الحجم في الولايات المتحدة.
- كل عام لابد أن ينشئ الاقتصاد الصيني ما بين ١٠ و ١٥ مليون وظيفة جديدة، وهو ما يعادل ضعف أو ثلاثة أمثال ما تنشئه آلة الوظائف الإعجازية في الولايات المتحدة. والشيء المذهل أن قادة الصين يعملون ذلك الآن.
- «عمال التراحيل» من الفلاحين، الذين أصبحوا عمالا مهاجرين، يصل عددهم تقريبا إلى ما يقارب حجم القوة العاملة كلها في الولايات المتحدة يصل عددهم إلى أكثر من ١٠٠ مليون نسمة. وتتوقع الحكومة أنه خلال خمس السنوات التالية سيكون هناك حوالى ١٣٧ مليون فلاح زائدين على الحاجة (عدد يقل بعشرة ملايين نسمة عن إجمالي سكان روسيا).



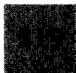
● عدد المدن الصينية التي يزيد تعداد سكانها على مليون نسمة، يزيد على إجمالي عدد المدن المماثلة في بقية العالم مجتمعة. ومن المتوقع أن تظهر خلال العقد التالي ثلاثون مدينة إضافية. وكما يقول لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافورة المخضرم، عندما اتجه النقاش إلى القول بأن بلده نموذج محتمل لكي تحاكيه الصين: «نعم، ولكن توجد في الصين أكثر من مائة منطقة من مناطق الحضر، التي يزيد عدد سكانها على تعداد سكان سنغافورة. إن نموذج سنغافورة، قد يفيد، إذا ما نذرت جميع مواردك له ـ بيد أنني لا أعرف إذا ما كان الصينيون، بكل ما يملكونه من موارد وجدية واجتهاد، وبكل ما يملكونه من تصميم، قادرين على عمل هذا مائة مرة».

● مقاطعة واحدة هي مقاطعة سيكوان، يمكن أن تحتل الترتيب السابع بين أكثر مناطق العالم، من حيث تعداد السكان، إذ إن حجمها مثل حجم فرنسا وبريطانيا معا. وهناك تسع مقاطعات صينية، تحتل كل منها أعلى مرتبة بين عشرين بلدا، هي أكثر بلدان العالم ازدحاما بالسكان.

● عدد المستهلكين من أبناء الطبقة الوسطى، من سكان الحضر في الصين، أكبر من عدد أبناء الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة. ويزيد عدد الموظفين الحكوميين كثيرا على مجموع سكان بريطانيا. ويزيد عدد أعضاء الحزب الشيوعي على مجموع سكان كاليفورنيا ونيويورك معا. ويصل عدد الفلاحين في الصين إلى أكثر من مجموع سكان كل شمال أمريكا وجنوب أمريكا وأوروبا: بشرقها وغربها. ويلاحظ أن تفضيل إنجاب الذكور، يعني أن عدد الذكور سيزيد بحوالى ٤٠ مليونا عن عدد الإناث مع بداية القرن الواحد والعشرين، ويقارب هذا الرقم عدد مجموع سكان أكبر ٤٧ مدينة أمريكية ممن يترقبون الزواج.

● شهية الصين إلى الطاقة أكبر حجما من أي دولة أخرى؛ إذ يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الصين ستحرق ٣,١ بليون طن فحم سنويا، بحلول عام ٢٠٢٠، ولذلك سوف تستهلك الصين في العام الواحد كميات من الفحم، أكثر من كل ما حرقته الولايات المتحدة، منذ بداية الثورة الصناعية فيها.

● العملقة لها أعباؤها وضريبتها دائما، بما في ذلك بؤس البشر ومعاناتهم. ويبلغ عدد المعاقين الصينيين أكثر من إجمالي تعداد فرنسا.



والمعروف أن الفيضانات شردت، خلال عام واحد، أعدادا كبيرة جديدة، تزيد على أعداد سكان كل المدن الأمريكية مجتمعة.

● تضم الصين الآن ٣٠ مليون متقاعد، وثمة نبوءة بأن العدد سيكون أربعة أمثال هذا الرقم بحلول عام ٢٠٢٥، معنى هذا أن عدد من سيبلغون الستين فأكثر، في هذ التاريخ، سيماثل عدد نظرائهم في كل بلدان العالم.

والجدير ذكره أنه حتى منظمي المشروعات الصينية يحلمون على قدر يجعل روبرت موسيس يحمر خجلا ... مثال ذلك، أن شنغهاي التي أضحت واحدة من أكبر مدن العالم، كانت خلال الأعوام الأخيرة مسرحا لأكبر ثورة معمارية عرفها العالم. وثمة خطط لاستكمال بناء أطول ناطحة سحاب في العالم، وذلك قبل نهاية عام ٢٠٠١. واقترح مو قيجونك Mou Qizhong، وهو من أكثر منظمي المشروعات في الصين نجاحا وازدهارا، شق نفق عبر جبال الهمالايا، لكي يهب هواء دافئ رطب من المحيط الهندي، فيحول صحراء الصين الشمالية الغربية إلى أرض زراعية منتجة، ولكن ملايين الدولارات الاستثمارية لا تكفيه. وقال في شموخ وثقة: «أريد بلايين الدولارات».

وطبعا، إن لحجم الصين، على الرغم من ضخامته، مزايا كثيرة من وجهة نظر إستراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي. ومثلما هي الحال في اليابان وأوروبا وأمريكا الشمالية، عندما يؤدي عدد المواطنين خارج القوى العاملة إلى زيادة سريعة في العبء الملقى على كاهل الحكومة، كذلك في الصين، حيث تدخل أعداد غفيرة وضخمة من السكان، ضمن قوة العمل، وعلى أهبة الاستعداد للتوسع في كل من الادخار والإنفاق. و واضح أنه مالم تكن سوق الصين بهذه الضخامة المعروفة عنها، فإنها لن تجذب نوع الاستثمار الأجنبي اللازم لحفز عملية التحديث. وإذا لم تكن قوة العمل واسعة النطاق، فإن الصين لن تكون مركز الصناعة قليل الكلفة. كذلك، فإنه من دون السوق المحلية الهائلة المقصورة على الخدمات، فإن المشروعات الصينية ربما ما كان لها أن تحلم بأن تصبح رائدة عالمية في مجال مشروعات الأعمال ذات القيمة المضافة العالية. صفوة القول، إن عامل الضخامة هو الذي يجعل من التنين الصيني قوة كبرى في العالم.

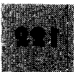
ولايزال الحجم عبئا هائلا على كاهل الصين. إن الحجم المجرد لعدد السكان من شأنه أن يجعل التغيير والإصلاح والتقدم أصعب وأشد تعقدا،

مما لو كانت الحال على غير هذا النحو؛ إذ حين يصبح لازما إطعام عدد هائل من الأفواه، وكذا توفير الملبس وخلق الوظائف لهذا العدد الكبير، فإن المجددين يمكنهم تحمل الاضطلاع بعدد أقل من المخاطر في السياسة الاقتصادية. والملاحظ أن زعماء الصين أثر فيهم بشدة، تراث الإخفاقات السياسية الهائلة، الذي لا تزال تعيه الذاكرة: لقد شاهدوا عشرات الملايين من أبناء شعبهم، يتضورون جوعا زمن القفزة الكبرى إلى الأمام، وعانوا بأنفسهم من التمزق، واسع النطاق، الذي تصدعت معه حياتهم بسبب مظاهر الزيف السياسي والفوضى، وما يشبه الحرب الأهلية أيام الثورة الثقافية. ويعرفون جيدا ما الذي يمكن أن يحدث، إذا ما اتخذوا قرارا خاطئا، وأخذ يتضخم بفعل أبعاد الصين الهائلة. وهكذا، فإن عبء الحجم الذي يثقل الصين، يبرز واضحا في مناخ الحذر السائد. إن الصين العملاق الضخم يفرض العمل من أجل إضافة الجديد وزيادة العائد، وليس من أجل المزيد من الثورات.

عبء الطبيعة والجغرافيا

الضخامة تخلق مشكلات كثيرة، ولكن ربما لا نجد من هو بالغ الدقة، ويحاول تنمية اقتصاد يملك إمكانات الصين، ويجعل منها قوة عظمى حديثة، تأسيسا على قاعدة موارد، تحكمها قيود شديدة. إن الصين أمة قارية كبيرة الحجم، وهي طبيعيا ثاني أضخم بلدان العالم، وتحظى بكثير من الثروات الطبيعية. ولكن لم يحدث، أبدا، أن اضطلعت أمة بثورة اقتصادية وصناعية بهذا القدر من الاتساع ، بينما ترتكز على أساس ضعيف جدا من الموارد والإيكولوجيا.

يتعين على الصين أن تدعم خمس البشرية بما هو أقل من خمس الأراضي الزراعية في العالم، ويطرد النمو السكاني دون توقف، كما يستمر التقدم الصناعي، وينخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية (المذهل أنه انخفض بنسبة ٣٥ في المائة منذ ١٩٧٨). ويقول ريتشارد مارجوليس، المدير الإداري لإحدى مؤسسات هونج كونج: «هنا تحديدا، تجد الحقائق الأساسية اللازمة لكي نعرف الصين». وهناك موارد أخرى آخذة في التدهور، إذ خلال السنوات الثماني الماضية ارتفع ناتج الصين من النفط فقط بنسبة ١ أو ٢ في المائة



سنويا، بينما زاد الاستهلاك بنسبة ٧ إلى ٨ في المائة. ويمثل الانتعاش الاقتصادي خطرا يهدد الصين بغصة. ويقول علماء الصين: إن التلوث الصناعي يسهم في الإصابة بالأمراض الصدرية المسؤولة عن حوالى ربع الوفيات في الصين.

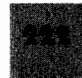
والملاحظ أن نقص الأرض الزراعية، وتضاؤل الموارد الطبيعية، والزيادة السكانية، والتلوث، كل ذلك يخلق ضرورة لا محيص عنها، ويهيئ دوافع جديدة تحث على فكرة التنمية المستدامة. ويتضح هنا أن المسألة توازن دقيق، حيث إن التنمية الاقتصادية الصحيحة والمناخ السياسي المستقر، هما فقط ما يساعد على البقاء والاستمرار.

التنين الجائع

لنفكر معا لحظة في هذه الاحصائية: هناك أربعة آكرات(*) من الأرض الزراعية الغنية الخصبة في أمريكا، تدعم حياة كل أمريكي. والآن لننظر إلى الصين، حيث نصيب الفرد، من الأراضي الزراعية، يكاد يصل إلى حجم الحديقة المنزلية للأمريكي. وأكثر من هذا ، أن حجم هذه الحديقة آخذ في الانكماش؛ ذلك أن البلد يفقد كل عام، بسبب تطوير الحضر والتآكل وتدهور البيئة، مساحة من الأرض الزراعية، تساوي مساحة كل ولاية بنسلفانيا، ويزيد سكانه بما يساوي نصف سكان الولاية، خلال الفترة ذاتها. ويذهب عالم الاقتصاد الياباني سوسومو يابوكي إلى أن الأراضي المنزرعة في الصين وموارد الصين الآن، لا تكفي لإعالة أكثر من ٩٥٠ مليون نسمة على أحسن الفروض، وهذا العدد يقل بحوالى ٣٠٠ مليون نسمة عن تعداد السكان الحالي.

وكلما أضحت الصين أكثر رخاء، كانت القيود أكبر على مواردها؛ لذلك، فإن كثيرين من الناس يمكنهم الآن شراء شطائر الماكدونالد في بكين، حيث زاد استهلاك لحم البقر في العاصمة ثلاثة أمثال خلال عام، عقب أن افتتحت شركة ماكدونالد أول ثلاثة مطاعم لها. وطبعي أن المزيد من اللحوم في غذاء الصينيين، يعني أن الحبوب اللازمة لتربية مزيد من الماشية والخنازير والدجاج، كان لابد أن تزيد إلى حوالى ٥٠ مليون طن خلال

(*) الآكر يساوي حوالى أربعة آلاف متر مربع (المترجم).



السنوات الأربع الماضية، وهي أكبر طفرة في تاريخ العالم. وتذهب التقديرات إلى أنه حتى لو استطاعت الصين أن تضاعف إنتاجها من الحبوب على مدى عشرين عاما - وهو أمر غير محتمل - فلن يتوافر الغذاء الكافي لإطعام كل صيني على نحو ما يأكل اليوم.

ويقدر العلماء أنه ستكون هناك فجوة بشأن الإمداد بحبوب الطعام، يتراوح حجمها مابين ٥٠ مليون و ١٠٠مليون طن سنويا، خلال السنوات الخمسين القادمة. وتنبأ ليستر براون، مدير معهد وورلد وتش، بأن الصين تحتاج إلى حوالى ٣٠٠ مليون طن من الحبوب من الأسواق العالمية بحلول عام ٢٠٣٠، وهو طلب يتجاوز كثيرا حدود ما يمكن أن توفره الآن أسواق العالم المتاحة للتصدير. وذهب براون إلى أن العجز الصيني قد يفرغ خزائن العالم، بل وربما يتسبب في مجاعة عالمية.

بيد أن مثل هذه النزعة التشاؤمية قد تنطوي على مغالاة: ذلك أن التقدم العلمي في مجال الزراعة وزيادة الإنتاجية والتوسع في موارد إنتاجية جديدة تفي بالغرض اللازم، ربما ينفي كل احتمالات وقوع مثل هذه الكارثة. ومع هذا، فالذي لا شك فيه أن سياسات بكين الداخلية والخارجية ستكون مشروطة، إلى حد كبير، بواقع حال تربة الصين وإنتاجها المحصولي.

التنين الأسود

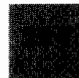
تعلو فوق مستقبل الصين سحابة سوداء مروعة من التلوث، تضفي ثقة على الفكرة القائلة: إن الصين مرشحة لكارثة بيئية. و نذكر هنا ملاحظات الأستاذ فاكلاف سميل من جامعة مانيتوبا، وهو من أبرز الثقات في العالم بشأن بيئة الصين، يقول إنه حتى لو استطاعت الصين أن تنقص معدل نموها الاقتصادي السنوي الراهن والبالغ ١٠ في المائة، ليهبط إلى المتوسط الغربي وهو حوالى ٢ في المائة (وهو انخفاض قد تنشأ عنه فوائد اقتصادية وتمرد سياسي)، فإن ثمة انبعاثات خاصة ستظل تزداد سنويا بكميات تعادل ما تنفثه الولايات المتحدة في عام، والمتوقع أن الناتج من المطر الحمضي المسبب لثاني أكسيد الكبريت sulfur dioxide سوف يرتفع «فقط»، حتى في هذا السيناريو المقيد للنمو، بصورة غير مقبولة، بكمية تعادل إجمالي كمياته في ألمانيا.



وتضم الصين بالفعل الآن سبع مدن من أصل عشر مدن هي الأعلى تلوثا في العالم، أو ثلاثا وأربعين مدينة يحتوي الهواء فيها على مركزات ثاني أكسيد الكربون، التي تزيد على المعدلات التي حددتها منظمة الصحة العالمية. والمعروف أن نصف أمطار منطقة جواندونج حمضية، وتصل النسبة في مدينة شانجشا الصناعية الجنوبية إلى ٩٠ فى المائة. وعلى الرغم من نقص المياه أصلا في الصين، إلا أن الصين تجد جدول حساب المياه فيها آخذا في التناقص، كما أن الأنهار والبحيرات فيها ملوثة. واضطرت السلطات في عام ١٩٩٣ إلى وقف إمدادات المياه في مقاطعة جيانجسو عدة أيام إلى أن يتم تصريف ستين مترا مربعا من المياه السامة، التي تصبها في النهر مصانع قائمة عند المنبع، وكانت هذه هي المرة الثامنة التي يصاب فيها البلد بمثل هذا الحدث على مدى سبع سنوات.

ويبدو من المحتمل جدا أن يزداد تدهور البيئة سوءا، ويتنبأ مركز بيل لسياسة وقانون البيئة، بأنه إذا امتلكت ثمانية بيوت من كل عشرة بيوت في المدن الكبرى ثلاجات «مبردات» مع مطلع القرن الواحد والعشرين، فإن هذا الاستخدام الزائد للطاقة، سوف يؤدي وحده إلى مضاعفة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين. ونعرف أن كل واحد من بين ١٠٠٠صيني يمتلك سيارة الآن بالمقارنة بالولايات المتحدة، حيث النسبة ٥٧٠ سيارة لكل ١٠٠٠ نسمة. ولنا أن نتخيل احتمالات التلوث، ناهيك عن كميات استهلاك النفط التي تفوق التصور، لو أن الصين تمكنت من اللحاق أو تحقيق ولو نصف هذا المعدل.

ويحذرنا دوجلاس بي. موراي، رئيس مؤسسة لينجان والخبير في شؤون بيئة الصين، إذ يقول «أضف هذا إلى قيود الكوارث الطبيعية؛ فقد نُكبت الصين بعدد من أسوأ الزلازل والفيضانات في العالم، خلال فترات متقاربة، ويمكن لنا، حينئذ، أن نتصور بسهولة الانهيار الإيكولوجي، الذي سوف يحدث على نطاق غير مسبوق. وينطوي هذا أيضا، على شبح الهجرات الجماعية وحشود اللاجئين، التي سوف تعبر حدودا لها حساسيتها السياسية، مطالبة بالمساعدة الدولية، التي لن يصلهم منها سوى نزر شديد الضآلة، هذا علاوة على تزايد الاعتماد على الجيوش كوسيلة للضبط والربط. إنه لأمر مستحيل ... أو لا طاقة للمرء أن يفكر فيه».



التوازن الصعب

إن اقتران نقص الأرض الزراعية بالاكتظاظ السكاني المطالب بالطعام، من شأنه أن يخلق أعباء شديدة الوطأة والتأثير، تتجاوز حدود الأيديولوجيا والسياسة، وتدفع بالصين في اتجاه الإصلاح السياسي والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي. وأشار ريتشار مارجوليس إلى هذا بقوله: «أصبحت الصين مستوردا كاملا للنفط، وهي مستورد رئيسي للمحاصيل، ومدينة بما يزيد على ١٠٠بليون دولار صافي الدين الخارجي. وإن أي قائد يرى لزاما عليه، أن يحافظ على النمو والرخاء في الصين، لابد أن يعترف بأنه لا رجعة إلى الاكتفاء الذاتي، وحكم الفرد المطلق».

ويمضي المتشككون في دفاعهم، ويؤكدون أن ما تعانيه الصين من: نقص في الطعام وفي الموارد، يمكن أن يشجعها بسهولة على التحول إلى قوة عدوانية، تسعى للحصول على ما ينقصها بالقوة العسكرية. بيد أن هذه نظرية بها قدر متعمد من الإثارة؛ إذ من العسير أن نتصور الصين توجه جيوشها إلى فيتنام، وتنجح في احتلالها، وتصدر محاصيل الأرز بها إلى الصين، كأنها تعيد النظام الاستعماري للإمبراطورية الإقطاعية القديمة. إنه من الأيسر أن نتخيل الصين وروسيا تستهلان القرن الواحد والعشرين بتوقيع حلف يتضمن عقد صفقات متبادلة، حيث تقايض الصين سلعها المصنعة بالقمح والمحاصيل الزراعية الروسية.

ولعل المشكلة البيئية هي التي تنطوي على أشد الأخطار . ويبدو الحل من وجهة نظر أمثالنا من أبناء الاقتصاد المتقدم حلا مباشرا: إلجام النمو الاقتصادي الصيني، والالتزام بسياسات تنمية أكثر وعيا بأمور البيئة. ويبدو هذا المنطق معقولا جدا، من وجهة نظر الأجنبي، ولكن سيكون متعذرا فهمه وقبوله من جانب الصين، وليس في ذلك ما يثير الدهشة. ونذكر هنا، أنه حين اتجهت الولايات المتحدة غربا في القرن التاسع عشر، ارتفعت أصوات المواطنين الأمريكيين محذرة بأننا بهذا السلوك نستنفد البيئة وندمرها. ولكننا لم نتجاهل فقط الرسالة، بل قتلنا الرسل. واليوم، وقد أصبح المجتمع الأمريكي شديد الوعي بشؤون البيئة، لا نزال ـ على الرغم من هذا ـ ندير اقتصادا هو الأكثر استهلاكا للموارد، والأكثر تبديدا في العالم.



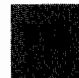
وتوجد لدى الصينيين قوانين وبرامج بيئية بديلة، تتصف بقدر من القوة، ويستحيل القول بأنها ناقصة من حيث المعلومات أو غير معنية. ولكنها تفتقر إلى التمويل وإلى الوسائل القوية، التي تمكنها من فرض التنفيذ عند التعامل مع المشروعات الكبرى المملوكة للدولة، والمسؤولة عن التلوث. ولكن أمكن إغلاق مئات المصانع، وتم إغلاق أكثرها بفضل ضغوط قوى جماهيرية عدة. وتحاول بكين جاهدة ـ ودون كلل ـ من أجل إعادة التشجير ومكافحة تآكل التربة، واستحداث صناعات جديدة ونظيفة، وتعمل الحكومة أيضا من أجل استكشاف طاقة شمسية وغاز الميثان، وغيرهما من مصادر الطاقة البديلة، وهي في هذا أكثر نشاطا من الولايات المتحدة. والملاحظ أن بعض سياسات بكين التي يضيق بها دعاة حقوق الإنسان في الغرب، هي من السياسات ـ وهذا ما يدعو إلى السخرية ـ المفيدة للبيئة، ونذكر من بينها: ضبط النسل، وإجراءات منع المهاجرين من الزحف إلى المدن، على نحو ما حدث في بلدان أخرى من العالم الثالث.

ويتعين على قادة الصين أن يكون لهم، دائما، دور للحفاظ على البيئة، وذلك بأن يحاولوا تنمية الاقتصاد إلى أقصى قدر ممكن، ولكن دون أن يتسبب هذا في كارثة أيكولوجية. ويمثل هذا، بطبيعة الحال، عملية توازن شديد الصعوبة، خاصة إذا عرفنا أنه لا متوازيات في التاريخ، توازي حجم ونطاق وكثافة عملية تحديث الصين، وهذه مجرد واحدة من التحديات الكثيرة، التي لابد أن يتصدى لها أي فريق قيادي.

عبء التاريخ والثقافة

لعل قيود الثقافة أقوى أثرا وفعالية من قيود الحجم والموارد، فالأعراف والتقاليد والمعتقدات التي كان مصيرها الاختيار، أو النبذ على مدى آلاف عديدة من السنين، هي التي صاغت الصين، على نحو ما هي عليه الآن. ونكاد نقول، إن الصين الحديثة هي حضارة أكثر منها «أمة» أو «إدارة حكم».

وعلى الرغم من أن التغيرات التي طرأت على مدى العشرين عاما الأخيرة، هي تغيرات هائلة، إلا أن هناك مجالات تمثل القلب من الصين،



والتي تكون فيها الثقافة الصينية معصومة من التغيير. هناك، على سبيل المثال، هيمنة امتدت قرونا لمجموعة فريدة من القيم، وما اقترنت به من تسامح تجاه الآراء المنافسة، والمتضاربة عن المجتمع والسياسة والعالم. وتضخمت هذه الميول بدورها بفعل التراث الراسخ، على مدى تاريخ الصين الإقطاعية، وهذا أمر من الأهمية بمكان أن يفهمه الأمريكيون، خاصة أن الإقطاع ليس له تاريخ جدير بالذكر في تاريخنا الوطني. وبالنسبة للصين، كان الإقطاع لا يزال قائما حتى الأمس، وبقاياه الكثيفة التي تخلفت عنه، تسهم في إبطاء وتشويه الحركة السريعة نحو التحديث. للتاريخ الهيمنة الكاملة في المملكة الوسطى، على نحو ما كان دائما. ولا يوجد مجتمع في العالم، لديه مثل هذا التاريخ من حيث قدره، ودراميته، وتعقيده، واستمرارية شعاراته، وأصداؤه وتأثيره في الحاضر.

هناك الأساليب الفردية المنطلقة للقيادة، والعلاقات أحادية الاتجاه بين الناس والدولة، والقوى الطاغية للعشائرية، ومشكلات الإطار الدستوري الذي يفتقر إلى الدوافع الديموقراطية عميقة الجذور، وأهمية الكبرياء والثقة بالذات. وهناك أيضا دور المثقفين، وارتياب منظمي المشروعات، والميل إلى النزعة القومية وكراهية الأجانب، والتناقضات بين المدن والريف. وكذلك دور المرأة، النزعة المحافظة العميقة والنزعة الريفية، اللتان تسدان السبل أمام العمل على حل المشكلات الملحة. هذه جميعها عوامل، وهناك كثير غيرها، مستمدة في الأساس من الماضي الإقطاعي العريق للصين، وضاعفت من حدتها، بل وعززتها التجربة المادية التي كانت تعني، في الغالب الأعم، سياسات إقطاعية بلغة شيوعية. ولقد كان الإمبراطور ماو، بل والإمبراطور دنج، هما في النهاية آخر الأباطرة الحقيقيين للصين.

الزمان

نفوذ الماضي يبدأ مع إحساس بالزمن. ونرى أن الصين، في بعض المجالات، تسابق وتضغط في مساحة طولها عقد من الزمان، تغيرات استغرقت قرنا أو يزيد، في أنحاء أخرى من العالم. وأن هذا النمو الذي يطرد سريعا كالنار في الهشيم، يخلق جيوبا كثيرة من التقدم في تجاور مع



التخلف القديم. مثال ذلك، أن أكبر شبكة في العالم من مرقمات الهاتف والهواتف المحمولة نجدها في الصين، هذا على الرغم من أن الإرسال التليفوني السلكي التقليدي، لايزال يعاني مظاهر قصور مفجعة.

وتظهر الصين في مجالات أخرى وهي تسير الهوينى، وتكاد تكون غير واعية بالزمن الذي تستغرقه، لكي تضع إصلاحات معينه في نصابها. وكثيرا ما يشعر الغربيون بالإحباط، عندما يرون الرسميين يتهادون في حركتهم عند اتخاذ قرار سياسي، أو الموافقة على ترخيص؛ حيث يكون التصرف السريع في مصلحة الصين أساسا. ونجد قادة الصين، من ناحية أخرى، لايرون أنفسهم، بشكل عام، وأنهم في سباق مع الزمن، أو مع أي قوة أخرى. هذا على عكس اليابان في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين؛ حيث صاغ صناع السياسة، في حمية وسرعة، إستراتيجيات التنمية الوطنية، وحافزهم في هذا هدف مرسوم، هو اللحاق بإجمالي الناتج المحلي لبلد بعد آخر. ولكن الصين يعنيها الحفاظ على النظام والاستقرار ـ أو لنقل الميزة السياسية ـ أكثر مما يعنيها إنجاز أي هدف تموي محدد في وقت قصير. إن الأفضلية في الصين هي فقط لإنجاز تلك التغيرات التي يدعمها إجماع ملائم للآراء، وهي تغيرات ليس من شأنها أن تعوق مسار الركب الاجتماعي أو السياسي.

واعتدنا نحن، في الغرب، أن نرى الزمن في مصلحتنا؛ لأننا قادرون على التكيف، ونتحلى بالمرونة ونعشق التغيير. بيد أننا قد نتحول إلى مثل الأرانب، في سباقها مع السلحفاة. وإذا عدنا إلى عام ١٨٩٨، عندما وقعت بريطانيا عقدا، مدته تسعة وتسعون عاما، تكون لها فيها الهيمنة على جزيرة هونج كونج، لم يفكر أحد على الإطلاق فيما سوف يحدث بعد نفاد التسعة والتسعين عاما، وسبب ذلك، أن تسعة وتسعين عاما من الزمن الأنجلو ـ أمريكي/ الأوروبي كانت تعني البداية. ويشبه السؤال هنا، كأن هناك من تساءل: ماذا سيحدث للأرض عندما تفنى الشمس؟ ولكن تسعة وتسعين عاما، عند الصينيين، تبدو كأنها طرفة عين، وهي هي السلحفاة، تسير الهوينى في صبر ودأب إلى الأمام؛ لكي تستوعب جميع الثروات الخيالية التي شيدتها الأرانب على مدى الأعوام في هونج كونج.

أباطرة ومثقفون وبيروقراطيون

يمكن للمرء أن يقرأ تاريخ سياسية الغرب، باعتباره قصة جهد مبذول، لاستكشاف وسيلة فعالة؛ لتوازن القوة بين الحاكم والمحكوم. والغرب مليء بالمنظمات والمؤسسات التي توفر الزواجر والقيود والتوازنات: محاكم عليا وبرلمانات وكنائس ووسائل إعلام ونقابات وغير ذلك من منظمات جماعات المصالح. ولاتعرف الصين هذا التقليد، ولكن ظهرت مؤسسات معدودة ومحدودة ذات استقلال ذاتي لتحد من، وليس للمشاركة في، سلطة الإمبراطور.

والإمبراطور في الصين الحديثة، هو الحزب الشيوعي. وعلى الرغم من أنه الآن أضعف وأقل نفوذا مما كان في السابق، فإنه لا يزال أقوى مؤسسة في البلاد. وأكثر من هذا، أن القوات المسلحة التي يقال إنها المؤسسة الوحيدة في الصين، التي تتمتع بقدر من الاستقلال، لاتزال تخضع لقيادة الحزب. والملاحظ أن جميع القيود والموازنات المتعلقة بسلطة المجلس، هي قيود وموازنات داخلية، أي داخل الحزب ومحجوبة عن العالم الخارجي.

وهذا النظام نابع، جزئيا فقط، من التاريخ الشيوعي، ولكنه في الأساس وليد تلاحم وتماسك النظام التقليدي، حيث كان الحكام الفرديون، ومعهم البيروقراطيون، يقتسمون السلطة على آلية الدولة والقوى الأساسية للاقتصاد. وفي هذا يقول موضحا وانج جونجوو wang Gungweu، المؤرخ الثقافي الذي يعيش في سنغافورة، إن التواصل الفريد للنظام الإمبريالي إنما تهيأ على أيدي أجيال من مثقفين، اعتادوا الهمس لمن له السيادة في السلطة: «إن حكم بلد مركب مثل الصين مهمة صعبة، لذلك فالأفضل أن تدع هذه المهمة لنا». وطبعاً موافقة الإمبراطور على ذلك، تجعله يختار الولاء الأعمى المفترض من النخبة المنوط بها الإدارة. وإن نوعية رجال الإدارة العليا «الماندارين»، وكذا صناع السياسة من المثقفين في الصين ـ علاوة على ولائهم الذليل للحكام، سواء أكانوا أخيارا أم أشرارا ـ هي التي تحدد فترات أعظم إنجازات الصين، مثلما تحدد أحلك ساعاتها.

وحاول ماو أن يهز أركان هذا التنظيم الشللي أو العائلي، ولكن دنج عاد إلى التقليد القديم؛ إذ كان يعتقد أن النمو ـ الاستقرار ـ يتعين هندسته من

خلال بيروقراطية مدربة، وليس بالتحايل عليه. وهكذا عود على بدء، أصبح المئات من الشباب المتحمسين النشطين والمتعلمين، في أواخر السبعينيات والثمانينيات، عناصر لا غنى عنها مرة ثانية، وقادرين على خدمة حكومة إصلاحية. وعمل هؤلاء موظفين حكوميين ومهنيين وأكاديميين وعلماء ومهندسين وكتابا وفنانين، وبدأوا عملهم في مؤسسات ومراكز الفكر للدولة، وفي قطاع الأعمال والمؤسسات المالية، وشغل بعضهم منصب العمد للمقاطعات، أو مناصب رفيعة المستوى في هذه المقاطعات.

إنهم ربما يكونون متميزي القدرات، موهوبين، على حظ عالٍ من المعارف الجديدة، بشأن الاقتصاد الكوكبي. وربما يتطلعون إلى المساعدة في تطوير سيادة القانون، وإقامة مجتمع أكثر تعددية. وربما يكونون أصحاب آراء انتقادية لبعض سياسات الحكومة، بل وساخرين، صراحة وعلانية، من أوجه القصور في الحزب. ولكنهم إذا ما استقروا في المناصب المهمة، فسوف يصبحون، بوجه عام، مثل إخوانهم وأقرانهم التاريخيين: يقدمون الولاء، ويعرضون على حكام الدولة نزعة حذرة، تؤمن بالتقدم التدريجي؛ إيثارا للاستقرار والتغير خطوة خطوة في إطار النظام.

والملاحظ أن غالبية الصينيين، بل ومن هم على حظ رفيع المستوى من التعليم، ومن أبناء الطبقة الوسطى الحضريين، يقبلون الآن النظرة التقليدية: السياسة التلقائية تزعزع الاستقرار وينبغي تجنبها. ويعتبر الاختلاف، بشأن المبدأ الأخلاقي، تراثا جديرا بالتكريم والتقدير، ولكن تنظيم معارضة سياسية صريحة وسافرة، فهو في نظر الجميع الطريق إلى الفوضى، وهو ما أكدته ثانية أحداث ميدان تيان آن مين.

إن الهيمنة التاريخية للتفكير الكونفوشي التراتبي الضيق المحدود، جعلت من الأثرياء الجدد من الصينيين والجيل الجديد من صغار السن، أكثر مساندة للنظام عما افترض الأجانب أول الأمر.

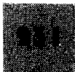
لقد ذهب الظن بالأجانب إلى أنه من البدهيات، أن النزعة الاستهلاكية لدى جيل الشباب، وتطلعهم إلى مستوى معيشة مرتفع، وأساليب حياة أكثر حرية، سوف تجعلهم مؤيدين صرحاء، لمزيد من التحول إلى سياسة غربية الطابع في المستقبل. ولكن مع احتمال شيوع الرغبة في ديموقراطية أصيلة، وإن ظلت رغبة كامنة، فإنها نادرا ما تأخذ شكلا محددا مبرمجا. ونجد خارج

البلاد حفنة من أصحاب الأحلام يتحدثون تفصيلا عن برامج موضوعية للتغيير السياسي. ونجد داخل البلاد أصواتا فردية جسورة، ويدور الحوار داخل الجامعات والمراكز والمؤسسات الفكرية، والجماعات الدراسية، ولكنها جميعها، وعلى أحسن الفروض، مسدل عليها ستار من الصمت. وكم هو عسير أن نكتشف الآن ما إذا كان يوجد أمثال توماس جيفرسون وألكسندر هاملتون وجيمس ماديسون بين المفكرين الصينيين أي رجال قادرين على رؤية ما وراء الوقائع السياسية الآنية، والتطلع إلى نظام مغاير تماما من حيث التفاصيل الضرورية لإقامة نظام آخر.

وأكثر من هذا، أن النتائج ستكون مذهلة بين من يتوقع الأجانب لهم أن يكونوا أقدر على صياغة رؤية ديموقراطية. يقول لنا «رأسمالي جديد» ملتزم بالحداثة في كل مظاهرها: «أنا لا أختلف مع الاشتراكية في شيء، علينا فقط إصلاحها، وليس الثورة ضدها». وعندما أجرى مراسل صحافي لقاء مع سونج قيانج، أحد الكتاب الشباب ذوي النزعة الوطنية الجديدة، ومؤلف كتاب «الصين تستطيع أن تقول لا» الصادر عام ١٩٩٦، وهو من أكثر الكتب مبيعا، وجد المراسل أن سونج لم يكف عن تكرار الفكرة الرئيسية في الكتاب: «أن نقول فقط لا للثقافة والأيديولوجية، وأنساق القيم الأمريكية». وسأله الصحافي، لأي شيء يريد سونج أن يقول كلمة نعم؟ وكانت الإجابة: «القيم التقليدية التي تعلمناها من كونفوشيوس، ومن الطاوية».

٩٠٠ مليون فلاح

«ولكن، هل ذهبت إلى الريف لمناقشة مستقبل الصين مع الفلاحين؟» جاء هذا السؤال في ختام حفل غداء، انعقد لمناقشة مستقبل النظام المصرفي في الصين، وجرى النقاش مع قطب من أقوى رجال المال. وكان بالإمكان أن يبدو السؤال غريبا وفي غير موضعه، لو لم نعتد سماع هذه الرسالة ذاتها على مدى العشرين عاما الماضية. وتحدثنا عن مشكلات المشروعات المملوكة للدولة، وعن أسواق الصين الناشئة حديثا، وعن اندماجات وممتلكات مشروعات الأعمال في الغرب. ودار بخلدنا الآن، لماذا يسألنا مضيفنا هذا السؤال؟ ولماذا يتكرر السؤال ذاته مرات ومرات على لسان كبار المسؤولين الصينيين عند حديثهم مع الأجانب؟

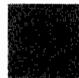


إن عادة احترام وتقدير فلاحي الصين، البالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة، خاصية يتصف بها جميع الماويين، حتى الخوارج منهم، الذين ارتدوا عنهم. استحدث ماو صيغته الصينية للماركسية الأوروبية على أساس فهمه للإقطاع الصيني والفلاح الصيني، واستطاع أن يطبق النظرية على الحياة الواقعية، حين قاد أول ثورة فلاحية ناجحة في العالم الحديث. وأضحت العبارة السائدة على كل لسان «حكمة الفلاحين» مطبوعة في الأذهان، وتتكرر على لسان المثقفين والرسميين الصينيين. لقد عرفت الصفوة الصينية، على مدى آلاف السنين، أن الكيفية التي يرى بها حكم الفلاحين هي مناط الاختلاف بين صين مزدهرة وناجحة، أو صين جائعة ثائرة. ولكن الفلاحين أصبحوا، في عهد ماو فقط، أبطالا سياسيين لهم المجد.

ولكن شيوع مشاعر التململ والضجر، وتزايد فوارق الدخل في الريف، أبلغت القيادة الصينية أنها مالت بجهودها كثيرا، في اتجاه تحسين ظروف وفرص الحياة، لسكان المدن والسواحل على حساب الفلاحين.

والقادة الصينيون على يقين من شيء واحد، وهو أنهم لا يحتملون ولا يطيقون أن تسود الريف مشاعر الضجر (ولهذا السبب، على سبيل المثال، أعلنت الحكومة أنها لن ترفع الضرائب، ولن تفرض ضرائب جديدة على الفلاحين حتى عام ٢٠٠٠). ولايقبل القادة أن تنشأ ظروف وأوضاع تفضي إلى حدوث هجمة شاملة ضد مدن غنية، مثل بكين أو شنغهاي أو قوانجو. إنهم يعرفون أن بالإمكان، وخلال طرفة عين، أن تمتلئ المدن بأحياء من نوع أكواخ الفقراء والعشوائيات، التي تتميز بها مدن مثل ريو ومكسيكو سيتي ولاجوس، التي زحفت إليها حشود الفلاحين، باحثين ـ في يأس ـ عن فرصة للحياة في المدن. ويوجد، بالفعل، الآن مائة مليون فلاح صيني بغير عمل ثابت، وعلى استعداد للهجرة. ويتعين البحث عن حلول جديدة لتلك الهوة الفاصلة بين سكان المدن ذوي الثراء الفاحش، والفلاحين الذين يطحنهم الفقر. وقد أصبحت تلك الهوة فاصلا اجتماعيا يشق صف البلاد التي ظلت، وعلى مدى خمسين عاما، تدعو إلى عدالة اسمية.

جملة القول، إن الريف يمثل عقبة كؤودا وهائلة على طريق تنمية الصين. وإن كل من لديه قدرة على التفكير الاقتصادي، يمكنه أن يتخيل كيف يمكن تحويل ٣٠٠ مليون صيني، هم سكان المدن والسواحل، إلى اقتصاد «تنين



آسيوي» جديد، مثل سنغافورة أو هونج كونج أو تايوان. ولكن ماذا عن ٩٠٠ مليون فلاح ومزارع، هم سكان الريف، لا أحد يملك إجابة صحيحة. إن بالإمكان استخدام أراضيهم على نحو أكثر إنتاجية؛ وفاء لأغراض أخرى. ولكن إذا ما فقد عدد كبير جدا من الفلاحين جذورهم، وهجروا الأرض بسرعة كبيرة، فإنهم لن يجدوا وظائف لهم في أي مكان آخر.

معنى هذا، أن ثمة مهمة جبارة تنتظر هناك، لدعم وتطوير نمو الإنتاجية الزراعية، والارتفاع بمستوى المعيشة. وعلى الرغم من معرفة القادة الصينيين لهذه الحقيقة، إلا أنهم أغفلوا، ولزمن طويل، نبوءة شاعت خلال المراحل الأولى من عهد دنج الإصلاحي، في مطلع الثمانينيات، وهي أن الصين ستكون أمة حديثة، وتلحق بباقي بلدان العالم مع نهاية القرن. وإنه بسبب فقر الريف وتخلفه، ومستقبله الذي تعوقه قيود كثيرة، لن تستطيع الصين في مجموعها، أن تلحق بالغرب عاجلا ـ إن لم تقل أبدا ـ من حيث مستوى المعيشة، أو نصيب الفرد من المخرجات، أو غير ذلك من المعايير.

أوراق العشب

منظمو المشروعات في الصين

تزخر صحافة مشروعات الأعمال بقصص لا تنتهي عن الرأسماليين الجدد في الصين، وتحكي دائما عن عقدهم للصفقات عبر الهاتف الخليوي، وتنقلاتهم بسيارات المرسيدس، وترددهم على بوتيكات أحدث الصيحات والمطاعم المترفة. ويملك الآن أبناء النخبة شديدو الثراء ـ في شنغهاي ـ سيارات ماركة فيراري، على الرغم من قلة الأماكن الصالحة لقيادتها فيها. وسألنا صاحبة محل للملابس الفاخرة في بكين:

من الذي يشتري هذا الرداء الرياضي بألفي دولار؟

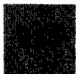
أجابت قائلة:

ـ رجال الأعمال.

ـ الأجانب؟

ـ لا، رجال أعمال صينيون أثرياء، من هنا!

ويبدو أن وسائل الإعلام الغربية تقول: إن رجال الأعمال هؤلاء يشخصون

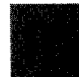


مستقبل الصين. ولكن إذا كان تنظيم المشروعات والاقتصاد الخاص، هما اللذين سيحددان مستقبل الصين، إذن، فإن المستقبل أبعد ما يكون عما توحي به الملاحظة العفوية في مراكز التجمع والضغط القائمة في الفنادق الدولية، والمطاعم الفاخرة، والنوادي الليلية الصاخبة. ونعود لنقول إن التراث الإقطاعي يشكل ثقلا كبيرا على عملية التحديث.

كان التجار في تاريخ الصين يحتلون أدنى الدرجات في السلم الاجتماعي دون الفلاحين، ودون النخبة العاملة بمراحل كثيرة جدا. ليس لأن التجارة لم تكن مهمة، فنحن نعرف أن طريق الحرير، الطريق الرئيسي للتجار قديما، والذي يربط أوروبا بالشرق، يرجع تاريخه إلى القرن الثاني الميلادي وبلغ التوسع الاقتصادي في أسرة سونج في القرنين الثاني عشر والثالث عشر قدرا عظيما، حتى ليمكن وصفه بأنه «ثورة تجارية». ولكن الشيء الذي لم يحدث هو ماله صلة وثيقة بموضوعنا. إن البيروقراطية الإمبراطورية لم تعتد فقط النظر باستعلاء تجاه التجار، بل استخدمت سلطتها لجباية الضرائب وإصدار التراخيص ومنح الامتيازات وإيقاف نمو التجار. ذلك لأنه عندما كان تحقق مشروعات الأعمال (مثل تجارة الملح أو إقراض المال) يمثل نجاحا كبيرا، سرعان ما يستولي عليها رجال الإدارة الصينية؛ طمعا في ربحها ، ويحولونها إلى احتكارات تديرها الدولة.

ولكن صعود طبقة التجار في أوروبا أفضى إلى تراكم ثرواتها وإلى نمو المدن، ثم ما حدث بعد ذلك من توحدها مع النظام الحاكم، وما إن اتجهت إلى الزراعة والإقطاع حتى أصبحت موجهة إلى التجارة، ومن بعدها إلى الرأسمالية. ولكن لم يحدث مثل هذا التحول الاجتماعي في الصين؛ إذ لم يظهر التجار على هيئة طبقة، وظلت المدن هي مقر السلطة البيروقراطية. ولم تحدث بعد ذلك ثورة صناعية، وظل الإقطاع كما هو لم يمس حتى القرن العشرين.

ولايزال السؤال مطروحا دون إجابة: كم تغيرت الصين في هذا الصدد؟ إن قصة مدينتين توضح الأمر؛ ذلك أن دونجياو Donngjiao، وهي بلدة ريفية قرب جوانجو، زعمت في عام ١٩٩٥ أنها أنجزت عملا قياسيا؛ إذ أصبح دخل الفرد في السنة ١٦٠٠ دولار (المتوسط القومي للدخل في مناطق الريف ١٤٥ دولار). وحققت البلدة هذا بأن باعت حصصا للأجانب من مشروعاتها



الزراعية الضخمة. وصدر قرار يحظر على وسائل الإعلام القومية الصينية نشر شيء عن هذا الإنجاز، وطلب منها بدلا من ذلك أن تسرف في مديحها لبلدة مثل نانجي في هنان: ما السبب؟ لأنهم أصبحوا أغنياء عن طريق تجميع مواردهم الخاصة، وليس عن طريق بيع الحصص للأجانب. لقد استحقت نانجي أن تكيل البلاد لها المديح باعتبارها نموذجا لنجاح السوق وإعادة التنظيم الاقتصادي على أساس جماعي. ويحصل أهلها على دخول أعلى من المتوسط الريفي. تجنبت البلدة «نظام المسؤولية»، الذي دعا إليه دنج، وشيدت تمثالا رخاميا بارتفاع ثلاثين قدما للرئيس ماو. ويتعلم التلاميذ في المدارس «الحضارة الروحية للاشتراكية»، على نحو ما كانوا يتعلمون كلمات الرئيس ماو. وقال سكرتير الحزب المسؤول عن هذا البعث الاقتصادي لمراسل صحافي: «نحن نحث شعبنا على أن يكون مقاتلا في الخارج، متضامنا في الداخل». تأمل قادة الصين، كأنهم يقولون نستطيع استخدام جميع أوجه التحديث الرئيسية ـ من منافسة وتنظيم للمشروعات وتكنولوجيات حديثة وتقنيات إدارة متقدمة ـ شريطة أن تكون الأولوية للجماعة.

إن صعود منظمي المشروعات أخيرا حظي بتشجيع رسمي في الصين، وحقق البعض ثروات خيالية. ولكن مادام النظام يستطيع استخدام طاقة منظمي المشروعات ومنافعهم الاقتصادية، فإنه لن يحاربهم. ولكن إمكاناتهم المحتملة كركيزة لقوة مستقلة هي التي تشكل في النهاية خطرا. وهذا هو ما يوضحه جانج يابي Zhang Yapei رئيس اتحاد الصناعة والتجارة في شنغهاي، إذ يقول:

> **ستحتفظ الدولة إلى الأبد بملكية الحصة الكبرى من اقتصاد المدينة، وسيظل المشروع الخاص يقوم دائما بدور تكميلي. نحن لا نستطيع أن نملك نظاما يكون فيه الدور الأول للشركات الخاصة، وإنما القطاع الخاص مفيد فقط لإنجاز الأنشطة التي لا يستطيع قطاع الدولة إنجازها.**

معنى هذا، على الأقل الآن، أن لابد وأن يستمر النمو والتجديد الأهم حيوية للبلاد خارج النظام وليس داخله. وهذه سخرية تطول حتى أكثر الشركات نجاحا. ولنتأمل حالة شركة مثل «اتحاد شركات ستون»، التي أسسها أربعة أصدقاء عام ١٩٨٤ بتكاليف زهيدة جدا، وبرنامج كمبيوتر واستطاع أن يجعل طابعة كمبيوتر ياباني تطبع بأحرف صينية. وتعتبر شركة ستون الآن أضخم

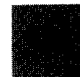


مشروع خاص للتقانة العالية في الصين، وتتجاوز مبيعاته ٧٠٠ مليون دولار. وتزهو الشركة بأنها تعقد مشروعات تجارية مشتركة مع باناسونيك وكومباك ومتسوي، وأن لها قسما مدرجا في سوق أسهم هونج كونج، هذا علاوة على تعاملها في كل شيء، ابتداء من الأدوية إلى أطعمة الأطفال، ومن الرقابة الصناعية إلى الأثاث وشطائر الشيكولاتة. وتملك الشركة شعبة لتداول العقارات وتجارة الأوراق المالية والسندات والصيرفة التجارية.

ولكن نجاحها يعتمد اعتمادا شبه كامل على الحكومة؛ إذ بينما تصف شركة ستون نفسها بأنها «شركة خاصة»، إلا أنها عمليا مسجلة من الناحية القانونية مشروعا «جمعيا»، بما يعني أنها خارج نظام الدولة لكنها تخضع لمحاسبتها. علاوة على هذا، فإنه بعد أن شارك عدد من التنفيذيين في شركة ستون والعاملين فيها في التظاهرات المناهضة للحكومة عام ١٩٨٩ في ميدان تيان آن مين، احتل جيش التحرير الشعبي مكاتب الشركة لفترة وجيزة، وهرب ثلاثة من كبار رجال الإدارة إلى خارج البلاد. وفجأة أضحت شركة ستون، التي كانت نموذجا للمشروع الخاص الإبداعي، هدفا للتحقيق الأيديولوجي وعرضة للهجوم. وها هو شن جيوجن رئيس الشركة يحاول أن يتناسى هذه الذكرى الأليمة، ويقول في بساطة: «عانينا بعض الصعوبات التي سببها لنا حادث الرابع من يونيو، ولكن هذا - الآن - في عداد الماضي».

وعادت الشركة الآن وأصبحت موضع رضا سياسي، وتزهو بنجاحها التجاري، ولكن ثمة شيئا في وعي شن جيوجن لا يزال يقظا حذرا. ويحكي مثالا معبرا يقول: «يوجد دائما شق فاصل بين الإفريز الإسمنتي والممشى الجانبي، وينبت فيما بين الاثنين أحيانا بعض العشب، ولكنه لا يتغذى على تربة جيدة أو ماء جيد. لهذا تراه قصيما ضعيفا للغاية. وإذا هبت الريح ....» وتراجع صوت شن، ولم نعد نسمع غير أزيز مكيف الهواء، وساد صمت.





8

مشكلات مستحيلة وحلول ممكنة

الأعباء التي تحملها الصين مع القرن الواحد والعشرين، ليست مادية فحسب، بل اجتماعية ومؤسسية. عقدان من النمو والثراء أطلقا قوى تهدد بتصدع المجتمع، وأكثر هذه القوى هي وليدة التناقضات، التي دهمت الصين تاريخيا، وحاولت الماوية استئصالها عنوة. وأكثر هذه التناقضات جدية، هي التناقضات بين من يملكون ومن لا يملكون، وبين المدن والريف، وبين الحكومة المركزية والمقاطعات التي تزداد قوتها باطراد، وكذلك بين الاقتصاد الذي لا تزال تديره وتهيمن عليه الدولة، وبين اقتصاد السوق الناشئ.

وتفضي هذه التشققات - في نسيج المجتمع - إلى حالات بطالة وفساد، وتحلل للقيم الاجتماعية واسع النطاق. وتفرض كل منها، وبطريقتها الخاصة، مخاطر مهمة باحتمال انتفاضات اجتماعية ممتدة هنا وهناك. وإذا أخذناها معا، وإذا قدر لها أن تتسع، فإنها، يقينا، (قادرة) على أن تشكل الأساس لظهور حالة من التفكك والفوضى، وهو ما يتصوره المضاربون

بالهبوط. ونجد في الوقت ذاته، وكما سبق أن قال ماو، أن هذه التناقضات تحمل في طياتها بذور الحل الحاسم لها، ويتعين على القيادة الصينية أن تكون قادرة على أن تحقق، على الأقل، بعض التقدم على الطريق، لحل هذه المشكلات للحيولية دون الانهيار، و واضح أن هذا هو التحدي القائم.

فائزون وخاسرون

ملاك ومعدمون

حققت ثورة ماو نجاحها التاسع في الطريق إلى السلطة؛ لأسباب عدة من بينها أنها وعدت بأنها ستفعل شيئا ما بشأن التفاوت الرهيب في الثروة داخل الصين، قبل العام ١٩٤٩. والتزاما صادقا بمثلها العليا، حاول الحزب الشيوعي إقامة اقتصاد قائم على قاعدة فلاحية، فرضت المساواة في الدخل والمكانة. ولم يكن العمال أو الجنود أو البيروقراطيون أو المثقفون، أفضل أجرا ولا أكثر احتراما من الفلاحين، بل وربما كان البيروقراطيون والمثقفون أدنى شأنا. ولكن التفاوت ظل قائما حتى وقتما كانت الماوية في أوجها، إذ كان كبار القادة الصينيين ينعمون بحياة ناعمة، بل وحياة ثرية مترفة في أشد أيام الصين قسوة. ولكن إذا ما وضعنا حجم المجتمع الصيني في الاعتبار، نجد أن التفاوتات الواسعة كانت شبه غائبة في أيام ماو. معنى هذا أن المساواة كانت أمرا واقعا، حتى وإن ظل الجميع فقراء.

ولكن مع مرور الزمن خلال تسعينيات القرن العشرين، ظهر أصحاب الملايين الذين يقودون سيارات فارهة خيالية، ويعيشون حياة مترفة مسرفة، بينما يوجد شحاذون مشردون يجوبون شوارع المدن الصينية. وبينما كانت الخدمات المنزلية عملا غير مشروع أثناء الثورة الثقافية، أضحت اليوم عملا جديدا يضم فئة ضخمة من الناس، عادت الطبقة والامتيازات مشبعة بروح الثأر والانتقام. وواجهت البلاد استقطابا اجتماعيا كاد يبلغ حد التطرف السائد في أمريكا وغيرها من المجتمعات الرأسمالية، التي اعتادت الصين، تاريخيا، أن تدينه.

وانتشرت في بكين الملاهي الليلية ومراقص الديسكو وعلب الليل، مثل ناسا وبارادايس وتوب ١٠ وأبوللو. وترى أبناء النخبة الجديدة يسرفون في



شراب الكونياك الفرنسي، ويتابعون أحدث أفلام الفيديو الأجنبية، ويشاركون السكارى أغانيهم، ويتبادلون الحكايات عن الاستثمارات العقارية والإصدارات العامة من أسهم شركاتهم، وخلفوا الملايين وراءهم، وأضحوا هما يثقل فكر يان مينفو، نائب وزير الشؤون المدنية. يبدو يان مهموما وهو يحاول أن يعبر لنا عن مدى الحيرة إزاء ثقل عبء المساعدات الاجتماعية في الصين، بينما يعب الأغنياء الجدد، أبناء المدن، أغلى أنواع الخمور والأنبذة. هناك حوالى ٨٠ مليون نسمة في الريف لا يملكون ثمن الشاي، ولا يحصلون، منذ زمن طويل، على ماء الشرب الكافي ليرووا عطشهم. وسألنا الوزير يان «ما البعد الحقيقي لهذا التحدي؟» وأذهلتنا الإجابة: «هناك في المتوسط ما بين ١٢٠ و١٥٠ مليون نسمة، يحتاجون، كل سنة، إلى مساعدات اجتماعية هي حد الكفاف، لضمان مجرد البقاء. وإذا كان لزاما على يان أن يساعد كل من يقل دخله في الصين عن خط الفقر العالمي، وهو دولار واحد في اليوم، فإن عليه هو وحكومته أن يساعدوا حوالى ٣٤٠ مليون نسمة.

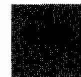
ويمكن أن تسمع في الطرقات ما يماثل هذه النظرية المتشائمة والمناقضة لمظاهر الرخاء الجديد، والتي تتردد مع وقع خطوات ملايين العمال، الذين طردتهم مشروعات الأعمال المملوكة للدولة، أو منحتهم «إجازة» إجبارية. وأفاد تشو كوانجدي عمدة شنغهاي أن٨٧٠ ألف نسمة في مدينته سُرّحوا من أعمالهم، خلال الفترة من ١٩٩٢و١٩٩٦، نتيجة الإصلاح الاقتصادي. ولا يزال ١٩٠ ألف منهم يبحثون عن عمل. وتفيد التقارير الرسمية أن معدل البطالة في الحضر، على الصعيد القومي في الصين، ٤ في المائة أو ٨ ملايين عامل، وهو رقم أقل من نظيره في الولايات المتحدة. ولكن منظمة الأمم المتحدة تذهب في تقديراتها إلى أن المعدل ١٨ في المائة. ويؤكد المتشائمون، أنه يصل إلى ٥٠ مليونا بلا عمل داخل مدن الصين. ولا يعكس هذا الرقم عشرات الملايين من العمال، الذين ينتظرون فقد وظائفهم إذا ما سار الإصلاح الاقتصادي بالسرعة المحددة له في الخطة. ولا يشتمل هذا الرقم على من لا يعملون عملا ثابتا خارج المدن، ويحتاجون إلى عمل وإلى مأوى. وهكذا يبين الوضع في أسوأ حالاته، ويتنبأ أحد مراكز الفكر الرسمية بأن حوالى ٥٤ مليون عامل في الحضر- أي حوالى ٣٦ في المائة من أصحاب الرواتب في الدولة ـ سيجبرون على البحث عن عمل آخر لهم مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين.

المدن مقابل الريف والشرق مقابل الغرب

الهوة بين الملاك والمعدمين يتجلى صداها في التفاوت بين الريف والحضر في الصين: ففي الأيام الأولى من مرحلة الإصلاح، أي في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، اتخذ دنج هيساو بنج قرارا ناجحا بأن يركز على الريف، ورأى أن مجرد تحرير الأرض من إطار نظام الكوميونات، والعودة إلى بعض مبادئ السوق المتبقية، التي يفهمها الفلاحون في كل مكّان، يمكن أن يولد طاقة إنتاجية كبيرة، ويحقق مكاسب اقتصادية سريعة. وارتفع دخل المزارع إلى ١٨ في المائة سنويا خلال هذه الفترة، ولكن ما إن بدأت الحكومة تركز على الإصلاحات الصناعية في المدن، حتى توارى الريف إلى الخلف.

وزاد دخل المدينة بأكثر من عشرة في المائة سنويا خلال السنوات الأخيرة، بينما ارتفعت دخول الريف بمتوسط لا يتجاوز ٤,٥ في المائة. وأصبح التناقض بين دخل المدينة ودخل الريف أكثر حدة وتطرفا عما هي عليه الحال في إندونيسيا أو بنجلاديش؛ إذ إن الفلاحين الآن يكسبون ٤٠ سنتا مقابل كل دولار يكسبه أبناء عمومتهم في الحضر - وهي نسبة خطرة - في وقت أصبح التلفزيون ووسائل الاتصال الجماهيرية قادرة على جعل الفلاحين واعين تماما بمستويات المعيشة المرتفعة في المدن.

وتفاقمت المشكلة مع العمل الزائد، إذ إنه من بين قوة العمل الموجودة الآن في الريف، وقدرها ٥٤٠ مليون عامل، يمكن للزراعة أن توفر الحد الأدنى من الأجور لحوالى ٢٠٠ مليون. ويتناقص هذا الرقم مع تطبيق أسلوب المكننة، خاصة وأن سكان الريف يتزايدون، نظرا لالتزامهم بالتقاليد أكثر من أهل المدن، ولأنهم أقل قبولا لنظام تحديد النسل، والاكتفاء بأسرة صغيرة العدد. والملاحظ أن الصناعة ومشروعات الأعمال في الريف، تستوعب ١٠٠ مليون إضافية، ولذلك فإنها تترك ما قد يصل عدده إلى حوالى ١٥٠ مليون نسمة - أكثر من نصف سكان الولايات المتحدة - من دون عمل ثابت، أي إما عاطلين وإما هائمين على وجوههم في الريف، ويحاولون الهجرة إلى المدن، أو عاطلين جزئيا، حيث يعيشون. ويوجد عشرة ملايين نسمة في طرقات مقاطعة



سيكوان وحدها، وحوالى نصفهم تجاوزوا حدود المقاطعة، لينضموا إلى الزحف البشري صوب شرق الصين.

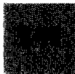
ويقدر المسؤولون في مدينة شنغهاي أن عدد المنجونج، أي العمال المهاجرين أو من ليس لهم عمل ثابت، بحوالى ٣ ملايين عامل، أي ربع سكان المدينة. وترفض المدينة الآن إعداد مسكن للعمال المهاجرين، خلال السنة الأولى لإقامتهم في شنغهاي. ويقول أحد الرسميين في المدينة «ليس هذا لأننا لا نهتم بهم، بل لأننا لا نستطيع أن نواكب حركة التوسع في المدينة. هذا وإلا ستهاجر الصين كلها إلى شنغهاي، وهنا نخاطر بحالة من الفوضى الضاربة أطنابها».

وتزداد مظاهر التفاوت تفاقما بين الريف والحضر، بسبب تزايدها بين الأقاليم الشرقية والأقاليم الغربية في الصين. ونلمس شيوع حالة من الغيرة واسعة النطاق في أعماق الصين، وفي المقاطعات الواقعة أقصى الغرب عند النظر إلى المناطق الساحلية الأكثر ثراء، حيث يزيد متوسط الدخل على الضعف أو أربعة أمثال، ومع اطراد الزيادة في حالة التفاوت، شكلت المناطق الغربية حلفا خاصا بها للضغط على بكين، من أجل تقديم المزيد من المساعدة. وشرعت الحكومة في التصدي للمسألة، ولكن كثيرين يشعرون بأن المبادرات الجديدة غير كافية. وأعرب وفد عن شكواه علانية في محفل التجارة بين الشرق والغرب، الذي نظمته الحكومة خصيصا عام ١٩٩٧، وقال: «هذه مجرد كلمات جوفاء. إن بكين لم توجه أي رأسمال إلى المقاطعات الداخلية، ولم يعلن مجلس الدولة عن اتخاذ أي تدابير محددة لتشجيع استثمار الأجنبي في مناطقنا».

وفي حادثة واحدة خلال عام ١٩٩٧، حاصر الآلاف من عمال النسيج الساخطين، أحد المراكز الرسمية في وسط الصين لمدة ثلاثين ساعة. والجدير ذكره أن رئيس الوزراء لي بنج، الذي نادرا ما يصدر تعليقا صريحا بشأن المشكلات المحلية، اعترف بأن «النظام الاجتماعي في بعض المناطق ليس على ما يرام».

ما معنى هذا؟

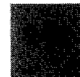
واضح أن الاستياء يتزايد ليملأ قلوب وعقول أولئك الذين خلفهم وراءه الإصلاح والتحديث والنمو، ولكن من المهم لكي نصل إلى منظور صحيح أن نفهم



وجهين لمشكلة الفقر في الريف: الأول، أن الغالبية العظمى من الظروف الصعبة في الريف وفي المناطق النائية، هي صعبة بالمقارنة بحال الثراء في الحضر وفي المناطق الأخرى، التي حظيت بتنمية سريعة. وثمة انخفاض مطلق حقيقي في مستوى الفقر في الصين: هناك من هم، عمليا، في حال أسوأ مما كانوا، منذ عشرين سنة مضت قبل بداية عهد الإصلاح. ولكن هذه فقط حال نسبة ضئيلة جدا من سكان الصين، ولكن الوضع أفضل كثيرا بالنسبة للغالبية الساحقة، حتى وإن لم تكن جيدة بالقدر الذي يريدونه هم أنفسهم.

وكما هي الحال في كل المجتمعات، فإن مستويات المعيشة والضرورات وخطوط الفقر أمور تتحدد اجتماعيا حسب كل مجتمع. وإذا نظرنا إلى الأثرياء، وإلى من حققوا بعض الثراء، فإن أوضاعهم تحسنت كثيرا خلال العشرين عاما الماضية، ولكن يقف المعدمون ومحدودو الدخل على النقيض منهم تماما، أو لنقل، بعبارة أخرى، إنه على الرغم من أن الاستقطاب الاقتصادي في الصين يمثل مشكلة مهمة، إلا أنه كما، يحسن أن نراه، مشكلة خلقها نجاح الإصلاح، وليس مؤشرا إلى الفشل في الإصلاح، لقد اصطلحت المجاعات والجمود العقائدي للحكومة في الخمسينيات وفي الستينيات، لكي يتضور الشعب جوعا، ولكي يلقى عشرات الملايين حتفهم على الرغم من مزاعم بكين آنذاك من أنها قضت على الفقر والجوع. ولكن الصين اليوم تعترف بأنها تواجه مشكلة كبرى مع الفقر، وهذا مؤشر صادق إلى المزيد من الواقعية السياسية والتحديث السياسي.

ثانيا،. ثمة جانب مهم جدا ومشرق فيما يراه المتشككون مشكلة اجتماعية ضخمة: إن الفقر في الريف، الذي يمثل خطرا على النظام الاجتماعي، يمكن النظر إليه أيضا باعتباره قوة مهمة دافعة إلى المزيد من التغير الاقتصادي والاجتماعي كمطلب ضروري. ويتحدث بعض الرسميين في تعجب عن المنجونج، أي العمال المهاجرين أو غير المثبتين، بأنهم ذوو طموح عالٍ لا يختلفون في شيء، من حيث حوافزهم وقوتهم، عن أي رائد أمريكي خلال القرن التاسع عشر. علاوة على هذا، فإن هؤلاء العمال ينزعون إلى الهجرة، إلى حيث يجدون ضالتهم من الأعمال. وتتدفق فتيات الريف من أماكن نائية إلى مصانع الإلكترونيات في مقاطعة جواندونج ليسهمن في صناعة الكثير من الأدوات المنزلية، التي سيكون مصيرها ـ



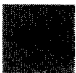
في النهاية ـ إلى البيوت الأمريكية. ويذرع الآلاف من الرجال طرقات المدن بحثا عن عمل في قطاعات التشييد وبناء الطرق، وهكذا فإن القدر الأكبر من الزحف العمالي المهاجر هو أثر من آثار آلية السوق، وشكل من أشكال التوفيق بين العرض والطلب، علاوة على أنه يرسي الأساس اللازم لظهور قطاع الخدمات الأقل تقدما.

وما إن يجد الفلاحون المهاجرون عملا ثابتا، حتى يسهموا بشكل غير مباشر في تحسن الاقتصاد الداخلي أو الريفي، حين يرسلون إلى ذويهم في الريف جزءا من رواتبهم. والملاحظ أنهم عندما يعودون إلى الريف ـ وكثير منهم يفعل هذا ـ يشرع بعضهم في عمل مشروع تجاري، وإعادة استثمار مدخراته في الاقتصاد المحلي. ويعتقد ياشنج هوانج، الباحث في جامعة هارفارد أن هذه العملية تفضي إلى اعتدال هوة الدخل الفاصلة بين أغنى المناطق وأفقرها في الصين.

ولا تزال مشكلة الفلاحين العاطلين في الصين تحوم حول عقول سكان الحضر في الصين وصناع السياسة في بكين. وثمة كتاب محظور (ولكنه مقروء، وجرت مناقشات حوله على نطاق واسع) يحمل العنوان التالي «النظر إلى الصين بعين ثالثة». ويشبه الكتاب هؤلاء الفلاحين «بالبركان الذي قد ينفجر في أية لحظة». ويعرف كل صيني، على حظ من التعليم الأولي، أن أكثر الثائرين نجاحا في تاريخهم ـ بما في ذلك ثورة ماو الشيوعية ـ وجدوا مصدر قوتهم الأولي بين الفلاحين الفقراء المشردين داخل بطون الريف.

المركز له معاييره... ولكن المقاطعات لها معاييرها المضادة

هناك بعض الأسئلة أكثر أهمية من هذه، لاستقراء الصين خلال القرن الحادي والعشرين: هل يمكن توزيع اختصاصات السلطة على نحو سديد بين المركز والأقاليم والمقاطعات والمحليات؟ لقد نجحت الصين، تاريخيا، عندما توافر حس قوي بالسلطة المركزية، التي يصل الشعور بها وبفعاليتها إلى أقاصي البلاد في المملكة الوسطى، ولوحظ أنه كلما ضعفت الحكومة المركزية، تفككت أواصر الوحدة وحلت بالبلاد كارثة اقتصادية، وسادت الفوضى، ثم أعقبت ذلك ثورة. وشغلت فترات الاضطراب حوالى نصف تاريخ الصين الممتد خمسة آلاف عام.



وحرصت السلطة في عهد ماوتسي تونج على تأكيد أواصر الترابط الاجتماعي، تأسيسا على الأيديولوجية. ولم تكن هناك فرصة للتواني أو التراضي. ولكن إغفال النمو الاقتصادي والرفاه المادي لحساب القضية الكبرى، وهي ضمان الاستقامة الأيديولوجية بتوجيه مركزي، استلزم دفع ثمن مغالى فيه من الشعب الصيني، حتى على الرغم من أن ماو شيد معجزة حقيقية، يشهد بها العالم الحديث، تمثلت في تحديث الأسلوب الكونفوشي باستخدام عدد صغير من النخبة في المركز لتوجيه حياة بليون نسمة.

وبعد أن عاد دنج هيساو بنج ورفاقه إلى السلطة، أدركوا أن على البلاد أن تسمح، بل وأن تشجع، لا مركزية اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ إذ بذلك فقط تتوافر للمقاطعات وللمدن المرونة اللازمة للإفادة بمواردها إلى أقصى وأفضل قدر ممكن. كما يمكنها أن تجرب أفضل السبل لتعزيز الإنتاجية والنمو. وفي هذا كتب كينيث ليبرثال kenneth Leberthal، من جامعة ميتشجان، يقول: الصفقة الجديدة عكست اتجاه القديمة؛ إذ سيسمح المركز بشيوع المرونة على جميع مستويات النظام السياسي، مادام تولد عنها نمو واستقرار. وسرعان ما أصبحت «المرونة الجديدة عبارة مخففة للدلالة على حق المقاطعات في اتخاذ طريق تلتف من حول السيطرة الإدارية للعاصمة بكين».

وخير مثال على ذلك، مشكلة جباية عوائد الحكومة المركزية؛ إذ لوحظ أن عوائد الحكومة انخفضت انخفاضا كبيرا، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، من ٣١ في المائة عام ١٩٧٨ (عام بداية الإصلاح)، إلى ١٢ في المائة عام ١٩٩٦، أي حوالى ثلث مستوى البلدان النامية الأخرى. ولا ريب في أن مثل هذا الانخفاض الشديد يثلج صدر ستيف فوربيس أو جاك كيمب، ولكن بكين تبدو الآن في نظر كثير من الخبراء، خاصة بعد اتفاق المشاركة في العوائد مع المقاطعات، ضعيفة ماليا وأضعف من أن تلبي احتياجات كثيرة، يتعين على الحكومة المركزية وحدها أن تنهض بها.

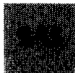
وعندما حاولت الحكومة التماس سبل لزيادة دخلها، حولت المقاطعات والمدن الأصول إلى مناطق حرة لا تدفع ضرائب، وناضلت للحصول على خصومات وتأجيلات. واهتدت إلى سبيل لجباية عوائد من خارج الميزانية، في صورة رسوم تعسفية. وإذا وضعنا في الاعتبار فترات السماح الضريبية

والتهرب الضريبي وترتيبات المشاركة في الإيراد، التي بمقتضاها يبقى لحكومات المقاطعات ٤٠ في المائة من مجموع الضرائب التي تمت جبايتها، يصبح نصيب بكين حوالى ٥ في المائة فقط من المخرج الاقتصادي للبلاد، بالمقارنة بحوالى ١٥ في المائة في الهند، و٢٠ في المائة للولايات المتحدة.

ولا يكف كبار قادة الصين عن الحديث، عن إعادة السيطرة المركزية على نظام الضرائب وزيادة الضرائب. ولكنهم، في كل مرة، يضطرون إلى مواجهة جماهير الناخبين والمصالح المحلية ذات القوة الطاغية. ونجد هنا أيضا مظهرا للازدواجية يدعو إلى السخرية، ذلك أن بكين لا تزال هي سلطة تعيين حكام المقاطعات، وكبار الرسميين المحليين. وأكثر هؤلاء قد لا يكونون من أبناء المقاطعات، التي ترسلهم إليها السلطة المركزية لإدارتها، وهذا يجعلهم، نظريا، مدينين بالفضل لها، ولكن يتعين عليهم التعاون مع هيكل السلطة من أبناء المقاطعة الأصليين، إذا أرادوا إنجاز سياساتهم، وجعلهم هذا أشبه بسماسرة سلطة، وخلق شريحة جديدة من النخبة، التي سيكون لها تأثير طاغٍ في رسم خريطة مستقبل الصين.

وأدت سياسة «الباب المفتوح» إلى فتح أبواب المقاطعات، لكي تكون التجارة والاستثمار الأجنبيان بديلا عن استثمارات الحكومة المركزية. وساعد هذا أيضا المقاطعات على أن تتوافر لها قوة اقتصادية تؤهلها لممارسة ثقلها السياسي الجديد. وتوضح أرقام البنك الدولي أن تجارة بعض المقاطعات مع العالم الخارجي أكبر من تجارتها مع المقاطعات الصينية الأخرى. وهكذا لم تعد بكين هي محرك النمو في جواندونج، بل هونج كونج، والمقاطعات القائمة شمالها وغربها. وأصبح اقتصاد مقاطعة فوجيان وثيق الصلة باقتصاد تايوان، واقتصاد شاندونج وثيق الارتباط باقتصاد كوريا، علاوة على أن حوالى ٧٥ في المائة من صادرات الصين من السلع المصنعة، هو من إنتاج الاستثمار الأجنبي ومشروعات الأعمال المشتركة. ومن هنا، فإن مسألة أي مقاطعة وأي مدينة، سوف تجتذب الأجانب، مسألة تثير صراعا داخليا حادا، وتدور معركة من أجل الاحتفاظ بحصة كبيرة من الأرباح والضرائب للاقتصاد المحلي.

وغالبا ما تبدو علاقة الشد والإرخاء هذه، كأنها صراع بين المقاطعات في مجموعها، والسلطات المركزية في بكين. ولكن هناك صراعا أيضا بين المقاطعات والأقاليم وفي داخلها، وتجد تشجيعا نتيجة التنازل عن السلطة



إليها في الداخل. ونتيجة قوى اقتصادية دولية، تتجاهل الحدود القومية لمصلحة زيادة النمو الإقليمي، وأدى هذا إلى ظهور بعض الحزازات بين المقاطعات وبعضها البعض. وأثبتت التقارير وقوع أكثر من ألف حادث حدودي داخلي. وأقامت المقاطعات حواجز حمائية بعضها ضد بعض، وحظرت دخول سلع أو منتجات، يمكن أن تنافس منتجات محلية. وغالبا ما تُفرض رسوم على مرور عمليات الشحن عبر حدود المقاطعات. وشاعت أيضا عملية فرض حواجز غير جمركية، مثل التراخيص باهظة القيمة، أو عمليات تفتيش لمراقبة الجودة، وحاولت ثلاث مقاطعات، على الأقل، استخدام عملات خاصة بها، واستخدمت جواندونج بالفعل وحدات عسكرية خاصة بها في «حرب الأرز» مع هونان؛ لكي تؤمن لنفسها أرزا رخيص الثمن.

لماذا لن تكون الأوضاع بهذا القدر من السوء؟

كتب اثنان من المحللين بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية تقريرا في عام ١٩٩٣، يحذران فيه من أن النزعة الإقليمية تكاد تخرج عن نطاق السيطرة، وأنه ما لم يتم اتخاذ إجراء حاسم وسريع، قد تتفكك الصين مثل يوغسلافيا. ولكن ثمة حججا لا سبيل إلى إغفالها تناهض مثل هذا التصور شديد التشاؤم، وتتعلق هذه الحجج بواقع أن بكين تواصل إحكام قبضتها على أسباب القوة الرئيسية، للسيطرة على الاقتصاد والنظام السياسي والجيش. وهناك أيضا حالة التجانس بين السكان والحفز التاريخي للوحدة.إن تمزق بعض الدول ـ الأمم أخيرا (خاصة يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي) إنما حفزت إليه فوارق عرقية ودينية ولغوية وثقافية. وتوجد في الصين مثل هذه الفوارق في التبت وشنكيانج، حيث النوازع الاستقلالية موازية للمعتقدات الدينية عند زعماء البوذيين والمسلمين. وتوجد فرق انفصالية منظمة، بعضها فرق مسلحة، والبعض الآخر يفضل الأساليب الإرهابية. ولكن باستثناء هذه الأقاليم الحدودية شديدة الحساسية والأهمية الجغرافية، فإن الشطر الأعظم من الفوارق الدينية والثقافية، محصور داخل أسرة الهان، التي تشكل الغالبية الساحقة في الصين.

ولعل الأهم وعلى النقيض من حال الاتحاد السوفييتي السابق، أن النمو الاقتصادي يساعد على تراص وتماسك الصين، إذ على الرغم من

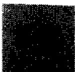


أن المقاطعات الداخلية هي الأفقر، ونموها أبطأ من المقاطعات الساحلية المجاورة، إلا أن نمو المقاطعات الداخلية سريع بالقياس إلى خط الأساس فيها. مثال ذلك، أن سيكوان هي أكثر مقاطعات الصين ازدحاما بالسكان (١٠٠ مليون)، ولكنها أيضا من أبطأ المقاطعات نموا، ومع هذا قفز دخل الفرد إلى ٥٠ في المائة خلال ست سنوات فقط. وتتجه مظاهر الانتعاش غربا أيضا، ففي عام ١٩٩٥ كانت مقاطعة أنهوي Anhui، أسرع المقاطعات نموا في الصين، وأفادت من الاقتصاد المزدهر في دلتا اليانجتسي. وربما تمثل المقاطعات الأفقر مراكز ضغط وتأثير معا، للضغط بقوة على بكين، التماسا لقدر أكبر من المساعدة، ولكنها لا تحاول الانشقاق.

والأرجح في نظرنا، أن المشاحنات والمخاصمات الراهنة، سوف تدفع الصين إلى التلاحم أكثر مما تدفعها إلى التفكك. وإن عمليات الشد والإرخاء ستفضي في النهاية إلى نوع من اللامركزية، التي يمكن أن تساعد على ضمان بقاء الصين كدولة موحدة (حتى إن انفصلت مناطق مثل التبت أو سنكيانج). إذ إن أي اقتصاد حديث لا يمكنه أن يبقى من دون مراكز قائمة على نظام مؤسسي وسلطة متكافلة. ويعرف القادة الصينيون عند مستوى معين، أن القوة الغشوم وحدها، لم تصن وحدة الصين. وثمة شواهد وبينات على أنهم يعملون بوعي وعن قصد في اتجاه توازن متكافئ، بين سلطة المركز وسلطات الأقاليم: إنهم يعملون ببطء وعلى نحو غير منتظم، ولكنه واضح وصريح.

أحلام اشتراكية... وكوابيس رأسمالية

إن أكثر من ١٠٠ ألف مشروع مملوك للدولة في الصين، سبق أن كانت استعراضا للتصنيع في عهد ماو تبدو الآن كأنها ديناصورات هائلة غاصت في مستنقع اشتراكي، وتعوق ظهور نظام المشروعات القوي النابض بالحياة، والذي يمكنه أن ينقل الصين إلى القرن التالي. إنها تعاني ضعف الكفاءة، وأعباء الديون الباهظة التي تستنفد الخزينة وتفاقم من حالة التضخم. وتعتمد هذه المشروعات على «سياسة الإقراض»، بضمان الدولة. وحال هذا الوضع دون البنوك ورصد أموالها لقطاعات في الاقتصاد أكثر ديناميكية كما



أدى إلى إرجاء الكثير من الإصلاحات المالية الضرورية بإلحاح، وتخلق إنتاجيتها الضعيفة حالة عنق الزجاجة، وتفاقم من حالة البطالة الكاملة والمقتنعة، وحالة السخط العام.

وتوظف المشروعات المملوكة للدولة أعدادا هائلة من العمال المتمركزين داخلها - حوالى ١٢٥ مليون من بين ١٧٠ مليونا، هم قوة العمل في الحضر، حسب أحدث الأحصائيات. وتهيمن هذه المشروعات على صناعات وتكنولوجيات أساسية. وتعتبر مسؤولة عن أكثر من ثلث إجمالي المخرج الصناعي، ولكنها تتسبب في حوالى ثلثي إجمالي الخسائر الرسمية. ويكاد كل ما تنتجه لا يجد سوقا له، ويوجد مخز ون قومي مكدس يقدر بحوالى ٦٥ بليون دولار من السلع غير المباعة، التي أنتجتها مشروعات الدولة عام ١٩٩٦.

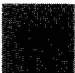
ويرى كثيرون من الخبراء أن مسألة المشروعات المملوكة للدولة، هي التحدي الحاسم للصين. وعلى الرغم من مضي عشرين عاما على عملية الإصلاح، فلا توجد خطة عمل متفق عليها لتنفيذها بالنسبة لهذا الكيان الهائل المريض. واتجهت السلطات في عهد دنج إلى تشجيع بعض التحولات الأساسية، بعيدا عن نطاق التخطيط المركزي، والسير في اتجاه السوق دون المساس ببعض القضايا الأساسية المتعلقة بهيكل ملكية مشروعات الأعمال المملوكة للدولة وأرباحها وخسائرها والتزاماتها إزاء العمالة بها. وتعي بكين جيدا مدى تعقد عملية إصلاح المشروعات المملوكة للدولة وصعوباتها السياسية. لذلك رأت أن تركز أولا على مشكلة أسهل نسبيا، وهي إقامة قطاع غير مملوك للدولة يضم كل شيء، ابتداء من مشروعات المدن والقرى المزدهرة وغيرها من المشروعات الجمعية المملوكة للعمال، ومن أصحاب المحال الصغيرة والمطاعم والعاملين لحساب أنفسهم.

ويتجلى واضحا نجاح الخطة، التي استهدفت التركيز على قوة دفع أخرى تحرك الاقتصاد. والملاحظ أن القدر الأعظم من النمو الاقتصادي الجديد، وكل عمليات إنشاء المشروعات الموجهة للمستقبل، إنما تتم في المناطق الموجهة أساسا إلى السوق، أو حيث كانت الملكية الخاصة، بشكل أو بآخر، هي العامل المميز، أو حيث كان الاستثمار الأجنبي هو العامل الأهم. وبينما كان المخرج الصناعي للمشروعات المملوكة للدولة، يتسع بمعدل ٨ في المائة فقط، كان القطاع غير الخاضع لإدارة الدولة ينمو بمعدل ١٥ في المائة. ويذهب البنك

الدولي في تقديراته إلى أن حصة المشروعات المملوكة للدولة من إجمالي المخرج الصناعي، هبطت من حوالى ٧٠ في المائة العام ١٩٨٥ إلى ٣٥ أو ٤٠ في المائة عام ١٩٩٦. وتوافرت للحكومة، بفضل هذه النتيجة، علاوة على الإصلاحات الجارية داخل المشروعات المملوكة للدولة (تم إصلاح أوضاع عدة مئات، بحيث تحسن هيكلها المالي؛ لإدراج اسمها ضمن قوائم الأسهم في سوق أسهم شنغهاي، أو شن جن بل، وفي هونج كونج ونيويورك وغيرها من الأسواق العالمية) فرصة لالتقاط أنفاسها.

ولكن الاقتصاديين الصينيين والأجانب أيضا، يشكون في أن بكين يمكنها أن تنجو، إلى الأبد، من آثار محاولتها حل مشكلة المشروعات المملوكة للدولة في صمت، والتخلص منها من دون ألم، وتغيير أولوياتها على نحو ما فعلت، خلال الثمانينيات والتسعينيات حتى الآن، وذلك لأسباب منها: إخفاق الأمل في أن تصبح المشروعات المملوكة للدولة، بطريقة أو بأخرى، أكثر إنتاجية وفعالية، دون تغيير في عقدها الأجنبي الأساسي وهيكل ملكيتها. إن آلاف المشروعات المملوكة للدولة مربحة وناجحة، ولكن أغلبها فشل في التحول إلى السوق. وتتزايد خسائر التشغيل حتى بلغت ٧,٢ بليون دولار عام ١٩٩٦ وحوالى ٤٠ في المائة، أكثر مما كانت الخسائر عام ١٩٩٥. ويذهب فان رجل الاقتصاد البارز في أكاديمية العلوم لاجتماعية الصينية إلى أن ٤٠ في المائة من المشروعات المملوكة للدولة تعاني عجزا ماليا مزمنا. ويمكن القول إن ما بين ١٠ و ٣٠ في المائة، هي حسابات شركات خاسرة وغير ظاهرة، والأمر رهن القائم على الحسابات إذ إن أرباحها الظاهرة تمحوها ديونها الباهظة في دفاتر الحسابات.

وتتزايد الدلائل التي تؤكد أن القيادة الصينية ستأخذ الأمر في النهاية مأخذا جادا. وتناول جيانج زيمين، في خطابه أمام المؤتمر الخامس عشر للحزب في سبتمبر ١٩٩٧، مشكلة المشروعات المملوكة للدولة، وتحدث عنها بإسهاب، ونصح كوادر الحزب بالعمل على حل المشكلة باستخدام كل الأدوات اللازمة للتصدي لها، ابتداء من إصدار أسهم، إلى إجراءات إشهار الإفلاس. واعتبر هذه وسائل «جريئة» و «رائدة» و «مثالية» و «ثورية». وجرت هذه المفردات على لسان المراقبين، بمن فيهم الأجانب. وأشارت صحيفة «فار إيسترن إيكونوميك ريفيو» أن بكين، بعد تردد وحيرة على مدى سنوات إزاء



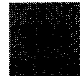
مشكلتها المستعصية، أضحت أخيرا «مستعدة للتصدي لعملية إصلاح المشروعات المملوكة للدولة».

وتجلت جسارة خطاب جيانج، في حجته الصريحة والضمنية، من أن أكبر المشروعات المملوكة للدولة، سيتم إخراجها جميعا، بطريقة أو بأخرى، من قطاع الدولة، فيما عدا كم صغير منها يمثل القلب. وإذا عرفنا أن الصين تملك أكثر من ٣٠٠ ألف مشروع مملوك للدولة من مختلف الطرز والأشكال وأكثر من ١٠٠ ألف مشروع صناعي، يبدو واضحا تماما مدى ضخامة مهمة وضع خطة لخفض هذا العدد إلى بضعة آلاف، وإخراج الباقي لملكية السوق بأشكالها المختلفة.

ولكن خطاب جيانج كان شديد الغموض، من حيث طبيعة الوسائل التي يمكن استخدامها، أو الجدول الزمني أو درجة الخصخصة المسموح بها - حسبما يفهم الغربيون معنى المصطلح - وإذا كان خبراء كثيرون استهانوا بدرجة الإصلاح التي تمت - والتي ساندها جيانج، وحث عليها رسميا بوسائل مختلفة - فإن كثيرين غيرهم يبالغون الآن في الأثر المحتمل لهذا الخطاب، على المدى القريب. وكما أسر لنا أحد الرسميين الصينيين قائلا: «بدأ الحوار الصحيح الآن، كل إنسان يعرف أن لابد من إصلاح قطاع المشروعات المملوكة للدولة، ولكن السؤال: من الذي سيملك هذه المشروعات؟ هل يتعين عليها الالتزام بتعهداتها إزاء العمال المحالين إلى التقاعد؟ هل يمكنها الاستغناء عن العمالة الزائدة؟ من المستفيد من بيع مخزون هذه الشركات؟ هذه كلها أسئلة تنتظر الإجابة.

إن جيانج زيمين جاد ولا ريب، في ضرورة إصلاح قطاع الشركات المملوكة للدولة، وكذلك موقف جو رونجي، الذي درس القضية بعمق على مدى سنوات. ومن المرجح أن تكون هذه هي مهمة جو الرئيسية طوال فترة رئاسته لمجلس الوزراء. ولكن إلى أي حد، وإلى أي مدى يمكن أن يمضي جو وجيانج على هذه الطريق - بل والإصلاحيون من الوزراء وشاغلي المناصب الرفيعة - وبأي سرعة لهم أن يتحركوا؟ هذا غير معروف حتى الآن.

وضاقت مساحة المناورة أمام جو رونجي بعد الفوضى الاقتصادية التي عانت منها أخيرا اقتصادات شرق آسيا، علاوة على تباطؤ معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي للصين. وغالبا ما قال الخبراء، إذا ما انخفض معدل النمو



في الصين، عن المعدل المألوف خلال السنوات الأخيرة، الذي تجاوز العشرة وأصبح فقط ٤ أو ٥ في المائة، في السنة، فإن هذا يعادل حالة الركود، حتى على الرغم من أن الرقم ٤ أو ٥ في المائة، في اقتصادات الغرب المتقدمة، يمثل حالة انتعاش. وسوف يبين لنا قريبا جدا، ما إذا كان الخبراء على صواب لأن النمو في الصين سيكون معتدلا خلال العام أو العامين القادمين.

وإذا أبطأ معدل النمو في الصين، فإنه سوف يحرم قادة البلاد من الترف الذي اعتادوا عليه حتى الآن، والمتمثل في استخدام إجمالي حالة الاقتصاد مبررا لإرجاء التصفية الجادة لمظاهر التباين الاجتماعي والاقتصادي، التي تسود البلاد على مدى طويل. وربما يصبح من المستحيل عليهم توفير قوة دفع قوية للقيام بالإصلاحات الملحة في قطاع الصناعة المملوك للدولة. ولكن قد يحدث العكس ويخلق ظروف الأزمة، التي تسمح لجو رونجي أن يتصدى لمقاومة البيروقراطية، ويصر على خصخصة كم كبير من قطاع الدولة، والذي كان يمكن أن يستغرق إنجازه عقدا كاملا.

وقد يدفع كثيرون بأن الصين، إذا ما استخلصت النتائج الصحيحة ـ خاصة إذا ماحدت من دور السياسة الموجهة لمصلحة الدولة في الاقتصاد، وسمحت بالعمل لآليات سوق نشطة ومرنة وخاصة حقا ـ فإن دينامية النمو في الصين سوف تتحدد على قاعدة أكثر صوابا واستدامة. ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت الآلام الاقتصادية، خلال الأعوام القليلة الماضية، سوف تكون كافية للوصول إلى هذه النتائج الجذرية. وحتى إذا ما اشتدت الآلام، فليس ثمة ضمان بأن الصين لن تستخلص النتائج المعاكسة. مثال ذلك، أن قادة الحكم في ماليزيا وإندونيسيا يحاولون تبرير فوضى عام ١٩٩٧، بإلقاء اللوم على تدخل رأس المال الدولي بنفوذه. وتشتمل بعض الحلول المقترحة على زيادة سيطرة الحكومة وليس الإقلال منها. ولنا الحق، يقينا، بأن نتصور قادة الصين، وقد استجابوا إزاء الأحداث بالنهج ذاته، أو استخدموا، على الأقل، الأزمات في بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، لتبرير تباطئهم في تحويل اقتصاد الصين إلى اقتصاد سوق وخصخصته وتدويله.

ويذهب بنا الظن إلى أن التقدم، خلال السنوات القليلة القادمة، سيكون تقدما حقيقيا، ولكنه بطيء عن عمد. ويوضح هذا كينيث ليبرثال kenneth Lieberthal، الباحث المتخصص في شؤون الصين في جامعة ميتشجان:



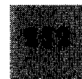
> **رأينا مرارا في الماضي أن الصين خاضت في مسألة إثر أخرى، دون أن تعمل ما قال الباحثون ورجال الأعمال الأجانب أنه «لابد» أن تفعله لتحاشي الكارثة. لا يوجد في الصين، كما لا يوجد في الولايات المتحدة أو في البلدان الأخرى شيء اسمه مسألة اقتصادية ـ سياسية قومية، لا يمكن إرجاؤها، أو إعادة صياغتها، أو تفاديها، أو إغفالها، أو أي شيء آخر.**

وهناك من يختلفون مع ليبرثال، ويعتقدون، بالنسبة لهذه المسألة، أن الصين إذا لم تغير من نفسها سريعا، وسريعا جدا، فإن النتائج ستكون مأساوية. مثال ذلك، أن الباحث جاك جولد ستون يحذر من أن قطاع المشروعات المملوكة للدولة يسبب «إفلاسا ماليا للنظام»، وسوف يكون سببا لحالة انهيار كاملة شاملة، ما لم تسرع الصين بإصلاح شامل.

ولكن سببا واحدا قد لا يجعل بكين تهرع لإطفاء نار أزمة قطاع مشروعات الدولة بالسرعة التي يراها الغربيون ضرورة. هذا السبب هو أن الأزمة ليست بالضخامة التي يفترضها الغربيون. وإذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الكلي للصين، فإن قطاع المشروعات المملوكة للدولة، يبدو أقل خطرا مما يبدو في الظاهر ـ على الأقل ـ على المدى القريب. لقد كانت دائما المشروعات المملوكة للدولة دول رفاهية صغيرة، توفر كل شيء، ابتداء من المأوى وحتى رعاية أطفال العمال. معنى هذا أن إغلاقها فجأة ودفعة واحدة، سيترك عشرات الملايين عاطلين بغير عمل أو مأوى. ويكفي أن نتأمل الآتي: إن إلغاء دين قدره ٧,٢ بليون دولار على قطاع مشروعات الدولة في عام ١٩٩٦، يمثل أقل من ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الصين (٨١٨ بليون دولار عام ١٩٩٨)، ونعرف أن برامج الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية في الولايات المتحدة، تصل إلى حوالى ١٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

أصداء

على الرغم من أن عبء ديون المشروعات المملوكة للدولة يبدو في نظرنا محتملا، على عكس نظرة المضاربين بهبوط الصين، إلا أن الحكومة الصينية لايسعها أن تمضي، إلى الأبد، تصب مساعداتها المالية وقروضها زهيدة الفائدة في هذه المشروعات. والمشكلة المتصاعدة تتعلق بسلامة وصواب نظام الصيرفة، إذ إن هذا النظام في حاجة إلى تحديث أعماله، ولكن حالت دون



ذلك التزامات بتقديم «قروض بضمان الدولة» لقطاع مشروعات الدولة، على الرغم من ضآلة فرصة سدادها.

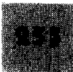
ويبدو ما بين ٨٠ و٩٠ في المائة من إجمالي الديون التي قدمتها بنوك الدولة، هي ديون لقطاع المشروعات المملوكة للدولة. ويتراوح إجمالي الديون ما بين ٨٦ بليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٩٦. ويتساءل ، صراحة، وانج فيشان رئيس بنك الإنشاءات الشعبي «كيف يمكن لأي إنسان أن يتوقع لبنك أن يعمل بكفاءة، وهو مجبر على إقراض القسط الأكبر من أمواله بمعدلات فائدة متدنية لمشروعات الدولة، التي لا تمثل مخاطر، ائتمانية مأمونة؟»

وثمة بوادر تغيير؛ ذلك أن بنوك الدولة لم تعد ملزمة بأن تصب في المشروعات المملوكة للدولة أموالا مضمونة بعد الأموال المهدرة. ولكن القروض المدينة والعجز المالي تزايدا بدرجة هائلة داخل هيكل الاقتصاد. والملاحظ أن الكثير من المشروعات المملوكة للدولة، بعد أن تعذر عليها الحصول على المزيد من الحكومة أو من البنوك، اختارت «الاقتراض» من بعضها (بألا تدفع مقابل المواد الخام كمثال).

ولا يكف بعض المتحذلقين الغربيين عن إسداء النصيحة بإغلاق قطاع الدولة بالكامل. ويقال إن «العلاج بالصدمات» هو ما تحتاج إليه، عاجلا، ديناصورات الصين المريضة، هذا هو ما يطالب به أشرس دعاة السوق الحرة، ويرون أن هذا هو الأسلوب، لتجنب استمرار استنزاف الموارد، وهي عملية وصفها أحد كبار المسؤولين بأنها غير مجدية، إذ تشبه وضع مساحيق التجميل فوق جثة. ويبدو أن الصين تواجه حالة كلاسيكية لا تحقق مكسبا! إذ يلخص الموقف جنج داوجين Zhang Daogen، عالم الاقتصاد في أكاديمية العلوم الاجتماعية في شنغهاي، ويقول: «إذ لم نسمح للشركات بأن تشهر إفلاسها ، سنواجه مصاعب... ولكن إذا سمحنا بإفلاسها سنواجه مصاعب أكثر».

خط الأساس والتنين الأكبر

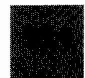
ستضطر الصين، خلال السنوات القليلة القادمة، إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة، لإصلاح قطاع مشروعات الدولة. وهذا هو ما أشار إليه جيانج زيمين في خطابه عام ١٩٩٧. سوف تتقلص سيطرة الدولة على مجالات كانت تبدو في السابق قدس الأقداس: تجارة التصدير، ومشروعات



أعمال التجزئة، وبعض مشروعات البنية الأساسية. وسوف تسمح الصين للمزيد من المشروعات المملوكة للدولة بأن تنوع من ملكيتها، وذلك بضم هيئات استثمار محلية، أو إصدار أسهم، أو السماح للأجانب بامتلاك حصص فيها ـ وهذه ـ عادة ـ حصص دنيا، وإن زادت في بعض الحالات على ٩٠ في المائة، وشرعت الصين في تحرير بنوك الدولة، تدريجيا، من التزامها بتقديم حدود تسهيلات ائتمانية للمشروعات الخاسرة التي ستتركها الدولة؛ لكي تغرق أو تعوم أو تندمج مع شركات رابحة. وسوف تطرد عملية الإفلاس، كما سوف تتنافس آلاف الشركات الخاسرة، لكي تكون طرفا في برنامج للدولة، الذي خصص بالفعل ٣,٦ بليون دولار، لسداد ديون، وتقديم مساعدة للعمالة الزائدة.

ولكن حري بنا أن نحذر من أى حجة سطحية، تفيد بأننا سنرى عملية خصخصة كاسحة، وبأعداد ضخمة؛ إذ يبدو في نظر الاقتصاديين الغربيين أن من غير المعقول أن تستمر الصين في تحمل العبء، وتستوعب هذه الخسائر. ولكن الصينيين يرون أن الخصخصة الجذرية هي الأسلوب غير العقلاني. حقا، إن الصينيين يرون أن قطاع مشروعات الدولة أكثر من مشكلة هائلة الحجم، واتفقت آراؤهم على ضرورة حلها.

وسواء أكان صناع السياسة الاقتصادية في الصين على صواب أم على خطأ، ونحن نعتقد أنهم أكثر صوابا مما يفكر الأجانب بشكل عام، فإن من المهم أن نفهم. كيف ينظرون إلى هذه القضية الحرجة: أولا من الضروري أن نعترف بأن قطاع المشروعات المملوكة للدولة، خاصة المشروعات الأضخم منها، هي في واقعها أجهزة حكم. إنها تخدم، باعتبارها نظام خدمة اجتماعية ليس للعمال فقط، الذين يحصلون على خدمات الإسكان والرعاية الصحية بحكم وظائفهم). بل، وهو الأهم، خدمات للعمال المتقاعدين والعجزة أيضا. ولم تبدأ الصين إلا قريبا جدا تجربة برامج صناديق معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال المتقاعدين. وثمة إحساس بأن يظل العبء على حاله، إلى أن يتم ذيوع هذه البرامج وشمولها لملايين المتقاعدين، من عمال المشروعات المملوكة للدولة. ويقول جيو شوكنج من كبار الاقتصاديين: «إن ديون المشروعات المملوكة للدولة، هي في حقيقتها، ديون حكومية غير منظورة، وتملك الدولة أصولا كثيرة، يمكن بيعها لسداد هذه الديون: مثال



ذلك، الحيازات من الأراضي في المدن المملوكة للدولة، تساوي خمسة أمثال إجمالي ديون قطاع مشروعات الدولة».

ويؤكد المدافعون عن المشروعات المملوكة للدولة أنه من دون العبء الضخم الذي تمثله معاشات وإعانات العمال المتقاعدين، سنجد أن أكثر المشروعات رابحة أو، على الأقل، ليست خاسرة. وهذه هي الحقيقة الأساسية التي يغفلها المراقبون؛ إذ بينما ترتفع الديون المعدومة الخاصة بالمشروعات المملوكة للدولة ارتفاعا صاروخيا، فإن إجمالي التكلفة بالنسبة للدولة لا تزيد، على الأرجح، عن كلفة تمويل المصارف للعجز المالي لنظام رعاية اجتماعي قومي كامل. ويقول وو شياولنج ـ الاقتصادي المتخصص في شؤون المصارف ـ «والواقع أن عبء ديون المشروعات المملوكة للدولة عبء ضخم، ولكن دين الحكومة المتراكم قليل، لذلك، فإن بالإمكان تحمل عبء المشروعات المملوكة للدولة لبعض الوقت».

وينشئ قطاع مشروعات الدولة وظائف لملايين العمال غير المطلوبين بالفعل، وفقا للمعايير الدقيقة لمشروعات الأعمال، وإذاما ترك هؤلاء بلا عمل، فإن التكلفة التي ستتحملها الدولة ـ في صورة إعانات بطالة ومشكلات سياسية ـ ستكون خسارة أضعافا مضاعفة. ويقول الاقتصادي بان منج، الذي يتخذ من هونج كونج قاعدة له: أحيانا يكون نظام الدولة أشبه بحظيرة تضم العمالة الزائدة، إلى أن يستطيع الاقتصادالخاص استيعابهم».

ثانيا، بينما أدرك صناع السياسة الاقتصادية أهمية وقيمة المنافسة السوقية وآليات السوق، فإنهم يعتقدون أن المشروعات المملوكة للدولة ـ إذا ما أحسنت إدارتها ـ لن تصبح فقط مراكز توليد ربح، بل وستبقى قيمة مضافة في صورتها الاقتصادية. والقيمة المضافة هي السلطة السياسية المصاحبة للسيطرة على هذه المؤسسات المركزية في الاقتصاد، علاوة على القدرة على استخدام حجم ونطاق ومكانة قطاع أعمال الدولة، كعناصر مشاركة كبيرة وفعالة في السوق. ووصل الأمر إلى حد أن رئيس الوزراء جو رونجي، وهو من أهم المتحمسين للتصدير؛ لإصلاح المشروعات المملوكة للدولة، لاحظ: «مشكلات القطاع ليست وليدة مفهوم ملكية الدولة، من حيث هي كذلك، بل وليدة الإدارة السيئة».

وواضح الآن أن حوالى نصف المشروعات المملوكة للدولة، تغل أرباحا لخزينة الدولة. وإذا أضفنا إلى هذا حاجة بكين إلى عوائد مالية، يبين لنا أن الكثير من



هذه المشروعات مربح، وتثير شهية الجهاز الرسمي للمزيد. وإذا استطاعت بكين أن تحصل على نسبة مئوية أعلى من المشروعات المملوكة للدولة، التي تحقق أرباحا، فسوف يتيسر حل قطاع كبير من مشكلات الحكومة المالية. علاوة على هذا، فإن الاحتفاظ بملكية الدولة لهذه المشروعات، ييسر للحكومة المركزية الحفاظ على سيطرتها على أهم قطاعات الاقتصاد. والأمر متروك للحزب الشيوعي، لكي يقرر كيفية إصلاح قطاع مشروعات الدولة، ولكي يكون أقدر على المناقشة وأكثر فعالية بدلا من فوضى السوق. أخير، فإن ملكية الدولة للمشروعات الرابحة، يعني أن مصالح عشرات الملايين من العمال تقضي بأن يظلوا على موقف الانحياز والتأييد للدولة التي توظفهم. هذا هو المعنى الكامن وراء عديد من البيانات، التي ظهرت أخيرا في صحيفة «شاينا ديلي»، والتي تقول: «الآن دور مشروعات الدولة ليس اقتصاديا فحسب، وإنه من خطل الرأي، الحكم عليه بناء على هذا الأساس وحده».

جملة القول، ليس مهما ما يبدو من الخارج وكأنه الكابوس الرهيب المتمثل في حجم خسائر المشروعات المملوكة للدولة، وإنما المهم والضروري ضرورة مطلقة، أن نتذكر كيف ينظر الصينيون إلى هذه المشكلة. إنهم لا يشاركون الغرب افتراضاته، وقوله إن أفضل الحكومات هي أقلها سيطرة على دفة الأمور. إنهم لا يرون أي شيء هو خطأ أصيل بالنسبة لحكومة، لها تأثيرها الضخم في مشروعات الأعمال في العالم. إن السمة العامة لحل «الطريق الثالث»، التي تلتمسها الصين، هي الإيمان بأن الحكومة تعرف أفضل ممن هم في الخارج، وطبعي أن حكومة يقودها حزب، هي حكومة لها ميزتها وفضيلتها، وسوف تفيد من صفاتها هذه؛ لإصلاح وتنشيط مشروعات الأعمال التجارية والصناعية.

الفساد: الباب الخلفي إلى الرأسمالية الحديثة

الصين اليوم لا هي سوق حرة ولا دولة فردية، إنها أشبه بشبكة، أو كما وصفها أحد علماء اللغة الصينية: «نوع من الفصل الصيني للدرجات الست؛ إذ إن كل واحد له مصلحة يعمل من خلال حلقات، تربطه بكل صاحب مصلحة آخر، ويسمون هذا بالصينية جوانشي Guanxi.

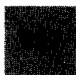
لقد كانت الجوانشي (والعلاقات الشخصية) دائما، حقيقة مهمة من حقائق الحياة في الصين، سواء في ظل الاشتراكية أم في ظل حكم الأسرات.



وإذا تأملنا الحياة على مدى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، حيث كان الجميع معا متساوين عند درجة من الفقر، استخدم الصينيون الجوانشي لأغراض قليلة ومحدودة نسبيا: قدر زائد من بطاقات حصص التموين، ووظيفة أفضل لابن أو لقريب. والآن وقد زادت حصص الرهانات كثيرا، فقد زادت، بالمثل، علاقات الأخذ والعطاء. وتتصرف الجوانشي هذه الأيام إلى القدرة على تحويل قروض الحكومة لمشروعات الدولة، إلى استثمارات خاصة متوقعة، أو شراء سيارة، أو بداية مشروع مشترك، أو شراء هاتف، أو الحصول على إعفاءات جمركية. وإذا ما كنت تريد شيئا، فليس عليك إلا أن تبحث عن علاقة، وتصبح الحياة بحثا لا نهاية له عن الشخص الأفضل والمناسب، والمفاوضة المستمرة. ولنا أن نستعيد المثال الشهير، الذي جاء على لسان دنج هيساو بنج، والذي يقول «لا يهم أن القطة سوداء أم بيضاء مادامت تصطاد الفئران»، ويعني هذا في مناخ اليوم، أن المهم فقط، هو ما إذا كانت القطة تسدد الرسوم، أو العمولة، أو غير ذلك من اعتبارات.

لقد تأثرت جميع قطاعات الاقتصاد دون استثناء؛ فزيادة الأموال في أسواق الأوراق المالية «هي مجرد وسيلة للشركات؛ لكي تحصل على المال ثم تقول وداعا». ودخل البلاد بطريقة غير مشروعة كل يوم من أيام عام ١٩٩٤، ١٠ آلاف طن متري من النفط في المتوسط، أو ٧٧ ألف برميل. وهُرِّب حوالى ١٥٠ سيارة فاخرة كل أسبوع إلى داخل الصين، عن طريق هونج كونج، في مطلع التسعينيات. وترى عصابات إجرامية تهرع بالسيارات المرسيدس ولكزَس في طرقات هونج كونج لتقوم بتسليمها إلى مراكب سريعة، ثم تكون خلال ساعات بين أيدي موظفين صينيين رسميين. وأموال الإغاثة لمنكوبي الفيضان يبددها الرسميون على الولائم، ويطلب المراسلون دفعات مالية لتغطية الأنباء، وتطالب المصادر بتعويضات عن الأسئلة التي يوجهها إليهم الصحافيون.

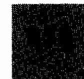
وعقدت حكومة بكين مزادا لبيع السيارات الفاخرة المصادرة، وذلك في أغسطس ١٩٩٥، والهدف هو أن تثبت بكين للمواطنين إصرارها على التصدي لمظاهر البذخ والإسراف، حتى بالنسبة لأعلى المستويات. ولكن لم تكن هناك سوى عشر سيارات، كل منها قطع أكثر من ١٠٠ ألف ميل، وهنا يكون المرء على يقين من أن الموديلات الأحدث، وجدت سبيلها إلى بيوت جديدة قبل التفكير في عرضها ضمن مجموعة المزاد.



وبينما يستنزف الفساد، بطبيعة الحال، النسيج الأخلاقي للصين، بدأت الجريمة بدورها تهدد النظام والاستقرار؛ إذ تجد عصابات تجوب الريف، وتخطف الشاحنات، وتسد الطرقات بعارضات لجباية الرسوم. وحدث أن عصابة في مقاطعة أنهوي اختطفت مئات الإناث؛ لبيعهن ليكنَّ زوجات أو للعمل مومسات. وعادت إلى الظهور نكبة القرن التاسع عشر، وهي إدمان المخدرات، خاصة في جنوب الصين. وأعلنت السلطات المسؤولة في الحزب الشيوعي عام ١٩٩٢، أن مدينة واقعة على الحدود مع بورما تهيمن عليها «قوى الشر»، وأرسلت السلطات قوة قوامها ٢٠٠٠ جندي لتدمير تجارة الهيروين. ومعروف أن قوات الأمن في هذه المناطق الحدودية تصادر، بشكل منتظم، قنابل وألغاما أرضية، وقنابل يدوية ونشبت حرب ضد صفقات المخدرات في مدينة كومنج عاصمة مقاطعة يونان، التي تبعد مسافة صغيرة فقط عن المثلث الذهبي للأفيون، وهي منطقة سيئة السمعة في جنوب شرق آسيا.

وثمة قصة أخرى تطابق قصص القرن التاسع عشر، تتعلق بحادث غريب، وهو انفجار عبوة من الديناميت، في شقة في أحد البيوت في وسط الصين. ونجم عن ذلك مصرع ما لا يقل عن ٩٥ شخصا، وإصابة أكثر من ٤٠٠، وهدم ٤٠ منزلا، وحفرة بمساحة عشرة آلاف متر تقريبا، وتهشم زجاج نوافذ، على بعد أميال من مكان الانفجار. وأفاد تقرير بأن «الرسميين عاجزون عن إيجاد تفسير، لماذا كانت هذه الكمية الضخمة من الديناميت مخزونة داخل شقة في إحدى البنايات. وقالت وكالة شنخوا للأنباء المملوكة للدولة «إن العمال تعاملوا مع المواد المتفجرة بطريقة تخالف القواعد المنظمة لذلك».

ولكن هذه الأجهزة الإعلامية ذاتها، التي تحكي ـ في سعادة ـ مثل هذه القصص المثيرة عن الجريمة والفساد في المناطق البعيدة والدنيا، غالبا ما تلزم الصمت بشأن أضخم أحداث الفساد التي تقع في أرقى مستويات الحكم وقيادة الحزب. وحدث أن تلقى شن شيتون، عمدة بكين، في عام ١٩٩٥ تكريما مثيرا للريبة؛ إذ أصبح أول عضو بالمكتب السياسي تعزله السلطات من منصبه، بسبب سلسلة من أعمال المحسوبية والابتزاز. واعتقلت السلطات كثيرين من الرجال المحيطين به بتهمة ارتكاب «جرائم اقتصادية خطيرة». ولكن على الرغم من أن المطلعين على بواطن الأمور، داخل الحزب، كانوا يعرفون، منذ سنوات، سلوكيات شن الخاطئة، إلا أن وسائل الإعلام لم تلمح



إليها، إلى أن تحرك المكتب السياسي، واتخذ موقفا ضده وعزله من منصبه.

وحذر، منذ زمن طويل، صن تسو، المفكر الإستراتيجي العسكري من الفساد ونتائجه وقال: «يجب على القائد أن يكون قدوة وحصنا لفضائل الحكمة والإخلاص، والنزوع إلى الخير والشجاعة والصرامة والدقة. وإن قادة اليوم إذ ينادون من أجل «حضارة روحية» جديدة، يعترفون في الوقت ذاته بعمق حالة الفساد. نعم قال جيانج زيمين إن الفساد هو الشر الذي قد يطيح بخمسين عاما من حكم الحزب. وسبق أن حذر لي بونج رئيس الوزراء ضد «عبادة المال» والفردية المسرفة وأساليب الحياة المهترئة». وقال إن مثل هذه المشكلات «مسألة حياة أو موت بالنسبة لأمتنا». وتعرضت لهذه المسألة، وبسخرية غير مقصودة، صحيفة بيبولز ديلي، إذ تضمنت كلمة رئيس التحرير، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الحزب في عام ١٩٦٦، أن نكبة الفساد ترجع أساسا إلى «تمركز السلطة في أيدٍ قليلة».

عن صغار الأمراء والخصيان

بيد أن كل هذا النقد المبني على مشاعر نبيلة، يصادف آذانا صماء. ويقول جاى جيهاي Zhai Zhihai أحد المفكرين المتميزين، الذي ارتبط في السابق بجيش التحرير الشعبي، ويعمل الآن مستشارا تجاريا لعدد من المؤسسات الأجنبية: «الصين تعاني، من جديد، موضوعا عرفته في تاريخها القديم: الصراع بين «صغار الأمراء» والخصيان».

وصغار الأمراء، هم أبناء وبنات وأقارب كبار قادة الصين والشخصيات القومية ذات الحول والطول. عاش كثيرون منهم في الآونة الأخيرة حياة مترفة متميزة إلى أقصى حد: التعليم في الخارج، السفر على جناح السرعة إلى هونج كونج وسان فرنسيسكو ولندن، وشغل المناصب الكبرى في عدد من أكبر الشركات في الصين. ويكدس بعضهم - من خلال دورهم في هذه الشركات - ثروات طائلة، ليس فقط ليحظوا بحياة ميسورة ناعمة الآن، بل، وأيضا، لكي تتوافر لهم الأموال اللازمة التي تهيئ لهم قاعدة للسلطة في صين المستقبل، المغايرة عما هي عليه الحال الآن.

وهناك من ناحية أخرى، الخصيان: السكرتاريون والمستشارون العاملون لحساب الزعماء ذوي الحول والطول. وعلى الرغم من أن هؤلاء غير معروفين



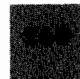
في الغرب، إلا أنهم أصحاب نفوذ قوي للغاية: إنهم يساعدون على تحديد ما الذي سوف أو لن يوقِّع عليه رؤساؤهم، خلال عملية اتخاذ القرار. ولكنهم أيضا موجهون؛ إذ يشيرون إلى طريق العمليات غير الرسمية، ويهيئون جميع الموافقات والتأييدات والأذون والتراخيص والتمويل لغالبية ما يجري في الصين، إنهم يعملون مصداقا للقول السائر الآن: «أعطني سلطتك مقابل مالي، ثم استخدم سلطتك كي أكسب نقودا أكثر».

وتجري المقارنة غالبا بين الصين والغرب على النحو التالي: في الغرب كل شيء مباح ما لم ينص القانون على حظره، والأمر على العكس في الصين: كل شيء محظور ما لم ينص القانون على إباحته، أي أنه محظور ما لم يحصل المرء على موافقة غير رسمية من جهة عليا. وتعتبر عملية تدبير هذه الموافقات غير الرسمية في نطاق عمل الخصيان، ويفرضون، كذلك، رقابة صارمة على الممارسات الفاسدة من الآخرين. ويبدو كأن المئات من أمثال إدجار هوفر يركضون حول بكين، حاملين ملفاتهم الخاصة، والتي يمكن استخدامها في أي لحظة، لإحراج أو إدانة أشخاص أقوياء. (والشخص صاحب الملفات الأكثر إدانة هو الذي يفوز أو يكسب!). وقد يحكي لك بعض المطلعين على بواطن الأمور في الصين، أن الرئيس جيانج زيمين، على الرغم من إحكام قبضته على السلطة، خلال منتصف التسعينيات، لم يكف معاونوه عن بذل الجهود المضنية لجمع مثل هذه الملفات الخاصة بجميع غرمائه، ممن يتطلعون إلى السلطة.

واحترام قواعد هذه اللعبة يعني استخدام هذه الأسلحة نادرا، علاوة على أن ذلك يكون دائما بشكل خاص ومكتوم. ولذلك، فإن التورط في عمل فضائح عامة، سيكون محاولة لشن حرب تدمير متبادل لا فكاك منها، ولكن جاي جيهاي يعتقد أن قواعد اللعبة يمكن أن تتغير، خلال فترة الانتقال بعد عهد دنج، نظرا لأن صغار الأمراء والخصيان يتنافسون على السلطة، والسيطرة على المناصب الكبرى.

الفساد غذاء الأم لاقتصاديات السوق

يرى المتشككون الغربيون الفساد البلوى القاتلة، التي لا تكف عن تسميم الاقتصاد، وتخرب، في الوقت ذاته، القدرات الواهنة بالفعل، للمجتمع الذي أغرقته الضغوط الزائدة. ويعترف قادة الصين أنفسهم بأبعاد المشكلة،



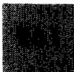
ويكافحونها بجد ونشاط؛ رغبة منهم ـ على الأقل ـ في الحفاظ بقبضتهم على السلطة. ويفهم جيانج وحلفاؤه، يقينا، كيف أن قبضتهم تتزعزع، إذا ما حاولوا بناء اقتصاد مع الحفاظ على ثقة الشعب في المؤسسات، بينما كل شيء ينجذب إلى منظومة من الرشاوى والمحسوبيات. ولكن لن ندهش كثيرا، إذا قلنا إن جيانج وشركاءه معنيون، أولا وقبل كل شيء، بممارسات الفساد من جانب أولئك الذين لا يساندون زعامتهم مساندة كاملة، وهذا لا يختلف في شيء عن الديموقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة، بشأن قضايا تمويل المعركة الانتخابية.

ولكن لننظر إلى الفساد من زاوية أخرى، إن بعض الأنشطة التي ندرج مظاهرها ضمن الفساد، ربما تعبر فقط عن تطور اقتصاد غير رسمي. والمعروف أن أحد العوامل التي أسهمت في النمو البارز للصين، خلال الأعوام الأخيرة، هو قدرة الشركات ومؤسسات الدولة والمدن والأفراد، ممن لهم نزوع واضح إلى تنظيم المشروعات، على انتهاز حالة الازدهار، والشروع في عمليات صنع وبيع المنتجات، وخلق قنوات للتوزيع واستئجار عمال ... إلخ. وإذا كان الإطار التنظيمي الملائم لكل هذه الأنشطة لابد من وضعه في مكانه أولا، وإذا كان على كل امرئ أن ينتظر إلى حين سن التشريعات، ووضع القواعد واللوائح ومنح التراخيص، فإن معدلات النمو في الصين، خلال العقد الماضي، ما كان لها أن تبلغ المستوى الذي بلغته. وهنا تصبح الرشوة والمحاباة ـ لتيسير الحركة ـ ليس عملا يثير دهشة حقيقية؛ إذ ما هو، تحديدا، البديل الآن وفي الماضي؟ كيف يمكن لأي إنسان أن يتوقع، أن يتم الانتقال من اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط، إلى اقتصاد سوق دون حدوث أمثلة متطرفة، مما يسميها الماركسيون التطور غير المتساوي، حيث قاعدة الاقتصاد، هي التحرك أسرع من حركة البنية الفوقية للتنظيم والإدارة؟

ويقول ين شياو هوانج Yin Xiaohang، وهو طالب غادر الصين بعد أحداث ميدان تيان آن مين للدراسة في الولايات المتحدة:

«الابتزاز وتراخي الضوابط سمحا بازدهار وتنظيم المشروعات لدى القادرين». وفي زيارة إلى وطنه تأثر تأثرا كبيرا لدور «الدخل الإضافي» (الذي يتم الحصول عليه بوسائل أقل من المسموح بها بالكامل)، إذ سمح لصينيين أن «يظهروا طبيعة شخصياتهم واستعادة حياتهم الشخصية».

ونستطيع أن نرى، في هونج كونج، عديدا من أبناء تايبيه يخلقون إمبرطوريات متباينة من الاستثمارات في الشركات التجارية والاستيراد



والتصدير والعقارات والمطاعم، وغير ذلك كثير، بينما يطوفون في كل الأنحاء بسيارات المرسيدس وبنتلي، ويتحدثون عن الاستثمارات الكوكبية. إنهم شباب وفدوا من جمهورية الصين الشعبية، ويحظون باحترام وتقدير دائمين. من أين حصلوا على المال؟ كيف كانت البداية؟ كم هو عسير معرفة التفاصيل. ولكن أثناء تناول الطعام والشراب تتضح القصة في النهاية؛ إذ تكشف عن قدر من الجوانشي أو العلاقات التي عرفوا كيف يصنعونها ويستثمرونها عندما كانوا في الصين، وتمكنوا، بفضلها، من الاستيلاء على سلع صينية مجانا، أو بأسعار مدعومة من الدولة. ورحلوا لبيعها بأسعار السوق في هونج كونج، أو كانت هناك قطعة أرض تعاقدوا عليها قبل ارتفاع أسعار العقارات مباشرة، أو أنهم قاموا بالاتجار في إصدارات أسهم صينية، بناء على معلومات من وراء الكواليس.

ولكن، أيا كان المصدر الأصلي لرأس المال «رماديا» أم «أسود»، فإن هؤلاء الشباب ـ من تاييه ـ عادوا ثانية للاستثمار في الصين، وشرعوا في تكوين شركات ومصانع، وبناء عقارات والإسهام في النمو الاقتصادي. لذلك، فإن قدرا محدودا من الفساد، يتعين أن ننظر إليه باعتباره حليب الأم اللازم لإرضاع اقتصادات السوق في الصين، وكذا الناتج الحتمي للانتقال من الهيكل الماضي إلى المستقبل.

وهنا يظهر السؤال الثاني: هل هذا الوجه لبارونات السرقة في المجتمع الصيني، ليس سوى مرحلة في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الحديث، أم الفساد سينغرس بجذور عميقة في النظام، بحيث يقوض جهود التحديث؟ هناك متفائلون، مثال ذلك فان جونج Fan Gong، يرى أن الفساد الكثيف يهيئ المسرح لإعداد الإطار التشريعي والتنظيمي الحديث.

الناس سوف يكتشفون، تدريجيا، أن الخداع، وحماية النفس من الخداع، يستهلكان وقتا كثيرا، وطاقة كبيرة أكثر من اللازم، ومن ثم، فإن السبيل الأفضل لعمل مشروعات، هو اللعب بناء على قواعد يحترمها جميع الأطراف. وهنا سوف تُسَن قواعد وقوانين جديدة، وسيكون الناس على استعداد للالتزام بها. ومن يدري، ربما ستُخرج نظاما جديدا.

* * *



9

الدافع إلى الوحدة

المعنى الجيوسياسي «للمملكة الوسطى»

تنفـرد الصين فـي التـاريخ العـالمي بقـدرتهـا علـى تحـويل نفـسـهـا من إمـبـراطورية قـديمة الطراز إلى دولة ـ أمة من القرن العشرين، وهي كما هي، دون أن يصيبها شيء. وفي هذا يقول معلق أنثروبولوجي:

> **إذا كان التاريخ الأمريكي الحديث هو القصة التي تحكي كيف أصبح اتساع قارتنا أمريكيا، وكيف أن تاريخ روسيا هو القصة التي تحكي كيف أصبحت روسيا روسية، فإن تاريخ الصين يبدو مختلفا تماما؛ إذ من العبث أن نسأل كيف أصبحت الصين صينية. لقد كانت الصين صينية منذ بداية تاريخها المكتوب.**

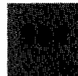
توحدت الصين سياسيا العام ٢٢١ ق.م، ومنذ بدايات الكتابة في الصين منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة مضت، والصين لها نظام كتابة واحد فقط، على عكس عشرات الكتابات المستخدمة في أوروبا الحديثة. ونجد من بين سكان الصين البالغ عددهم أكثر من بليون نسمة، أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة يتحدثون لغة الماندارين، وهي

اللغة التي يتكلم بها أكبر عدد من المواطنين في العالم. وهناك قرابة ٢٥٠ مليونا يتحدثون سبع لغات شبيهة بلغة الماندارين، وتتشابه مع بعضها مثل التشابه بين الإسبانية والإيطالية.

وعلى الرغم من أن الصين بها الكثير من جماعات الأقليات المهمة (التي يصل عددها حسب التقديرات الرسمية ستا وخمسين)، فإن أغلبهم متوطن في الأطراف وفي مناطق الحدود. وتشكل الأقليات حوالى ٧ في المائة فقط من جملة السكان. ويؤلف الصينيون الهان ٩٣ في المائة. وليس هذا للتأكيد بأن الصين ليس بها تنوع، إنها زاخرة بالنزاعات الإقليمية وبالتناقضات الثقافية من جميع الأنواع. وربما تسكن مناطق الأقليات التي تضم التبت والأقلية المسلمة في آسيا الوسطى أعداد صغيرة، غير أنها تشكل تحديات مثيرة للقلق على المدى الطويل بالنسبة لتطور سياسات الصين، ولقضية الوحدة القومية. ويتباين المجتمع الصيني تباينات واسعة واضحة: من الغابات المطيرة إلى الصحراء، ومن الحداثة الساحلية إلى التخلف في أعماق داخل البلاد، ومن التجار ورجال الأعمال في جواندونج إلى رجال الصناعة في شنغهاي، والنخبة السياسية في بكين.

ومناط التمايز في الحقيقة هو ما يلي: أن الصين أقل تنوعا من كثير من الأمم، ولكن التجانس الصيني يمكن وصفه بأي شيء إلا أن نقول إنه مسألة عفوية أو تلقائية؛ ذلك لأن الصين، وعلى مدى نصف تاريخها تقريبا، خضعت لعدد كبير من نظم الحكم: كانت هناك ـ على سبيل المثال ـ فترة الممالك الثلاث ـ، وكانت هناك أسر سونج الشمالية والجنوبية، وحكم أباطرة منج (آخر أسرة بقيادة شعب الهان) مساحة تقارب ثلث حجم الصين اليوم. وأسس المانشوس Manchus، وهم أقلية صغيرة، أسرة كنج Qing (١٦٤٤ ـ ١٩١١)، وعملوا على توسيع الإمبراطورية لتصل إلى حجمها الحالي. وكانت عملية التوحيد دائما عملية مؤقتة غير نهائية، ونتيجة مباشرة لسياسات نفذها قادة صينيون فرديون وأقوياء، ابتداءً من الإمبراطور قن Qin عام ٢٢١ ق.م، وحتى الشيوعيين العام ١٩٤٩.

وتمثل التحديات لوحدة الصين وسلامة أراضيها قضية كبرى في تاريخها: ففي القرن التاسع أدى تفكك القيادة المركزية وافتقاد التآزر بين سلطات المقاطعات إلى تمرد قاده هوانج شاو Huang Chao. بدأ تمردشاو



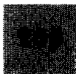
في وسط الصين عام ٨٧٥، ثم وصل إلى جوانجو Guangzhau عام ٨٧٩، حيث أصبح آنذاك قائدا يخضع لإمرته حوالى ربع مليون رجل. ورفض بلاط الملك تانج Tang طلبه بأن تكون له السلطة العسكرية على الإقليم، وتذهب بعض المصادر إلى أنه في نوبة غضب ذبح ١٢٠ ألف مسلم ويهودي ومسيحي وفارسي، وحين اضطر مرغما إلى العودة، اتجه بحوالى ٦٠٠ ألف رجل إلى شيان Xian، التي سيطر عليها لمدة عامين حتى أجبرته السلطات على الفرار شرقا. ووقع في الأسر أخيرا، وقطعت رأسه عام ٨٨٤ في مقاطعة شاندونج Shandong، بعد أن كان قائدا لأشد المتمردين عنادا وطموحا في تاريخ الصين.

تحدٍّ كبير آخر قاده بعد ذلك بألف عام هونج شيوكوان Hong Xioquan، الذي لقبه المؤرخ جوناثان سبنس Jonathan Spence «الصيني ابن الرب». اعتبر هونج نفسه الأخ الأصغر ليسوع المسيح، بعد أن رأى في المنام الأب السماوي مرتديا ثوب تنين أسود، وفوق رأسه قبعة عالية، وأمره بذبح جنود الشيطان الذين يقودون الناس إلى ضلال. وظل على رأس ثورة تايبيه منذ عام ١٨٥١ وحتى عام ١٨٦٤، وحاول جاهدا الإطاحة بسلطة أسرة كنج الحاكمة عن طريق توسيع نطاق سيطرته على جنوب الصين، وتم الانتصار عليه بفضل قوات كنج والقوات الغربية (التي قادها القائد العسكري البريطاني غوردون، الذي ذاع صيته في معارك الخرطوم). وتسببت ثورة تايبيه في مصرع حوالى ٢٠ مليون صيني.

وتعبر ثورتا العام ٨٠٠ والعام ١٨٠٠ عن أزمة صينية مزمنة بلغت أقصى حدودها في هاتين الثورتين: «إذ بينما نجد الحفاظ على سلطة مركزية فعالة أمرا باهظ التكلفة، فإن الافتقار إليها يزيد من احتمالات وقوع نتائج قاسية». ولهذا، فإن ثقافة الشعب الصيني مهيأة بطبيعتها للتماثل والتوحد والانسجام. ولكن إذا لم يعمل القادة بجد ونشاط من أجل غرس وحدة الصين (وقمع الهجمات ضدها)، فإن أواصر الوحدة تكون عرضة لأخطار التفكك وسيادة العنف والفوضى.

الحفاظ على السلامة الإقليمية

يكشف القادة الصينيون باستمرار عن سمات موروثة لمشاعر عدم الأمان، عارفين أنهم ـ شأن أسلافهم ـ سوف يحكم عليهم المستقبل، وسيكون مناط



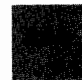
الحكم أساسا هو كيف أحسنوا الحفاظ على وحدة المملكة الوسطى. ونجد أن من بين إنجازات ماو الراسخة في أذهان الصينيين أنه وحد البلاد من أجل الحقبة الحديثة، ولا ترى واحدا راغبا في إنكار هذا الجانب الخاص والمميز من تراثه. وورثت القيادة الراهنة، سواء من عصر الإقطاع أم من الماضي الشيوعي، عقيدة تؤمن بأن الوحدة القومية شيء يتعين غرسه وتأكيده يوميا، والدفاع عنه دوما، وهذه عقيدة غرزية وعملية في آن واحد. ولا يوجد واحد فقط بين أعضاء القيادة ممن تواتيه الرغبة في أن يستكشف ـ من خلال الخبرة ـ ما إذا كانت عقيدته هذه صوابا أم خطأ.

ويتلاحم مشروع الدفاع عن سلامة أراضي الصين مع نزعة قومية حادة تنبع تلقائيا وتحفزها ـ بشكل إبداعي ـ قيادة حريصة على البحث عن أدوات تحافظ على المجتمع في أعلى درجات الوحدة. وهذا هو أحد الأسباب في أن إعادة توحيد تايوان مع الصين ـ الذي يؤمن الصينيون بأنه حق لا يقبل التصرف ومصير لا فكاك منه ـ يمثل مسألة مهمة طاغية وعاطفية في بلد يواجه الكثير من التحديات الأهم. وتعتبر تايوان أداة كشف واختبار، وإن كانت هناك مشكلات صعبة تنطوي على نقط انفجار محتملة: التبت والمناطق المسلمة في إقليم سنكيانج Xinjiang، أي الاستقلال الذاتي، والنزاعات الإقليمية مع فيتنام والفليبين واليابان وغيرهم، في شأن الجزر الواقعة في جنوب وشرق بحر الصين.

إبقاء البرابرة بعيدا

إحساس الصين بمشاعر الأمة الواحدة سيكون له دور كبير في أسلوبها في تحديد مصالحها وترتيباتها مع البلدان الأخرى، وكذا في كيفية تطويرها لقواتها العسكرية و تحديد وضعها. تشترك حدود الصين مع أربعة عشر بلدا تضم العديد من «الأسواق الجديدة البازغة»، التي سيكون لها شأن في المستقبل ، من بينها كوريا والهند وفيتنام وروسيا ومنغوليا وكازاخستان وميانا مار. وإذا تأملنا هذه العلاقات جميعها، نجد أن الإستراتيجيين الصينيين معنيون بقضايا التاريخ والجغرافيا بعيدة المدى، أكثر من عنايتهم بسياسات الحكومات الراهنة.

وقد يظن المرء، كمثال، أن الصين وفيتنام ستكونان على قدر كبير من التعاون ، تأسيسا على أن كلتيهما تحررتا حديثا من قيود الاشتراكية،



وتحاولان إصلاح اقتصادهما. ولكنهما تعلمتا من التاريخ والجغرافيا عدم الثقة إحداهما في الأخرى، والتماس تحالفات وتوازنات قوى لا تؤثر في حذرهما وقدراتهما في الدفاع عن النفس. وتعلن الصين أنها تريد علاقات «طبيعية» مع بلدان مثل فيتنام. ويقول عالم الصينيات جيرالد سيجال Gerald :Segal «إن المشكلة الوحيدة هي أن الصين تحدد في الغالب معنى العلاقات «الطبيعية» مع جيران بذاتهم... بأنها العلاقات التي تحتفظ فيها الصين بالهيمنة». ولكن حماس الصين إزاء ما تراه دفاعا عن نفسها، والمتمثل في الدفاع عن حدودها ومناطق الحدود، يتجلى في تاريخ طويل من عدم الاهتمام باستعراض قوتها خارج حدودها وعزوفها عن ذلك. لقد كان في استطاعة أباطرة الصين السير على الدرب نفسه، الذي سار عليه المغول في غزواتهم لآسيا وصولا إلى أوروبا، ولكن هذا لم يستهوهم.

وعبارة «المملكة الوسطى» هي الترجمة الحرفية للخصائص الصينية التي تعني «الصين». ولم يكن معنى «الوسطى» عند الأقدمين أن الصين مجرد أمة محصورة وسط مملكة وأخرى، وإنما العكس تماما؛ إنها تعني - ولا تزال إلى حد ما حتى الآن، في عقول الصينيين - أن الصين هي مركز العالم وأرقى الحضارات. وطبعي أن جميع الأمم تحب أن ترى نفسها كأنها كيان فريد. ولكننا لا نجد أمة اغتذت بإرادتها مثل الصين على مدى هذا التاريخ الطويل بمشاعر التفوق، ونشير هنا إلى حادثة شهيرة في القرن الثامن عشر، والخاصة ببعثة ماكارتني، التي أسلفنا ذكرها في الفصل الثاني؛ إذ تكشف عن فكرة ترى أن العالم في حاجة إلى الصين أكثر مما هي في حاجة إلى العالم. ولا تزال الصين حتى الآن تبدي قوة وترفعا عند اللقاء مع الآخرين، حتى حين تصرح في الحديث عن نفسها بأنها أمة متخلفة، أو بمنأى عن تأثير الآخرين.

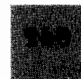
وها هي بوينج، الشركة الأمريكية في صناعة الطائرات، والتي يعترف بها العالم رائدة في صناعة منتج تريده وتحتاج إليه الصين، هي شركة لها أن تعجب إلى أي مدى أصبح الغرب حقيقة يتعامل الآن مع الصين بعد ٢٠٠ سنة من حادث ماكارتني. وتفيد التقارير بأنه حين التقى مجلس إدارة الشركة في بكين، في يونيو ١٩٩٦، برئيس الوزراء لي بنج، ألقى عليهم محاضرة على مدى أربعين دقيقة، عن أخطاء السياسة التجارية التي تتبعها



الولايات المتحدة مع الصين. ولكن المجلس الذي شاء أن يلتقي بكامل هيئته في بكين كطريقة لإثبات أهمية الصين بالنسبة لمستقبل الشركة، استمع أيضا إلى تحذير من لي بنج، والذي قرر فيه أن التحركات الأمريكية تجعل الصين تتشكك في مدى إمكان الاعتماد على شركة بوينج كشريك تجاري. أما الشيء الذي أضفى على محاضرة لي بنج طابعا لاذعا فهو أنه قبل شهرين فقط رفضت الصين شركة بوينج وآثرت عليها شركة إير باص، ومنحتها صفقة قيمتها ١,٩٨ بليون دولار لشراء ثلاث وثلاثين طائرة. وعلق فيليب كونديت عضو مجلس إدارة شركة بوينج قائلا: «لا أظن أبدا أن بإمكانكم فصل السياسة عن التجارة».

وثمة مظهر مميز لغطرسة «المملكة الوسطى» الصينية، ويثير الحنق، ويتمثل هذا في محاولات الصين التأكيد بإصرار على أن الأجانب الذين يريدون من الصين أن تحسن استقبالهم، يتعين عليهم اتباع ما تمليه الصين عليهم: فيما يتعلق بكيفية مناقشة أو تصوير المسائل المتعلقة بالصين. مثال ذلك، أنه عندما علمت السلطات الثقافية الصينية أن شركة ديزني متورطة في إنتاج وتوزيع فيلم «كوندون»، وهو فيلم يعطي تأييدا ومصداقية لنضال الدلاي لاما الراهن في دعوته من أجل تبت مستقلة وحرة دينيا، لم تتورع السلطات عن تهديد الشركة علانية؛ باتخاذ إجراءات انتقامية ضد مشروعاتها الوليدة في الصين. وصرح ممثل رسمي لمكتب السينما في الصين قائلا: «نحن نعارض بإصرار إنتاج هذا الفيلم». وأفادت التقارير أن السلطات الصينية أخبرت التنفيذيين في شركة ديزني: «بأن مشروعات أعمال أخرى ربما تتأثر إذا ما أنتجت ديزني الفيلم».

وواجهت شركتا سوني وإم. جي. إم تهديدات مماثلة بالنسبة لمشروعات أفلام أخرى لم ترق للسلطات، وأنهت ديزني إجراءات إنتاج فيلم «كوندون»، وهو ما فعله الآخرون. ولم تحدث حتى هذه اللحظة إجراءات انتقامية. ويبدو إما أن السلطات الصينية أصبحت أكثر حنكة سياسيا، وباتت تعترف بعدم جدوى التهديد، وإما أنها قررت أن النهج الأكثر ملاءمة هو الانتقام بأساليب هادئة خافية بدلا من الأساليب الصريحة السافرة. وإذا أرادت السلطات الصينية الوفاء بوعيدها، فإنها قد تفعل ذلك في هدوء؛ إذ يكفي ألا توافق على المرحلة التالية من التوسع في مشروعات ديزني لاند (هذا على الرغم



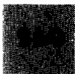
من أن عمدة شنغهاي لا يكف عن تأكيد حاجته إلى ديزني لاند بأسرع ما يمكن). ويعرض وليم إيه. برنت ناشر الدورية التي تحمل عنوان «شبكة حفلات الترفيه في الصين» تصويرا موجزا للحالة بما يتطابق مع موضوعات أخرى كثيرة، وليس الأفلام فقط عن التبت، فيقول: «الصينيون ليس لديهم على الإطلاق أرض يقفون عليها، إلا أنهم يملكون جميع أسباب النفوذ، وهم يجيدون استعمالها للغاية».

وليس الأمريكيون وحدهم هم المجبرين على الاختيار بين عمل ما تريده الصين أو إثارة غضبها؛ ذلك أنه خلال الشهر ذاته الذي خصصت فيه نشرة ديزني صفحتها الأولى للأنباء، أعلن نلسون مانديلا Nelson Mandela قطع علاقات جنوب إفريقيا الديبلوماسية مع تايوان، واعترف مانديلا بأنه كان يفضل الحفاظ على العلاقة مع تايوان، ولكنه لم يستطع بسبب ضغط الصين.

وزار رومان هرتزوج Roman Harzog الصين خلال الوقت ذاته، وتلقى تحية تمثلت في الطرد المفاجئ لقس ألماني، أفادت المزاعم أنه يحرض بعض الحركات الدينية السرية. ولكن هرتزوج، الذي استشعر حرجا، «ابتسم أمام الكاميرات وأثار بعض الكلام الصاخب عن حقوق الإنسان، وركز حديثه على التجارة».

وكم من مرة حذر قادة الصين اليابان، كما حذرتها كلمات محرري الصحف الرسمية، داعين اليابان إلى تغيير أسلوبها. ويحاول اليمين الياباني، في كل مرة، أن يخفف من غلواء العبارات الواردة في الكتب الدراسية عن الاحتلال الوحشي للصين خلال الحرب العالمية الثانية. ولا تفتأ الصين تعرب عن استنكارها، وتكشف عن غضبها، وتطالب بالاعتذار. وتلتمس اليابان في كل مرة وسيلة لزيادة قدراتها العسكرية، أو مناقشة أبسط التغييرات في ترتيباتها الأمنية مع الولايات المتحدة، ولكن بكين تندد بموقف طوكيو، وتصفها بأنها داعية للحرب.

ويبدو لنا واضحا ـ حتى في خطاب مشروعات الأعمال العادية ـ إيمان الصينيين بأنهم يستطيعون تحديد معنى الواقع عن طريق الإعلان، وصياغة مصطلحات الحوار بحيث تكون مغلفة بطابع التهديد. وحدث أن أجرينا لقاء مع نائب عمدة شنغهاي جاو كيجنج Zhao Qizheng، أعلن خلاله أن



الأمريكيين يخسرون السباق من أجل التأثير في مستقبل بودونج: حي المال والأعمال الجديد في شرق شنغهاي»:

«تلقيت رسالة من رجل أعمال أمريكي كبير قال لي إنه بسبب حالة العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وانتهاك الصين لحقوق الإنسان، فإنه سوف يسحب استثمارات الشركة من بودونج ـ على الأقل ـ إلى حين تحسن العلاقات. وكتبت إليه ردا على رسالته قائلا: إنني سوف أنتظره مرحبا بعودته، مع الإحاطة بأن رجال الأعمال اليابانيين لن ينتظروا. وأضفت أن رجال الأعمال من ألمانيا وسنغافورة وأستراليا لن ينتظروا كذلك. إننا نعرف أي البلدان لها موقف إيجابي من الاستثمار، وأيها على النقيض. وأكثر من هذا أن إمبراطور اليابان ذاته الذي لا يعبأ قط بالأعمال والتجارة، اصطحب معه مائة من رجال الأعمال عند زيارته للصين.

إن الحرص على إبقاء الأجانب بعيدين عن مجالات عمل بذاتها، ومحاولة اللعب على تناقض المصالح بينهم، والتهديد بحرمان رجال الأعمال من فرص العمل، إذا كانت حكوماتهم تعمد إلى إحراج الصين، كل هذه الأساليب ليست سياسات جديدة على الحكومة الصينية، وإنما الأصح أنها جزء من تراث عريق، وأثبت بوجه عام نجاحه عمليا.

النزعة القومية ذات الخصائص الصينية

النتيجة اللازمة عن الإيمان الصريح بصعود الصين هي أن أقطارا أخرى سوف تتخلف عنها نسبيا على الأقل. ولنستمع إلى ما قاله شاب من صناع السياسة في بكين إذ يقول: «الولايات المتحدة قوة على طريق الانحدار، ولن تكون الروسيا عملاقا اقتصاديا على الأقل خلال العقد التالي أو حوالى ذلك، ولهذا سترتفع الصين نسبيا بالقياس إلى هؤلاء جميعا». ويؤكد الرؤية ذاتها أحد منظمي المشروعات في شنغهاي، ممن صعدت أسهمهم سريعا، إذ يقول: «بينما ستحتفظ الولايات المتحدة بقوتها،إلا إنها ستكون أضعف نسبيا. إن الولايات المتحدة ستحتل مستقبلا موقعا متخلفا وراء الصين في كل مجالات التكنولوجيا والعلم تماما، مثل وضعها الآن في صناعة الملابس».

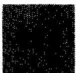


وعبر صيني يدرس في الولايات المتحدة ـ عبر الإنترنت ـ عن هذه النزعة القومية المتأججة بقوله: «تكنولوجيا اليوم تجعل التراث الصيني الغني أقوى مما كان على مدى التاريخ، فكروا في هذا: أدوات ماضينا مع الإطار العصري، وإن اللغات ذات الأساس الصيني سوف تحل محل ثقافة اليوم ذات الأساس الأوروبي». و واضح أن مثل هذه الرؤية القومية نابعة أساسا من مشاعر الكبرياء واحترام التراث بعد أن استعادتهما الصين. وهذا طبيعي ومفهوم إذا عرفنا كيف وإلى أي مدى تحولت الصين، وبمثل هذه السرعة. ولكن الشيء اللافت للانتباه أن يأتي هذا كله على لسان صيني طليعي، تساوره شكوك إزاء الحزب الشيوعي الصيني والحكومة، ولكنه في الوقت ذاته يتمثل، وعلى نحو غير نقدي، النزعة القومية التي تروج لها هذه القوى نفسها.

وتشتمل أيضا النزعة القومية للصين على جانب مظلم يربط نسبها إلى الصين باعتبارها إمبراطورية سماوية يحيط بها البرابرة، وهذه نزعة دفاعية صارخة واستبعادية، بل إنها في بعض الأحيان نزعة عنصرية. وتحدث إلينا مفكر درس لسنوات عدة بإحدى الجامعات الأمريكية الكبرى، ويشغل الآن منصبا رفيعا في إحدى مؤسسات الفكر في بكين، وقال لنا هذه القصة الشعرية: «يحكى أن ابنا يعمل في الولايات المتحدة، استدعاه أبوه: أعرف يا بني أنك اضطررت إلى أن تستذل نفسك في عمل شاق داخل مطعم، ولكن احرص عليه، وعد إلينا، وقد حصلت على درجة علمية، وهكذا تستطيع أن تجعل الأمريكيين خدما لك».

وإذا جمع المرء بين هذه النزعة القومية وجرعة من الاستعلاء، فسوف تتوافر لديه نزعة تطرفية تتجاوز حدود الثقافة؛ لتمتد إلى الجوانب العسكرية، والإستراتيجية الجغرافية. ونذكر هنا أن الجنرال شو يومين Xu Uimin يرأس معهد الصين للدراسات الإستراتيجية الدولية. وهو من أبطال الحرب ضد اليابان في ثلاثينيات القرن العشرين، كما أنه شارك في جميع المعارك الأيديولوجية والعسكرية للحزب الشيوعي، و وافق على أن يتحدث إلينا عن سياسة الصين الخارجية، والوضع الإستراتيجي للصين في عالم القرن الواحد والعشرين.

إنه جنرال قديم متشدد وقوي؛ وضع غرفة الطعام الخاصة بالمعهد تحت إمرتنا، وهي مكان واسع بارتفاع طابقين، ولها مدخل تحيط به حديقة صغيرة

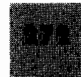


يخترقها مجرى مائي وجسر مقوس. وترى في الوسط منضدة تتسع لستة أشخاص فوق أرضية من الرخام، كأنها قطعة من معروضات متحف. وتناولنا غداء هو من أجمل الأطعمة التي تناولناها في حياتنا، ولكنه اقترن بأكداس من عبارات النزعة القومية الجديدة، التي قدموها لنا في خبث ودهاء.

عادبنا الجنرال شو بأسلوبه الموجز إلى حقبة الثورة الثقافية، وما اقترنت به من جرعات الزهو والانتصار واليقين والرعب. وتقوم نظرته إلى العالم على أساس الحاصل: إما كسب كل شيء، وإما لا شيء دون درجات للتباينات اللونية. الصين هي مركز العالم، وقد لا يكون للولايات المتحدة هدف محتمل من وراء سياستها عن «الارتباط» بالصين سوى أن تهاجم وتدمر وتفكك أوصال الأمة الصينية. إن الولايات المتحدة تنتزع نفسها خارج أوروبا لكي تكون في وضع أفضل لدخول آسيا ومحاصرة الصين. ربما يناقش البنتاجون والكونجرس والرئيس خفض الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، ولكن الجنرال شو رفض هذا الحديث بتلويحة من يده وقال: «الولايات المتحدة سوف تنسحب من آسيا يوم تشرق الشمس من الغرب». ثم عرض علينا رؤيته الكوكبية الشاملة:

> **قال الرئيس ماو منذ وقت طويل: إن الأمريكيين بسطوا سلطانهم إلى مسافات بعيدة، وأنتم لا تكفون عن الحاجة إلى أن تكونوا شرطة العالم، ولا تكفون عن الرغبة في التحكم في العالم باعتباركم القوة العظمى الوحيدة، ولا تكفون عن إنفاق أموالكم فيما ترونه حلا لمشكلات العالم. ولكن حتى لو كنتم البلد الأغنى، فلن يكون بالإمكان تتبع كل شيء. لقد انتقل مركز جاذبية العالم إلى آسيا، ولهذا تحاولون اختلاق عدو في الصين لتبرير وجودكم العسكري في المنطقة. اطلبوا من الشعب الأمريكي، حين تسطرون كتابكم، ألا يحاول عمل كل شيء والتحكم في كل شيء.**

وليس الجنرال شو مجرد رجل من جيل أكتوبر الذي يتطلع إلى أيام الماضي السعيدة؛ وقتما كانت قوات ماو تخوض المعارك ضد اليابان. إنه لم يكف لحظة عن حديثه المنمق إلينا قائلا: إن الرئيس جيانج زيمين أكد أن «قوات الغرب المعادية لم تتخل للحظة عن مؤامرتها لتغريب وتقسيم بلدنا». وأضاف «أن شخصيات سياسية كبيرة وباحثين، علاوة على كثيرين ممن زاروا



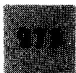
الصين، اتفقت آراؤهم على أن هدف السياسة الأمريكية تقسيم أراضي الصين وتخريبها سياسيا واحتواؤها إستراتيجيا، وإحباطها اقتصاديا».

فكر محليا واعمل كوكبيا

يعمل مفكرون صينيون بارزون من أجل تطوير الأساس النظري للنزعة القومية الجديدة التي يعتقدون أن الحكومة الصينية سوف تدعمها بفعالية ونشاط، ويدعو «المحافظون الجدد» في الصين إلى أفكار عديدة من بينها «زيادة حجم الدعاية التي ترعاها الدولة، والتي تغرس وتبرز مشاعر الحب القومية للبلد والأخلاق الكونفوشية، التي تحض على احترام السلطة». ويرى هؤلاء المفكرون المحافظون الجدد أن النزعة القومية علاج للمرض الروحي الذي تعاني منه البلاد، ودواء لفقدان الاتجاه بعد أن يذوي تماما الماضي الماوي. ومن ثم يمكن تحديد قيم جديدة واضحة المعالم لتكون هي البديل عنها. ويعتقد البروفيسور شياو جونكين Xiao Gongqin من شنغهاي أنه لكي نبدأ بقفزة واسعة في سبيل نزعة قومية ذات معالم متقدة الحماس، تعين على الحكومة أن تعيد إلى الحياة «مشاعر المذلة العميقة»، التي أحس بها الصينيون على أيدي الأجانب خلال القرن الماضي، وتتخذ هدفا لها استئصال مظان النفوذ الأجنبي.

وهذا الغرس الثقافي للنزعة القومية ليس مجرد بلاغة سياسية. مثال ذلك أنه في هانجشو Hangzhou نُظّمت حملة شعارها «قل فقط لا للشاي الأجنبي»، وذلك بعد أن حاولت شركة شاي ليبتون وضع إعلان بارز قرب مخزن الشاي بالمدينة. كذلك وجهت وسائل الإعلام المحلية في تيانجين Tianjin، انتقادا إلى سارة لي Sara lee ، عندما حصلت شركة مركزها في الولايات المتحدة على علامة تجارية محلية تساعدها على بيع صنف من ورنيش الأحذية، وأعلن المحررون أن صنفا صينيا شهيرا يوشك أن ينقرض، وذلك في محاولة منهم لإثارة حماسة قرائهم.

ويستطيع الأجانب، إذا لم تقف السلطات في طريق نجاحهم، أن يتفوقوا في المنافسة على الشركات الصينية في داخل أسواقها، مما يحفز ردود أفعال دفاعية. وقالت في أسى صحيفة ووركرز ديلي: «إن بلادنا تواجه موقفا حرجا؛ لقد وضعوا شركاتنا الكبرى في مأزق». وحدث في العام ١٩٩٥ أن

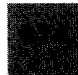


بحث نواب مؤتمر الشعب القومي اقتراحا يقضي بفرض قيود مناسبة على شركتي الكوكاكولا والبيبسي كولا. وقال شن بيكسيا Chen Bixia، النائب الذي تقدم بالاقتراح: «يجب أن نحمي مشروباتنا القومية ونساعدها على الوقوف على قدميها... وإن حصة الكوكاكولا والبيبسي كولا من السوق ضخمة جدا.

والملاحظ أنه حتى أيام إصلاحات دنج، عندما كانت الصين أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، عما كانت في السابق، ظلت النظرة القومية إلى الداخل قوية مكينة. إن الصين لم تستثمر سوى جهودها الضخمة الدؤوبة من أجل تطوير أمة متلاحمة، والدفاع عن سلامة أراضيها، والإطاحة بالاستعماريين الأجانب، وتعزيز نظم السيطرة القومية؛ لتجد نفسها فجأة وقد فقدت اهتمامها بالدولة ـ الأمة في صورتها الموحدة. وها نحن نرى أجزاء أخرى من العالم تسارع في سبيل بناء تنظيمات متعدية الحدود القومية، كما هي الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أو منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا. وقد نجد ـ حقيقة ـ إجماعا دوليا قويا في شأن التنظيمات المتعدية القومية، مثل منظمة التجارة العالمية. بيد أننا إذ نرى الصين في غالب الأحيان راغبة في أن تؤدي دورها التزاما بالقواعد الدولية، فإنها غير راغبة في التخلي عن سلطتها في شأن القضايا التي تعتقد أنها تؤثر في سيادتها. والصين أيضا غير راغبة في الانضمام إلى الآخرين دون أن تكون لها كلمة في شأن قاعدة العمل. وأثبتت تجربة الاتحاد الأوروبي، أكثر المؤسسات المتعدية للقومية تقدما، أن الحدود لا تسقط حقيقة إلا حينما تتخلى الحكومات القومية عن بعض سلطاتها السيادية.

وإن تغيير آراء الصين إزاء مثل هذه القضايا يستلزم اتباع سياسات الارتباط زمنا طويلا، مع بناء الثقة المتبادلة. ولكن الصين ـ التي تتلقى ضربات من الغرب ـ ستعمل فقط على تعزيز أصحاب النزعة القومية، وتشجعهم على اتباع مواقف متطرفة في عدائها للأجانب.





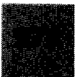
10

عبور النهر

عن طريق تلمس مواقع الأحجار

الصين قلعة العصور الوسطى التي عاشت زمنا طويلا في معزل الجغرافيا والأعراف والعادات، وعاش شعبها متدثرا بعباءة الإقطاع، مهيأ للدفاع عن أسوارها. ولكن الصين اليوم مهيأة للانفتاح لعملية التحديث بألوان طيفها المتعددة والمضطربة. ولكن ترى ما المستقبل الآن عندما نطل إلى الماضي البعيد عبر الخندق المائي؟ وماذا عسى أن يكون شكل المملكة بعد أن تتحول وتندمج في العالم المحيط بها؟

يوجد داخل الصين ذاتها عدد قليل ممن لديهم رؤية عن «الجهة التي تنطلق إليها الصين»، على نحو يمكن بيانه تفصيلا، ولعل عدم انشغالهم في وضع خطة شاملة لمستقبلهم يعتبر علامة إيجابية عن المدى الذي بلغته الصين في تحولها من دولة تخطيط إلى دولة سوق. وعلى الرغم من أن الصين لا تزال تضع خططا خمسية وتصدر من حين إلى آخر مسودات لخطط شاملة، إلا أن هذا جميعه لم يعد من قبيل الأمور التي يجرى التشديد عليها،



وإذا استخدمنا تعبيرا صينيا قديما اقتبسه ماو والتزم به دنج، نقول إن الصين بصدد «عبور النهر عن طريق تلمس الأحجار»، ولهذ ا فإن قادتها لا يملكون خطة رئيسية مرجعية توضح كيف يتعاملون مع التيارات الجارفة. إنهم لا يكادون حتى يروا الجانب الآخر بوضوح عبر الضباب، وبدأت مياه النهر تعلو وترتفع بصورة تنذر بالخطر.

إن التجريب الحذر والمحكوم - حتى وإن بدا مضببا غير يقيني - أصبح هو المفضل على القرارات الفورية كأقل وسيلة لعكس اتجاه آلاف السنوات من الثقافة، وقرنين من الفوضى، وأربعة عقود من التخطيط المركزي. وإذا ما ثبت نجاح الأسلوب فلنتوسع فيه، وإذا ما أخفق، نلغيه ونستبدله، وما عليك إلا أن تشذب الزوائد حين تطول أكثر من اللازم وتصبح بعيدة عن متناول اليد. ونجح أسلوب التدريب، بينما يسود خوف من العلاج بالصدمات.

ومن دواعي السخرية، وما أكثرها، التي تتعلق بتجارة الصين، أن الغربيين اشتهروا بالحنين إلى أيام الشيوعية الخالية، وقتما بدت الصين «منظمة» وكانت سطوة السلطات والمؤسسات المركزية مطلقة، ونجد أولئك الذين مارسوا أعمال التجارة في الصين منذ خمس عشرة سنة مضت أو أكثر، يتذكرون زمنا يستطيع فيه أي رسمي مهم أن يغير بإشارة من يده سياسة مرسومة، وأن ينفذ صفقة بكلمة منه، أو أن يحدد بثقة وبسلطة مطلقة كيف ستستجيب السوق الصينية لأحد مشروعات الأعمال الأجنبية، ولا شيء أكثر من ذلك.

يكفي أن تنظر إلى صين اليوم في أي لحظة زمانية، أو أن تنظر إلى أي مرحلة من عملية الإصلاح، حتى يكون يسيرا أن تشعر بالإحباط واليأس، ذلك أن كل شيء يجري إنجازه على نحو خاطئ، أو على أحسن الفروض، يجري إنجازه جزئيا دون أن يكتمل. كل شيء مقام على أسس موضع شك وارتياب، ذلك أن منظومة العقيدة الشيوعية لم تصادف نقدا عميقا أو رسميا، ومع هذا يجري بناء السوق على هذه الصخرة. إن الصين هي «المملكة غير المحددة المعالم»، بنظامها «اشتراكية السوق» الهجين المتناقض.

وإن أي عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات الغربية، وأي رجل اقتصاد أو رجل سياسة أو مفكر يمكن أن يقول للصينيين ألف طريقة وطريقة لتحسين عملية الأداء عندهم، ولكن الصينيين لديهم إزاء كل اقتراح سبب خاص وصائب في سياق تطورهم، لماذا هذا الاقتراح لن يجدي أو سوف يتسبب في حدوث نتائج غير مستهدفة وغير

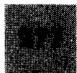
مرغوب فيها. ويحكي رجل أعمال من هونج كونج القصة التالية: في لقاء على غداء غير رسمي وصريح، ندد أحد كبار القادة الصينيين بحالة الريف وما يعانيه من تخلف وأمية ونقص فرص التعليم. واقترح رجل الأعمال من هونج كونج أن يقدم ١٠ آلاف طبق لاقط من الأقمار الصناعية (الدِّش) مجانا، لاستخدامها في منطقة نائية حتى يتسنى إجراء تجربة للتعليم عن بعد. وتأمل القائد الصيني الاقتراح، غير أنه رفضه في كياسة ولباقة: إن إدخال الأطباق اللاقطة من الأقمار الاصطناعية، سيجعل الفقير الريفي من أبناء المقاطعة يرى أشياء كثيرة جدا عن العالم الخارجي، مما يضاعف من توقعاته. وهذا سيكون سببا في إثارة مشكلات أخرى كثيرة جدا، ومن ثم، فالأفضل ألا تعمل شيئا، بدلا من أن نفتح الباب لمثل هذه المشكلات.

وتكررت قصص مماثلة عشرات المرات كل يوم، ونتيجة لذلك، فإن الصورة الجزئية «المايكرو» تبدو مثيرة للإحباط إلى ما لا نهاية؛ إذ يبدو أن صناع القرار في الصين عاجزون يأسا عن العمل، بيد أننا إذا ما ألقينا نظرة واسعة النطاق لا نملك إلا أن نتأثر إعجابا بما يبدو اليوم القوة الحتمية للتاريخ، التي تطلق الطاقات الاقتصادية لربع سكان العالم.

إننا إذا تأملنا ابتداء من المفهوم القديم عن اليانج والين، وحتى جهود ماو الفلسفية التأسيسية، «وإضفاء الطابع الآسيوي» على جدل هيجل ماركس، نجد أن منظومات الفكر الآسيوي أقدر من مثيلتها في الغرب على تقبل مظاهر الغموض والتلاقي بين الأفكار والحقائق، فنحن لا نجد السياسة الصينية ولا واقع المنظومات السياسية أو الاقتصادية الصينية، تتخذ دائما موقف «إما... وإما...»، وهذا على نقيض المنظومات المماثلة لها في الغرب. لذلك، فإن الصين لن تكون، ولزمن طويل، شمولية بالكامل ولا ديموقراطية تماما، ولن يكون اقتصادها اقتصادا خاضعا للأوامر العليا ولا اقتصاد سوق حرة. كذلك، وفي ضوء علاقات الصين مع الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأخرى والنظام المؤسسي العالمي في شموله، لن تكون الصين مجرد فرصة اقتصادية كبرى فقط، ولا مجرد تحدٍّ إستراتيجي وإقليمي مشؤوم. لذلك فإن الإجابة عن سؤال: أيهما؟ وعلى مدى المستقبل البعيد، هي: كلاهما.

نهر اليانجتسي ليس نهر المسيسبي

ولكن ثمة شيئا واحدا واضحا وضوحا مطلقا: إن النهر الذي يحاول الصينيون عبوره وهم يتلمسون بأقدامهم أحجاره ليس هو نهر المسيسبي، إنه نهر صيني وأحجار صينية.



لقد أصبحت عادة تاريخية أن نفرض على الصين أحلامنا المؤولة وفقا لتكويننا النفسي والسياسي، وغالبا ما تكون أحلاما بعيدة الشبه عن الأحلام الصينية، إلا في النادر القليل. لقد حدث ذات يوم أن فتى من أصدقائنا الصينيين جعل الدمع يملأ مآقي وفد من عتاة القادة السياسيين ورجال الأعمال الأمريكيين، في ختام وليمة صاحبها شراب الماوتاي الصيني، وذلك في مطلع الثمانينيات. وسبب ذلك أنه حكى بطريقة مثيرة للمشاعر وبإنجليزية رائعة خطاب لنكولن جيتسبرج، ولم يدر بخلد أحد من هؤلاء الأمريكيين ذوي المشاعر الرقيقة، أنه بعد سنوات قليلة سيكشف هذا الشاب الصيني عن قدر محدود من التعاطف مع الطلبة المتظاهرين في ميدان تيان آن مين؛ إذ كان الفتى يعتقد أن التظاهرات وليست الإجراءات الصارمة، تسيء إلى صورة الصين، وتسيء لمشروعات الأعمال، بل ويمكن أن تسيء إلى جميع الارتباطات الخاصة بحكومته.

ونحن نفترض أن الناس الذين تعلموا أن يتحدثوا بكلمات بذاتها ـ على نحو ما نفعل نحن ـ سوف يوجهون مجتمعهم في الاتجاه ذاته. ومن ثم فإن كل ما عدا ذلك هو أمر غير عقلاني. وقيل لنا إننا بلغنا نهاية التاريخ، بحيث إن الفكر الغربي العقلاني ـ حسبما يتجلى في الديموقراطيات السياسية الليبرالية للغرب، وفي اقتصادات السوق الحرة ـ هو طريق التقدم، الذي انتُخب طبيعيا تأسيسا على النزعة الداروينية الاجتماعية على مدى القرون الأخيرة. ولكن الشيء الذي لم نضعه في اعتبارنا هو ما يثبته تاريخ الصين: إذ إن الهدف، ومن منظور صيني، ليس هو أن يتوافر لديك نظام ديموقراطي، بل أن تحرك مجتمعا ضخما إلى الأمام في تلاحم. إن ما ينشده قادة الصين ليس الرأسمالية، بل التحديث. ومن ثم، فإن الشيء العقلاني تماما هو أن نؤمن بالاثنين معا: السوق والاشتراكية، «وبمزيد من الانفتاح»، وبأنواع معينة من الحرية، وأن نؤمن كذلك بقمع المنشقين سياسيا، وأن نؤمن بالسلم العالمي وبالاستقرار، مثلما نؤمن بسياسة خارجية تقوم على أساس المناورة والالتزام بمصلحة الصين قبل كل شيء.

النظر في المرآة

إذا ما وضع المرء قائمة كاملة بمشكلات الصين الكبرى، فسوف تثير القائمة مشاعر الإحباط، ولكن هذا أيضا هو حال أي بلد آخر بما في ذلك الولايات المتحدة. والحقيقة أن المشكلات التي يواجهها كل من المجتمعين:



الصيني والأمريكي هي مشكلات تتعلق بأهم مجالات الروح الجماعية المشتركة بيننا:

● لديهم فساد في المراكز العليا، ومشكلة اجتماعية خطيرة مع الجريمة، وكذلك نحن.

● لديهم مجتمع كان لا يزال ـ حتى عهد قريب جدا ـ مجتمع عدالة ومساواة، ولكنه اليوم يزداد تباينا واستقطابا بين ملاك ومعدمين، ونحن أيضا لدينا مجتمع ـ كان حتى عهد قريب جدا ـ لديه أكبر وأقوى طبقة وسطى، ولكنه الآن يعاني من أوسع فجوة بين الغنى والفقر، لا مثيل لها في أي اقتصاد متقدم.

● نظام المشروعات المملوكة للدولة عندهم شبه مفلس، وسبب ذلك أساسا التزاماته بالرعاية الصحية ومعاشات العمال المتقاعدين، ونجد أن نظام الضمان الاجتماعي وبرامج الرعاية الطبية الحكومية في بلادنا منطلق في طريقه إلى الإفلاس للأسباب ذاتها.

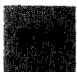
● النسيج الاجتماعي عندهم بدأ يهترئ منذ أن فقدت الأيديولوجيا الشيوعية قبضتها، وكذلك نسيجنا الاجتماعي آخذ في الاهتراء؛ نتيجة انهيار المؤسسات العامة الكبرى، ابتداء من الكنيسة وحتى علاقات الجوار والمدارس العامة.

● إنهم يعانون مضاعفات التحول إلى وضع أكثر فعالية عن طريق كسر سلطانية الأرز المعدنية، ونحن مضطرون إلى التعامل مع مشكلات مماثلة وليدة الانكماش وزيادة الشك والمخاطرة، وهي مظاهرة قرينة الفرص الجديدة.

● إنهم يواجهون تحديا خطيرا فيما يختص بالتعامل مع شعوب الأقليات عندهم والحفاظ على اندماجهم في الصين، ولا يزال تحدي دمج الأقليات في مجتمعنا هو المشكلة الاجتماعية رقم واحد في أمريكا.

● هناك من يرى كبار قادتهم الحاليين من أمثال جيانج زيمين، ولي بونج ضعافا وغير أكفاء، بالمقارنة بقادة الصين العظام في الماضي القريب، وبالآباء المؤسسين للأمة ابتداء من صن يات ـ صن Sun Yat-Sen وحتى ماو ودونج. ونجد بالمثل القادة الأمريكيين مثل بيل كلينتون يخفقون عند مقارنتهم بزعماء من أمثال فرانكلين وروزفلت والآباء المؤسسين لأمريكا.

● إنهم لا يملكون خطة مستقبلية، وكذلك نحن. وهم يتبعون نصيحة دنج والشعار القائل «اعبر النهر وأنت تتحسس مواقع الأحجار»، بينما نحن نقيم «جسرا إلى المستقبل» غير محدد المعالم مثلهم، وهو موضوع كثيرا ما تكرر في خطابات بيل كلينتون الانتخابية السياسية عام ١٩٩٦.



والملاحظ أنه عند مناقشة حال البلدان ـ خصوصا ما يمر منها بعملية تحول سريع -، إنما نناقشها كأنها كائنات بشرية سوف تمرض أو تصيبها نوبات قلبية أو تموت، ما لم تتهيأ لها سياسات صحيحة. ولكن، وكما ذكر أخيرا عالم الاقتصاد بول كروجمان في حديثه إلى المعلقين على المسائل الاقتصادية، فإن الدول ـ الأمم ليس شأنها شأن الأجسام البشرية. حقا إن ثرواتها الاقتصادية وثقلها العالمي أمور تزيد وتنقص، ترتفع وتهبط، وتواجه فترات صحة ومرض، بيد أنها، فيما عدا استثناءات معينة، لا تموت بوجه عام.

وتواجه الصين أكثر من سواها مخاطر السقوط في فوضى، أو تحطم هيكلها الراهن، بيد أننا لا نعتقد أن هذه السيناريوهات تحتوي على احتمالات عالية. وأن الاحتمال الذي نتكهن به هو في الحقيقة العكس تماما: صين أقوى ومطردة النمو على مدى العقود التالية. ولكن جميع السيناريوهات ـ تقريبا ـ ترى أنه سيكون هناك دائما بلد يحمل اسم الصين. وسواء نفذ القادة أم لم ينفذوا السياسات الصائبة، وسواء استطاعت أم لم تستطع بعض الأقاليم أو المقاطعات أن تحصل على منافع جانبية لنفسها من قلب المملكة الوسطى، فإن الصين، على الرغم من هذا كله، ستكون قوة يعمل لها الجميع حسابا خلال القرن الواحد والعشرين، وهو ما لم يكن في القرن العشرين.

هل هناك انفجار محتمل الوقوع؟

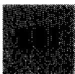
ومع هذا، فمن المشروع أن نسأل إلى أي حد سيكون نمو الصين مستداما في غياب نموذج اقتصادي سياسي واضح المعالم والتفاصيل، نذكر هنا القول المأثور: «عبور النهر عن طريق تحسس مواقع الأحجار»، وغيره من مأثورات دنج («التنمية هي النظرية الأهم على الإطلاق» أو «إن ما يحقق نتيجة لنا هو ما سوف نسميه اشتراكية، وما يفشل سوف نسميه رأسمالية» أو القول الشهير «لا يهم ما إذا كان القط أسود أم أبيض، مادام أنه يصطاد الفئران»)، فإن مثل هذه الأقوال هي التي يمكن أن تمضي بالصين بعيدا على الطريق. ومع أهمية هذه الأقوال المأثورة لحجج قوية للدفاع عن البراجماتية والأسواق و وضع حلول عالمية واقعية ـ وأهميتها كسهام موجهة إلى قلب الأيديولوجية المادية القديمة ـ إلا أن فائدتها أخذت تقل أكثر فأكثر كعوامل إرشادية تهدي الى حل مشكلات الصين الراهنة. وكما لاحظ ويلي وو

ـ لاب لام Willy Wo- Lap Lam الصحافي من هونج كونج عند تأمله لسجل أعمال الحزب الشيوعي الصيني بقيادة دنج «لقد تجاوز طريقة منتصف الليل بحثا عن هذه السندريلات التي تعاني حالة متقدمة من مرض الشلل الرعاش، ونعرف أن القطاع الرئيس من الحزب منذ عام ١٩٩٤، لم يبرهن فقط على «نفاد صبره»، بل بلغ به الأمر حد التوقف عن أي محاولة تفيد بأنه قادر على وضع «حلول جديدة».

وتتجمع نذر أزمة مستقبلية تتمثل فيما يمكن أن يسميه الماويون التناقض بين «القاعدة» في الصين والبناء الفوقي. وهذه القاعدة ـ الأسس الاقتصادية الرئيسية للمجتمع والعلاقات بين الناس ونظام الملكية ـ يطرأ عليها الآن تغير قوي، وإن كان غير متكافئ. ولكن البناء الفوقي ـ المؤسسات الحكومية والقوانين والأفكار والقيم وطرق الإدارة ومنظومات المعتقدات والفلسفة الأخلاقية ـ بدأ يصدر عنها صرير، وآخذة في الضمور. وتؤمن النظرية الكلاسيكية الماركسية اللينينية المادية بأن مثل هذه الظروف تخلق شروط الثروة.

ونحن من أنصار الرأي القائل بأن هذه الأزمة التي تتجمع نذرها سوف تصل إلى غايتها آخر الأمر، وليس من المحتمل أن يحدث هذا في القريب العاجل، ولكن، وهو الأرجح، خلال السنوات الأولى من العقد التالي. ولا سبيل إلى التنبؤ بشكل الانفجار. ولكنه في جميع الأحوال سوف يشتمل على عنصر من الطلب التلقائي العام للتغيير، وكذلك تغيير بعض القيادات بعناصر من الحزب قادرة على الاستجابة لمثل هذه المطالب.

وليس مطلوبا أن يكون الانفجار شاملا، بل إننا نشك في أنه سيكون تكرارا لأحداث ميدان تيان آن مين، ونتوقع أن النتيجة لن تكون بالضرورة تحولا جذريا عن الوضع القائم، ولكن، أيا كان شكل الانفجار، فإنه سيكون رسالة تشجع على أن تبدأ القيادة بتشجيع التجديدات اللازمة لإصلاح البناء الفوقي، وثمة احتمال بأن تقع الصين أسيرة لجاذبية السوق العالمية والنهج الغربي إزاء الديموقراطية والحرية الشخصية. لقد كانت الديموقراطية أحد المبادئ الثلاثة التي أرسى دعائمها صن ياتصن في مطلع القرن العشرين، ولا يزال الحافز الديموقراطي حاضرا، حتى وإن بدا غامضا، بين المثقفين والقطاعات الأخرى من السكان. ونحن لن نختلف مع من يروق لهم عقد الأمل في حدوث تحول سياسي ويقظة ديموقراطية بإيقاع أسرع في الصين.

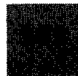


ولكن الأمل غير الاعتقاد، وفي رأينا أن الصين ستتبع على الأرجح الضرورات اللازمة التي تفرضها ثقافتها وتاريخها، لقد تمت - في النهاية - إزاحة صن يات صن، وإزحة رجل عسكري قوي قطع على نفسه عهدا بأن يستعيد النظام ويحافظ على الاستقرار، وارتفعت رايات الديموقراطية ثانية في ميدان تيان آن مين عام ١٩٨٩، حيث كانت «الديموقراطية» شعارا أكثر منها عقيدة، على الأقل بين صفوف المتظاهرين.

ويتمثل موقف الحكومة الراهنة من الديموقراطية في أنه سبق محاولة تجربتها، ولكنها فشلت. وتحدث إلينا لي لانكنج Li Lanqing نائب رئيس الوزراء، ودهشنا إذ قال في معرض الإشارة إلى الثورة الثقافية: «حاولنا في الستينيات تجربة ما يسمى «الديموقراطية الواسعة» big democracy، وهذا مثال لما يتعذر على الغربيين أن يعتبروه تجربة في الديموقراطية»، واستطرد قائلا: «كان لدينا آنذاك مئات الآلاف من الأحزاب، على غير ما هو حادث في البلدان الأخرى، حيث يوجد بها فقط حزبان، وقاد هذا الصين إلى طريق الفوضى العارمة، كما خسرت الصين عشرين عاما». وعقب وانج ريوشوي Wang Ruoshui النائب السابق لرئيس تحرير «بيبولز ديلي» فقال: «إن أجهزة الدعاية تفرض الاقتتال بين الأعضاء داخل برلمان تايوان، أو تعرض صور الفلاحين الروس الفقراء وتقول للناس: هذه هي الديموقراطية، وأدى هذا إلى تضليل الناس بحيث باتوا يعتقدون أن الديموقراطية تعني الفوضى في الشوارع».

إن منظومات الصين والغرب ستظل على مدى عقود عديدة قادمة أكثر إدراكا للخلافات بينهما من إدراكها لأوجه التماثل، وإن التغير على مدى أجيال... سوف يحتاج إلى عدة أجيال. ولعل الأفضل أن نصل إلى فهم واقعي لهذا بدلا من أن نظل سادرين في الحلم الأمريكي عن الصين، التي ستتطور على صورتنا وشاكلتنا. إن الواقعية هي الأساس للحيلولة دون تصاعد عمليات سوء الفهم والتصورات الخاطئة والتوقعات الفاشلة، وجميعها لن تؤدي إلى شيء سوى تفاقم النزاع بين القوتين العالميتين العظميين مستقبلا.





الجزء الثالث

القفز في البحر

ألف نهر

تقول حكمة صينية قديمة «البحر يغيره ألف نهر»، وها هو جبل الجليد الذي صنعه ماو بدأ في الذوبان خلال ربيع الإصلاحات الموجهة إلى السوق على مدى عقدين. وانطلقت بفعل ذوبان الجليد تيارات هادرة من طاقة المشروعات، وغذت هذه بدورها حياة مئات الملايين من الصينيين، وحولتها بصورة واضحة عميقة. وبينما نحن وقوف في بهو فندق فاخر في شنغهاي، تأملنا هذا التحول التاريخي بعيدا عن الماضي: الماضي حيث الإحجام عن القيام بمشروع عمل بسبب قلة المال أو الخوف من المشكلات، إلى واقع جديد الآن يدعو إلى الحركة والسير قاصدا المال. كنا في انتظار السيارة التي ستقلنا إلى مكتب جانج وي Zhang Wei، رئيس مجلس إدارة الأملاك السائلة في شرق شنغهاي، وجانج هذا أحد منظمي المشروعات الذي صعد السلم سريعا جدا،

لا يوجد في تاريخ بلدنا سوى فرصة واحدة كهذه.

جانج وي Zhang Wei

رئيس الممتلكات السائلة

شرق شنغهاي

الشعب المتميز يخلق نجاحا متميزا

فنج لون Feng Lun

رئيس مجموعة شركات فانتون

وتضاعفت حصته الأولى في التجارة من حوالى ١٢ ألف دولار إلى ٤٨ مليون دولار، وهي نسبة وضعته بحق على القمة مع أغنى ٢٥ في قائمة ضمت خمسمائة اسم للشركات الأمريكية التي حققت أسرع نمو.

ولم يكن هذا هو الحال منذ وقت غير طويل ـ أي منذ السبعينيات، بل ومطلع الثمانينيات ـ إذ كنا آنذاك ننتظر داخل فندق أو بيت ضيافة عتيق، جدرانه كالحة، والعاملون فيه سيئو الطباع، علاوة على كم التراب المتراكم على سجادة حمراء تغطي المشى الخارجي للفندق. ودوت في الخارج عبر مكبرات الصوت أغنية قصيرة عن ماو، بينما اليوم نسمع رباعية وترية نابضة بالحياة من مؤلفات موتسارت. وجاء المرافق الذي سيصحبنا، وهو على الأرجح موظف بإحدى الإدارات الحكومية، ويصعب وصف شكله، ومعه سيارة موديل عتيق لم يتغير منذ الأربعينيات.

ولكن اليوم، تناهى إلى أسماعنا صوت رخيم يسأل عنا، إنه ليس صوت موظف بيروقراطي، بل صوت ديانا شن، التي توضح بطاقتها أنها مديرة تنفيذية في الشركة: فتاة أنيقة ممشوقة القوام، طيف خيال في ثوب أسود قصير، وفي قدميها حذاء أسود اللون عالي الكعبين، وتحمل في يديها حقيبة جلدية كبيرة سوداء تخرج منها هاتفا خليويا لتنادي السائق. بعد دقيقة واحدة وقفت أمامنا سيارة صينية الصنع، سوداء فاخرة ماركة أودي، وهي الماركة التي يؤثرها من يريدون تجنب نظرات الدهشة عندرؤية ماركات المرسيدس أو ليكزَس، في وقت تزايد فيه الدفاع المناهض للفساد. ومرقت بنا السيارة سريعا عبر طرقات شنغهاي، اتجهت السيارة شرقا على طول طريق يانان، وهي الطريق التي تحمل اسم قاعدة ماو الثورية خلال الثلاثينيات. ثم تجاوزت السيارة عددا محدودا من المباني شمال القاعدة، حيث المكان الذي تأسس فيه الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٢١. وتزداد السخرية عمقا؛ إذ كان اللون الأحمر في عهد ماو هو الرمز الدال على الصواب السياسي، وكان أسوأ ما ينعت به شيء أن يوصف بالسواد؛ كأن يقال على سبيل النقد اللاذع «إن دنج هسياو

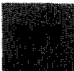


بنج خائن، متبع الخط السياسي الأسود». أما الآن، فإن اللون الأسود هو اللون الذي تختاره الصفوة من بين كبار منظمي المشروعات في الصين، أما اللون الأحمر ـ فهو ريفولون أو أي ماركة محلية أخرى لأحمر الشفاه الذي تضعه السيدة شن.

وانطلقنا في رحلة عبر نفق جديد عند الميناء إلى منطقة بودنج Pudong التي ستصبح قلب شنغهاي جديدة على أحدث طراز عالمي؛ إذ يأمل ويتوقع الكثيرون من الصينيين أن تصبح شنغهاي أحد مراكز المال العالمية الأساسية خلال القرن الواحد والعشرين. وانحرفت السيارة على غير توقع يسارا عند منطقة مرور وسط شارع تجاري مزدحم، وتوقفت أمام محل لبيع الملابس، وشعرنا كأننا أشبه بشخصيات رواية بوليسية، حين دخلنا المحل، ورأينا اثنين من الأجانب يتبعان طريقنا في اتجاه الدرج الخلفي، وسط حشد من المتسوقين الساعين للمساومة.

صعدنا بضع درجات، ووصلنا إلى مدخل زجاجي اصطفت على جانبيه أصص النباتات، ورأينا أسماء العديد من مشروعات جانج وي محفورة على إعلانات نحاسية معلقة على باب جانبي. تجاوزنا مكتب الاستقبال وصفوفا من المقاعد التي يشغلها فنانون مختصون بالرسم البياني، يستخدمون أحدث تصميمات برامج الكمبيوتر. بعد هذا وجدنا أنفسنا داخل مكتبه، وقد اتخذنا مجلسنا في راحة كبيرة فوق أرائك جلدية سوداء حديثة، وأبصرنا عددا من خزانات الكتب لصق أحد الجدران، ومكتبا أسود اللون غاصا بالأوراق، وجهاز كمبيوتر وأكواما من الورق هنا وهناك. ورأينا الجميع يتحدثون عن كثير من المشروعات المتنوعة، وقد التزموا بقواعد متعارف عليها، ومدت السيدة شن يدها لتخرج من ثلاجة في زاوية القاعة زجاجات ماء تحمل رسما مميزا هو شعار جانج.

وبدأنا لقاءنا مع جانج بالحديث عن التغيرات التي شهدتها المدينة منذ آخر زيارة لنا قبل بضعة أشهر، وطفرت إلى الذهن عبارة وردت



في مقال منشور في مجلة الإيكونومست، يصف المقال النمو والنجاح المثيرين في شنغهاي، وذلك أساسا بفضل ذكاء وحمية رجال مثل جانج وي، ثم قالت الصحيفة ساخرة: «لو أصبحت كل مدن الصين مثل شنغهاي، فإن بقية العالم قد يمنى بالهزيمة غدا».

وإن هذا التغير الذي طرأ على أسلوب عمل شنغهاي، وأنحاء أخرى كثيرة في الصين بدأ على أيدي حوالى ٢٥ مليون عصامي صيني، ترك أغلبهم طوعا نظام مشروع الدولة؛ ليعملوا بائعين جائلين يعرضون بضائع، هي فائض إنتاج المصانع لبيعها في الطرق الجانبية، ويطرقون الأبواب لبيع كل شيء: ابتداء من وثائق التأمين وحتى أدوات التجميل أو يريدون المطاعم والمحال الخاصة بهم.

وتواصلت الحال عن طريق سائقي الشاحنات والفلاحين وعمال المصانع وموظفين سابقين استطاعوا، عن طريق مختلف التبديلات في أنواع الأعمال الشاقة ومن خلال العلاقات وعمليات التواطؤ والمضاربة، أن ينشئوا حوالى ٤٣٥ ألف شركة خاصة تحول معها بعض منظمي المشروعات إلى أصحاب ملايين بين عشية وضحاها. وهجر الحكومة والهيئات خلال عام ١٩٩٣ فقط مئات الآلاف من المهنيين ليبدأوا تأسيس شركاتهم، أو للعمل في مشروعات أجنبية مشتركة، وبلغ عدد هؤلاء ٦٠٠ ألف عام ١٩٩٢. ونرى اليوم قادة الحزب المحلي والحكومة يتباهون ببطاقات الأعمال التي تصفهم بأنهم مديرون ورؤساء أو مستشارون لدى شركات تجارية واستثمارية، وكذلك زبدة الصفوة من الشباب الصاعد، أفضل وأذكى أبناء الصين الذين صهرتهم الثورة الثقافية وهجروا السياسة عقب أحداث ميدان تيان آن مين عام ١٩٨٩: تحول اهتمامهم، مثلما فعل السيد جانج من إصلاح النظام إلى حماسة أصيلة لتنظيم المشروعات.

وطبعي أنه قد يكون من الصعب أحيانا أن تتحدث إلى الاقتصاديين الجدد عن طريق الأحلام والمهارة والحافز، في ضوء المحظوظ أو الفاسد، الذي تهيأت له فرصة أو اقتنصها أيام الهوجة في أواخر

الثمانينيات ومطلع التسعينيات. إذ جرت في أثناء هذه الفترة خصخصة العقارات وبدأت أسواق الأسهم وسمحت الدولة للأجانب بالاستثمار في الشركات الصينية. وليس لنا أن ندهش إذ نرى كثيرين من أعضاء الصفوة الشيوعية قديما، وكذا أبناءهم يهيمنون على الثروات التي تشكلت حديثا. ولكن كثرة كبيرة جدا من الصينيين العاديين بدأوا يبرزون ببطء خلال هذه العملية، ويتحولون إلى جماعة جديدة دينامية من منظمي المشروعات ورجال الأعمال. إنهم طلائع شرائح عليا من طبقة وسطى جديدة.

واستطاع الملايين من الصينيين ـ بوسائل مختلفة ـ التعبير عن غرائزهم الكامنة كمنظمي مشروعات. وكم هو عسير المبالغة في تقدير شجاعتهم أو أهمية ما يسببونه من تحول في التيار. وكثيرا ما تجرى مقارنة بين منظمي المشروعات الصينيين الجدد والرواد وسكان الحدود في أمريكا القرن التاسع عشر، بيد أنهم يواجهون صعوبة فريدة: قرونا من البيروقراطية، وثقافة علمتهم أن «أول طائر يجرؤ على الخروج من عشه، هو أول فريسة للصيد». ولهذا، فإنها جرأة مضاعفة أن يختار المرء التخلي عن مكانه الذي يطمئن إليه داخل النظام، وأن يقلع عن عادة الإمساك «بسلطانية الأرز المعدنية»؛ إذ إن مثل هذه الجرأة تحرم صاحبها من اليقين النفسي والاقتصادي معا. إنها قفزة عبرت عنها بصدق مأثورة صينية تتردد عند مواجهة مثل هذا التحول في مسيرة الحياة «اقفز في البحر، وسوف تعرف كيف تسبح». ويتضمن المثل مستوى من المخاطرة لا يعبر عنها مثال أمريكي مناظر يقول: «ابدأ مشروعا عصاميا».

ويمثل الأشخاص الذين نعرض لهم في الفصول التالية ـ وهم جانج وي، وشن بنج، وفنج لون ـ بعض العناصر الأفضل من بين هؤلاء السباحين. لقد عرفوا، شأن كثيرين غيرهم، اتجاه حركة الرياح في الصين، وانطلقوا عن وعي من أجل الثراء فور أن تيسر لهم ذلك. ولا يملك المرء إلا أن يقدم هؤلاء الثلاثة، ليس فقط كأمثلة لها قصصها



المهمة التي يتعين أن نحكيها، ولكن لأنهم تعلقوا بأبصارهم إلى آفاق عالية بعيدة. هدفهم إقامة مشروعات كبرى ذات بنية مؤسسية يمكن أن تقود الصين إلى القرن الواحد والعشرين. إنهم يتجاوزون في حركتهم مرحلة الاكتفاء بكونهم منظمي مشروعات سياسيين، أعني أولئك الذين تعتمد مشروعاتهم بالكامل على علاقاتهم بالسلطة وموظفيها، وعلى المحاباة والمحسوبيات التجارية، ولكنهم إذ يتجاوزون ذلك يتطلعون إلى أن يكونوا منظمي مشروعات سوقيين، أي يعتمدون على السوق ومنطقها، ويتخذون المزيد من المخاطر، ويقيمون الشركات اعتمادا على قوتهم هم، ويعملون في استقلال عن النظام إلى أبعد حد ممكن. صفوة القول، إنهم ينشئون، عن وعي، سوق المستقبل الاجتماعية الكونفوشية.



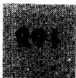
١١ جانج وي: والإجابات عن مسألة الملكية

حين يبتسم جانج وي، وغالبا ما تراه مبتسما، ترتسم على وجهه السمح العريض نظرة صبيانية ساخرة، وتنبض عيناه حيوية خلف نظارته ذات الحواف الذهبية. إن لديه الكثير الذي يدعوه إلى الابتسام، وقد اتخذ من مقولة الرئيس ماو عن مقاومة الصعاب نصيحة جيدة في أعماله، وتحول من «باحث حكومي» إلى رئيس شركة تضم ٤٠٠ موظف خلال أكثر من ثلاث سنوات.

وعلى الرغم من أن جانج واحد من منظمي المشروعات الصاعدين في شنغهاي، فإنه ليس من أغنياء الصين الجدد، الذين أسرهم حب التظاهر بعد أن أثروا فجأة، وباتوا يتلهفون على الاستمتاع بالثروة. ولا تراه كثيرا يتجول عبر محال «البوتيكات» الأنيقة الراقية وإلى جانبه العديد من المتملقين، أو يبدد ألف دولار مقابل غداء وزجاجة من أفخر أنواع الكونياك وبعض الشيكولاتة البلجيكية. إنه على العكس، مثال متميز لقيم ومهارات منظمي المشروعات الجادة في قلب المرحلة الثانية للاقتصاد الصيني.

بعض الرفاق يضيقون بإطالة التفكير في الصعاب، ولكن الصعاب حقائق واقعة، ويتعين الاعتراف بكل ما نواجه من صعاب، مهما كان عددها... وأن نحللها، ونقاومها.

ماوتسي تونج



ويبدي جانج في ظاهره الكثير من الخصائص الكلاسيكية التي تنم عن حركة نابضة بالحياة المألوفة للأمريكيين في تنظيم المشروعات. إنه مغامر طموح ذو عزم وإرادة. والجدير ذكره أن جانج لم يحظَ بأي تدريب رسمي على مشروعات الأعمال والتجارة، شأنه في هذا شأن كثيرين من أنجح رجال الأعمال في العالم، ابتداء من بيل جيتس Bill Gates، وحتى كبار رجال الأعمال من أبناء تايبيه وهونج كونج، ويقول لك «قرأت فقط بعض الكتب عن كيف ينشئ الناس في الولايات المتحدة وفي اليابان مشروعات الأعمال». ورأى جانج أنه حين عزم على الشروع في تأسيس شركته، «الأملاك السائلة لشرق شنغهاي»، اضطر، مثله مثل كثيرين من منظمي المشروعات الأمريكيين، إلى أن يقنع مجموعة من المستثمرين لكي يثقوا فيه وفي خطته بشأن مشروعه. وأصبح مشروعه الآن مجموعة متنوعة من الشركات في مشروعات أخرى: بداية من العقارات وحتى شركات بيع التجزئة ومراكز اللعب للأطفال.

ويشترك أيضا مع غيره من منظمي المشروعات في العالم بتوافر الحافز، علاوة على توليفة من الحلفاء الموهوبين القادرين على اصطياد الفرص وأصحاب النظرة البعيدة، علاوة على شبكة واسعة من الأصدقاء المثقفين ثقافة متميزة، والزملاء والموظفين الرسميين. وساعد هذا كله جانج على أن يحقق الهدف: كسبت شركته ٣ ملايين دولار عام ١٩٩٥ خالصة الضرائب، واتسع نطاق استثماراته وشركائه في اليابان واستراليا وأوروبا والولايات المتحدة.

ولكن، على الرغم من أوجه التماثل السطحية هذه، فإن جانج سار في طريق جد مختلفة، والحقيقة أن موهبته الأساسية ربما تتمثل في قدرته على الفهم والعمل داخل منظومة لا تجد لها شكلا أو دورا في أي حالة دراسية للمشروعات الأمريكية. ويمكن أن نسمي شركته من الناحية الشكلية «اتحادا»، ولكنها لا تشبه كثيرا تلك الاتحادات المقامة في ديلاوار Delowar، أو في أي ولاية أمريكية، وتضم الشركة «حملة أسهم»، ولكن ليس بالمعنى الذي تستخدمه وول ستريت لهذا المصطلح. والشركة كذلك لا تتطابق تماما مع أي فئة غربية توصف بأنها «عامة» أو «خاصة»، والحقيقة، وكما أوضح جانج بنفسه: «أن نظام الملكية في الصين غير واضح».

ويجيب عند سؤاله عن قصة نجاحه قائلا: «لست رجل أعمال». لقد سبق له أن عمل ذات مرة ضمن موظفي مدينة شنغهاي في منصب رجل اقتصاد مهمته أن

يجعل المشروعات المملوكة للدولة تبدو في مظهر جذاب في أعين المستثمرين الأجانب. ومع مطلع التسعينيات شغل جانج منصب نائب المدير العام لشركة حكومية في بودنج، متخصصة في تلك المهمة. ولا يزال، حتى يومنا هذا، عضوا في الحزب الشيوعي؛ ليس عن إيمان راسخ بأيديولوجيته حسب ظننا، ولكن لأن أغلب رجال الأعمال الصينيين يرون أن خلق علاقات طيبة مع الحزب مسألة حيوية، مثلما هي الحال بالنسبة للأمريكيين من حيث أهمية إقامة علاقات طيبة مع المؤسسات المسؤولة عن التنظيم، والموظفين المحليين، وموظفي الدولة والكونجرس.

وبدأ جانج حياة تنظيم المشروعات مستشارا للشركات الصينية بشأن إعادة الهيكلة. ولكنه سرعان ما انتقل إلى مرحلة تالية: القيام بدور نشط لبيع أجزاء من هذه الشركات لمستثمرين أجانب، ويعقب على هذا قائلا: «كسبنا من بيع الشركات أموالا طائلة، أكثر كثيرا من العمل كمستشارين»، وأصبح الآن في المرحلة الثانية: إذ اشترى لنفسه أجزاء أو غالبية أسهم شركات الدولة، ثم استخدم تلك الحصص كدعامة للبدء في مشروعات أعمال جديدة، ويقول: «كنت أول شركة محلية في الصين قائمة على شراء أصول مملوكة للدولة».

وحقق جانج منذ ذلك الحين نجاحا مرموقا خارج نطاق عمله الأصلي، وتملك شركة «شرق شنغهاي للأملاك السائلة» إمكانات كبيرة لاستثمار الفرص، وهو ما يعكس حالة مشروعات الأعمال العالمية في الصين بوجه عام. وشارك جانج في أواخر التسعينيات بشكل عميق في حوالى ستة مشروعات أعمال متباينة، نذكر من بينها مشروعات عقارية، وتجارة البيع والشراء الآجل، وتجارة الأوراق المالية وصناعة أثاث المكاتب، وصناعة السيارات في مشروع مشترك مع فرع في تايوان لشركة صناعة سيارات يابانية، وسلسلة محال بيع مجوهرات (ويتنبأ جانج بأن هذا العمل سيكون أضخم من الاتصالات اللاسلكية، بعد أن تحرر الحكومة تجارة الذهب).

ويعتبر جانج أكبر حائز بامتياز في الصين لسندات شركة «عالم المرح» (فان وورلد) الأمريكية، التي تصنع تجهيزات ملاعب الأطفال، وتقيم مراكز نشاط للأطفال. ويملك بالفعل مراكز تعمل في شنغهاي وتيانجين وتحمل أسماء محلية «فان دازل»، وهناك شركتان أخريان تحت الإنشاء، علاوة على توقيع ثلاثة عشر امتيازا أخرى. وتوقع جانج بأن سيكون لديه عشرون امتيازا أخرى مع نهاية عام ١٩٩٦. ويبلغ معدل العائد من الاستثمار في هذه المراكز أكثر من ٣٠ في المائة في السنة، حسب كلامه.

ولكن شركة جانج لم تكن فقط الشركة الرائدة لأعمال التسلية والترويح للأطفال، وإنما اتسع نطاقها عبر المحيط الهادي، لتكون رائدة صناعة، وهي من أولى الشركات الصينية التي اشترت حصصا في شركة أمريكية. ويمتلك جانج حصة قدرها ٥٠ في المائة من الشركة الأم «فان وورلد» في أمريكا، ويتفاوض بشأن إجراءات تمهد لنقل صناعة جميع التجهيزات إلى مراكز مقامة في الصين. وهدفه البعيد هو امتلاك الشركة الأمريكية برمتها. ويصدر الفكرة لبلدان أخرى ويبيع امتيازات تجهيزات من الصناعة الصينية.

وإن ما يحفز جانج ربما يثير دهشة أولئك المتحمسين لفكرة سهلة تقول: إن منظمي المشروعات الصينيين إنما انطلقوا للعمل فقط من أجل أنهم تواقون لتبني أكثر جوانب مبدأ حرية العمل، الذي قالت به رأسمالية آدم سميث. بيد أننا نعرض كمثال أن شركة شرق شنغهاي للأملاك السائلة التزمت وبدقة شديدة بقواعد الملكية الفكرية التي وضعتها شركة فان وورلد. وسألناه ألم يكن أيسر أن يبدأ فكرة المشروع بنفسه ولحسابه الخاص، فقال: «لا أريد ذلك لأسباب أخلاقية». ولقد كان هو نفسه ضحية، ذلك أن هناك من سرقوا اسم شركته وفتحوا مراكز خاصة بهم. وهنا أيضا نجد جانج وي رائدا؛ إذ يحاول استخدام النظام القانوني الوليد في الصين لوقف هذه الممارسات عن طريق القضاء، ولكنه لا يقاضي المستغلين للامتياز، بل الحكومة. ويقول جانج: لا يوجد حتى الآن قانون يحمينا ضد مستغلي امتيازاتنا، لذلك نحن نقيم الدعوى ضد المكاتب الحكومية التي تدع هؤلاء يسجلون باسمنا».

ويسري هذا الخط الأخلاقي في أسلوب جانج وي مع مشروعات أعماله. لقد ابتكر خطة جميلة للمشاركة في الربح من قبل العاملين لديه، كما يدعم العديد من المدارس الموجودة في المجاورات الفقيرة المحيطة بمدينة شنغهاي. ويرى أن اتجاهه «لعمل شيء ما للناس» هو اتجاه يجمع ما بين الثقافة الصينية التقليدية وتراث الثورة الثقافية. ربما كانت الثورة الثقافية كارثة لم تخف وطأتها بعد، بالنسبة لبعض الجهات، ولكن بالنسبة لكثيرين من الشباب المثالي الذي انخرط فيها، فقد خلفت التجربة في نفوسهم شعورا واضحا بأهمية المساواة الاجتماعية والعدالة وما شابه ذلك من قيم. وهكذا، فعلى الرغم من أن كثيرين من منظمي المشروعات الجدد يطأون بالأقدام كل آثار القيم التقليدية أو الماوية، فإن القيم لا تزال هي الشيء المهم في نظر عدد لا بأس به من أمثال جانج وي

«مشروعات الأعمال يجب أن تتم على أساس المنفعة المتبادلة». معنى هذا أنه لا يحق لك أن تكتفي فقط بمقايضة القيم دون قدر من النزاهة والإنصاف، ويتعين عليك ـ في الحقيقة ـ أن تتجاوز هذا الحد وتجعل كل طرف يشعر بأن الخير كل الخير، في أن تمت الأمور على هذا النحو.

وتمثل مسألة الملكية عامل تميز مهم يمايز جانج كثيرا عن أقرانه من منظمي المشروعات في الأنحاء الأخرى من العالم؛ فالملكية في الغرب مبدأ واضح بشكل عام، بحيث إن أي شبهة غموض يمكن حلها وحسمها وتوضيحها تأسيسا على مجلدات من قانون الملكية وقانون الأوراق المالية وقانون الشركات، وغيرها. وقد تثار أسئلة بشأن من يملك، ماذا في أمريكا، أو في اقتصادات سوق أخرى. ولكن توجد وسائل فعالة للغاية للإجابة عن الأسئلة. بيد أن الأمر في الصين ليس على هذا النحو؛ إذ ليس واضحا من يملك فعلا، وماذا يملك حقيقة من الكثير من الشركات الصينية، أو ما الحقوق التي تثبتها هذه الملكية.

إنه من الصعب ـ على سبيل المثال ـ أن نجد في قصة جانج خط تقسيم واضحا، يفصل بين عمله قديما موظفا حكوميا في شنغهاي، وعمله الآن رئيسا لشركة «خاصة». لقد شارك لبعض الوقت في عملين من مشروعات الأعمال: العمل «القديم»، حيث شغل منصب نائب المدير العام لشركة في شنغهاي مملوكة للدولة، تحت اسم اتحاد إدارة واستثمار الأصول المملوكة للدولة في منطقة بودونج في شنغهاي، والعمل الجديد الذي يحتل فيه منصب رئيس الأملاك السائلة شرق شنغهاي. ويقول جانج «أثار ذلك حيرة وتشوشا عندي، لذلك قررت التوقف عن العمل مديرا عاما لشركة الأصول الحكومية».

وهكذا بينما المراقب الذي يبحث عن نبذة إخبارية جيدة تصور رجال الأعمال الجدد من تايبيه، تقع عيناه على جانج، كمثال يعبر عن مشروع الأعمال الخاص في الصين، إلا أن النظرة الفاحصة عن كثب تكشف عن أنه لا يملك شركة شرق شنغهاي للأملاك السائلة. ويقول: «شركتي ليست شركة دولة، ولكنها أيضا ليست شركة خاصة... وأقول خاصة هنا بالمعنى الأمريكي للكلمة، إنها شركة مساهمين».

لذلك يتبادر السؤال: من الذي يملك «شركة شرق شنغهاي للأملاك السائلة؟» تملك شركته القديمة عشرة في المائة، وهي شركة بودونج لإدارة الأصول المملوكة للمدينة، وتملك شركة سينوبيك Sinopec أسهما فيها، وهي شركة حكومية للاتجار في النفط، وكذلك توكيل سياحي «خاص»، وتشترك فيها كذلك شركتان



«عامتان» في بكين (وكلمة عامة هنا تعني أن الشركات مدرجة في إحدى البورصات الرسمية في الصين، وعلى الرغم من أن أسهمها معروضة في السوق بشكل عام، فإن مشروعات الدولة لا تزال هي المالك الرئيسي). وهكذا لن تنتهي عمليات التباديل لمعرفة من «يملك» في النهاية أي جزء من شركة شرق شنغهاي للأملاك السائلة.

وتتطور في الوقت ذاته قواعد توزيع حصص السهم وحقوق مالكي الأسهم، وتحديد سلطات الإدارة؛ إذ لا توجد آلية سوق واضحة لتقييم أو شراء أو بيع أو تسعير الأسهم، ويبدو المستثمرون عند جانج سعداء؛ إذ يسمحون له بإدارة الشركة حسبما يختار هو، حتى فيما يتعلق باتخاذ قرارات بشأن توزيع حصص الأرباح، وتوزيع أرباح الأسهم، ولا يوجد مجلس إدارة رسمي له أن يمارس الإدارة والمراقبة، حتى لو بشكل اسمى. وتعمل شركة شنغهاي للأملاك السائلة حسب هذا المعنى، على الأقل، كشركة خاصة.

ومن المحتمل أن المستثمرين مع جانج يمكنهم التمرد والمطالبة بحصص أكبر من أرباح الأسهم، وبإدارة مختلفة. ويتعين عليه أن يعمل وفي ذهنه هذه المخاطرة، ومن ثم العمل دائما وأبدا في محاولة لجعلهم سعداء، وطبعي أنهم سيبدون سعداء ما دامت أرباح السهم مطردة التدفق. وتتضاءل تدريجيا الإعانات التي كانت تقدمها الدولة في السابق لمثل هذه المؤسسات؛ إذ تترك الدولة للمديرين حرية الاجتهاد والبحث عن طرق إبداعية لدعم المشروع. والملاحظ أن شركات مثل شركة جانج تبشر بتقديم معدلات عائد عن الأصول أعلى كثيرا مما كانت تغل في أعمالها السابقة. وعلاوة على هذا، فإن الاستثمار يمكن توجيهه في الصين، وقد أصبح هذا حالها في التسعينيات، عن طريق شركة تابعة للشركة الاستثمارية: شركة تابعة يمكن للمديرين فيها أن يتحملوا المخاطرة المباشرة.

وبمرور الزمن، أخذ جانج يشتري بعضا من حصص مشاركيه من المستثمرين التسعة ويقول: «ليست هناك مشكلة في شراء بعض الحصص، ما دمنا ندفع لهم مكافأة عالية؛ ذلك أن بعض ملاك الأسهم لهم مشكلاتهم الخاصة، ولذلك يسعدهم الحصول على المال. وتساعد الشركات الرأسمالية الجديدة على ضخ رؤوس أموال في الشركات القديمة العملاقة المملوكة للدولة؛ لتخليصها من أزماتها في العام التالي.

وإذا كانت علاقة الشركة بالمستثمرين الأجانب غير واضحة في جلاء، فإن الأمور ليست أكثر وضوحا إذا ما نظرنا داخل شركة شرق شنغهاي للأملاك

السـائلة، ويجـري توزيع الحـصص التي سـتقـررها الشـركة على العـاملين، وهذه خصـوصـيـة أخرى تميـز اشـتـراكـيـة السـوق في الصين. ولقـد كان العـاملون في البداية يملكون ٤,٦ في المائة من أسهم الشركة (لم تسمح لهم الحكومة بأكثر من ذلك)، ولكن زادت النسبة إلى ١٥ في المائة، ويتوقع جانج أن النسبة ستصل إلى ٣٠ في المائة خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، غير أن هذا التحول سوف يتأثر بتباين موافقات الحكومة المحلية.

والملاحظ أن ٧٥ في المائة من حـصص العـاملين تملكهـا الإدارة العليـا، بمن فيها جانج. وأعطى جانج العاملين حق تشكيل شركة جديدة خارج شركة شرق شنغهاي للأملاك السائلة، وهذه الشركة التي لها مجموعة «حقوق» خاصة بها يمكنها أن تشارك في مشروعات أخرى، وكذلك في أعمال شراء وبيع الأوراق المالية. وترتبط شركة العاملين بشركة ثالثة ذات خبرة في الأوراق المالية، والتي يمكن لها ـ هي الأخرى ـ أن تقيم روابط لها مع شركة شرق شنغهاي للأملاك السائلة، وهكذا تمتد حلقات السلسلة.

والجدير ملاحظته، أن مثل هذه الفوضى هي شيء مريح ومقبول لدى أشخاص مثل جانج، ويعتمد نجاحهم ـ في الأساس، وإلى حين تغير النظام في مجموعه ـ على قدرتهم على التحرك بجرأة عبر هذه المتاهة الغائمة، واكتساب مواقع أقدام صلبة في كل مكان كان محظورا عليهم دخوله. وعلى عكس الولايات المتحدة، حيث إن الهياكل الشبيهة بهذه المتاهات غالبا ما تنشأ بهدف تقليص الدخل من الضرائب إلى أقصى حد ممكن، فإن هذه الهياكل المركبة تنشأ في الصين عندما يحاول منظمو المشروعات التماس سبل لزيادة الدخل إلى أقصى حد ممكن، والتحرر من معوقات وقيود البنية المؤسسية والتنظيمات البيروقراطية.

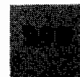
وحتى الآن، وبقدر اهتمامات جانج، ليس الربح هو الهدف الأسمى ـ الأول والأخير ـ من هذه اللعبة، وإنما يعنيه البقاء، ويقول المنافسة تلوح في الأفق كأنها السائدة، وإن الكبير والكفء هو وحده القادر على المواجهة. ويذكرنا قائلا: لا يوجد أحد في بلدنا يملك مائة المليون ريمبي (١٢ مليون دولار) اللازمة لوضع أساس راسخ لمشروعات مثل مشروعاتي، ونحن الآن لا نواجه فقط سوقنا الداخلية، بل سوقا عالمية. والجدير قوله، أنه حتى لو كنا متمكنين تماما، فلن نستطيع المنافسة إن لم نكن كبارا مثلهم، لذلك فإننا إذا تكاتفنا بأسهمنا معا يمكننا أن نبني أنفسنا ونصعد إلى درجة أعلى تزيد على عشرة ملايين ريمبي، أي ١٢٠ مليون دولار.

ومن دواعي السخرية أيضا، أن ترتيبات الاستثمار المتبادل والمتداخل وغير الواضح، يلقى تقييما وتقديرا من وجهة نظر الرسميين في بكين. إنهم يسمحون للنظام الاقتصادي الانتقالي بأن يسخر قدرات جانج وي، في الوقت الذي لا يزال يحافظ فيه على طبقة منظمي المشروعات كجزء من بنية تحتية اجتماعية وسياسية محكومة ومتوازنة بدقة شديدة لأطول فترة ممكنة.

وحين يلقي جانج نظرة إلى الخارج، شأنه شأن كثيرين من نظرائه من رجال الأعمال، فإنه يؤكد أثرا قويا من الكبرياء الثقافي الذي يسري في عروق النزعة القومية السياسية، إنه يقينا ليس جزءا ممن حاول بعض المثقفين وصفهم بالنخبة الدولية الجديدة التي تحظى بتعليم ومهارات إدارية ومعرفة تقنية، مما يهيئ لهم هوية «فوق قومية» مع قدر قليل من الانحياز للوطن الأم. فهذا ليس هو جانج وي، ولكنه يشعر بالحيرة إزاء حجج الصقور الأمريكية، الذين يهددون بفرض عقوبات تجارية، وربما بأكثر منها أحيانا، ويرى أنه لا الولايات المتحدة ولا اليابان تجرؤ على شن حرب ضد الصين»، ذلك لأن الحرب ستحرمهم من سوق الصين، التي تمثل شيئا جوهريا لاقتصادهم. إن الصين إذا لم تشترِ سيارات وطائرات وما شابه ذلك من الولايات المتحدة، فإنكم أنتم الذين ستضارون، ولن نتأثر نحن بشيء».

وليس لنا أن ندهش إذ نرى جانج وي متفائلا إزاء شركته وأمته. ويتوقع هو شخصيا أنه مع بداية القرن الواحد والعشرين سوف يتحكم في أصول تبلغ ما بين ٣٧٥ إلى ٥٩٥ مليون دولار، وهو ما سوف يتأتى في الأساس عن طريق اتحاد شركات وممتلكات. أما عن مستقبل الصين فيقول جانج: «سواء أكان الأمر يتعلق بالاقتصاد أم بالنظام السياسي أو بدورنا في العالم، فإنه في جميع الأحوال مسألة تعلم. ولكن ثمة شيئا واحدا يوحدنا، إنه الإحساس بأننا سنكون في الغد أفضل مما نحن اليوم، إن الأعوام ما بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠، هي عقد أسرع حالات النمو في تاريخنا».





12 شن بنج: المغامر

أهلا، أنا شن بنج، إذا لم أخطئ سأكون واحدا من أثرى أثرياء المدنيين أصحاب المشروعات الخاصة في الصين. أحاول أن أكون من البرجوازية الوليدة الجديدة التي حاول الشيوعيون الصينيون الإطاحة بها على مدى خمسين عاما تقريبا.

بهذه الطريقة الاستفزازية يروق لشن بنج، الذي يفيض حماسا، أن يحيي الاقتصاديين الأجانب أمثال ميلتون فريدمان وغيره من أنصار السوق الحرة. ويستطرد شن في الحديث وتبدو قوة شخصيته كأنها تدفعه بعيدا خلف كرسيه الدوار الجلدي الأسود، وقد جلس على رأس منضدة مؤتمرات داخل جناح مكتبه. عيناه تومضان حماسا، وهو يملأ الحجرة بصوته الهادر، وقال لنا: «أمثالي يميلون إلى الثقة بأنفسهم على أُسس أو من دونها، وأستطيع بهذه الثقة وبلساني الطويل أن أكون مقنعا». ويستخدم مساعديه كعلامات وصل وإيضاح، ويتناثر - مع كل صرخة - رماد سيجارته المارلبورو في منفضة السجائر الأبنوسية، وفوق الأرض.

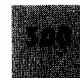
ما العمل؟ العمل نضال. هناك صعوبات ومشكلات تواجهنا في تلك الأماكن ويتعين أن نتغلب عليها ونجد لها حلا. نحن نذهب إلى هناك لكي نعمل ونناضل ونتغلب على تلك الصعاب، والرفيق الجيد هو من يتوق إلى الذهاب إلى هناك، إلى حيث الصعاب أشد وأقوى.

ماوتسي تونج

إنه يكذب النظرة الشائعة عن أن الشعب الصيني يلتمس التماثل. ويتباهى شن بأنه يريد دائما أن يكون مختلفا، وقال لنا كنت أريد منذ عام ١٩٧٣ أن أحطم القيد المزدوج للحياة البشرية: الاقتصادي والسياسي. ولقد كان من المتعذر آنذاك الانخراط في مشروعات أعمال بطريقة مجدية، لقد كانت المشروعات الخاصة القليلة المسموح بها هي تعبيد الطرق وأعمال الصيانة والإصلاح والمطاعم الصغيرة جدا. وهكذا ظل شن، وبنص كلماته: «نسخة حديثة من النخبة المتعلمة الإقطاعية المؤمنة بصواب موقفها».

وكتب عدة تقارير توضح كيف يمكن للصين أن تستخدم «درج السلم» و«حزام التنمية الساحلي» لتبدأ قفزتها الأولى في النمو. وكتب عام ١٩٨٤ تقريرا يسميه «التقرير الشهير» الخاص بالنجاح الباكر لمدينة شن جن، وهي المنطقة الاقتصادية الخاصة قرب هونج كونج. وشن أيضا له اهتمام بالفلسفة؛ إذ ألف في عام ١٩٨٧ كتابا عنوانه «الإيكولوجية الاجتماعية» ، يستكشف فيه نوع الموئل البشري الذي يفيد كأساس «للوجود الاجتماعي البشري» في الصين مستقبلا. ولا يفتأ هذا الرجل، الذي يصف نفسه بأنه «أغنى أغنياء الصين»، يحافظ على صلة له بعالم البحث والكتابة، مثله مثل أجيال النخبة المتعلمة قبله. ويوزع على الحضور دائما بطاقة التعريف بنفسه كرجل أعمال، وبطاقة تعريف أخرى كمدير بحوث بمركز الصين للبحوث الاقتصادية بجامعة بكين.

وكانت الأحداث التي أحاطت بفاجعة ميدان تيان آن مين عام ١٩٨٩، هي التي قذفت أخيرا بشن بنج إلى البحر وبعد أن فقد شن الأمل في أن يكون له تأثير ما في إصلاح النظام، فكر أول الأمر في الانضمام إلى كثيرين من أصدقائه الذين شرعوا في ترك الحكومة والاتجاه لعمل شركة كمشروع مشترك، وهيأت له هذه الظروف فرصة تعلم كيفية ممارسة الأعمال الأجنبية، ولكنه رأى في ذلك مجرد منتصف الطريق. ذلك لأن هذا الوضع يعني أنه لا يزال مربوطا بنظام يريد الخلاص منه بالكامل. ولم تكن فكرة أن يبدأ تأسيس شركة خاصة به تمثل اختيارا له أيضا. لم يجد شن سبيلا للحصول على رأس المال سواء من أقاربه أو من أصدقائه أو من المصارف (التي كانت حتى ذلك الوقت تقرض المشروعات المملوكة للدولة، أو التي تقرها الدولة فقط). وبدلا من هذا كله، اتخذ شن طريقه إلى هونج كونج، حيث ذهب إلى هناك للعمل وكيل استيراد وتصدير. وزخرت السنوات الست التالية بمغامرات ذكرته بقصص البطل هورايتو الجير.



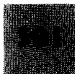
وقام شن ـ ممثلا لشركة هونج كونج ـ برحلات عديدة بالقطار إلى الكثير من المناطق النائيـة على طول الحـدود مع روسـيـا، وكـان يحصل هـناك على طلبـات لصفقات من الملابس والمنسوجات، ويعود بالسلع إلى هناك ليبيعها ويحصل على عمولة ما بين ٣ و٥ في المائة، ويقول: «خلال هذه الفترة بدأت فقط أتعلم شروط وقواعد اقتصاد السوق». ويشير إلى أنه كسب حوالى ١٢ألف دولار فيما بين عام ١٩٨٩ ومطلع ١٩٩١، وهو مبلغ هائل بالنسبة لغالبية الصينيين. ولكن المبلغ لم يكن كافيا في نظر شن ، فضلا عن أنه أحس بأنه لم يحصل عليه بالسرعة الكافية.

عند هـذه النقطة بدأت حكايات شن بنج عن عـمله تأخـذ طابع الدرامـا في روايته لها، وبدأ يحكي كيف أنه وجد نفسه في أماكن مذهلة، في أزمنة تاريخية، ولكنه عرف كيف يستثمر ـ بوعي ـ ظروفه التي وجد نفسه فيها، مما ساعده على تشييد إمبراطوريته.

وتجري أحداث المشهد الأول من الدراما داخل الأراضي الحدودية الشمالية الموحشة في بورما، التي تسكنها العصابات ومهربو المخدرات. وبدأ هناك وبمساعدة مجموعة من الأجراء الجائلين البحث عن أحجار الياقوت، وبعض أنواع الأخشاب الصلبة، وقال لنا: «كنت أشبه برعاة البقر عندكم، من حيث حمل السلاح وكل شيء آخر، فيما عدا أنني كنت أركب الأفيال». ويقول شن ببساطة عن الأخطار «المال أهم من الحياة».

وكان شن يشحن أحجار الياقوت والأخشاب عبر الحدود إلى داخل الصين، ثم إلى جوانجو Ghangzhau، حيث أقام ورشا هناك لمعالجتها وصقلها لأرقى محلات صياغة المجوهرات ومخازن بيع الأثاث في هونج كونج. وحققت له المجوهرات أرباحا جيدة، غير أنه اكتشف أنه انخدع بالنسبة للأخشاب؛ إذ كانت مليئة بالثقوب والسوس وغير صالحة البتة لصناعة الأثاث. ويقول عن أول مشروع فردي له: «كسبت عدة ملايين، ولكني خسرت أيضا ملايين عديدة، وكانت خسارتي بحلول النصف الثاني من عام ١٩٩١ أكبر من مكسبي».

أحداث المشهد الثاني تعرض شن وهو في ألمانيا، حيث دخل في شراكة مع صديق ألماني لاستيراد أثاث صيني، وأخفق هذا المشروع أيضا. ويقول: وجدت نفسي بعد شهر أنني لا أستطيع أن أجني ثروة في بلد غربي: « المنافسة شرسة، والسوق مشبعة، بيد أنني مع هذا فهمت الرأسمالية على نحو أفضل، وتعلمت من خلال خسارتي أن النجاح أيضا لابد أن يقترن بأهمية الجودة».

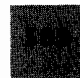


وحل شهر أغسطس ١٩٩١، وانتقل المشهد إلى موسكو، وسألناه لماذا؟ وفسر لنا شن ذلك بقوله: «كانت تجري تغييرات كثيرة هناك، وكما يقول المثل الصيني الفرصة حيث تكون الفوضى». زد على هذا أن أبا شن يعيش هناك منذ الخمسينيات، منذ أن التزم الجانب الخطأ في حرب ديبلوماسية باردة صينية - سوفييتية غامضة، والمعروفة باسم «حادثة الوانجين». وتحتاج القصة، كما حكاها شن، إلى أن يصوغها روائي متميز. ولكن يكفي أن نقول أن موسكو بدت له فرصة لمشروعات أعمال مغرية بفضل عاملين جذباه: أولهما، أن يرى أباه الذي لم يرَه منذ أن كان صبيا، والثاني إمكان اختبار فرص النجاح في تجربة جديدة.

واجهت موسكو، فور وصول شن، فوضى محاولة الانقلاب ضد جورباتشوف. ويقول شن إنه كان واحدا من بين من تسلقوا ظهر الدبابات، بعد أن تصدى يلتسين للمتآمرين المتشددين. وتعرف عليه في الطريق مراسل وكالة أنباء تاس، الذي التقاه في بكين، وطلب منه المراسل أن يظهر في التلفزيون الروسي ليعرض رأيه بشأن مصير الإصلاح في بلدان الكتلة الشرقية. «ولكنني لم أنسَ أنني كنت هناك لكسب مال». وجمع شن سترات شتوية ثقيلة، وحملها معه إلى الطرف الآخر من الحدود، حيث تشيكوسلوفاكيا، وأدرك هناك خاتمة أول سراب خايله.

وفي لقاء عارض، بينما كان شن يساعد صينيا مهاجرا، ويقف غريبا بلا حول ولا طول، وجد شن نفسه ينشئ صداقة مع واحد من كبار معاوني الرئيس التشيكي فاتسلاف هافيل، وحدث أن أرسل إليه هذا المعاون بطاقة تحية وتهنئة. نظر شن إلى هذا العمل نظرة إكبار وتقدير، ولكن أذهله أن نوع الورق والإخراج الفني للبطاقة دون المستوى، و أوحى إليه هذا فجأة بفكرة بطاقات عيد الميلاد. وهكذا بدأ شن بنج - الموظف السابق في الحكومة الصينية الشيوعية - يستعيد الروح الأصيلة لعيد الميلاد بين مسيحيي شرق أوروبا، عن طريق استيراد بطاقات التهنئة بعيد الميلاد من هونج كونج.

ولكن ليست المسألة أي بطاقات: رأى شن أن يلبي رغبة حبيسة وملحة لدى سكان شرق أوروبا في الحصول على بطاقات ذات مزايا إلكترونية. لهذا، فإن البطاقات التي سيشتريها شن سوف تجمع بين موضوعات دينية تقليدية، وموضوعات لمناسبات موسمية، علاوة على ومضات ضوء خفيفة، وشرائح موسيقية تعزف أغاني مرحة. ويقول شن: «طلبت مليون بطاقة على أن تُشحن



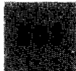
جوا، وطوفت بسيارتي في جميع أنحاء أوروبا الشرقية بحثا عن وكلاء وتوقيع صفقات، وبعت كل البطاقات خلال أربعين يوما بسعر دولار لكل بطاقة. ولكن هذا ليس سوى جزء من العملية؛ قبلت الدفع بالعملة التشيكية التي لم يكن يطلبها أحد آنذاك، ولكنني كنت أدرك أنها سرعان ما ستكون عملة قابلة للتحويل، وفعلا هذا ما حدث، وحققت على الفور ثروة كبيرة.

وهكذا، وبفضل بطاقات التهنئة أصبح شن مليونيرا. رمى ببصره بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. ويقول شن: دعيت إلى هناك لأعمل أستاذا زائرا في مؤسسة «إم. آي. تى. MIT». ولكنه بدلا من هذا اشترى محتويات متاجر كاملة من أجهزة كمبيوتر مستعملة وقديمة، وأعاد بيعها من خلال شبكة التوزيع التي أقامها في السابق في شرق أوروبا.

ويستطرد شن في حكايته ويقول: إن بعض الأصدقاء قدموه لواحد من أبناء أسرة روكفلر، الذي دخل معه في مشروع قصير الأجل هدفه صناعة تركيبات للحمامات، تتميز بصلاحيتها البيئية. ويعلن شن في حزن قائلا: «ولكنها كانت فاشلة جدا جدا، ظننت أن العملية تحمل براءة اختراع، ولكن لا. إذ لم يكونوا بعد قد أنهوا تجاربهم عليها. وعجزنا عن الوفاء بالالتزامات المالية». ويقول شن إنه بدلا من أن يورط نفسه في دعاوى قضائية واستدعاءات، التزم نصيحة أصدقائه بأن يتجنب أي معركة محتملة معه، وأن يسدد الاستثمار الأولي لروكفلر ،وينتهي وينهي المشروع. ويستطيع المرء أن يتخيل بسهولة أن القصة لها جانب آخر، ولكن شن حين يحكيها يستمتع في نفسه بالإيحاء بأنه، وهو الصيني الفقير، رد عن طيب خاطر لروكفلر ما لا يستحقه.

وبدأ شن مع مطلع عام ١٩٩٢ يشعر بأنه تعلم من الخارج كل ما يستطيع. علاوة على هذا «فقد جمعت أموالا كافية لأعود إلى الصين رجلا ثريا». ويقول إن سياسة دنج هسياو بنج هي التي جعلته يحسم أمره؛ ذلك أنه في يناير ١٩٩٢، كان الرجل العجوز العظيم القائم على السلطة في الصين قد استغل كل فرصة ممكنة ليحث البلد على المضي قدما إلى الأمام، بل وبأسرع الخطى في اتجاه إصلاحات بعيدة المدى نحو اقتصاد السوق، «وعرفت بحسي السياسي أن الوقت قد حان لكي أعود نهائيا، وأننا بصدد الدخول في مرحلة تمثل فرصة عظمى».

ووجد شن، شأن كثيرين من أقرانه منظمي المشروعات، أن أسرع طريق إلى الثروة يكمن في المضاربة على العقارات، وينطوي هذا بطبيعة الحال على قدر

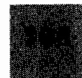


كبير من السخرية في حكومة شيوعية تسمح بتطور سوق للأملاك العقارية؛ إذ قبل ذلك بأربعين سنة فقط، استولت الدولة على كل الأراضي والعقارات الخاصة و وضعتها في يد الدولة منعا للاستغلال. ولا تزال الأرض في الصين، وعلى مدى النصف الثاني من القرن العشرين كله تقريبا، تحتفظ بقيمة اسمية، ولكن لأغراض محاسبية فقط، ولم تخضع للتجارة بيعا أو شراء. وفجأة في أواخر الثمانينيات سمحت الدولة للحكومات المحلية بتقدير قيمة الأرض وبيع حقوق الانتفاع بها. ولم تكن هناك بطبيعة الحال من سبيل لمعرفة ما «القيمة» الحقيقية. وإزاء هذا الوضع، تولدت سوق ضخمة ومزدهرة للملكيات العقارية.

وفجأة، إذا بكل من أوتي نفاذ البصيرة أو شهوة للموازنة بين الأسعار أو علاقات، وجد نافذة لفرصة متاحة يمكن من خلالها أن يشتري من البائعين الذين لا يكادون يعرفون حقيقة قيمة ما يبيعون، وبعد ذلك يحول المشتريات إلى آخرين بحاجة إليها. وهذه عملية تقوم على فن بسيط يسير، وتحقق غالبا نتائج مذهلة. وكانت الخطوة الأولى رفع السعر لشراء خيار لتطوير الملكية. ولكن البعض من أمثال شن لا يملك سوى القليل من المال ليضعه في صفقة. وحاول آخرون جمع المال اللازم من أقارب وأصدقاء، أو من مستثمرين في هونج كونج. ويحدث أحيانا أن يعطي قرضا كمقدم للثمن للوفاء بالتنفيذ. وعادة ما يتم البيع مقدما للمنازل أو المكاتب أو ملاعب الجولف أو أي شيء آخر، بينما لا تزال إجراءات الشراء قيد التنفيذ. وما أن يملك المشتري هذه الودائع في يديه، حتى يبدأ في تطوير الملكية العقارية، أو يطرح الاستثمار سريعا إلى شخص آخر رغبة في ربح هائل.

استهدفت هذه الأعمال الأشخاص المارقين الذين اختطوا لحياتهم مسارا خاصا من أمثال شن بنج، وأفاد منها أيضا المضاربون غير الملتزمين بمشروعات أعمال، ولهذا تساقطت مشروعات عقارية كثيرة، كأنها بيوت من ورق. ولكن أهل الثروة والذكاء أفادوا بهذه الصفقات، كأساس لبناء هياكل شركات سوف تغير وجه الصين. وكم هو عسير أن نبالغ في تقييم أثر حالة انتعاش العقارات في انطلاقة الاقتصاد الصيني. لقد خلقت قيمة وبنية أساسية من بين ما كان يمثل مناخا «أحمر» رقيقا.

وهكذا، وعلى مدى عام قضاه شن بنج في الميدان الأحمر بموسكو، اشترى شن ٢٩ هكتارا من الملكية العقارية في ووكسي Wuxi على شاطئ بحيرة تاي، وهي من أشهر وأجمل البقاع في الصين. ورأى شن، وكان على صواب في هذا،



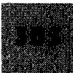
أن سوق العقارات في المدن الساحلية بلغ ذروته، واعتقد أن مناطق ناجحة تقليديا مثل ووكسي، والتي تبعد عن شنغهاي بمسافة ساعة واحدة، ستكون هي المعلم المميز والخطوة التالية في موجة الاستثمار الرأسمالي.

وهكذا، ولد مشروع مدينة لي هو تايد الجديدة. ويمثل المشروع اثنتين من أهم وأعظم المصالح التي يلتمسها شن بنج: كسب المال، والتفكير الفلسفي. وتبلغ مساحة الأرض كيلو مترا مربعا، وهي على شكل جزيرة بازغة فوق سطح مياه البحيرة، وقيمتها تساوي ٢٤ مليون دولار، دفع مقدما لثمنها حوالى ٩,٥ مليون دولار. وجمع شن موارده ومخصصاته المالية في مشروعاته الخاصة، وحصل على قرض قدره ٢,٤ مليون دولار من بنك الصين. هذا علاوة على بيع ٢٨ في المائة من أسهمه في المشروع لأصدقاء له في هونج كونج. وبحلول نهاية العام ١٩٩٥، كانت ٣٠٠ أسرة تقيم على أرض المشروع. وبلغت قيمتها حوالى ١٠٧ ملايين دولار. ويملك شن بنج ٧٨ في المائة من المشروع، سواء ملكية مباشرة، أو من خلال شركته تايد جروب.

واستطاع كثيرون تجميع ثروات في أوائل التسعينيات من العقارات الصينية، ولكن القليلين هم الذين حققوا هذا بحس مميز للسوق على نحو ما فعل شن بنج. ويقول - وفي نفسه شعور بالسعادة - إن مشروع تطوير لي هو سوف يكون تعبيرا صادقا عن الحس الصيني التقليدي إزاء المجتمعات الصغيرة «التي أصبح فيها الجيران عشيرة متماسكة، ويقدم كل منهم للآخر ما هو بحاجة إليه، ويتقاسم الجميع الأمجاد ذاتها والأخطاء نفسها. وهي الخصائص التي جعلت الأمة متماسكة على مدى آلاف السنين». وسوف يجسد المشروع في الوقت نفسه الأفكار الإيكولوجية الاجتماعية، ويدمج جوهر التراث الصيني بخصائص العصر، ويجمع كل ما هو جيد من الشرق والغرب، والنبضات الثقافية المميزة للفن الصيني».

وقد يكون بعض حديث شن الجميل نوعا من التسويق الذكي. ولكن الدفاع الأساسي للمزاوجة بين الماضي الرومانسي والمستقبل الجديد الشجاع هو من الأمور التي يؤمن بها صادقا. ويقول إنني إذ أبذل جهدي من أجل أي مساهمة في الإستراتيجية الاقتصادية للصين، إنما هذا بسبب أنني استطعت أن أصنع جسرا بين آسيا وأوروبا. ثمة نواقص في كل من اشتراكية الشرق ورأسمالية أوروبا، وأنا أحاول أن أتجنب الاثنتين وأخلق مزاوجة بين الطرفين».

ويبدو أن شن تدفعه أمور تتجاوز مسألة القدرة على امتلاك مسكن مترف وفاخر في بكين، وسيارة يابانية تثير الخيال، ومال وفير للإنفاق على نزواته. إن



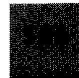
ما يدفعه هو وكثيرون من أقرانه من أبناء الصفوة منظمي المشروعات هو الرغبة في الحصول على اعتراف وتقدير بشركاتهم وأساليبهم في أداء أعمالهم. ويعود شن بنج المرة تلو الأخرى إلى موضوع منظم المشروعات كغريب أجنبي، ويقول لنا ذات مرة «شركتنا مثل الشركات الخاصة الأخرى، تشبه الابن الذي نشأ في كنف زوجة الأب. نحن داخل النظام ولكن من دون وضع شرعي، وربما يعترف القانون بزواجنا الجديد، ولكن ليس معنى هذا أنه زواج عن حب، وإن مثل هذا الابن ربما يموت قبل الأوان، ما لم يكن قويا بصورة فريدة تؤهله للبقاء».

ويبدي شن ـ في هذا الصدد ـ دهشته لأن مشروعات الأعمال الأمريكية لم تبرِ لدعم منظمي المشروعات الخاصة من أمثال مشروعه والمشاركة معهم. ويسأل في أسى: «لماذا يريد الأمريكيون عمل مشروعات مع القطاع المملوك للدولة فقط دون سواه؟ لماذا يقيمون مشروعات مع الرسميين بينما بإمكانهم عمل مشروعات معي؟ وأبدى هذا اللوم بعد أن حاول جذبنا في اتجاه مساعدته ليجد شريكا أجنبيا يقاسمه جهده الوليد؛ ليصبح الرائد الأول لمشروع الإنترنت في الصين. ومن دواعي السخرية أن من بين الموضوعات المميزة التي تساعد شن على عمليات البيع هو تأكيده أن الوزارات والجهات الرسمية وثيقة الصلة تدعم جهوده.

ترى هل يمكن للرأسماليين الطموحين وللشركات الكبرى أن تنهض وتزدهر في الصين الجديدة؟ إن شن بنج ليس على يقين تام؛ إذ إن الأمر في الغالب رهن رضا وبركات الجهاز الرسمي، وهبات رأس مال الأجنبي. فإن منظمي المشروعات من أمثال شن هم أبناء الزوجة للإصلاح في الصين، ولم يحصلوا بعد لا على فرصة دائمة لممارسة قدراتهم الغرزية على إقامة المشروعات على نطاق واسع، ولا على الأدوات الاقتصادية مثل الإقراض المصرفي أو الإنتاجات التمويلية. ويقول في استسلام ورضا: «مستقبلي؟ إنه وثيق الصلة بمستقبل الصين، بإمكاني أن أعيش كرجل ثري في أي مكان، ولكنني أريد أن أسهم، لذلك سأبقى هنا».

وبهذا تكون الصين سعيدة الحظ؛ ذلك لأن البلد بفضل شن وأعداد متزايدة من الرواد من أمثاله، سوف تجد سبيلها إلى بناء سوق حقيقية منفتحة في الوقت المناسب.

* * *



13 فنج لون: سيد البنائين

لا يكفي أن تحدد المهام، وإنما يجب أيضا أن تحل مشكلة وسائل تنفيذها. إذا كانت مهمتنا عبور نهر، فإننا لن نستطيع العبور من دون جسر أو قارب. وما لم تحل مشكلة الجسر أو القارب، فإن حديثنا عن العبور لا يتجاوز حدود الأحلام. ومالم نحل مشكلة الوسيلة أو الطريقة، فالحديث عن المهمة عبث

ماوتسي تونج

قليلون جدا من منظمي المشروعات في الصين هم الذين شقوا لأنفسهم - حرفيا - ساحات جديدة أكثر مما فعل فنج لون Feng Lun؛ لقد بدأ هو وخمسة من أصدقائه في عام ١٩٩١ تأسيس شركة بأقل من ٤٠٠ دولار، تقاسموها معا. وبعد خمس سنوات بالتمام والكمال، أصبحت مجموعة فانتون للمشروعات - وهذا اسم الشركة - تساوي ٦٠٠ مليون دولار، واتسع نطاق نشاطها: من مشروعات تنمية عقارية، إلى إنشاء مصنع للمستحضرات الصيدلانية واتحاد تسليف. وزادت قوة العمل في شركة فانتون، من العاملين الستة الأصليين، إلى ستة آلاف عامل، وامتدت مكاتبها في كل أنحاء الصين، بل ودوليا، بحيث وصلت إلى سان فرنسيسكو وسنغافورة.

وعندما التقينا، كان فنج لون مضغوطا؛ لإنهاء مهام تمويل مجمع مكاتب جديد في بكين. وسبب ما يعانيه من ضغوط، أن البنوك الصينية امتنعت عن تقديم قروض لمشروعات مماثلة، نظرا لما

تعانيه سوق العقارات من تضخم. وبدأت بنوك الاستثمار الغربية تتراجع بعد مرحلة النشاط الواسعة، التي شهدتها الصين في مطلع التسعينيات.

ويبدو فنج غير قلق بسبب الضائقة المالية التي تهدد مشروعه الأكبر. رأيناه جالسا فوق حشية صغيرة، داخل جناح لفندق شديد التواضع في بلازا بولي في بكين. حضر في لباس عادي: نظارة أنيقة ذات إطار أسود، وقميص مخطط مفتوح الصدر، وعلى الكم الأيسر علامة تميز صاحبه، وحذاء له رباطات سوداء، ويحمل في يده حقيبة صغيرة جلدية سوداء بسيطة، وهاتفا خليويا. وهذان هما فقط المظهران الوحيدان، اللذان ينمان عن ثراء وسلطة. ولم يكن معه مساعدون يحيطون به أو سكرتارية، ولا نداءات هاتف من صغار الأمراء الجدد، يدعونه إلى مباراة جولف أو هوكي.

كان المسار الوظيفي الذي اختطه فنج لون لنفسه، في البداية، بعيدا كل البعد عن عالم التنمية العقارية وما يقتضيه من مجازفة. بدأ حياته على الطريقة النمطية كباحث شاب في الحزب الشيوعي، واحدا من ألمع وأفضل الباحثين. وصعد من درجة باحث إلى أستاذ في النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية، بجامعة تخضع مباشرة لإدارة اللجنة المركزية للحزب. وفي منتصف الثمانينيات التقطه جاو جيانج رئيس الوزراء آنذاك؛ للعمل في لجنة الدولة المعنية بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وهي من أقوى وأهم مراكز الفكر المعنية بتحويل اقتصاد الصين. وصل فنج ولم تكن لديه أي خطط للمستقبل، فيما عدا إنجاز الدور التقليدي للمثقفين في مجال «خدمة الصين»، والخدمة هنا تعني عمل بحوث اقتصادية مقارنة، ومحاولة إصلاح جهاز الحكم من الداخل، شأن أجيال من نخبة الباحثين قبله ثم وقعت واقعة ميدان تيان آن مين. وعلى عكس الحال بالنسبة إلى شن بنج، لم يختر فنج لنفسه القفز وسط مياه البحر، بل وجد نفسه مدفوعا إليه.

وفي مطلع ١٩٨٩، وقبيل تظاهرات الربيع، التي اهتزت لها بكين في ذلك العام، بعث الحزب فنج في مهمة لتأسيس فرع للجنة الإصلاح الاقتصادي في جزيرة هاينان Hainan، حيث كانت تجرى أكثر التجارب طموحا في الإصلاح الاقتصادي. وفي منتصف شهر مايو، وقد اشتدت حدة تظاهرات ميدان تيان آن مين، وأعلنت السلطات الأحكام العرفية، أعفت السلطات جاو جيانج، رئيس فنج، من منصبه كرئيس للوزراء، بتهمة

تعاطفه مع الطلاب. وبعد فاجعة يونيو بقليل «أعيد تنظيم» لجنة جاو (وفنج طبعا)، وتم تطهيرها من خلصاء رئيس الوزراء السابق، واستطاع فنج آنذاك العودة إلى بكين في منتصف يونيو، و وجد نفسه خارج مؤسسة البحث العلمي، التي كان يعمل فيها.

كانت ضربة مروعة: رأى فنج، على أحد المستويات، افتراضاته السابقة ـ والتى تقضى، بأن مصالح الدولة ـ الأمة ومصالح الحزب الحاكم واحدة ومتطابقة ـ قد تهاوت وسقطت. ورأى على مستوى أعمق أن خسارته لمنصبه تمثل خسارة كبرى، في مجتمع علّم الناس، من أمثال فنج، أن يذيبوا ذواتهم فيما يفعلون، وأن يجعلوا من مهنتهم إنجازا وتحقيقا لأنفسهم.

غادر فنج بكين وذهب للعمل، كعامل عادى، في مصنع في مقاطعة شيان Xian ، التي تعارف مع رئيسها حينما أرسلته السلطات في الماضي إلى الريف، أثناء الثورة الثقافية. وعلمته هذه التجربة، على الأقل، أن يصمد ويكون قويا في مواجهة المحن. وتعلم، شأن كثير من أبناء جيله، أن من استطاع أن يبقى خلال هذه الفترة المروعة، فإنه يستطيع أن يفعل أي شيء يريده. وعاش حياة الفلاحين، وأكل الثريد معهم، وأدى أي مهمة، مهما كانت وضيعة، مادامت هي عملا مطلوبا. وأصبح فنج وآلاف من نظرائه ذوي قوة وبأس وأعواد صلبة، علاوة على الأمل الراسخ والدؤوب. ودرس فنج في وقت فراغه المبادئ الأساسية لنظام الأعمال والتجارة، وحافظ على علاقته بعدد من الأصدقاء المقربين، الذين واجهوا مصيرا مثل مصيره ويبحثون عن الفرص.

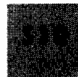
وبعد عامين، أي في عام ١٩٩١، كان فنج مستعدا لكي يبدأ مسيرته، وعاد هو وخمسة من أصدقاء العمر إلى هاينان، وبدأوا معا تأسيس شركة للتنمية العقارية، اتخذوا لها اسم فانتون، والتي تعني بالصينية «عشرة آلاف علاقة»، وهي عبارة صينية مبهمة ومثيرة؛ إذ تشير إلى معنيين: إنهم يعرفون الناس الجيدين، وإنهم يجدون الفرصة متاحة حيثما ذهبوا وحيثما قصدوا، أن يكونوا حلقة وصل بين الناس والفرص. وهذا اسم كبير في الحقيقة بالنسبة لشركة رأسمالها لا يزيد على ٢٤ دولارا من كل شريك، علاوة على ٢٤٠ دولارا جُمعت بالجهد والشقاء من أصدقاء وأقرباء.

ولكن لماذا هانيان؟ قال فنج مفسرا: بدت لنا أن بها شرطين يجعلانها مثل أمريكا، أولهما أنها مثل فورة الذهب الأمريكية: حدود جديدة علمتكم كيف تقهرون الخوف، والسبب الثاني هو إحساس الشركاء بأنه في مثل هذا المناخ الحدودي، يستطيع الذكاء والمخ أن يكون لهما دور فعال شأن العلاقات. «إنك لو وضعت مثقفي بكين في الأوضاع الحدودية التي تميز هانيان، فإنك تستطيع أن تقهر كل شيء يصادفك، مثلما حدث في أمريكا»، وكانت هذه هي طريقة فنج في تصوير المسألة.

وساعدهم كذلك مصرفي في بنك محلي؛ إذ كانت بنوك الدولة، وحتى عام ١٩٩١، قادرة على أن تعمل بنشاط في مجال الإقراض للقائمين على مشروعات التنمية العقارية. وعقد فنج صداقة مع الرئيس المحلي لبنك الصين، وقتما كان لا يزال في منصبه الرسمي في بكين. وكان هذا القرض، علاوة على رأسمالهم الضئيل جدا، كافيا كمقدم ثمن لشراء مجموعة من الوحدات السكنية. وشمر الشركاء الستة، أصحاب شركة فانتون عن سواعدهم، وشرعوا في إصلاح وتجديد المباني السكنية بأنفسهم. وبعد فترة قصيرة أصبح بالإمكان بيع المجمع السكني لمالك جديد، كان في حاجة إلى الأرض، لإنشاء مكاتب فيها. لقد كانوا في المكان الصحيح، وفي الوقت الصحيح، وأثبتت هانيان أنها أحد المراكز المهمة للمشروعات العقارية. وأصبحت شركة فانتون، بفضل الربح الكبير غير المتوقع، ذات اسم بارز على الخريطة.

بعد ذلك، كرر فنج وشركاؤه العملية مرات عديدة، وفي كل مرة يدخلون التجربة، ويخرجون منها سريعا، وقد تضاعفت سريعا حصصهم في المغامرة. وكان مطلع التسعينيات سنوات ازدهار لسوق العقارات في الصين، وصعدت شركة فانتون، خلال هذه الظروف، إلى مكانتها الراهنة، وبلغت قيمة الشركة خلال أربع سنوات ٤٧٦ مليون دولار، ولها مكاتب في شنغهاي وبكين وشيان، علاوة على ١٣١ مليون دولار؛ لتمويل بناء مراكز تسويق، وأبراج مكاتب ومراكز للتكنولوجيا.

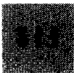
وأصبح لدى شركة فانتون، في عام ١٩٩٥، مشروعات كبيرة ومتباينة تحت التطوير: منها بناية كاملة للمكاتب، بها أحدث أجهزة التكنولوجيا العالمية وسط مجمع تجاري ضخم، يحمل اسم فانتون بكين/ نيو وورلد بلازا،



ومشروعات مكاتب في هايكو عاصمة هانيان، وساحة بكين الصناعية للاتصالات اللاسلكية، وساحة صناعية للتكنولوجيا العالية مساحتها ٥ ملايين قدم مربع، وليشان بلازا، وهو مشروع تنمية تجاري في قلب حي المال في بكين. علاوة على هذا امتلكت شركة فانتون شركة للمستحضرات الصيدلانية، واتحاد تسليف في نانج Nannig، عاصمة الإقليم المستقل ذاتيا، جوانشي Guangxi. وامتلكت أيضا مصرفا تجاريا صغيرا، وشركة تأمينات في شنغهاي (وتعتزم إنشاء منظومة تماثل منظومة بنوك الاستثمار الأمريكية، مثل سالامون براذرس). وهناك سلسلة كبيرة من مخازن البيع بالتجزئة في شمال شرق الصين، بل ومصنع للطلب التقليدي الصيني.

ورغبة في استكمال ذلك، سجل فنج أحد فروع شركاته ـ والمسمى شركة فانتون بكين المحدودة للصناعة ـ باعتبارها «شركة مساهمة مشتركة»، ويسمح له هذا الوضع ببيع حصص أسهم للشركات، وليس للجمهور العام. وباع حتى أواخر عام ١٩٩٥ حصص أسهم، بلغت قيمتها ٩٥ مليون دولار، أي ما يساوي تقريبا ٦٠ في المائة من شركة فانتون بكين المحدودة للصناعة، تأسيسا على قيمتها عام ١٩٩٤. والجدير ذكره أن الغالبية العظمى لحائزي الأسهم في شركات فنج شركات مملوكة للدولة، وهي مجموعة متعددة التخصصات، تبحث عن الربح، فيما كان يعتبر ساحة نشطة للاقتصاد. ويعتزم فنج، شأنه في هذا شأن جانج وي، شراء كامل حصة حملة الأسهم فيما بعد، بحيث يستعيد سيطرته الكاملة. وقال لنا: «نحن نملك الآن أربعين في المائة»، «ولكن ما إن تتهيأ لنا القوة اللازمة، فسوف نسترد حصص الأسهم الباقية، وبعد أن يتحقق لنا هذا نستطيع عرضها على الجمهور، ومن ثم يدرج اسم الشركة ضمن كبرى شركات الأوراق المالية الأجنبية».

تأمل فنج مسيرته الصاعدة: من باحث إلى واحد من أقطاب الملكية العقارية والمال والصناعة، وقال في تواضع واضح: « على مدى السنوات الأربع الأخيرة، لم نلتزم فقط بقواعد الاقتصاد، بل جاهدنا لبناء مشروعات أعمال». لقد جاهد، شأنه شأن جانج وي وشن بنج، من أجل إنجاز كل هذه المشروعات من دون أي قدر ، ولو ضئيل، من التدرب على إدارة الأعمال. وقال لنا: «نعم قرأت بعض الكتب العامة عن إدارة الأعمال الغربية والشرقية، بيد أنني أفضل القصص الصينية التقليدية، مثل قصة مغامرة أسرة بنج «طريدي



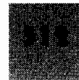
العدالة والمستنقع». إن الشيء الذي حفزنا إلى النجاح ليس التدريب، بل معرفة موقع الثغرات داخل النظام وكيف نستثمرها».

ولا يستطيع فنج أن يقنع بأمجاده ويبقى ساكنا، إنه يعمل جاهدا لاطراد نموه، ولو من أجل البقاء. ويقول: «إنه وقت صعب بالنسبة لنا، نحن محصورون معصورون بين جدارين؛ إذ نجد من ناحية سيطرة الحكومة، فرأسمال الدول يتمتع بمزايا خاصة ، وإذا أراد شيئا استطاع أن ينجزه كما يشاء، وبالطريقة التي يريدها. والجدار الثاني هو المشروعات الأجنبية والتغيرات التي يدخلونها على نظامنا، والتي تعني مزيدا من المنافسة وأخطارا جديدة».

ويعرف فنج خط الأساس الذي لا نزول بعده: إذ لا تزال الحكومة تمسك بمفاتيح مستقبل شركة فانتون، ذلك أن فنج وأمثاله موجودون الآن، باعتبارهم نوعا من الانحراف المفيد. ولهذا يكابد فنج لضمان بقاء واستمرارية شركة فانتون أطول فترة ممكنة. وتحقيقا لهذا الهدف، يعمد إلى تنويع أنماط المشروعات وتوزيعها جغرافيا، علاوة على العمل في مشروعات يمكنها أن تمد جذورها عميقة في البنية الأساسية لتنمية الصين.

أما عن «جدار» المشروعات الأجنبية، فإن فنج يشير هنا إلى مفارقة مهمة وواضحة، تتمثل في واقع أن الحكومة تتخذ تدابير استثنائية لإغواء وتشجيع الشركات الأجنبية القائمة على أرض الصين، بينما تكاد بصعوبة تأخذ موقف التسامح، أو أكثر من ذلك قليلا، مع المشروعات الصينية الأصيلة. وإن هذه السياسة، وجودة المنتجات الأجنبية المعروضة في السوق، وخبرة الإدارة، ومهارات التسويق، كل هذا يجعل الشركات الأجنبية قادرة على أن تجب وتحجب الشركات الصينية المنافسة.

ويعرف فنج لون أن الواجب يقتضيه أن يبدع ويجدد؛ لذلك عقد العزم على تجاوز النظام التقليدي لمشروعات الأسرة الصينية، وتحويل فانتون إلى اتحاد شركات حديث وشفاف على نحو كامل. ويتضمن هذا في نظر فنج برامج تدريب على الإدارة وحوافز، ويؤمن أيضا بالرسائل التي تثير الإلهام والاهتمام. وتتضمن جريدة الشركة اقتباسات مثل «القانون الخالد في مشروعات الأعمال، أن الكلمات كلمات، والتفسيرات تفسيرات، والوعود وعود، ولكن الأداء هو وحده الحقيقة الواقعة ولا شيء سواه». وأكثر من هذا،



أن حقيبة مشتريات الشركة تحمل في زهو شعار الشركة: «الرجال العظام صناع أعظم النجاحات».

ولا يحاول فنج الاقتداء بالمفاهيم الغربية، من منطلق التبعية والخضوع، بل إنه يقول «هدفي أن ألتزم ثقافة الصين التقليدية، وأن أجد سبلا جديدة لحل المشكلات». مثال ذلك: أنه في الوقت الذي يؤمن فيه بضرورة مهارات التسويق الغربية للنجاح (إذ يسمحون لكم بالبقاء هنا كرواد)، هناك على الأقل مبدآن آخران لازمان للنجاح «ويتعين أن نهتدي إليهما في ثقافتنا نحن: كيف تستخدم النظام السياسي لمصلحتك، وكيف تتعامل مع الناس؟».

ولا يؤمن فنج بأن على الصين أن تختار لنفسها رأسمالية حرية العمل، إنه يأسى أشد الأسى، لأولئك الذين يؤمنون بأن الاشتراكية ينبغي أن تعني «كل ما يفيد ويحقق نتيجة»، فهذا ـ في رأيه ـ ضرب من الفكر الفوضوي، ويتعارض تماما مع ما كان الزعماء يعلمونه للشعب، ابتداء من صن يات صن، وحتى ماوتسي تونج؛ إذ بينما من المهم أن يصبح الاقتصاد كفؤا وفعالا، حري أن يبقى المجتمع منصفا وعادلا (على نحو ما يقترح الاشتراكيون الديموقراطيون في شمال أوروبا)، وأن يعامل الناس كأسرة واحدة كبيرة (مثلما هي الحال في تايوان واليابان). صفوة القول، إنها ستكون اشتراكية ذات خصائص صينية. وسألناه ماذا تعني هذه العبارة عنده، قال فنج: «الأسلوب الصيني للاشتراكية يعني زيادة فاعلية الإنتاج، مع التقدم أخلاقيا في الوقت ذاته، إنها نوع من المثالية التي تجمع بين الرغبات الطيبة والوسائل العملية، التي تيسر التحولات التي تجعل حياتنا أفضل، إنها تخلق التناغم».

ويصرح فنج بأنه سيكون من العسير إنجاز هذه المثالية في الحياة الواقعية. وعلى أي حال، فقد واجه انتقادات في هذا الشأن. «يظن بعض الشيوخ من الناس أنني رأسمالي، بينما يقول لي الشباب في شركتي أنني شيوعي ولست قويا بما فيه الكفاية لكي أتصدى للحكومة».

إن محاولة خلق روح لتنظيم المشروعات داخل كيان اشتراكي، يشبه محاولة من يجري على حبل مشدود غير مستقر، تحت خيمة كبيرة، تلطمها رياح هوجاء تشد بقوة حبالها. وتستلزم عملية التوازن شجاعة كبيرة ورشاقة فائقة، والنتيجة غير مؤكدة.

الدروس المستفادة من تنظيم المشروعات

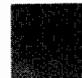
الشيء اللافت للنظر في الصين، خلال النصف الثاني من التسعينيات، وجود مئات الآلاف من منظمي المشروعات، الذين لديهم الكثير من قصص البطولة لرواياتها. إن جانج وي وشن ينج وفنج لون من الشخصيات التي تحقق تفوقا في أي مجتمع، إنهم وآلافا من أقرانهم، يخلقون نظام مشروعات الأعمال من أجل المستقبل، ويرسون الأساس لقطاع خاص.

وهؤلاء أفراد مركبون، إن حياة كل منهم ومشروعاته تحكي لنا الكثير عن عصر الفرص الذهبية، الذي حل بالصين. وإذا ما قارنا بينهم وبين نمط جديد من رجال الأعمال الصينيين الأجلاف الفاسدين الخبثاء الماكرين، الذين تشربوا في نفوسهم سلطة الأجهزة الشيوعية، نجد أن من عرضنا صورتهم هنا، هم أكثر تمثيلا لواقع الأعمال في الصين اليوم.

وهؤلاء هم من يتعين على الولايات المتحدة أن تشجعهم، سواء في مجال صفقات الأعمال التي تعقدها الشركات الأمريكية في الموقع، أو من أجل صياغة سياسة الصين. إن جانج وشن وفنج من النوع الذي يحفز عملية التغير في الصين، عن طريق تغيير جميع الأسس الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية المهمة، التي تمثل ركيزة المجتمع. إنهم ربما لا يضعون أمريكا أمام أعينهم عند كل مسألة يتعرضون لها، غير أن مواقفهم كمديرين وكرجال أعمال، تجعلهم شركاء في توافق واتساق مع المصالح الأمريكية في مجال الأعمال. إنهم الرجال الذين سيوسعون ساحة الأسواق والحقوق الديموقراطية في الصين، خاصة إذا ما توافر لهم المناخ الاقتصادي والسياسي الملائم الذي يعملون فيه.

ومع هذا كله، فإن القصص الذي يحكونه يوضح أيضا أن الرأسمالية التي يبنيها حتى أكثر الصينيين التزاما بنظام المشروعات وأكثرهم نجاحا، ليست بالضرورة من النمط الذي قد يتصوره الأمريكيون. وهذا شيء يتعين على سكان الطرف المقابل لنا في المحيط الهادي، أن يفهموه ويتعايشوا معه.

وإن أهداف وقيم النخبة الجديدة من أصحاب مشروعات الأعمال، أكثر تركيبا وتعقدا من مجرد الرغبة في تحقيق مجد الثراء. ويجب ـ بالمثل ـ أن يكون المناخ الذي يعملون فيه له «الخصائص الصينية»، التي قد تنطوي على



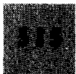
قيود، مثلما تنطوي على فرص... وهي خصائص تغفلها مشروعات الأعمال الأجنبية مما يشكل خطرا عليها.

- **بيئة يكون فيها «النظام» و«السوق» ليس فقط من الصعب الفصل بينهما، بل أن يبقيا متلاحمين ومتداخلين على نحو فريد.**

منظمو الأعمال الذين يلتمسون البقاء خارج النظام، أو من يستطيعون النجاح في تحقيق ذلك، لا يزالون قلة. وفي هذا يقول روس تيريل Ross Terill مؤرخ أحداث الصين: «في صين التسعينيات ليس وصول الرأسمالية هو الشيء المهم، بل إن الحكومة المحلية وحكومات المقاطعات، أضحت تعمل على أساس تجاري. فالمديرون الإداريون والتنفيذيون للمشروعات «الخاصة»، هم موظفون رسميون يؤدون دورين كرجال أعمال، وإن نجاحهم لا يرجع إلى انقطاع صلتهم بالنظام، بل إلى قدرتهم على استخدام النظام لمنفعتهم، كمكافأة على الخدمة من داخله، وهذا هو ما يسميه مؤرخون أمثال وليام تيودور دو باري William Theodore de Bary، من كولومبيا، «تحالف الفرص» والتلاحم القديم منذ قرون بين الحكومة ومشروعات الأعمال، الذي لا يقوم على الأيديولوجيا، وحتى على الاحترام المتبادل، بل على اقتسام المصلحة الذاتية.

وها هو شن ينج يواجه مشكلة مثارة ـ وكما سبق أن حكينا ـ فقد تساءل شن متعجبا ذات يوم «لماذا لا يريد الأمريكيون عمل مشروعات إلا مع القطاع المملوك للدولة؟ لماذا مشروعات الأعمال مع الرسميين بينما يمكن إنجازها معي؟ إنه سؤال جيد، إذا عرفنا نزوع الشركات الأجنبية للانجذاب نحو المشروعات، التي تديرها الدولة، التي تعمل، بجد، على مغازلة وغواية الرسميين من أعلى المستويات.

إن منظم المشروعات الذي يشعر بأنه غريب، هو بقية من تراث مناهضة الرأسمالية، منذ عصر كونفوشيوس، ولكن المسألة ليست مجرد فكرة قديمة؛ إذ ثمة دراسة استقصائية قومية واسعة جرت عام ١٩٩٢ شملت الشباب، وهم جيل من المفترض أنه تلقى الأفكار الجديدة. سألت الدراسة الشباب المشارك أن يذكر أسماء أهم الشخصيات التي تحظى بإعجابهم، اختار ٦٢ في المائة الزعماء الثوريين، واختار ٢٥ في المائة العلماء، واختار ٢٤ في المائة ممثلين ومغنين مشهورين، واختار ٤٫٦ في المائة فقط منظمي المشروعات. ولكن هذا



الانطباع غرسه في الأذهان، وعززه نجاح الصينيين فيما وراء البحار، أي أولئك الذين هاجروا، وليس من بقوا داخل الصين.

● **اتجاه القيادة إلى اعتبار المشروعات الخاصة الكبيرة تكميلية، وليست جوهرية.**

قادة الصين غالبا ما يرون «المشروع الخاص» شيئا ذا قيمة، فقط في حدود مساعدته على تحسين كفاءة المشروعات المملوكة للدولة، وجعلها قابلة للحياة على المدى الطويل، أو في حدود قدرتها على امتصاص البطالة أو الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية، اللازمة لمنتجات وخدمات جديدة. ونذكر هنا هو دبينج Hu Deping نائب رئيس اتحاد الصناعة والتجارة لعموم الصين، وهو منظمة غير حكومية تمثل المشروع الخاص. وإذا كان هناك من يعتبر رائدا وداعما لظهور شركات منظمي المشروعات، فإنه هو، خاصة وأنه الابن ذو النفوذ لرئيس سابق في الحزب يدعى هو ياوبانج Hu Yaobang، ولكن هو وهو من يفهم سياسة وثقافة الصين، قال لنا الشيء ذاته الذي سمعناه من رسميين آخرين:

> **نعم، هناك دور للمشروع الخاص في الصين، لأن الدولة وحدها لا يمكنها حل جميع مشكلات العمالة، وإن المنافسة مع الشركات الخاصة ستساعد مشروعات الدولة، لكي تزيد من كفاءتها. ولكن سيظل في الصين دائما مشروع عام ومشروع خاص، والجزء «الخاص» لا يعني بالضرورة ما يعنيه في الغرب.**

● **مفهوم «الملكية»، الذي يظل غائما، ولكنه على ما يبدو ناجحا، على الأقل، خلال فترة الانتقال.**

الأصول قد تكون تحت سيطرة أصحاب المشروعات، ولكن لا يمكن استخدامها حسب المشيئة. والمستثمرون في شركات منظمي المشروعات، وهي في الغالب الأعم شركات مملوكة للدولة، وتتطلع إلى تحقيق أرباح يفتقدها قطاع الدولة. ونجد عند أحد الطرفين بعض الشركات الخاصة، لا تزيد أحيانا عن كونها منافذ شرعية للمضاربة، ويرعاها مسؤولون من قطاع الدولة لتحقيق مآرب «خاصة». ونجد عند الطرف الآخر عددا من الشركات الجديدة التي تدار إدارة جيدة، ولكنها تعاني - مع هذا - نزيفا مستمرا للنقد الحر، الذي يتعين دفعه ثانية إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي أنشأتها.

ويدور في كل أنحاء الصين نقاش حول «سؤال الملكية» بجانبه الفلسفي الجذاب: من الذي يملك الأصول ورأس المال الذي خلقه منظمو المشروعات الفرديون، ولكن مع استثمار أولي من مؤسسات الدولة؟ كيف يمكن أن تكون الأصول الرأسمالية قابلة للمتاجرة؟ ما الذي يمكن بيعه، وما الذي يمكن شراؤه، ومن الذي يبيع ويشتري؟ وغالبا لا نجد إجابة رسمية، وأصبحت «الخصخصة» كلمة طنانة رائجة في أواخر ١٩٩٧، تأسيسا على إصرار الخبراء الغربيين على أن الصين في حاجة إليها، ثم قادة الصين يرددونها ويتحدثون بعبارة متباينة رهن تأويلات مختلفة. ولكن ثمة شيئا واحدا واضحا عن الخصخصة بالأسلوب الصيني: أنها ستكون بطيئة ومعقدة ومتعددة النكهة والأشكال.

إن الإجابات الحقيقية عن سؤال الملكية لن تكون معروفة لفترة زمنية قادمة. وسوف تظل المرونة خلال الفترة الحالية على نحو ما رأينا بالنسبة لمنظمي المشروعات، الذين عرضنا لهم، هي السمة العامة المميزة لمن يضطلعون بإنشاء إمبراطورياتهم الكبرى، قرين قدر كافٍ من الدهاء السياسي، حتى يتسنى لهم مواصلة جني ثمار جهودهم.

• حكومة مستمرة في موقفها من حيث إنها تفضل التعامل مع شركات أجنبية كبيرة وقوية، أكثر مما تريد المخاطرة بظهور شركات صينية خاصة قوية، أو حتى شبه خاصة.

مسموح للشركات الأجنبية في الصين بأن تعمل كل شيء يجد منظمو المشروعات الصينيون مشكلات وصعوبات عند عمله، ابتداء من شراء حصص في مشروعات الأعمال، وحتى اقتراض النقود. وليحاول المرء أن يتأمل في قصص نجاح منظمي المشروعات الصينيين من أمثال شن بنج، سيجد دائما أن الوصول بالشركة إلى حجم كبير، استلزم عمل مشروعات مشتركة مع رجال أعمال من هونج كونج أو غرباء آخرين. ولم يكن السبب لمجرد أنهم في حاجة إلى شركاء للتمويل أوالإدارة بل، فقط، لأن مشروعات الأعمال «الأجنبية» مسموح لها بعمل ما كانوا هم، كمواطنين صينيين، يريدون عمله في بلدهم.

وإنه لأمر يدعو إلى السخرية تماما، أن الصينيين، ذوي النزعة القومية، ينكرون على شعبهم الفرص التي يعرضونها بشكل روتيني على الأجانب. ولكن

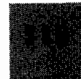
هناك ما هو أشد وأنكى في مجتمع يضفي أهمية كبرى على النماذج ذات الدور الفعال: إذ إن النظام الصيني حين يجعل من الصعوبة بمكان أن يصبح المرء منظم مشروعات ناجحا، فقد انتهى إلى أنه يكافئ ويثري ما كان يبدو في وقت سابق أشبه بمجموعة متنافرة غير متطابقة؛ ذلك أن بعض الأثرياء الجدد في الصين اليوم، ليسوا على حظ متميز من التعليم، وليسوا بالضرورة أصحاب أحلام تتعلق بإدارة مشروعات أعمال، ولا يشبهون - في كثير أو قليل - جانج وشن وفنج. إن بعضهم مجرد ناس كانوا على هامش المجتمع، وليس لديهم ما ينقدونه. واقتنصوا الفرصة حين رأوها متاحة لهم - خاصة خصخصة العقارات - وبدأوا، منذ ذلك الحين، وهم يضاعفون أرباحهم الأولى، التي أتتهم سهلة سريعة.

● الانحياز للكيانات وليس للأفراد كمنظمي مشروعات.

إن خط الحكومة، بشأن تطوير شركات كبيرة مملوكة لأفراد، هو أن الصين «ليست مستعدة»، وهذا صحيح تماما. ولكن من الصعب تجنب إدراك أن ظهور طبقة قوية من أصحاب الأعمال، تراه السلطة تهديدا للنظام وللاستقرار، وللحفاظ على السلطة الشيوعية. وواضح أن النظام، في أواخر القرن العشرين، يهتم اهتماما ضئيلا بالشروع في ثورة برجوازية، لم يكن لها وجود أبدا في الصين. إذ إن هذا، لو حدث، يعني المخاطرة بخلق طبقة رأسمالية، ستكون لها، في النهاية، مصالحها الخاصة، وتشكل قاعدة قوة خاصة بها، وهذا هو، تحديدا، ما يأمل الأمريكيون أن يروه في الصين.

● الحرية التي يلتمسها منظمو المشروعات لتوسيع آفاقهم الاقتصادية لا يمكن ترجمتها، بالضرورة، إلى رغبة في التمتع بحرية سياسية، حسب الطريقة المفترضة عند الأمريكيين.

إن منظمي المشروعات - حتى من يعتبرون أنفسهم غرباء، ويشكون مر الشكوى من أجل أن تبقى الحكومة بمنأى عن مشروعاتهم - يتجنبون عادة التورط في جدول أعمال مفتوح؛ لتغيير نظام الصين السياسي. وإن أصحاب الأعمال هؤلاء - ربما أكثرهم من أبناء الجيل الثاني من القادة - ينشدون، بشكل جاد، قيام مجتمع أكثر انفتاحا، وأغنى بما يوفره من حقوق، ومن مؤسسات جديدة، ومجموعات قوانين، كفيلة بأن تحميهم هم ومشروعاتهم. ولكن حتى شن بنج، أكثر منظمي الأعمال حرية، سوف يتفق - دون شك - مع



ما قاله لنا فنج لون؛ إذ قال: «نحن لا نختلف بشأن النموذج الأشمل، نحن نريد فقط إصلاحه، وليس عمل ثورة ضده».

علاوة على هذا، فإن كل واحد من كبار منظمي الأعمال، الذين تحدثنا إليهم على مدى سنوات، إنما يتطلع إلى إقامة شركة من نوع جديد: شركة الأسلوب الصيني لا الغربي. ثمة نمط للملكية يوحي بنوع من رأسمالية الدولة، ونظام قيمي يحاول دمج تقنيات الإدارة الغربية في نموذج شامل لشركة «صينية». ويقول فنج لون في هذا الصدد:

> **نحن لا نتبنى النموذج الأمريكي، حيث المنافسة هي كل شيء، وكل علاقة هي علاقة قانونية (أي محكومة دائما بعقد)، نحن نريد علاقة مغايرة بين الناس؛ للحفاظ على مسار أخلاقي، ولإيجاد توازن طبيعي بين الناس والمجتمع. يتعين التأكيد على الكفاءة، ولكن يتعين علينا، في الوقت ذاته، أن نعنى بالتنوع والنزاهة.**

كل ما أسلفناه، هو جزء من بحث إبداعي، وإن بدا في الغالب حذرا وجلا لتصميم نظام اقتصادي سياسي يلتزم «طريقا ثالثة». ومثلما أن منظمي الأعمال يريدون أن يروا فطيرة أكبر، ولكن يستمر تقسيمها بنزاهة، كذلك فإن صناع السياسة الصينيين يودون أن يروا رواد الأعمال المتحمسين والموهوبين من رجال المستقبل، وقد ظهروا من بين المشروعات المحلية ومعامل الجامعة الجمعية المملوكة ملكية خاصة. ويودون كذلك أن يروا الشركات القومية أو المملوكة للمقاطعات، وقد أنشئت بفضل استثمار الدولة، بل وأن يروا مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية. ويسود اعتقاد بأن هذا العمل الجيد، من جانب القادة، سوف يحقق الثراء والكثرة، لا القلة. وإن تحويل الشخصيات المعنوية، لا الأفراد، إلى منظمي مشروعات، من شأنه أن يكفل حسا بالتلاحم الاقتصادي، علاوة على إمكان تحاشي المخاطر المقترنة بقوة وسلطة طبقة اقتصادية حقيقية مؤلفة من الأفراد. أو هذه هي على الأقل النظرية.

ويمكن أن نجد خبرات مماثلة، وبدرجات متفاوتة، في اليابان وسنغافورة وكوريا وتايوان، وفي أماكن أخرى من آسيا. إن رغبة الصين في أن تملك نظاما للمشروعات من دون منظمين للمشروعات، وملكية من دون ملاك، واقتصادا من دون ديموقراطية - حسب الأسلوب الأمريكي - ليست تناقضا أو

جمعا بين متناقضات كما يتراءى للغربيين، وإنما على العكس؛ إذ ينبع هذا من طبيعة سياق القيم الآسيوية، والمبادئ الكونفوشية وتاريخ الصين.

ولكن السؤال عما إذا كان منظمو المشروعات الصينيون يمكنهم أن يحققوا هذا كله معا ـ مزيج من الثقافة الصينية والاشتراكية المستنيرة، واقتصاد سوق حرة فعال ـ لا يزال سؤالا بغير جواب. ذلك لأن دور السوق والقطاع الخاص لا يزال لغزا حتى الآن داخل لغز اشتراكي. إنه سياحة في إطار التاريخ، بدلا من قفزة إلى داخل رأسمالية العلاج بالصدمات، إنه ، في الغالب الأعم، وكما قال جانج وي: «فرصة لمرة واحدة في التاريخ».

ربما يكون هناك شك محدود، في أن نجاحهم جزء من مصلحة أمريكا. ولكن، حتي لو لم تكن رؤيتهم متطابقة مع رؤية غربية، فإنها شيء يمكن للأجانب أن يفهموه ويتعايشوا معه، على نحو أفضل من الرؤية العامة الرئيسية، لدى الأوساط الرسمية في بكين. ولكن تعزيز وتقوية هذه الجماعة البازغة، في مجال تنظيم المشروعات، يستلزم ارتباطا لا معارضة من جانب أمريكا. إنهم جديرون بالاهتمام والاحترام والإعجاب والدعم من مشروعات الأعمال الأمريكية، وليس كما يوحي الصقور وخزهم بالتفسيرات المعنوية المناهضة، أو بالعقوبات التجارية والقيود السياسية.



الجزء الرابع

التكهن بمستقبل الصين

الرياح والمياه

الصين قادرة بسكانها ومواردها على أن تصبح القوة العظمى في العالم بعد الولايات المتحدة، وإن كل العالم في الحقيقة سوف يؤثر فيه وبشكل حيوي تطور الأوضاع في الصين، والذي قد يثبت أنه عامل حاسم، خيرا أو شرا، خلال القرنين القادمين.

برتراند راسل

مشكلة الصين (١٩٢٢)

رصد الصين هو المهنة الوحيدة التي تجعل عالم الأرصاد الجوية يبدو دقيقا ومحددا.

نيقولا كريستوف

الرئيس السابق لمكتب بكين

نيويورك تايمز

عبارة «فنج شوي» والتي تعني حرفيا «الرياح والمياه»، هي فن الكهانة في الصين القديمة، وهدفها خلق التناغم والتوازن في الفضاءات الطبيعية للحياة بغية تحقيق الصحة والثروة والحظ السعيد لدى من يسكنها واشتهر الكهان الممارسون للفنج شوي اليوم بدورهم في مباركة أو انتقاء أو إعادة صوغ الإطار العام للبيوت والمكاتب والفنادق وناطحة السحاب في آسيا الصينية. إنهم يدرسون الزوايا والاتجاهات وقوى التناغم والتناقض من أجل تحديد الوضع الأمثل للفضاءات الطبيعية مع الفضاءات العقلية. ويلتمسون توازن الرياح والمياه، الين واليانج، والسماح لقوة الحياة أو تشي ذات الأهمية القصوى في الناموس الكوني الصيني، بالتدفق طليقة دون إعاقة.

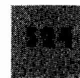
وسادة فن فنج شوي يصفون وضع ترتيبات جديدة تنتظم فيها الفضاءات الطبيعية عندما تسوء الأمور؛ أي عندما

يواجه الشركاء شدة أو محنة، أو في حالة المرض، أو عندما تظهر مشكلات أخرى يمكن تشخيصها عند مستوى ما بأنها اختلال توازن القوى. ويحدد سادة فنج شوي أين تحفر لاستخراج المياه، وأين تدفن الميت، والرعاية الدقيقة للتنين الذي هو الأرض، والجبال التي هي عروق وشرايين التنين، والمياه التي هي تشي التنين، التي تسري في كل أنحاء جسده.

وسادة هذا الفن هم في الثقافة الصينية المساحون الأوائل الذين درسوا طبيعة الأراضي، وهم مهندسو القوى المائية ومخططو البيئة والمنجمون وعلماء النفس ومصلحو العقيدة، وروحانيو العصر الجديد. تراهم نشطين في هونج كونج وفي المدن الأخرى ذات الغالبية الصينية من السكان، بما في ذلك الآن مدن لوس أنجليس وسان فرنسيسكو ونيويورك وسيدني وغيرها. وتنطلق أساطير كثيرة عن أقوال متطرفة لفن الفنج شوي، كم من بنايات حديثة تصدعت وانهارت عند ذكر اسم سيد من سادة فن فنج شوي، وكم من بيوت فاخرة ورائعة شيدها أصحاب بلايين ولم يسكنها أحد؛ لأن أحد سادة فنج شوي قال إن المالك سيلقى حتفه داخلها. وهناك مسؤولون تنفيذيون لشركات متعثرة نقلوا مكاتبهم إلى مخازن سرية بناء على نصيحة كاهن الفنج شوي، ثم رأوا أسعار أسهم شركاتهم صعدت نتيجة ذلك إلى عنان السماء.

والمعروف أنه حُظرت ممارسة الفنج شوي طوال التاريخ الثوري الحديث في الصين، باعتباره هراء وخرافات. ولكن مع ارتفاع البنايات الضخمة الجديدة في الصين اليوم، خاصة في جوانجو وفي غيرها من مدن الجنوب، عاد سادة الفنج شوي إلى الظهور مرة أخرى؛ ليقصدهم من يسألهم المشورة.

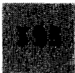
وقد نجد في فن الكهانة الصيني صورة مجازية تعبر عن دورنا؛ إذ نحاول التنبؤ بمستقبل الصين. ودرسنا، مع ذلك، التدفقات الهادفة حسب وجهتها للأنهار التي تجري عبر تاريخ الصين. وأجرينا دراسة مسحية استقصائية لرياح التغيير التي تهب قوية على تلك الأنماط، وتأسيسا على دراساتنا، وصلنا إلى بعض الاستنتاجات الواضحة ـ والمثيرة أحيانا ـ التي تنتظر مستقبل هذا التنين الكبير.



ونحن، مثل سادة فن الفنج شوي ذوي النوايا الطيبة، راغبون تماما في أن نكون صرحاء واضحين في تكهناتنا وتوصياتنا، حتى إن جاءت معاكسة للحكمة التقليدية، لقد حاولنا أن نكون محددين قدر الاستطاعة. نمحص ونغربل الرؤى أو السيناريوهات المتعددة التي يمكن أن تنجح، ونبقي على ما ننزع أكثر إلى الاعتقاد بأنها هي التي ستنجح.

ونحن، على عكس غالبية سادة فن الفنج شوي الذين عرضناهم، نقر بتوافر درجة عالية من العصمة والصواب في تنبؤاتنا. ونحن نفهم كذلك لماذا سيقع الكثير من أحداث التاريخ خلال الفترة التي نسطر فيها كلماتنا هذه وبين فترة قراءتها مسطورة في كتاب. وتهدف نبوءاتنا إلى صياغة وتحديد أسلوب التفكير بشأن الصين ومستقبلها وكذا مستقبلنا. ونأمل - حتى إذا أخطأنا إزاء أحداث بذاتها - أن يكون لنهجنا هنا قيمة باقية.





١٩

السنوات الخمس القادمة
التنين في الوطن

طقوس الانتقال: الصراع على الخلافة بعد دنج (١٩٩٨ - ٢٠٠٢)

إن ما يريد أن يعرفه أي إنسان عن مستقبل الصين الآن هو: ما الذي ستتمخض عنه عملية انتقال السلطة بعد دنج هسياو بنج؟ وما المسار الذي سيلتزمه جيانج زيمين والقادة الآخرون بشأن القضايا الحاسمة في السياسة والاقتصاد؟ وكيف سيؤثر هذا كله في مصالح الأعمال على الصعيد الدولي، وكذا في ميزان القوى الكوكبي؟

لقد انتهت «حقبة دنج» في الحقيقة قبل وفاة «القائد المبرز» في فبراير شباط ١٩٩٧. وكان ثمة صراع على الخلافة طوال التسعينيات بين زعماء متعددين وفرق متباينة استبقوا وفاة دنج. وإذا كان المؤتمر الخامس عشر للحزب وضع اسميا خاتمه ليعلن موافقته على القيادة الراهنة في سبتمبر ١٩٩٧، فإنه وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الصراع مستمرا يسري داخل النظام. وطبعي أنه في حالة عدم وجود سيادة حقيقية للقانون، وغياب الهياكل

الشفافة ذات التكوين المؤسسي للحوار وتنفيذ السياسة، يكون الصراع على الخلافة، وبدرجة كبيرة، هو أعلى أشكال الحوار السياسي، وسوف يستمر، على الأرجح، بصورة أو بأخرى لسنوات عديدة قادمة.

وعلى الرغم من أن دنج كان معنيا أكثر من ماو بضمان خلافة مستقرة بعد وفاته، فإنه عانى بالمثل، وإن بدرجة أقل، عند اختيار الأشخاص المناسبين. والمعروف أن ماو في الخمسينيات اختار ليو شاوشي Liu Shoxi ليكون الرجل الثاني ونائبه، ولكن ليهاجم بعد ذلك خليفته المرتقب وينحيه بعد سنوات قلائل باعتباره العدو الأول. وكان ليو أول أهداف الثورة الثقافية في الستينيات، وطورد في عمله حتى لقي حتفه، وكان لين بياو ـ Lin Biao رفيق السلاح لماو ـ ثاني الشخصيات التي اختارها ماو، ولكن بعد سنوات قليلة واجه لين تهمة محاولة الانقلاب ضد النظام، ومات عام ١٩٧١. ويقال إنه مات بينما يحاول الهرب إلى الاتحاد السوفييتي على إثر فشل الانقلاب.

ولكن فشل دنج في خلق الفريق الذي يخلفه كان أقل درامية مما حدث مع ماو. بيد أن الخليفتين اللذين حددهما دنج في الثمانينيات ـ وهما هو ياوبانج Hu Yaobang وجاو زيانج Ghao Ziyang ـ ثبت في النهاية أنهما ليبراليان إلى حد كبير، وسابقان للعصر مما لا يسمح ببقائهما في السلطة. لقد كانا القناعين اللذين تستر وراءهما دنج ليجذب الانتباه، ويحظى بتأييد أصحاب الرؤية الديموقراطية، وهي رؤية تراجع هو نفسه عنها.

وتم تطهير هو ياوبانج عام ١٩٨٧، بعد أن وضح أنه يدفع بقوة ضاغطة وكبيرة من أجل إصلاحات سياسية مثل تقاعد قادة من جيل دنج، وهو ما رفض بقية أعضاء القيادة بحثه والتفكير فيه، لا الآن ولا مستقبلا. وأصبح جاو جيانج الذي يحظى هو الآخر بحماية دنج رئيسا للوزراء عقب مهمة ناجحة لإصلاح الاقتصاد في مقاطعة سيكوان Sichuan، مسقط رأس دنج، وكان الاتجاه أن جاو الأكثر حداثة في الصين ويتحلى بالقدرة، وعقل متفتح ورجل تكنولوجيا تجريبي، ولكنه هو الآخر أصبح كبش فداء، وألقى به دنج عامدا إلى الذئاب المحافظة عقب أحداث ميدان تيان آن مين. وكان آخر عمل جماهيري قام به هو حضوره إلى الميدان سريعا قبيل حمام الدم، وأعرب عن تعاطفه مع المتظاهرين، واعتذر إلى الطلاب لأنه «جاء متأخرا». وقيل إن هذا العمل أكثر الأعمال شعبية من حيث تعبيره عن شجاعة سياسية شخصية لم تشهد الصين الحديثة لها مثيلا.



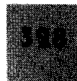
ولكن هذا الموقف كان الإدانة القاضية لجاو في عيون الأكثرية المحافظة. وعقب أحداث ٤ يونيو جرى تجريده من كل مناصبه ووضع فيما يشبه الإقامة الجبرية داخل بيته. وعلى الرغم من أنه تجاوز السبعين من عمره، لم تسمح له السلطات بالمشاركة العامة في تشييع جنازة دنج، الذي كان يوما مرشده ومعلمه.

وكان دنج أفضل حظا نسبيا مع اثنين آخرين اختارهما ليخلفاه: لي بونج Li Ponj، وجيانج زيمين Jiang Zemin، تولى جاو منصب رئيس الوزراء خلفا لسلفه لي عقب أحداث تيان آن مين. وحاول جاهدا أن يستمر في منصبه للفترتين المحددتين، على الرغم من أنه كان دائما شخصا غير محبوب. ويبدو اليوم في نظر الآخرين عميدا لزمرة أقلية من المحافظين الأقوياء، الذين يتلاعبون بتراث دنج وجرأته لفتح أبواب الصين على العالم الخارجي، وتجربته لأشكال اقتصادية جديدة. ولكن لم يتجاوز دورهم حتى الآن مجرد التلاعب، دون الإطاحة به أو إعاقته، هذا بينما يتعين ملاينة وتهدئة لي والمتحالفين معه؛ إذ إنهم ليسوا هم المحركين الأساسيين لتحديد اتجاه الصين.

تحدى جيانج زيمين التوقعات الأولية وكان له النصيب الأوفى والأفضل دون الجميع. شغل جيانج قبل ذلك منصب عمدة شنغهاي، قبل أن يستدعيه دنج إلى بكين عام ١٩٨٩؛ للإشراف على أعمال الدعاية عندما تفاقمت حدة التناقضات التي أفضت إلى أزمة تيان آن مين. وظلت يدا جيانج زيمين، على خلاف لي بنج، مبرأتين اسما من أي مشاركة مباشرة في سفك الدماء في كارثة تيان آن مين، وعلى الرغم مما يبدو في الظاهر من أنه كان خارج دائرة صنع القرار المباشر، فإنه يقينا لم يكشف عن أي بادرة تنم عن أنه مختلف مع المبدأ الأساسي السياسي.

واعتقد قليلون من الأجانب، وأقل منهم من الصينيين - خلال مطلع التسعينيات - في أن جيانج أخذ نجمه في التصاعد متطلعا لتولي قيادة الصين ليظهر كأول خليفة لدنج. وكشف استطلاع للرأي بأنه لو أجريت انتخابات حرة على الرئاسة، فإن الشعب الصيني ربما يصوت لانتخاب نيلسون مانديلا أو بيل كلينتون بنسبة أصوات تزيد على أصوات جيانج زيمين بهامش عشرة في المائة. ولكن جيانج استثمر وجود دنج الباهت البطيء زمنا؛ وأحكم قبضته على السلطة، وهكذا استطاع أن يقود عملية انتقال أكثر استقرارا مما توقع كثير من الغربيين.

وإذا نظرنا إلى جيانج نظرة تقيم مجردة تأسيسا على ما جمعه من ألقاب ومناصب، نجد أنه الصيني الأكثر قوة في التاريخ الحديث؛ إذ إنه يعمل في وقت



واحد رئيسا للحكومة، وأمينا عاما للحزب الشيوعي، ورئيسا للجنة الشؤون العسكرية ذات النفوذ القومي. ولكن جيانج في الحقيقة ليس بالقوة التي توحي بها ألقابه. إن مجرد حاجته الشديدة للألقاب دليل على ضعفه النسبي. هذا على عكس دنج هسياو بنج في ضوء شائعة تقول إنه كان فقط نائبا لرئيس الوزراء خلال أكثر سنوات نشاطه حمية وحماسة، واعتبر نفسه بعد ذلك «متقاعدا» لا يحمل لقبا رسميا، حتى على الرغم من أن الجميع ظلوا ينظرون إليه باعتباره قائد الصين الحقيقي خلال سنوات مرضه الأخيرة.

ولعل قدرة جيانج على تشكيل تحالفات وحلفاء خلف المسرح، هي أكثر النتائج نجاحا للخطة الرئيسية التي وضعها دنج للصين لما بعد الوفاة. وإن خبرة دنج على مدى سبعة عقود من اللف والدوران في الصراع الداخلي للحزب أقنعته بأن نظام الرجل القوي الأوحد الشبيه بالإمبراطور، والذي كان سائدا قديما، نظام غير عملي بالنسبة لعملية تحديث الصين على المدى الطويل، بل وربما خطر عليها، ووضع حلا لهذه المسألة تمثل في تحديد اثنين للخلافة ونظام للمراقبة والموازنة وسط الدوائر الداخلية للسلطة. وإذا ترك جيانج العناصر الحقيقية الملائمة في السلطة - مع الخصوم الحقيقيين - أصبح ضامنا لإمكان كبح نزوع أي قائد أو فريق إلى التجاوز والتطرف، وبذلك يمكن الإبقاء على الصين في مسار معتدل بعامة. وإن أوضح دليل على هذا هو مثال لي بنج، الذي اعتبره كثيرون من المثقفين، ليس فقط شخصية غير محبوبة، بل وأيضا منافسا خطيرا لجيانج. وتقضي الحكمة التقليدية بأن يتخلص جيانج من لي في أثناء المؤتمر الخامس عشر المنعقد في سبتمبر ١٩٩٧. ولكن على خلاف جميع التوقعات التي رشحت لي للخروج، احتفظ لي بمنصبه الرفيع في المكتب السياسي، وأصبح رئيسا لمؤتمر الشعب القومي الذي تتزايد قوته في مارس ١٩٩٨ بعد أن انتهت فترة رئاسته للوزارة.

وإلى هنا استطاع دنج - في الحقيقة - أن يضمن الاستقرار كهدف بعيد عن طريق هذا النهج الذي يبدو في ظاهرة نهجا غير مستقر. ويبدو أن جيانج متشبع تماما بالنموذج الجديد لتوافق الآراءالذي ابتكره ليجعل الصين تسير مترنحة عبر هذا الطريق أو ذاك ، وفق نزواته. وعلى الرغم من مجموعة الألقاب المثيرة - بل وعلى الرغم من النظام الذي يعتبره العالم الخارجي نظاما فرديا إن لم يكن فاشيّا - فإن جيانج يتعين عليه أن يلتزم في عمله الحذر

الشـديد، وأن يسـعى بدأب إلى ضمـان توافق للآراء داخل المكتب السيـاسي للحـزب ومـجلس الدولة ولجنة الشؤون العـسكرية، بل ومع قـادة الأقـاليم والمقاطعات. وعلى الرغم من أن كثيرين يعتبرون جيانج محدث نعمة، عـاطلا من الكاريزما، أو سحـر الزعامة الملهمة، ومن الصفات الطبيعية للقيادة، فإنه يجـيد العـمل من وراء سـتـار، وهـو نموذج لسـمـسـار السلطة حسب أسلوب شنغهاي. وهذا ما يقوله عنه ويلي وو ـ لاب لام Willy Wo-Lap Lam، خبير السياسة الصينية لمجلة «ساوث شاينا مورننج بوست».

وربما يثبت جيانج أنه مناسب تماما إزاء القواعد الجديدة للعبة السياسية التي يريد أن يصل إليها تدريجيـا وبذكاء، وهي من نوع حكم الرجل الواحـد الذي سعى دنج لإنهائه. بيد أننا لا نرجح هذه النتيجة، والشيء المحتمل، بدلا من ذلك، هو أن أسلوب العمل الحذر والبطيء سعيـا للحفـاظ على التـوزان وضمانا لبقاء السفينة الصينية طافية، سوف يفرض قدرا كبيرا من الاعتدال بحيث تعجـز حكومة بـزعامة جيانج عن معالجة مشكلات الصين الكبـرى في الاقتصاد والسياسة. وهذا ليس من شأنه فقط أن يزيد تلك المشكلات تفاقما وتعقدا، بل يفضي في النهاية إلى حدوث انفجار ضد جيانج.

ونحن نرى أن هذا السيناريو محتمل ليس مرجحا. وسوف يتمكن جيانج وزمرته من أن يؤدوا المهمة بنجاح بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتحسن المطرد في نوعية الحياة، ومواصلة عملية التوازن الدقيقة والحرجة لسنوات أخرى عديدة. وتجري في الوقت ذاته عملية تطور معارضة منظمة، ولكنها مستأنسة وتسعى من أجل اتباع سياسات اقتصادية أكثر ديناميكية مع تطبيق خطة سياسية أكثر ديموقراطية. ولكن يبدو أن الحاجة إلى التعامل مع هذه القوى، وما سوف يترتب عليها من مظاهر تنفيس وتخفيف، لابد لها من الانتظار حتى منتصف العقد التالي، أو بعده بقليل.

وإن النهج الصحيح لتقييم مستقبل الصين هو أن نركز على العملية الجارية والنتائج النهائية، وليس على الشخصيات. ذلك أن الشخصيات السياسية في أي بلد من البلدان يمكن أن تعرض مشاهد مثيرة بالنسبة للقضايا موضوع الحوار. ويحدث أحيانا أن ينتهي الأمر بهم بعد الانتخابات إلى تنفيذ سياسات مغايرة إلى حد كبير للمبادئ التي أعلنوها في أثناء الحملة الانتخابية. وطبعي أن الشخصيات الصينية ليست استثناء من هذا،



ويتمثل الفارق الكبير في الطبيعة الغامضة للنظام الصيني، والكلمات الملغزة والمتعددة الألوان، والتي يتحدث بها حتى أقوى القادة؛ مما يجعل من الصعب على الأجانب فهم من هو هذا، وما الذي يقصدونه ويدعون إليه حقا وفعلا.

ويكفي أن نعرض مثالا واحدا مثيرا: حدث في أثناء المؤتمر الخامس عشر للحزب المنعقد أخيرا أن اختار جيانج زيمين، وبشكل محدد، عضو اللجنة الدائم هو جينتاو Hu Jintao ليكون بمنزلة زعيم من الجيل الرابع، الذي يتولى المسؤولية عند تقاعد الجيل الثالث (ويبلغ هو الخامسة والخمسين من العمر، ويعتبر «شابا»)، ولكن من «هو»؟ وما الذي يرمز إليه؟ والملاحظ أنه حتى ويلي وو ـ لاب لام أفضل المراقبين لأحداث الصين، ويعمل مع وسائل إعلام هونج كونج، يعرف جيدا من هذا، وماذا يجري هناك، قال عن هو إنه: «شخصية غامضة يتجنب الأضواء»، وصاحب فكر محافظ مقبول لدى أغلب الفرق داخل الحزب، وله روابط شخصية مع كل من اليسار واليمين.

ويمارس بعض النقاد ضغوطا على جيانج زيمين لكي يضع حدا لممارساته التي تنزع إلى حشو القيادة برفاقه من شنغهاي. وإزاء هذه الضغوط أعطى جيانج إشارة الموافقة إلى هو لكي يؤيد الفكرة الداعية إلى أن يكون القادة الجدد من مجالات جغرافية وجماعات سياسية متباينة، وهو المبدأ المستمد من الحكمة القائلة: «خمس بحيرات وأربعة بحار». ولكن لم يتضح بعد إذا كان «هو جيانتو» ظهر في الحقيقة كقائد رفيع المستوى، أم أن هذا الطراز من السلطة يظل أساسيا بين أيدي أولئك الذين ظلوا على صلة مباشرة مع جيانج لأجل أطول.

ونحن نتنبأ بأن القدر الأعظم من اتجاهات السياسة الراهنة في الصين سيظل نافذا بدرجة أو بأخرى حتى وإن تغيرت القيادة الفعلية، وكشفت عن واقع الصراع داخل الحزب؛ إذ على الرغم من وجود اختلافات موضوعية داخل القيادة اليوم، وعلى الرغم مما يتجلى واضحا أكثر فأكثر من تشكل معسكرات من «المحافظين» و«الوسطيين» و«الليبراليين» وغيرهم، فإن هذه المعسكرات يجمعها اتفاق عام بشأن الكثير من المسائل التي يراها الأجانب المؤشرات الرئيسية الدالة على اتجاه السياسة. والملاحظ أنه لا يوجد فريق داخل القيادة العليا راغب في أن يغلق الباب تماما أمام الاستثمار الأجنبي كمثال. ولا يوجد فريق يؤمن بأنه قادر على تحويل اهتمام الصين بعيدا عن النمو الاقتصادي والتحديث، والعودة إلى السياسة والأيديولوجيا، ثم يبقى في



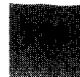
السلطة. إن كل عضو من أعضاء القيادة الصينية يدرك جيدا أن السلطة السياسية والاستقرار كلاهما الآن رهن توفير السلع اقتصاديا، وليس فوهة البندقية (أو حملة سياسية جماهيرية).

ولكن وجود هذه المساحات العريضة من الاتفاق لا يعني أن لا قيمة أو وزنا للزعماء السياسيين الأفراد ولفلسفاتهم أو شخصياتهم. إنها في الحقيقة أكثر أهمية الآن خاصة مع اتساع مدى الآراء المقبولة، وبعد أن أصبحت القضايا التي يتعين التصدي لها غير مسبوقة، ونشوء جماعات مصالح سياسية «عادية».

إن المشاهد السياسية الصينية المتعاقبة خلال القرن العشرين بدت في الغالب فوضوية عنيفة ودموية. والحقيقة أن القرن العشرين ـ ابتداء من حكام الأسر، ثم القوميين فالثوريين ـ لم يسجل تحولا واضحا في السلطة، جرى سلسا في هدوء. ويتعين على جيانج للتغلب على لعنة التاريخ هذه والحفاظ بقبضته المحكمة على ركائز السلطة أن يعمل بدأب ومثابرة وبشكل متواصل من أجل تقليل الخصوم إلى أدنى حد ممكن، وتهميشهم، وأن يلحق بهم الهزيمة بمناورات بارعة. وهذا هو ما يتسق مع أسلوبه الذي اتبعه على مدى السنوات الأخيرة، وإن أقوى الجماعات المتطلعة للسلطة الآن تضم:

المحافظين الجدد: وهم في الغالب الأعم الكهول من كبار الشخصيات الحزبية، ومثلهم لي بونج وجرى تطهيره، والشيء المثير هنا أن إخراجه اعتمد على أصوات مجموعة كبيرة من الشباب المتصلبين. إنهم في الغالب الأعم من فئة التكنوقراط الذين لديهم انحياز إلى سيطرة الدولة، ويضيقون لابتعاد زعامة اليوم كثيرا عن المعتقدات والقيم الشيوعية التقليدية. وتعتبر الدعايات الممتدة على لسان دنج ليقون Deng Liqun مثالا جيدا آخر. إن مقالاته وتعليقاته الفظة تسخر من قضية الإصلاح الاقتصادي. وبدأ بعض المحافظين الجدد يشيرون بقدر أكبر من الإيجابية إلى ماو تسي تونج من جديد. وأكثر من هذا أن لي بنج دافع عن الثورة الثقافية قائلا إنها لا تزال لها مبرراتها وأسبابها، ويتعين ألا نرفضها باعتبارها خطأ تماما، وهناك البعض من الجيل التالي من «المحافظين الجدد» تلقوا تعليمهم في الغرب، ويحتلون مواقع مهمة في إدارة الحكم والمؤسسات السياسية، وتراهم تواقين إلى احتلال مواقع الصدارة بين صفوف النخبة صاحبة السلطة.

سيادة القانون ـ دعاة الإصلاحات التدريجية الموجهة: يدافع هؤلاء عن التوسع في استخدام العملية الانتخابية (داخل حدود واضحة)، وعن مزيد من الشفافية

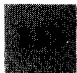


في السياسة وفي القانون. وكان قياو شي Qiao Shi، رئيس المؤتمر الشعبي، الشخصية الأبرز بين هؤلاء حتى تاريخ تقاعده القسري، وإخراجه من المكتب السياسي عام ١٩٩٧. ولكن يرتبط بهذا الرأي قادة آخرون من أمثال تيان جيون Tian Jiyun. ولكن بعد غياب قياو عن الصورة لم يعد واضحا من بين القيادة العليا إن كان هناك أحد سيقوم بدور المتحدث العام دفاعا عن المهمة الحرجة لإقامة المؤسسات اللازمة لنفاذ القوانين. وليس أنصار مبدأ «سيادة القانون» من بين «المحافظين» أو «الليبراليين» دائما: ذلك أن الحاجة إلى نظام مرتكز على القانون قضية شعبية ورائجة بوجه خاص بين المسؤولين عن إدارة هيئات مالية ومشروعات أعمال، ابتداء من البنوك والوزارات وحتى أصغر الشركات.

مجموعة متباينة من الإصلاحيين الليبراليين: وهؤلاء هم الثقل المقابل مباشرة للمحافظين الجدد، وأتوا إلى السلطة في السبعينيات والثمانينيات على أيدي جياو جيانج وهو ياوبانج، ويعملون الآن في عديد من الوزارات والمناصب السياسية الوسطى والعليا وفي مركز صناعة الفكر والأكاديميات. وأكثر هؤلاء على حظ وافر من التعليم، وتلقوا تعليمهم في الغرب ويتميزون بقدرات عالية جدا، وحقق بعضهم ثروات عن طريق مشروعات الأعمال. ولكن كثيرين على استعداد للعودة إلى السياسة فورا، لو أتى إلى السلطة فريق قيادي يتمتع بنظرة مستقبلية أكثر من القائمين الآن (ويرى بعض الخبراء أن جاو ربما يكون الشخصية الأبرز التي تلتف حولها جماعات من الليبراليين).

كهول الحزب لا يزالون على قيد الحياة وقادرون على أداء دور: مثال ذلك يانج شانجكون Yang Shangkun الذي قارب التسعين ولا يزال نشطا وله علاقات قوية ليس فقط مع العسكريين، بل ومع بعض الإصلاحيين الليبراليين من بينهم جاو جيانج. ويخبو ظل «الخالدين» تدريجيا من فوق المسرح، ولكن لايزال هذا الجيل الذي بلغ الثمانين يلقى احتراما هائلا ويتمتع بقدر من النفوذ ونوع من سلطة الاعتراض حتى ضد تغيرات بذاتها.

كبار قادة جيش التحرير الشعبي: إنهم لم يقوموا أبدا بدور مستقل واضح في السياسة الصينية، ولكن يمكن لهم أن يفعلوا هذا حال اعتقادهم بأن الصين تواجه خطر التفكك سياسيا أو اجتماعيا. وإذا كان جيش التحرير الشعبي محافظا بوجه عام، فإنه ليس كذلك على نحو متماثل. كما أنه لا تحفزه فقط قضايا عسكرية صرفة، مثل التعبئة والسيطرة على سياسة الأمن القومي. علاوة



على هذا، فإن كبار قادة جيش التحرير الشعبي سبق لهم أن قاوموا الأوامر بالتحرك ضد المواطنين الصينيين في ميدان تيان آن مين. وشيد جيش التحرير الشعبي واحدة من أهم وأضخم إمبراطوريات الأعمال والاقتصاد في الصين، والتي تضم مجموعات كبيرة ومتنوعة من المشروعات، زد على هذا أن الجيش أفاد فائدة جمة من سياسات الباب المفتوح المعتدلة؛ إذ ساعد هذا ليس فقط على نقل التكنولوجيات والتوسع في تجارة السلاح المربحة، بل وأيضا على تبادل الخبرات والزيارات بين المستويات العسكرية الرفيعة مع الغرب، مما ساعد على إصدار تقييم أولي للمعدات والمعتقدات العسكرية الحديثة.

كبار التكنوقراط المتقدمين أصحاب الكفاءات والتوجهات الإصلاحية المميزة وسجلات قيادية راسخة: خير من يمثل هؤلاء هو جو رونجي. وقال عنه دنج هسياو بنج ذات يوم إن جو واحد من بين قادة صينيين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، ممن يملكون بحكمة وقوة ناصية الاقتصاد الحديث. وظل جو منذ الخمسينيات شخصية بارزة لها كلمة في مجال قضية الإصلاح الاقتصادي. وبينما عانى غالبية قادة اليوم في أثناء الثورة الثقافية، فإن جو ربما وحده الذي هوجم بسبب أفكاره الليبرالية منذ أوائل ١٩٥٧ مع بداية الإجراءات الصارمة ضد اليمينيين. وثمة شخصيات بارزة أخرى نذكر من بينها لي رويهوان Li Ruihuan، ولي لانكنج Li Lanqing، وهؤلاء جميعا يتميزون بفكرهم العلمي المتقدم، وتوجهاتهم الحديثة ونظرتهم المستقبلية، ويتحدث بعضهم الإنجليزية ويمتلك نزعات عالمية (كوزموبوليتانية). إنهم مخلصون لجيانج زيمين الآن، وإن لم يكونوا متطابقين معه بالضرورة، وقد يحدث أن ينفذ صبرهم، فرادى أو جماعة، إزاء الوضع الذي يسعى جيانج إلى تكريسه والحفاظ عليه. ومن يدري، ربما يعمد أحدهم أو عدد منهم إلى دفع الحكومة لاتخاذ موقف أكثر حسما بالنسبة للقضايا الرئيسية على نحو ما فعل هو ياوبانج منذ عقد مضى.

الأمراء الصغار: أبناء وبنات مشاهير الزعماء من الجيل القديم، الذين لم يقنعوا بالصعود إلى المراتب العليا، بل بدأوا يرتبطون بإمبراطوريات الأعمال والسيطرة على الموارد الاقتصادية المهمة. وصغار الأمراء منتشرون على مدى الخريطة الأيديولوجية، ولكنهم يمثلون نوعا جديدا من القوة السياسية.

اللامنتمين أو المستبعدين من بين الصفوف العليا من القيادة: ولم يكن لهم دور كبير في تاريخ الصين، ولكن ثمة أصوات سياسية خارج الحزب



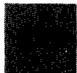
التقليدي وهياكل الدولة هي أكثر وضوحا وتحديدا اليوم عما كانت على مدى نصف القرن الماضي. إنهم يشغلون كل درجات السلم ابتداء من المنشقين الديموقراطيين من أمثال وانج دان Wang Dan، وحتى القوميين الجدد والأصوليين مثل مؤلفي كتاب «الصين تستطيع أن تقول لا»، والموجودين في المنفى مثل الدلاي لاما، وكذا الأقليات الانفصالية في سنكيانج.

وسوف تكون إدارة جيانج زيمين أنزع إلى الائتلاف أكثر مما كانت عليه الحكومة في عهد دنج. وسوف تظهر بعض القوى والأصوات المعبرة عن اتجاهات فكرية مختلفة، ومراكز قوى داخل القيادة الشيوعية. وواضح أن مهارة جيانج تتمثل في المساومة بين هذه الصفقات والحفاظ على حركة الجهاز في مجموعه، وحتى وإن لم يبلغ أقصى سرعته. وحسب هذا المعنى نقول إن الصين في سبيلها لكي تصبح بلدا «عاديا سويا»، إنها سياسيا تتحول ببطء إلى بلد لديه القدرة على التسامح واستيعاب بعض مظاهر الاختلاف (المتواضعة) داخل صفوف القيادة، دون استثارة حملات تطهير أو نقد جماعي أو أعمال عنف.

كيف سيشكل فكر جيانج السنوات الخمس القادمة؟

إذا كان جيانج عاجزا عن الالتزام بوعده في مواجهة وحل المشكلات الكبرى، مثل البطالة والفساد، فإن هذا يعني أنه يواصل النهج القديم الراسخ في السياسة العامة الصينية: إعطاء الأولوية للنظام، والاستقرار على مطلب التقدم في إعادة بناء الإطار السياسي والاجتماعي للبلاد، بيد أن هذا النوع من «النظام» و«الاستقرار» يعني العودة إلى معضلة البدائل بين مشكلات يتعذر حسمها. إن مشكلات الصين يمكن أن تزداد وتتعاظم، ويمكن أن يتأخر نموها، وقد تتضاءل عدالة توزيع ثمار رخائها شيئا فشيئا باطراد. وهنا سيتزايد النقد ونزعات الانشقاق والمعارضة في مواجهة جيانج، وسوف يحاول احتواءها عن طريق إصلاحات ارتجالية للعلاج المؤقت وعمل تغييرات إدارية، وربما الاندفاع في اتجاه التحالف مع القوميين الجدد والتقليديين، وربما أحيانا مع دعاة مناهضة الغرب. وهذه جميعها لا تصلح وصفة من أجل كفالة نظام واستقرار حقيقيين.

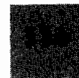
ومع تحول جيانج من ناحية أخرى إلى شخصية تحظى بقدر أكبر من الثقة والمنعة الرئاسية، فقد يصبح قادرا على إنجاز بعض المبادرات الجريئة التي تحدث عنها أو ألمح إليها؛ على نحو ما فعل في ندائه أمام المؤتمر



الخامس عشر للحزب حين وعد بمزيد من الحلول المرنة بالنسبة للمشروعات المملوكة للدولة (بما في ذلك البيع أو التفكيك أو خصخصة الآلاف من المشروعات). وإذا أضيفت إلى جيانغ بصيرة جو رونجي، فإن هذا قد يعوض جيانغ افتقاره إلى «البصيرة الواضحة»، وهو ما يقلل من مصداقيته. ويمكن حينئذ أن تنطلق مسيرة أكثر جرأة على طريق الإصلاح الاقتصادي، وربما، ومع استيلاء جيانغ على أعلى مناصب الحزب، فإنه ربما يجري بحذر شديد تخفيفا للمبادئ الشيوعية التقليدية. وقد تشتمل هذه الإصلاحات على منح المقاطعات والدوائر الانتخابية المختلفة مزايا جديدة من حيث حقوق التصويت وتوسيع نطاق الانتخابات على مستوى القرية والمستوى المحلي.

ونحن نتوقع أن يستمر النهج المتبع اليوم: وهو من ناحية نهج إيجابي، ولو أنه إصلاحي كمي تدريجي. وهو من ناحية أخرى قدر من التوسع المستمر في الديموقراطية النيابية بالانتخاب على المستوى المحلي، مع رغبة محدودة جدا في مواجهة مطلب الإصلاح السياسي عند القمة. ونعتقد أن جيانغ يمكنه أن يواصل عملية التوازن هذه بنجاح لفترة قادمة، وفي تقديرنا أنه وفريقه سيكون بإمكانهم الحفاظ على الوضع القائم حتى نهاية عام ٢٠٠٠، على أقل تقدير، وربما إلى حين انعقاد المؤتمر السادس عشر للحزب عام ٢٠٠٢.

ونتوقع أن هذه الفترة للسياسات الانتقالية، من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٢، ستمضي كفترة سلام دون مواجهات عنيفة أو ظروف حرب أهلية أو انقلابات، على عكس فترات الانتقال السابقة في الصين. بيد أننا نكاد نجزم بصراعات حول أفكار وسياسات وكذا صراعات بين شخصيات وصراعات على السلطة. ولكن القدر الأعظم من هذه الصراعات سيدور في غرف مغلقة بعيدا عن عيون الأجانب المتطفلة. مثال ذلك أنه من المرجح أن تبدأ عملية لإلغاء آثار دنج، والملاحظ أن أقرب المقربين من دنج يتعرضون الآن لهجمات للحد من سلطتهم ومناصبهم، ونذكر أنه في عام ١٩٩٦، وقبل وفاة دنج بثمانية أشهر، أدلى ابن دنج. المدعو دنج بوفانج Deng Pufang، المصاب بشلل النصف السفلي (نتيجة حادثة وقعت له في أثناء الثورة الثقافية، إذ اضطره منتقدو أبيه من رجال الحرس الأحمر إلى القفز من النافذة، أو ألقوا به من النافذة)، أدلى بحديث موثر للغاية في اجتماع لأعضاء الاتحاد الصيني للمعاقين (وهو رئيس له). دافع الابن في خطابه عن تراث أبيه ضد من يسعون إلى إنكار خط دنج هسياو بنج «جملة وتفصيلا»،



وصدرت بعد ذلك عدة بيانات صحافية رسمية انتقدت التقارير الغربية عن الحادث، وحاولت أن تنكر وجود أي صراع بشأن تراث دنج. ولكن واضح أن دنج بوفانج كان يتحدث عن اختلاف حقيقي وعميق.

وعلاوة على هذه الحجج السياسية رفعية المستوى، من المحتمل حدوث درجة ما من الاضطرابات العامة في شكل إضرابات أو أحداث شغب أو تظاهرات، ولكننا لا نتوقع أحداثا على غرار أحداث ميدان تيان آن مين في عام ١٩٨٩، ناهيك عن وقوع أحداث عنيفة عارمة مثل الثورة الثقافية.

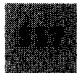
وفي ضوء التاريخ ومدلولاته، نعتقد أن جيانج زيمين سيكون موضع ثقة ومصداقية للنجاح في الخروج بالصين من المياه الخطرة، التي تجمعت خلال فترة الانتقال بعد دنج. وكذا النجاح في صوغ مثال ـ وإن بدا إشكاليا ـ لأول خلافة تتم في سلام، وتحقق تطويرا سياسيا في الصين الحديثة، وإن المشكلات التي ستتراكم خلال هذه الفترة سوف تخلق أيضا الظروف اللازمة لتغيرات حقيقية وضرورية، عندما تؤول السلطة إلى قادة المستقبل بعد عام ٢٠٠٠.

ماذا بعد جيانج؟

سياسات أجيال وأسلوب صيني

إن نوع التغير السياسي والاقتصادي الدرامي الذي يأمل فيه كثيرون في الغرب، والذي تحتاج الصين في النهاية إلى المشاركة فيه بدرجة ما، مرتبط أوثق ارتباط بالتغير بين الأجيال. وسوف يستلزم أكثر من بضع مبادرات سياسية قليلة، إذ سيمتد أجيالا إلى أن تتغير الصين.

والمعروف أن ماوتسي تونج، وشواين لاي، وجو دي وزملاءهم من الثوريين الذين أسسوا جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، يعتبرون جميعا «الجيل الأول» من القادة. وبدأ هؤلاء الآباء المؤسسون بناء الحزب وتأسيس جيش، وشاركوا في المسيرة الكبرى، وحضروا اجتماع ميدان تيان آن مين في أكتوبر عام ١٩٤٩، عندما أعلن ماو انتصار الثورة بكلماته المشهورة: «الآن تقف الصين شامخة». وهؤلاء الرجال، مثلهم مثل قادة أقوياء آخرين في عصرهم ـ روزفلت وديجول وتشرشل ـ تميزوا جميعا بالقوة والشخصية الزعامية الجذابة «الكاريزمية»، وكانوا أكبر من الحياة. حنكتهم المعارك، وصهرتهم

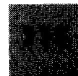


الحرب والثورة، وكانوا ذروة القوميين المحدثين، وركزوا اهتمامهم على رؤى وآمال عظام هدفها التقدم بمصالح أمتهم. كذلك كان ماو ومعاصروه مثل نظرائهم من قادة الغرب في الحرب العالمية الثانية يستمدون سلطتهم من نجاحهم في قيادة شعوبهم، من أجل تحديد خبرات الحقبة الحديثة وخلاص البلاد، ولن يظهر لهم مثيل في المستقبل القريب.

ووضع دنج هسياو بنج بنفسه ـ عن وعي ـ ضمن «الجيل الثاني» من قادة الصين، على الرغم من أنه يشارك الجيل الأول في العمر والخبرة من نواحٍ كثيرة. ويرجع هذا جزئيا إلى وازع الاحترام لماو (كان دنج يصغره بأحد عشر عاما)، ولكنه كان يريد أن يباعد بينه وبين الرئيس: لقد شاء أن يضع نفسه في صورة من اختاره القدر لإصلاح وتحسين النظام الذي بدأه ماو، وكان دنج هو «العم» المتشدد أكثر منه «الأب» المحبوب والكاريزمي. وأصبح بهذه الصورة أول زعيم صيني جمع بين الوضع التاريخي المواتي، والعقل المنفتح تماما للتأمل الجاد في كيف يفتح أبواب الصين للعالم وللحداثة.

أما جيانج زيمين وأقرانه فهم «الجيل الثالث» من القادة، ربما شاركوا في ثورة الصين عام ١٩٤٩، ولكن فقط كطلاب أو فتيان، إنهم ليسوا أبطال حرب، بل من بقوا بعد جولات التطهير المتعاقبة، وصراعات الحزب الداخلية: يتمتعون بالقدر اللازم من التعليم الأساسي والمهارات، وإن كثيرين منهم، مثل جيانج، مهندسون تخرجوا في الجامعة. ولكنهم على عكس دنج الذي سافر إلى فرنسا شابا ثوريا طالبا للعلم واحتفظ في ذاكرته بعد ذلك إلى الأبد، ليس فقط بحب فطائر الكيرواسان، بل وبفهم حقيقي للعالم الخارجي، بينما الخبرة الأولية «العالمية» لدى قادة الجيل الثالث كانت ثقافتهم السوفييتية.

إنهم بوجه عام يتمتعون بعقول نشطة، ويمكنهم قبول الجديد بسهولة على نحو ما قال أحد المحللين الصينيين في تعليق له في صحيفة «جوانمنج ريباو». ولكن سنوات التكوين قضوها داخل الصين المغلقة، حيث الأيديولوجيا هي الملك، وإن السياسة الوحيدة التي يعرفها الجيل الثالث هي سياسة الفكر الماركسي ـ اللينيني ـ الماوي، ويدركون أن هذا التراث غير وثيق الصلة ـ إلى حد كبير ـ بمستقبل الصين، ولكنهم لا يملكون رؤية رحبة وواضحة عما يضعونه بديلا عنه. وتعلموا إذ قدر لهم البقاء بعد الثورة الثقافية، أن يكونوا حذرين، يتطلعون إلى ما وراء ظهورهم، وأن يقفز كلٌّ متجاوزا الآخر للصعود على درج السلم: حسب وصف مراقب صيني.

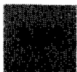


ويقول كينيث ليبرتال Kenneth Lieberthal، الخبير بشؤون الصين: «قد يتصور الغربيون خطأ أن قادة الجيل الثالث المتعلمين والتكنوقراطيين ديموقراطيون ورأسماليون صغار، والحقيقة أنهم أفراد لم يؤهلهم علمهم ولا خلفياتهم للإقبال على أي قيم أو خيارات». ويضيف عالم اللغة الصينية المحنك لوسيان باي Lucian Pye أنه على الرغم من الخطاب الإنشائي الرسمي (مثل بناء حضارة روحية)، فإن الحقيقة أنهم يسكنون «أرضا روحية بورا»، لم يتبق فيها من عوامل التوحيد غير القليل من بينها «التنفيس عن مشاعر مناهضة الأجنبي».

إن جيانج ومعاصريه آلت إليهم الهيمنة على السياسة بحكم السن والأقدمية. ولكن تسود على نطاق واسع نظرة مؤداها أن هذا ليس إلا جيل قادة «مؤقتا» و«مستعارا»، يفتقر إلى كل من الرؤية الخاصة به كما تعوزه السلطة للإنجاز.

إن بعض شخصيات الجيل الثالث يمكنهم، وهذا أمر محتمل، أن يقوموا الآن بدور تاريخي لهم، مثال ذلك أن جو رونجي لديه فهم برؤية، وحدد معالم خطة لتغيير درامي، ولكنه، وعلى الرغم من وضعه الرئاسي الرفيع، يجد نفسه أسير خطوات محدودة المجال. وحدث أن عبر جو لبعض الزوار الأجانب عن قدر كبير من الأفكار الاقتصادية الجريئة، بل والأكثر جرأة مما اعتاد أن يفصح عنه علانية في الصين، أو حاول تنفيذه.

و«الجيل الرابع» هو الجيل الذي يتولى الآن إدارة البنوك والمؤسسات المالية ويشغل مناصب المحافظين أو عُمَد المدن، وينتشر أبناء هذا الجيل في مختلف مراكز الفكر والوزارات والشركات الصينية الجديدة في الداخل والخارج. وهؤلاء في العقد الرابع أو الخامس من العمر، ومن المقدر لهم أن يشغلوا مناصب رئاسية في هيكل السلطة خلال العقد القادم. وينزعون إلى الاعتقاد بأن الإصلاح السياسي أمر حاسم من أجل مستقبل الصين، بيد أنهم يعرفون أيضا ويفهمون أسباب التدرج في العمل السياسي. وحيث إنهم شباب فقد تصدروا صفوف الثورة الثقافية، وأغلقوا مدارس ومعاهد الصين وطافوا بأنحاء البلاد من أجل «صنع الثورة»، ورأوا بأعينهم كيف أصبحت الصين في حالة الفوضى، وفي مناخ التغيير المتطرف. وأضحت المعرفة لديهم ـ الآن ـ أفضل من الإصرار على التغيير الجذري، بيد أنهم يخشون من أن تخفق الصين إذا لم يحدث تغيير.



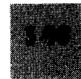
والملاحظ أن خبرات قادة الجيل الرابع جعلتهم أقوياء صامدين ناضجين وأصحاب نظرة علمية متقدمة ونظرة عالمية. لقد تحملوا الظروف الصعبة القاسية في الريف حين ذهبوا إلى هناك لمشاركة الفلاحين حياتهم في أعماق الريف في أثناء الثورة الثقافية. وحاربوا بحماس من أجل ما كانوا يؤمنون به كقضية صائبة، وقدموا تضحيات هائلة ثم لم يجنوا شيئا سوى أن اهتزت منظومة العقيدة لديهم. وقال لنا أحد كبار المصرفيين: «كنا في القاع وهذا جعلنا أقوياء، فلماذا الخوف؟».

واعتاد هذا الجيل أن يفكر بقدر من الاستقلال والنقد أكثر من أي جيل من أجيال القادة السابقين، وأحدثت الثورة الثقافية في أغلب الحالات انقطاعا في تعليمهم الرسمي، ولكن الكثير من الشخصيات البارزة أكملوا دراساتهم في جامعات غربية كبرى، عندما تيسر لهم ذلك. وبعد أن أفاقوا من العزلة التي فرضتها الثورة الثقافية، استثمروا الفرصة لتعلم مهارات جديدة، واحتضن كثيرون الحركة الديموقراطية في أواخر الثمانينيات. ولكن بعد أحداث ميدان تيان آن مين اقتنع أكثرهم بعدم جدوى التغيير السياسي، ومن ثم وجهوا طاقاتهم في اتجاه البناء الاقتصادي ومشروعات الأعمال. وها هم مثل المتطرفين الأمريكيين والهيبيز hippies(*) في الستينيات تحولوا إلى يوبيز Yuppies(**) في الثمانينيات، وإن الشيء المثير للدهشة أن هؤلاء الصينيين، الذين ساروا في هذا الاتجاه، باتوا راغبين في العودة إلى قيم الكونفوشية القديمة عن النخبة واحترام التراتبية الاجتماعية وتوقير السلطة.

ويتصف الجيل الرابع بثنائية مثيرة للانتباه: إنهم يتمنون أن يروا الصين بلدا حديثا مزدهرا وأكثر ديموقراطية. ولكن على الرغم من أنهم كشفوا في الماضي عن شجاعة، فإنهم يعتقدون أنهم لا يزالون في انتظار أن تواتيهم فرصتهم. إنهم مقتنعون بأنه حين يصل جيلهم في نهاية المطاف إلى ركائز السلطة السياسية القومية، فإنهم سيبدأون «حقبة ذهبية» للإصلاح والتقدم خلال القرن الواحد

(*) الهيبيز Hippies: فريق يزدري التماثل والالتزام، يؤكد على الحب الشامل والانسحاب من المجتمع التقليدي ونبذ أخلاقياته وعاداته وأعرافه، ويتجلى ذلك الرفض في نوع اللباس والمظهر الشخصي وعادات الحياة.

(**) اليوبيز Yuppies: الأثرياء الجدد، عشاق مشروعات أعمال، تأسرهم شهوة الثروة والامتلاك والإنفاق في بذخ، دون اعتبار للذوق العام، والتماس المتعة للذات دون اعتبار للمجتمع، شعارهم أموالك لن تأخذها معك بعد الوفاة: فاستمتع بها على الأرض، المال كل شيء في الحياة (المترجم).

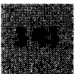


والعشرين. ولكن ربما يفقدون صبرهم وأعصابهم، وهم في انتظار فرصتهم، ويقعون تحت سطوة أنماط ومعتقدات قيادة أكثر تقليدية.

ونحن نعتقد أن صعود قادة الجيل الرابع تدريجيا إلى المناصب البارزة ـ على مدى العقد القادم ـ سوف يبشر بحدوث تغييرات إيجابية متباينة. ولكن على الرغم من الآمال التي تراودهم ـ ويشاركهم فيها الأجانب ـ فإنه لن تكون الأرض ممهدة لتغيرات بعيدة المدى. إن انتقال شعلة القيادة السياسية من الجيل الثالث إلى الرابع سوف تشبه إلى حد ما الخبرة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، عندما خبا ضوء جيل ريجان ـ بوش القديم، وظهر جيل جديد يمثله كلينتون، ووصل إلى واشنطن. سمعنا أفكارا جديدة كثيرة وخطبا جديدة رنانة، وتحولات سياسية مهمة، ولكن في النهاية لم نرَ شيئا يمثل تحولا برنامجيا واسعا على نحو ما توقعنا من المتحدثين عن «إعادة ابتكار السلطة». وهكذا، فإن قادة الجيل الرابع الصيني المتصف بالذكاء والعلم والمؤمن بالتغيير ربما يعودون مثلما عاد كلينتون إلى المركز التقليدي حال توليهم السلطة.

ولكن إذا صح هذا التوقع، فسوف يستمرون في مساهمتهم من أجل تغيير شروط وقواعد الحوار، ووضع أساس لمجتمع أكثر انفتاحا، ولنظام سياسي أكثر إيجابية. ومن ثم سوف ينتظر التحول الحقيقي بالضرورة إلى حين، الجيل الخامس وربما السادس: حسب الطريقة الصينية في الحركة بين الأجيال. لقد عاش هؤلاء الشباب القسط الأكبر من حياتهم في ظل حقبة ما بعد ماو، وكان الإصلاح والتحديث والتغيير ثوابت تجربتهم، بينما انمحت تقريبا مظاهر أحداث التطهير والصراعات الداخلية للحزب والجمود العقائدي المتطرف. ولا يحمل هذا الجيل ذكريات شخصية عن الصين الفقيرة المتخلفة المنعزلة المعادية للأجانب والمتطرفة في الفكر، ولم يتربوا على المعتقدات الشيوعية.

ولكن هؤلاء الشباب وقد شبوا وكبروا في ظل القيم «الكونفوشية ـ الشيوعية» وظروف التنشئة العالمية التي سادت فيها تعاليم الكوكاكولا وغيرها، وأصبحوا ـ على الأقل سكان الحضر والشواطئ منهم ـ أقوى ارتباطا بالشبكة العالمية للتجارة والتكنولوجيا، ويعيش أكثرهم حياة الطبقة الوسطى المتحركة في صعود. والملاحظ في المدن أن الغالبية العظمى من الأزواج والزوجات التزموا تعاليم الحكومة بشأن ضبط النسل، واكتفوا بإنجاب طفل واحد، ويُطلق على هؤلاء الأطفال عبارة «أطفال الجيوب الستة»، نظرا لما ينالونه من منح من الأبوين،



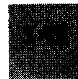
وأربع من الأجداد والجدات. إنهم أول صينيين يشبون أحرارا من الأعباء التقليدية للأسرة، وأحرارا أيضا من الالتزامات السياسية، وهكذا يعيشون منفصلين عن آبائهم وأمهاتهم، ومن الدولة الأبوية. وهي طريقة لم تعرفها الصين في تاريخها. وهؤلاء هم الفريق المنوط به في النهاية أن يضع حدا للثقافة القديمة ولمفهوم الأسرة (جيا Jia)، الذي أبقى على المجتمع «سالما آمنا» ولكن داخل سجن، ووحد صفوفه، ولكنه أعاق تطوره.

وبالتأكيد أن هناك خطرا ماثلا؛ إذ إن هذه المجموعة من الصينيين قد تظهر مقطوعة الجذور، مثلها مثل الجيل X من الأمريكيين. إذ ربما يكون تحررهم من الماضي كبيرا جدا، وربما يكونون غير مؤسسين بصورة كافية وملائمة في تراثهم الخاص، حتى يتسنى لهم تقديم نوع القيادة التي تحتاج إليها الصين أكثر من أي شيء آخر. وبينما كان الجيل الأول من الصينيين واعيا بذاته، على نحو صريح، تملأ جوانحه مشاعر احترام الذات، فإن المثقفين والقادة السياسيين، من هذا الجيل، يمكن أن يظهروا كأنهم مختلفون تماما عن بقية نظام الحكم الصيني، مما يقلل من فعاليتهم.

يبدو أن تقديرنا هو أن الجيل الخامس سوف يعلو على هذه العيوب التي تشوب طابع الأجيال، ويكون القوة الدافعة التي تغير الصين عمليا، وتحولها إلى أمة حديثة بالكامل. سوف يصوغ هذا الجيل منظومة القيم التي تصالح بين الدوافع المختلفة؛ فتكون صينية وحديثة في آن واحد. ومن ثم تستحدث مؤسسات اقتصادية سياسية تمزج بنجاح التراث الآسيوي والتراث الغربي. ولكن الجيل الخامس لن يبدأ تولي أمور السلطة إلا بعد عشرين عاما أو أكثر، وهذا مؤشر واضح يكشف لنا المدى الزمني الغريب تاريخيا لحدوث التحول النهائي للصين.

هل عاد ماو؟

موضوع مهم آخر سيثار خلال السنوات القليلة القادمة، بشأن احتمال بعث الماوية من جديد. إذ تميل الأنباء القليلة الواردة إلى الغرب هذه الأيام عن ماوتسي تونج إلى بذل المزيد من الجهد؛ لتقويم أي شهرة خلفها وراءه تؤكد أنه إحدى الشخصيات العملاقة في القرن العشرين. والملاحظ أن كتابا ألفه طبيبه الخاص أثار انتباها أمريكيا واسع النطاق في عام ١٩٩٤، لما تضمنه من قصص مثيرة وشنيعة عن مغامراته الجنسية. وصدر كتاب عقب هذا يؤكد



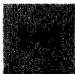
بالوثائق دوره في المجاعات الكبرى خلال الخمسينيات والستينيات، عندما رفض مساعدات غذائية أجنبية بينما الملايين من الصينيين يتضورون جوعا.

ولكن بدأت في الصين بعض المظاهر التي تشير إلى عودة ماو. ففي أوائل التسعينيات بدأ سائقو سيارات الأجرة في جوانجو وفي مدن أخرى يزينون المرايا الأمامية في مواجهة السائق بميداليات ماو؛ تعبيرا عن الحظ الحسن. وعادت إلى الظهور في بعض المدن والقرى تماثيل ماو التي سبقت إزالتها، وثمة مواقع حول الصين كانت وقفا على ماو واختفت تماما في الثمانينيات، ولكنها عادت إلى سابق عهدها. ويستطيع الزائر أن يرى الآن من يؤرقهم الحنين إلى الثورة الثقافية، يتناولون طعامهم في مطاعم تعود إلى تلك الأيام. وأكثر من هذا أن بدأ إحياء أوبرات بكين الثورية، التي أبدعت في أثناء الثورة الثقافية. وأيضا، فإن صورة ماو بطلعته المهيبة لا تزال باقية في ميدان تيان آن مين، على الرغم من أن الصينيين نزعوا صور ماركس وإنجلز ولينين وستالين التي كانت ملاصقة له.

وواضح أن عملية إحياء ذكرى ماو سوف تنمو وتزداد، ولكن فقط باعتباره واحدا بين اتجاهات أخرى كثيرة ظهرت مع انهيار عقيدة الشيوعية الجامدة، والأيديولرجيا القديمة ذات الفكر الأحادي النظرة. وسوف يملأ ماو الفراغ السياسي، بل والروحي، ما دامت القيادة الجديدة ضعيفة وفاقدة لسحر الزعامة الكاريزمية. لقد كان لماو في حياته مكانة شبه إلهية، ولذلك ليس لنا أن ندهش؛ إذ يعود إليه الناس يلتمسونه في ظروف التحدي الصعبة تماما مثلما يلوذون بالبوذية والكونفوشية وديانات العصر الجديد. ولكنه لن يكون ثانية الشخصية الإلهية المعصومة التي لا تسأل مثلما كان في حياته، وإنما سيعود ربا مقيما في البيت، قريبا من بعض الصينيين.

ولسوء الحظ، أن عمليات إحياء ماو الراهنة هي على الأرجح ضرب من التصدي لمشكلة ماو الحقيقية في تاريخ الصين؛ إذ حاولت الصين «أن تمضي قدما وتقطع أواصر علاقتها مع الماوية عمليا، مع تجنب الأخطار السياسية التي امتدت عقدين نتيجة قطع الصلة بالماوية نظريا.

ولكن لم تصدر أيديولوجيا جديدة، كما لم تظهر رؤية محددة عن مستقبل الصين. وإن هذه الفترة يقينا فترة راحة لأولئك الذين اعتادوا على مدى العقود سماع تأكيدات زائفة على لسان الرسميين الصينيين، ولكي يسمعوا اليوم جرعة صحية من اللا أدرية، والاعتراف بفقدان اليقين إزاء المستقبل. ونجد غالبية

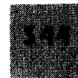


هؤلاء القادة يتصفون بالتواضع والخنوع والعقل المتفتح وهم يواجهون تحديات الصين غير المسبوقة في التاريخ. ولكن هناك أيضا أسبابا أخرى أقل جاذبية تفسر لماذا الصينيون، وهم أصحاب ثقافة عريقة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ في التفكير والإستراتيجية (حوالى ٥ آلاف سنة، وليس فقط الأعوام الخمسين ـ عمر تراث ماو) يحتفظون بمثل هذه الصورة الغامضة عن المستقبل.

إن الصين لكي تضع رؤية جديدة محددة المعالم بدقة عن المستقبل، ستضطر إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع الماضي الموروث عن فكر ماو والشيوعية. وهذا من شأنه أن يطرح أسئلة جديدة عن المشروعية الهشة لقادة اليوم، وقد كانوا جميعا، ودون استثناء، تلامذة ثورة ماو. وإن الغوص والتنقيب في سجلات ماضي الحزب الشيوعي تحت قيادة ماو، للكشف عن المعنى الحقيقي لمعتقدات وأهداف الحزب المقررة آنذاك، سوف يؤديان إلى كشف النقاب عن فلسفته البالية وعن مظاهر عدم تلاؤمها وتناقضها باطراد مع متطلبات الصين الراهنة. لذلك فإن إغفال مجموع الآثار المتبقية عن الشيوعية، والتي تشكل ركيزة الفكر السياسي الصيني، أيسر كثيرا من محاولة إزالتها.

وإذا كان لابد من إجراء عملية استئصال جراحية لجوهر الفكر المادي في التاريخ السياسي الصيني؛ إذن لابد أيضا من أن تحل محله رؤية جديدة مميزة ومحددة. وهذا من شأنه أن يركز الانتباه على السياسة، ويستثير حتما من جديد حجج الثمانينيات التي تقول إنه «من دون التحديث الخامس» (أي إصلاح النظام السياسي الصيني وتطبيق ديموقراطية جماهيرية أصيلة)، فإن الصين لن تنجح. ويرى جيانج زيمين، مثلما كان يرى دنج من قبله، أن مثل هذا النهج استخدام بائس من جانب القيادة لرأسمالها السياسي المحدود. وهو مراهنة ترتكز على حسابات خاطئة، ستفضي حتما إلى اضطراب حالة الاستقرار السطحي، الذي حرصت الصين عليه طوال عقدين الآن. والمعروف أن الحوار بشأن هذه المسائل أوقفته السلطات منذ مطلع الثمانينيات، ولا يجد أمامه سوى النظر إلى كوريا الجنوبية أو إلى الفليبين؛ ليؤكد مخاوفه من أن إعادة فتح باب الحوار بشأن الحكام الدكتاتوريين السابقين، سوف يعرض للخطر حالة الاستقرار السياسي، بل والنجاحات الاقتصادية.

وإذا افترضنا أن عملية إحياء فكر ماو ليست سوى طيف عابر، فإن الصعوبات التي تناولناها آنفا لمعالجة ومواجهة ماضي ماو، سوف تظل تحبط



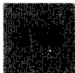
باطراد أفضل النوايا لدى قادة الجيل الرابع فيما يتعلق بمسائل التحديث السياسي والديموقراطية. والصين هنا مثلها مثل الولايات المتحدة تماما في بداية النشأة عندما تعايشت العبودية مع ديموقراطية جيفرسون؛ إذ تنتظرها مستقبلا وهي في مسيرتها هذه الفرصة للتنفيس عما هو مكبوت بداخلها.

أتمنى لك الحياة في أيام ممتعة

إذن، مهما حاولنا تحديد أكثر المسائل الرئيسية التي ستحدد تطور الصين على مدى السنوات الخمس القادمة، فإن المستقبل سوف يثير يقينا عددا من القضايا أكثر حسما ودقة، والتي ستكون مثار دهشة ومفاجأة، ومن دون أي مقدمات واضحة.

مثال ذلك، أن قوى السوق ما إن تنطلق حتى تتخذ مسارا غريبا تتدفق عبره على مدى التاريخ. وإن من دواعي السخرية، التي لا يصدقها عقل، تلك المخاوف التي سادت من احتمال ما قد يسببه السلوك السياسي الصيني من شيوع حالة من الذعر المالي في هونج كونج، بعد عودتها إلى الوطن الأم. ثم كانت الحقيقة أن ارتفعت السوق وبلغت ذرا جديدة عالية مرحبة بالسلطة الصينية، ثم انهارت السوق وساد الذعر شهورا عدة بعد ذلك بسبب العوامل المتعلقة بقوى السوق، ولا علاقة لها البتة بالسيادة الصينية، وهكذا تعمل قوى السوق.

وإن أسواق المال حديثة العهد في الصين يمكن أن تواجه عددا من المشكلات لا حصر لها بسبب الميزان الدقيق للاستثمار الأجنبي، وتقييمات العملة والديون المحلية المعدومة، والموازنات التجارية ذات الحساسية السياسية ومناخ الأزمة المالية الوشيكة التي تعم آسيا. وسوف تقود تلك المشكلات إلى تحديات خطيرة لمصداقية الحكومة. وأبدى خبراء كثيرون - منذ وقت طويل - قلقا لأن الصين عمدت (عن وعي أو غير وعي) إلى محاكاة نموذج كوريا الجنوبية المؤلف من أساليب متعددة ومتباينة، ولكن انهار الاقتصاد الكوري الجنوبي عام ١٩٩٧، بعد فترة تألق، واضطر في ذلة إلى أن يلوذ بصندوق النقد الدولي؛ من أجل الحصول على كفالة مالية ضخمة تنقذه من ورطته. هنا بدأ الاهتمام بفحص وتدقيق الميزانيات العامة للشركات في الصين، بعد أن أغفلها طويلا الأجانب الذين اعتادوا تقييم هذه الشركات على أساس علاقتها بالسلطة، والمبالغة في تقيمها بما يتجاوز كثيرا واقع أصولها.



وكما لاحظنا، قاومت الصين طريق الخصخصة الجذرية لأسباب كثيرة، ليس أقلها ما أحدثته من كوارث في روسيا. ولكن ما الذي سيحدث إذا ما بدأت عملية الخصخصة في روسيا تحقق نجاحا خلال الأعوام القليلة القادمة، وبدأ الاقتصاد الروسي يتعافى؟ إذا حدث هذا فربما يكون له أثره المهم في الحوار الدائر داخل الصين. وبالمثل، إذا ما دخلت آسيا فترة كساد وركود طويلة الأمد، وإذا ما تأثرت الصين بهذه الدوامة، فسوف يتفجر في بكين جدل سياسي أكثر حدة، بشأن الاتجاه الاقتصادي للبلاد.

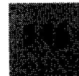
ومن المحتمل أيضا أن تستثير بعض التواريخ، ذات الدلالة المميزة أو الأحداث المتوقعة، تيارات رئيسية معارضة للوضع القائم. مثال ذلك أن وفاة جاو جيانج قد تدفع بمعاونيه السابقين إلى الخروج إلى طرقات بكين مرة أخرى، إذا ما حاولت الجهات الرسمية في الصين قمع أي محاولة للحداد العام.

ولعل من المفيد إذا ما تذكرنا وتدبرنا أحداث ميدان تيان آن مين أن ننتبه إلى ما يحدث في هونج كونج في الرابع من يونيو عام ١٩٩٨(*) إذ سيكون هذا التاريخ المرة الأولى التي يحاول فيها مواطنو هونج كونج إحياء ذكرى هذه الحادثة، وهم تحت راية الصين. وهناك الذكرى السنوية العاشرة في عام ١٩٩٩، التي ستضاعف الرهانات على الاحتفال بالذكرى في بكين وفي هونج كونج على السواء.

وقدمت الفترة الباكرة من عام ١٩٩٧ درسا جيدا بالنسبة للقانون الصارم للأحداث المذهلة، التي يتعين تحليلها إلى عواملها في أي عملية تكهن بالمستقبل. إذ إنه مع وفاة دنج هسياو بنج ناقش أحد المعنيين بأحداث المستقبل الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة بعد انكشاف فضيحة تورط الصين في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٦. ولم يتصور غالبية المتنبئين أنه في الوقت الذي كان فيه كلينتون يحشد السفن الحربية الأمريكية لمواجهة التحركات الصينية في مضيق تايوان عام ١٩٩٦، كان مشغولا في الوقت ذاته ببذل جهد خاص من أجل زيادة الموارد المالية للحملة من مصادر صينية. وأكد هذا كله حقيقة أننا جميعا نعيش في ظل اللعنة الصينية القديمة «أتمنى لك الحياة في أزمنة ممتعة».

* * *

(*) صدرت الطبعة الأجنبية من هذا الكتاب عام ١٩٩٧.



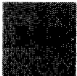
15 الأعوام الخمسة القادمة
التنين يتطلع إلى الخارج

هونج كونج: الحياة بعد 1997

سئل ذات يوم لي كوان يوو من سنغافورة: ماذا في هونج كونج بعد ١٩٩٧؟ وتعبيرا عن ثقته في مستقبل المستعمرة البريطانية السابقة بعد أن تؤول إلى الإدارة الصينية، قال مازحا: «ألف وتسعمائة وثمان وتسعين».

إن العالم الغربي يرقب عن كثب ما سيجري بعد ١٩٩٧، ذلك لأن هونج كونج ظلت تاريخيا خلية نحل لطاقات السوق الحرة. وكانت مثال مخفر التجارة الحرة في عالم الحمائية والميركانتيلية. ويعتقد الأجانب أنهم يعرفون ويفهمون هونج كونج وثقافتها؛ إذ في هذه البقعة الصغيرة من آسيا، شعر البريطانيون والأمريكيون والأوروبيون واليابانيون والتايوانيون والكوريون والأندونيسيون وغيرهم من كل أنحاء العالم بالراحة والاطمئنان على الاستثمار هناك، والحياة، وإقامة المشروعات، والاتجار وتكديس الأموال أكواما بعد أكوام.

وطرحت واشنطن مسألة كيف ستتعامل بكين مع هونج كونج، واعتبرت واشنطن هذه المسألة



علامة «نضج»؛ إذ ستحدد كيف ستنظر الولايات المتحدة بعين راضية إلى الصين ذاتها. وصرح أحد كبار الرسميين في إدارة كلينتون وقت إتمام عملية الانتقال قائلا: «نحن لا نتطلع إلى أن تحل محل بريطانيا حارسا على هونج كونج، بيد أن هذا دور لا يمكن تجنبه، وحيث إننا مانحون ولدينا مشروعات أعمال كثيرة هناك، فسوف نكون أول من يصيح معبرا عن استيائه».

وحدث في هذه الأثناء أن أعضاء مجلس الشيوخ، ممن ينتقدون سياسة إدارة كلينتون، حذروا من أنهم يراقبون مدى قوة وجدية البيت الأبيض في مراقبته للصين. وإذا لم يدافع كلينتون بحزم كافٍ عن هونج كونج حتى لا تفسد الصين الديموقراطية فيها، فإنه على أهبة الاستعداد للعمل على إلغاء معاملة الصين معاملة الدولة الأكثر رعاية، أو لاتخاذ خطوات أخرى لإلجام سلوك بكين من داخل الكونجرس.

ويميل الأمريكيون عادة إلى الشعور بأنه إذا ما سارت أمور هونج كونج على ما يرام، فإن مستقبل الصين سيكون كذلك، أما إذا ساءت أحوال هونج كونج فكيف لنا أن نتوقع أن تنجح الصين. بيد أن هذه النظرة التي تبدو منطقية في الظاهر، يمكن أن تكون وجها آخر للتفكير الغربي، الذي لا يصدق على آسيا.

ولكن الصين تحاول المستحيل الآن؛ إذ تحاول استيعاب أكثر المناطق نجاحا في النظام الرأسمالي القائم على السوق الحرة، ودمجها في أكبر بلد اشتراكي في العالم. وهذه المحاولة من الصين هي دراما عمرها عقدان ظلت الصين تخطط لها. وعندما بدأنا مسيرة السفر إلى هونج كونج في مطلع السبعينيات، كان كل عليم ببواطن الأمور يدرك جيدا أن القوة الاستعمارية البريطانية لم تعد مثلما كانت، وأن الأرض الأم تتحكم الآن بذكاء في ركائز اقتصاد هونج كونج. إذ تزود الصين المستعمرة بمياه الشرب والطعام والكهرباء وأغلب الضرورات الأخرى. وقال أحد الرسميين الشيوعيين الصينيين في ملاحظة له عام ١٩٧٥: «نستطيع أن نرسل جيش التحرير الشعبي، ونحتل هونج كونج في أي وقت نشاء. بيد أننا اخترنا ألا نفعل هذا. إننا يقينا نستطيع الانتظار حتى عام ١٩٩٧».

وذهبت مارجريت تاتشر إلى بكين عام ١٩٨٢، حيث ناقشت هناك مستقبل هونج كونج بعد ١٩٩٧، وكان هدفها الأصلي أن تبحث استمرار الحكم

البـــريطانـي بعض الوقت، ولكن القـــوة الصلبـــة التي لا تقـــاوم لدى المرأة الحديدية، واجهت مع دنج المعارضة التي لا تتزحزح من جانب الإمبـراطور التنين. وكتب بول ثورو paul Therow أخيرا عن هذا اللقاء وما اشتمل عليه من أحداث متباينة مثيرة:

> **«بينما كان دنج يبصق بين الحين والآخر ألقى محاضرة عن السيادة الصينية، وكرر أنها موضوع لا مفاوضة بشأنه. وتطلع دنج إلى ما ستكون عليه الحال بعد خمسة عشر عاما، وحدد تاريخا للتسليم: أول يوليو ١٩٩٧. لم يتردد أبدا...».**

واصلت بكين بعد هذا الافتتاح مناوراتها البارعة لتلحق الهزيمة بلندن مع كل نقطة من نقاط الحوار بشأن مستقبل هونج كونج. وطرح دنج اقتراحه الجسور: «دولة واحدة ونظامان». ووعد بأن الصين الاشتراكية ستحافظ على نظام هونج كونج الرأسمالي وأسلوب حياتها باعتبارها «منطقة إدارة خاصة، وذلك لمدة خمسين عاما». ولم يمض وقت طويل حتى أضحت هذه الصياغة الصينية البارعة وغير المسبوقة وغير المحتملة، ضمن الإعلان المشترك والقانون الأساسي، وهما الاتفاقيتان الرئيسيتان بين الصين وبريطانيا في شأن مستقبل هونج كونج.

ومنذ عقد هاتين الاتفاقيتين التاريخيتين والغرب يرقب، عن كثب وباهتمام شديد، أي بوادر تنم عن حقيقة نوايا الصين ومدى وفائها بهذا الالتزام. ومع حالة الانتعاش التي شهدتها الصين في مطلع التسعينيات، أصيب كثير من الغربيين بدوار حين تأكد لهم أن هونج كونج في ظل السيادة الصينية في سبيلها لتحقيق أروع قصص الانتصار، حيث مدينة السوق الحرة والمؤثرات الديموقراطية تغدو مثالا تحتذيه بحكم الجوار أنحاء أخرى من الصين. ووافق كثير من الخبراء في عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤ على ما انتهى إليه أحد كبار الاقتصاديين المسؤول عن أحد بيوت السمسرة الأمريكية الكبرى حين قال: «هونج كونج هي التي تولت سلطة الصين، وليس العكس».

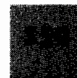
وقد يذهب هذا المذهب الآن قليلون ممن هم على اطلاع جيد للحالة، ويلحظ إميلي لاو Emily Lau ، الممثل التشريعي ذو العقلية الديموقراطية، أن «هونج كونج تتحول أكثر فأكثر لتصبح مثل الصين»، وأن الجمع بين بكين ذات

الوزن الكبير، والرغبة الخاصة لدى نخبة هونج كونج في مسؤوليتهم عن أنفسهم وإرضاء الصين يجعل هونج كونج تتخلص من طابعها الفريد.

ومع ارتفاع علم الصين في أول يوليو ١٩٩٧، رحل الحاكم البريطاني كريس باتن Chris Patten، وتم تنصيب سي. إتش. تونج C. H. Tung، أول رئيس تنفيذي مسؤول عن منطقة الإدارة الذاتية الجديدة. أصبح بإمكان العالم الخارجي أخيرا أن يشهد بداية النتائج العملية للحكم الصيني، والتي دار بشأنها جدال واسع وطويل. وإن رأي المرء بشأن مستقبل هونج كونج إنما يتوقف على أي من المسلمتين المتصارعتين يقبلهما فيما يتعلق بتفكير بكين. إذ من الواضح، من ناحية، أن مصلحة الصين المادية تتمثل في الحفاظ على الوضع القائم ومواصلة جني الربح المتحقق لها من هونج كونج الناجحة النشطة، ولكن من ناحية أخرى، فإن الصين دائما وأبدا إذا اضطرت إلى التعامل مع مسائل سياسية من نوع معين، فإنها تنزع إلى إرجاء مصالحها الاقتصادية بغية كسب نقطة سياسية.

والحكمة التقليدية السائدة على نطاق واسع منذ أن وقعت لندن وبكين على القانون الأساسي بشأن هونج كونج هي أن الصين سوف تبتلعها بمشقة وتتسامح مع قدر من النقد والاتجاهات السياسية وأساليب الحياة والسلوكيات الديموقراطية، مما لا تسمح به داخل الصين، وستلجأ الصين إلى ذلك لأن فيه مصلحتها. وتعرف الصين أنها إذ تبقي على هونج كونج حرة مفتوحة ومؤتمنة إنما تبقي في الوقت نفسه على مصدرها الرئيسي لتدفق الاستثمارات مفتوحا أيضا. ومنذ عام ١٩٨٧ تدفقت إلى داخل الصين استثمارات بحوالى ١٣٠ بليون دولار من هونج كونج ومن صينيين فيما وراء البحار؛ يستثمرون عن طريق هونج كونج حوالى نصف إجمالي القيمة من مصادر «أجنبية»، ونعرف أن سبعين مشروعا من بين المشروعات الرئيسية في الصين طرحت أسهما بحوالى ٦ بلايين دولار في أسواق هونج كونج العامة في نهاية عام ١٩٩٦. علاوة على ٣٠٠ مشروع آخر، تحاول ذلك في مجال خطوط الأنابيب، وجميع هذه الشركات تعتمد اعتمادا كبيرا على الثقة في مستثمري هونج كونج وقدرتهم على الاحتفاظ بأسعار أسهمهم مرتفعة.

وإن تدفق رأس المال في الاتجاه الآخر له القدر نفسه من الأهمية؛ إذ إن حوالى ١٨٠٠ شركة صينية من الأرض الأم استثمرت أكثر من ٤٥ بليون

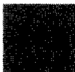


دولارفي اقتصاد هونج كونج خلال السنوات القليلة الماضية، وانفقت الشركات الضخمة المتعددة الأنشطة المملوكة للصين قدرا كبيرا من احتياطيها من العملات الأجنبية التي تحصل عليها بشق النفس، وذلك لشراء أصول في هونج كونج. والمعروف أن بعض هذه الشركات هي عمليا أصابع للوزارات الصينية. ومن هذه الشركات إمبراطورية موارد الصين التي تديرها وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادية، وكذلك الأملاك السائلة الصينية في الخارج التي تخضع لسيطرة وزارة الإنشاء والتعمير، وإن المبنى المؤلف من سبعين طابقا، والمخصص لبنك الصين يعتبر أوضح مبنى تراه العين في مدى الأفق في هونج كونج، وتكلف إنشاء هذا المبنى أكثر من بليون دولار، وتبدو جميع أبراج البنوك في المدينة أقزاما بالقياس إليه. ويعتبر المبنى رسالة بصرية تؤكد ثقة الصين في هونج كونج، والتزامها بما تعهدت به إزاءها.

والملاحظ أن بعض استثمارات الصين في الاقتصاد المحلي هي استثمارات في مشروعات أعمال يديرها أبناء وبنات وأقارب كبار الرسميين في بكين. ويؤكد هذا ليس فقط المصلحة القومية العامة للصين، بل أويضا المصالح الشخصية، مثلما يؤكد ملاءمة هونج كونج على نحو فريد من متطلبات الصين من أجل التحديث. ويبدو للغرباء أنها ستكون قمة الحماقة من الصين، إذا حاولت عمل أي شيء من شأنه أن يقوض الثقة الدولية في هونج كونج.

وختام هذه الحجة هي فكرة ما سوف تحققه الصين دوليا من مكانة ومصداقية (لإنجاز ما يعبر عن مصلحة الصين الخاصة)، ويمكن دعم هذه المكانة لتغدو مكسبا عظيما. وإذا ما سارت الصين على خير وجه فسوف تكون الفرصة متاحة أمام بكين لتجد صيغة سلمية لإعادة توحيد تايوان، وهذه جائزة أكبر اقتصاديا وسياسيا.

ويشير جوزيف يام Joseph Yam، أحد كبار المسؤولين المحترمين عن الشؤون المالية في هونج كونج، إلى أنه يأمل في أن تكف بكين عن التفكير في أن الواجب يقتضيها أن تعمل من أجل ضمان استقرار وازدهار هونج كونج «لقد قلت لهم مرارا وتكرارا إنهم إذا أرادوا لهونج كونج الاستقرار والازدهار، فليتركوها وشأنها». إنها سياسة لا تعملوا شيئا، وابقوا هناك . وهذه هي النصيحة التي أجملتها في ذكاء صحيفة وول ستريت. والتزمت الصين النصيحة في أمور كثيرة منذ أن آلت إليها الجزيرة عام ١٩٩٧. مثل ذلك أن انتظرت الصين وظلت ترقب



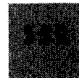
الحكومة المحلية؛ إذ أغلقت شركات صينية على علاقات جيدة ولها عمليات في هونج كونج، ولكن ثبت تورطها في تزويد إيران بأسلحة كيميائية.

والمفاجأة الحقيقية هي ذلك الهدوء والحياة الطبيعية اللذان سادا هونج كونج خلال الأشهر الأولى من بسط الصين لسيادتها على الجزيرة. وعلى الرغم من مشاعر السخط التي أبداها كثيرون من سكان الجزيرة عند وصول حوالى خمسة آلاف جندي صيني من جيش التحرير الشعبي في الأول من يوليو ١٩٩٧، فإن عملية الانتقال والعودة إلى الصين جرت سلسة هادئة قبل سبتمبر.

وجرى في أواخر الصيف وفي مطلع الربيع من عام ١٩٩٧ اختبار مهم بشأن التزام الصين إزاء هونج كونج وإبقاء الوضع القائم فيها، وتمثل هذا الاختبار في مشكلات اقتصادية محلية ضخمتها رهانات متهورة سلبية، فرضتها مضاربات عالمية على العملية، وأدت إلى ما يشبه انهيار عملات وأسواق أسهم جنوب شرق آسيا، واضطرت تايلاند وإندونيسيا إلى خفض عملتيهما بنسب تتراوح بين ١٠ و٤٠ في المائة، وتطلع مضاربون عديدون إلى عمل مراهنات على أن هونج كونج لن تستطيع الدفاع عن ارتباطها بالدولار الأمريكي، ولكن سلطات هونج كونج ثابرت وصمدت.

وسئل سي إتش تونج كم من الدولارات على استعداد لإنفاقها دفاعا عن دولار هونج كونج من بين ٦٠ مليون دولار هي جملة احتياطيها من العملة الأجنبية، أجاب قائلا: «أحسب أن السؤال يجب أن يصاغ على نحو آخر: كم من الدولارات يكون المضاربون على استعداد لخسارتها من أجل مهاجمتنا؟».

كذلك الصين، التي يتزايد احتياطيها من العملات الأجنبية بمعدلات متسارعة وكبيرة، تدخلت بهدوء للدفاع عن دولار هونج كونج، ولم يكن لزاما عليها أن تفعل ذلك من باب المحاجاة النظرية. عملة انخفضت في هونج كونج مما قد يفيد الصين لزيادة الصادرات، ولكن بكين أقرت بأنها إذا تركت دولار هونج كونج يفقد علاقته بالدولار الأمريكي، فإن هذا قد يقوض الثقة في هونج كونج. قد لا تلتزم الصين هذا الموقف دائما، وقد لا تكون قادرة على هذا العمل مرة أخرى، إذا ما حاول المضاربون العالميون دفع دولار هونج كونج إلى الانهيار، والحقيقة أن خبراء كثيرين يشكون حتى هذه اللحظة في أن هونج كونج يمكنها أن تواصل الصمود للضغوط من أجل قطع علاقتها بالدولار الأمريكي وخفض قيمة عملتها. نعم، إن هونج كونج والصين تملكان



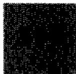
احتياطات نقد أجنبي بكميات كافية لتتحدى كل الوافدين، ولكن قد يصبح من الحمق الإستراتيجي - عند درجة معينة - الاستمرار في مقاومة إرادة السوق بعناد شديد. ولكن هونج كونج واصلت على مدى ثلاثة أشهر من الأزمة دفاعها عن ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي. كما أن الصينيين - التزاما منهم بكلمتهم - واصلوا الدفاع عن الوضع الاقتصادي القائم لجزيرة هونج كونج.

ولكن الصين بحكم تكوينها الفطري ربما لا تستطيع القناعة بالجلوس هناك دون عمل شيء على المدى الطويل. ثمة قضايا كبرياء وكرامة تجعل من غير الواضح معرفة ما إذا كانت الصين تستطيع حقا أن تتقبل النقد والعمل المستقل لمجتمع حر، أم أنها ستجد نفسها مضطرة إلى أن تطيح بعيدا بكل جوانب النقد وتسحق ورح الاستقلال.

المتاجرة بالبيض الذهبي

نحن نفهم أن الصين لها مصالح مادية في الحفاظ على استقرار وازدهار هونج كونج، ولكننا لا نتفق مع الاعتقاد الغربي الذائع، وهو أن هونج كونج « مهمة للغاية» للصين، بحيث لا يمكنها أن تسيء الإدارة هناك. إن هونج كونج قد تكون الدجاجة التي تبيض ذهبا، ولكن كما أشار شالمرز جونسون Chalmers Johnson، المعروف بخبرته بشؤون آسيا، فإن تاريخ الصين زاخر بأحداث ذبحت فيها هذه الدجاجة لسبب أو لآخر. ويكفي أن نذكر أن ماو ذات مرة طرد آلاف المستشارين والمهندسين الروس من الصين، على الرغم من أن مصلحة الصين المادية لم تكن تقتضي هذا. وسوف تقلب الصين ظهر المجن لهونج كونج لو وجدت أن تجربتها هناك تشكل خطرا جادا وحقيقيا على مصالحها.

وهذا هو ما يحذر منه زعماء حركة الديموقراطية في هونج كونج، من أمثال المحامي مارتن لي Martin Lee؛ إذ من دون ضمانات محددة تكفل الحقوق الديموقراطية لن يجد شعب هونج كونج أمامه سوى أن يتعلل بالأمل في أن تحتفظ الصين بموقفها الحميد تجاه هونج كونج. ويستعرض لي في دفاعه سلسلة طويلة من سجلات الصين التي حنثت فيها بوعودها، ولهذا يطالب مساندة عالمية وتحديدا من واشنطن. ولكن على الرغم من أن كلينتون وافق على مقابلة لي قبل أسابيع من عودة هونج كونج إلى الصين، وعلى الرغم من أنه كان يريد إصدار بيان يشير فيه إلى أن الولايات المتحدة ترقب



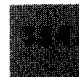
عن كثب وباهتمام مصير هونج كونج، فإن عددا قليلا من الخبراء هم الذين يعتقدون أن إدارة كلينتون أو أي حكومة أخرى في العالم، سوف تتدخل بأي طريقة لها مصداقية؛ لإيقاف تدهور الحريات المدنية في هونج كونج.

ودفع الصقور في الغرب بأن بكين تتلاعب وبشدة بالوضع القائم في هونج كونج، حتى من قبل أن ترتفع راية الصين هناك. ويعتقدون أن بكين شديدة الحساسية، بحيث لن تتسامح مع أي درجة من حرية التعبير أو السياسة الديموقراطية في هونج كونج؛ إذ إن الصين لابد في نهاية الأمر من أن تقمع النبض الديموقراطي في هونج كونج للحيلولة دون انتشار العدوى؛ وعمدوا إلى تأويل كل ما فعلته الصين قبل وبعد الأول من يوليو ١٩٩٧ في ضوء هذا التصور.

ويدفع آخرون بأن الأفعال السلبية التي اقترفتها الصين تجاه هونج كونج قليلة إلى أدنى حد، بل ولها ما يبررها. وأوضحت بكين قبل استلام الجزيرة أن فكرتها بشأن الحفاظ على الوضع القائم لا تتضمن السماح بحرية مطلقة للصحافة وللتعبير، أو الاحتفاظ بالمظهر الخارجي لديموقراطية انتخابية محلية.

والجدير ذكره أن بعض الرسميين المشهود لهم بالصراحة من أمثال لو بنج Lu Ping، المنوط به الإشراف على شؤون هونج كونج، أعلن على العالم أن الصين لن تدع هونج كونج تتحول إلى قاعدة لترسيخ وإشاعة الأفكار المعبرة عن الأسلوب الغربي بشأن حقوق الإنسان داخل الصين. وأكد أن الدعوة إلى النيل من سلامة أراضي الصين هي خيانة. ويمكن تأويل هذا على أساس أنه يعني أن أي دعوة لاستقلال تايوان أو التبت أو هونج كونج ذاتها سوف تنظر لها الصين باعتبارها خيانة عظمى.

وبعد عودة الجزيرة بوقت قصير، سئل قيان قيشين Qian Qichen، وزير الخارجية، أسئلة محددة عما يمكن أن يحدث وما لا يمكن أن يحدث في هونج كونج بعد ذلك: هل يمكن لشعبها أن يستمر في عقد تظاهرات، أو إحياء ذكرى سنوية لحادث ميدان تيان آن من، على نحو ما اعتادوا خلال السنوات التسع الماضية؟ أجاب قائلا: «يجب ألا تقوم هونج كونج في المستقبل بمثل هذه الأنشطة التي تتدخل مباشرة في شؤون الصين الأم». وسئل أيضا: هل سيبقى الإعلام حرا في أن ينتقد الصين؟ قال قيان: «الإعلام يمكنه أن يعرض النقد وليس الشائعات أو الأكاذيب، وليس له أيضا أن يشن هجمات شخصية ضد زعماء الصين».



وثمة حادثة ذات دلالة تضمنت هجوما شخصيا ضد قائد صيني في مطلع ١٩٩٥، ذلك المغولي جيمي لاي Jimmy Lai، وهو رجل أعمال وإعلام متهور في هونج كونج، قال عن لي بنج رئيس الوزراء إنه: «عار على الشعب الصيني»، وهو «ابن بيضة سلحفاة»، وهي عبارة تعني بالصينية سبة مقذعة، وبعد ذلك بوقت قصير أغلقت السلطات فجأة محلاته الكبرى المملوكة له في الصين.

إن تطور صحيفة «ساوث تشاينا مورننج بوست»، وهي من كبريات صحف هونج كونج اليومية التي تصدر بالإنجليزية، يجسد قضايا عن مستقبل حرية الصحافة في هونج كونج. كانت هذه الصحيفة مملوكة ذات يوم للبليونير روبرت موردوخ Rupert Murdoch، وباعها عام ١٩٩٤ لروبرت كيوك Robert Kuok، وهو بليونير صيني أسطوري من مواليد ماليزيا، له روابط قوية مع الصين في مجال الأعمال والعلاقات الشخصية، وصرح موردوخ أنه لا يريد أن يتسبب أي شيء تكتبه الصحيفة في إفساد معاملاته التجارية مع الصين. وهو موقف تكرر عندما رفضت إحدى شركاته التي تعمل بالنشر بطريقة خرقاء إصدار كتاب لمؤلفه كريس باتن Chris Patten، حاكم هونج كونج السابق، وسبب الرفض أنه تضمن نقدا شديدا للصين.

ولم يقل كيوك صراحة أنه سيحول الصحيفة في اتجاه موالٍ للصين، ولكن قبل استعادة الصين للجزيرة بعشرة أسابيع، اتخذ الترتيبات اللازمة لكي يعمل عنده كمستشار فنج شيليانج Feng Xiliang، مؤسس صحيفة «شاينا ديلي»، وهي الصحيفة الرسمية في بكين، التي تصدر باللغة الإنجليزية. وأفادت التقارير أن الصحافيين العاملين بالصحيفة عند كيوك أبدوا قلقهم إزاء فنج، الذي رأوا أنه شرع في القيام بدور المفوض السياسي الذي سيراقب المقالات ذات الاتجاه السلبي إزاء الصين، وأنكر بقوة رئيس تحرير الصحيفة هذا الاتهام. وتواصل الصحيفة حتى يومنا هذا صدورها، ملتزمة تغطيتها العنيدة لأحداث الصين.

إن مثل هذه الأحداث، وكثيرا جدا غيرها، هي يقينا نذير بالمستقبل، ولكنها أحداث أكثر تعقدا ودهاء عن كونها مجرد قمع صريح للحقوق المدنية. ويبدو أن الصين تقر المسلمة التي تقول إن المال هو كل شيء في هونج كونج؛ لذلك فإنها ماضية في شراء كامل حصص المعارضة بدلا من أن تحاول خنقها.

ديموقراطية خمس الدقائق قبل منتصف الليل

ودار جدال ساخن بشأن أهمية العديد من القضايا الأخرى حال الاستعداد لعودة السلطة الصينية، مثال ذلك أن بكين رفضت الاعتراف بالمجلس التشريعي في هونج كونج، وكان كريس باتن فعالا في تشكيل هذا المجلس الذي انتُخب أعضاؤه عام ١٩٩٥، لمدة أربع دورات على مدى أربع سنوات، بحيث تكتمل عام ١٩٩٧، هذا على الرغم من أن الصين وبريطانيا اتفقتا في السابق على أن يوافق الطرفان على أي انتخابات تمتد نتائجها على مدى سنوات الانتقال. لم توافق الصين على انتخابات المجلس التشريعي في هونج كونج، لهذا أعلنت أنها ستشكل مجلسا تشريعيا انتقاليا جديدا بديلا عنه. وليس لنا أن ندهش إذا اعـرفنا أن هذا المجلس تشكل بالكامل من أعـضـاء يرون مستقبل هونج كونج تكفله، على نحو أفضل، سياسة التعاون دون المواجهة مع بكين.

والمعلم الثاني على هذه الخارطة هو انتخاب سي.إتش. تونج، أول حاكم صيني لهونج كونج، أو المسؤول التنفيذي بلغة البروتوكولات الاستعمارية. وكانت نظرة هونج كونج وبكين والولايات المتحدة إلى تونج أنه رجل يؤمن بالمواطنة العالمية «كوزموبوليتانية»، وقائد جيد التفكير في مجال مجتمع الأعمال. وهكذا، بزغ نجم تونج كأول مرشح له الأولوية قبل عام من انتخابه فعليا. ولكن غالبية النقاد خارج هونج كونج آثروا أن يعتبروه رجلا في جيب بكين، هذا على الرغم من أن أسرته هربت عقب ثورة ١٩٤٩ لتؤسس إمبراطورية سفن للشحن في هونج كونج. والملاحظ عمليا أن كل المقالات الأمريكية المهمة التي تناولت موضوع تونج، أبرزت أنه بعد أن تضخمت واتسعت أعماله وجد دعما في صورة قرض أسهمت موارد الصين الأم في جزء منه.

ويعتقد تونج، شأن كثيرين من أبناء مجتمع الأعمال في هونج كونج، أن هونج كونج أصبحت «مُسَيَّسة للغاية». إن هونج كونج معنية أساسا بالعمل وجني الأموال، وأن تكون جسرا بين الصين والغرب، وحري ألا تكون مدينة مواجهة في الصراع من أجل تغيير النظام السياسي الصيني. ودعم تونج عامدا، وكما يتهمه خصومه، رغبة الصين في الحد من بعض الحريات السياسية، والتي حظيت بها أخيرا هونج كونج في أثناء إدارة باتن.

ونذكر ما لاحظه كثير من الكتاب الصينيين من أن بريطانيا لم تكن معنية أبدا بمسألة الديموقراطية لمصلحه هونج كونج، على مدى حكمها الاستعماري

للجزيرة الذي امتد ١٥٠ عاما؛ إذ لو أن البريطانيين يعتزون حقا بهذه الحريات، فإن السؤال: لماذا انتظروا الأيام الأخيرة التي يتلاشى فيها حكمهم، لكي يمنحوا عندها تلك الحريات للمواطنين الصينيين سكان هونج كونج؟ إن أحد الأسباب التي من أجلها قدم دنج هسياو بنج اقتراحه بالحفاظ على الوضع القائم في هونج كونج خلال الثمانينيات، هو أن المدينة، وعلى الرغم من أنها مركز للتجارة الحرة والأسواق الحرة كانت خاضعة لحكم استعماري لم يقدم أي ديموقراطية مباشرة لمواطنيها البالغ عددهم ستة ملايين نسمة. هذا علاوة على أن الحكم البريطاني عمد إلى حل غالبية المشكلات كلها على حدة خلف الأبواب المغلقة لأبناء النخبة، ومثل هذا النظام يتسق مع النظام الصيني.

شراء أسهم الشركات

ويرى بعض المراقبين لأحداث هونج كونج بما أن الحرية السياسية قد تقلصت وأضحت دون توقعات. أي من المواطنين. إن مؤشرا أكثر جدية وخطرا يبرز للعيان، وهو عما إذا كانت الصين تحض سلطات هونج كونج على اتخاذ قرارات اقتصادية لمصلحة بكين، ويمكن أن يتضمن هذا استثمار قدر أكبر من احتياطات هونج كونج في سوق سندات الحكومة الصينية كمثال، أو منح وضع ضرائبي مميز للشركات الصينية العاملة في هونج كونج، أو تراخي القواعد المحاسبية لأسواق الأوراق المالية لمصلحة الشركات الصينية. ويؤكد أصحاب هذا الرأى أن هونج كونج تستطيع أن تحيا من دون صحافة مستقلة نشطة، ولكنها لا تستطيع أن تزدهر اقتصاديا إذا ما خضع إطار عملياتها لتسوية مجحفة لها.

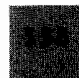
وفي هذا السياق يدور سجال مهم وممتد بشأن فيض المشروعات المشتركة الصينية في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، وعمليات شراء كامل الحصص، وعمليات الشراكة مع شركات، ومن بينها شركات هونج كونج. مثال ذلك أنه في مطلع عام ١٩٩٧ تمت عملية مدعومة وغير عادية لشراء كامل حصص السلع في شركة سيتيك باسيفيك Citic Pacific، وهي فرع في هونج كونج لشركة استثمار صينية كبرى. وامتلك رئيس الشركة - في صفقة بارعة - كمية ضخمة من الأسهم بأسعار مخفضة بلغت القيمة الإجمالية لها أكثر من ٤٠٠ مليون دولار، وهذا الرئيس هو لاري يونج Larry Yung، النجم الساطع ابن

رونج يرين Rong Yiren، نائب الرئيس الصيني (أحد الرأسماليين الكبار في شنغهاي قبل عام ١٩٤٩، والذي تحول فكره على يد دنج هسياو بنج، ثم أعطاه في آخر السبعينيات ولاية تأسيس شركة سيتيك).

يمثل لاري يونج النموذج الذي يطمح إليه الأمريكيون؛ إذ تتوافر فيه كل الخصائص اللازمة لمنظم المشروعات الصيني: على درجة عالية من التعليم (خريج ستانفورد)، صانع صفقات رهيب، وإنسان يعترف باستقلاله عن بكين، ويقول إنه يريد فقط أن يحقق لشركته نجاحا كبيرا. ويعيش يونج حياة رجال أعمال هونج كونج، من أبناء تايوان، عاشق لسباق الخيل ومقامر لامع. ويقول إنه كسب ذات مرة ٥ ملايين دولار، نتيجة رهان خاطئ قيمته خمسون ألف دولار، إذ راهن على مائة مقابل طلقة واحدة.

وأصبحت شركة سيتيك باسيفيك تحت قيادة يونج أفضل الشركات الصينية إدارة ونجاحا في هونج كونج. وحققت مكاسب تزيد على ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ وحده. وارتفعت أسعار أسهمها بنسبة ٧٠ في المائة. فما الخطأ في مكافأة مديرها التنفيذي بأعلى راتب لأعضاء مجالس الإدارات في هونج كونج (٢٦ مليون دولار في السنة)؟ مع منحه كمية ضخمة من الأسهم العادية؟ أليس هذا هو الأسلوب الأمريكي؟ نعم، هو على وجه الإطلاق والتحديد. ولكن بعض الأسئلة تتتابع في تثاقل، مع أين حصل لاري يونج على ١,٢٤ بليون دولار من رأس المال الشخصي ليشتري أسهما قيمتها ١,٦٤ بليون دولار؟ لا أحد يعرف، وهل هذا مهم؟ لا أحد على يقين، حقا ثارت شائعات تقول إن هناك في بكين أسئلة وانتقادات مهمة حول كيفية إتمام هذه الصفقة.

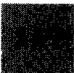
في هذه الأثناء تحولت الشركات الصينية الواحدة تلو الأخرى إلى شريك في إحدى مؤسسات هونج كونج التقليدية، عن طريق الاستحواذ على الأسهم، وغالبا ما حصلت على الأسهم بأسعار فيها خصومات كبيرة. وتعتبر هذه الصفقات من ناحية، بوادر لالتزام الصين إزاء هونج كونج، مثلما هي علامات ثقة فيها أيضا، ذلك أن كل صفقة تربط مصالح الصين المادية برباط أوثق بالأداء الناجح لشركة هونج كونج. وكما صرحت كلمة هيئة التحرير في مجلة «وول ستريت جورنال»، فإن هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن عمليات التأميم الفجة التي حدثت في الماضي في أي بلد يسيطر عليه الحزب الشيوعي».



وعلى الرغم من هذا، نجد كل عملية شراء جديدة للأسهم مقترنة بحالة من القلق المثير للانزعاج، ترى ما الخطة السياسية الخافية وراء الاستثمارات المالية للصين؟ هل ستعمل هذه الشركات على نحو مغاير بتأثير هيكل الملكية؟ هل سيصبح الاقتصاد المحلي خلية فساد، نظرا لأن المال يصل من ملاك جدد غير معروفين، ويسعون إلى استخدام الشركات لأغراض عديدة غير مكشوفة؟ هل ستشعر كل شركة بأنها مرغمة على عمل مزايدة لمصلحة الصين، سواء طمعا في مكافأة تتمثل في مشاركة على مشروعات أعمال مربحة، أو خوفا من تجميدها؟

ونجد البعض من ناحية أخرى يرى أن العملية برمتها تسير على نحو أفضل مما كان متصورا أحيانا في الولايات المتحدة. مثال ذلك أن الصحافي فرانك شنج Frank Chink، وهو كاتب عامود في مجلة «فار إيسترن إيكونوميك ريفيو» وهي مجلة شؤون اقتصادية مقرها هونج كونج، كتب عشية انتقال الجزيرة إلى السلطة الصينية مقالا لاذعا أشار فيه إلى أن أعلى الشكاوى صراخا بشأن سلوك الصين لم تصدر من داخل هونج كونج، بل من وسائل الإعلام الأمريكية والكونجرس الأمريكي. واستشهد شنج بكلمة التحرير في مجلة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «وداعا للحرية»؛ إذ أعلنت أن سي، إتش، تونج، والمجلس التشريعي المؤقت تم انتخابهما «دون اعتبار لأبسط قواعد الديموقراطية». ورد شنج على هذا بعنف مؤكدا أن إجراءات انتخاب تونج ـ الذي اختارته لجنة الانتخابات المكونة من ٤٠٠ عضو، وفضلته على مرشحين آخرين على قدر كبير من الشهرة والكفاءة ـ يمكن يقينا انتقاد هذه الإجراءات بأنها نخبوية وغير ديموقراطية، ولكنها أكثر ديموقراطية من انتخاب كريستوفر باتن الذي «اختاره رجل واحد» فقط، هو جون ميجور John Major رئيس الوزراء البريطاني. والحقيقة أن جميع الحكام السابقين تم اختيارهم دون مراعاة لأبسط قواعد الديموقراطية، على عكس الحال بالنسبة إلى تونج.

وفي ربيع عام ١٩٩٧، ولم يكن قد مضى على الانتقال سوى بضعة شهور ظلت سوق الأسهم في هونج كونج مرتفعة باطراد، وانتعشت سوق العقارات، وأعرب ٨٠ في المائة من السكان المحليين عن ثقتهم في المستقبل. وحظي سي إتش تونج بنسبة أعلى من المرافعة لم يحظَ بها كريس باتن على الإطلاق. والجدير ذكره أن الأسهم الممتازة لمشروعات بكين، وهي الذراع التجاري لجهاز الحكم المحلي في بكين، تجاوزت حدود الاكتتاب بمعامل ١٣٠٠ إلى ١. وأكد



شنج في ضوء هذه الخلفية: «لقد كان من السابق لأوانه أن تعرض وسائل الإعلام الأمريكية صورة مستقبل هونج كونج ضمن سيناريو قائم ركيزته القمع وحجب الحريات». وكانت المسألة مسألة وقت فقط لكي توقف الولايات المتحدة تنبؤاتها الحزينة الجنائزية، كأنها تشيع هونج كونج». واختتم كلمته بقوله: «إنها لم تمت بعد، ولهذا أرجوكم لا تقتلوها».

ونحن نتوقع أن يمارس رجال الأعمال التايوانيون والآباء المواطنون ضغطا مشتركا لتجنب استفزاز بكين، مع قدر من الرغبة من جانب الصين في أن تغمض عينيها عن بعض مظاهر الديموقراطية المحلية. ونظن أن هذا من شأنه أن يحجب الصراع، وبذا تمضي عملية استعادة هونج كونج في سلام. بيد أننا لا ننفي تحديدا، بل في الحقيقة نتوقع تماما، أن تقوم الصين ببعض المبادرات المهمة والفعالة ضد من لا يريدون أن يفهموا الرسالة إلا على نحو مغاير. وهنا قد تلجأ الصين إلى ما تعنيه الحكمة القديمة «اقتل الكتكوت، يفزع القرد»، ولكن كيف وعلى أي نحو سيجري هذا... هل في صورة اعتقالات واسعة في أثناء تظاهرات، أو غلق صحف، أو محاولة اتهام أنصار الديموقراطية بالخيانة. هذا ما سوف نراه.

ولكن الخطر الأكثر واقعية واحتمالا بالنسبة لمستقبل هونج كونج لن يكون مصدره حجب الحريات المدنية فيها، كما أننا لا نتوقع أن جيش التحرير الشعبي سوف يدخلها ويحتلها ويقضي على أسلوب الحياة فيها. وحدث قبل عودة هونج كونج أن أعرب بعض الاقتصاديين المحليين عن قلقهم من أن هونج كونج بدأت بالفعل تفقد قدرتها التنافسية في بعض الصناعات، وتحولت إلى مراكز آسيوية أخرى، وأبدى كثيرون من رجال الأعمال في الصين الأم، في شن جين وجوانجو وشنغهاي، غيرتهم من وضع هونج كونج المتميز، واعتقد هؤلاء أن بلدانهم يمكنها أن تنتج كل ما تستطيع أن تنتجه هونج كونج. والحقيقة أن القدر الأعظم من مميزات هونج كونج الصناعية والمصرفية والمالية أصحابها نازحون من شنغهاي، نقلوا مهاراتهم معهم إثر هروبهم من الصين بعد عام ١٩٤٩. وواضح أن جيانج زيمين وكثيرين من رفاقه الذين حشدهم حول الحكومة المركزية من شنغهاي، يأملون في أن يجعلوا تلك المدينة مركز الأعمال والمال المهيمن في شرق آسيا، وأن تفكيررهم في هذا البديل هو الذي جعلهم أقل استعداد لبذل جهد فائض للحفاظ على



ميزان القوى الدقيق الذي يشكل أساس نجاح هونج كونج. وسبق أن نقلت مجلة «ذي وول ستريت جورنال» عن أحد كبار الرسميين في شنغهاي قوله «لن تستطيع شنغهاي أن تلحق بهونج كونج فورا، ولكن شنغهاي ستكون المدينة التجارية رقم واحد في الصين، وهذا هو ما قررته أعلى المستويات».

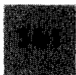
وها هو شيو صن ـ بور Shiu Sin-Por، مستشار بكين المقيم في هونج كونج، يعرض المسألة بأكثر الكلمات قسوة وصرامة، لم تعد الصين بحاجة إلى هونج كونج «كمنفذ» أو «جسر». إن الصين ليست في حاجة إلى منافذ أو جسور، وإذا احتاجت، فإن لديها الكثير. ويحذر قائلا: «يجب على هونج كونج أن تتغير وتتكيف بحيث تواصل إضافة قيمة إلى الاقتصاد الصيني، هذا وإلا ستصبح مع مطلع القرن الواحد والعشرين مركزا تجاريا من الدرجة الثانية، التي ترتفع فيه نسبة البطالة».

ونحن نرى أن هونج كونج سوف تتحول حتما إلى مدينة ضخمة هي مزيج من اثنين: تجمع بين خصائص هونج كونج وشن جين وجوانجو، وقد تفقد هونج كونج في هذا المزيج بعض أوجه امتيازها، على الرغم من أنها ستبقى مركزا مزدهرا للتجارة والمال طوال القرن الواحد والعشرين. وسوف تصبح شنغهاي ـ أخيرا ـ أهم مراكز الأعمال في آسيا، ولكن ذلك سيحدث بعد سنوات طوال. وقد يتحول مصير هونج كونج لكي تصبح واحدة من بين المدن الصينية الساحلية العديدة الكبيرة النشطة والمهمة، وإن كانت في التاريخ مدينة غنية ذات طابع محلي مميز.

تايوان: نظرة مضادة

ستظل تايوان النقطة الحرجة في العلاقات الصينية ـ الأمريكية، كما ستظل مسألة مهمة في سياسة الصين بشكل عام، لكل الأسباب التي ناقشناها في الجزء الأول. ونحن نريد، دون الحاجة إلى مراجعة جميع التعقيدات التي تنطوي عليها هذه المسألة، أن نقول إن مسألة تايوان قد تكون خلال السنوات الخمس القادمة أقل إثارة للخلاف والسجال مما كانت عليه خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

إن استعراض الصين لعضلاتها في عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ أثار انزعاج الولايات المتحدة. وذهب الظن إلى أنها جزء من نمط جديد لنوايا صينية



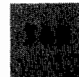
عدوانية وتوسعية. و نحن الأمريكيين ـ على الطرف الآخر من المحيط الباسيفيكي ـ نرى أن الصين أخفقت وأحرجت نفسها بما أجرته من مناورات، ووجهته من تهديدات ضد تايوان.

ولكن وجهة النظر في آسيا مغايرة لذلك، وبخاصة في تايوان؛ إذ على الرغم من أن تصرفات الصين بدت خرقاء، فإنها حققت النتيجة المرجوة، وضعت بكين لي تنج ـ هوي رئيس تايوان في مكانه وحجمه، وأضعفت الحركة التايوانية الوليدة الداعية إلى الاستقلال. وقد لا تشعر الصين أنها في حاجة إلى تكرار هذا الموقف ثانية، خاصة إذا ما واصل زعماء تايوان التزامهم «حسن السلوك»، ولم يعطوا الصين ذريعة للرد ضد سلوك استفزازي. والملاحظ أنه على الرغم من أن بكين مستمرة في تنديدها بالنظام الحاكم في تايوان، فإن الجوهر الاقتصادي للعلاقة مع تايوان يزداد عمقا.

ولقد تعرض جيانج زيمين، كما أفادت التقارير، إلى نقد شديد من جانب الجيش الصيني لأنه لم يرد بقوة أكبر إزاء أول أنباء وردت عن عزم لي تنج ـ هوي زيارة الولايات المتحدة، ونراه اليوم يؤكد عزمه على الانضمام إلى المتشددين إزاء هذه القضية، وتعبئة الأمة لمساندة موقف عسكري حربي. ولعله لن يعود إلى ذلك ثانية بعد أن أكد حماسته وعزمه في السابق.

وترى بكين أن لي تنج ـ هوي يواصل «الصيد في المياه العكرة»، ملتمسا سبلا ليؤكد أن تايوان لها ذاتية خاصة بها، وأن إدارته لها شرعية تبررها. ولكن حزب الكومنتانج ، الذي يرأسه لي، يعارض نظريا الاستقلال، ويفضل تاريخيا «الصين الواحدة». ولكن القوى الأخرى حول لي أكثر صراحة في التزامها بالاستقلال، وتمثل الخطر الأعظم الذي يتهدد الوضع القائم. وإذا حدث أن بدأت هذه القوى تحرز مكاسب مهمة ثانية، فإن الصين يقينا سوف ترد بضربة عسكرية.

إنها مشكلة شديدة الحساسية بحيث يمكن أن تتفجر في أي لحظة، ويتوقع خبراء كثيرون أن يستمر التوتر والجدال الثلاثي الأطراف بين بكين وتايبيه و واشنطن. بيد أننا نذهب مذهبا مناقضا؛ إذ نتكهن بحدوث خفض متواضع لمسألة تايوان خلال السنوات القادمة، وهنا ستحدث عودة إلى الوضع القائم قبل عام ١٩٩٥، مصحوبا بتزايد مشروعات الأعمال والتجارة والاستثمار عبر المضيق. وهو الوضع الذي تميزت به العلاقات بين تايوان والصين، وليس مقترنا بسجالات سياسية أو تهديدات عسكرية. ونتوقع أن تسهم تايوان بنصيب متزايد

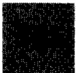


من الاستثمار «الاجنبي الذي تحتاج إليه الصين. وربما تستأنف وبحماس المحادثات السياسية التي جرت في السابق على مستوى عالٍ بين تايبيه وبكين.

التبت: تايوان الثانية

مع افتراض هدوء مسألة تايوان نسبيا، نجد سجالا آخر جديدا ومشابها إلى حد ما يختمر بشأن مستقبل التبت. واجتذبت قضية التبت، شأن سياسة الصين بعامة، مزيجا سياسيا غير عادي، ضم اليمين واليسار. ففي السنوات الأخيرة ظهر تحالف مصالح بين مجتمع هوليوود للسينما ونقاد الصين في كابيتول هول، والزعماء الدينيين والروحانيين في الولايات المتحدة، ومجموعة أخرى متنوعة من القوى الموجودة في المجتمع الأمريكي، وعمل هؤلاء معا في تحالف غير متماسك بقوة؛ لدعم حملة الدلاي لاما من أجل الاستقلال. وعقدت شخصيات أمريكية بارزة، ابتداء من ريتشارد جير Richard Gere إلى آل جور، صداقة مع الدلاي لاما، وتبنوا قضيته. وتعتبر مسألة تايوان مسألة تهم أولا وأساسا السياسيين والمختصين بالسياسة الخارجية. ولكن مشكلة التبت يمتد صداها إلى محيط واسع جدا، وهي محملة ليس فقط بمسائل تتعلق بالاستقلال السياسي، بل وتحمل أيضا شحنات من الأفكار الرومانسية عن مملكة سلامية منسية في الزمان.

وكانت التبت موضوعا لفيلمين كبيرين أنتجتهما هوليوود عام ١٩٩٧: الأول تحت عنوان «كوندون» والثاني «سبع سنوات في التبت»، وتعتزم هوليوود إنتاج مزيد من الأفلام عن التبت عام ١٩٩٨ (هذا علاوة على فيض من الكتب عن القضية ذاتها). والملاحظ أن هذا الإنتاج الغريب في غزارته، الذي أنتجته هوليوود، خلق كما هائلا من الحجج المثيرة للعاطفة، دعما لوجهة النظر القائلة: إن دور الصين في التبت هو دور الغازي والمحتل والمدمر للتراث الديني والثقافي للتبت، وأن الدلاي لاما هو الزعيم الطبيعي والتقليدي والشرعي للتبت، وينبغي تحريره من نير بكين. واقتفت هذه الأفلام الخطى الثقافية لكتاب «الأفق المفقود» وغيره من كتب صورت التبت في صورة «شانجري ـ لا»، أي المكان المقدس ذي الخصائص الفردوسية. ويتضمن هذا المعنى حجة مفادها أن هذا الموقع الأمامي للأرض والأقرب إلى السماء، دمرته يد الشيوعية الصينية التي لا ترحم.



وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الأمريكيين لا يعرفون سوى النزر اليسير عن أراضي التبت التي تحتل موقعا بعيدا على جبال الهيملايا، فإنهم يعتقدون أنهم يعرفون ما يكفي لإثارة غضبهم إزاء أسلوب معاملة الصين للدلاي لاما، وللبوذيين في التبت. ويبدو أن استقلال التبت عن الصين هو الحل الملائم والبسيط في نظر الأمريكيين والأوروبيين، الذين سحرتهم جميعا ديانة وثقافة التبت، بل وكذلك الحال عند كثيرين غيرهم من أصدقاء الدلاي لاما في الهند (مركز حكومته في المنفى)، وكذلك في اليابان وفي بعض بلدان آسيوية أخرى تضم مجتمعات بوذية مهمة.

ويرى الصينيون المسألة في إطار مختلف تماما، إنهم يؤمنون بالقصة التي يحكونها دائما عن التبت: هي أنها جزء من الصين منذ عام ١٣٠٠ على الأقل، وأن اللاما ـ أي زعماءها الروحيين والنخبة البوذية الحاكمة في الماضي ـ كانوا أراذل يضطهدون شعب التبت ويعاملون أبناءه كعبيد؛ وأن الصين دخلت التبت في الخمسينيات لتحرير شعب التبت من القهر والعمل على تحديث الإقليم. وأن بكين التزمت سياسة الاستقلال الذاتي للإقليم وسمحت بالحفاظ على الممارسات الدينية والثقافية التقليدية حتى مع اطراد عملية التحديث وتوافر الرخاء والازدهار لمنطقة كانت تقليديا إقطاعية فقيرة. وعلى الرغم من «تجاوزات» وقعت في أثناء الثورة الثقافية، فإن السياسة الصينية المعاصرة حرصت على تعمير مئات المعابد، وكفلت الحرية الدينية للبوذيين سكان التبت، وأن الدلاي لاما كان دائما أداة لأعداء الصين الأجانب؛ ابتداء من الخمسينيات عندما هرب من لهاسا Lhasa بمساعدة المخابرات الأمريكية، وحتى يومنا هذا وهو يرأس حركة طنانة. وتضيف الصين إن قضية استقلال التبت لا علاقة لها بالحرية الدينية، وإنما هي وثيقة الارتباط بالأجانب الذين تحدوهم رغبة في زعزعة استقرار الصين وتقطيع أوصال أراضيها.

لقد كانت التبت ذات أهمية عظمى في الإستراتيجية الجيوبوليتيكية للصين، إذ إنها تفيد كعازل خاصة ضد الهند. والمعروف أن بين الصين والهند تاريخا من التوتر اشتمل أيضا على حرب الحدود الجبلية في مطلع الستينيات وفترة طويلة، بعد ذلك، اعتقدت خلالها الصين أن الهند دولة تابعة للاتحاد السوفييتي، وأن موسكو تستخدمها «لمحاصرة الصين». وأن صين اليوم، وهي تتحول لتصبح مجتمعا حديثا موجها نحو السوق، يمكنها يقينا أن تعمل وتنجح من دون القيد

الاقتصادي الذي تمثله التبت، وهي منطقة شديدة التخلف. وأن القلق القديم من أن التبت المستقلة يمكن استخدامها لمحاصرة أو مهاجمة الصين قلق ليس له ما يبرره كثيرا اليوم، خاصة بعد أن وضعت كل من روسيا والهند وغيرهما من بلدان المنطقة مهمة التحديث وبناء الاقتصاد على قمة الأولويات القومية. إذن لماذا لا تريد الصين أن تذعن حيال لموضوع التبت؟

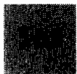
أولا: بسبب قدسية حدود الصين والتي تعتبرها بكين نسبا طبيعيا إلى الأم شأنها شأن تايوان.

ثانيا: يسود بكين اعتقاد عام بأن أي حركة في اتجاه استقلال التبت يمكن أن تثير الكثير من المشكلات ذاتها في المناطق القلقة ابتداء من سنكيانج xinjiang وحتى تايوان. وهكذا تتحول هذه المسألة إلى قوة إثارة للفوضى والتفكك، وهو ما يخشاه زعماء الصين.

ثالثا: يصدق الزعماء الصينيون قصتهم التي يحكونها، إنهم يعتقدون أنهم عملوا على تحسين معيشة جماهير شعب التبت قوضوا بذلك أركان المجتمع العبودي القديم الخاضع لسيطرة اللاما أو الزعماء الروحيين. ويظهر الدلاي لاما للزعماء الصينيين في صورة مخادع تتمثل كل قوته في المساندة الأجنبية، ويتأكد هذا لهم خاصة كبار الزعماء الدينيين الآخرين (مثل البانشن لاما Panchen Lama المقيم في التبت) وقفوا إلى جانب بكين أو على الأقل دخلوا في تواطؤ ضمني.

وطبعي أن مسألة الحرية الدينية، خاصة بالنسبة لشعب يبدو مسالما ونبيلا مثل البوذيين أهل التبت، إنما هي مسألة جديرة بأن تأسر الخيال العام في الغرب كما لم يحدث بالنسبة لأي قضية اقتصادية أو جيوبوليتيكية عادية. علاوة على هذا فإن وسائل الإعلام في الغرب ترى في الدلاي لاما زعيما من وزن وثقل نيلسون مانديلا أو فاكلاف هافيل: شخص تستطيع أن تفهم من خلاله قضية شعبه. وقال ناقد أمريكي بارز للسياسة الصينية: إن مساندة هوليوود للدلاي لاما ستجعل مسألة التبت مسألة بالغة الأهمية في العلاقات الصينية ـ الأمريكية، بل ستفوق أهمية حقوق الإنسان بعامة أو الخلافات التجارية أو الملكية الفكرية أو أي موضوع آخر في جدول أعمال واشنطن. الموقف من التبت يعني موقفا مع قضية تحظى باهتمام الأمريكيين.

وإزاء هذه القضية التي أصبحت تحظى باهتمام أعداد كبيرة من الأمريكيين، بعد أن كانت مسألة مبهمة، وجد بيل كلينتون نفسه مرغما على



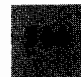
أن يقدم مجاملة سريعة تتمثل في مكالمة هاتفية خاطفة مع الدلاي لاما، في أثناء لقاء في واشنطن بين اللاما وآل جور نائب الرئيس في ربيع عام ١٩٩٧. وحدث هذا على الرغم من تحذيرات الصين من أنه حتى لو تمت زيارة عرضية للرئيس فسوف يقوض هذا العلاقة الجديدة التي يحاول كلينتون تأسيسها مع بكين. وأسر جيانج زيمين ذات مرة لأحد كبار الرسميين الأمريكيين قائلا: «من غير المعقول أن يجعل الأمريكيون من هذا الموضوع قضية بينما لا يتجاوز عدد سكان التبت أربعة ملايين بين ١,٢ بليون صيني». وأن مثل هذا التفكير تحديدا يوضح طبيعة الاختلاف والتناقض المنهجي في أسلوبي الأمريكيين والصينيين للنظر إلى العالم.

ونحن نتنبأ بأن تصبح التبت قضية تزداد سخونة سياسية باطراد، وأن تواصل بكين تشددها على الرغم من تزايد النقد العام. ولكن الخاتمة المثيرة لهذه الدراما ستكون في القرن الواحد والعشرين عندما تبدأ قيادة الصين التالية لجيانج زيمين مهمتها لعمل إصلاح سياسي جاد وتبدأ إقامة مؤسسات سياسية جديدة. إذ في ظل هذه الأوضاع يصبح ممكنا تأسيس فيدرالية صينية فضفاضة، خاصة بالنسبة لمناطق مثل التبت وهونج كونج وتايوان وسنكيانج. هنا يمكن وضع السياسات لتنفيذها والتفاوض على حلول وسط تسمح للدلاي لاما بالعودة إلى لاهاسا قبيل نهاية حياته كزعيم روحي للتبت التي لا تزال جزءا من الدولة الصينية الفيدرالية، ويشكل هذا الوضع ضمانا حقيقيا للحرية الدينية.

اليابان تلعب بورقة الصين:

ثمة سؤال محوري بشأن الحقبة القادمة للباسيفيكي وهو طبيعة العلاقة التي ستعمل اليابان على تطويرها مع الصين. فاليابان هي القوة الاقتصادية العظمى الموجودة الآن في آسيا، ويعتبر اقتصادها أكبر من اقتصاد الصين بسبعة أمثال، بل أن قدراتها العسكرية أكثر تقدما في بعض النواحي. ولكن كل عاقل في اليابان يعرف أن المسألة هي مسألة وقت فقط حتى تلحق الصين باليابان من حيث إجمالي الحجم الاقتصادي، وسوف تتجاوز اليابان من حيث قدرة النار العسكرية.

ويفترض الصقور ودعاة الارتباط الأمريكيون أن هناك تطابقا أساسيا بين المصالح الأمريكية واليابانية، ومن ثم يأملون، بل يتوقعون، أن اليابان سوف يكون لها دور مهم للموازنة مع قوة الصين في آسيا، وللمشاركة في النضال



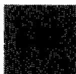
دفاعا عن القيم السياسية والاقتصادية الأمريكية. وسوف تجد الولايات المتحدة، يقينا، عونا مهما إذا شارك اليابانيون الأمريكيين سياستهم تجاه الصين، ولكن وكما سبق أن وضح لنا ونحن نناقش «أسطورة الحلفاء» في الفصل الخامس، فإن هذا لا يزيد على كونه أضغاث أحلام.

إن قائمة القضايا في العلاقات الصينية ـ اليابانية طويلة ومعقدة. ويقول تقرير لمراسل كبير في آسيا «عسير عليك أن تجري محادثة مع واحد من كبار صناع السياسة اليابانية لمدة تصل إلى ثلاثين دقيقة دون أن تتحول المحادثة إلى موضوع الصين».

> **«إن أسباب القلق في اليابان تمثل سلسلة طويلة الحلقات: إن اشتعال حرب أهلية في الصين قد تدفع عشرات الملايين إلى الهرب بالقوارب إلى اليابان، وإن اطراد ثورة صناعية في الصين يمكن أن يرفع أسعار النفط في العالم بنسبة كبيرة، ويتسبب في انبعاث أمطار حمضية وغير ذلك من الملوثات؛ لتصل عبر البحر إلى اليابان. وإن المغامرات الصينية ضد تايوان أو في بحر الصين الجنوبي يمكن أن تتدخل وتؤثر في النفط ـ شريان حياة اليابان ـ ومن ثم تصيب النظم الاقتصادية بالشلل في آسيا. وإن الصين ذات النزعة القومية المتصاعدة يمكن أن تستولي على جزر يابانية، وتحدث مواجهة عسكرية مع اليابان».**

ويمكن أن تضيف القائمة الكثير والكثير مما يتعلق بقضايا عن دور الصين بالنسبة لمستقبل كوريا. وكيف ستؤثر العلاقات الوثيقة بين الصين وجنوب شرق آسيا في الاستثمارات الضخمة لليابان، وفي علاقتها التجارية في تلك البلدان.

وهناك القضايا التي خلفها التاريخ: سلوك اليابان في أثناء الحرب في الصين، حسب العبارة التي يفضلها اليوم السياسيون في الحديث عن هذه التجربة، وما تقوله الكتب الدراسية في اليابان عن هذا الموضوع ؛ إذ إن هذا كله له دور شديد الحساسية ويتضخم بسهولة من خلال تعقيدات المفاوضات السياسية والتجارية التي تجري بالفعل، ويؤثر كذلك في التفكير الإستراتيجي لطرفين بشأن مستقبل العلاقات بينهما. ولكن على الرغم من هذا التاريخ السياسي والعسكري المليء بالمشكلات، فإن اليابان اليوم هي أكبر مصدر في العالم إلى الصين، وهي واحدة من البلدان القليلة القادرة على الاحتفاظ بفائض تجاري ثابت مع الصين. ويفهم رجال الأعمال اليابانيون يقينا الدلالات التجارية



لسوق الصين. ولكن، على الرغم من هذا كله، فإن الكثيرين في اليابان يضمرون مشاعر متناقضة تجاه الصين؛ إذ كانت الشركات اليابانية، حتى عهد قريب، متقاعسة على نحو مثير عن الاستثمار في الصين، وعن نقل الصناعة اليابانية المحلية إلى المراكز الصينية منخفضة الكلفة. وقاوم التنفيذيون اليابانيون المقامرة الكاملة والمفتوحة في السوق الصينية لأسباب كثيرة: أولا لم يرحب البعض لأن كثيرين في الصين يكظمون ضغائن قديمة منذ أيام الحرب (أو أنهم على الأقل يحاولون تحصيل منافع أكبر من اليابان مقابل تلك الجراح). ثانيا، إن بعض رجال الأعمال اليابانيين ينظرون في تعالٍ إلى الصينيين، ويتشككون في أخلاقياتهم وكفاءتهم واستقامتهم في العمل. ثالثا، إن كثيرين من اليابانيين، الذين يعرفون جيدا تاريخ الصين المضطرب، غير مقتنعين بأن الصين ستظل منفتحة ومستقرة زمنا طويلا. رابعا، قاوم البعض نقل التكنولوجيا وهو ما تصر عليه السلطات الصينية كجزء من استثمارات المشروعات المشتركة (وفي هذا الصدد وجد الصينيون أن الأمريكيين أكثر تجاوبا ورغبة في نقل التكنولوجيا وتدريب المديرين الصينيين في الولايات المتحدة، ولهذا أبدوا استعدادا لعقد صفقات أفضل للشراكة مع الشركات الأمريكية).

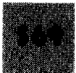
وعندما أصبح ارتفاع الين غير محتمل، غيَّر المخططون اليابانيون اتجاههم، وشرعوا في نقل عملية التصنيع إلى الشاطئ البعيد. ولكنهم حتى في هذه الحالة لم تدفعهم غرائزهم الأولى إلى الاتجاه عبر البحر إلى الصين القريبة، بل إلى بلدان أكثر وداعة جائعة إلى التنمية الاقتصادية، وشاكرةٍ لكل جهد في هذا المجال (ونعني تايلاند وماليزيا)، أو إلى أمريكا وأوروبا حيث بلغت الضغوط السياسية أقصاها لخفض الفائض التجاري الياباني عن طريق التصنيع المحلي.

وبدأت اليابان تغيير تصوراتها عشية مأساة ميدان تيان آن من، في الرابع من يونيو ١٩٨٩؛ إذ تغيرت الأسباب حين عمد أغلب الأمريكيين إلى حجب عملياتهم أو خطط استثماراتهم السريعة، نتيجة إدانة واشنطن لسياسات الصين بالنسبة لحقوق الإنسان. ونظرا لأن حكومة اليابان، وكذا شركاتها لم يدر بخلدهم يوما فرض أخلاق أو أيديولوجيا على مشروعات التجارة والأعمال على نحو ما يفعل الأمريكيون، فقد بدا من الملائم والمريح لهم البقاء في الصين، بينما جمع الأمريكيون حاجياتهم ورحلوا. وهكذا اقتنص اليابانيون الفرصة وتميزوا على الأمريكيين في السباق نحو الصين.

حدثت هذه الواقعة الفاصلة قبل شهور قليلة من ثقب بالونة الاقتصاد الياباني المزدهر في الثمانينيات. وأحدثت التوترات الاقتصادية في اليابان بعد ذلك تغيرا أساسيا في نظامها الاقتصادي الداخلي، مما جعل شركاتها أكثر عدوانية في بحثها عن فرص جديدة وتكلفة أقل خارج البلاد. وبدت الصين حينئذ الحد الطبيعي لتحقيق هذين الهدفين.

وها نحن اليوم نشهد تدفقا قويا للاستثمارات اليابانية في اتجاه الصين، ونلحظ أن الاستثمارات اليابانية الجديدة في الصين تباري الآن الاستثمارات الأمريكية الجديدة شهرا بشهر. ولا يزال الاستثمار المتجه إلى الصين قويا على الرغم مما تعانيه اليابان الآن من محن مالية وتمويلية. وبات متوقعا أن تصبح اليابان هي أكبر مستثمر أجنبي في الصين، وأكبر شريك تجاري. وإن أحد المؤشرات الدالة على اهتمام اليابان بالصين أن عدد الهيئات الصحافية المسجلة رسميا في الصين فاق عدد ممثلي الإعلام لكل البلدان، حتى ممثلي الإعلام الأمريكيين في أثناء احتفالات انتقال السلطة في هونج كونج عام ١٩٩٧. وإن رجال الصناعة اليابانية المعنيين عن وعي بمسألة الجودة، والذين كانوا يوما ما فاقدي الثقة في المعايير الصينية، بدأوا الآن في نقل كميات كبيرة من الإنتاج إلى الصين. وها هي إحدى شركات الإلكترونيات. التي كانت تزهو في إصرار منذ سنوات قليلة بأن منتجاتها شديدة التقدم للغاية بحيث لا يمكن إنتاجها في الصين نراها اليوم تمتلك في الصين أكثر من ستة مصانع. وبدأت مناطق معينة في مقاطعة جواندونج ـ منطقة داليان Dalian وغيرها ـ تحاكي الأحياء الصناعية الموجودة خارج طوكيو Tokyo أو أوزاكا Osaka، وتنتشر فيها أسماء الشركات اليابانية، وشرعت سلسلة يوهان Yaohan لتجارة التجزئة في نقل مركز قيادتها العالمي إلى شنغهاي.

وبدا أن الشركات اليابانية، حتى وإن شعر الصينيون إزاءها بالاستياء، هي الأكثر ملاءمة في الغالب من الشركات الأمريكية المناظرة للوصول إلى أعمق مستويات الأعمال في الصين. ذلك أن آفاقها الزمنية للربحية أطول مدى، كما أن هيئاتها التنفيذية تبقى فترات أطول، وراغبة أكثر من غيرها في العمل في المناطق النائية، حيث توجد الأسواق الصينية الفعلية. حقا إن الثقافات ليست متماثلة ولا متناغمة، ولكن القدر الأكبر من ثقافة الصين مفهوم لدى رجل الأعمال الياباني العادي، أكثر مما هو مفهوم لدى نظيره الأمريكي.



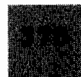
وتجارة اليابان هي واحدة من الإجابات عن سؤال يسأله المخططون الاقتصاديون اليابانيون لأنفسهم: كيف يمكن لليابان أن تنعش اقتصادها من جديد؟ لقد زاد الحديث باطراد عن الصين داخل وزارة الخارجية اليابانية، وداخل أروقة إدارة الشركات. ومثلما كانت الولايات المتحدة في تصور اليابان هي المسألة الإستراتيجية الأولى على مدى الأعوام الخمسين الماضية كذلك الآن نجد خطة اليابان تتحول إلى الصين لخمسين عاما قادمة.

وكلما اقتربت اليابان أكثر وأكثر من الصين اقتصاديا وجدت نفسها واقعة في مآزق متعددة، مثال: إن الولايات المتحدة لا تكف عن الضغط على طوكيو لكي يكون لها دور أكبر في شؤون حفظ السلام والأمن الدوليين، هذا بينما ترى بكين في كل خطوة يابانية في هذا الاتجاه تهديدا موجها إلى الصين، وبادرة جديدة على أن اليابان لم تغير نزعتها العسكرية وأساليبها الإمبريالية القديمة. ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تظل هذه المسألة مصدر توتر دائم لليابان، وسوف يكون لزاما على صُنّاع السياسة اليابانيين ـ على المدى الطويل ـ عمل بعض الاختيارات الأساسية، من ذلك بيان ما إذا كانوا يعتقدون أن مستقبلهم تمتد جذوره جغرافيا وطبيعيا في آسيا والشراكة مع الصين، أم في عالم افتراضي مؤلف من الثالوث المتقدم مع شمال أمريكا وأوروبا.

ويقول تيتسويا كاتاوكا Tetsuya Kataoka، وهو زميل بحث في معهد هوفر ويؤمن بأن السياسات الأمريكية تساعد على خلق تحالف صيني ـ ياباني: «في مثلث غير مستقر للعلاقة بين اليابان والصين وأمريكا، ستلتمس اليابان لنفسها دائما وأبدا أن تكون في فريق من اثنين ضد ثالث».

ونعتقد أن الخيار لن يكون إما أبيض وإما أسود، وإما كل شيء لي أو للآخر. وكلما تعمقت مصالح مشروعات الأعمال اليابانية أكثر وأكثر في الصين، ستواجه وزارة الخارجية اليابانية تحديا مثل الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم، وتحاول الاهتداء إلى سياسة ترابط لا تضر في النهاية بمصالح الأمن الياباني بسبب صين مهيمنة، وعدوانية تربت ونشأت وترعرعت على الاستثمار والتكنولوجيا اليابانية.

ولكن قد يكون لزاما على اليابان أن «تشاحن»؛ إذ ليس من المرجح في رأينا أن اليابان ستجد نفسها في موقف المزايدة الأمريكية في آسيا. وإنما على الأرجح أن يكون الميل الطبيعي لطوكيو في اتجاه بكين، حيث تتمثل أكبر



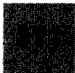
وأعظم مصالحها الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يعقد وعلى نحو هائل مهمة صناعة السياسة في واشنطن، مثلما يعقد تحديات مشروعات الأعمال التي تواجه الشركات الأمريكية وهي تحاول أن تدخل منافسة ناجحة في آسيا.

غذاء لإثارة الفكر: بعد تعديث جيش الصين

صدرت أخيرا كتب عديدة عن العلاقات الأمريكية ـ الصينية، عمد فيها مؤلفوها إلى وصف سيناريوهات لإثارة الفكر، والتي ترجح نشوب نزاعات مسلحة وغير ذلك من مواجهات، على عكس ما نرجحه نحن، بيد أنها جديرة بأن نعرضها في إيجاز:

يفترض كاسبر واينبرجر Caspar Weinbgerjer، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، احتمال نشوب نزاع مشوب بطابع نووي بين الولايات المتحدة والصين. ويعرض رؤيته هذه في كتاب صدر حديثا تحت عنوان «الحرب الساخنة التالية». ويستقرئ واينبرجر التوترات الحقيقية الحادثة اليوم على أرض شبه جزيرة كوريا، ويستنتج نشوب حرب بعيدة الاحتمال، حيث تستخدم فيها كوريا الشمالية والصين أسلحة نووية وبيولوجية لمهاجمة كوريا الجنوبية والقوات الأمريكية. ويلتزم واينبرجر نهج الصقور، ويرى أن الحلف الصيني ـ الكوري الشمالي سوف يتفوق في النهاية على جيش الولايات المتحدة، الذي لم يعد كامل الاستعداد. وهذا السيناريو يقترب كثيرا من كونه ضربا من الخيال المستقبلي هدفه تأكيد فرضية واينبرجر عن قصور في استعدادات الجيش الأمريكي. ولكنه مع هذا يكشف عن خوف واشمئزاز استبدا بالفكر الأمريكي بسبب فكرة الصين القوية.

وأثار كنت إي كولدر Kent E Culder من جامعة برنستون هموما كثيرة أكثر ارتباطا بالموضوع. ويعمل كنت خبيرا للجامعة في شؤون آسيا، حيث يقيم الآن، وركز كتابه على النزاعات ذات الأساس الاقتصادي، خاصة النزاعات بشأن السيطرة على مصادر الطاقة، وكيف أنها يمكن أن تتفاعل بشكل سلبي مع اتجاهات سباق التسلح في آسيا. وتفيد تقديرات محافظة أن احتياجات الصين للطاقة سوف تتضاعف، من حيث الحد الأدنى، على مدى الخمسة عشر عاما القادمة، مع اطراد عملية التصنيع والنمو الاقتصادي. وتملك الصين احتياطات نفط مؤكدة علاوة على عدد من الحقول الواعدة والتي يلزم استكشافها مثل حوض تاريم، وتعتبر الصين دولة رائدة عالميا في مجال بناء منشآت القوى



الهيدروليكية، وعمل تجارب بشأن مصادر طاقة بديلة. ولكن الواقع أن الصين أصبحت مستوردا خالصا للنفط، حيث الطلب فاق كثيرا العرض المحلي، وسوف يستمر هذا الوضع على مدى المستقبل، ولزمن غير محدد. إن استقراء الاتجاه، مع محاولة الملاءمة مع المتغيرات والمجاهيل الكثيرة يجعلنا نفكر سريعا في الدلالات الضمنية لذلك، ومن بين السيناريوهات المحتملة:

- يتكرر أسلوب السبعينيات من حيث نقص النفط على الصعيد العالمي وزيادة الأسعار مع استيعاب الصين لكميات ضخمة من النفط، ومن ثم ارتفاع الأسعار عالميا.
- حاجة الصين لتوسيع نطاق إنتاجها من الطاقة النووية، وهي البديل عن النفط الأكثر فعالية من حيث الكلفة، وطبعي أن تترتب على هذا اعتبارات بيئية وعسكرية خطرة عالميا.
- يمكن أن تتشكل مجموعة جديدة من العلاقات العسكرية بين الصين والبلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط (عمليا الآن يعتبر الشرق الأوسط السوق الأولى للصين لمبيعات الأسلحة، ناهيك عن البلدان المتاخمة أو القريبة من الصين).
- أن تنشب معارك إقليمية شرسة بشأن جزر سبراتليز Spratlys وغيرها في مناطق بحر الصين الجنوبي الغنية بالنفط، وأيضا بشأن طرق الملاحة البحرية في شرق آسيا.

ويرى كنت كولدر أن المعادلة الخطرة التي تتكشف في الصين تشبه الآتي: الاقتصادات المزدهرة تستلزم المزيد والمزيد من الطاقة. وأن الصين وغيرها من البلدان بدأت الآن فقط تشهد نمو صناعات مهمة للسيارات وبناء الطرق، وسوف تضيف هذه الصناعات كميات ضخمة من الطلب على الطاقة في آسيا. ومع اطراد نمو اقتصادات آسيا وتحولها إلى اقتصادات غنية ـ وفي مسيس الحاجة إلى الطاقة ـ ستبدأ تخصيص نسب كبيرة من ميزانياتها لسباق التسلح، الذي تراه ضروريا للسيطرة على مصادر الطاقة.

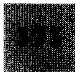
وإن سبعة فقط من هذه الاقتصادات ـ الصين وتايوان وشمال وجنوب كوريا واليابان وروسيا وفيتنام ـ لديها جيوش يبلغ إجمالي عددها سبعة ملايين رجل. وأن ستة من هذه البلدان تملك الآن بالفعل تكنولوجيا نووية، أو هي توشك أن تصبح قادرة على تطوير أسلحة نووية، ويلاحظ كولدر:

«باتت واضحة للعيان الآن مشكلة الاستقرار الآسيوي التي تزداد مع كل برميل نفط تستورده الصين، ويتمثل الخطر في أن تحاول الصين حماية طرق إمدادها بالنفط وأن تدافع عن سيادتها التاريخية في البحار المتاخمة، ويتهدد هذا الخطر بلدانا أخرى في آسيا وخاصة اليابان. وتزعم الصين أن ٨٠ في المائة من بحر الصين الجنوبي مياه إقليمية لها، وتعلم أن ٧٠ في المائة من إمدادات اليابان من النفط تمر عبر هذا الطريق».

والحقيقة أن الوصفة التي يطرحها كولدر من مقومات مثيرة للانفجار وصفة مروعة، ونحن أميل إلى الحد من الخوف من وقوع الأسوأ. وسبب ذلك أننا نتوقع أن تتكشف هذه الاتجاهات تدريجيا على مدى ما بين عشر إلى ثلاثين سنة قادمة، حيث يتوافر وقت كافٍ للملاءمة والتكيف، إن برامج الطاقة النووية سوف تتوسع وتتتشر على الرغم من كلِّ المخاطر المترتبة عليها. وسوف يتعلم الصينيون وغيرهم من الآسيويين استخدام الطاقة بكفاءة وفعالية على نحو ما تعلم اليابانيون خلال العشرين عاما الماضية. (إن اليابان التي لا تملك نفطا محليا تتحدث عنه، تستورد الآن أقل من الولايات المتحدة على أساس وحدة المنتج الاقتصادي، إذ إنها تتمتع بمصادر طاقة غنية). وسوف تُكتشف احتياطات نفط جديدة في الأراضي الصينية وفي أماكن أخرى، هذا علاوة على تطور تكنولوجيا الطاقة البديلة.

ونتوقع في هذه الأثناء أيضا أن تؤكد الصين هيمنة مطردة على الإقليم، وهو نوع من اتفاق السلم الصيني Pax Sinica. ومن المحتمل أن يتضمن هذا السلم اليابان على كره منها، بدلا من أن تكون خارج قبضة الصين. وطبعي أن تكون تايوان في نهاية المطاف داخل الإطار، ومن ثم فإن الاتجاه الذي سيكون سائدا في آسيا لن يتمثل في تكتلات لقوى معارضة مدججة بالسلاح، وليس معنى هذا أنه لن تنشب داخل آسيا نزاعات على النفط أو الأرض أو القوة العسكرية أو غير ذلك من قضايا؛ إذ إن هذه النزاعات قائمة بالفعل، وسوف تستمر. ولكن يمكن القول إجمالا إن السلم العسكري والأمني سيُحافَظ عليه بفضل الروابط والتعهدات المشتركة، التي تشكل قدرا من التنازل للصين. وقد لا يكون هذا هو ما يروق الأمريكيين، بيد أنه على الأرجح سيمثل حصاد فترة طويلة.

ونحن نميل إلى الاتفاق مع لي كوان يو حاكم سنغافورة في طريقته التي صاغ بها إطارا يجمع ما بين تزايد القوة العسكرية للصين مع أدنى حد من الانتشار بهذه القوة. وسبق أن حدد الإطار العام لهذا السيناريو فيما يلي:

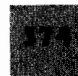


«بحلول عام ٢٠٢٥ استطاعت الصين أن تنهض وترقى بقواتها المسلحة، ولكنها لا تزال تفتقر إلى أسلحة عالية التقانة من نوع أسلحة الأسطول الأمريكي السابع. وإن مجمعاتها الصناعية العسكرية والبحوث والتطوير متخلفة كثيرا عن مثيلاتها في أمريكا واليابان. وعلى الرغم من أن الصين تعرف أن أي زيادة مهمة في قدرتها على استعراض قوتها العسكرية خارج حدودها سوف تثير قلق جيرانها، فإنها لا تستطيع مقاومة الإغراء بشأن شراء أسلحة روسية، مقابل مواد غذائية ومنسوجات وأحذية، أو أن تستأجر علماء أسلحة «روسا»، وتقلب ستالين على جنبيه في قبره. إن هذه الأسلحة شجعت على عقد اتفاقات بشأن ترتيبات المشاركة في حصص النفط مع بلدان «الآسيان» التي كانت تطالب بجزر سبراتلي».

أو لنقل بعبارة أخرى إن آسيا لن تكون منطقة حرب مستمرة، ولا فردوسا اقتصاديا حرا ومتحررا من استخدام القوة العسكرية. وإنما على العكس ستعيش القارة في سلام ولكنه سلام قائم على استعراض العضلات مع بعض شروطه التي تحددها الصين، والبعض الآخر تفرضه سياسة توازن القوى، التي تضع في اعتبارها قوة أمريكا أيضا.

ولعل النظرة الأكثر إثارة واستفزازا من بين جميع السيناريوهات المطروحة، هي تلك النظرة التي عرضها صمويل ب. هنتنجتون Samuel P. Huntington بجامعة هارفارد ومهندس فرضية «صدام الحضارات». إن هنتنجتون معجب وكاره لتقسيمه عالم ما بعد الحداثة إلى تجمعات بشرية، ليس على أساس البلدان وإنما على أساس حضارات ثقافية ودينية ـ عرقية. ويرى في نظرته الكونية الشاملة أن هناك ثماني حضارات تتحدى رؤية الغرب بشأن النظام العالمي. وأن أهم هذه التحديات وأبعدها أثرا مصدرها الحضارتان الإسلامية والصينية و(يتنبأ هنتنجتون بأنهما ستزدادان تقاربا في المستقبل).

ويعرض هنتنجتون لأسباب تربوية عرضا مفصلا لكيفية احتمال نشوب حرب بين الحضارات عام ٢٠١٠، حيث تكون بؤر الاهتمام في هذه الحرب منصبة على المواجهة بين الصين والولايات المتحدة. ويرى مثلما يرى كولدر أن الطرق البحرية للنفط في بحر الصين الجنوبي ستكون السبب الأول الذي ستنطلق منه الجولة الثانية للنزاع العالمي. ويرى أن الحرب العالمية ـ التي يحدثنا عنها ـ سوف تبدأ بسبب تحرك من جانب الصين لتأكيد سيطرتها



الكاملة على بحر الصين الجنوبي. وستقود فيتنام، بمساندة من الولايات المتحدة، المقاومة ضد هيمنة الصين. ونورد فيما يلي بعض النقاط البارزة في سيناريو عام ٢٠١٠ الذي عرضه هنتجون:

● عندما تغزو الصين فيتنام تلتمس هانوي مساعدة الولايات المتحدة. توافق واشنطن وتطالب بفرض عقوبات اقتصادية ضد الصين، وترسل قوة ضاربة محمولة.

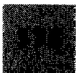
● يحاول رئيس وزراء اليابان التفاوض من أجل وقف إطلاق النار، ولكنه يفشل. ومع تصاعد الحرب تتجاهل الولايات المتحدة الخط الذي تفرضه اليابان على استخدام قواعدها في عمليات عسكرية ضد الصين. وهنا يتحرك اليابانيون لعزل القواعد الأمريكية.

● الغواصات والطائرات الصينية وكذلك الصواريخ المعدة للانطلاق من أراضي الصين الأم، وكذلك من تايوان التي تم ضمها، تنزل دمارا خطيرا بسفن ومنشآت الولايات المتحدة في شرق آسيا. وبعد أن أحرز الصينيون هذه النجاحات العسكرية، بدأ الأمريكيون يتشككون في مبررات وكلفة التورط في هذه الحرب. وتأملت اليابان اتجاه الريح، ومن ثم غيرت وضعها من محايد إلى مشارك في حرب ضد عدو مشترك. قررت واشنطن سحب جميع قواتها وتقيم حصارا حول اليابان.

● وانحرفت قوات أخرى كذلك، المناضلون الإسلاميون المتشددون يسيطرون على بلدان الخليج ويمنعون النفط عن الغرب، وتعجز الهند عن التقدم في حرب مع باكستان وإيران المسلمتين، وتعاني أوروبا ضربات من صواريخ متمركزة في الجزائر والصرب، وتخشى أوروبا من أن تفرض شرق آسيا هيمنة كاملة لذلك تعزز قواتها في سيبيريا، التي تواجه بدورها غزوا صينيا ناجحا يشمل كل المنطقة التي كانت في السابق تمثل الشرق الأقصى الروسي.

كيف يمكن أن تنتهي مثل هذه الحرب؟ البدائل هي دمار نووي متبادل. أو وقف الحرب بناء على مفاوضات إثر إجهاض أهداف الأطراف جميعها. أو تتقدم القوات الروسية والغربية إلى ميدان تيان آن مين.

ولكن هنتجتون إذ يقدم تلك الصورة المثيرة للانزعاج، ويعرض صورة لسيناريو غير متوقع الحدوث في المستقبل، لا يعني أنه يتنبأ به بل يقصد



الحيلولة دون نشوب هذا النزاع أو أي نزاع آخر مماثل «في صورة حرب بين الحضارات».

وإذا كنا نجد في فرضية هنتنجتون ضوءا كاشفا، فإننا نعتقد أنها فرضية بالغة التطرف، وسكونية إلى أقصى حد، في فصله بين الحضارات. نعم ستقع نزاعات ضخمة في المستقبل، ولكننا لا نعتقد أن قمة خطوط النزاع ستصل إلى حرب نووية أو عالمية ثالثة. إن نشوب حرب واسعة النطاق، ساخنة، سواء نووية أو تقليدية يمكن أن تحدث، بطبيعة الحال، كناتج ثانوي لعملية تكيف عالمية فاشلة مع صعود الصين كقوة عالمية. ولكننا نرى أن هذا بعيد الاحتمال.

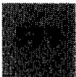
إننا نتوقع أن نشوب «صدام حضاري» بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك بين الغرب وآسيا، مسألة أكثر تعقدا ومرونة ودينامية، وأكثر قابلية للتغير من الصورة التي قدمها هنتنجتون. إن الصين ليست فقط بصدد إعادة تأكيد جذورها كحضارة عظمى متمركزة حول قيم كونفوشية ـ على الرغم من أن هذا هو ما يجري إلى حد ما الآن في الصين ـ وإنما الصين كذلك تستوعب الكثير والكثير جدا من الغرب وتبدع الجديد الكثير. ونحن في هذه النقطة نتفق مع المضاربين على صعود الصين: إن التوجه بحكم الضرورة نحو التنمية الاقتصادية، والمصالح والاحتمالات الجديدة، التي ستتولد عن الحداثة والرخاء، كل هذا سيؤكد فعاليته القوية لكبح جماح أسوأ الدوافع العسكرية والسياسية للصين.



١٦ سيناريوهات للقرن الواحد والعشرين

الإطار السياسي ـ الاقتصادي العام

التغييرات التي سيكون لها أقوى تأثير في الصين، ومن ثم تقود بدورها الصين ليكون لها أقوى تأثير في العالم، لن تحدث خلال السنوات الخمس القادمة، مثال ذلك أن الشكل الحقيقي للإطار الاقتصادي السياسي الجديد للصين كامن في مستقبل أبعد مدى من ذلك. ويقول عالم الاقتصاد فان جانج Fan Gang «نحن لا نزال في مراحل الانتقال الأولى الباكرة للغاية. إن خمسا أو عشر سنوات ليست كافية لإنجاز نقلة شاملة، ليس فقط لدخول السوق، بل وأيضا الثقافة والسياسة والقيم: إن المنظومات السياسية والاقتصادية الجديدة في الغرب التي اقترنت بالثورة الصناعية اقتضت قرنا لكي تتحقق وتكتمل في بعض المواقع. ويقول فان «إن التحول إذا استغرق معنا خمسين عاما فقط، فإن هذا يعني تحولا سريعا بالمقارنة بالغرب».



وكما أشرنا آنفا أننا نتنبأ، على المدى البعيد، بخلق واستحداث سوق اجتماعية كونفوشية (الفصل الرابع). وسوف يستلزم هذا خمسة وعشرين عاما على الأقل لاستكمال المرافق اللازمة لسوق اجتماعية كونفوشية شاملة، على الرغم من أن أشكالها الجنينية واضحة للعيان الآن. وسوف تصبح المنظومات الاقتصادية والسياسية الصينية أكثر فأكثر حرية وحداثة باطراد على مدى ربع القرن القادم، وسوف تتطور المنظومتان داخل حدود معينة بوضوح، ولن تنجذب في اتجاه حريات الغرب المكتملة الناضجة.

وفي إطار «الحرية» كما يتصورها الغرب عملية، متصلة، سوف يظهر النظام الاقتصادي كنظام أكثر حرية بالمقارنة مع النظام السياسي. هذا على الرغم من أن الاقتصاد سوف يبقى مزيجا من السوق الحرة، والسوق المحكومة والقوى التي لا علاقة لها بالسوق. وسوف تصطبغ المنظومة السياسية في هذه الأثناء بصبغة الحداثة في عدد من جوانبها الرئيسية، ولكنها - إجمالا- ستبقى منظومة نخبوية تسلطية حريصة على الاحتفاظ بأهم دعامات السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي القادة لحزب واحد.

وبدلا من النزعة التسلطية المطلقة ستتطور الصين عبر مرحلة أطلق عليها الباحث روبرت سكالابينو Robert Scalapino من جامعة كاليفورنيا والمعني بشؤون الصين، اسم «مجتمع التعددية التسلطية». ويفسر سكالابينو ذلك بقوله:

> **«وعلى الرغم من أن الاختيار السياسي، في ظل هذا النظام، سيكون محدودا وسيجري فرض قيود على حريات موضوعية متنوعة، فإن حدود الإمكانات ستخضع للاختبار مرارا، وسوف تتحول دائما من مجال إلى آخر حسب الظروف، وستزداد باطراد عملية مقاسمة الدولة للسلطة مع المؤسسات الأخرى، وسوف يتطور الاقتصاد في إطار التأكيد المطرد على السوق مع تطور وظيفة الدولة كمسؤولة عن التخطيط والحماية.**

وهذا النهج ليس جديدا برمته؛ إذ يمكن للمرء، في إطار الصورة المرسومة، أن يتخيل أجزاء تبدو مألوفة في كل من النظامين الغربي والشرقي: جزءا من السوق الحرة، وجزء شركات، وجزء تخطيط دولة، وجزءا ديموقراطيا، وجزءا استبداديا مطبوعا بالخير. وسيكون للسوق الاجتماعية الكونفوشية صدى قوي مع يابان الستينيات، والسبعينيات،

وقتما حددت مؤسسات الحكومة وأحكمت قبضتيها على خطط مشروعات الأعمال والاقتصاد.

وسوف يشبه تدخل الدولة الصينية ـ من بعض نواحيه ـ تدخل الديموقراطيات الاشتراكية الأوروبية؛ ذلك أن حكومات بريطانيا قبل تاتشر، وفرنسا في عهد ديجول وميتران، وكذا ألمانيا وسكاندينافيا كانت تؤمن بقدرة الدولة على امتلاك وإدارة الصناعات الرئيسية. وعلى الرغم من أنه من اليسير تأكيد أن الصين سوف تتعلم من أخطاء هذه البلدان الأوروبية، وتقفز إلى نظم تحكمها السوق على طريقة تاتشر، فإن الصين قد تحتاج إلى التزام عملية نقل طويلة الأمد، مثلما حدث في أوروبا على مدى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للوصول إلى نتائج مماثلة. إذا تأكد أنها صحيحة حقا للصين.

وربما تستلهم الصين صورة المستقبل لها من سنغافورة، التي تطبق نظام سوق اجتماعية كونفوشية متقدمة للغاية، وتحظى بإدارة متميزة. وتنعم سنغافورة بمستوى معيشة مرتفع، وتكنولوجيا متقدمة وديموقراطية ذات قاعدة اقتصادية واسعة (حيث حوالى ٨٠ في المائة من البالغين يملكون سكنا خاصا بهم)، وتنعم أيضا بقوة عمل ماهرة ومتعلمة، وقدرة تنافسية عالمية، ونقاء أخلاقي واجتماعي، وبرامج حكومية ضخمة ولكنها عالية الكفاءة. والبديل عن هذا كله هو دولة الحزب الواحد وردود أفعال رسمية متطرفة إزاء أي معارضة، وقمع وسائل الإعلام، أو لنقل بعبارة أخرى إن حاضر سنغافورة مستقبل جذاب للصين.

ويعكف خبراء سنغافورة الآن على تشييد ساحتين صناعيتين جديدتين في الصين ذات كثافة إنتاجية كبيرة، ويبدأون عملهم هذا من الصفر اعتمادا على مشورة خبراء من سنغافورة لاستشارتهم في كل شي، ابتداء من معرفة أفضل طريقة لتوزيع مناطق السكن والصناعة والترويح، وحتى بيان الرعاية الصحية المفيدة للعمال.

ولكن على الرغم من أن غالبية الصينيين يدركون مدى جاذبية النموذج السنغافوري، فإن هذه الخبرة الناجحة تماما في مجتمع غالبيته من الصينيين لا يمكن استيرادها بقضها وقضيضها. إن سنغافورة جزيرة في صورة دولة أمة، والتي لا يمكن أن تكرر ظروفها بسهولة. وإذا كان الغربيون لا يملون من انتقاد النزعة التسلطية في نظام سنغافورة السياسي، والنظام المفروض قسرا

في المجتمع، فإن كلا من الصقور ودعاة الارتباط سوف يبتهجون، إذا كانت «أسوأ» الأحوال بالنسبة للصين في المستقبل، ستكون أن تصبح الصين سنغافورة العملاق، أي مجتمع يحقق نجاحا هائلا في الاقتصاد ولا يهدد أحدا، ويدعم بقوة الكثير من الأهداف والمثل العليا الأمريكية.

السور العظيم يصبح أطلالا:

البحث عن قيم جديدة

أصبح واضحا لدى أكثر المراقبين أن ليس بالإمكان وضع إطار اقتصادي ـ سياسي جديد بديل، ما لم تتوافر وتترسخ مجموعة قيم جديدة. وليس خطأ تأكيد أن الماركسية والمادية تجاوزتا فترة صلاحياتهما. والملاحظ أن القيم الغربية وثيقة الصلة ببعض مثقفي الحضر، لكنها كانت أيضا مصدرا من مصادر التحرر من الأوهام على نطاق واسع تأسيسا على كيفية إدراك الصينيين للنظام الاجتماعي الأمريكي، والسياسة الأمريكية. ولم يتبق من قيم توافقت في شأنها الآراء سوى السيادة القومية والنزعة المادية المستشرية. وعلى الرغم من فائدة هاتين القيمتين فإنهما لا تصلحان وحدهما أساسا لتوجيه عملية التلاحم بين الصين وحداثة القرن الواحد والعشرين، وهذا ما تتفق في شأنه آراء الصينيين، ابتداء من قادة الحكم وحتى المنشقين.

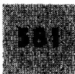
وإذا افترضنا أن الصين فريق من الممثلين يبحث عن مسرحية أخلاقية جدية، فإنه لا يجد ـ حتى الآن ـ مسودة نص مقنع قوي وموحد، غير أن الفصول والمشاهد مكتوبة بالفعل، واستلهمت مزيجا من الأفكار من كونفوشيوس وحتى توفلر، ومن ماوتسي تونج حتى لي كوان يو. وتتداخل هذه الأفكار مع بعضها مثلما تتباعد أيضا، ولكنها جميعا تحمل «خصائص صينية»، ومن المرجح أن تكتمل بعد أن تأخذ من هنا ومن هناك في صورة مسودة نهائية.

وسبق أن أشرنا إلى أن الكونفوشية عادت صراحة في زي رسمي، ولا بأس من أن الحكيم بدا في عيون المصلحين والثوريين في الماضي وعلى مدى ١٥٠ عاما ـ وعلى رأسهم ماوتسي تونج ـ باعتباره الرمز الرئيسي لكل

ما أبقى الصين إقطاعية وفقيرة متخلفة. ويستعيد الآن جيانج زيمين ـ باهتمام وشغف ـ المؤثرات الكونفوشية في أثناء تنشئته، كما يستعيد ذكرياته عن جو مو Gu Mu القيصر الثقافي القديم، ويصف الكونفوشية والثقافة الصينية التقليدية بأنهم «عماد» المجتمع. ونجد أكثر من هذا المخرج السينمائي شن كيج Chen Kaige صاحب فيلم «وداعا يا محظيتي»، الذي حقق نجاحا كبيرا في الخارج، وإن منعته الصين في الداخل، يؤمن مع آخرين بما يعبر عنه بقوله: آمل في أن أرى الصينيين يوما أثرياء وقد غمرهم حب لي Li (وهو إحدى قواعد الكونفوشية، والتي تعني الطاعة مع الالتزام الصارم بقواعد الطقوس والتراتبية الهرمية).

ويسأل وانج شويبنج Wang xuebing رئيس بنك الصين، حين كنا على مائدة الغداء معا: «ما جوهر فلسفة الصين الحديثة؟ وسبق أن تولى وانج إدارة عمليات البنك في لندن ونيويورك، وهو على ألفة شديدة مع المفاهيم الاقتصادية والمالية الغربية، وكان في مطلع الأربعينيات من عمره رجلا يمكن وصفه بأنه عبقري، وعُين عضوا مناوبا في اللجنة المركزية في سبتمبر ١٩٩٧. ولكن على الرغم من إحاطته المعرفية العالمية ونظرته الشبابية فإن، إجابته عن السؤال، الذي أثاره هو بنفسه؛ هي الإجابة التقليدية «الكونفوشية».

إن الفكرالكونفوشي، حسب تفسيره الصحيح، يمكن أن يشكل أساسا لنظام اقتصادي يستهدف النمو والربح، ويحقق ـ كذلك ـ ملاءمة مهمة وواسعة مع القيم الاجتماعية والأخلاقية والفلسفية، علاوة على هذا أنه يخلق إمكانات لسياسة استبدادية يمكن تخفيف حدتها باقتصادات خيرة النوايا، وزعماء أقوياء، ونظم تراتبية هرمية غير رسمية تحدد المعايير المتفق عليها للأخلاق والسلوكيات العامة، دون قدر كبير من المراقبة الديمقوقراطية. وإذا كانت الكونفوشية عادت ليس فقط على المستوى الرسمي، بل وأيضا بين صفوف الملايين من العامة، فسبب ذلك أنها تهيئ للناس وسيلة للتلاؤم مع حالة التشوش الأخلاقي والتغير الاجتماعي السريع، وتتميز بأن شريعتها ـ وهي من ناحية عقيدة دينية، ومن ناحية ثانية قانون أخلاقي، ومن ثالثة طقس اجتماعي، وفلسفة سياسية ـ شريعة مرنة، يمكن أن يستشهد بها مفكرون ذوو مشارب ودوافع مختلفة.

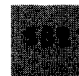


ويمكن للحزب أن يعزز ويروج المثل العليا للكونفوشية عن «التناغم» (والذي يعني الاستقرر)، ويمكن للطبقة الوسطى الصاعدة أن تستلهم من الكونفوشية الالتزام بالتعليم وقدسية الأسرة. علاوة على هذا، وكما يشير الباحث ثيودور ديباري Theodor de Bary، فإن الماركسية لم تعد مؤهلة الآن لأداء المهمة، لذلك فإن الكونفوشية يمكن أن تكون هي الحارس والحامي الذي يوصد الأبواب دون التحلل الغربي. ويمكن ـ من ناحية أخرى ـ أن يؤكد المفكرون الليبراليون أن الغالبية العظمى من مبادئ ووصايا كونفوشيوس معنية بكيفية إدارة الأمراء لشؤون الحكم بأسلوب أخلاقي وعادل ومستقيم.

والذي لا شك فيه أن الصين لن تعود إلى الكونفوشية الكلاسيكية. وإذا كان للفلسفة أن تنأى بنفسها عن كونها مجرد سند لدعم وتأييد أي مؤسسة أو أسرة حاكمة، فلابد من مركب أكثر تهذيبا وتحديثا. ونجد على سبيل المثال عند نقطة التقاطع بين التراث الكونفوشي ونزعته في الزهد وبين مذهب العدالة لدى الماضي الشيوعي، يكمن ما يمكن أن نسميه قيم الإطار الجديد. وهو سلوكيات تؤكد التضحية بالذات من أجل الخير الأعم وبناء صين جديدة قوية. وإذا استخدمنا عبارة الباحث جيمس شتيبناك James Stepnak الباحث المعني بالدراسة التحليلية عن الصين، نجد أنها تجسد معاني «التخلص من الأدران والأطماع والإيمان بأن الناس جميعا سواء. والملاحظ أن هذه القيم الجديدة راسخة قوية بين الصينيين الأثرياء الجدد، الذين بقوا على قيد الحياة بعد سنوات التمرد للثورة الثقافية.

ويمثل الإنصاف والمساواة عنصرين مهمين في التفكير طبقا للإطار الجديد. والملاحظ أنه حتى في أوساط الميسورين تشيع رغبة لا تخطئها العين في تحقيق الإنصاف على المدى الطويل، أو على الأقل لتجنب القسوة التي يقرنونها برأسمالية الغرب القائمة على مبدأ حرية العمل. ويقول جانج وي Zhang Wei، رئيس مجلس إدارة شركة شرق الصين للأملاك السائلة في شنغهاي «إن مجموع التراث الفلسفي الصيني يعني أن تعمل شيئا من أجل الناس، وأنت لا تكون عادلا في تبادل القيم من دون توافر عنصر الإنصاف والنزاهة».

ويقول قن شياو Qin Xiao وهو مناضل قديم عمل سنوات في الريف في أثناء الثورة الثقافية، ويرأس اليوم شركة سينيك أكبر شركات الاستثمار في

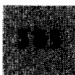


الصين مكانة وتنوعا للنشاط: «ليست مهمة الاقتصاد أن يصنع كعكة أكبر بل أن يقسمها في نزاهة وإنصاف، ونحن رواد العالم بالنسبة لأولئك الذين ينشدون خلق شيء جديد، وسوف نشجع النزعةالجماعية أكثر من الفردية، وسوف نولي اهتماما للمساواة والإنصاف، ونشجع الناس على أن يحيوا حياة سهلة الأسلوب».

والملاحظ أن الأديان والمعتقدات الصينية والأجنبية ـ على اختلاف شاكلتها وألوانها ـ تحقق رواجا وذيوعا في بحثها عن القيم التي يمكنها التصدي لمظاهر الأنانية والفساد والتكالب على جمع المال. ولقد أعادت دور العبادة جميعها ودون استثناء فتح أبوابها خلال الأعوام الأخيرة، ويؤمها ليس كبار السن فقط (على نحو ما كانت عليه الحال في السبعينيات أو الثمانينيات)، بل يؤمها كذلك الشباب ومحبو موضات العصر والنخبة المثقفة وطبقة رجال الأعمال. وبدأت تزدهر معتقدات الإسلام والبوذية والطاوية وغيرها من الأديان الشعبية، ولكن المسيحية هي الأسرع انتشارا. وعلى الرغم من قلق الأمريكيين، الذين يؤكدون أن الصين تقمع بوحشية المسيحيين من أبناء شعبها، فإن هناك ثلاث كنائس يجرى افتتاحها رسميا كل يومين.

وسوف يطرد نمو وانتشار الدين خلال العقود القادمة؛ ذلك أن دورالدين ليس مقصورا فقط على ملء فراغ أخلاقي، بل إن الحكومة التي سخرت منه يوما وقالت إنه مخدر للشعوب، ترى اليوم أن الممارسات الدينية السوية ـ عن طريق تحسين الأخلاقيات الاجتماعية والشخصية ـ يمكنها أن تدعم وتعزز بناء أمة اشتراكية، ما دامت تعاليم الدين تضمنت جرعة من الروح الوطنية. والجدير ذكره أن راعيا لكنيسة بكين المتحدة قال لأحد زائريه «الكنيسة المسيحية إذا لم تكن وطنية فهي غير صادقة في عقيدتها الدينية».

وساعد التغير الاقتصادي، والمزيج النشط من التفكير الجديد، على إحداث نقلة أساسية في قيم الأفراد الصينيين، فتحولت من النزعة القدرية أو الجبر إلى الاختيار، ومن الخنوع إلى تأكيد الذات، وظهرت بدايات أولية للتحول من الالتزام فقط إلى الإيمان بالحقوق. وسوف تكتسب هذه النقلة قوة دفع كبيرة خلال العقود التالية، وحيث إن هذا



التحول يسير في اتجاه يطابق الاتجاه الأمريكي فليس معنى هذا، ولا توجد شواهد، أن القيم الغربية هي الهدف. إن كلمتي «الرأسمالية» و«الديموقراطية» لا تزالان تعبران عن أسلوب حياة أكثر مما تعبران عن فهم حقيقي لكيفية تحققهما عمليا في حياة الغرب. ولا توجد عادة اجتماعية راسخة تشكل ركيزة للفردية أو الحقوق الشخصية أو التفاني لمبدأ الحرية، هذا على الرغم من أن الممارسة الفردية لهذه الأفكار تحظى بإعجاب واسع بين كثيرين من المثقفين الصينيين.

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه: أننا نجد قدرا من التوازي المثير بين تطور القيم الصينية وما يجري في أمريكا والغرب، ذلك أن الأمريكيين يقتربون كثيرا ـ دون وعي ـ من بعض القيم الآسيوية أو الصينية، حتى على الرغم من أن الصينيين يحاولون تمثل قيم الغرب على أساس انتقائي. «فالسوق» لم تكن قط موضع تقدير رفيع في أمريكا، ولكن الملاحظ أنه بدأت الآن ثورة مضادة محدودة تثير قضايا آسيوية خالصة في شأن حدود وأوجه الرأسمالية الطليقة بغير قيود، والأسواق الحرة الكوكبية. ونقرأ عبارة «يد تساعد لا يد خفية» عنوانا رئيسيا لمقال نشرته مجلة «بزينيس ويك»، وحدد المقال معالم القضية، وهوما يتكرر كثيرا، ويوضح أن سياسات المصلحة الذاتية وحرية العمل في الاقتصاد يمكن أن تدمر الرأسمالية من داخلها. وأكد هذه النقطة ذاتها المستثمر الكبير جورج سوروس George Soros، مثلما أكدتها شخصيات كثيرة في إدارة كلينتون.

وتستطيع المجتمعات الآسيوية أن تبقي على الأجور منخفضة، وذلك عن طريق منع العمال من تنظيم وتقييد المستحقات الرسمية للرفاه الاجتماعي، وأن تتحمل الأسرة المسؤولية الأولى عن السلوك الأدبي. ويرى البعض أن المشكلات الاجتماعية الأمريكية تؤدي إلى إضعاف قدرة البلاد التنافسية، وفي هذا يقول عالم الاجتماع الأمريكي المتخصص في شؤون الصين ريتشارد مادسين Richard Madsen: إن الشركات الأمريكية، باسم المنافسة الدولية، تدمر قوة النقابات، ويعمل الكونجرس على تفكيك دولة الرفاه، وتتراجع الحريات الفردية لتطغى عليها مهام مكافحة الجريمة. ويؤكد مادسين أن ثمة نقلة الآن على صعيد كوكبي من الليبرالية الغربية إلى النزعة الجماعية الآسيوية. وتضارع هذه النقلة في عمقها عملية

التحول التي جرت في القرن السابع عشر، عندما انحسرت هيمنة أسبانيا والنمسا الكاثوليكيتين لتحل محلها هيمنة شمال أوروبا البروتستانتية، والتي اصطبغت بصبغة علمانية تزايدت باطراد. وسبب ذلك التحول الذي يجري الآن، أن بلدان شرق آسيا تبدو أكثر استعدادا أو تأهيلا لتحقيق توازن أخلاقي بين الحقوق والمسؤوليات، وبين الفرد والمجتمع، على عكس ما كان الغرب وأمريكا بعد الحرب. ولنضرب عددا قليلا من الأمثلة؛ إذ قبل الأمريكيون على نطاق واسع سجن سنغافورة لشاب أمريكي اتهم في جريمة قطع الطرق، وما أكثر الآباء والأمهات الأمريكيين الذين يقرون الصحف الصينية على وصفها لألعاب «الفيديو جيم» بأنها مخدر إلكتروني يهدد باستعباد شباب البلد.

وربما يكون أيسر علينا في هذا السياق أن نفهم الفكر (إن لم نوافق على النتيجة) الذي عبر عنه مقال ظهر منذ فترة غير طويلة في صحيفة «ديلي بيبولز»: يقول المقال «السبب الرئيسي لأزمة الثقافة الغربية المعاصرة يكمن في التضارب بين العلم والدين؛إذ لو كانت أخلاقيات الغرب وقيمه في شأن الحياة مرتكزة على نزعة إنسانية أخرى غير المسيحية، لما ظهر التناقض سالف الذكر. وتمثل الكونفوشية الحل الأمثل؛ ذلك لأنها نزعة إنسانية غير دينية، وتشكل أساسا للأخلاقيات ولقيم الحياة». ويوضح المقال كيف استطاعت شرق آسيا أن تجري تحديثا سريعا لمجتمعاتها مع تجنب مظاهر القصور التي يعانيها المغرب. ثم يخلص المقال إلى نتيجة مؤداها: «وحيث إن هذه الثقافة أكثر ملاءمة للحقبة القادمة، فإنها سوف تزدهر كثيرا خلال القرن الواحد والعشرين، وتحل محل الثقافة الغربية الحديثة والمعاصرة».

ولقد واجه الصينيون تناقضاتهم على مدى قرون واهتدوا دائما إلى سبل التلاؤم معها، وسوف يفعلون ذلك من جديد. ولكن ربما لن تكون هناك هذه المرة مجموعة القيم الرسمية وحدها التي كانت لها الهيمنة والطاعة على مدى تاريخ الصين، ونقول ما قاله والت ويتمان Walt Whitman الشاعر الأمريكي: «هل أناقض نفسي؟ حسنا إذن فلأناقض نفسي، (إنني كبير وأحتوي الكثرة)، ويمكن أن يقول الشيء ذاته شاعر يكتب عن صين اليوم.

سياسة ما بعد الشيوعية:

تختمر وسط القواعد الجماهيرية بدايات لحركة تقدم بطيئة في اتجاه تغير سياسي. فبعد أن كان البلد خاضعا لهيمنة كاملة من الحزب الشيوعي، الذي كان يعين كل موظف رسمي من أدنى القواعد حتى أقصى القمة، إذا بنا الآن نرى أن حوالى ١٠آلاف موظف رسمي في القرى والمحليات شغلوا مناصبهم بناء على انتخاب شعبي مباشر وسط انتخابات تتزايد فيها حدة المنافسة. ونذكر هنا أن بو شيليا Bo Xilia عمدة داليان Dalian، وهي مدينة وميناء صناعي مهم في شمال شرق الصين. كان الحزب هو الذي عينه في منصبه الحالي شأنه شأن جميع عمد المدن والمحافظات الكبرى، ولكن بو، وهو صاحب نظرة مستقبلية، سجل له التاريخ بأنه دعا إلى أن يتولى العمد وغيرهم من أصحاب المناصب الرسمية الكبرى مناصبهم بالانتخاب وبالتصويت المباشر في دوائرهم الانتخابية. ويتميز بو بالأناقة والشخصية الكاريزمية ناهيك عن علاقاته الجيدة: (إنه ابن بو ييبو Bo Yibo أحد القادة الثوريين من المحاربين القدماء في الصين، وعضو بمكتب سياسي سابق ونائب رئيس الوزراء)، وله سجل حافل في قدرته على تحقيق نمو اقتصادي بفضل الاستثمار الأجنبي، ومن ثم ازدهار داليان. ويمثل نوعا من القادة الشباب القادرين على تطبيق الاقتراع الشعبي المباشر لمناصب مثل مناصب العمدة، ولكن عليه أن ينتظر إلى أن تحين الفرصة الملائمة، ويصبح مثل هذا الإصلاح المنشود ممكنا، ولكنه ليس الآن.

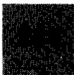
واتخذ مجلس الشعب القومي تحت قيادة قياو شي Qiao Shi بعض الخطوات للتخلص من طابعه التقليدي الببغاوي القديم «موافقون ـ موافقون» واقترح تنظيمات ولوائح تجديدية للقضاء على الانتهاكات التي يرتكبها رسميون فاسدون، وصوت المجلس ضد رسميين عينهم جيانج زيمين، وانتقد تقارير اقتصادية للحكومة، واعتبرها مغالية في تفاؤلها وتفتقر إلى المصداقية. وحري بالأمريكيين الذين يرتجلون كلاما مرسلا عن الصين، زاعمين أنها من أشد الدكتاتوريات قمعا في العالم، أن يتأملوا ويتدبروا أنباء وردت أخيرا عن دورة أخيرة لمجلس الشعب القومي:

«إن نواب المجلس الموصوفين عادة بأنهم كلاب السلطة المدللة، استجوبوا علانية في شأن خط السلطة؛ إذ على الرغم من أن الاقتصاد الجزئي زاخر بالمشكلات (انهيار صناعات الدولة والمخاطر التي تواجه البنوك)، فإن الاقتصاد الكلي في عافية وصحة. وسأل البعض كيف يمكن أن يكون الاقتصاد الجزئي عليلا ومريضا؟ هل ثمة ما هو خافٍ غير معروف لنا؟ هل هناك أصداء لنزعة التفاؤل المزيفة التي سادت وقت كارثة القفزة الكبرى إلى الأمام؟

ويبدي القادة الصينيون، حتى اليوم، اهتماما متزايدا بترسيخ وتأكيد أهمية المساندة الشعبية بوسائل تعتبر تقليدية في الغرب، ولكنها جديدة في بلد يحرص قادته على الولاء للحزب دون سواه. والجدير ذكره أن عالم اقتصاد في هونج كونج رأى أن أحد البنوك خصص قرضا إضافيا للصناعة أثناء الاستعداد لمؤتمر الحزب عام ١٩٩٧، وقال «أهذا هو المعادل اللينيني للرغبة في افتعال حالة انتعاش قبل الانتخابات». وبدأت روح التسامح بين الآراء المختلفة تشيع في مختلف أنحاء المجتمع الصيني، كما تتزايد الآليات الاجتماعية والقانونية لحماية بعض حقوق الفرد. بيد أن هذه الخطوات على طريق تطوير بعض المؤسسات شبه الديموقراطية بديل للموازنة إزاء بعض النتائج المثبطة للنزاعات الصاعدة التقليدية والمحافظة والقومية الجديدة.

وعقد كبار الرسميين في الحزب الشيوعي منتدى في أواخر عام ١٩٩٦ لمساندة جيانج زيمين في دعوته إلى «حضارة روحية»، ويمثل البند الأول في جدول الأعمال شجب المؤثرات الأجنبية مثل «المفهوم الغربي عن حقوق الإنسان»، ولكن باستثناء ما ينطوي عليه مفهوم جيانج زيمين عن «الحضارة الروحية» من وضوح في موقفه من الأجانب وتدخلاتهم، فإنه يظل دعوى غامضة المضمون لتقاليد الحزب والدولة الاشتراكية، وهو ما تحتاج إليه الصين بصعوبة؛ لكي تتحرك قدما للأمام.

ويظل النظام السياسي، على الورق، ملتزما بالأهداف والمعتقدات الشيوعية، وهو ما لم يعد يسانده لا المجتمع ولا يجمع عليه أعضاء الحزب البالغ عددهم ٥٦ مليون عضو. إن النظريات القديمة شديدة الوضوح، وعرفها جيدا الغالبية العظمى من الصينيين، ممن تجاوزت أعمارهم العقد



الرابع، ولكن لم تظهر أيديولوجيا جديدة، ولا حتى مبادئ بهدف جعل المجتمع يركز كل اهتمامه على مسألة النمو الاقتصادي والوحدة، ومنع جولات جديدة من النزاعات السياسية.

ونحن نتنبأ بأن الإصلاح السياسي سيظل مطلبا حيويا لا مناص منه على مدى سنوات عديدة قادمة، ولكن دون التصدي له على نطاق واسع وفي جوانب عدة منه. وسوف يأخذ شكل أزمة ما فيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، حتى يبدأ هدم الحواجز التي تحول دون التصدي له. وإن كلمة «انفجار» كلمة وصفية مجازية، ذلك لأن ما يجري بالفعل ربما لا يكون مرئيا للعالم الخارجي؛ إذ سيكون الأمر نزاعا بين النخبة - في صورة اقتراع - ومجلس الشعب القومي، أو تحديا من حكام المقاطعات للسلطات المركزية، أو تقريرا انشقاقيا في أثناء أحد اجتماعات الحزب. والشيء المحتمل أكثر ليس انتفاضة جماهيرية تطبق الديموقراطية في الصين، بل خطوة تشبه انهيار الحق المقدس للملوك في أوروبا في العصر الوسيط. وربما تنجح النخبة في الصين، بعد حوالى ثمانية قرون من الماجنا كارتا البريطانية، في مطالبة وإلزام كبار القادة الشيوعيين بقبول نظام رسمي للمشاركة في السلطة، ومراقبتها وتخصيص الموارد، وسوف يكون هذا هو المكافئ الصيني لموقف النبلاء الإنجليز، حين أرغموا الملك جون على الاعتراف ببعض الحقوق والسلطات الصريحة للنبلاء دون الملك.

الحزب الشيوعي

هل هو حزب ليبرالي ديموقراطي جديد؟

قد يدهش المحللون السياسيون اليابانيون؛ إذ يرى المفكرون الصينيون في الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم في اليابان، منذ زمن طويل، نموذجا لهم يحتذونه. ولكن هيمنة الحزب الليبرالي الياباني تحطمت الآن، وأصبح قادته أضعف من أن يحققوا أي تغير ذي قيمة، فضلا عن أن الحزب شوهت صورته الفضيحة، وتهرأت روابطه التي كانت وثيقة ذات يوم بجماهير الناخبين اليابانيين. ولكن الستينيات والسبعينيات والثمانينيات قصة أخرى،

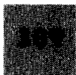
وهذا التاريخ هو ما يفكر فيه المثقفون ومراكز الفكر في الصين، عندما يرون أن الحزب الليبرالي الديموقراطي يمثل، على أقل تقدير، نموذجا للحزب الشيوعي الصيني.

ويقول أحد المفكرين الصينيين، الذي كتب دراسة لم تنشر في شأن كيفية إصلاح الحزب الشيوعي «أنا لا أستطيع أن أتصور الصين تعمل بنظام الحزبين: مثل الحزب الديموقراطي والحزب الجمهوري في أمريكا، ولكن شيئا يشبه الحزب الديموقراطي في اليابان يمكن أن يلائم الوضع في الصين».

لقد كان الحزب الليبرالي الديموقراطي في جوهره حكومة حزب واحد بقيت في السلطة لأكثر من ثلاثة عقود. وتوجد في اليابان ـ بطبيعة الحال ـ أحزاب أخرى، ولكن الحزب الليبرالي الديموقراطي هيمن على سياسة اليابان وتولى إدارة مجالات الشراكة والتفاعل بين مشروعات الأعمال والعمال وبين الحكومة، ودارت جميع الحوارات والخلافات والتعديلات السياسية داخل غرف الحزب المغلقة، حيث يجري بحثها وترتيبها. وعملت الفرق المنظمة من داخل الحزب، وأخذت تتنافس مع بعضها من أجل السيطرة على جهاز الحزب. ولكن كل هذا حدث داخل سياق حزب واحد، الذي تبدى في صورة موحدة أمام الجماهير اليابانية. نعم كان الفساد مرضا معديا ولكن أمكن إخفاؤه، وأدى الحزب الليبرالي الديموقراطي دوره وبنى اليابان الحديثة بكفاءة يندر أن نجد مثيلا لها في حكومات العالم الحديث.

وتنتشر في آسيا نظم الحزب الواحد، حتى في البلدان المتقدمة اقتصاديا، والتي تسودها ديموقراطية سياسية في بعض نواحي حياتها. مثال ذلك أن الحزب الحاكم في سنغافورة قطع أشواطا طويلة للحفاظ، ولو على عضو واحد معارض خارج البرلمان، حتى وإن كانت المعارضة شديدة الضعف. وبينما يواجه الآن لي تنج هوي ممثل الكومنتانج في تايوان تحديات من أحزاب عديدة، فإنه وريث الحزب الوحيد الذي حكم تايوان منذ هرب شانج كان شيك إلى تايوان عام ١٩٤٩.

ونحن نتنبأ بأن يبدأ الإصلاح السياسي في الصين بعد عام ٢٠٠٢، بحيث يفضي إلى العديد من التغيرات الحاسمة في هيكل الحزب الشيوعي:



● إذ سيتم رسميا التخلص من أجزاء كثيرة من البرنامج التقليدي للحزب الشيوعي، ويُتبنى برنامج جديد متميز يتصدى لحاجات الصين للتنمية والتحديث والديموقراطية الاقتصادية. وسوف يوضح البرنامج الجديد للحزب المقصود من معنى صيني ومعنى حديث، وسوف يصوغ الأهداف ومنهج نظام السوق الاجتماعية الكونفوشية، حتى وإن لم تجرِ الصياغة بهذه الكلمات.

● سيجري إسقاط كلمة «شيوعي» من اسم الحزب من أجل التعبير عن شكل من أشكال التنمية الاقتصادية ذات طابع أكثر قومية.

● ستُغير القواعد والطرق التنظيمية للحزب بغية التخلص من المبدأ التقليدي الخاص «بالمركزية الديموقراطية»، وإنجاز شكل أكثر فعالية لديموقراطية مستدامة داخل الحزب تسمح بالحوار المفتوح الحر. وسيؤدي هذا إلى نشوء فرق منظمة داخل الحزب الواحد، وتوجهها النخبة دون شك، ولكنها ستكون أقدر مما هي اليوم على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات جماهير الناخبين في الصين على اختلاف مشاربهم.

مؤسسات وتنظيمات جديدة

في موازاة عملية إصلاح الحزب الحاكم سوف تجري عملية تطوير بعض المؤسسات السياسية الجديدة التي يحتاج إليها الآن بإلحاح ونهم مجتمع ضخم ومعقد مثل مجتمع الصين:

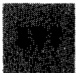
● ربما يمكن السماح لبعض الأحزاب السياسية الجديدة والواقعية بأداء دور محدود في تسيير شؤون الحكم على المستوى القومي. ويوجد بالفعل الآن من الناحية الرسمية «مؤتمر الشعب الصيني الاستشاري»، وهو هيئة «استشارية» مؤلفة من أحزاب مختلفة منذ أيام جبهة الصين المتحدة قبل خمسين عاما. وأعطى زيمين إشارة بيديه لبعض هذه الفرق مما يهيئ إمكانات لبعض هذه الأحزاب أن يكون لها صوت أقوى (وإن ظل ضعيفا).

● سوف يُعمل بنظام الانتخابات المباشرة لتشمل مستويات أكثر من السياسة المحلية؛ إذ جرت المنافسات الانتخابية خلال السنوات الماضية لشغل المناصب القيادية على مستوى القرية، وامتدت أخيرا إلى الدرجة الثانية من السلم السياسي الصيني، وهي المدينة. وربما في العقد الأول

من القرن الواحد والعشرين تبدأ انتخابات شعبية مباشرة لشغل مناصب أهم عند مستوى العواصم والمقاطعات كمثال؛ لتحل محل الأسلوب الحالي حيث يتولى التعيين في هذه المناصب رسميون موفدون من بكين. والجدير ذكره أن تيان تيون Tian Tiyun نائب رئيس المجلس الشعبي القومي، ويعتبر من أكثر القادة الصينين ليبرالية داخل المكتب السياسي، أدلى بأحاديث عديدة خلال العامين الماضيين، دعا فيها إلى تطبيق نظام الانتخابات المباشرة بين مرشحين عديدين. وطالب بألا يقتصر هذا النظام على المجلس الشعبي القومي وحده، وإنما يشمل الهيئات النيابية الأخرى، بل ويشمل أعلى المناصب الحكومية في الدولة. وكشف ـ مع قدر من الاستخفاف ـ عن أن هناك بعضا ممن لا يؤيدون هذه الفكرة، ولكن لنعرف أن هذا هو على وجه الدقة والتحديد ما تستلزمه الديموقراطية. وربما استُحدث نوع ما من نظام الانتخاب المباشر ليشمل المناصب القومية، بما في ذلك منصبا رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء. ولكن نظام الاختيار من بين المرشحين على المستوى القومي سوف يخضع لرقابة شديدة في أثناء المعركة الانتخابية، مثلما هي الحال في انتخابات اليابان.

● وسوف تواصل مؤسسات الدولة الرسمية، مثل المجلس الشعبي القومي، عملية تحقيق مزيد من الاستقلال عن قيادة الحزب، وهو ما سوف يتحقق مع تقاعد الجيل الراهن من القابضين على السلطة. وسوف تتحقق بالفعل ـ في الواقع العملي ـ سيادة القانون التي يعرب قادة اليوم عن تقديرهم وإجلالهم لها، ولكن كلاما!. وسوف يتجلى هذا واضحا ليس فقط في التشريعات المكتوبة ـ والمعروف أن الصين سنت عددا كبيرا من القوانين خلال السنوات العشرين الماضية ـ ولكن من خلال هيئات قضائية أكثر استقلالا وقادرة على التزام موقف مبرأ من مظاهر الانحياز، أكثر مما عليه الحال اليوم. وسيظل الجهاز التنفذي ـ رئيس الدولة ومجلس الدولة والمكتب السياسي ـ هو الأقوى من أي جهاز آخر. بيد أن مجلس الشعب القومي والقضاء سيكون لهما دور أكثر فعالية مع توافر البدايات الأولى للمراقبة والموازنة.

● وسوف يتولى العمد وحكام الأقاليم تعيين مجالس استشارية أكثر نشاطا، وسوف يكون للنخبة، بفضل هذه المجالس، صوت غير أعضاء الحزب،



علاوة على توافر أسلوب للمشاركة في السياسة وشؤون الحكم. ومثلما حدث في أوروبا إبان الثورات البرجوازية، ومثلما هو حادث الآن في هونج كونج، ستنعقد المجالس على مستويات رسمية متباينة، وتضم ممثلين عن مختلف المهن وجماعات المصالح.

● بدأت تظهر إلى الوجود جماعات المصالح، وجماعات تجارية، وغيرها من اتحادات طوعية، ويبلغ عدد هذه المنظمات غير الحكومية ذات التعريفات الفضفاضة حوالى ٨٠ ألفا، وتضم اتحادات ومؤسسات وجمعيات وغرفا تجارية. وتتميز بقدر من الاستقلال الذاتي المتزايد باطراد، وإن كانت لا تشبه في كثير أو قليل المنظمات المناظرة لها في الولايات المتحدة. وتعتبر الحكومة بعض هذه المنظمات بمنزلة منظمات اجتماعية تساعد على صوغ حلول لمشكلات طارئة وتجميع الموارد اللازمة لإنجاز هذه الحلول، خاصة أن أكثرها يتلقى دعما ماليا من الخارج. ولنحاول إلقاء نظرة سريعة على شريحة منها: إن نمو الطبقة الوسطى ينتج عنه بعض الظواهر، من بينها جماعات حماية المستهلك. وقد تلقت رابطة المستهلكين في الصين حوالى ٢٠٠ ألف شكوى رسمية عام ١٩٩٦، هي شكاوى أفراد ضد شركات وأجهزة حكومية محلية، وتشتمل الشكاوى على مسائل عديدة ومتنوعة ابتداء من سوء صناعة المنتجات، وحتى توقف خدمات المحليات. والجدير ذكره أن الأجانب ليسوا براء من هذه الشكاوى؛ ذلك أن جيوبهم الواسعة جعلتهم أهدافا مرصودة، وسبق أن حذر خافيير دي لاكروا Xavier De Lacroix رئيس إدارة الأزمات في مؤسسة العلاقات العامة في بكين؛ إذ قال «يجب أن تكون الشركات الأجنبية واضحة لا تشوبها شائبة، وأن مشروعاتها في الصين يمكن أن تؤثر فيها جماعات المصالح بالطريقة ذاتها التي تحدث في بقية أنحاء العالم».

● مشروعات الأعمال لها مصالحها وشؤونها الخاصة، ولها مطالبات متزايدة تستحق لفت الأنظار. وعلى الرغم من أن تشكيلها لم يتم في استقلال تام، إلا أن العديد من روابط الإدارة والاتحادات التجارية ونوادي منظمي المشروعات وغيرها، يمكن أن تصبح قوى مهمة في المستقبل. وإن من أهم التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة افتتاح بنك جديد في عام ١٩٩٥، ملتزم بتقديم قروض لمنظمي المشروعات الخاصة.

● على مستوى تنظيمي آخر سوف يُعترف بالمشروعات الكبرى مثل المشروعات المملوكة للدولة، بل ومشروعات أصغر كثيرا مثل مشروعات المدن والقرى باعتبار أنها أنواع جديدة لمشروعات حكومية من حيث الأمر الواقع، ولكنها سريعة الاستجابة لمصالح ومتطلبات مالكي الأسهم. وسيصدق هذا بوجه خاص على مشروعات المدن والقرى، التي هي في الأساس مشروعات جماعية ريفية لا تولد أرباحها دخلا فقط لمصلحة المواطنين المحليين، بل وتوفر أيضا الأساس لتحسين المرافق ومؤسسات الاتصالات اللاسلكية والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من المطالب المحلية.

● أخيرا ستُسمع أصوات لأصحاب الأعمال الأفراد عبر قنوات عدة، وسيكونون ممثلين لدى المجلس الشعبي القومي والمجالس والهيئات التشريعية المحلية، وفي المقاطعات على سبيل المثال، أو يكونون مستشارين لدى الهيئات الحكومية على مختلف المستويات.

والملاحظ أن هذه المؤسسات والمنظمات والإصلاحات الجديدة تجمع بينها فكرة مشتركة: إعطاء الشعب صوتا أكبر فأكبر على نحو تدريجي بطيء، مع التأكيد باستمرار على المسؤولية والنظام والاستقرار. وسوف يأتي هذا كله استجابة والتزاما لنهج سياسي يفضي إلى الانفتاح والشفافية. ولكن ليس مرجحا أن يفضي إلى ديموقراطية مباشرة، على الأقل خلال العقدين القادمين. وسوف يظل قائما فريق من نمط المكتب السياسي يحتكر السلطة السياسية القومية في المستقبل. ولكن أعضاء هذا المكتب السياسي ستكون لديهم جماهير أكثر يسمعون منهم عند تحديد الخط السياسي، وجماهير أخرى أكبر وأكبر يوضحون لهم ويتحدثون إليهم من أجل إنجازه.

نحو فيدرالية صينية

إن تنازل المركز عن المزيد والمزيد من سلطاته إلى الأقاليم والمحليات سيكون من أهم جوانب صيغة الإصلاح السياسي و «المقرطة» في الصين، وسيشتمل هذا أيضا على الكيفية التي سيلتزم بها النظام لملاينة أي دوافع انشقاقية.

ويقـول هـي داي He Di، وهو مـثـقف من الجيل الرابع، وباحث في تاريخ الحزب الصيني: «يمكن للصين خلال القرن الواحد والعشرين أن تتحول في اتجاه إقامة نظام فيدرالي». وإن الشيء المؤكد أن قيادة إقليمية قوية مع مبادرات محلية، وهي خصائص الفيدرالية، يمكن أن توجد داخل إطار من الالتزامات والمسؤوليات والمعايير القومية. ويعتقد هي داي أن تطبيق الفيدرالية يتسق مع الاتجاه العالمي السائد لتشكيل تنظيمات أصغر ومرتبطة ببعضها عبر شبكات فضفاضة، بدلا من الخضوع لقوى رسمية ثقيلة الوطأة. ويرى أن الصين يمكن أن تسطح تكويناتها الهرمية شأن الشركات الاتحادية الكبرى الحديثة.

وإذا اقتنعت بكين بفضائل تطبيق نظام فيدرالي لمواجهة مشكلات التطور الإقليمي غير المتساوي، والخصائص المتميزة لأقاليم بذاتها. وسوف يكون الإطار ملائما لحل العديد من المشكلات الحاسمة، بما في ذلك أسلوب السماح بقدر أعظم من الاستقلال الذاتي للبوذيين في التبت، وللمسلمين في سنكيانج، وللمناطق الغنية في جواندونج وعلى الساحل وغيرها من المناطق التي تضيق بخضوعها للسلطة المركزية. ونتوقع أن يبدأ تطبيق بعض عناصر الفيدرالية مع الموجة الأولى للإصلاح السياسي، ولكن الأمر سوف يستغرق على الأقل ربع قرن حتى يظهر نظام فيدرالي حقيقي، وما أن يحدث هذا حتى تكون الصين مهيأة لاستعادة تايوان سلميا، وستكون تايوان كذلك مهيأة لهذا الزواج الجديد مرة أخرى.

الشركة الصينية الجديدة

ومستقبل المشروعات المملوكة للدولة

تطور الاقتصاد ومشروعات الأعمال سيغير الصين بشكل مباشر أكثر مما تغيرها السياسة. وإذا شاء القارئ أن يتصور تقديرا لمدى وحجم الشركات الصينية الناشئة، فليس عليه إلا أن يتأمل خطة إعلام مدينة شنغهاي لتأسيس العديد من المشروعات العملاقة، التي تندرج ضمن أكبر خمسمائة مؤسسة في العالم بحلول العام ٢٠٠٠. ويخططون، علاوة على هذا، لتأسيس مشروعين أو ثلاثة مشروعات فائقة الضخامة، والتي تبلغ المبيعات السنوية



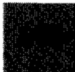
لكل منها ما يساوي ١٢ بليون دولار، وخمسة عشر مشروعا أخرى تبلغ قيمة مبيعاتها السنوية ٦٠٠ مليون دولار.

من المؤكد أن قضايا الإدارة بالنسبة لهذه المؤسسات ستكون مسألة استثنائية وغير معهودة، ولكن بينما ستعمل هذه الشركات من أجل الربح، سيكون اتجاه إداراتها مسألة سياسية في الصميم. ولنتأمل آراء واحد من أبرز رؤساء الشركات المملوكة للدولة وهو من أبناء الحضر، ومن أكثر الرؤساء خبرة وقدرة إبداعية، فيقول إن الصين لن تتبنى أبدا الأسلوب الغربي لرأسمالية سوق الجملة. ومع هذا فإنه يخشى أن تكون هناك حالة افتتان مبالغ فيها لقدرات السوق، دون اعتبار كافٍ للخصائص «المميزة» للمؤسسات، وهو ما يتعين امتزاجها جميعا مع اقتصاد السوق؛ لتكون سياسة رأسمالية السوق صالحة للعمل في الصين؛ إذ لو أننا اعتمدنا فقط على السوق، فلن نلحق أبدا بالغرب في التكنولوجيا والاقتصاد الحديث. نحن في الصين في حاجة إلى «تنظيم» السوق بحيث يعمل بأكثر الوسائل إبداعية وأسرعها، وسوف يتعين علينا كذلك أن نتسامح مع بعض مظاهر قصور السوق، رغبة في الحفاظ على الشعور بالإنصاف والمساواة في الصين.

ويتساءل هذا المفكر من أبناء الجيل الرابع عن معامل الارتباط بين الديموقراطية والتطور الاقتصادي:

> **الديموقراطية ليست لازمة لدفع وتعزيز النمو الاقتصادي. قد يظن الأمريكيون أن هناك نموذجا واحدا، بينما هناك الكثير. إن الصين مجتمع زراعي في الأساس، وليست مجتمعا تجاريا مثل أوروبا، والشعب الزراعي لا يحب المخاطرة؛ إنهم حريصون على التقليد أو الروتين وترك مسؤولية التطورات الرئيسية للإمبراطور؛ يتولى الإمبراطور بناء السدود على سبيل المثال، وإذا حقق هذا قيل إنه إمبراطور عظيم، والصينيون في مسيس الحاجة إلى إمبراطور عادل حكيم، ولقد تعاملوا مع ماو ومع دنج على هذا النحو.**

ولهذا سيتعين على الشركات أن تخدم مصالح الأمة، وليس فقط مصالح حفنة من الملاك، ومن ثم فإن الوصفة التي تحدد معالم التنفيذ هي «مزيد من الجماعية وقليل من الفردية».



مسألة الملكية

إحدى الغرائب في الصين المعاصرة المناقشات المتكررة والطويلة لمسألة «الملكية». وبينما يتحرك الاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة في اتجاه السوق، ويسمح بمجال لقطاع نشط ومتزايد غير مملوك للدولة، يتكرر السؤال «من المالك الحقيقي والعملي للأصول؟ وإذا ما بدأ مشروع جديد على أيدي أبناء بلدة أو جمعية تعاونية أو مكتب تابع للدولة، وحقق نجاحا مذهلا، يبرز السؤال: من المستفيد؟ وكيف تسهم الإدارة في المشروعات المملوكة للدولة بعد إعادة هيكلتها؟

وتحاول الصين بكل وسيلة ممكنة تجنب التخصيص الصريح المباشر ونقل ملكية الأصول إلى فرد أو منظمي مشروعات أفراد. ولكن سيجري بالضرورة، استخدام «بعض تدابير السوق» لإرغام المشروعات المملوكة للدولة على المناقشة فيما بين بعضها بشكل أكثر مباشرة. ومن المحتمل الربط بين التعويض والأداء، كما يمكن السماح بدخول صغار ملاك الأسهم (من المواطنين والأجانب) في حالات كثيرة؛ لخفض الاعتمادية المالية على الدولة.

وإن إحدى الوسائل المؤدية إلى نجاح قوى السوق قد تكون السماح بعمليات الدمج بين المشروعات المملوكة للدولة أو البيع أو الإفلاس، وهذا ما يحدث بالفعل الآن؛ إذ يوجد الآن في شنغهاي وحدها أكثر من ٦٠٠ حالة دمج على الرغم من أن غالبيتها تضمنت شركات صغيرة. ونتوقع أن تواصل الحكومة وتكثف جهودها السابقة على أساس تجريبي: تشذيب الترهل الذي أصاب المشروعات المملوكة للدولة عن طريق إعادة الهيكلة، بحيث تبقى الوحدات القوية القادرة على جذب الاستثمار الأصلي والمشروعات المشتركة، بينما ما تبقى من مشروعات متعثرة فتُدمج أو يُسمح لها بالإفلاس، ويتم هذا أيضا بنتائج ناجحة. وربما يكون العقد الأول من القرن العشرين هو الحقبة الذهبية في الصين لعمليات الدمج والبيع والإصدارات العامة الأولية، حيث سيتم، خلال هذه الفترة، إعادة هيكلة وإعادة رسملة المشروعات المملوكة للدولة.

وسوف يسمح في حالات أخرى كثيرة، للبنوك الكبرى المملوكة للدولة، بأن تحول ديونها الميتة إلى أسهم؛ إذ قد يهيئ هذا للبنوك فرصة أداء دور نشط

في العمليات الاقتصادية تماما، مثلما يفعل الدائنون إزاء قروضهم الميتة في الولايات المتحدة. وإذا كان لابد من اتخاذ اختيارات صعبة وتدابير قاسية للحفاظ على المشروعات المملوكة للدولة في أداء دورها، فقد يكون من الأفضل سياسيا أن يكون البنك لا الحكومة هو المحرك الأول، حتى وإن كانت البنوك الكبرى مملوكة في النهاية للحكومة.

والملاحظ في بعض الحالات، أن القوى العاملة في المشروعات المملوكة للدولة صغيرة العدد، أو أن تكون الخسائر الاقتصادية في هذه المشروعات ميئوسا منها، أو أن المديرين فيها ليسوا موضع رضا سياسي. هنا يمكن لبكين أن تمسك الثور من قرنيه وتغلق المشروع. وتم إيقاف أكثر من ألفي شركة عن العمل خلال السنة الأولى من صدور قانون الإفلاس، الذي صدر أخيرا جدا. ويأتي القانون متطابقا مع القواعد العامة التي تسمح بالحماية من الإفلاس، بعد أن تكون الشركة منيت بخسائر على مدى ثلاث سنوات متوالية، وأضحت عاجزة عن سداد أقساط الدين لمدة سنتين.

ويرى رجل الاقتصاد فان جانج أن بكين على مدى عشرة أعوام إلى خمسة عشر عاما، من الآن، ربما تخفض ملكيتها في المشروعات المملوكة للدولة، حيث تبقي على النواة الأساسية والتي يبلغ عددها حوالى الألف مشروع. وهي المشروعات الأضخم والأهم من الناحية الإستراتيجية. وعلى الرغم من أن عدد المشروعات البالغ عددها الآن ١١٨ ألفا، فإنها ستمثل، مع هذا، حوالى ٢٠ في المئة من إجمالي المخرج الصناعي. وأيا كان المسار الذي ستتخذه الصين ستبقى الدولة متحكمة في عدد كبير جدا على طول الساحة الاقتصادية.

وستقع في هذه الأثناء تحولات مهمة، ولعل من أهمها زيادة برامج الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال، التي بدأ تمويلها الآن فقط لأول مرة. وستكون من الموارد الأساسية لرأس المال الاستثماري في المستقبل. وسوف تساعد هذه البرامج على خلق مدخرات مؤسسية وأوعية استثمارية ليست غريبة عما بدأنا نشاهده في الولايات المتحدة: نوع من رأسمالية صندوق معاشات التقاعد.

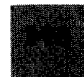
وعلى الرغم من أن بكين، وكذا سلطات المقاطعات والأقاليم، شرعت في استبعاد التخطيط المركزي والإدارة المركزية للاقتصاد الجزئي، فإنه ستكون



لهم قيادة عملية التنمية؛ إذ إن الدولة الصينية سيكون لها دور نشط وفعال في الإدارة الشاملة للبنية الأساسية الاقتصادية، ابتداء من الإقناع المعنوي، وحتى الاستقطاعات الضريبية، ومن اللوائح والقوانين المنظمة وحتى الحملات السياسية.

ولنا أن نتخيل نشوء مؤسسات وهيئات صينية معادلة لهيئة Miti في اليابان، أو هيئة التنمية الاقتصادية في سنغافورة، التي تعمل بنشاط لحماية وتطوير الصناعات ومناطق الاستثمار والتنمية، والتنسيق بين جهود البحوث والتنمية المشتركة. وكذلك التنسيق بين برامج نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية، وتدريب الكوادر الملائمة من العمال المهرة. والجدير ملاحظته أن القسط الأكبر من هذه الأعمال التي ستقوم بها هذه الهيئة ستكون أعمالا اجتماعية وأيديولوجية؛ وذلك لأن الصين تحاول أن تكفل قدرا من التعادل لمنحنيات التنمية في المدن والريف ومناطق الساحل ومناطق الداخل. وسوف تحاول كذلك استخدام أدوات التنمية الاقتصادية لمواجهة المشكلات الاجتماعية. وتتجه الجهود الآن ـ على سبيل المثال ـ من أجل تشجيع المشروعات المحلية والأجنبية على السواء؛ لكي تتوطن في المناطق الداخلية من الصين، والشروع في تصحيح أوضاع ناجمة عن إهمال هذه المناطق اقتصاديا على مدى سنوات حققت خلالها مدن الساحل نموا كبيرا.

وسوف تظل ملكية القدر الأعظم من الأصول في الصين، وعلى مدى عقود قادمة، ملكية لوحدات جمعية، وسيكون منظمو المشروعات الأفراد قادرين على تأسيس شركات قيمة، وسيكون لدى الصين عدد غفير من أصحاب الملايين ومجموعة من أصحاب البلايين. ولكن الجزء الأساسي من الأصول سيكون مملوكا للدولة، أو لعمال المشروعات، أو لمجتمع محيط بالمشروع، أو جامعة، أو وحدة من وحدات الجيش، أو أي مؤسسة تعاونية أخرى. وبمرور الزمن سوف يتقاعد الجيل الرابع من أبناء الصين ليمسك بالزمام أبناء الجيل الخامس، وهنا ستكون أصول المعاشات والمدخرات الضخمة للصين قد تطورت وأضحت مجتمعا مستثمرا مؤسسيا هائل الحجم والقدرات، وله حصص في محافظ الأوراق المالية التي كونتها وكالات الدولة وشركات تديرها الدولة.

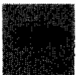


الحجم مقابل السرعة

أحد مظاهر التعقد في العلاقات الأمريكية ـ الصينية خلال الجيل الثاني، نابع من اختلاف حالات القوة والضعف للبلدين، والتي تتجلى على مائدة المنافسة والتعاون على الصعيد العالمي. ولم يناقش البلدان فيما بينهما أو مع أنفسهما حالات الضعف والقوة إلا نادرا. ويوافق كل بوجه عام على أن الولايات المتحدة هي المجتمع الذي يقود العالم في إنتاج تكنولوجيا البرمجيات الجديدة، على سبيل المثال، وأن قوة العمل المنضبطة والمتعلمة والرخيصة في الصين ميزة أساسية من أجل تطوير الصناعات التحويلية. وثمة أسئلة واقعية تتمثل في معرفة أي القيم التي تسبغها على مظاهر اختلاف القوة والضعف، وإلى أي مدى وعلى أي نحو سوف تتغير سريعا هذه القيم؟ وحري أن نجيب عن الأسئلة في ضوء افتراضات متباينة عن تطور «الاقتصاد الجديد»، وعولمة مشروعات الأعمال، وصعود عصر المعلومات.

الصين قوية بالفعل، وتزداد قوة يوما بعد يوم في عديد من المجالات الصناعية التقليدية المتنوعة والتي كانت الولايات المتحدة تقود العالم فيها ذات يوم. ولكن إذا كانت الصناعة الضخمة تمثل إستراتيجية تنمية اقتصادية جيدة للصين، فإن أنواع أصول القوى المستمدة منها ـ ضخامة عدد السكان ووفرة العمل الرخيص وثراء الموارد الطبيعية ـ مآلها كما يرى بعض الخبراء النابهين (خاصة في المغرب، وكذلك في آسيا) أن تفقد تدريجيا ـ في المستقبل ـ علاقتها الوثيقة بالرخاء والثروة وقيادة العالم.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الولايات المتحدة، وإن كانت قد فقدت كثيرا، خلال السنوات القليلة الماضية، قوتها الصناعية التي أهلتها في السابق لقيادة العالم، فإن عددا كبيرا من المعنيين بالمستقبل الاقتصادي والذين يصطنعون نماذج للقرن الواحد والعشرين، يؤكدون أن الولايات المتحدة لديها البديل. ويتمثل هذا البديل في أهم الأصول حساسية وأساسية لتوليه الثروة والقوة مستقبلا: قطاع تكنولوجيا متقدمة مزدهرة وجامعات ومراكز أبحاث رائعة. ومشروعات أعمال خدمية غاية في التقدم. وأسواق مال نشطة. وبنية أساسية اقتصادية اجتماعية تنشر المعلومات على نطاق واسع، وتلغي الحواجز الحاكمة، وتشجع التجارة الحرة والأسواق المفتوحة. وتعزز وتعلي من قيمة

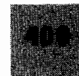


التجديد الإبداعي والمعارف والحرية الخلاقة والنظم المرنة، وتؤكد الطابع الاستهلاكي للسلع والخدمات، وتعزز سرعة اتخاذ القرار.

ولا غرابة في أن الصين من حيث هي سوق «ناشئة»، لا تزال متخلفة وضعيفة في جميع هذه المجالات، وأكثر من هذا، أن ليس من المرجح بعد أن تقطع الصين شوطا كبيرا على طريق التغيير، أن تحدد نفسها حول هذه القيم. ويعتقد الصينيون، شأن كثيرين غيرهم في آسيا، أن بإمكانهم الحصول على ما يكفي حاجتهم التكنولوجية والاقتصادية؛ لكي يكونوا أهلا للمنافسة الناجحة خلال القرن الواحد والعشرين، دون أن يعملوا وبشكل موضوعي كبير - على توسيع نطاق الحرية الفردية أو حرية مشروعات الأعمال، خاصة دون التوسع ليكونوا على مستوى ما هو متحقق في الولايات المتحدة. وإن الصينيين ليسوا نوعا آخر مغايرا لشعوب سنغافورة أو اليابان أو غيرهما من بلدان آسيا، الذين ينشدون أن تبلغ بلادهم المستوى الأمريكي، الذي حاز إعجابهم في مجالات التقدم التكنولوجي والإبداع والابتكار. ولكن قليلين منهم - على الأرجح - هم الذين سيعيدون تحرير عقودهم الاجتماعية لكي يصلوا في النهاية إلى ما يرونه نتائج مروعة للديموقراطية المفرطة في أمريكا: جرائم العنف، أخلاق العمل، الاعتمادية على الإعانات الاجتماعية، الفوضى الجنسية والفسق العام، انهيار المؤسسات، عدم الاحترام لقادة الحكم والمجتمع، وشعب كاد أن يصبح بغير سلطة تحكمه.

والجدير ذكره أن الصينيين منذ بداية عملية الإصلاح في أواخر السبعينيات لا يكفون عن القول لكل من يستمع إليهم، إن هدفهم النهائي هو بناء مجتمع يجسد القسمات الإيجابية للمجتمعات الغربية دون السلبية. ونجد الصينيين واضحين غاية الوضوح في بياناتهم الرسمية (وكذا في ٩٩ في المائة من تعليقاتهم غير الرسمية)، فيما يتعلق بأنهم غير راغبين في إعادة بناء مجتمعهم على صورة مجتمعات الغرب. ولكن المستقبل الذي ينشدونه هو مزيج من الشرق والغرب: رأسمالية واشتراكية، تقليدي وجديد، واقتصاد يعمل بقوة دفع السوق مع التخطيط المركزي، وهذا هو المقصود من العبارة التي تتردد كثيرا وتقول «اقتصاد سوق ذو خصائص صينية».

ويقول بعض رجال الاقتصاد والفكر في الصين: إن أعلى المستويات تدعم منذ أواخر الثمانينيات الوصول إلى حل لمشكلات الاشتراكية الصينية، عن



طريق عملية التخصيص الجذرية وسرعة إطلاق قوى السوق بكامل طاقتها. ولكن إذا كان هذا هو الهدف دائما في الماضي، فإنه ليس كذلك الآن؛ إذ من المشكوك فيه أن السوق ـ بالأسلوب الغربي ـ تجاوزت مجرد كونها نظرية أكاديمية للمناقشة الأكاديمية الخاطفة داخل قدس أقداس السلطة الصينية. ويؤمن أكثر العارفين الصينيين أن الزلزال الذي أصاب روسيا بسبب العلاج بالصدمات والتخصيص الجذري المتطرف كارثة لا يمكن التهوين من شأنها، ومن ثم فإنهم عازفون عن تكرار التجربة في الصين.

والملاحظ في الثمانينيات أن كتاب «الموجة الثالثة» لعالم المستقبليات الأمريكي ألفن توفلر Alvin Toffler راجت ترجمته في الصين وذاع في كل أنحائها. وافتتن أكثر المثقفين بالفكرة القائلة إن بإمكان الصين أن «تتخطى الموجة الثانية» للتطوير الصناعي، وتنتقل مباشرة إلى الصناعات الجديدة المتقدمة لعصر المعلومات. وقرأ رئيس الوزراء جاو جيانج الكتاب وتحدث في مناسبات عديدة عن الحاجة إلى تهيئة الصين للموجة الثالثة.

ولكن جاو اليوم أصبح مكروها بطبيعة الحال، وكذلك الموجة الثالثة على الأقل في الأوساط الرسمية. ويحاول جيانج زيمين، وهو ذروة الرجل الصناعي الشيوعي صاحب الموجة الثانية، أن يؤكد تلاحم الصين الضخمة لتكون أكبر وحدة في العالم تمثل تنظيم الموجة الثانية. ويتحدث زعماء الصين عن بناء صناعة سيارات جديدة، وإنعاش جميع الصناعات التحويلية العالمية، ويقول أحد كبار رجال الاقتصاد الصينيين:

اكتشفنا أن ليس بالإمكان تخطي المراحل، إننا نستطيع أن نتحرك هنا وهناك سريعا لتجسيد التكنولوجيا المتقدمة، ولكننا ونحن في بلد يتجاوز تعداده بليون نسمة، خاصة أن الغالبية العظمى منهم زراعيون، ليس بإمكاننا أن نظهر فجأة بين يوم وليلة كاقتصاد قائم على قاعدة تكنولوجية متقدمة. أو لنقل ـ ببساطة ـ نحن في حاجة إلى تصنيع البلاد.

ويخشى توفلر من أن القوى المتخلفة للموجة الثانية في الصين قد تدمر إمكاناتها للموجة الثالثة، ويقول «أي محاولة اليوم لبناء اقتصاد صناعي للإنتاج الكبير الخاص بالموجة الثانية، إنما هي وصفة للسير على طريق الكارثة، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وبيئيا وفي كل المجالات الأخرى». ولكن القيادة الوطنية في بكين تراهن بقوة على إقامة اقتصاد الموجة الثانية، وإذا

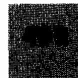
نجحت فسوف يمثل هذا جانبا رئيسيا لميزة الصين التنافسية في العالم، ويمكن أن يصبح كعب أخيل أو نقطة الضعف ومقتل الصين.

ولكن، وعلى الرغم من هذا كله، ثمة بعض جيوب للموجة الثالثة قائمة وآخذة في النمو. وتعمل الصين بفضل الاعتماد على قوى ثقافية متميزة في الرياضيات والفيزياء، علاوة على ما تلقاه من عون من المبدعين والمستثمرين الصينيين من مختلف أنحاء العالم، على تطوير جزر لتكنولوجيا الموجة الثالثة على مستوى عالمي في عديد من المجالات. ولعل أندي جروف Andy Grave عضو مجلس إدارة شركة انتيل لم يتحدث بدافع من هوس العظمة، عندما تنبأ بأن أشد وأقصى منافسة ستواجهه في المستقبل هي منافسة الصين. ويعتقد توفلر أن هذه الأجنة الأولى للموجة الثالثة هي الرحم الذي ستتولد منه الأفكار والقيادات اللازمة لتطور الصين تطورا ملائما وصحيحا.

الترابطية: رؤية لصورة صين المستقبل

حجة واحدة كثيرا ما يرددها الذئاب والصقور، وهي أن الصين لا يمكنها أن تتسامح مع حالة الاستقطاب المتزايدة بين مقاطعات الساحل الغنية والحزام الصدئ للشمال الشرقي أو المنطقة المختلفة في الداخل جهة الغرب. وأن هذا التفاوت (وما يحمله من احتمالات التشظي) سوف يسوء أكثر وأكثر كما هو واضح؛ لهذا تتكرر الإشارة دائما إلى أماكن أخرى مثل جوانجو وشنغهاي مع بيان أنه في الوقت الذي تتقلص فيه روابطها الاقتصادية سريعا مع بكين، يتلقى ثلث اقتصادهما دعما بفضل التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر (وتزداد حصته باطراد). ويجري تداول دولار هونج كونج على نطاق واسع في جواندونج، مثلما يحدث بالنسبة لدولار تايوان في مقاطعة فوجيان Fujian.

ولعلنا ندفع بأن هذا التناقض على وجه التحديد ليس من المرجح أن يؤدي إلى انفصام عرى الصين وتفككها، ونكاد نقول: إنه لا توجد حركة انفصالية في العالم اعتمدت على الاختلافات الاقتصادية وحدها. وحيثما نجد بلدنا تفككت يبين واضحا أن العوامل النشطة في ذلك كانت هي الفوارق العرقية أو الدينية أو الإثنية أو اللغوية، ولا ريب في أن التفاوتات الاقتصادية تؤدي إلى تفاقم تلك العوامل وتضخيمها. وإذا تأملنا الثورات الانفعالية التي اشتعلت في



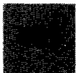
البوسنة أو الشيشان أو شمال أيرلندا أو كويبك أو غيرها، نجد أن دور الاقتصاد فيها كان ثانويا على أحسن الفروض.

ونشير هنا إلى هوانج يانتيان Huang Yantian الذي كان شخصية صورة الغلاف لإحدى المجلات الأمريكية المختصة بمشروعات الأعمال والتجارة، وقدمته بوصفه «الرأسمالي الأحمر في جواندونج»، ويعمل رئيسا للجهاز التنفيذي لشركة جواندونج الدولية للائتمان ولاستثمار (جيتيك Gitic)، وهي الشركة الرائدة للاستثمار المتنوع المملوكة لمقاطعة، وهي المقاطعة الأغنى في الصين.

ويحكي هوانج عن فترة مضت منذ سنوات قليلة، عندما وقع صفقة هو وفريق معه من الشباب الصيني الطموح فائق البراعة في عقد الصفقات؛ إذ يقول: إنهم وقعوا «صفقة» مع شركاء أجانب عديدين من ماكدونالد وحتى جنرال إليكتريك، وسألناه هل لا تزال هناك رغبة لدى أبناء كانتون في جواندونج للانشقاق وتشكيل دولة - أمة خاصة بهم؟ نعرف أن جواندونج تحتل المرتبة الرابعة عشرة بين بلدان العالم من حيث السكان، وسيكون إجمالي الناتج المحلي حوالى حجم نظيره في نيوزيلندا، وستكون الثالثة على مستوى القمة بين دول العالم، إذا قيمناها على أساس إجمالي المخرج الاقتصادي.

ويقول هوانج «مثل هذه الفكرة قد تبدو منطقية تماما لدى الأمريكيين، بيد أننا في الحقيقة لا نفكر فيها إطلاقا، ولا نسمع عنها في مقاطعة جواندونج، نحن نستورد أيدي عاملة من المناطق الأفقر في الصين، ونستخدم رأسمالنا للاستثمار في المناطق الأخرى من الصين، ونبيع كل منتجاتنا في كل أنحاء الصين، ونحصل على القوى المحركة والموارد عبر حدود المقاطعات، ومن ثم فإن مصلحتنا تقضي بأن نكون جزءا من الصين الكبرى.

وثمة رسالة مماثلة عند بو تشيلاي Bo Xiali عمدة داليان الشاب المفعم حيوية والمقيم في أقل المناطق تطورا في الشمال الشرقي. وقمنا بجولة في المنطقة الصناعية الجديدة داليان، ذكرتنا بملاحظة كينيش أوهماي Kenichi Ohmai أن نجاحها ليس نتيجة إدارة نشطة وذكية من بكين، بل نتيجة تلاحم رأس المال الأجنبي، ووجود الشركات الأجنبية.



وأوهماي رائد مناصر للنظرية القائلة إن الدول ـ الأمم ستنتهي؛ إذ سوف تلغيها المناطق الاقتصادية المستقلة. وأفاد من زيارته لداليان لكي يدعم تأكيد أن «ليس هناك بلد اسمه الصين، وإنما هناك، واقعيا فقط، اثنتا عشرة جزيرة مستقلة ليس بينها تفاعل كبير».

ولكن العمدة بو يرسم صورة مختلفة، وحيث إنه أحد من عملوا بشكل شخصي على إغراء حوالى ٢٥٠٠ شركة أجنبية لكي تأتي وتعمل في المنطقة، فقد قال لنا «رؤيتي أن أهيئ البيئة اللازمة لبلد متقدم بأسعار بلد نامٍ. يمكن لداليان أن تتحرك في هذا الاتجاه فقط، لأنها نتاج اقتصاد قوي وسياسات وطنية: إن الصين ككيان وطني هي في نظر بو تشيلاي ليست حاجزا بل مصدر رئيسي للميزة التنافسية. إن بكين هي التي تشيد البنية الأساسية وتكفل الدفاع المشترك، وتمثل المصلحة الجماعية في المفاوضات السياسية والتجارية الدولية، وتوفر الغراء الثقافي الرمزي الذي يحكم تلاحم الأنحاء المختلفة للبلاد ببعضها.

وعلى الرغم من التقارير الواردة عن نزاعات حدودية وعن حواجز جمركية وغير ذلك من إجراءات حمائية على مستوى المقاطعة والمستوى المحلي، فإن الأنباء الأهم تؤكد ما ذهب إليه هوانج يانتيان Huang Yantian وبو تشيلاي. ولقد شجعت سياسة الماضي أيام ماو المقاطعات الصينية على أن تكون وحدات مكتفية بذاتها، ومستعدة للانفصال عن بعضها إذا ما داهمها غزو أجنبي، ولكن اليوم تتحول المقاطعات والأقاليم فأكثر إلى مناطق متكافلة يدعم بعضها بعضا.

وإن إحدى الوسائل لفهم هذه العملية للتنمية الاقتصادية هي أن نفكر في الجغرافية الاقتصادية للصين باعتبارها نوعا من التشييد باستخدام طريقة الدعامات والعوارض، فثمة تسع دعامات ـ ولنسمها مناطق اقتصادية إقليمية ـ تحتل كل دعامة مكانها الذي يدعم ثلاث «ممالك» اقتصادية، وحيث إن كل مملكة عند مستواها الخاص من التنمية، فإنه يتعين أن تتحرك السياسات القومية تأسيسا على كل من احتياجات التنمية والجغرافيا.

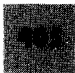
ويضم المستوى واحد بكين الكبرى (وتشمل تيانجين Tianjin، ومقاطعات هيبي Hebei وهينان Henan وشاندونج Shandong). ودلتا نهر يانجتسي Yangzi، وسوجو Suzhow وهانجشو Hangzhou

ونانجنج Nanjing، وكذا مقاطعتي جيانجسو Jiangsu وتشيجيانج Zheijing). والساحل الأوسط (فوجيان ومعها مدينتا فوجيان وشيامن Xiamen والمنطقة حول ونجو Wenzhou في تشيجانج واقتصاد «الصين الكبرى» في تايوان)، ثم ساحل الذهب (ويشمل على سبيل المثال جواندونج وهينان وشنجن وهونج كونج)، هذه العمد الأربعة هي الأكثر تقدما، وتلتزم أسلوب إستراتيجيات النمو الموجه للتصدير، والذي يذكرنا بنمور آسيا الصغار في الستينيات والسبعينيات.

مستوى اثنين ويضم وسط اليانجستي (المنطقة الأكثر استفادة من مشروع الكتل الثلاث، وتضم المدن الكبرى ووهان Wuhan وشانجشا Changsha ومقاطعات هوبي Hubei وهونان Hunan وجيانجشي Jiangxi وأنوي Anhui)، وسهل سيكوان Sichuan (المرتبط بكل من شونكنج Chong Qing وشندو Cengdu) ودونجبي Dong bei (المدن الصناعية الشمالية الشرقية في داليان وشنيانج Shenyang وشانجشون Changchun وهاربن Harbin)، وهذه العمد الثلاثة، خاصة في الشمال الشرقي لها قواعد صناعية موضوعية مهمة موجودة في السابق وضاربة بجذورها في نظام مشروعات الدولة، وتدفع بها في اتجاه إستراتيجيات نمو البديل الاستيرادي.

مستوى ثلاثة ويضم الحد الجنوبي الشرقي (كومنج Kuming ومناطق يونان Yunnan وجويجو Guizhou وجوانشي Guangxi) والغرب الكبير (الامتداد الضخم على طول الشرق ـ الغرب فيما بين شيان Xian وأورومكي Urumqi). وتعاني هذه المناطق الكبرى من الداخل قسوة النقل والقيود الجغرافية، التي تحد من وصولها إلى الأسواق. هذا على الرغم من أن مقاطعات الحدالجنوبي الشرقي أنشأت شبكة تجارية مستقلة مع بلدان جنوب شرق آسيا. ويضم الغرب الكبير روابط مماثلة مع كازاخستان Kazahksten وغيرها من الجمهوريات الممتدة على طول الحدود الغربية للصين.

وبينما يقف كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة وحده بدرجة ما، وسوف ينمو كل منها بمعدلات مختلفة، فإنه لا أحد منها بمعزل عن الآخر. وهذا هو ما تغفله معادلة التناقص يساوي التشظي: أي تغفل العدد الهائل من عوارض



البناء التي تربط تلك «العمد» والأقاليم ببعضها مثل الحكم، والاستثمار المتبادل فيما بين القوميات والتجارة والأنهار والسكك الحديدية والطرق السريعة والمطارات. والأهم من هذا كله، الحاجة المتبادلة والرؤية المشتركة لمعنى أن تنتمي إلى صين قوية موحدة.

وقد يكون ثلث اقتصاد جوانجو اقتصادا متعديا للقومية، غير أن ثلثا آخر سيكون بالكامل مرتبطا بالداخل (ولكن النسبة ستكون ٥٠ في المائة في حالة شنغهاي). وحيث إن المقاطعات الداخلية فتحت مكاتب ومصانع محلية في أماكن مثل شنجن وبودونج Pudong وقنجداو Qingdao وتيانجن Tianjin وداليان، فإن الشركات في هذه المدن والمناطق استثمرت بدورها مئات الملايين من اليوان (العملة الصينية)، من أجل تطوير موارد للمادة الخام في المناطق الداخلية. وتعاني جواندونج بصورة فاجعة نقص الطاقة، ولهذا فإنها تستثمر في مجال توليد الطاقة الكهربائية ومنشآت النقل تحت راية الطاقة المائية المشتركة لجنوب الصين، وهذا جهدمشترك يضم مقاطعتي جويتشو Guizhou ويونان Yunnan، وأدركوا جميعا حقيقة مؤداها أنهم جميعا في حاجة بعضهم إلى البعض، لكي يضمن كل منهم البقاء فردا.

ولا ريب في أن أي حكومة ترغب في البقاء في السلطة، لابد لها أن تواصل رفع مستوى معيشة الشعب الصيني، وتحقيق ذلك يستلزم وضع سياسات مختلفة لكل منطقة حسب ظروفها، بما في ذلك اختلاف مستويات اتجاه الدولة: فالسياسات الاقتصادية في «المناطق الخلفية» ربما تستلزم أن تكون خاضعة لتوجيه الدولة، مع استثمار مكثف في مشروعات البنية الأساسية، والتنمية الصناعية، ووسائل التعامل مع عملية النزوح الحتمي للفلاحين وسكان الريف. وإذا أردنا الإفادة من ميزة الضرورة كفضيلة، فسوف يكون بالإمكان ترك المناطق الساحلية لوسائلها الخاصة على اعتبار أن هذه المناطق، حتى إن انخفضت الاستثمارات فيها، فهي تسير بشكل أساسي على طريق التنمية.

وسيواصل المتشائمون النظر إلى تناقص السلطة ويقولون: إن صراع المصالح سيؤدي بالصين إلى التفكك، ونحن نختلف معهم: إن الحركة الواضحة في اتجاه التكامل الاقتصادي الداخلي لا تحول دون نزعة الانفصال الإقليمية، ولكن مع مرونة واضحة من جانب المركز، تصبح هذه النزعة الانفصالية أقل احتمالا. وإذا تأملنا رؤية الصين لنفسها من حيث

قدرتها على التلاؤم مع التغيرات حتى الآن، وثقافتها، ونفسية شعبها، نجد أنفسنا إزاء حالة يمكنها أن تمتص بشكل جيد الكثير من الصدمات، وأن تتماسك في تلاحم. ونحن نعتقد أنه ستنشأ حالة توافق جديد بين العقول وتلاقٍ (مع الزمن) بين مطالب القواعد من العامة والضرورات الملحة من القمة إلى القاعدة، مما يجبر الهيكل الهرمي القديم القائم على الأمر والتحكم إلى التسليم بعملية مرنة على نحو أكثر وضوحا واكتمالا. وسوف يدرك قادة الصين، عن يقين، أن الدولة أحادية البعد، المغالية في مركزيتها، والتراتبية، والبيروقراطية في تصلب لا يمكنها أن تؤدي دورها، ويتعين إبدالها ببيئة أقل مركزية وأكثر التزاما بالبيئة الشبكية، وأكثر قبولا للعلاقات المتغايرة.

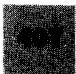
وإن هذه الشبكة المتطورة والمتباينة اقتصاديا، سوف تسهم في خلق فضاء للمنابر السياسية المختلفة، ولأنواع مختلفة من التجارب على مستويات مختلفة من الاستقلال الذاتي والديموقراطية السياسية، ودرجات مختلفة لتأثيرات السوق. صفوة القول: إن حالة من التكافل والاعتمادية المتبادلة سوف تهيئ المسرح للمؤسسات السياسية الفيدرالية في المستقبل.

ولعل أفضل كلمة مجازية لفهم الاقتصاد السياسي المتطور في الصين كلمة مستعارة من مجال التكنولوجيا، وهي «التوصيلية أو الترابطية» أي قابلية التوصيل بين الأطراف المختلفة؛ إذ تبدو مقاطعات الصين ومناطقها أشبه بأجهزة كمبيوتر منفصلة، ولكل منها نظام تشغيل مستقل، ولكنها الآن، شأن كل شيء آخر في الصين، مترابطة ببعضها في شكل شبكة فعالة. وبحلول عام ٢٠٢٤ ستصبح بنية الصين أكثر مرونة وفيدرالية وتكيفية، وأقدر على التصدي لتحديات المنافسة الكوكبية في القرن الواحد والعشرين. إنها ستكون مملكة فضفاضة.

وستظل بطبيعة الحال أيضا المملكة الوسطى.

سد الجنادل الثلاثة: دراسة في السياسة البيئية

ظلت جنادل نهر اليانجتسي دائما مصدرا لتخييلات عظيمة. وتحكي لنا أساطير الصين عن السحرة والجان والأرباب والعماليق، الذين يسكنون الصخور الجيرية الهائلة، التي تنغرس كأنها خناجر وسط دوامات المياه



الجارفة. وتحمل كل صخرة اسما خاصا بها، ولكل انحناءة أو تيار مائي قصة ملحمية. وذاعت وشاعت مناظر المنطقة على لسان الشعراء وأعمال الفنانين والكتاب، وحاولوا جميعا تفسير سحرها وكيف تأسر الوعي، وأبدع تو فو Tu Fu شاعر القرن الثامن عشر الأشهر قصيدتيه «الجنادل المصدوعة» و«الفراغ السديمي». وذاع صيت جون هيرسي John Hersy بقصيدته «الهواء الحاقد والخارق للطبيعة».

وألهمت الجنادل أيضا المهندسين والمخططين الذين راودتهم أحلام ترويض الفيضانات المدمرة، وكذا الحكام الذين أسرهم خيلاء الآثار العظيمة في تراث السور العظيم والقناة الكبرى. ويعتبر صن يات صن صاحب الفضل في أنه أول من اقترح إقامة سد في عام ١٩١٩، وبدأ التخطيط الرسمي في عهد شيانج كاي شيك منذ عام ١٩٣٢، ويعتبر ماو تسي تونج بطله الحديث، بل إنه نظم قصيدة للشروع في الصورة المعدلة للمشروع عام ١٩٥٦.

وتم وضع حجر الأساس رسميا عام ١٩٩٤، وتجرى الآن عملية تشييد أضخم مشروع عرفه العالم لتوليد القوى الهيدروليكية، والذي يولد طاقة تماثل خمسة عشر ضعف ما تولده محطة القوى النووية المعيارية، وسوف يكتمل المشروع حسب الجدول المحدد له العام ٢٠٠٩، وسوف يحقق السد فوائد هائلة من حيث توليد الطاقة الكهربائية وتوفير ملاحة نهرية داخلية على قدر عالٍ من الكفاءة والفعالية، علاوة على وضع نهاية لكوارث دورات الفيضان العالية.

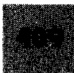
ولكن هل سيكتمل يوما؟ نحن لا نشك في قدرة الصين على أن تنجز المشروع بالكامل طالما أن الهندسة والتشييد قادران، ولكن إذا بدا السر تعبيرا مجازيا عن كل عملية الانتقال الاقتصادي والسياسي التي تحاول إنجازها الصين فسوف تثور هنا شكوك مهمة.

إن مشروع الجنادل الثلاثة تعبير متميز لفهم تطور المسار السياسي في الصين؛ إنه يكذب تلك الصورة لدى جمهرة الغرباء عن بلد يترجم إرادة الحزب إلى عمل تنجزه الحكومة والناس في طاعة عمياء؛ إذ إن مئات المؤسسات الحكومية والأجهزة البيروقراطية والهيئات الأكاديمية شاركت المرة تلو الأخرى في دراسات تفصيلية تتعلق بجميع جوانب المشروع الضخم منذ منتصف

الخمسينيات؛ ولكن حدث أن توقف التخطيط مرات متتالية، ولكن ليس فقط بسبب الثورة الثقافية وما أحدثته من فوضى وصراع أيديولوجي، بل وأيضا بسبب الحوار الذي امتد طويلا في شأن جدوى المشروع وأثره السياسي والبيئي. إن الشيء المؤكد أنه مع إنجاز المشروع كاملا، سوف يخلق خزانا طوله ٤٠٠ ميل، ويغرق حوالى ١٥٠ ألف آكر (وتضم ١٦٠ بلدة وستة عشر موقعا أثريا)، ويستلزم إعادة توطين ١,٣ مليون نسمة.

ودار الجدل أول الأمر خلف أبواب مغلقة في غالب الأحيان، وداخل أعلى مستويات الحكم، وقيل إن جاو جيانج رئيس الوزراء الأسبق عارض المشروع وقت أن كان لا يزال حاكما لمقاطعة سيكوان Sichuan في أوائل السبعينيات. ولكن منذ منتصف وحتى أواخر الثمانينيات بدأ بحث المشروع علانية وشارك في دراسته ومناقشته علماء ومهندسون واقتصاديون وصحافيون من مختلف انحاء الصين. وقدمت لجنة سياسية استشارية رفيعة المستوى تقريرا سلبيا عام ١٩٨٥، وسحب عشرة خبراء توقيعاتهم من على دراسة جدوى أعدت عام ١٩٨٧، والتي أبدى فيها ٤٠٠ خبير آخرين موافقتهم على مشروع الجنادل الثلاثة. وأبرز هؤلاء المعارضين داي كنج Dai Qing الصحافية التي ذاع صيتها في مطلع الثمانينيات؛ حين فضحت بعض الأعمال القذرة داخل الحزب الشيوعي، وأصدرت في أول عام ١٩٨٩ مجموعة من المقالات المعارضة للمشروع، والتي حققت رواجا واسعا. (وفي إبريل عام ١٩٨٩ استجابت الحكومة لموجة النقد هذه حين أعلنت إرجاء اتخاذ القرار في شأن بناء السد خمس سنوات، ولكن بعد شهرين فتح الجنود النيران ضد المتظاهرين في ميدان تيان آن مين؛ وبذا خنقت جميع المنشقين بمن فيهم المعارضة لبناء السد. وأُودعت داي كنج السجن لمدة عشرة أشهر (ظاهريا بسبب تأييدها للطلاب، ولكن أيضا لمعارضتها العلنية لمشروع السد). وفي عام ١٩٩٠ عقد لي بنج رئيس الوزراء آنذاك اجتماعا لإحياء عملية التخطيط للمشروع، والجدير ذكره أن لي بنج كان مسؤولا عن المشروع منذ عام ١٩٨٤.

وسرعان ما عاد الجدل مرة أخرى ولكن بصوت أعلى مما كان في الماضي، وبلغت المعارضة ذروتها عام ١٩٩٢، عندما عرضت الحكومة المشروع لأخذ موافقة مقررة مسبقا من مؤتمر الشعب القومي، ولكن حدث العكس، إذ أعرب



أعضاء كثيرون عن خيبة أملهم ؛ إذ لم يسمح لهم بالاطلاع على التقارير التي تنتقد المشروع، وطالبوا بعرضه من جديد للمناقشة، وحين طلب منهم المسؤولون الصمت انفجر أحد الأعضاء صارخا «لقد انتهك المجلس لائحته». وبعد أن عاد الهدوء وبدأ الاقتراع كان ثلث الأعضاء ما بين رافضين أو ممتنعين.

وكانت جماعات البيئة وحقوق الإنسان الدولية أعلى الأصوات في إدانة المشروع، ووصفه عمال السيارات المتحدين بقولهم «إن قناة الحب الصينية وتشرنوبيل وجزيرة الأميال الثلاثة اجتمعت في واحد»، وقال عنه نادي سييرا «الكابوس البيئي الاقتصادي السياسي»، ورمز عالمي «للتنمية غير المستدامة»، وأعربت مراقبة حقوق الإنسان/آسيا عن انزعاجها إزاء تقارير عن «السخرة» ، ووصفت جهود إعادة التوطين بأنها «قسر صارخ»، وكانت نتيجة هذه الإدانة المعنوية، علاوة على الشكوك المالية والتقنية والبيئية التي أثارها الخبراء في الصين وفي العالم، أن سحب البنك الدولي موافقته على تمويل المشروع.

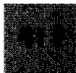
ولكن الحكومة ماضية قدما على الأقل حتى الآن. والملاحظ أن السيدة قيان شنينج Qian Zhenying، وهي من كبار المسؤولين عن الطاقة في الصين منذ زمن طويل، شديدة الحماس للمشروع، حتى أن حماسها يعادل قوة المعارضة من جانب المنتقدين الذين يحاولون إيقاف المشروع. وقالت لنا في حديث معها «أبلغني حاكم مقاطعة سيكوان أنه يهبنا الأقاليم التي يحكمها»، لأنه يعرف أن سكانها سوف يرتفع مستواهم وينتقلون من الفقر إلى وضع الطبقة الوسطى في بيوتهم الجديدة. ولكن ما الثمن؟ إن الاستثمار السنوي اللازم من الآن وحتى اكتمال المشروع ليس «سوى جزء صغير من إجمالي الناتج القومي» لنا. وماذا عن الأثر البيئي؟ «هناك رصد دقيق للبيئة وسوف يحقق المشروع خفضا للتلوث (لأنه سيؤدي إلى خفض اعتمادنا على الفحم لتوليد الطاقة)».

وعلى الرغم من التباين بين هذا الكلام وما يذهب إليه أنصار البيئة الغربيون، بل والمشتغلون بقضايا حقوق الإنسان، فإن موقف قيان يبدو صائبا في سياق حكومة تحاول تحقيق قول مأثور عن دنج، وهو أن «التنمية هي النظرية الوحيدة». وحين يكون بلد ما فقيرا مثل الصين، وفيضانات اليانجتسي تقتل بشكل متوافر الآلاف، وتدمر ملايين الأفدنة من أراضٍ زراعية متميزة، إذن هناك منطق لا محيص عنه، بل وضرورة ملحة توجب إنجاز المشروعات التي من شأنها أن تساعد مئات الملايين، حتى وإن لم يقتنع بها مليون أو ما يقرب من هذا

العدد، وإن خبـرة الصين في الماضي مع المشروعـات الضخمـة ـ القناة العظمى، وجسر نهر يانجتسي، والمصاطب اللانهائية على جوانب التلال ـ تؤكد أن هذه المشـروعـات كان لها ثمنهـا، ولكنهـا حققت منافع أكبـر بكثيـر ومؤكـدة لكل ذي عـينين. والجدير ذكره أن مـشـروعـات التنميـة الضخـمـة في الصين تسـهم في تحقيق الخيـر الكثير، وتتجاوز إن لم تماثل بناء خط السكك الحديدية الممتد عبر القـارة في الولايات المتحدة، وتحـويل مـجـاري الأنهـار الأمـريكيـة، وكـذا تحـويل مجاري الوديـان الضيقة إلى مشروعات لتوليد طاقة كهرومائية ومشروعات للري والترفيه. فهل ننكر الآن على الصين التطوير الذي أنجزه الغرب لنفسه؟

ويؤكد المشـروع والآراء المتصارعـة حوله أن الصين تتحـول إلى بلد «سـوي»؛ حيث تتشكل جماعات للضغط، ويجري استخدام وسائل الإعلام للوصول إلى أقـصى قدر من كشف الأمـور، وحـيث يتـعين على النظام السـياسي أن يتكيف معها إن شاء أن يبقى. ولكن الشيء المذهل تحديدا لنا نحن الذين على ألفة مع صين الستينيات والسبعينيات فهو درجة المصارحة التي يتمتع بها الأفـراد حتى من يشغلون مناصب مسؤولة. وحدث أن فريقا من ست وخمسين شخصية بارزة من بينهم السفيـر السـابق لدى الولايات المتحدة توسلوا إلى جيـانج زيمين بأن ينأى بنفسـه حتى يتسنى إنقاذ بقايا الآثار الثقـافيـة. كذلك فإن رئيس الفريق المسـؤول عن تحليـل الراسـب، الـذي قـبـل نشـر الكلام باسـمـه، كشـف لمجلة «ذي نيـويورك تـايمز» أن من رأيه أن تدابيـر التـحكم في الغـرين سـتكون دون المسـتـوى، وصـرح مـسـؤول رسـمي عن البـيـئـة في شـونك نج Chong Qing للصحافة قائلا «هناك مشكلات كثيرة جدا يتعين حلها، ولكن القادة لم يعيروها التفكيرالكافي». وتسافر داي كنج بانتظام إلى مـختلف أنحـاء الكرة الأرضيـة، وحصلت على الزمـالة من جـامعـة هارفارد، وقبلت جوائـز من جمـاعـات البيئة، وعقدت لقاءات لم تكف عن الكلام فيها بجرأة ضد مشروع السد.

ونحن نعتقد أن الحكومـة لن تتراجع رسميا، حقـا إن المجرى الرئيسي للنهر تمت إعـاقتـه بنجـاح، ولا يزال لي بنج «الأب الأول لمشـروع السـد» يحـتل مـركـز السلطة، ولا تزال الحكومـة تهلل للمشـروع ، كـأنه الأثر البـاقي المعبـر عن الصين الجديدة القوية. وانعقـد حفل في موقع السد في نوفمبـر عام ١٩٩٧، وأعلن فيه جيـانج زيمين أن النجـاح الذي تحـقق خـلال المرحلة الأولى من المشـروع خـيـر برهان على تفوق النظام الاشتراكي. ولكن الجدل في شأن أمن السـد وأثره في



البيئة لا يزال يتصاعد مثلما سوف تتصاعد الكلفة مع الزمن (مثال ذلك بينما تنفق الحكومة الآن من الموازنة ٥ آلاف دولار لإعادة توطين شخص واحد، فإن هذا الرقم ربما يتضاعف بسهولة عندما يقترب السد من الاكتمال.

ونعتقد أن هنا تسنح فرصة لاتخاذ قرار إيجابي: ففي عام ٢٠٠٣ ستكون محطة توليد القوى الكهربائية الأولى بدأت تعمل...، ولكن ستكون المياه ارتفعت فقط إلى نهاية المرحلة الأولى (من بين ثلاث مراحل)، وهنا ستبدأ مرحلة فاصلة، وهذه هي فترة عمل رصد وتقييم شاملين. ولن يكون قد أُعيد توطين سوى بضع مئات الآلاف من الأشخاص، وليس كل العدد المتوقع وقدره نصف مليون نسمة. وخلال هذه الفترة يكون قد وصل إلى السلطة قادة غير مرتبطين شخصيا بالمشروع، وسوف تنجم عن البطء الاقتصادي إشكالية تتعلق بالكلفة اللازمة للوصول بالمشروع إلى الاستخدام الكامل. ولكن عددا من المشروعات الهيدروليكية الصغيرة ستكون تحت الإنشاء فوق الروافد الرئيسية عند أعلى نهر يانجتسي، ومهيأة للعمل والتشغيل، وستكون كلفة هذه السدود أقل ولكنها ستنتج قدرا أكبر من الكهرباء، وتهيئ إمكانات أكبر للإفادة من التحكم في الفيضان. وهكذا تكون السلطة حققت هدفها من ترويض نهر اليانجتسي، ويمكن خفض النطاق الكامل المخطط له بالنسبة للمشروع في صورته الكاملة. وسيتحول ديناصور الموجة الثانية إلى ما يشبه تنين للمرحلة الثالثة. وطبعي أنه خلال عملية تحاشي أسوأ الأخطاء البيئية والاستثمارية المحتملة، تكون العملية السياسية أيضا قد كشفت عما يمكن أن نسميه «الأسلوب الصيني»، ويكون قد أثبت نجاحه.



17 نظرة عجلى إلى المستقبل
التنين الأكبر عام ٢٠٢٤

لكي نوجز ما نعتقد أنه ثاوٍ في المستقبل، ندعو القارئ لكي نلقي معا نظرة عجلى إلى المستقبل، ونتخيل كأننا في عالم عام ٢٠٢٤، وهو عام التنين في التقويم السنوي الصيني. لم تعد الصين «سوقا بازغة»، بل أضحت في صورة أول قوة عظمى حديثة في الألفية الجديدة. ولنتأمل معا عينات محدودة من الحقائق الجديدة التي ظهرت وتطورت فيما بين الغد ونهاية الربع الأول من القرن الواحد والعشرين.

● ظلت الصين مجالا للإصلاح الاقتصادي، ولكن دون أن تبرأ من تحولات عنيفة، وتأرجحات للبندول، وبنت اقتصادا يقارب الاقتصاد الأمريكي، من حيث إجمالي الحجم، وشهدت السنوات الأولى من القرن بعض الانخفاض في معدلات النمو، وركودا خطرا عام ٢٠٠٤، مما جعل المراهنين على التقدم يتشككون في القول باتصال نمو الصين. ولكن بحلول عام ٢٠٢٤، كانت الصين قاربت أن

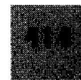
تصبح ندا للولايات المتحدة، من حيث إجمالي المخرج الاقتصادي، وبات متوقعا لها في ثلاثينيات القرن ٢١، أن تظهر في صورة أضخم اقتصاد لأمة واحدة، في العالم.

● إن صعود الصين، شأن صعود غالبية القوى العظمى في العهود السابقة، أثار تناقضات حادة وتحديات للترتيبات القائمة للثروة والقوة على الصعيد الكوكبي. أضحت الولايات المتحدة والصين، الآن، القوتين العظميين الرائدتين في القرن الواحد والعشرين. يتمتع البلدان بأعظم قدر من تركز القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية، وأفاد العالم كثيرا من البلدين، عندما أضحى التفاعل بينهما إيجابيا.

● كانت المواجهات، لسوء الحظ، أكثر من التعاون خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥، وأهدرت فرص كثيرة للتقارب بين هذين المجتمعين المتكاملين على نحو فريد، وسادت ـ خلال الأعوام الأولى من القرن الجديد ـ روح حرب باردة خبيثة: اقتصادية وسياسية بين الحين والآخر.

● بعد عام ٢٠٠٥، بدأ مناخ الحرب الباردة يتلاشى وينتفي داخل الولايات المتحدة، وذلك بفضل تضافر جهود عدد متزايد من الليبراليين في الصين. وتزايد ثقة الغرب في أن الصين لا يبدو أنها ستكون خطرا إستراتيجيا يتهدده، كما وضحت أكثر المنافع الاقتصادية لمشروعات الأعمال الأمريكية.

● أضحت الصين مع عام ٢٠٢٤ أكبر منتج في العالم للغالبية العظمى من السلع المصنعة، وأضخم سوق عالمية لأنواع كثيرة من السلع أيضا. واحتلت السوق الصينية بؤرة اهتمام استراتيجيات كثير من الشركات الأمريكية والعالمية، وعملت هذه السوق كمجال تنافس ناجح ينطوي على رهانات هائلة في صورة حصص للفائزين، ومصدر صراع وفشل لا ينتهيان للخاسرين. ولوحظ أن قدرة الصين على التصنيع الناجح، والاستيلاء على مقادير كبيرة ومهمة من سوقها المحلية غيَّرا، وعلى نحو جذري، خريطة المنافسة العالمية بين الشركات في مجال الأعمال، ابتداء من الاتصالات اللاسلكية، وحتى السيارات والطائرات. وخلقت التجارة الصينية ملايين الوظائف في الخارج، وأثرت تأثيرا مذهلا في مصائر مئات الشركات الكوكبية.



● ولكن نمو الصين المطرد، كاقتصاد تقوده الصناعة، شكل ضغطا مستمرا في اتجاه خفض أجور العمال وأرباح الشركات، في محاولة لتوجيه صناعتها للسوق الكوكبية في أوروبا وشمال أمريكا واليابان. ونتيجة لذلك، أصبحت سياسة الصين موضوع جدل حاد، بشأن «العولمة» في كل أنحاء العالم، وظهر بين صفوف العالم المتقدم تيار حمائي شرس، يدعو إلى الحد من التجارة مع الصين.

● على الرغم من أن نصيب الفرد في الصين من الدخل ومن المنتج، لا يزال يمثل كسرة بالمعايير الغربية، فإن الحجم الكلي للصين يهيئ لها سلطة هائلة، للمساومة في الاقتصاد العالمي. تمثل الصين القلب من آسيا، التي تتزايد قوة وثراء. إنها التجسيد الرائد للتحول الكوكبي في مجال تركز الثروة والسلطة من الغرب إلى الشرق، رمز العالم المتقدم إلى العالم النامي. وإن القوى الاقتصادية الرائدة الآن في العالم لا تضم الصين فقط، بل وأيضا الهند والبرازيل والمكسيك وإندونيسيا وروسيا. ولكن لا تزال، في هذه الأثناء، الديموقراطيات المتقدمة التقليدية (أمريكا واليابان وألمانيا...إلخ) دولا قوية وغنية، غير أنها أصبحت أقلية من حيث إجمالي هيكل المخرج والتجارة وإنتاج الثروة على الصعيد الكوكبي.

● طور الصينيون لأنفسهم إطارهم الاقتصادي السياسي الأساسي الجديد، الذي يعتمد على عناصر من رأسمالية السوق الحديثة ذات الأسلوب الغربي. ولكنه يجسد نبض الصين الممتد على مدى خمسة آلاف عام هي تاريخها الثقافي، ويعكس كذلك تراث خمسين عاما من الشيوعية، ولا يزال يحتفظ بقوة كبرى لدولة نشطة قادرة على تغيير مسار الأحداث بقوة، وفرض خططها. وعلى الرغم من الزخارف الخارجية للتغريب، لم يتحول الصينيون لكي يكونوا صورة منا نحن الغربيين: سياسيا أو ثقافيا.

● ولكن، رغبة في تطوير هذا الاقتصاد السياسي الصيني الجديد، بدأ إصلاح مهم وتطبيق للديموقراطية داخل المؤسسات الصينية والحزب الشيوعي الصيني. وفي السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، مارس ملاك الأسهم الجدد ضغوطا داخل نطاق الاقتصاد الصيني، الذي يزداد ازدهارا، مما اضطر معه القادة الجدد، من أبناء الجيل الحالي، إلى

اتخاذ خطوة حاسمة على طريق الإصلاح السياسي، الذي تأخر طويلا، وحقق ذلك نتائج إيجابية.

● الصين بلد منفتح أكثر مما اعتاد، ولكنه ليس ديموقراطيا بالمعنى الغربي. وتتنافس على السلطة فيه فرق وتيارات كثيرة من أبناء الصفوة، ويمثل هؤلاء ـ في الغالب ـ جماعات مصالح ذات قواعد واسعة ومشروعة. ولكنهم لا يزالون ـ بعامة ـ يجادلون داخل غرف موصدة. ولا تزال الحكومة المركزية تواصل مهمة التنظيم والتخطيط، وفقا للمعايير الغربية إلى حد كبير جدا، ولا تزال تعمل بطريقة تسلطية وغامضة.

● لا تزال الأيديولوجيا قوة مكينة، على الرغم من أن محتوى تلك الأيديولوجيا هو النزعة القومية، والتنمية الاقتصادية هي الأولى، والمبادئ الاشتراكية هي الثانية. وتحظى «الديموقراطية الاقتصادية» بقيمة رفيعة تفوق كثيرا الحرية الشخصية، حيث تعني الديموقراطية الاقتصادية، لدى الصين، نمو وتطوير الاقتصاد القومي.

● أصاب الصين بالفعل كل ما تنبأ به المثقفون الغربيون، وعبروا عنه في صورة سيناريو كارثي، ولكنه كان أقل دمارا وتأثيرا مما تصوروا: تفجرت بين الحين والآخر التناقضات الاجتماعية بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد، وأثارت الشغب جيوش العمال المهاجرين، وانهارت المشروعات المملوكة للدولة وقد أفلست، وانتزعت أقاليم لنفسها السلطة التي كانت في السابق حكرا على المركز، وثارت موجات عداء ضد الأجانب، تهدد بطرد المستثمرين الأجانب من الصين، وثبت أحيانا فشل مشروعات البنية الأساسية الخاضعة لسياسة تخطيط مبالغ فيها، كما فشلت، وبصورة مخجلة، جهود الجميع من القمة إلى القاعدة لإنشاء مدن جديدة، وصناعات وأسواق مال جديدة، ووقعت كوارث إيكولوجية على نطاق واسع، ومع هذا ظل الدافع قويا جدا من أجل تحقيق تقدم اقتصادي، ما مكن المركز من الحفاظ على تماسك الصين أمة واحدة.

● على الرغم مما تملكه الصين من موارد طاقة غنية واقتصاد زراعي كثيف تقليديا، فإنها أصبحت معتمدة اعتمادا كبيرا على واردات النفط والغذاء. وإن حاجتها إلى أن تكون جزءا فاعلا نشطا في منظومة التجارة الكوكبية، قيدت البعض من السياسيين في بكين ذوي النزعات

القومية، وكراهية الأجانب بصورة تفوق سواهم. ولكن هذا الوضع شجع، أيضا، زعماء الصين ممن يبذلون جهودا، ليقوموا بدور شركاء في التجارة العالمية بعضهم ضد بعض. ورسخت الصين، من جديد، زعامتها لحركة «عدم الانحياز» القديمة، وعمدت إلى إنشاء روابط وثيقة مع بلدان آسيا والشرق الأوسط الغنية بالنفط؛ ليكون ذلك حصنا حاميا ضد الاعتماد الزائد على الغرب.

● ربما لم يصبح الصينيون أغنياء جدا من حيث «نصيب الفرد»، غير أن المدن الساحلية مثل شنغهاي وجوانجو وبكين أصبحت حواضر مزدهرة، تضارع في تقدمها وحداثتها أي حاضرة أخرى في آسيا. وتعتبر المدن الداخلية مثل ووهان وشنجدو Chengdu وشونكنج Chong Qing بمنزلة نقاط التقاء ومراكز تقاطع على شبكة اقتصاد الصين المتقدم. وجاء هذا نتيجة لسياسات بدأت في التسعينيات، تهدف إلى توجيه الاستثمار إلى مناطق الداخل حتى القاصية منها، بعد أن كان الاستثمار في السابق محصورا ـ أساسا ـ في مناطق الساحل. وأصبحت الصين الآن زاخرة بجزر تنعم بالرخاء: مدن وأقاليم تماثل في حجمها حجم كل الاقتصادات الآسيوية، مثل كوريا وتايلاند.

● رسملة السوق لبورصة شنغهاي (سوق الأوراق المالية) تقتفي أثر بورصة نيويورك، ولكنها فاقت لندن وهونج كونج وطوكيو. ونقرأ قائمة «فورشن» عن أكبر ٥٠٠ شركة عالمية، ونجد أن حوالى مائة منها متمركزة في الصين، أو قريبة جدا من الصين، ونطالع كذلك قائمة «فوربس Forbes» عن أغنى أثرياء العالم الأفراد، ونجد من بينهم، ليس فقط ثروات الأسر الصينية المهاجرة فيما وراء البحار، كما كانت الحال في العقود السابقة، بل نجد كثيرين من الجدد داخل الصين وعلى حواف الصين.

● التزاما بالنهج الصعب والناجح الذي اتبعته الصين مع هونج كونج عام ١٩٩٧، أصبحت تايوان الآن، أيضا، جزءا متحدا داخل الصين الفيدرالية. وأضافت تايوان شريحة جديدة إلى إجمالي الناتج المحلي، مثلما أضافت موارد بشرية مهمة تتمثل في كادر الإدارة، الذي يعتبر ضرورة لتطوير الصناعات والخدمات المتقدمة.



● تطور مكون من مكونات الدرجة الثالثة من التقانة العليا المتقدمة في داخل كل من المنظومة الاقتصادية للصين، وأيضا داخل مساحتها الجغرافية، مثلما حدث في الجنوب، حيث المنطقة التي شهدت نموا زائدا ومرتفعا. ولكن القسط الأكبر من النمو الاقتصادي تحقق من خلال الصناعات التقليدية ذات الإنتاج الكبير. وابتعدت السلطات الصينية أدنى مسافة ممكنة عن محاولاتها في الماضي لتقييد تدفق المعارف والمعلومات. ولم تكف السلطات عن التفكير بلغة الموجة الثانية الصناعية للقرن العشرين، مركزة على إقامة صناعات كبيرة ومشروعات ضخمة للبنية الأساسية، في الوقت الذي تنظم فيه البلاد كدولة ـ أمة ذات حدود، والحقيقة أنه في الوقت الذي تشارك فيه الصين الاقتصاد الكوكبي «الشبكي» الجديد وتجني من فوائده، إذا بها قوة تشد العالم إلى الخلف في اتجاه السياسات التقليدية للدول ـ الأمم.

● التناقض بين الثقل الكوكبي المتزايد للصين ومتوسط مستوى المعيشة المنخفض نسبيا فيها، ساعد على استدامة صورة عن الذات «الفقيرة المتخلفة المستغلة من الأجانب». وتستخدم قيادة بكين سياسات النزعة الشعبية المحلية لاتباع إستراتيجيات حمائية وميركانتيلية جديدة ووطنية جديدة. ودأبت الصين دائما على استخدام قدرتها الاقتصادية المتزايدة، وقدرتها على فتح أو غلق أسواقها للآخرين، كقوة دعم لها من أجل فرض مطالب لها على الأجانب، ولتعزيز مستوى المعيشة بالداخل. وبدا أن هذه النزعة القومية الاقتصادية معدية في آسيا وفي كل أنحاء العالم.

● بعد ثلاثين عاما من التكوين الرأسمالي الشاق والكثيف، المرتكز على معدلات ادخار عالية للغاية، بدأت الصين في الظهور كقوة تصدير مهمة لرأس المال. وهكذا نجد أن فورة التسعينيات لاندفاع المستثمرين الأجانب إلى داخل الصين، انعكست الآن في صورة توسع للشركات المتمركزة في الصين؛ لتنتشر في كل أنحاء آسيا والعالم.

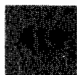
● أصبحت العلاقات الصينية ـ الروسية قضية جديدة مثيرة لدى الصقور الأمريكيين خلال السنوات الأولى من القرن الجديد: سمعنا الكثير مما يثير الذعر، بشأن شبح تحالف صيني ـ روسي جديد. حيث يقايض الروس الأسلحة المتقدمة بالسلع الاستهلاكية والمواد الخام، ولم يتم عمليا أي

حلف حقيقي بين موسكو وبكين، ولم يتجاوز الأمر حدود علاقات تجارية صحية مع بزوغ بكين كقوة اقتصادية كبرى في أقصى الشرق من روسيا.

● تحقق «حلم الصين» القديم لمئات الملايين: لقد امتلكوا بيوتا وشققا للسكنى، وكانت المرافق مشروعا ضخما، أنجزته الصين خلال هذه الفترة؛ اعتمادا على استثمار أجنبي كبير، علاوة على التكنولوجيا والخبرة الفنية. وشُيدت المطارات وبُنيت الطرق السريعة وشبكات توليد القوى، مما كان يمثل ضرورة في البلاد. ولكن القسط الأكبر من حالة الانتعاش الاقتصادي المستمرة، يرجع إلى عمليات تشييد المباني الجيدة لجماهير الصينيين، الذين ظلوا طوال حياتهم محرومين من الخدمات الجيدة. وسددت الصين تكاليف هذا كله بفضل معدلات ادخار الأسر الرائدة في العالم: ذلك أن الإسكان الحديث أنعش الاقتصاد الاستهلاكي في الصين تماما، مثلما حدث في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية. وأفادت ملكية البيت كأداة اجتماعية تحفز الكثيرين ليصبحوا ملاكا للأسهم في المجتمع، ولتعزيز الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وهذا هو ما حدث أيضا في سنغافورة منذ عهد قريب.

● أصبحت الصين الآن قوة الهيمنة الرئيسية في آسيا، وإن ظلت ترفض الاعتراف بهذا الواقع. وحاولت اليابان سنوات أن تتودد للغرب، ولكنها أخيرا انزلقت أكثر فأكثر داخل شرك الاقتصاد الصيني والمجال الآسيوي. ويمكن القول الآن: إن جميع الشركات تقريبا في كل أنحاء آسيا تزدهر أو تفشل تأسيسا على علاقتها بالصين. ويحرص أبناء النخبة الحاكمة في كل عواصم آسيا تقريبا على التوافق مع الصين أو ملاينتها أو التهدئة، حسبما تقضي الضرورة، خاصة بعد أن شاهدوا في أكثر من مناسبة، خلال مطلع القرن الواحد والعشرين، كيف أثبتت الصين استعدادها لاستخدام القوة ضد جيرانها.

● توافقت المصالح الصينية ـ اليابانية، وأضحت نقطة الارتكاز بالنسبة لأكثر من عشرة نظم اقتصادية آسيوية «للنمور الآسيوية الصغيرة» تربطها بالصين آلاف الخيوط. وشهدت هذه الحقبة أيضا كيف أن المجتمعات المحلية الصينية المقيمة فيما وراء البحار أصبحت هي والشركات تمثل جزءا متكاملا من القصة. وهكذا تحول القرن الواحد والعشرون ليصبح «قرن آسيا» كما تنبأ كثيرون.



نظرة إلى الوراء من عام ٢٠٢٤

إذا تطلع المؤرخون الغربيون إلى الوراء من موقع التميز عام ٢٠٢٤، ربما يخلصون إلى أن صعود الصين وصعود آسيا المتمركزة حول الصين لم يؤكد الصورة التي كانت متوقعة في مرحلة سابقة عن «نحن» ضد «هم»، وكل شيء أو لا شيء، والخير مقابل الشر، أو إما حرب وإما سلام. نعم زخرت العملية بحالات استقطاب ومواجهة، وحرب اقتصادية باردة، بل ونزاع عسكري ذي دلالة. حقا إن تكيف العالم مع دخول بليون ونصف البليون نسمة من الصين إلى ساحة الاقتصاد العالمي كان عملية معقدة، بل كان في بعض الأحيان صدمة للغرباء، مثلما كان أيضا للصينيين أنفسهم.

ولعل من الإنصاف القول: إن نمو الصين اختبر بقسوة حدود المرونة والمطواعية في النظام العالمي للألفية الجديدة: لقد تولد ما سماه جوزيف شومبيتر Josef Schumpeter «وابل التدمير الإبداعي»؛ إذ أدى إلى تفاقم الكثير من التحديات الصعبة التي واجهها بالفعل صناع السياسة الأمريكيون - وغيرهم في العالم المتقدم - وتولدت عنها تحديات أخرى جديدة. إذ من ناحية، نادرا ما جاءت العملية على غرار الصورة التي تخيلها في التسعينيات المثقفون السذج، الذين رأوا في الصين أساسا سوقا عملاقة للسلع الغربية، وساحة لجني أرباح للشركات الغربية. حقا انقلب تصورهم للصين كمجتمع ما أن يعب بنهم شراب الكوكاكولا، الذي ظل زمنا طويلا محروما منه، حتى يتخلق خط مباشر يربطه بالديموقراطية الليبرالية على الأسلوب الأمريكي؛ إذ حدث العكس وقدمت الصين معيارا جديدا لبلدان العالم النامي الأخرى، وأوضحت كيف يمكن تعايش درجة عالية من النزعة الاستهلاكية، ودرجة عالية من التسلطية.

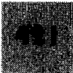
ونجد، من ناحية أخرى، أن الصين أثبتت خطأ صقور الفترة الأخيرة من القرن العشرين: إنها لم تتطور لتصبح قوة عدوانية سافرة في العالم، بل أسهمت في النظام العالمي بأكثر مما أسهمت في تحدياتها له.

وتأكد أن الاقتصاد العالمي والبنية السياسية للقرن الواحد والعشرين يتصفان بالضخامة والمرونة والدينامية، والقدرة على التكيف الذاتي

لاستيعاب الصين ذات القدرة والمكانة، وكذا آسيا التي اغتنت مع مراكز القوة العالمية الكبرى الأخرى. وثبت أخيرا صدق التحذير الذي أطلقه نابليون منذ مائتي عام، حين قال عندما يفيق التنين الصيني من غفوته سوف يهز العالم. لقد ثارت الصين على نفسها، وتغيرت بالكامل، وهزت العالم، ولكنها جاهدت لكي تحقق هذا دون إثارة كوارث محلية أو دولية. ولعل السيناريو الممعن في تشاؤمه وتصور الصين والغرب سيصبحان عدوين يشتبكان في حروب اقتصادية بل وعسكرية، هذا السيناريو أمكن تفاديه. ويرجع هذا جزئيا على الأقل إلى القادة السياسيين في آسيا والولايات المتحدة؛ إذ أنصتوا حقا لقادة مشروعات الأعمال وغيرهم المنخرطين في بناء العلاقات بين الشعوب على أرض الواقع.

ويقال إن العالم في جملته ينقل نقطة ارتكازه من السياسة إلى النظم الاقتصادية، وإن رجال الأعمال اليوم في كثير من أنحاء العالم هم الأقوى في أغلب الأحيان، وبإمكانهم تقديم الخير أفضل وربما أسرع من رجال السياسة. وإذا صح هذا، فإن تجار الصين ورؤساء الشركات الأجنبية صاحبة المشروعات في الصين، وكذلك نظراءهم في الطبقة المتنامية من منظمي المشروعات الصينيين والمديرين ورجال الأعمال، سوف يؤكدون أنهم نوع جديد من الأبطال الاقتصاديين: إنهم سوف يستخدمون الدعامات القوية للمنافع الاقتصادية المشتركة لإبطال مفعول القدرة التفجيرية الخطرة لمنظومات السياسة والأيديولوجيا والمعتقدات المتناقضة.

ولنا أن نعقد الأمل أيضا في أن يتجه القادة وصناع القرار في بلدان كثيرة إلى القراءة والتفكير فيما تضمنته كتب ومقالات وأوراق أبحاث وحوارات كثيرة ومهمة، والتي حاولت أن تعبر - بطريقة مسرحية - المحاذير التي تنطوي عليها العلاقات الصينية - الأمريكية. ويمكن أن يسهم هؤلاء في إقناع الطرفين للتفكير بإمعان وتروٍّ وحذر بشأن البدائل الكثيرة الأفضل، بدلا عن مسار التصادم الراهن. وتعتمد رؤيتنا المستقبلية على نقطة ارتكاز أساسية، وهي أنه إذا ما حاول المؤرخون من أبناء جيل أطفالنا التطلع إلى الوراء من نقطة التميز التي تحققت عام ٢٠٢٤، فإنهم سوف يخلصون إلى أن أسوأ الأخطار التي كانت متوقعة نتيجة حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين، أمكن تجنبها والالتفاف حولها، لأن المواطنين



أصحاب المصلحة في كل من البلدين أصبحوا واعين بتلك الأخطار، وعملوا على تفاديها في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من إمكان تجنب الكارثة المحتملة، فإن هؤلاء المؤرخين أنفسهم سوف يلاحظون ـ عن يقين ـ أن الاقتصاد السياسي العالمي للقرن الواحد والعشرين تغير جذريا نتيجة صعود الصين، وأكثر من هذا، أن الأطر العامة للحياة الكوكبية في حقبة ما بعد الحداثة سوف تتأثر بعمق نتيجة مسار الصين، مثلما ستتأثر بأسلوب مشروعات الأعمال الدولية ومجتمعات المال والسياسة في الاستجابة إلى هذا المسار. إن الثروات التنافسية للشركات، ومستويات المعيشة للبلاد، والمذاهب السياسية والفلسفية للمجتمعات، وكذا حياة الملايين من الشعوب، سوف تختلف جميعها اختلافا عميقا بسبب الكيفية التي تطورت بها الصين، والكيفية التي تفاعل بها الأمريكيون مع تلك العملية.



الجزء الخامس

ما بعد الحرب الباردة

الماضي والمستقبل
وحديث مع دنج هسياوبنج

> إن من يعرف العدو ويعرف نفسه، سوف تمتد حياته ليخوض مائة اشتباك. وإن من لا يعرف العدو ولكنه يعرف نفسه، قد ينتصر أحيانا وينهزم أحيانا أخرى. ومن لا يعرف نفسه ولا عدوه، سوف يمنى بالهزيمة دائما في كل اشتباك.
>
> **صن تسو Sun Tzu**

> نسمع كثيرا أن الولايات المتحدة تريد الاشتباك مع الصين، ولكنني لست على يقين ما إذا كان الاشتباك يعني حربا أم يعني ارتباطا للزواج. إذا أردتم الحرب ضدنا فأحرى بكم أن تحيطونا علما، ولكن إذا أردتم الارتباط بنا، فإننا أيضا نرحب بذلك، لأن الفتيات الأمريكيات جميلات ولن نرفض أبدا.
>
> **لي لانكنج Li Lanqing**
> نائب رئيس الوزراء

الصين عام ١٩٧٨: شاع دفء شمس الأفكار الجديدة والإصلاح الاقتصادي، وبدأ جليد النزعة الماوية يذوب بعد شتاء طويل قارص: مات ماو، عاد دنج هسياو بنج توا إلى فريق زعامة الصين، وعلى الرغم من أنه لم يصبح بعد صاحب سلطات كاملة، إلا أنه يكشف عن ثقة. جلس دان بورشتاين ليبدأ حديثا معه.

أبدى دنج ملاحظة؛ إذ قال: «أنت في الخامسة والعشرين من العمر، وأنا حانت لي ثلاث فرص لأرتكب أخطاء مثلك». اشتهر عنه أنه صريح كاشف للحقائق ببساطة، ولا يخلو حديثه من توابل تنم عن حدة ذكاء وبصيرة، فيبدو حديثه حريفا شأن مطبخ مقاطعته سيكوان. أوجز في وصفه لعهد ماو الذي أفل توا، ولكنه لا يزال حذرا. ويعرف الجميع أنه وأسرته كانوا من بين الضحايا الذين اضطهدتهم الثورة الثقافية. ويعرف الجميع كذلك أنه شرع الآن في هندسة الإصلاحات التي كانت النقيض الكامل لسياسات الثورة الثقافية، ويعرف الجميع أيضا أنه كان المرشح ليصبح أول

إمبراطور سوف يسمح بهدم العزلة التي يفرضها السور العظيم على الصين، ويفتح أبواب الإمبراطورية على مصاريعها للاقتصاد العالمي.

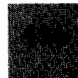
ومع هذا، كان دنج لا يزال حريصا على الحفاظ على القدر القائم المزعزع من السلم السياسي، الذي سمح له أن يحبط مناورات بقايا المتشددين من أنصار ماو الباقين في السلطة. واستخدم واحدة من صياغات ماو الكلاسيكية لاستكشاف الجانب الطيب وسط هذه التجربة المروعة؛ ووصف الثورة الثقافية بأن بها: «سبعين في المائة إيجابا وثلاثين في المائة سلبا».

ولكن كيف يمكن لشيء مدمر بهذه القسوة ونقول أنه «سبعون في المائة إيجابيات؟» واعترف دنج في إجابته بالفجيعة التي ألمت بالصين بسبب الثورة الثقافية، وتحدث عن «منفعة» واحدة ملموسة للشعب الصيني: قبلوا شيئا انقلب إلى مأساة هائلة، وتعلموا أن يكونوا نقديين في تفكيرهم، وسوف يرفضون أن يقودهم أحد إلى المجهول ثانية.

وسوف يثبت الزمن إذا ما كان على صواب في هذه الجزئية الساخرة وغير المباشرة التي ترتكز في جوهرها على منطق صيني. ويبدو أن المال هو الذي يمثل حتى الآن خطته ونبوءته. ولكن الزمن الأكبر للاختبار الصيني لا يزال ممتدا في المستقبل، علاوة على هذا، فإن المسألة تغيرت على نحو ربما لم يكن دنج يتصوره، لم تعد المسألة هي ما إذا كانت هناك قوى ستجر الصين إلى الخلف لتسقط في هاوية العقيدة الماوية الجامدة، فهذا سيناريو بعيد الاحتمال. ولعل الأصح، السؤال عما إذا كانت الصين يمكنها أن تتجنب عثرات الغلو الوطني، ومعاداة الأجانب، وعملية إصلاح صماء، وغلق الأبواب التي فتحها دنج؟

جرى هذا الحديث عام ١٩٧٨ مع دنج، بينما كانت الولايات المتحدة تقترب أكثر على طريق تطبيع العلاقات مع الصين. وكانت قضية الساعة آنذاك تتعلق بالهجرة، حيث ظهرت أصوات داخل إدارة كارتر وداخل الكونجرس، تطالب بكين بالسماح للصينيين الساخطين بمغادرة البلاد بحرية.

وقال دنج: إنه يرى أن صناع السياسة الأمريكين يتدخلون دون داعٍ في شؤون الصين، كما أنهم قصار نظر إزاء مصالحهم الإستراتيجية. إن الصين إذا فتحت الباب وتركت كل صيني يريد الهجرة ليغادر البلاد بحرية، ستجد أمريكا نفسها استقبلت ما بين مائة أو مائتي مليون مهاجر صيني يلتمسون اللجوء، وسوف يجتاح سيل المهاجرين اليابان وجنوب شرق آسيا، هل هذا هو ما تريده الولايات المتحدة؟



ويعتقد دنج أن القيادة الصينية إنما تعمل فعليا على حماية مصالح أمريكا؛ إذ تتجاهل ضغط أمريكا السياسي، وتبقي على كل صيني داخل بلاده، فهذه هي السبيل للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي على السواء.

إن القضية التي لمسها دنج تتجاوز كثيرا مسألة الهجرة. وأخاله يرى أن الأمريكيين يرغبون، بفطرتهم، في التأكيد على أن تتبنى الصين قيمهم دون اعتبار لما إذا كانت الديموقراطية، بالأسلوب الأمريكي أو الرأسمالي، ملائمة للآخرين أم لا. أو حتى ما إذا كانت الديموقراطية ـ بالأسلوب الأمريكي ـ إذا ما طبقت في الصين ستكون من مصلحة أمريكا ذاتها.

إن الأمريكيين إذ يعيشون في بلد يسوده السلم والاستقرار في الولايات المتحدة، ليست لديهم قدرة كبيرة على فهم المخاوف القائمة في بلدان أخرى خشية فقدان الاستقرار والنظام، ولكن يشعر الصينيون بشيء مختلف تماما إزاء هذه المسألة. إن تاريخهم اعترته فترات قاسية أليمة، ما بين دويلات متحاربة ونظم عسكرية تعيش على الحروب وانهيار للسلطة المركزية. كما تعرضوا للغزوات كلما ضعفت البنية القومية للمجتمع، وعانوا هيمنة السياسة الشيوعية وما جرته من صراعات سياسية كارثية ومعارك مستمرة بين الفرق المتصارعة، بل وداخل النواة الصلبة من المؤمنين الصادقين.

ولهذا، فإنهم يلتمسون الاهتداء إلى طريق صينية متفردة، وليس هذا لمجرد الرغبة في توجيه المسيرة على طول هذه الطريق (وهو ما يرغب فيه أيضا الحزب الشيوعي باعتباره القائد للمجتمع). ولعل الأصوب أنهم يؤمنون بضرورة استحداث وتطوير المزيج الخاص بهم هم من النزعة التسلطية والقومية وحلول السوق؛ لأن هذه هي سبيل الصين الوحيدة للنجاح.

وفي رأينا، أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مهيأة للفهم وللعمل مع الصين على هذا الأساس. إننا إذا ما نظرنا في ضوء الإستراتيجيات السياسية وإستراتيجيات مشروعات الأعمال، نجد أنه قد أزف الوقت لكي تطرح أمريكا جانبا أحلامها وآمالها ومخاوفها، فيما يتعلق بالصين التي يتخيلون، وأن يتصالحوا ويوفقوا سياساتهم مع صين الواقع والحقيقة.

* * *



18 ميثاق شنغهاي الجديد

أقصى قدر من الفرص وأدنى حد من الصراع من أجل سياسة «التشابك الديناميع»

كلما أسرعنا في وضع نهاية للحرب الباردة كان هذا أفضل... من أجل مشروعات الأعمال الأمريكية، التي ستتمتع بفرص أكبر للوصول إلى السوق الصينية في مناخ يسوده التعاون، بدلا من سوق تطغى عليها مشاعر العداء والتهديد. إن مجتمع الأعمال والشركات الأمريكي لديه فرصة ليكون شريكا بالاختيار، من أجل تنمية وتطوير اقتصاد هو الأسرع نموا في العالم، وسيكون يوما ما الأضخم. إننا نستطيع أن نسخر التكامل والتعاون الهائلين بين نظامينا الاقتصاديين، بيد أن هذه الفرصة مقيدة الآن، نظرا لأن أهم إمكاناتها يجري التضحية بها على مذبح الحرب الباردة التي كان يتعين ألا تنشب.

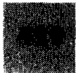
... ومن أجل المصالح العظمى للاقتصاد الأمريكي، علاوة على الربحية الواعدة للشركات، هناك منافع أخرى كثيرة لتعزيز العلاقة مع الصين، وتتراوح هذه المنافع ابتداء

من زيادة فرص العمل داخل البلاد وحتى فائدة الواردات الصينية، التي تعود على المستهلك الأمريكي ومستوى معيشته.

... ومن أجل المصالح السياسية والإستراتيجية الأمريكية، سوف تتهيأ لواشنطن فرصة بالغة العظمة للتأثير إيجابيا في الصين بشأن مسائل مهمة للأمن الآسيوي والعالمي في سياق حوار بين قوتين عظميين مترابطتين، بدلا من أن تكونا في حالة حرب باردة هدفها احتواء الصين الصاعدة. ونحن لدينا الفرصة لكي نؤدي الدور الرائد في تشجيع تنمية الصين كقوة عظمى مسؤولة ومعقولة ومتلائمة، حتى وإن لم يكن هذا يسيرا مع النظام العالمي الناشئ الإيجابي، والذي تجلى في السنوات الأخيرة. ودعونا لا نرتكب خطأ إرغام بكين على استنتاج أنها ليست موضع ترحيب في هذا النظام، وأن عليها أن تمضي في طريقها الخاص.

... ومن أجل الشعب الصيني نفسه، إذا كنا نحن الأمريكيين نريد أن نسهم بأي شيء في سبيل الإسراع بتطوير صين أكثر توجها نحو السوق، وأكثر ديموقراطية، وحيث يمكن أن يسود يوما نظام الحريات السياسية وحقوق الإنسان حسب الأسلوب الأمريكي، فإننا لن نحقق هذا موضوعيا إلا إذا ارتبطنا على نحو إيجابي وفاعل مع الصينيين. إن إستراتيجية الصقور الداعية إلى العزل والاحتواء سوف تجعل الأمريكيين يعظون برسالة لن توليها الصين أذنا صاغية، أو سيكون مصيرها الرفض من منبعها. وسيؤدي هذا إلى تقويض وضع أكثر القوى استنارة وتعاطفا مع الغرب.

... ومن أجل ما يمكن أن يعمله الشعبان الأمريكي والصيني معا، إذ على الرغم من تباين خلفياتنا الثقافية وتاريخنا؛ فإن شعبينا تجمعهما أواصر قربى قومية. وعلى الرغم من الخطابات السياسية خلال الأعوام الأخيرة، يبدي الشعب الصيني إعجابه بالحرية والإبداعية في الثقافة وفي أسلوب الحياة الأمريكيين، كما يبدي إعجابه بروحنا الراشدة، ومجتمعنا المفتوح، والكثير من مثلنا العليا. ويبدي الأمريكيون إعجابهم بالصينيين؛ لتراثهم الثقافي وكدهم واجتهادهم وأخلاقهم في العمل، وقدرتهم على تحمل الأعباء، مهما كثرت، وتقديم الكثير والكثير من التضحيات، علاوة، على رغبتهم في طرح الماضي وراء ظهورهم ودخول العصر الحديث. ولكن هذه الاحتمالات القوية التي تهيئ إمكانا للتعاون بين الشعبين، وللعمل معا لإنجاز مشروعات تحقق مصالح متبادلة، وتحظى باهتمام متبادل، مصيرها دائما الانهيار بسبب سياسة المواجهة.

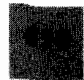


... ومن أجل مصلحة السلم والرخاء العالميين، فإن عددا متزايدا من البلدان يقف على أعتاب انتعاش اقتصادي كوكبي محتمل وواسع النطاق، مما سوف يجعل القرن الواحد والعشرين فترة ستشهد قفزة نوعية في مستويات المعيشة، وتوفر موارد جديدة كبيرة لحل مشكلات اجتماعية وبيئية مزمنة. ويقول بيتر شوارتز Peter Schwartz «وهو من أهم خبراء وضع نماذج لسيناريوهات المستقبل: نحن على أعتاب ربع قرن من الرخاء والحرية والبيئة الأفضل للعالم أجمع». ولكنه يشير إلى أن الخطر رقم واحد الذي يتهدد سيناريو الانتعاش الكوكبي الممتد، إنما تفرضه «التوترات بين الصين والولايات المتحدة، والذي يتصاعد إلى مستوى حرب باردة جديدة؛ ليصل إلى حافة حرب ساخنة»؛ لذا كيف نحسم أمر هذه الحرب الباردة، ونتحرك معا لنقتنص الفرص وأسباب التعاون الكامنة في العلاقة الأمريكية ـ الصينية؟

الخطوة الأولى بسيطة نظريا، وإن بدت عسيرة سياسيا: إذا كنت تريد إنهاء حرب باردة، فما عليك إلا أن تكف عن خوضها! سوف يرفض الأمريكيون النفوذ المتزايد لمدرسة «الصين خطر»، وعلينا ـ بدلا من ذلك ـ أن نبدأ صياغة جديدة للعلاقة على النحو الذي تصورناه لها في أيام الانفراج خلال الماضي القريب. وعلينا أن نؤكد منافعها في الوقت الذي نكون فيه منفتحين وواقعيين إزاء التحديات، ونعزز مصالحنا المشتركة بدلا من التركيز على خلافاتنا.

وحري بالولايات المتحدة أن تلتمس مشاركة إستراتيجية طويلة الأمد مع الصينيين، على نحو ما فعلنا في السبعينيات والثمانينيات، فهذا أفضل من تكتيكات العداء والخصومة المتبعة اليوم. وحري أن تتركز هذه الشراكة خلال القرن الواحد والعشرين على المصالح الاقتصادية وغيرها، بدلا من المصالح الجيوبوليتيكية في الماضي.

إن العبارات السائدة في الجدل الدائر في شأن سياسة الصين، هي كلمات «ارتباط واشتباك» أو «احتواء»...إلخ. ونحن نعرف أن الشعارات لا تعبر بصدق ونزاهة عن الأفكار الكامنة وراء مدرس الفكرة هذه، ومع هذا، ورغبة في الإيجاز، فإن لنا شعارنا الذي نعبر به عن النهج الأفضل مع الصين، وهو «اشتباك دينامي»، فنحن نعارض بقوة نهج الاحتواء والمواجهة الذي ينادي به الصقور، بيد أننا ـ حين قلنا إننا نفضل الاشتباك على الاحتواء ـ فإن نوع الاشتباك الذي تمارسه واشنطن شديد التطرف في

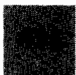


مشروطيته؛ مما يحد من إمكانه في أن يضيق - على نحو كبير - الهوة التي تفصل بين الصين والولايات المتحدة.

إن الاشتباك، حسب الأسلوب الأمريكي، يمثل قائمة طويلة من كلمات الشرط وجوابه: «إذا غير الصينيون من سلوكهم، إذن سوف نعطيهم الجزرة، وإذا لم يفعلوا سوف نضربهم بالعصا». وهذا يعني نظاما مدمرا يستخدم للعلاج من أجل تعديل السلوك، ولكن ثمة مشكلة كبرى: وهي أن المريض (أي الصين) لم يقتنع بعد بالمشاركة في العملية، ويمعن في الابتعاد أكثر فأكثر. حقا ينتقد الصقور دعاة الاشتباك لأنهم يذعنون للصين وأن الصينيين، في الوقت ذاته، يزدرون صيغة واشنطن عن الاشتباك. ونذكر هنا ما قاله وانج جيزي Wang Jisi، وهو من كبار الصينيين المتابعين لأمريكا، «الاشتباك ليس إيماءة ودية، بل محاولة لإغراق الصين بمظاهر النفوذ الأيديولوجي والثقافي والسياسي والاقتصادي للولايات المتحدة.

و نحن لا نعني بعبارة «الاشتباك الدينامي» التزام طريق أحادية الاتجاه لإغراق الصين بفيضان الآراء والقيم الأمريكية، بل نعني الالتزام بحوار متبادل وأصيل. ولا نقصد نظاما مبيتا هدفه التحكم في السلوك، بل رغبة صادقة من جانب الولايات المتحدة بأن تأخذ هي الخطوات الأولى، لإعادة بناء الثقة والتعاون النشط، بدلا من الانتظار إلى حين تغير جميع السلوكيات الصينية السلبية. ويعني الاشتباك الدينامي فهم أن من أهم وأبرز وأعظم أحداث العصر إيجابية في تاريخ العالم إحراز مكان في الصين، وأننا نحن في الولايات المتحدة نود أن نكون جزءا منها؛ ندعمها ونسهم معها ونفيد منها.

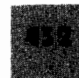
ويعني الاشتباك الدينامي الانخراط بعمق في كل فرصة تتيحها الصين للمشاركة في بناء البلاد اقتصاديا وتحديثها. وأن الأمريكيين في حاجة إلى أن يكون على أرض الواقع مشاركون في كل ما هو جديد في الصين، مهما كثر وعلى قدر الاستطاعة. ويتعين أن نحقق هذا من خلال الحكومة ومشروعات الأعمال وعلاقات التبادل بين العلماء الأكاديميين والخبراء والعلاقات بين الشعبين. وثمة قدر كبير من هذا النشاط متحقق بالفعل، ولكن يتعين مضاعفته وتعميقه والاحتفاء به علانية، بدلا من أن يجري في الظل أو إخفائه خوفا من أن يهاجمه أحد الصقور، متهما أي مشروع مهم بأنه تدليل للدكتاتور.



وقد يكون من المبالغة مطالبة أمريكا بوضع مشروع مثل «مشروع مارشال» للصين، وليس هذا هو ما يحتاج إليه الصينيون، ولا ما يريدونه. ومع هذا يمكن لواشنطن، بالتعاون مع القطاع الخاص، أن تقدم للصين مساعدات سخية: مالية وتقانية وغيرها. ويجب أن تكون هذه المشاركة بين القطاعين العام والخاص مع الصينيين مشاركة قوية حية؛ لتوفر فرصة حقيقية لكي يتعلم الطرفان أحدهما من الآخر، وأن نعلم قيمنا على سبيل المثال. والحقيقة أننا ما لم نرغب وإلى أن نريد أن نكون على رباط وثيق على أرض الواقع في داخل الصين، لن نستطيع أن نعقد الأمل في أن أيا من الأفكار العظمى عن الصين والديموقراطية سوف تضرب بجذور عميقة هناك.

ونحن نفضل فصل السياسة عن التجارة قدر الاستطاعة: ففي عالم الاقتصاد الكوكبي الحديث لا معنى للإبقاء على التجارة رهينة الاهتمامات السياسية إلا في حالات التطرف الشديد. وإذا كان الصقور يجاهدون لوضع الصين في صورة دكتاتورية متطرفة وغريبة أخلاقية، فإن الصين في حقيقة وضعها ليست كذلك الآن. ونحن نعتقد أن أفضل أمل في أن يكون للمثل العليا وللقيم الأمريكية دور في الصين، إنما يتحقق من خلال اشتباك كامل وعميق وواسع على أرض الصين، تقوم به الشركات والمؤسسات الأمريكية. وحري ألا نفرض قيودا على التجارة والاستثمار بسبب خلافات سياسية، بل العكس؛ إذ ينبغي أن نرى في هذا ترياقا لمظاهر السمية الكامنة داخل هذه الخلافات.

إن ضلوع الشركات الأمريكية في التجارة والاستثمار، وكذلك المشاركة المؤسسية عن طريق الجامعات ومراكز الفكر الأمريكية، وأيضا منظمات السياسة العامة والصحافيين والوكالات الحكومية، كل هذا من شأنه أن يقلل، إلى أدنى حد، من خلافاتنا حين نتصدى للجوانب العملية للعلاقة. ويمكن لهؤلاء جميعا أن يعرضوا على الصينيين نموذجا للعمل مغايرا تماما في الاقتصاد السياسي، مما قد يكون له أثره العميق في تطور الصين على المدى البعيد. بيد أننا نسرف في إطراء التكافل الاقتصادي، باعتباره علاجا شاملا لكل الأدواء. ولكنه، يقينا، يبدد الأخطار غير الجدية والنزعة التبشيرية على أيدي من لا يعون حقيقة المسؤولية إلى شعب قررنا ألا نتاجر معه، لا لشيء سوى أننا نعارض سياسته أو قيمه.



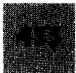
نقاط الانطلاق

بدأت إدارة كلينتون في الفترة الأخيرة تبذل جهودا من أجل استعادة الوضع الطبيعي والسوي للعلاقات بين واشنطن وبكين، ومن أجل الدفاع عن منح الصين حق الدولة الأكثر رعاية. والملاحظ هنا أن الإدارة وصلت إلى منتصف الطريق في خط التفكير الذي أسلفناه. والجدير ذكره أن هذه الجهود تصادف تأييدا من جانب رجال الأعمال الأمريكيين وأصوات أخرى كثيرة، تدعو إلى تحكيم العقل على اختلاف المشارب السياسية. بيد أن الإدارة مترددة في عزمها على المضي قُدُما في هذا الاتجاه، وسبب ذلك الانتقادات الواضحة من جانب اليمين واليسار، سواء داخل الكونغرس أو في المجتمع الأمريكي؛ إذ يحاول الطرفان دفع السياسة الأمريكية في اتجاه ممعن أكثر في المواجهة.

ونحن على وعي شديد بالصعاب التي تواجه تغيير هذا المزيج، خاصة أن السياسة التي نقترحها تعارض الاتجاه الذي سار فيه البندول الأمريكي، خلال الفترة المتأخرة. ولكن نزعتنا الواقعية في شأن هذا الموقف هي الأساس الذي نبني عليه تنبؤنا، الذي يقضي بأن الحرب الباردة التي تشتعل لتهدأ، ثم تشتعل من جديد مع الصين، سوف تستمر على مدى سنوات عديدة قادمة. ونتمنى ألا نشهد هذا الواقع المشؤوم، وقد وجد سبيله إلى التحقق. ولكن للأسف أنه بات أكثر احتمالا، لأن الصينيين يواصلون رفضهم تغيير سلوكياتهم، مما يفيدهم أكثر لكسب الأصدقاء وللتأثير في الفكر في الخارج. لقد أمكن كبح جماح بعض مظاهر الغلو الصارخة، في بندول الصينيين، الذي بدوره، ينذر بخطر التأرجح في اتجاه المزيد من النزعة الوطنية الجديدة، وعلاوة على هذا أن الصين، حتى اليوم، لم تكشف إلا عن قدر ضئيل من الفهم العميق لسياستنا، وإن ما تفهمه فعلا تسخر أو تستاء منه في غالب الأحيان. وعلى الرغم من أن جيانج زيمين قد يكون بإمكانه أن يتلو خطبة بلدة جيتسبرج(*) بالإنجليزية من الذاكرة، إلا أنه يصر على أن دور الصين في تحرير عبيد التبت يشبه دور لينكولن وتحرير العبيد الأفروأمريكيين، وهذا كلام يصعب على أي أمريكي أن يستسيغه أو يقبله.

بيد أننا نعتقد أن ثمة وصفات لسياسة تعزز الانخراط مع الصين، وتساعد على التئام جروح الماضي القريب، وتحسم أمر هذه الحرب الباردة وتجعل البلدين

(*) خطبة ألقاها إبراهام لنكولن بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٦٣ بمناسبة تدشين مقبرة عسكرية قومية بأرض معركة جيتسبرج، وهي من أشهر الخطب الحديثة وتطرق فيها لنكولن إلى الدور الذي لعبه هؤلاء المقاتلون في المعركة المقدسة من أجل تحرير العبيد.



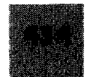
يسيران مرة أخرى على طريق علاقات دينامية صحية. ولكن ليسمح لنا القارئ أن نكرر، مرة أخرى، بعض المبادئ الأساسية الشاملة، التي يمكن أن توجه العلاقات الأمريكية ـ الصينية:

● السياق الذي نختار أن نرى في إطاره الصين، ينبغي أن يكون سياق التحدي لا التهديد، وحري أن التحدي موجه لقدرتنا الإبداعية وروحنا التجديدية ومواردنا الأمريكية الوفيرة: كيف نضاعف إلى أقصى حد الفرص الواضحة في العلاقات مع الصين، وأن نقلل من الصراعات إلى أدنى حد؟

● الولايات المتحدة لا يمكنها أن تجعل الصين على شاكلتها هي، وأن تعمل على استحداث صين معقولة ومسؤولة في سلوكها على الصعيد الكوكبي، وأن تكون متجهة إلى السوق في ممارساتها الاقتصادية، وتتحرك في اتجاه المزيد من الديموقراطية وسيادة القانون في سياساتها الداخلية. ويجب علينا أن نعتمد، أولا وأساسا، على عملية صينية أصيلة للإصلاح والتحديث والتحول الاجتماعي، وهو ما يجري بالفعل الآن في الصين. ويجب أن تهدف السياسة الأمريكية إلى مساندة وتعزيز هذه التوجهات الإيجابية، وليس أن تحدد هي جدول أعمال الصين. وإن أفضل وسيلة للمساهمة في التطورات الإيجابية التي تجري في الصين، هي بالنسبة للولايات المتحدة أن تصبح مشروعات الأعمال والمؤسسات الأمريكية من مكونات ومن أصحاب المصلحة المساهمين في الاقتصاد الصيني، وفي عملية التنمية.

● ومنعا للإحباط، يجب أن تكون توقعات الولايات المتحدة متواضعة فيما يتعلق بكيفية ومدى تأثيرها في الصين، ويصدق الشيء ذاته على توقعاتنا في شأن كم التحول السياسي، الذي يمكن أن يحدث على المديين القصير والمتوسط.

● يجب، ونحن نتعامل مع الصينيين، ألا نتخلى عن التزامنا بالقيم والمعتقدات الأمريكية، ومع هذا يجب تفادي أداء دور المبشرين. حري أن نطامن من حماستنا بفضل فهم الثقافة الصينية، التي هي في جوهرها ذات طبيعة غير غربية. نحن في حاجة إلى أن نستمع إلى النظرة الصينية وأن نحترمها ونتعلم منها. نعم يمكن إذا رغبنا، أن نبشر بقيمنا ومعتقداتنا، ويمكن أن نلتمس فرصا لهما لكي يكون لهما وجودهما داخل سوق الأفكار الصينية البازغة، ولنا أن نحاول أن نجد جمهورا يدعمهما في الصين. وحري أن نستجيب بحرارة لكل من يسألنا المساعدة، خاصة أولئك الراغبين في المجيء إلى أمريكا للدراسة والتعليم من



خبرتنا. ولكن يجب ألا نحاول فرض معتقداتنا قسرا على شعب لا يقبلنا، أو لا يزال غير مستعد لها.

● على الرغم من أننا نقترح التزام سياسة تعتمد على أعلى قدر من الاشتباك والدعم مع الصين، إلا أنه يجب أن نعلم أن أي مبادرة لتحسين العلاقات لن تكون عمياء أو غير نقدية إزاء الجانب المظلم لما يجري هناك. إن انتهاكات حقوق الإنسان أمر واقع، شأنها شأن المشكلات السياسية والاجتماعية الضخمة، كذلك فإن احتمال أن تكون الصين عاملا لإثارة القلاقل في آسيا أو أن تشكل على المدى البعيد خطرا إستراتيجيا احتمال واقعي أيضا. وسوف يزعم منتقدونا أننا نحاول إغفال هذه الأمور الحاسمة. ولكن أبدا بكل تأكيد، وإنما على العكس نحن نؤكد أن النقد الأمريكي البناء والحوار الصريح سيكونان أكثر فعالية حين يرانا الآخرون شركاء ومساهمين في البناء داخل العملية الصينية، ولسنا معارضين من الخارج. ونعتقد أن نفوذ الولايات المتحدة أضعف من أن يؤثر في الصين لتغيير أسلوبها، ونحن نريد أن نرى الولايات المتحدة تحقق لنفسها نفوذا أكبر عن طريق الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة، وتراكم رأسمالها السياسي والمساعي الحميدة.

● وإذا كنا نؤمن بضرورة بحث القضايا المثيرة للقلق في سياقها (ذلك لأن الجوانب السلبية في الصين توازنها وترجح عليها جوانب إيجابية)، فإننا نعتقد أيضا بضرورة رصدها باستمرار.

وحري أن نكون مهيئين لتغيير السياسة الأمريكية، إذا ما تحول الواقع السياسي في الصين وأصبح ضربا من الدكتاتورية المحلية والعدوان الخارجي والهيمنة على نحو ما يتنبأ الصقور.

ما القوة؟ ما الضعف؟ ما النفوذ؟

ولكن ألن تظهر أمريكا في صورة الضعف إذا ما اتخذت الخطوة الأولى؟ أليس الصينيون يحترمون القوة قبل أي شيء آخر؟ أليس الاشتباك الدينامي وصفة لكي نفقد نفوذنا ودورنا الفاعل بالنسبة لبكين؟ الحقيقة أننا لا نملك نفوذا فيما نخشى أن نخسره. إن الصين لم تبدِ أي إشارة إلا نادرا خلال السنوات الأخيرة تنم عن رغبتها في أن تنصت إلى المطالب الأمريكية، ناهيك عن الاستجابة لها. ونجد أن صناع السياسة في واشنطن وقد اختلط عليهم الأمر، عندما يكون مطلوبا بيان الفرق بين «القوة» و«الضعف» تجاه الصين.

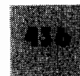
● هل هذه رسالة تعبر عن قوة عندما تستنفد قضية قرصنة شرائط الفيديو والأقراص المدمجة جهد وطاقة كبار موظفي الولايات المتحدة ويتهيأون لشن حرب تجارية بخصوص هذا الموضوع، بينما نجد مجموعة أخرى من الموظفين الرسميين يتنازلون عن اتهامات (هي صحيحة يقينا) بأن مؤسسات صينية باعت معدات تقانية راقية تخص الأسلحة النووية إلى باكستان؟

● هل إرسال وحدات من الأسطول إلى مضيق تايوان عمل من أعمال القوة؟ ما معنى هذا إذا كان معروفا جيدا أن مؤسسات الدفاع والمخابرات الأمريكية تشك في أن الإدارة سوف تتدخل بالفعل عسكريا، يوما ما، ضد الصين؟

● هل من القوة أن تهدد بفرض عقوبات اقتصادية ثم لا تفعل؟ وماذا لو أن الولايات المتحدة فرضت فعلا العقوبات، واتضح أخيرا أنها أضرت بالمصالح الأمريكية أكثر مما أضرت بالمصالح الصينية؟ هل هذه قوة؟

● هل من القوة في شيء أن نستخدم موضوع الدولة الأكثر رعاية عندما يكون الحرمان من هذه الميزة يعني الإضرار بذات الناس الذين يجب أن نساعدهم: منظمو المشروعات في هونج كونج ومدن الصين الساحلية وتايوان، والمستهلكون الأمريكيون الذي يفيدون من انخفاض كلفة المنتجات الاستهلاكية، وأولئك الباحثون عن وظائف في قطاع متوسع للتصدير؟

إن أمريكا قوية اقتصاديا وعسكريا على نحو يفوق الخيال، بينما الصين ستظل ضعيفة نسبيا في هذين المجالين، وعلى مدى سنوات. وكما سبق أن قال هارولد براون Harold Brown وزير الدفاع الأمريكي الأسبق: «الصين ليس لها وزن الآن... هذا ما يعزوه إليها الصحافيون، إنها ليست من فئة الولايات المتحدة اقتصاديا أوعسكريا أو تقانيا أو حتى في الشؤون الدولية». ويذهب براون إلى أن الصين يمكن أن «تبدأ في الاقتراب» من القوة الأمريكية بعد عقدين. ونحن نرى أن رأيه هذا متفائل جدا. إن الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة على الساحة الآن، معروف عنها مرونتها وديناميتها وقدرتها على التكيف، ومن ثم يمكنها يقينا أن تنخرط وبعمق مع الصين، وأن ترى إذا ما كان هذا الانخراط سوف يحقق أم لا الثمار المرجوة خلال السنوات القليلة القادمة. وإذا لم يحدث، أي إذا ما ثبت خطأ رأينا، وظهرت الصين بدلا من ذلك بالصورة التي تصورها عنها الصقور على مدى عشر سنوات من الآن، فسوف يكون لا يزال هنا متسع من الوقت، كافٍ تماما لتغيير مسارنا.



ونحن أميل إلى ذلك المثل السائر الذي قاله رونالد ريجان في تعامله مع ميخائيل جورباتشوف في شأن موقف الاتحاد السوفييتي من الأسلحة النووية، إذ قال «ثق ولكن تحقق». ويمكن قول شيء مماثل عن قصورنا للاشتباك الدينامي، لنا أن نمد أيدينا حاملة غصن زيتون إلى الصين اقتصاديا، ولنا أن نتوقف مؤقتا عن التهديدات التجارية باستمرار لدعم الانتقادات السياسية الأمريكية ضد بكين، ولنا أن نصبح شريكا أفضل وصديقا أفضل مع الصين في محاولاتها للتصدي وحسم تناقضاتها وتحدياتها الداخلية وما أكثرها وأضخمها. ولكن ينبغي ألا نفكر في تقليل الوجود الدفاعي الأمريكي في المنطقة الآسيوية في المحيط الهادي؛ إذ سوف تواجه الولايات المتحدة مستقبلا ضغوطا عامة (من الصين ومن بلدان آسيوية أخرى بل ومن الجبهة الداخلية)، من أجل التخلي عن دورها في حفظ السلم وتوازن القوى وتعزيز الاستقرار في آسيا. ونحن نأمل في أن تقاوم واشنطن هذا الضغط، وأن تحتفظ بهذه الورقة التي هي الورقة الأهم والأعظم بين جميع أوراق اللعب.

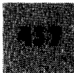
ونحن نؤمن إيمانا جازما بأن استعداد أمريكا عسكريا من أهم وأعظم قوى حفظ الاستقرار في عالم يتزايد تعقدا بل ويزداد عداء أحيانا. وسبق أن أكدنا أن نفقات الصين العسكرية تزداد، وأن برامجها للتسلح - التي يتحدث عنها ويتذرع بها الصقور - لا تمثل تهديدا أو خطرا كبيرا ضد آسيا أو الولايات المتحدة. ولكن نظرتنا تفترض مسبقا أن تظل أمريكا قوية عسكريا، وأن تبقى في آسيا، وأن تقود العالم في البحوث والتطوير في المجال العسكري. وإذا ما فقدنا هذا الحد فسوف تتغير المعادلة بسرعة مذهلة.

مبادرات وإستراتيجيات وتكتيكات محددة

حتى نكون أكثر تحديدا لنظرتنا إلى الاشتباك الدينامي، ونكسو عظامها لحما، نقدم فيما يلي ثماني عشرة مبادرة وإستراتيجية وتكتيكا، نود أن نرى الولايات المتحدة ملتزمة بها في علاقتها مع الصين خلال الأعوام القادمة:

١ - أن يزور بيل كلينتون الصين(*)، وحري أن يكف كلينتون عن إبداء القلق في شأن آثار سياسة الصين الإيجابية في الحملة المستمرة من أجل

(*) ذهب بيل كلينتون إلى الصين فعلا في يونيو ١٩٩٨، بعد صدور هذا الكتاب بثلاثة أشهر، وحققت الزيارة نتائج إيجابية (المترجم).



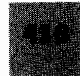
الديمقراطية. وإنما عليه أن يقدم على المخاطرة السياسية (وحرارتها إذا لزم الأمر)، ويواصل النهج الديبلوماسي ليبدأ عملية جديدة لإعادة تطبيع العلاقات الأمريكية ـ الصينية. ويعرف كلينتون رهانات مشروعات الأعمال والاقتصاد الأمريكي، ويعرف الخير الذي يمكن أن يتحقق لهما من ذلك. وهو دون الناس جميعا، يعرف أن بإمكانك أن تتكلم مع من لا توافقهم على آرائهم، وأن الحوار لا يعني المصادقة على ما قيل. إن باستطاعته أن ينهي هذه الحرب الباردة إذا شاء، بقدرته هو على التصرف.

علاوة على هذا، أحرى به أن يفيد من حصانة منبر الرئيس ليلقن الكونجرس وصناع السياسة درسا عن منافع العلاقة الحسنة ومخاطر المماداة في الحرب الباردة.

وبينما نسطر هذا الكتاب، يضع كلينتون في جدول أعماله احتمال زيارة الصين في ربيع عام ١٩٩٨، عقب لقاء القمة الناجح بينه وبين جيانج زيمين في أواخر عام ١٩٩٧. ومن الأهمية بمكان أن يقوم بزيارته لبكين ولا تعوقه عنها حيل الداخل لتعطيل المرحلة الثانية من التقارب مع الصين. أو لنقل بعبارة أخرى، إن كلينتون في حاجة إلى زيارة الصين وتحقيق نجاح موضوعي مهم للزيارة، على الرغم من أن الديموقراطيين في أمريكا سوف يحشدون جهودهم ضدها.

٢ ـ إعادة بناء حوار نشط على مستوى القيادة: إن دعوتنا ليست مقصورة على تبادل الزيارات بين قادة الدولتين على سبيل المجاملات الموسمية، وإن كان هذا يمكن أن يكون البداية، بل دعوة لحوار منتظم ونشط من نوع الحوارات التي يعقدها الرؤساء الأمريكيون، عادة، مع قادة البلدان الكبرى الأخرى. وحري أن تعقبها زيارات متبادلة منتظمة بين رسميين حكوميين على جميع المستويات، بمن فيهم العسكريون.

٣ ـ الفصل الواضح والصريح بين التجارة والسياسة: بناء قدر من الثقة والائتمان في العلاقات الأمريكية ـ الصينية، عن طريق مد التعامل على أساس وضع الدولة الأكثر رعاية دون انقطاع. والمعروف أن وضع الدولة الأكثر رعاية، يعني فقط رغبة من جانب الولايات المتحدة في إقامة علاقة تجارية طبيعية مع بلد ما، وإن أغلب دول العالم، حتى البلدان التي على رأسها حكومات تثير الاحتقار، تحظى بوضع الدولة الأكثر رعاية بشكل دائم. وهذا ما يجب أن تتمتع به الصين أيضا.

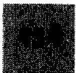


٤ ـ تأييد عضوية الصين في منظمة التجارة الدولية: إن الدول التجارية الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة، تواقة لأن تنضم الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهكذا يمكن استخدام وتطبيق نظم وقواعد التحكيم متعددة الأطراف، الخاصة بهيئة التجارة العالمية لحل النزاعات التجارية، بدلا من الاعتماد على ولع واشنطن باستخدام العقوبات أحادية الجانب. ولكن الصين لا تريد إقحامها في قواعد غير مهيأة للالتزام والوفاء بها. وإن الحل الوسط الملائم، سوف يتضمن مجموعة من الشروط يمكن للصين الالتزام بها، مع جدول يحدد مراحل لتحول الصين إلى وضع «البلد المتقدم».

وثمة عدد من القضايا المثيرة للجدل من بينها أن الصين تدأب على تفضيل التوجيهات الوزارية الداخلية، فيما يتعلق بمشروعات الأعمال، بدلا من الالتزام بمعايير منظمة التجارة العالمية في شأن الشفافية الكاملة، ونشر جميع اللوائح والقوانين ذات الصلة. أو، بدلا من هذا، فالمعروف أن قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح لبعض البلدان أن تحمي بعض الصناعات، التي لا تزال في مراحلها الأولى من المنافسة الخارجية، وتريد الصين حماية القطاعات الأساسية مثل قطاعات صناعة السيارات، حتى على الرغم من أن بقية العالم في حاجة ملحة إلى المشاركة فيها. ونعتقد بالنسبة لهذه المسائل أن النقطة الحاسمة هي أن نجعل الصين تقبل، من حيث المبدأ، قواعد ولوائح منظمة التجارة العالمية، مع تحديد جدول زمني للوفاء بها.

٥ ـ استخدام ثقل واشنطن العالمي لتوسيع دور الصين في المشاركة في صنع وتحديد القوانين والقواعد الدولية: وحري أن تكون واشنطن هي الرائدة، لكي يكون للصين تمثيل ما في قمة الدول السبع، وتكون رائدة لمبادرات خاصة بالقيادات العالمية المماثلة. لقد دخلت روسيا فعلا فيما يسمى الآن مجموعة الدول الثماني، فلماذا نقول لا للصين؟ خاصة أن لقاءات القمة هذه من المفترض أنها تركز على المسائل الاقتصادية، ونحسب أن الصين في هذا المضمار، هي صاحبة دور أكبر وأهم من روسيا. والملاحظ خلال الفترة الأخيرة، أن روسيا كانت أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، بينما كانت الصين صخرة مستقرة، وهذا مؤشر آخر يؤكد ضرورة أن تصبح مجموعة الثماني هي مجموعة الدول التسع.

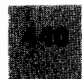
٦ ـ تعزيز رأس المال السياسي لواشنطن والحفاظ عليه؛ لاستخدامه مع بكين في شأن المسائل الملحة للغاية المتعلقة بالمصلحة القومية: ينبغي على الطرف



الأمريكي أن يتوقف عن حروبه مع بكين بحرص وحذر، وإذا كان لابد من التهديد بالعقوبات أو غيرها، فإنه يتعين أن يقترن هذا بأقصى قدر من النتيجة المرجوة، عندما يكون استخدامها لازما... ثم يكون استخدامها لتأكيد مصداقيتنا، التي هي الآن موضع شك في الصين. وينبغي ألا تكون محورا للنزاعات التجارية بين الصين وواشنطن، وحري أن تتولى هذه المسائل المنظمات الثنائية متعددة الأطراف، المختصة بالتحكيم في النزاعات التجارية، مثل منظمة التجارة العالمية. وعلى أي حال، يجب أن تكون الهيئات الحكومية الأمريكية حذرة أشد الحذر إزاء تكرار التهديد بتوقيع عقوبات اقتصادية، وطبيعة الظروف والملابسات عند التهديد. وسبق أن أوضح جيفري جارتن Jeffrey Garten النائب السابق لوزير التجارة، والمختص بالتجارة الدولية، أن حمى التهديد بالعقوبات سوف تخرج عن السيطرة، إذا ما لم يكف الكونجرس عن التدخل بهذه الوسيلة في النظم السياسية للبلدان الأخرى. ويعتقد جارتن أن العقوبات يكون لها أكبر الأثر حين تكون متعددة الأطراف، ويستشهد بجهود الولايات المتحدة لإعاقة مبيعات القمر الاصطناعي التجاري للصين، وذلك لأسباب سياسية: إن كل ما حدث هو أن الشركات غير الأمريكية هي التي أنجزت المبيعات.

٧ - لنضغط على الصين بقوة، فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي والعالمي: حقا، مثل مبيعات الصين من المواد النووية لباكستان، وعناصر للحرب الكيماوية لإيران. وسوء استعمال التكنولوجيا الأمريكية ذات الاستعمال المزدوج المباعة للصين، هذه قضايا حاسمة، والتي يجب على واشنطن أن تتخذ إزاءها موقفا للضغط على بكين بقوة، ويمكن عن طريق إعادة بناء قدر من الرأس مال السياسي والثقة مع الصينيين، وعن طريق إثارة عشرات من الاختلافات الأقل أهمية، ولكنها قاسية، وإحالتها إلى هيئات أخرى. هنا ستكون واشنطن قادرة على استخدام المناقشات على مستوى القمة مع الصينيين؛ للتحرك جديا في شأن البنود الأهم في جدول الأعمال.

٨ - لنستثمر في مجالات تنمية الصين: حري بالجانب الأكبر من الهيئات والوكالات ذات الصلة في واشنطن، أن تعمل مع الصينيين لتحديد المناطق التي يمكن للولايات المتحدة أن تنشئ فيها شراكات عامة، خاصة للاستثمار، وتزويدها بالخبرة اللازمة لحل مشكلات محددة في الصين، ومن بين هذه المجالات: البنية الأساسية، وتوليد القوى، والاتصالات اللاسلكية، وتنمية وتطوير المناطق الداخلية



النائية، ورأس المال المشترك لمشروعات الأعمال الخاصة الصغيرة وتنظيم المشروعات. ولقد أنجزت واشنطن بالفعل بعض أنواع من هذه الاستثمارات، عن طريق التمويل بالنسبة لروسيا وبلدان شرق أوروبا، وحري إنشاء برنامج استثمار مماثل خاص بالصين، المهم إثبات أن الولايات المتحدة جزء من الحلول المرجوة لمشكلات الصين، وليست جزءا من مشكلاتها.

٩ ـ أن ننشئ برامج أو نوسعها لرعاية المزيد من الدارسين الصينيين في الولايات المتحدة، وتدريب المزيد من الصينيين على الجوانب الرئيسية والأساسية في نظمنا. ثمة مبادرات جيدة كثيرة يجري إعدادها في هذه المجالات، وهناك من يحظى برعاية فرق مثل اللجنة القومية المعنية بشؤون العلاقات الأمريكية ـ الصينية، ومجلس الأعمال الأمريكي ـ الصيني، علاوة على رعاية تكفلها شركات خاصة واتحادات مهنية وجامعات ومؤسسات، وينبغي التوسع في ذلك كثيرا. وحري كذلك بحكومة الولايات المتحدة أن تتجاوز دعمها الحالي المحدود، عن طريق برامج مؤسسة فولبرايت للوصول إلى تأسيس مظلة دائمة وممولة بالكامل، في صورة مؤسسة تقدم بسخاء لأفضل وألمع الصينيين الفرصة للتعلم، والتدرب على أسلوب العمل الأمريكي في مجالات عدة، ابتداء من القانون وحتى أسواق الأوراق المالية، ومن تخطيط معاشات التقاعد وحتى تنظيم البيئة. إن هناك عشرات الآلاف من الطلاب الصينيين في الولايات المتحدة، ولكن أغلبهم يعيشون بصورة أو بأخرى على نفقتهم الخاصة، وليسوا جزءا من برنامج مخصص لهم. وحري بنا أن نيسر الأمر على المهنيين والتكنوقراط الصينيين الراغبين في أن نوفر لهم الخبرة الأمريكية، عن طريق زيارة الولايات المتحدة والتعلم فيها. حقا ليس يسيرا تحقيق ذلك الآن، وأكثر من هذا أن الوفود رفيعة المستوى من الوزارات الصينية، يجدون مشكلات للحصول على تأشيرات الدخول والرعاية، وحق المشاركين في القطاع الخاص لتعليمهم في مجالات اهتمامهم. وحري كذلك أن ننشط لزيادة التبادل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والزراعة والتعليم والنشر والفنون الجميلة والرياضة والصحافة والشؤون العسكرية وغير ذلك. هذا هو الجهد الذي يشكل أرضية أساسية عامة، والذي يمكن أن يسهم كثيرا من أجل إضفاء طابع الديموقراطية على الصين. إنه أفضل من نقد الصين علانية بلا نهاية، لأنها ليست ديموقراطية بما فيه الكفاية.



١٠ ـ تعميق الزيارات الرسمية المتبادلة مع الصين: إن بعض المؤسسات الأمريكية بالغة الأهمية تشارك بنشاط مع الصين، مثال ذلك أن مؤسسة الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve، ولجنة البورصة والسندات تعملان معا، على نحو وثيق، مع المؤسسات المناظرة لها في الصين لمساعدة الصين على تطوير نظامها المالي وقواعد التنظيم والتحكم. بيد أن الكثير من هذه البرامج بالغة الأهمية، والقائمة على أساس التبادل الثنائي، انتهت أو قيدت خلال السنوات الأخيرة. ويجب، بدلا من ذلك، أن نوسع ونعمق انخراط المؤسسات الحكومية الأمريكية في هذه اللحظة الحاسمة، التي يبدأ فيها تشكيل المؤسسات الصينية الوليدة: مثل أسواق الأوراق المالية والمحاكم وضوابط التحكم البيئي.

١١ ـ تأكيد مشاركة اتحاد الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار ووكالة التنمية التجارية في الصين: إن هاتين المؤسستين الرئيسيتين الحكوميتين المسؤولتين عن دعم مشروعات الأعمال حظر عليهما الكونجرس العمل في الصين. وتقدم الأولى ـ اتحاد الاستثمارات ـ تأمينا ضد المخاطر السياسية للشركات الأمريكية، وتقوم الثانية بتمويل دراسات الجدوى. وحري أن تعمل المؤسستان في تضافر مع الشركات الأمريكية في الصين، وأن تكونا نشطتين على نطاق واسع يمكنهما من المنافسة مع الشركات المناظرة الأوروبية واليابانية.

١٢ ـ إقامة علاقات متبادلة منتظمة وعميقة بين أعضاء الكونجرس الأمريكي ورجال التشريع ـ مجلس الشعب القومي ـ في الصين. يتعين بذل الجهود لجذب عدد أكبر ممن ينتقدون الولايات المتحدة من الصينيين، ودعوتهم إلى زيارة الولايات المتحدة، ومشاهدة حقائق الحياة بأنفسهم، وأن نتيح لهم فرصة عرض آرائهم ليعرفها مباشرة قادة الصين. لقد أفادت زيارة نيوت جنجريتش Newt Gingrich للصين عام ١٩٩٧، إذ سمع الصينيون منه مباشرة أسباب قلقه في شأن مستقبل تايوان وهونج كونج وحدود الحرية الدينية للمسيحيين الصينيين، وعاد جنجريتش عازما على تأييد إدارة كلينتون، لمد فترة العمل بوضع الدولة الأكثر رعاية.

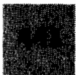
١٣ ـ عقد مجلس برلماني مشترك يضم فريقين من البلدين من «الحكماء رجالا ونساء»: إن عملية تضييق الخلافات بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن تُثري كثيرا، إذا ما حاول كبار المفكرين في البلدين العمل معا من أجل صوغ حلول مشتركة للمشكلات المشتركة، ووصولا إلى هذا الغرض نقترح إنشاء مجلس صيني ـ أمريكي مشترك، مؤلف من شخصيات بارزة من البلدين. وسوف يضم

المجلس فرقا دائمة من لجان: التجارة والسياسة والأمن على سبيل المثال هم «الحكماء». وسوف يكون هدف المجلس إجراء اتصالات صريحة ومفتوحة، ولكن يمكنه أيضا أن يتولى مهمة بحث ومناقشة مشكلات محددة، وتقديم توصيات واقعية لحسمها. وما إن يتم الوصول إلى توافق في الآراء في شأن المشكلات المعروضة، تصدر تقارير مشتركة لنشرها علانية.

وحري أن يكون تأسيس المجلس المشترك على غرار عملية رائدة، تحققت بنجاح على أيدي بعض المشاركين الأساسيين في هذا الحقل المهم، ونعني به اللجنة القومية المعنية بشؤون العلاقات الصينية ـ الأمريكية ونظيرتها في الصين؛ إذ كرست هذه اللجنة حوارا متبادلا في شأن قضايا الحكم مع قادة محليين وقوميين، وأيضا مجلس الأعمال الصيني ـ الأمريكي، الذي حقق خبرات إيجابية، من خلال المناقشات المشتركة للمسائل المتعلقة بمشروعات الأعمال. وهناك، ثالثا، مجلس العلاقات الخارجية الذي عمل مع رابطة الشعب الصيني للشؤون الخارجية في نشاط مماثل، ونذكر أيضا اللجان الرسمية المشتركة المعنية بشؤون الاقتصاد والتجارة والعلم والتكنولوجيا، ولكن أعمالها توقفت منذ تسع سنوات عشية أحداث ميدان تيان آن مين؛ إذ ينبغي دعم هذه الجهود والارتقاء بها، وتوسيع نطاق تبادل الرأي والخبرات.

إن كلا من المجتمعين محظوظ؛ إذ لديه فريق «مراقبين» يتحلون بالقدرة والخبرة لمتابعة الآخر، في مجالات الحكم والمعاهد الأكاديمية والمؤسسات ومراكز الفكر وعالم الأعمال والقانون والمال. وبالتأكيد فإن أن الإفادة بهم كمصدر نشط سوف يحقق لنا أقصى قدر من الفرص للتحرك قدما إلى الأمام على طريق دعم العلاقات، ولخفض المنازعات إلى أدنى حد ممكن. صفوة القول: إن هذا سوف يكفل إنجاز عملية «التشابك الدينامي».

١٤ ـ أن تتخلى واشنطن عن عملية إظهار أنها مسؤولة عن تحديد حقوق الإنسان وغيرها من الأولويات السياسية المحلية في الصين: حيث إن الصين، كما هو واضح، لا تستجيب لهذا الطراز من الضغوط، فلنعترف بأنه غير منتج مهما كان. وحري ألا تورط الولايات المتحدة نفسها على المستوى الحكومي إلا في قضايا حقوق الإنسان ذات الأهمية البالغة. ونعتقد أن الدبلوماسية الهادئة مع الصينيين أفضل من الضغوط الصريحة المسرفة، ولكن الدبلوماسية الهادئة لا تؤتي أثرها إلا في سياق مناخ إيجابي يسود العلاقات.



١٥ ـ تشجيع المواطنين والمنظمات الخاصة في الولايات المتحدة على الإفصاح عن آرائهم: ينبغي على الحكومة الأمريكية أن تلتزم ـ إزاء العملية السياسية المحلية في الصين ـ موقفا أقل نزوعا إلى التدخل، ولكن المواطنين الأفراد يجب عدم إلزامهم بما يتعين عليهم اتباعه، وإنما العكس تماما. إن ديموقراطيتنا الأمريكية النابضة بالحياة تملك كل الأسباب التي تجعل الجامعات ترحب بالمنشقين الصينيين، وتجعل منظمات حقوق الإنسان ترصد الموقف في الصين، وإذا ما رغبت إحدى الجامعات الأمريكية الخاصة في دعوة زعيم تايوان للقيام بزيارة خاصة، يلقي أثناءها خطابا في حرم الجامعة، فذلك حقها بامتياز في إطار الديموقراطية. والمعروف أن الموظفين الرسميين في بكين في حاجة دائمة إلى أن يعرفوا أسلوب العمل الديموقراطي، والفارق بين السياسة الرسمية للحكومة وحرية التعبير الشخصي عن الأفكار. ويمكن، بل يتعين عدم كبت الآراء الشخصية للأمريكيين في السياسة والأيديولوجيا والأخلاق والفنون إرضاء للصين، حتى لو تعلق الأمر بمسائل حساسة مثل تايوان أو التبت، ويجب أن يفهم الصينيون هذا الواقع في حياتنا.

١٦ ـ تطوير أعماق الخبرة الصينية في أجهزة الحكم والأكاديميات ومؤسسات الأعمال الأمريكية: شهدت واشنطن خلال الأشهر الأولى من إدارة كلينتون الثانية عام ١٩٩٧ فراغا يثير الحرج؛ إذ إن أيا من كبار مستشاري كلينتون لا يعرف أكثر من معلومات سطحية عن الصين، ولم يكن هناك أحد من بين كبار العاملين في البيت الأبيض باستطاعته أن يقرأ أو يكتب الصينية، ولم يكن هناك أحد قريبا من وزير الخارجية معنيا وعلى اطلاع بالصين. وإن أهم خبيرين بالمفاوضات التجارية ومسؤولين عن الصين تركا الشعبة التجارية فجأة للعمل في القطاع الخاص. وطبعي أن واشنطن لا يسعها أن تصنع سياسة جيدة عن الصين، من دون أن يكون لديها، على الأقل، عدد من الخبراء، وإن أحد الأسباب التي يسرت أخيرا على القوى المتطرفة وغير المسؤولة الهيمنة على الجدل الدائر، هو أن الوسط الرشيد لا يعرف، فيما يبدو، ما الذي يريد أن يقوله، ولا كيف يدافع عن القضية، التي تهدف إلى خلق علاقات أفضل. إن الصين هي المجال العالمي الجديد لنشاط الأعمال والسياسة، ويتعين على رجال أعمال المستقبل وصناع السياسة الرسميين في أمريكا، أن يكونوا على أهبة الاستعداد لتحدياتها اللغوية والثقافية؛ إذ إن عدد الصينيين الذين يدرسون

الإنجليزية الآن، عشرة أضعاف الأمريكيين الذين يدرسون الصينية. حقا إنها لميزة كبرى للأمريكيين، أن تنتشر الإنجليزية كلغة دولية في مجال المال والأعمال بيد أننا لو شئنا أن يكون تواصلنا فاعلا ومؤثرا، فلا بديل عن معرفة لغة الصين وثقافتها.

١٧ ـ أن نحاول تفادي المواجهة في شأن تايوان: لقد خفت حدة التوترات التي اشتدت بسبب تايوان منذ عامين أو ثلاثة أعوام مضت، على نحو ما تشهد دائرة الأحداث الأخيرة. ويمكن أن تسهم واشنطن باطراد في تخفيف التوتر، عن طريق اتباع عدد محدود من المبادئ العامة:

● الاعتراف بأن هذه قضية تصلح لها السياسة الواقعية: إذ في مقابل ما تؤكده بكين على أنه مطلبها الأهم ـ سياسة «الصين الواحدة» ـ فإن تايوان يمكن أن تزدهر اقتصاديا، وأن تحظى بحكم ذاتي واقعي. ولكننا نصل إلى نتائج عكسية، إذا ما حاولنا فرض دفعات من الأخلاق الأمريكية أو أن نستخدم قضية تايوان للتعبير عن استياء أمريكي. إن مثل هذه التصرفات تفسد الوضع القائم الذي يخدم المصالح الصينية، مثلما خدمت غالبية القوى في تايوان، وكذا الولايات المتحدة على مدى عقدين.

● تشجيع الحوار بين بكين وتايبيه: إن قضية تايوان مسألة يتعين على الصين وتايوان حسمها معا، وليس الأمر مرهونا بقرار أو حل تتخذه الولايات المتحدة.

● فرض قيود على قادة تايوان، وحثهم على عدم اتخاذ إجراءات استفزازية تجعل المواجهة أمرا مرجحا.

● أن نوضح للصين أن الولايات المتحدة تصر على تسوية سلمية لمسألة تايوان، وأنها سوف تعارض تهديدات الصين، أو الأعمال العسكرية ضد تايوان. إن الولايات المتحدة يمكنها، وينبغي عليها، أن تواصل دعمها لدفاع تايوان، ولكن حري بها أن تعمل هذا مع تفهم الصين ضمنيا، وتأكيد واشنطن الكامل لسياسة صين واحدة، والحفاظ على علاقات طيبة مع بكين.

● العمل من أجل الوصول إلى حل دائم، عندما يكون الوقت ملائما لذلك تماما سياسيا، وسبق أن اقترح مورتون أبراموفيتز Morton Abramowitz كدبلوماسي ومعني بشؤون آسيا: «لنستمر في إحالة مسألة تايوان إلى المستقبل» إلى أن تتهيأ مستويات اقتصادية ونظم سياسية متناغمة، ويسود مناخ أفضل بوجه عام، إذ سوف يساعد هذا على تطوير حل للمدى الطويل.

١٨ ـ لندرس صن تسو Sun Tzu. يتعين على صناع القرار في أمريكا أن يتعلموا كيف يفكرون في شأن آسيا على أساس إستراتيجي أبعد مدى، ويجب أن نعمل، أيضا، مع حلفائنا لتطوير نهج متعددة الأطراف في التعامل مع الصين. ومن الحمق أن نفترض أن حلفاء أمريكا ـ من الأوروبيين والسياسيين ـ سوف يساندون، تلقائيا، أهدافنا السياسية بالنسبة للصين. إننا نمعن في الخيال، إذ نتصور أنهم سوف يتبعوننا تبعية عمياء لتنفيذ خططنا، التي يخالفنا في شأنها الكثيرون، ولكننا إذا عملنا معا لاستحداث سياسة في شأن الصين، فسوف تتهيأ فرصة أعظم لتلقي دعمهم ومساندتهم، وهذا جانب جوهري في العملية، حتى وإن خاطرنا بتخفيف حدة موقف الولايات المتحدة، علاوة على أن حلفاءنا يمكن أن يساعدونا على وضع أهداف أكثر واقعية؛ ومن ثم يكونون أكثر استعدادا للمساعدة على تنفيذها.

نحو مشاركة تعترف بالاختلافات
ميثاق شنغهاي لعام ٢٠٠٢

منذ ست وعشرين سنة، كانت الصين والولايات المتحدة قادرتين على أن يطرحا جانبا عقدين من الذم والخوف المتبادلين، وتناسي حربين بالوكالة في كوريا وفيتنام، وذلك بغية الوصول إلى تفاهم جديد. وتضمنت الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا التحول التاريخي مجموعة من الإشارات الدرامية والشخصية (لقاءات نيكسون ـ ماو)، علاوة على وثيقة متميزة في صياغتها الحذرة وطابعها غير الرسمي، وما انطوت عليه من غموض. ولعل الميزة الأهم ما أبدته من عزم على الاعتراف بأن الاختلافات الأساسية ليس من شأنها أن تخفي أن هناك أهدافا مشتركة بين الطرفين، وأرست هذه الوثيقة ـ التي سميت بيان شنغهاي ـ حجر الأساس لعملية تطبيع مذهلة في سرعتها وسلاستها للعلاقات بين القوتين، اللتين وضعتا، عن عمد، جدارا فصل بينهما زمنا طويلا.

ولكننا، ونحن مع فجر قرن جديد، نرانا ننزلق إلى الوراء، كأن ستارا من البامبو يفسد شفافية الفكر. إن اتجاه أمريكا إزاء الصين، ينزع إلى «التوعد» و«التشدد»، وأكثر من هذا، أن عبارات مهجورة مثل «الصين الحمراء» عادت إلى الظهور في مفردات أعضاء الكونجرس. ولا ريب في أن المزاج الصيني بات حساسا مغيظا، ويكشف في أغلب الأحيان عن استياء وغلو.

وسوف تمضي هذه الحرب الباردة الجديدة بين الصين والولايات المتحدة لتصل إلى منتهاها. وطبعي أن التحولات في كل من البلدين، سوف تعجل بنهاية الفترة المسرفة في سلبيتها. ونعتقد أنه في الوقت المناسب ستتجدد الجهود من أجل إصلاح اقتصادي أكثر موضوعية، علاوة على قدر أكبر من الشهية للـ «مقرطة» السياسية. وسوف يؤدي هذا، يقينا، إلى تغيير كل من الواقع الصيني وإدراكنا له.

ونعتقد كذلك أن الأمريكيين سوف يدركون، في نهاية المطاف، أن الصين ليست الخطر الهائل الذي حدثنا عنه الصقور، وسوف يعترف الأمريكيون بأن سياسة المواجهة وعدم التعاون، لم تحقق النتائج المرجوة منها، وفاء للمصالح الأمريكية، ونتوقع أن مجتمع الأعمال سوف يلح على واشنطن حتى يقنعها بتغيير نظرتها، والتحول ثانية إلى المشاركة البناءة. ولكن إعادة ترسيخ فكرة الشراكة الأمريكية ـ الصينية سوف تستلزم بعض الجهد، بما في ذلك صياغة بعض المبادئ، التي تهتدي بها هذه الشراكة وتحول دون سقوطنا ثانية ضحية لاختلافاتنا الراسخة، التي لن تختفي سريعا أبدا.

ووصولا إلى هذه الغاية، نقترح توقيع وثيقة جديدة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة عشرة لبيان شنغهاي. ولعل أنسب الصيغ سوف تفيد في آن واحد الإحساس بالتواصل وإنعاش التزامنا المتبادل بعلاقات أكثر نضجا، وكلمة معاهدة تعطي صورة رسمية للغاية، وكذلك عبارة بيان مشترك، وأحسب أننا في حاجة إلى ميثاق جديد: ميثاق شنغهاي.

والإعداد لهذا الميثاق مفيد للغاية؛ إذ سيهيئ لأي إدارة موجودة حينئذ في السلطة فرصة صياغة سياسة واضحة ومتسقة وممثلة للحزبين وهادفة. وسوف يدعم الميثاق الأهمية التي نوليها للعلاقة المشتركة، بينما يشير في الوقت ذاته، إلى أن أمريكا لا تعتزم فرض قيمها قسرا على الصين، ولا أن تتخلى عنها. ويمكن أن يعبر هذا الميثاق عن أسباب القلق الجادة لدى الأمريكيين في شأن حقوق الإنسان والبيئة والانتشار النووي، وغير ذلك من القضايا الساخنة والملحة. وسوف يؤكد الميثاق في الوقت ذاته على أننا، بوجه عام، لن نتخذ خلافاتنا السياسية معيارا أو أساسا للحكم على نجاح أو فشل العلاقة، ولا لفرض شروط اقتصادية لإنفاذها.

إن المكسب الأعظم لكلتا الأمتين، سيكون إعادة بناء علاقة تعتمد المصلحة المتبادلة، وتوفر حسا جديدا بالالتزام بصون هذه التبادلية. والملاحظ في أمريكا

أن كثيرين جدا من صناع السياسة وقادة الفكر تمادوا إلى حد اعتبار الصين «إمبراطورية الشر» القادمة. ويوجد في الصين كثيرون جدا من صناع السياسة وقادة الرأي تمادوا في إغفالهم صواب الانتقادات الخارجية في شأن حقوق الإنسان، وغير ذلك من موضوعات، ويدعمون في الوقت ذاته أساطير عن النقاء الثقافي، وتسامي الكرامة القومية ونزعة الهيمنة الأمريكية.

وحري أن يشير ميثاق شنغهاي الجديد إلى أن العلاقة خاصة جدا، بحيث تستلزم ارتباطا مطردا على مستوى القمة، مما يهيئ إمكانا لحل غالبية القضايا عن طريق آليات وثيقة الصلة ثنائية ومتعددة الأطراف، بدلا من النظر إليها باعتبارها تهديدات للسيادة أو للمثل العليا. ويجب أن يوضح الميثاق أن الولايات المتحدة والصين سوف تقع بينهما خلافات حادة، وتنشأ مصالح متباينة طوال فترة زمنية ممتدة قادمة. ولكن لابد أن يلزم الميثاق الطرفين باحترام هذه الاختلافات وبحثها في سياقها. وحري أن تتبنى كل من واشنطن وبكين نهجا مسؤولا إحداهما تجاه الأخرى، وتجاه المجتمع الدولي، لتأكيد وتعزيز العناصر الإيجابية للعلاقة، ومن أجل التفاوض لحل المشكلات بنية صادقة.

ولعل ما هو أهم من دقة الكلمات الواردة في ميثاق شنغهاي، أن التطورات الدبلوماسية وإدارات شؤون الدولة اللازمة للوصول إلى هذا الميثاق، سوف تشير إلى أن الطرفين قد ابتعدا عن الهوة التي انزلقا إليها مع نهاية القرن العشرين. وسوف يقول الميثاق للعالم، إن القوتين العظميين للقرن الجديد ستدخلان العصر الجديد يحدوهما الأمل والثقة، ليسهما معا من أجل الوفاء بوعد عظيم: السلام والرخاء والانتعاش الاقتصادي الكوكبي.



المؤلفان في سطور

يتمتعان بخبرة أكثر من خمسين عاما في السفر عبر أرجاء الصين والمشاركة في مشروعات الأعمال هناك:

دانييل بورشتاين

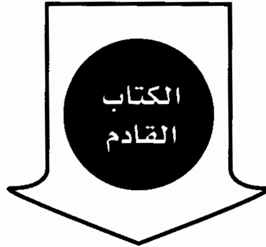
* كبير مستشاري بنك بلاك ستون جروب، وهو من أكبر بنوك الاستثمار في نيويورك.
* ألف خمسة كتب عن اتجاهات الاقتصاد الكوكبي والتكنولوجيا، من أهمها «الين» عن الاقتصاد الياباني، و«طريق المحاربين».

أرنيه دي كيزا

* مستشار لعدد من الشركات الأمريكية التي لها نشاط في الصين.
* كتب للعديد من الصحف والمجلات من بينها صحيفة «نيويورك تايمز».
* ألف أربعة كتب عن الصين منها «إستراتيجيات الأعمال في الصين خلال التسعينيات»، إضافة لعدد من المنشورات الأخرى.

المترجم في سطور

* شوقي جلال محمد
* مواليد القاهرة ١٩٣١.
* ليسانس آداب ١٩٥٥.
* عضو لجنة الترجمة ـ المجلس الأعلى للثقافة.



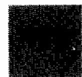
المرايا المقعرة

نحو نظرية نقدية عربية

تأليف: د. عبدالعزيز حمودة

* له كتب مؤلفة عدة منها: الترجمة في العالم العربي، العقل الأمريكي يفكر، التراث والتاريخ، ثقافتنا والإبداع، الحضارة المصرية - صراع الأسطورة والتاريخ، نهاية الماركسية، على طريق توماس كون.
* له أكثر من ٤٥ كتابا مترجما من بينها: الشرق يصعد ثانية، تشكيل العقل الحديث، بنية الثورات العلمية (عالم المعرفة، العدد ١٦٨)، لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة؟ (عالم المعرفة، العدد ٢٢٩) المسيح يصلب من جديد - رواية، الآلة قوة وسلطة (عالم المعرفة، العدد ٢٥٩).
* له العديد من المقالات والدراسات التي شارك بها في ندوات ثقافية متخصصة، أو نشرها في المجلات والدوريات.





سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام ١٩٧٨.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار.

٢ ـ العلوم الاجتماعية: اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات استراتيجية ـ مستقبليات.

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة.

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقا ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة لنشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

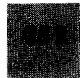


وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. **والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها**. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة والمترجمة ـ من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.





على القراء الذين يرغبون في استدراك ما فاتهم من إصدارات المجلس التي نشرت بدءا من سبتمبر ١٩٩١، أن يطلبوها من الموزعين المعتمدين في البلدان العربية:

● دولة الكويت

ـ المركز الثقافي بمشرف
بجانب جمعية مشرف التعاونية
ت: ٥٣٩٨٠٦٥

ـ مركز السرة
بجانب جمعية السرة
ت: ٥٣٢٠٨٢٤/٥٣٢٠٨٢٥

ـ شركة درة الكويت للتوزيع
ش جابر المبارك ـ ص. ب: ٢٩١٢٦
الرمز البريدي: ١٣١٥٠ ـ الكويت
ت: ٢٤١٧٨١١/٢٤١٧٨١٠
فاكس: ٢٤١٧٨٠٩

● المملكة العربية السعودية

الشركة السعودية للتوزيع
ص. ب: ١٣١٩٥ جدة ٢١٤٩٣
تلفون: ٦٦٩٤٧٠٠ ـ ٦٥٣٠٩٠٩

● دولة الإمارات العربية المتحدة

ـ دار الحكمة
ص. ب: ٢٠٠٧ دبي ـ الإمارات
تلفون: ٦٦٥٣٩٤/٥ ـ فاكس: ٦٦٩٨٢٧

● دولة البحرين

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
المنامة ـ ص. ب: ١٥٦
تلفون: ٢٥٥٧٠٦ ـ ٢٥١٥٣١

● سلطنة عمان

محلات الثلاث نجوم
ص. ب: ١٨٤٣ روي ١١٢
تلفون: ٧٩٣٤٢٣ ـ ٧٩٣٤٢٤

● دولة قطر

دار العروبة للصحافة والطباعة والنشر
الدوحة ـ ص. ب: ٦٣٣
تلفون: ٤٢٥٧٢٣

● جمهورية مصر العربية

مؤسسة الأهرام
القاهرة ـ شارع الجلاء
تلفون: ٥٧٨٦١٠٠ ـ ٥٧٨٦٣٠٠

● الجمهورية العربية السورية

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
دمشق ـ ص. ب: ١٢٠٣٥
تلفون: ٢١٢٥٨٧٤ ـ ٢١٢٧٧٩٧

● الجمهورية اللبنانية

الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات
بيروت ـ ص. ب: ١١/٦٠٨٦
تلفون: ٣٦٨٠٠٧ ـ ٣٦٠٦٧٠ ـ فاكس: ٣٦٧٤٥٥

● المملكة الأردنية الهاشمية

وكالة التوزيع الأردنية
عمان ـ ص. ب : ٣٧٥
تلفون: ٦٣٠١٩١ ـ ٦٢٧٦٤٤

● الجمهورية التونسية

الشركة التونسية للصحافة
تونس ـ ص. ب: ٤٤/٢٢ ـ تلفون: ٢٤٢٤٩٩

● المملكة المغربية

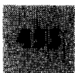
الشركة الشريفية لتوزيع الصحف
ص. ب: ١٣/٦٨٣ الدار البيضاء ٢٠٣٠٠
تلفون: ٤٠٠٢٢٣

● الجزائر

الشركة المتحدة للنشر والاتصال
٢٣٨ ش قي دي موبسان
الينابيع ـ بئر مراد رايس
ت / ف: ٥٤٢٤٠٦

● الجمهورية اليمنية

محلات القائد التجارية
الحديدة ـ ص. ب: ٣٠٨٤
تلفون : ٢١٧٤٤٤ ـ ٢١٧٧٤٥



هذا الكتاب

عرض موضوعي غني بالشواهد والمعلومات عن تطور الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في الصين المعاصرة، يقدم صورة بالغة الثراء لثقافة الصين، ويعرض التعقدات الكثيرة للمجتمع ووحدة التاريخ الثقافي وتجلياته في الفكر السياسي والاقتصادي والعسكري الصيني، ويقدم تحليلا يتصف بالشمول والعمق للتحديات والفرص التي يفرضها ظهور الصين خلال القرن الواحد والعشرين، واحتمالات الصراع بين الصين، القوة العالمية البازغة، والولايات المتحدة التي تحاول تأكيد انفرادها بالهيمنة على العالم، ويعرض آراء متباينة للاتجاهات داخل الولايات المتحدة، وما يتعارض مع طموحاتها.

الصين عام ٢٠٣٠ ستكون أكثر الأمم سكانا، وأكبر اقتصاد عالمي، وقوة عظمى بكل معنى الكلمة، وممثلا صاحب دور مهم في تاريخ البشرية، سيتحول معه الميزان الكوكبي للثروة والقوة خلال الألفية الثالثة.

يرسم كتاب «التنين الأكبر» التحولات التاريخية العميقة التي تجري الآن داخل الصين واحتمالاتها، ويدعو إلى إقامة علاقات بناءة بين الصين والولايات المتحدة... القوتين العظميين في عالم المستقبل. ويؤكد أن الصين لن تكون رأسمالية أو ديموقراطية حسب ما تتصور لها وتريد منها الولايات المتحدة، ولن تكون اشتراكية بالمعنى التقليدي.



الكويت 2001 Kuwait
عاصمة للثقافة العربية Arab Cultural Capital

ردمك ٩٩٩٠٦-٠-٠٦١-٩

ISBN 99906 - 0 - 060 - 0